Democratic Arab Center
for Strategic Political and Economic Studies

# القطاع المصرفي
# سبيل تنمية مستدامة واقتصاد اخضر
## التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء

الجزء الثاني

جمع وتنسيق
أ.م.د علي عبودي نعمه الجبوري

المركز الديمقراطي العربي

القطاع المصرفي سبيل تنمية مستدامة واقتصاد اخضر:
التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء

2024

# القطاع المصرفي سبيل تنمية مستدامة واقتصاد اخضر:
# التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء

## كتاب جماعي

في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، يتم لفت الانتباه إلى العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ويشار أيضًا إلى أن التحول هو أحد المحددات الرئيسية للاستدامة. وبما يكون دور المؤسسات المالية حاسمًا. وفي الوقت نفسه، يؤكد المؤلفون على أن الأثر المالي لا يتجلى فقط من خلال تطور الأسواق المالية وعمومًا في وفر أيضًا على الحد من الفقر. وتتيجة للمالهما وأن متغيرات تطور القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية تتفاعل مع المؤشرات في جانب النمو الاقتصادي، مما يدل على ترابط هذه المتغيرات. كما أكدت الأبحاث التي أجراها الباحثون في المؤتمر أن البلدان التي لديها بنوك وأسواق مالية أفضل أداء تميل إلى النمو بشكل أسرع. كما سلط الضوء على نتائج الأبحاث المتعلقة حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، يشير المؤلفون إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاقتصاد الأخضر. ويشير أيضًا إلى أن السلطة المالية الأفضل أداء تسمح للمؤسسات بالتغلب على الحواجز التي تعترض التحول الخارجي، وضمان توسيع السوق، وتعارض أخرون التأثير الإيجابي للوسطاء الماليين على النمو الاقتصادي. ويشير المؤلفون إلى العلاقة بين الأنشطة التي يقوم بها الوسطاء الماليون والتي تعمل في تشجيع المشاركين في السوق على تجميع المدخرات ومضاعفتها من خلال الإدارة الحاسمة للأصول واستخدام القوائم التي تم الحصول عليها لتمويل التنمية. أحد الاتجاهات البحثية الحيوية هو تحليل تأثير التشخيص على التنمية المالية والبحث عن العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والمتغيرات. إلى دور المتغيرات (التكنولوجية والمالية) كعامل أساسي في تنمية النمو والتنمية. وعلى وجه الخصوص، لفت الانتباه في المؤتمر إلى دور الائتمان وأهميته في تطوير المؤسسات. هناك اتجاه يحلل عوائد التنمية وهو تحليل العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاستدامة. إنها فجوة بحثية يظل فيها مجال البحث واسعًا. ويمكن للمؤسسات المالية خلق الفرص وحدائق الاستثمار المتعارضة ووكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة أن تساهم في الاستدامة من خلال تشجيع نماذج الأعمال الجديدة والقيمة المستدامة. تشير نتائج الأبحاث إلى أن وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة تحدد الأدوات قصيرة المدى من التطوير التنظيمي الداخلي، وخاصة في البعد البيئي. وفي المقابل، يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية من التطوير التنظيمي الخارجي. تفترض بعض الأبحاث أن وجود نظام مالي قوي يؤثر على الاستدامة وأدوات تخفيف الانبعاثات من خلال التبادلات. والنتيجة النهائية هي أن أثر التفاعل بين التنمية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الاقتصاد الأخضر. ومع ذلك، من ناحية أخرى، فهي مسؤولة عن خلق النمو وما يرتبط به من عوامل خارجية سلبية. وبالنظر إلى دور الأسواق المالية في الاقتصاد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تأثير التنمية المالية على التنمية المستدامة في حين أن الأبحاث حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية متوافقة بشكل جيد، إلا أن العديد من المنطقة تقع في مقابل التنمية المالية.

**DEMOCRATIC ARABIC CENTER**
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

ISBN 978-3-68929-001-6

DEMOCRATICAC.DE

المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

# الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

**Democratic Arabic Center**

**Berlin / Germany**

**لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.**

**جميع حقوق الطبع محفوظة**

**All rights reserved**

**No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.**

لا يتحمل المركز ورئيس الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية
ما ورد في هذا الكتاب من آراء
وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم
من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

**رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-001-6**

**المركز الديمقراطي العربي**
**للدراسات الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين**

*book@democraticac.de*

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

# المؤتمر الدَّولي العلمي

تحت عنوان:

## القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر:

(التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء)

# The banking sector is a path to sustainable development and a green economy:

(financial technology – digital transformation – green financial bonds)

جمع وتنسيق : ا.م.د علي عبودي نعمه الجبوري

برعاية معالي رئيس ديوان الوقف الشيعي الدكتور حيدر الشمري المحترم

والسيد عميد كلية الامام الكاظم (ع)

**الأستاذ الدكتور عبد الجليل منشد خلف المحترم**

**وباشراف السيد معاون العميد للإقسام الكلية في النجف الاشرف**

**الدكتور عبد الله حسن حسين الحميري**

**وتحت شعار**

**(البحث العلمي الرصين بوابة العراق نحو الاستدامة)**

**تقيم كلية الامام الكاظم (ع) اقسام النجف الاشرف مؤتمرها التخصصي الدولي الاول بعنوان**

**(القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر: التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء)**

**بتاريخ 6-7 / 12 / 2023**

# The banking sector is a path to sustainable development and a green economy: financial technology - digital transformation - green bonds

**جمع وتنسيق: د. علـــي لطرش**

**الملخص**

في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، يتم لفت الانتباه إلى العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي ويشار أيضًا إلى أن التمويل هو أحد المحركات الرئيسية للاستدامة. وهنا يكون دور المؤسسات المالية حاسما. وفي الوقت نفسه، يؤكد المؤلفون على أن التأثير المالي لا يتجلى فقط من خلال تطور الأسواق المالية ونموها، بل يؤثر أيضًا على الحد من الفقر. ونتيجة لأبحاثهما، وأن مؤشرات تطور القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية تتفاعل مع المؤشرات في جانب النمو الاقتصادي، مما يدل على ترابط هذه الظواهر. كما أكدت الأبحاث التي أجراها الباحثون في المؤتمر أن البلدان التي لديها بنوك وأسواق مالية أفضل أداءً تميل إلى النمو بشكل أسرع. كما نسلط الضوء على نتائج الأبحاث الغامضة حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، يشير المؤلفون إلى وجود علاقة إيجابية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاقتصاد الاخضر، ويشير أيضًا إلى أن الأنظمة المالية الأفضل أداءً تسمح للمؤسسات بالتغلب على الحواجز التي تعترض التمويل الخارجي وضمان توسع السوق. وافترض اخرون التأثير الإيجابي للوسطاء الماليين على النمو الاقتصادي. ويشير المؤلفون إلى العلاقة بين الأنشطة التي يقوم بها الوسطاء الماليون والتي تتمثل في تشجيع المشاركين في السوق على تجميع المدخرات، ومضاعفتها من خلال الإدارة المناسبة للأصول واستخدام الفوائض التي تم الحصول عليها لتمويل التنمية. أحد الاتجاهات البحثية الحيوية هو تحليل تأثير الابتكار على التنمية المالية والبحث عن العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والابتكارات. إلى دور الابتكارات (التكنولوجية والمالية) كعامل أساسي في تنمية النمو والتنمية. وعلى وجه الخصوص، لفت الانتباه في المؤتمر إلى دور الائتمان وأهميته في تطوير المؤسسات. هناك اتجاه بحثي متزايد الأهمية وهو تحليل العلاقات بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والاستدامة. إنها فجوة بحثية يظل فيها مجال البحث واسعًا ويمكن للمؤسسات المالية مثل البنوك وصناديق الاستثمار المشتركة ووكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة أن تساهم في الاستدامة من خلال تشجيع نماذج الأعمال الجديدة والقيمة المستدامة. تشير نتائج الأبحاث إلى أن وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة تحدد التأثيرات قصيرة المدى من المنظور التنظيمي الداخلي، وخاصة في البعد البيئي. وفي المقابل، يتم التركيز على الجوانب الاجتماعية من المنظور التنظيمي الخارجي تفترض بعض الأبحاث أن وجود نظام مالي قوي يؤثر على الاستدامة وتأثيرات تخفيف الانبعاثات من خلال الابتكارات. والنتيجة الثانية هي أن تأثير التفاعل

بين التنمية المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) على الاقتصاد الاخضر ومع ذلك، من ناحية أخرى، فهي مسؤولة عن خلق النمو وما يرتبط به من عوامل خارجية سلبية. وبالنظر إلى دور الأسواق المالية في الاقتصاد، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تأثير التنمية المالية على التنمية المستدامة

Abstract

In the literature on this topic, attention is drawn to the relationship between financial development and economic growth and it is also pointed out that finance is one of the main drivers of sustainability. Here the role of financial institutions is crucial. At the same time, the authors emphasize that financial impact is not only manifested through the development and growth of financial markets, but also affects poverty reduction. As a result of their research, indicators of the development of the banking sector and the stock market interact with indicators on the economic growth side, which indicates the interconnection of these phenomena.

Research conducted by researchers at the conference also confirmed that countries with better-performing banks and financial markets tend to grow faster. We also highlight obscure research findings on financial development and economic growth. However, the authors point out a positive relationship between financial development, economic growth and a green economy, and also point out that better-performing financial systems allow institutions to overcome barriers to external financing and ensure market expansion. Others assumed the positive impact of financial intermediaries on economic growth.

The authors point out the relationship between the activities carried out by financial intermediaries, which are to encourage market participants to accumulate savings, multiply them through appropriate asset management, and use the surpluses obtained to finance development. One of the vital research directions is the analysis of the impact of innovation on financial development and the search for relationships between financial development, economic growth and innovations.

To the role of innovations (technological and financial) as an essential factor in promoting growth and development. In particular, the conference drew attention to the role of credit and its importance in the development of institutions. An increasingly important research direction is the analysis of the relationships

between financial development, economic growth and sustainability. It is a research gap where the scope of research remains broad and financial institutions such as banks, mutual funds and ESG rating agencies can contribute to sustainability by encouraging new business models and sustainable value. Research findings indicate that ESG rating agencies define short-term impacts from an internal regulatory perspective, especially in the environmental dimension. In contrast, the focus is on social aspects from an external regulatory perspective. Some research assumes that the presence of a strong financial system affects sustainability and the effects of mitigating emissions through innovations.

The second finding is that the interaction effect between financial development and information and communication technology (ICT) on the green economy however, on the other hand, is responsible for creating growth and associated negative externalities. Given the role of financial markets in the economy, the question arises as to how financial development affects sustainable development. While research on the relationship between economic growth and financial development is well documented, many questions arise vis-à-vis financial development.

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

**(آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)**

**(الحديد: 7)**

**صدق الله العظيم**

## اهداف المؤتمر

يهدف المؤتمر لتحقيق الأهداف التالية:

1. تجسيد أطر التعاون العلمي بين الباحثين والمؤسسات البحثية.
2. اعتماد التقنيات المالية لتحقيق اهداف الاستدامة
3. تعزيز دور المحاسبة في خلق الفرص ومواجهة التحديات
4. تطوير النظم الإحصائية لدعم اهداف الاستدامة
5. توظيف العلوم المالية والمصرفية في مناخ الأعمال
6. استخدام التكنولوجيا المالية لمواجهة الازمات ودعم الاقتصاد العراقي
7. دعم العمليات المالية والمصرفية الالكترونية لسحب الكتلة النقدية

# لجان المؤتمر

| اللجنة الاستشارية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ت | الاسم | اللقب العلمي | الصفة | مكان العمل |
| 1 | عبد جليل منشد خلف | ا.د | عميد | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | ضياء حسين حميد | ا.م.د | معاون عميد الشؤون الادارية | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | عبد الستار جبر عداي | ا.د | معاون عميد الشؤون العلمية | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 4 | يوسف حجيم سلطان | أ.د | عميد | كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الكوفة |
| 5 | محمد سليمان محمد جرادات | ا.د | عميد | كلية الاعمال–جامعة عجلون–الاردن |
| 6 | علاء فرحان طالب | ا.د | | كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة كربلاء |
| 7 | سوسن كريم هوادي | ا.د | عميد | كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة القادسية |
| 8 | مهند حميد ياسر | ا.د | مساعد رئيس جامعة | جامعة جابر ابن حيان |
| 9 | مظهر محمد صالح | د | مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية | مكتب رئيس الوزراء |
| 10 | احسان شمران الياسري | د | مستشار | البنك المركزي العراقي |
| 11 | خالد الذيبات | ا.د | رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية | إدارة اعمال–جامعة عجلون–الاردن |

# لجان المؤتمر

| اللجنة العلمية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | عبد الله حسن حسين | د | رئيسا | معاون العميد للأقسام النجف |
| 2 | حسن كريم حمزة | ا.د | عضوا | كلية المزايا الجامعة |
| 3 | حيدر جاسم عبيد الجبوري | ا.د | عضوا | كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة |
| 4 | عبد العظيم عبد الواحد كاظم | ا.د | عضوا | كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية |
| 5 | على عبد الامير فليفل | ا.م.د | عضوا | كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الكوفة |
| 6 | سناء جاسم محمد | ا.م.د | عضوا | جامعة الفرات الاوسط |
| 7 | فادي حسن جابر | ا.م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 8 | صباح حسن عبد | ا.م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 9 | امجد صبحي صاحب | ا.م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 10 | هبة الله مصطفى السيد على | ا.م.د | عضوا | كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء |
| 11 | سنان عبد الله حرجان | م.د | عضوا | كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة سامراء |
| 12 | ميثم حسين سعيد | م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 13 | نغم حميد عبدالخضر | م.د | عضوا | جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد |
| 14 | رباب ناظم خزام | د | عضوا | شركة توزيع المنتجات النفطية / فرع واسط |

| اللجنة التحضيرية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | علي عبودي نعمه | ا.م.د | رئيسا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | حسين علي عبد | ا.م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | حيدر محمد كريم | م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 4 | وسام هاشم جبر | ا.م.د | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 5 | أبو الحسنين محسن جودة | م.م | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 6 | حسين محمد علي حاتم | م.م | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 7 | سرى رفيق عبد الرزاق | م.م | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |

| اللجنة الاعلامية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | علي عبد المحسن كريم | ا.م.د | رئيسا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | احمد صالح احمد | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | ميثم محمد علي | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 4 | مصطفى ضياء رشيد | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 5 | حسين عبد الاله حاتم | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |

| لجنة التشريفات | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | حسنين محي مجبل | | رئيسا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | نضال شاكر نعمه | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | نور صباح محمد | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 4 | حنان حسن مهدي | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 5 | رحيق محمد علي | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 6 | مرتضى ستار جبر | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |

| اللجنة الالكترونية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | علي يحيى سلمان | م | رئيسا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | رؤوف رمزي محسن | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | مقداد جاسم محمد | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |

| لجنة الاستقبال | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | علي صاحب كوزان | م م | رئيسا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | زينب مهدي جبر | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | نور عباس عبد الحسين | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 4 | علي صباح حسن | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 5 | ضرغام نوري عبد الحسن | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 6 | حسنين ميثم جاسم | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 7 | إسماعيل محمد كريم | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 8 | قصي محمد جاسم | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 9 | حسن حنتوش رفش | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 10 | حسام الدين كفاح محرج | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 11 | علي توفيق مشكوف | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |

| اللجنة المالية | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | أبو الحسنين محسن جودة | م.م | رئيسا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 2 | عبد الحسين عبد العباس | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |
| 3 | علي حسن مهدي | | عضوا | كلية الامام الكاظم(ع) |

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الحضور الكريم، الباحثون الكرام، مع حفظ الالقاب والدرجات العلمية، والمواقع الادارية.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوا لي أن أقدم لكم هذه الكلمة نيابةً عن اللجنة التحضرية للمؤتمر. إنه من دواعي سروري أن أرحب بكم جميعاً في أعمال المؤتمر التخصصي الأول (القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء) والذي نفخر جميعنا كاكاديميين في احتضانه لأول مرة على مستوى الكلية وتحديداً في مدينة النجف الاشرف. إن كلية الامام الكاظم ع تفتخر دوماً باستضافة مثل هذه الفعاليات العالمية الهامة بدءاً من استضافتنا الناجحة لأعمال المؤتمرات الثلاثة السابقة والشاملة في اقسام النجف الاشرف الى مؤتمرنا الان. وأثمن عالياً الثقة الكبيرة التي منحنا إياها معالي رئيس ديوان الوقف الشيعي الدكتور حيدر الشمري المحترم والسيد عميد الكلية الأستاذ الدكتور عبد جليل منشد والسيد معاون العميد للإدارة اقسام الكلية في النجف وكافة الأساتذة المحترمين لتنظيم هذه الفعاليات كافة.

أيها الحفل الكريم

إننا، ومن منطلق تلك المسئولية، نفخر باستضافة خبراء الإدارة والاقتصاد من شتى أنحاء الوطن العربي، للمشاركة في حدث هو الأبرز من نوعه على أجندة الأحداث الدولية في مجال القطاع المصرفي. إن هذا المؤتمر والذي يشكل منصة أساسية لنا جميعا لنتحدث عن الكيفية التي نوفي بتلك المسئولية أمام الشعوب التي تتطلع إلينا، سواء كنا حكومات، مزودي خدمات، أو رواد صناعة مصرفية. إن الدول لا تتقدم إلا إذا آمنا بإمكانيات المستقبل ثم عملنا جميعاً على تحقيقه لأولئك الذين نتحمل مسئوليتهم.

السيدات والسادة المحترمون

بحضور أصحاب المعالي وكبار المسؤولين وصناع القرار وخبراء الصناعة المصرفية، يناقش مؤتمرنا هذا العام أهم القضايا المصرفية وآفاق نشر تطور تقنياتها، بعد أن باتت تشكل الشريان الحيوي للاقتصاد العراقي، والطريقة التي يتواصل بها أفراد المجتمع والطريقة التي يتخذون بهم قراراتهم اليومية. واستضافة الكلية لهذا المؤتمر تؤكد أن أضحت تتخذ موقعها في هذا القرن لتكون مساهما في تطور البشرية وجزءً من

منظومتها المتكاملة. لذا نبين ان عدد البحوث المستلمة 103 بحث تخصصي تم تقيمها ضمن اللجنة العلمية بدفة عالية جدا ومن ضمنها 23 بحث من خارج العراق (الأردن والجزائر ومصر وتونس والسعودية ولبنان والسودان) وتم رفض 26 بحث لعدم توافقه ضمن منهجية المؤتمر

أخيراً وليس آخراً

أرحب بكم جميعا على أرض النجف الاشرف، آملاً أن نتمكن جميعاً بأن نجد وسائل جديدة ليصبح عالمنا هذا أفضل وأكثر ترابطاً وأن نقدم لأفراد مجتمعاتنا كل ما يمكن أن يحمله المستقبل لهم من آمال وطموحات.

أتمنى لكم النجاح والتوفيق في أعمال هذا المؤتمر الذي نرجو أن تصبوا قرارته وتوصياته إلى حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا جميعاً من أجل توفير حياة كريمة ملؤها الرخاء والازدهار لشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

| | الموضوع | الصفحات |
|---|---|---|
| | الآية الكريمة | |
| | اهداف ولجان المؤتمر | |
| | كلمة المؤتمر | |
| | المحتويات | |

الابحاث

| ت | الموضوع | المؤلفون | الصفحة |
|---|---|---|---|
| 1 | امكانية تطبيق متطلبات التصنيع الاخضر في شركة كرونجي للمشروبات والعصائر كركوك: دراسة استطلاعية لآراء العاملين | أ.م.د حسين نورالدين عزت<br>أ .د. رعد عدنان رؤوف | 13 |
| 2 | التكنولوجيا المالية الخضراء ودورها في تعزيز الصيرفة المستدامة –التجربة المصرية – | د. جازية حسيني<br>د. سعاد الميلودي | 35 |
| 3 | القطاع الخاص في العراق وتنويع الموارد: بين الية السوق وتدخل الدولة | أ.م.د حسين علي عبد أ.م.د سلطان جاسم<br>م.م حسين محمد علي<br>م.م سرى رفيق عبد | 54 |
| 4 | دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر<br>(دراسة تحليلية لمصرف السلام) | د. مركان محمد البشير<br>طالب الدكتوراه. شاني محمد عبد الوهاب | 74 |
| 5 | دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية – دراسة تطبيقية | م.م زينب داود سلمان<br>م.م طيبة عبد الكريم محمد جعفر<br>الباحث أحمد عمر ابراهيم | 90 |
| 6 | التحول الرقمي للمنظمات عبر تبني نظام تخطيط موارد المنظمة: دراسة حالة في شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية | أ.د علي عبد الفتاح الشاهر | 107 |
| 7 | اهمية التخطيط الاقتصادي في التحول الى اقتصاد اخضر | م . رياض حسون جبار<br>ا م د سهيلة عبد الزهرة الحجيمي | 144 |
| 8 | دور إدارة الموارد البشرية الحرباء في الشغف التنظيمي : دراسة تحليلية في جامعة الكوفة | أ.د علي رزاق جياد العابدي<br>أ.د قيس إبراهيم حسين<br>د. زياد علي عباس | 156 |
| 9 | التسويق الشمولي مدخل لتعزيز جودة الخدمة السياحية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركات السياحية في مدينة الموصل | م.م سهيل لقمان عباس<br>م.د خديجة حسن علي | 174 |
| 10 | دور القيادة الإبداعية الرشيدة في تعزيز السياحة الدينية الخضراء | أ.د يوسف حجيم الطائي<br>م.د حسين محمد علي كشكول<br>م.م نادية كاظم عواد | 188 |
| 11 | ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء وتأثيرها في تطبيق التكنولوجيا الخضراء: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية – بغداد | م.د علي وليد حازم العبادي<br>أ.د. ثائر أحمد سعدون السّمان | 207 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12 | دور التمويل الاسلامي الاخضر في تحسين جودة الخدمة المصرفية المستدامة | م. د. الاء عبد الكريم غالب<br>م. م. انفال هادي جسام | 224 |
| 13 | توظيف مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم مستدامة دراسة استطلاعية في الجامعات العراقية | أ.م.د. علاء عبد السلام مصطفى<br>أ.م.د. رياض ضياء عزيز | 236 |
| 14 | الشمول المالي ودوره في تعزيز فكرة التمويل الاخضر بحث استطلاعي لعينة من زبائن مصرف الطيف الاسلامي | أ.م مصطفى سلام عبد الرضا<br>م.د حيدر محمد كريم<br>أ.م د هبة الله مصطفى<br>م.م حسين محمد علي حاتم | 255 |
| 15 | التنمية المعرفية كنموذج جديد للتنمية | د. عادل غزالي | 270 |
| 16 | راس المال العامل وتداخله مع حالة الاستقرار المالي دراسة تحليلية اختبارية لعينة من مصارف القطاع المصرفي الخاص العراقي | أ.د.ارشد عبد الأمير جاسم الشمري<br>م.م. ايناس حسين علوان ال يحيى | 288 |
| 17 | The impact of cloud accounting on the quality of accounting information<br>An applied study in a sample of Iraqi public shareholding companies | Prepared by: Ghufran Nazim Trad | 308 |
| 18 | واقع التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها في مصر والسعودية وآفاق التطوير | ا.د. امل اسمر زبون<br>ا. م. د. سهيلة عبد الزهرة<br>ا.م. شذى سالم دلي | 333 |
| 19 | تحديات التنمية المستدامة في العراق: الازمة المائية انموذجاً | ا.د. حسين عليوي ناصر<br>ا.م.د. حسام صبار هادي | 355 |
| 20 | واقع التنمية المستدامة وآفاق الاقتصاد الأخضر في ظل التحديات المعاصرة للعراق | أ.د. بشير هادي عودة الطائي | 375 |
| 21 | محفزات التسويق السياحي وتأثيره في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي بحث استطلاعي لاراء عينة من السائحين في محافظة النجف الاشرف | أ.د. حاكم جبوري الخفاجي<br>د. ولاء محسن علي الحاتمي | 397 |
| 22 | لجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ع الرقمنة | د. تهاني إبراهيم العلي | 413 |
| 23 | Green Finance and its Impact on Social Development and the Ecological Environment (an Applied Solution for the Agricultural Bank of Iraq) | Dr. Ashraf Baderaddian Mohammed Al-Abadi<br>Dr. Morad Salah Yousef Abdel-Halim | 431 |

# امكانية تطبيق متطلبات التصنيع الاخضر في شركة كرونجي للمشروبات والعصائر كركوك/ دراسة استطلاعية لآراء العاملين

# The Feasibility of Implementing Green Manufacturing Requirements at Karwanchi Group Beverages and Juices Company in Kirkuk: A Survey Study of Employees' Opinions.

**أ.م.د. حسين نورالدين عزت**
Hussein Norrideen Ezat
husseinbautaq@ntu.edu.iq
Lecturer at the Department of Environmental and Pollution Technologies Engineering / Technical College Kirkuk / Northern Technical University

**أ .د. رعد عدنان رؤوف**
Raad Adnan Raouf
raadadnanraof@uomosul.edu.iq
Head of the Department of Industrial Management / College of Administration and Economics / University of Mosul

المستخلص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى امكانية تطبيق متطلبات التصنيع الاخضر في شركة الكرونجي للمشروبات والعصائر بوصفه مجالاً مناسباً لإجراء الجانب الميداني للدراسة، ولتحقيق أهداف هذا البحث تم صياغة عدد من الفرضيات الرئيسة والفرعية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واعتمد الباحثان في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة للقيام بذلك والتي صممت بوصفها مقياساً للبحث ، إذ تم توزيع(250) استمارة على عينة الدراسة المؤلفة من مدراء الشركة ومعاونيهم ومدراء الأقسام والوحدات الرئيسة والفرعية في الشركة والعاملين فيها واسترجعت منها (242) استمارة صالحة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها : وجود متطلبات التصنيع الاخضر في الشركة قيد الدراسة ، وفي ضوء استنتاجات الدراسة قدم الباحثان عدد من المقترحات التي يمكن أن تستفيد منها الشركة قيد الدراسة كتعزيز التفرغ للتصنيع الأخضر إذ يجب على الشركة مواصلة العمل على تعزيز تفرغها للتصنيع الأخضر وتحقيق مزيد من الاستدامة في هذا السياق كوضع العلامات الخضراء في منتجاتها، والابقاء على اطلاع دائم بتطورات التشريعات البيئية وضمان الامتثال للمعايير، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء بما تساهم تقليل الأثر البيئي.

الكلمات المفتاحية :مفهوم واهمية التصنيع الاخضر ، فوائد وعوائق التصنيع الاخضر ، المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، تقنيات التصنيع الاخضر ، نظام الإدارة البيئية .

Abstract :

This study aims to determine the feasibility of implementing green manufacturing requirements at Karwanchi group Company for beverages and juices as a suitable field for the field study. To achieve the objectives of this research, several main and sub-hypotheses were formulated, including mean, standard deviation, and variance. The researchers relied on a questionnaire as the primary tool for data

collection and information. A total of 250 questionnaires were distributed to the study's sample, consisting of the company's managers, their assistants, department heads, main and subunits managers, as well as the employees. They retrieved 242 valid questionnaires.

The study led to several conclusions, among the most important of which are: the existence of green manufacturing requirements under study within the company. Based on the study's findings, the researchers provided a set of suggestions that the company under study could benefit from. These suggestions include enhancing the focus on green manufacturing. The company must continue to enhance its focus on green manufacturing and achieve further sustainability in this context, such as labeling its products as green, staying informed about environmental legislation developments, ensuring compliance with standards, and investing in green technology to reduce environmental impact

Keywords: Green manufacturing concept and importance, benefits and obstacles of green manufacturing, social and environmental responsibility, green manufacturing techniques, environmental management system.

المقدمة :

ان ظهور النفايات وزيادة التلوث الناتج من التأثير السلبي في العالم الصناعي يمكن أن يدمر النظام البيئي للأرض ، ولحل تلك المشاكل في العالم الصناعي لابد من اعتماد التصنيع الاخضر كونها اداة فعالة للتحكم بالأثار السلبية من انبعاثات الغاوات الدفينة كغاز الميثان وثاني اوكسيد الكاربون واكسيد النيتروجين الثنائي ، والعمل على تقليلها للحفاظ على البيئة ، إذ تؤثر هذه الغازات بشكل كبير على ظاهرة الاحتباس الحراري وهذا ما يؤكده الباحثون والكتاب في هذا المضمار، وهذا يتطلب التقليل من المواد الخطرة في عملية التصميم والتصنيع وعدم الاسراف في استخدام الموارد الطبيعية واستخدام التقنيات الخضراء ، مع استخدام المواد القابلة لإعادة التدوير للتقليل من النفايات .

أولاً _ منهجية البحث

مشكلة البحث :

ان التلوث البيئي وزيادة حجم النفايات الناجمة عن عمليات التشغيل الصناعي والتي ساهمت في تغير المناخ من جهة ، ولوعي الزبائن بالتقدم التكنولوجي واهتمامهم بالمنتجات والخدمات البيئية من جهة اخرى، كان لا بد من سعي المنظمات نحو تحقيق أقصى قيمة للزبائن بتقديم منتجات خضراء صديقة للبيئة وبجودة عالية حاصلة على شهادة الايزو في البيئة وبتكلفة مناسبة لتمكين تلك المنظمات من البقاء بالأسواق في الصدارة والديمومة فيها . مما تقدم يمكن حصر مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

ما مدى توافر متطلبات التصنيع الاخضر في الميدان المبحوث؟

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الآتي :

تعزيز الاستدامة: يهدف البحث إلى تحليل إمكانية تبني وتطبيق متطلبات التصنيع الأخضر في الشركة. وذلك يساهم في تعزيز الاستدامة والمحافظة على البيئة من خلال خفض الأثر البيئي لعمليات الشركة.

تحقيق الامتثال: يمكن للبحث مساعدة الشركة على فهم مدى امتثالها لمعايير ومتطلبات التصنيع الأخضر وما إذا كانت جاهزة لتنفيذها.

تحسين العمليات: بفهم مستوى التوافر والاستعداد للتصنيع الأخضر، يمكن للشركة تحسين عملياتها وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة.

تحسين صورة الشركة : يمكن أن يساعد البحث في تحسين سمعة الشركة وجعلها تظهر بوصفها شركة ملتزمة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

دعم اتخاذ القرار: يمكن لنتائج البحث أن تقدم للشركة توجيهات حول الخطوات المحتملة لتحقيق التصنيع الأخضر والمساهمة في تحقيق الاستدامة .

هدف البحث :

تعريف الميدان المبحوث بأهم متطلبات التصنيع الاخضر التي لها دور حيوي في تحسين جودة منتجاتها وتعزيز مركزها التنافسي محليا وعالميا والتقليل من التلوث البيئي.

فرضية البحث :

انطلق البحث من فرضية مفادها : (تتوافر في الميدان المبحوث المتطلبات الأساسية لتصنيع الاخضر)ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية التي تقوم على :

1-تتوفر في الميدان المبحوث مطلب المسؤولية البيئية والاجتماعية .

2- تتوفر في الميدان المبحوث مطلب تقنيات التصنيع الخضراء .

3- تتوفر في الميدان المبحوث مطلب نظام المعلومات الخضراء .

4- تتوفر في الميدان المبحوث مطلب نظام الادارة البيئية .

منهج البحث :

أعتمد البحث على المنهج الوصفي في الإطار النظري من خلال الكتب والدراسات التي تناولت موضوع متطلبات التصنيع الاخضر . وعلى المنهج التحليلي الإحصائي في الجانب العملي .

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع البحث : شركة كرونجي للمشروبات والعصائر تم إنشاءه في عام 1999 و تقوم الشركة بإنتاج المشروبات والعصائر والمياه المعدنية .

عينة البحث : تمثل عينة البحث بالإفراد العاملين في الادارة العليا والوسطى والتنفيذية في أقسام الشركة للوقوف على مستوى فهمهم وإدراكهم لمتطلبات التصنيع الاخضر حيث وزعت عليهم استمارة استبانة كأداة رئيس لجمع بيانات البحث حيث تم توزيع (250) استمارة على الأفراد العاملين في الميدان المبحوث .

ثانيا: الاطار النظري للبحث

الجذور المعرفية للتصنيع الاخضر

تم تقديم مفهوم التصنيع الاخضر لأول مرة في المانيا في اوائل التسعينيات لتلبية توقعات السوق الأكثر اخضرارا من خلال توسيع فكرة تقليل النفايات التي اقترحها التصنيع الرشيق من خلال تقليل النفايات والتلوث وتحسين استخدام المواد الخام والطاقة لتقليل وتجنب المخاطر البيئية والصحية (Abualfaraa,etal.2020.4) (Afum,et al., 2020,4 )، تلاها وكالة حماية البيئة الأمريكية في عام 1992 من تصميم منتج اخضر (تصميم منتج للبيئة )، ثم تلا ذلك برنامج الامم المتحدة للبيئة في نشر منشورات في التعاون مع مشاريع استدامة المنتج من تصميم المنتجات الخضراء عن طريق الانتاج الانظف (Chen &Kim,2021,p16). وفي عام 1996 قامت الجمعية الأمريكية بنشر كتابًا بعنوان "التصنيع الاخضر" ، طرح مفهوم البيئة- التصنيع الواعي بيئيا ، مع بيان دلالاته ووظائفه بشكل منهجي لمهندسي التصنيع. (Pei , et al ., 2021 ,p304 )

مفهوم التصنيع الاخضر :

لا بد من الاشارة الى مصطلح التصنيع الاخضر في بعض الدول كالمملكة المتحدة غير موجود في الاستراتيجية الصناعية ويتم التعبير عنها (بالكاربون المنخفض)، التقنيات منخفضة الكربون

والاقتصاد الفعال في استخدام الموارد ، والتقنيات الذكية. ( Hong, Edwards,2022,p10) ، ويسميه البعض بتصنيع نهاية الانبوب (Kumar ,2008,p4)

يُعرف التصنيع الأخضر عمومًا باسم التصنيع المستدام ، وهو عبارة عن استراتيجية عمل تحقق ربحًا من خلال أساليب تشغيل استباقية صديقة للبيئة.(Rishi,2018,p7 )، ويرى( Saxena & Srivastava, 2022,P32) تلك التقنيات التي تقلل من النفايات والتلوث في التصنيع. إذ إنه يبطئ استنفاد الموارد الطبيعية ويقلل من الكميات الهائلة من النفايات التي تدخل مدافن النفايات، ويشير (Kumari,etal.,2022,p159) بأن التصنيع الاخضر تعني الزام المنتجين بإنتاج منتج لا يشكل تهديدا للبيئة بعد انتهاء عمره الافتراضي دون المساس بجودته مع تقييد استخدام المكونات الخطرة كلما امكن ذلك .

ويرى الباحثان ان التصنيع الاخضر هي نظام تصنيع تقوم على اساس تصنيع المنتجات دون الحاق الاضرار بالبيئة من خلال تقنيات جديدة موفرة للطاقة قابلة لإعادة التدير والاستخدام والتصنيع بعد انتهاء عمره الافتراضي، من خلال اشتراك جميع اصحاب المصالح (الزبائن ، المجتمع ،العاملين ،المصنعين ، الجهات الحكومية).

فوائد وحوافز التصنيع الاخضر

يمكن عرض اهمية التصنيع الاخضر من خلال الفوائد التي تتم الحصول عليها من تنفيذ التصنيع الاخضر والتي مكن تقسيمها الى ست مجموعات وهي :(Fong ,etal.,2019,p4 )،

( Afum,et al., 2020,4)

جدول (1) فوائد وحوافز التصنيع الاخضر

| فوائد وحوافز التصنيع الأخضر | | |
|---|---|---|
| اولا : فوائد تشغيلية | ثانيا : فوائد تجارية | ثالثا: فوائد اقتصادية |
| 1-تحسين جودة العمليات.<br>2-تحسين تصميم المنتج .<br>3-زيادة الابتكار التكنولوجي<br>4-زيادة القدرة التنافسية والانتاجية والكفاءة.<br>5-تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة .<br>6-اعادة صياغة منتج اصغر حجما .<br>7- تحسين جودة المنتج . | 1-التوسع في السوق المحلي.<br>2-خدمة زبائن افضل.<br>3-زيادة عدد المنتجات المصنفة على انها خضراء.<br>4-الحصول على شهادات بيئية | 1-زيادة في المبيعات .<br>2-زيادة المكاسب الاقتصادية .<br>3-تخفيض تكاليف التسويق.<br>4-تقليل الفاقد المادي .<br>5-تخفيض تكاليف الانتاج.<br>6-تقليص القوى العاملة لإعادة المعالجة.<br>7-تقليل تكلفة الضمانات. |
| رابعا :فوائد اجتماعية | خامسا: فوائد بيئية | سادسا: فوائد تكنولوجية |
| 1-الحفاظ على سلامة وصحة العاملين.<br>2-التحسين في نوعية حياة المجتمع.<br>3-تحسين سمعة المنظمة لدى المجتمع. | 1-تقليل النفايات الى الصفر.<br>2-الحفاظ عل البيئة<br>3-ايقاف التلوث. | 1-استخدام تقنية اكثر تقدما لإنتاج منتج صديق للبيئة .<br>2-تطوير مشاريع تعتمد على الطاقة الشمسية بدلا من الوقود. |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على المصدرين اعلاه

العوائق التي تحول دون تطبيق ممارسات التصنيع الاخضر

يرى (Kushwaha& Talib ,2020,p5)أن أهم العوائق التي تم تحديدها أمام تنفيذ التصنيع الاخضر GM في الشركات الصغيرة والمتوسطة هي كما موضح في الجدول(2) :

جدول (2) العوائق التي تحول دون تطبيق ممارسات التصنيع الاخضر

| عوائق ادارية | عوائق تشريعية | عوائق تكنولوجية |
|---|---|---|
| 1-ضعف التدريب.<br>2-عدم وجود التزام من الادارة العليا<br>3-غياب الدعم والالهام .<br>4-عدم التفكير في التصنيع الاخضر.<br>5-التردد في تحويل الممارسات التقليدية الى | 1-عدم وجود تشريعات قوية<br>2-تشريعات مستقبلية غير مؤكدة.<br>3-غياب الدعم الحكومي والسياسي للتطبيق.<br>4-عدم وجود الرقابة والتوجيه من المتخصصين. | 1-عدم وجود او توفر مرافق وعمليات تقنية جديدة لدعم التصنيع الاخضر في المنظمات الصغيرة والمتوسطة.<br>2-نقص الخبراء فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة لتطبيق GM في المنظمات الصغيرة والمتوسطة . |

| | | |
|---|---|---|
| ممارسات التصنيع الاخضر. | | 3-مخاطر تنفيذ التكنولوجيا الجديدة |
| عوائق مالية | عوائق معلوماتية | |
| 1-المنافسة وعدم اليقين.<br>2-فوائد غير مؤكدة من التنفيذ.<br>3-ضعف التزام المورد تجاه GMأو عدم وجود مورد صديق للبيئة.<br>4-تكلفة العالية للتنفيذ.<br>5-عدم القدرة على التكيف مع التغيير أكثر من الأطر المستندة إلىGM<br>6-الخوف من الفشل . | 1-عدم التنسيق لأنشطة التصنيع الاخضر وجمع البيانات ونظام الاسترجاع.<br>2-صعوبات في الحصول على معلومات للإمكانات التكنولوجية .<br>3-عدم وجود معلومات لتحسينات المحتملة.<br>4-معلومات غير كافية ومفهومة. | |

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على

Source: Kushwaha1 Dilip , Talib Faisal , 2020, Ranking of Barriers to Green Manufacturing Implementation in SMEs Using Best-Worst Method, International Conference on Mechanical and Energy Technologies, P5-6.

متطلبات التصنيع الاخضر:

يتفق اكثر الباحثين (محمد ، الربيعي ،2017، 67) ،(Lin & Hoa ,2020 )( Logesh & Balaji ,2020 ,p3),( Andaregie,Astatkie, 2021 ) ، (سلطان ،بامرني ،261، 2022) على ان متطلبات التصنيع الاخضر تتمثل بـ (المسؤولية الاجتماعية والبيئية، نظام للإدارة البيئية، نظام المعلومات الخضراء، تقيات التصنيع الخضراء) .وفيما توضيح لكل متطلب من المتطلبات :

المتطلب الاول المسؤولية الاجتماعية والبيئية Social responsibility and the environment

ان الاهتمام من منظور المسؤولية لم يبدأ التطرق اليه الا عندما طفا على الساحة مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل(Romthan Bowen Howard)الذي يعتبر الأب المؤسس للمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل نظري عندما لم يعد يُنظر إلى أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أنها أعمال خيرية ولكن توجهًا للشركة تجاه القيم والأهداف مع إعطاء أهمية كبيرة لتوقعات أصحاب المصلحة من خلال كتابه عنوان"Social Responsibility of Business men" الذي اصدره عام 1953 ،وفي عام 1970 تم الاحتفال بأول حدث ليوم الارض نتيجة لتدهور البيئة وجودة الهواء تم على اثرها تأسيس العديد من المعاهد البيئية ووكالة حماية البيئة ولجنة التنمية الاقتصادية والتي كانت لها التأثير على انشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمنظمات ، وفي عام 1988 تم اعتماد بروتوكول Montreal Protocol من قبل الامام المتحدة من خلال انشاء الفريق الدولي المعني بتغيير المناخ والذي وفرّ منصة اخرى لتركيز انشطة المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على التحديات البيئية ، تلاها انشاء وكالة البيئة الاوربية عام 1990 واتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ عام1992.( Tešovi˘cová, Krchová,2022:2 ) ، ويمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على انها الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله وترتبط ارتباطا وثيقا بقيم المنظمة وهذه القيم بالنسبة للمدراء تشمل النمو ،حصة السوق والربحية والسيولة ، وبالنسبة للموظفين تشمل الرضا الوظيفي والدافع والمكافأة وسلامة العمل ، وبالنسبة للزبائن تشمل السعر والجودة والسلامة ،

وبالنسبة للمساهمين تشمل الربح السهم ، وبالنسبة للموردين تشمل النسبة المئوية لمبيعات المورد للمنظمة والثقة والمصداقية والعلاقة ، وبالنسبة للمجتمع تشمل اماكن العمل البيئة السليمة ، علما ان المسؤولية الاجتماعية تتم في كافة الانشطة وفي كافة المجالات سوآءا كانت اقتصادية او قانونية او اخلاقية او خيرية.( .(Bachnik, etal.,2022, p:18

كما ويمكن تلخيص مفهوم الاتحاد الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات على النحو التالي:

(Bachnik, etal.,2022,: p155 )

- الأنشطة التطوعية التي تتجاوز تلك المنصوص عليها في القانون.
- استيعاب العوامل الخارجية السلبية أو إدارتها ، على سبيل المثال ، الحد من التلوث
- تعدد توجه أصحاب المصلحة وليس التركيز فقط على المساهمين
- مواءمة المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية لتعظيم ربحية الشركة
- الممارسات والقيم
- القيام من أكثر من عمل خيري وحده.

وفيما يخص بأبعاد المسؤولية الاجتماعية التي يجب على المنظمات القيام بها كي تكون قادرة على التطوير والبقاء والنمو وتحقق اهداف مختلفة فهناك أربعة ابعاد وكما موضح في الشكل (1)

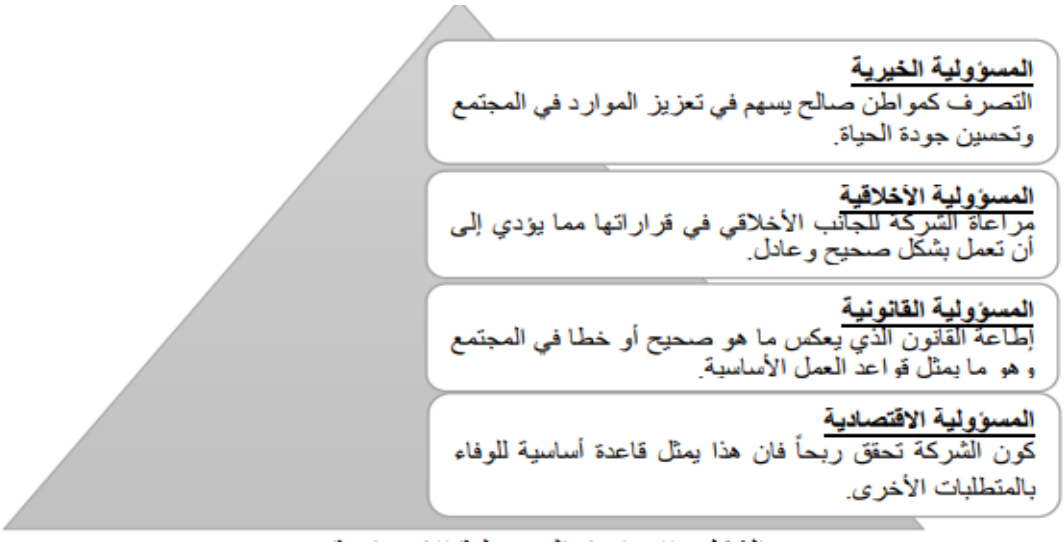


الشكل (1) ابعاد المسؤولية الاجتماعية

Source : André sobczak, Nicolas minvielle, Responsibilities global manager le ,development durable et al., responsibility social des enterprise, magnard vuibert paris, 2011, P17.

المتطلب الثاني : نظام المعلومات الخضراء Green Information System :

يمكن النظر الى نظام المعلومات الخضراء من خلال شقين ، الاول تتمثل بنظم المعلومات المستخدمة في انظمة التصنيع ، والثاني تتمثل من خلال الحد من التلوث عن طريق عدم الهدر من استخدام الموارد الطبيعية.(Alvi.et.al:2013,109). وذكر كل من (محمد والربيعي ،2017: 81) و( Brende,et.al., 2022,3) بأن نظام المعلومات يجمع بين اربعة عناصر مهمة هي (العاملين ، التكنولوجيا ، العمليات ، والبيانات لغرض جمع وادارة وتحليل وتوزيع المعلومات ) ، ويرى (vom,et.al ,2013,511) ان نظم المعلومات الخضراء تتناول المعلومات التي تدعم الاستدامة من حيث كونه لا تقتصر على كفاءة الطاقة واستخدام معدات تكنولوجيا المعلومات فحسب ، بل تركز على تصميم وتنفيذ انظمة المعلومات التي تساهم في نفيذ اعمال الاستدامة .

مما تقدم يمكن القول ان نظم المعلومات الخضراء تنطوي على مجموعة من الأدوات والاجهزة ، والموارد البشرية ، والعمليات ، والبيانات اللازمة لتحليل وجمع وادارة المعلومات ) تساهم معا في دعم الاستدامة البيئية .

وللتعرف على اهمية نظام المعلومات الخضراء نوضح الاتي :( Brende,et.al.,2022,3-7)

1-تساعد نطم المعلومات الخضراء على الحد من النفايات وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري .

2-يؤثر نظام المعلومات الخضراء على البيئة (الحصاد والتشجير ) ، والمجتمع ،والدولة ، والصناعة ،والمنظمات ، والافراد .

3-يتيح نظام المعلومات الخضراء البحث الموجه نحو تصميم مصنوعات ابداعية كمخرجات بحثية .

4-يصف نظام المعلومات الخضراء بعد المشكلة البيئية هل المشكلة هم العاملين وقدراتهم ،ام التكنولوجيا مثل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاجهزة بشكل عام .

5-تحدد نظام المعلومات الخضراء نوع الأداة المناسب لحل المشكلة والطريقة الواجب اتباعها لحل المشكلة والتي تشمل الخوارزميات او المبادئ التوجيهية وتقليل التعقيد النموذج في تقديم النموذج والتجانس بينها.

ان الانتقال من نظم وتكنولوجيا المعلومات التقليدية الى الخضراء تتطلب انتهاج مقاربات مختلفة : Zaman, (B et al. 2015:2-8)

1-مقاربة تكتيكية تدريجية : وتتمثل باتخاذ تدابير بسيطة لبلوغ الاهداف الخضراء مثل التقليل من استهلاك الطاقة .

2-مقارب استراتيجية : وتتمثل بإعداد خطة شاملة لتبني مبادرات مبتكرة كوضع سياسات جديدة بخصوص شراء وتشغيل او التخلص من موارد الحوسبة تأخذ بعين الاعتبار التكلف وتقليل البصمة الكربونية والعلامة التجارية .

3-مقاربة خضراء عميقة : وتتمثل باعتماد تدابير اضافية كاتخاذ سياسات تعويض الكربون للحد من انبعاثات غازات الاحباس الحراري او استخدام الطاقة الشمسية او طاقة الرياح .

اما محددات نجاح نظم وتكنولوجيا المعلومات الخضراء فتتمثل بالاتي :(Ozturk,et al.,2011:2-8 )

حجم المنظمة ، ثقافة المناخ التنظيمي ،الالتزام بالقيم والمبادئ ، نشر تكنولوجيا نظام المعلومات الخضراء القيادة /الحوكمة الخضراء ،استراتيجي الأداء ، الإثر البيئي للصناعة،

المتطلب الثالث : تقنيات التصنيع الخضراء Green Manufacturing Techniques بشكل عام يمكن تعريف التقنيات التصنيع الخضراء "بأنها تقنيات عديمة الضرر او ذات ضرر أقل. وهي عبارة عن عمليات ومنتجات تتبع المبادئ البيئية والقوانين الاقتصادية البيئية ، ويمكنها توفير الموارد وتجنب التلوث البيئي والضرر أو القضاء عليه أو تقليله مما يؤدي في النهاية إلى تقليل الآثار السلبية البيئية. ولا بد من الاشارة انه لا توجد من حيث الجوهر تقنية بطبيعتها خضراء أو رمادية ؛ بل ان هناك ما يسمى ابتكار التكنولوجيا الخضراء وهي من الأبعاد المزدوجة للتكنولوجيا والبيئة ، ويتم الحكم على السمات الخضراء للتكنولوجيا من حيث تأثيرها على البيئة(Wang et al , 2021,p2 ).

ويمكن تعريف الابتكار التكنولوجي الأخضر بانها عملية تطبيق أفكار الابتكار الخضراء على المنتجات المبتكرة والعمليات المبتكرة بما يتماشى مع تطور الحضارة البيئية ، وتنتهي بإطلاق منتجات أو خدمات خضراء في السوق. (Li et al., 2019;1)

اليات التمكين والتحول الى تقنيات التصنيع الأخضر

تتطلب اليات التمكين والتحول الى تقنيات التصنيع الأخضر ما يلي :(Li ,etal., 2021,2-5)

1-تغيير عمليات التصنيع وتتحقق هذا من خلال(تغيير طبيعة العملية ،استخدام عمليات التصنيع المتقدمة كاستخدام التقنيات الذكية ذات التأثير القليل على البيئة ،استخدام مدخلات اكثر اخضرارا ،تصميم البدائل الخضراء بناءً على تحليل خصائص المواد وإمكانية التفكيك والتشكيل والتأثيرات البيئية ، وامكانية تحسين خطط الإنتاج من خلال مواد صديقة للبيئة.

2-التقليل من الهدر في الانتاج : من اجل تقليل الانبعاثات والهدر في الانتاج وللحفاظ على تحسين وكفاءة جودة الانتاج لا بد من تبني نظام التصنيع الرشيق من خلال اعتماد مبدأ السحب وتوفير التحسين المستمر في جميع مراحل عملية التصنيع للوصول الى الهدر الصفري، والاستخدام الانتقائي للأتمتة إذ تستحوذ أجهزة الاستشعار والآلات الذكية على أجزاء مما اعتاد البشر القيام به ، مما يقلل من اعتماد عمليات التصنيع على التدخل البشري النشط ، تبني التصنيع الاضافي (الطباعة ثلاثي الابعاد) إذ يتم تصغير وتقليل النفايات المادية في الطباعة ثلاثية الابعاد ،استخدام مواد تنظيف اكثر اخضرارا قادرة على تحويل المذيبات الى مياه بيولوجية .

3-تحسين كفاءة الطاقة :لتحسين كفاءة الطاقة تتطلب زيادة اعتماد التقنيات الذكية واعتماد مدخلات صديقة للبيئة وتصميم منتج متقدم وتصنيع رشيق وتقنيات ادارة معلومات كفؤة . وتتحقق هذا من خلال

تصميم المصنع والمعدات بشكل تكون صديقة للبيئة من ناحية تكييف الهواء والاضاءة وتقليل مسافات نقل المواد فضلا عن توفر الخدمات اللوجستية، انترنت الاشياء المرتبطة بها الحلول القياسية التي تزيد بشكل كبير من اداء ادارة الطاقة وتقلل 20% من متوسط استهلاك الطاقة، الجدولة الذكية والذكاء الاصطناعي والتي تساعد على زيادة معدل الفائدة في الطاقة .

4-جعل التصنيع مستدام لزيادة كفاءة التشغيل والاستجابة لمتطلبات الزبائن الجدد وبناء علاقات تجارية طويلة الامد معهم. وتتطلب هذا اعادة التصنيع والتي تهدف الى استعادة المنتج المرتجع الى العمل بشكل كامل بكامل وظائفه واستخدامها لدورة حياة اخرى.(X Li,et.al ,2021,362 )،التصنيع الموجه نحو الخدمة والتي تهدف الى مشاركة قدرات التصنيع والموارد من خلال منصة سحابية لتوفير استدامة اكثر وخيارات قوية في التصنيع ،تصنيع قابل لإعادة التشكيل مع نمذجة رياضية للوصول الى التصنيع المستدام ولتقليل النفايات والانبعاثات الخطرة ويمكن لتقنيات الاشياء والذكاء الاصطناعي والالة ان تتحدّ جميعا للكشف عن مواطن الفشل والاستدلال عليه مسبقا لتقليل معدلات الخلل وتحسين التصنيع .

المتطلب الرابع :نظام الادارة البيئية: Environment Management Systems

اختلف الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم نظام الادارة البيئية فقد عرفها (Oliveria ,et.al.2016:1) أحد ابرز الانظمة الاكثر استخدام لإدارة الجوانب والعمليات للمنظمات ،إذ يتم الاعتماد عليه كإطار يستخدم لدمج السياسات والبرامج للحماية البيئية للمنظمات، فيما يرى (جمال الدين ، 2017، 28) ان نظام الادارة البيئة جزء من نظام الادارة الكلية الذي يشمل وظائف الادارة الاربع الرئيسة (التخطيط ،التوجيه ،التنظيم ،الرقابة ) لتسيير الانشطة التي تؤثر على البيئة وتحقيق جميع الاهداف وفق برامج محددة من اجل تحسن الإداء البيئي .ويشير (Lee,et.al,2018:25) على انه نظام تستخدمه المنظمة للتأكد من أنها تقوم بكافة قواها بالعمل على الحفاظ على البيئة وتتبع جميع القوانين والانظمة المتعلقة بالبيئة . ويرى (Shah ,et.al,2022:49) "إدارة منهجية لتقليل التأثير البيئي لمنظمة او شركة هدفها الرئيسي حماية البيئة حيث أنها بمثابة سلاح لمكافحة سوء الإدارة الناجم عن نتائج المنظمات في معالجتها المختلفة في بيئاتها المختلفة.

بناء" على ما تقدم يعرف الباحثان نظام الادارة البيئة منهج اداري منبثق من نظام الإدارة الكلية تتضمن التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة تعمل على الحد من التلوث والتوجه نحو بيئة خضراء مستدامة .

لقد اسهمت عوامل متنوعة الى اعتماد المنظمات مدخل نظامي للإدارة البيئية من خلال تنفيذ ISO 14001 بهدف المساهمة في الركيزة البيئية للاستدامة ومن هذه العوامل : (الجبوري ، 2021، 270) ( Goldar& Majumder,2022:3) (Muktiono, Soediantono,2022:4 )

- تطور التوقعات المجتمعية للتنمية المستدامة .
- الشفافية والمساءلة في ظل تشريعات صارمة على نحو متزايد .
- الضغوط المتزايدة على البيئة من حيث التلوث وعدم كفاية استخدام الم
- وارد او/ وادارة النفايات .
- تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي.
- خلق ميزة تنافسية من خلال تبني المنظمات الصورة خضراء لمنتجاتها.
- تبادل المعرفة التكنولوجية إذ تعمل الشهادة كقناة لنقل ملف أفضل الممارسات البيئية العالمية عبر البلدان.

- متطلبات الزبائن بما في ذلك متطلبات مستوردي المنتجات في الدول الاجنبية .
- زيادة معنويات العاملين .
- زيادة الكفاءة /خفض التكاليف. متطلبات الاقتصادية والاجتماعية والحكومية .

ان نظام الادارة البيئية يحقق للمنظمة فوائد عديدة من بينها ( Grover& Grover, 2017:9)(Murmura,et.al,2017:5):

1-بناء نهج استباقي تعتمده المنظمة وليس رد فعل .

2-فهم احتياجات وتوقعات الاطراف المعنية والاعتراف بضرورة تحديد ومراقبة القضايا الخارجية والداخلية التي تؤثر في اثرها البيئي مثل تغير المناخ والسياق التي تعمل فيه .

3-تحسين كفاءة الموارد والحد من النفايات .

4-ادارة التزامات الامتثال البيئي وتعزيز التوجه نحو اداء بيئي مستدام .

5-تحسين اعادة التدوير مثل اعادة استخدام المياه القليلة التلوث في تشغيل وحدات اخرى عن طريق تقليل حجم الكمية المتولدة عن المصدر.

ثالثا :الجانب العملي :

يشير مضمون هذه الفقرة إلى وصف متغير متطلبات التصنيع الأخضر وتشخيصه بدلالة الابعاد المعبرة عنه في ضوء اجابات المبحوثين عن الفقرات المجسدة لكل منها وعلى النحو الآتي:

الخصائص الشخصية للأفراد عينة الدراسة :يعرض الجدول (3) الخصائص الشخصية للأفراد عينة الدراسة

جدول (3)الخصائص الشخصية للفراد عينة الدراسة

| ت | الخاصية | التصنيف | العدد | % | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الجنس | ذكر | 185 | 76 | 242 | 100 |
| | | انثى | 57 | 24 | | |
| 2 | العمر | 25 فاقل | 63 | 26 | 242 | 100 |
| | | 35-26 | 139 | 57 | | |
| | | 45-36 | 27 | 11 | | |
| | | 46 فاكثر | 13 | 6 | | |
| 3 | المستوى العلمي | عليا | 10 | 4 | 242 | 100 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | بكالوريوس | 104 | 43 | | |
| | | دبلوم | 97 | 40 | | |
| | | اعدادية | 15 | 6 | | |
| | | متوسطة | 16 | 7 | | |
| 4 | مدة الخدمة | 5-1 | 94 | 39 | 242 | 100 |
| | | 10-6 | 108 | 45 | | |
| | | 15-11 | 37 | 15 | | |
| | | 20-16 | 3 | 1 | | |
| 5 | المنصب | مدير مصنع | 4 | 2 | 242 | 100 |
| | | مدير قسم | 24 | 10 | | |
| | | مسؤول شعبة | 20 | 8 | | |
| | | مسؤول وحدة | 46 | 19 | | |
| | | مسؤول وجبة | 24 | 10 | | |
| | | فني | 124 | 51 | | |
| 6 | الاختصاص العلمي | هندسي | 60 | 25 | 242 | 100 |
| | | اداري | 93 | 38 | | |
| | | اخرى | 89 | 37 | | |
| 7 | المستوى الاداري | عليا | 10 | 4 | 242 | 100 |
| | | وسطى | 102 | 42 | | |
| | | تنفيذية | 130 | 54 | | |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

2- وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

المتطلب الأول :المسؤولية الاجتماعية

تؤشر نتائج الجدول (4) إلى أن بُعد المسؤولية الاجتماعية تمثل بالفقرات الفرعية (X6-X1)، وبنسبة بلغت (89.15%) من المبحوثين نحو الاتفاق (أتفق بشدة, أتفق) على اجمالي فقرات هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق (لا أتفق، لا أتفق تماماً) بنسبة قدرها (1.45%) ونسبة غير المتأكدين من اجاباتهم (9.44%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (4.38) وانحراف معياري (0.69) وبمعامل اختلاف (15.78%) وشدة استجابة (87.64%)، حيث اسهمت الفقرة (X1) بأعلى نسبة اتفاق بلغت(99.59%) بوسط حسابي (4.77) وانحراف معياري(0.43) وشدة استجابة (95.45%) والتي تنص على (تلتزم بتوفير خدمات للعاملين كوسائل النقل من والى موقع العمل)، وجاءت أقل الاسهامات من الفقرة (X4) بنسبة بلغت (82.01%) وبوسط حسابي(4.21) وانحراف معياري (0.84) وشدة استجابة (82.64%) والتي تشير الى ان (تتعاون مع المنظمات الخاصة بحقوق المستهلك وتلتزم بالمعايير والاتفاقيات المتبناة).

جدول (4) وصف وتشخيص بُعد المسؤولية الاجتماعية

| الفقرات | مقياس الاستجابة | | | | | | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | نسبة الاستجابة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اتفق تماماً (5) | | اتفق (4) | | غير متأكد (3) | | لا اتفق (2) | | لا اتفق تماماً (1) | | | | | |
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | | | | |
| X1 | 188 | 77.69 | 53 | 21.90 | 1 | 0.41 | 0 | 0.00 | 0 | 0.00 | 4.77 | 0.43 | 9.00 | 95.45 |
| X2 | 127 | 52.48 | 94 | 38.84 | 18 | 7.44 | 3 | 1.24 | 0 | 0.00 | 4.43 | 0.69 | 15.48 | 88.51 |
| X3 | 103 | 42.56 | 119 | 49.17 | 20 | 8.26 | 0 | 0.00 | 0 | 0.00 | 4.34 | 0.63 | 14.42 | 86.86 |
| X4 | 89 | 36.78 | 109 | 45.23 | 33 | 13.64 | 9 | 3.72 | 2 | 0.83 | 4.13 | 0.84 | 20.43 | 82.64 |
| X5 | 128 | 52.89 | 86 | 35.54 | 27 | 11.16 | 1 | 0.41 | 0 | 0.00 | 4.41 | 0.70 | 15.90 | 88.18 |
| X6 | 104 | 42.98 | 94 | 38.84 | 38 | 15.70 | 3 | 1.24 | 3 | 1.24 | 4.21 | 0.84 | 19.96 | 84.21 |
| المعدل العام | | 50.90 | | 38.25 | | 9.44 | | 1.10 | | 0.34 | 4.38 | 0.69 | 15.87 | 87.64 |
| المجموع | 89.15 | | | | 9.44 | | 1.45 | | | | | | | |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

المتطلب الثاني :نظام المعلومات الخضراء

يشير الجدول (5) إلى أن بُعد نظام المعلومات الخضراء تمثل بالفقرات الفرعية (X12-X7)، وبنسبة بلغت (88.39%) من المبحوثين نحو الاتفاق (أتفق تماماً، أتفق) على اجمالي فقرات هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق (لا أتفق، لا أتفق تماماً) بنسبة قدرها (1.45%) ونسبة غير المتأكدين من اجاباتهم (10.19%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (4.30) وانحراف معياري (0.72) وبمعامل اختلاف (16.71%) وشدة استجابة (86.06%)، حيث اسهمت الفقرة (X8) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (94.63%) بوسط حسابي(4.38) وانحراف معياري(0.64) وشدة استجابة (87.52%) والتي تنص على (تشجع إنجاز العمليات والمهام بشكل

الكتروني للتخفيف من الاستهلاك الورقي)، وجاءت اقل الاسهامات من الفقرة (X10) بنسبة بلغت (83.65%) وبوسط حسابي(4.24) وانحراف معياري (0.75) وشدة استجابة (84.79%) والتي تشير الى ان (تعتمد نظام المعلومات الخضراء لتنظّيم عملّيات تدفق المعلومات عبر أنشطة وعملّيات النظام التصنّيعي).

جدول (5) وصف وتشخيص بُعد نظام المعلومات الخضراء

| الفقرات | مقياس الاستجابة | | | | | | | | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | نسبة الاستجابة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اتفق تماماً (5) | | اتفق (4) | | غير متأكد (3) | | لا اتفق (2) | | لا اتفق تماماً (1) | | | | | | | |
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | | | | | | |
| X7 | 118 | 48.76 | 95 | 39.26 | 27 | 11.16 | 2 | 0.83 | 0 | 0.00 | 4.36 | 0.71 | 16.30 | 87.19 |
| X8 | 108 | 44.63 | 121 | 50.00 | 9 | 3.72 | 4 | 1.65 | 0 | 0.00 | 4.38 | 0.64 | 14.63 | 87.52 |
| X9 | 110 | 45.45 | 98 | 40.50 | 30 | 12.40 | 4 | 1.65 | 0 | 0.00 | 4.30 | 0.75 | 17.39 | 85.95 |
| X10 | 101 | 41.74 | 101 | 41.91 | 37 | 15.29 | 3 | 1.24 | 0 | 0.00 | 4.24 | 0.75 | 17.73 | 84.79 |
| X11 | 91 | 37.60 | 129 | 53.31 | 18 | 7.44 | 2 | 0.83 | 2 | 0.83 | 4.26 | 0.70 | 16.47 | 85.21 |
| X12 | 106 | 43.80 | 105 | 43.39 | 27 | 11.16 | 2 | 0.83 | 2 | 0.83 | 4.29 | 0.76 | 17.74 | 85.70 |
| المعدل العام | | 43.66 | | 44.73 | | 10.19 | | 1.17 | | 0.28 | 4.30 | 0.72 | 16.71 | 86.06 |
| المجموع | 88.39 | | | | 10.19 | | 1.45 | | | | | | | |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

المتطلب الثالث : تقنيات التصنيع الخضراء

يشير الجدول (6) إلى أن بُعد تقنيات التصنيع الخضراء تمثل بالفقرات الفرعية (X13-X18)، وبنسبة بلغت (93.70%) من المبحوثين نحو الاتفاق (أتفق تماماً، أتفق) على اجمالي فقرات هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق (لا أتفق، لا أتفق تماماً) بنسبة قدرها (1.65%) ونسبة غير المتأكدين من اجاباتهم (4.68%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (4.48) وانحراف معياري (0.65) وبمعامل اختلاف (15%) وشدة استجابة (89.53%)، حيث اسهمت الفقرة (X13) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (98.76%) بوسط حسابي(4.75) وانحراف معياري(0.48) وشدة استجابة (94.96%) والتي تنص على (تحرص على استخدام التقانات الحديثة في عملياتها الإنتاجية كافة لتطوير منتجاتها)، وجاءت اقل الاسهامات من الفقرة (X18) بنسبة بلغت (88.13%) وبوسط حسابي(4.32) وانحراف معياري (0.79) وشدة استجابة (86.45) والتي تشير الى انه (تسعى ادارة شركتنا الى تعليم وتدريب طاقم العمل باستمرار حول الممارسات الخضراء).

جدول (6) وصف وتشخيص بُعد تقنيات التصنيع الاخضر

| الفقرات | مقياس الاستجابة | | | | | | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | نسبة الاستجابة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اتفق تماماً (5) | | اتفق (4) | | غير متأكد (3) | | لا اتفق (2) | | لا اتفق تماماً (1) | | | | | |
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | | | | |
| X13 | 185 | 76.45 | 54 | 22.31 | 2 | 0.83 | 1 | 0.41 | 0 | 0.00 | 4.75 | 0.48 | 10.12 | 94.96 |
| X14 | 127 | 52.48 | 106 | 43.80 | 6 | 2.48 | 3 | 1.24 | 0 | 0.00 | 4.48 | 0.61 | 13.68 | 89.50 |
| X15 | 136 | 56.20 | 92 | 38.02 | 14 | 5.79 | 0 | 0.00 | 0 | 0.00 | 4.50 | 0.61 | 13.45 | 90.08 |
| X16 | 117 | 48.35 | 110 | 45.64 | 9 | 3.72 | 6 | 2.48 | 0 | 0.00 | 4.40 | 0.68 | 15.50 | 87.93 |
| X17 | 130 | 53.72 | 89 | 36.78 | 16 | 6.61 | 7 | 2.89 | 0 | 0.00 | 4.41 | 0.74 | 16.81 | 88.26 |
| X18 | 115 | 47.52 | 99 | 40.91 | 21 | 8.68 | 5 | 2.07 | 2 | 0.83 | 4.32 | 0.79 | 18.18 | 86.45 |
| المعدل العام | | 55.79 | | 37.91 | | 4.68 | | 1.52 | | 0.14 | 4.48 | 0.65 | 14.62 | 89.53 |
| المجموع | 93.70 | | | | 4.68 | | 1.65 | | | | | | | |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

المتطلب الرابع : نظام ادارة البيئية

يشير الجدول (7) إلى أن بُعد نظام ادارة البيئية تمثل بالفقرات الفرعية (X24-X19)، وبنسبة بلغت (92.67%) من المبحوثين نحو الاتفاق (أتفق تماماً، أتفق) على اجمالي فقرات هذا البعد ونسبة عدم الاتفاق (لا أتفق، لا أتفق تماماً) بنسبة قدرها (1%) ونسبة غير المتأكدين من اجاباتهم (6%) ويعزز ذلك قيمة الوسط الحسابي (4.43) وانحراف معياري (0.67) وبمعامل اختلاف (15%) وشدة استجابة (88.55% )، حيث اسهمت الفقرة (X22) بأعلى نسبة اتفاق بلغت (95.26%) بوسط حسابي(4.36) وانحراف معياري (0.64) وشدة استجابة (87.19%) والتي تنص على(تبحث بشكل متجدد عن آليات (مناسبة ) لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة في عمليات التصنيع) ، وجاءت اقل الاسهامات من الفقرة (X24) بنسبة بلغت (90.5%) وبوسط حسابي(4.38) وانحراف معياري (0.68) وشدة استجابة (88.55%) والتي تشير الى ان الشركة (تعتمد اهداف وغايات تنسجم مع السياسة البيئية الحكومية).

جدول (7) وصف وتشخيص بُعد نظام ادارة البيئية

| الفقرات | مقياس الاستجابة | | | | | | | | | | | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | نسبة الاستجابة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اتفق تماماً (5) | | اتفق (4) | | غير متأكد (3) | | لا اتفق (2) | | لا اتفق تماماً (1) | | | | | | | |
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | | | | | | |
| X19 | 141 | 58.26 | 83 | 34.30 | 13 | 5.37 | 5 | 2.07 | 0 | 0.00 | | | 4.49 | 0.70 | 15.49 | 89.75 |
| X20 | 145 | 59.92 | 77 | 31.82 | 19 | 7.85 | 1 | 0.41 | 0 | 0.00 | | | 4.51 | 0.66 | 14.59 | 90.25 |
| X21 | 120 | 49.59 | 109 | 45.04 | 11 | 4.55 | 2 | 0.83 | 0 | 0.00 | | | 4.43 | 0.62 | 14.04 | 88.68 |
| X22 | 103 | 42.56 | 127 | 52.70 | 10 | 4.13 | 0 | 0.00 | 2 | 0.83 | | | 4.36 | 0.64 | 14.76 | 87.19 |
| X23 | 122 | 50.41 | 99 | 40.91 | 16 | 6.61 | 3 | 1.24 | 2 | 0.83 | | | 4.39 | 0.74 | 16.83 | 87.77 |
| X24 | 118 | 48.76 | 101 | 41.74 | 21 | 8.68 | 2 | 0.83 | 0 | 0.00 | | | 4.38 | 0.68 | 15.50 | 87.69 |
| المعدل العام | | 51.58 | | 41.08 | | 6.20 | | 0.90 | | 0.28 | | | 4.43 | 0.67 | 15.20 | 88.55 |
| المجموع | 92.67 | | | | 6.20 | | 1.17 | | | | | | | | | |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

خلاصة وصف متغير متطلبات التصنيع الأخضر

تكشف معطيات الجدول (8) عن وجود اتفاق بنسبة (90.98%) من المبحوثين على اجمالي الفقرات المعبرة عن الابعاد الاربعة لمتغير متطلبات التصنيع الأخضر والمتمثلة بـ(المسؤولية الاجتماعية ، نظام ادارة البيئية ، نظام المعلومات الخضراء ، تقنيات التصنيع الخضراء ) وبوسط حسابي الذي بلغ (4.40) وانحراف معياري (0.68) ومعامل اختلاف (15.60%) ونسبة استجابة (87.95%) وحقق بُعد تقنيات التصنيع الاخضر اعلى اسهامات الاتفاق وعلى نحو جعله في المرتبة الأولى مقارنة بالأبعاد الاخرى وبنسبة اتفاق(93.7%)، بينما امتلك بُعد نظام ادارة البيئية المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (92.67%)، وحصل بُعد المسؤولية الاجتماعية على المرتبة الثالثة وبنسبة اتفاق (89.15%)، وفي المرتبة الرابعة والاخيرة جاء بُعد نظام المعلومات الخضراء بنسبة اتفاق (88.39%).

جدول (8) ملخص وصف وتشخيص متغير متطلبات التصنيع الأخضر

| | | المعطيات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الاتفاق (أتفق بشدة واتفق) % | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف % | نسبة الاستجابة % | الترتيب |
| الابعاد | المسؤولية الاجتماعية | 89.15 | 4.38 | 0.69 | 15.87 | 87.64 | الثالث |
| | نظام ادارة البيئية | 92.67 | 4.43 | 0.67 | 15.2 | 88.55 | الثاني |
| | نظام المعلومات الخضراء | 88.39 | 4.3 | 0.72 | 16.71 | 86.06 | الرابع |
| | تقنيات التصنيع الخضراء | 93.7 | 4.48 | 0.65 | 14.62 | 89.53 | الاول |
| | المعدل | 90.98 | 4.40 | 0.68 | 15.60 | 87.95 | |

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SPSS

رابعا: الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات:

1-تبين من نتائج الدراسة توفر متطلبات التصنيع الاخضر في الشركة ميدان الدراسة وبنسب عالية ومتقاربة مما يعني امكانية تطبيق هذه المتطلبات في الشركة.

2-تولي الشركة اهتماما كبيرا بالتدريب ووعي العاملين للممارسات الخضراء .

3-تقوم الشركة بمعالجات كيمائية وحياتية لنفاياتها .

4-تهتم الشركة بجودة منتجاتها ،إذ يتم الغاء اي منتج معيب في الخط الانتاجي.

5-تستعمل الشركة نظام تخطيط موارد السحابية ERPIII إذ تربط الشركة بالعالم الخارجي عن طريق شبكات الانترنت .

6-تستعمل الشركة تقنيات خضراء كاستعمال مواد غير ضارة بالبيئة في مدخلاتها ،تقنيات توفير الطاقة مع معالجة النفايات بشكل صديق للبيئة .

7-توفر وسائل نقل للعاملين لإيصالهم من والى مكان عملهم مع توفير وجبات غذاء لهم فضلا عن توفير ضمان لهم وهذا يقع ضمن المسؤولية الاجتماعية .

8- تعمل الشركة على توفير حزام اخضر داخل الشركة ، مع توفير مناطق خضراء داخل الشركة .

المقترحات :

تعزيز التفرغ للتصنيع الأخضر: يجب على الشركة مواصلة العمل على تعزيز تفرغها للتصنيع الأخضر وتحقيق مزيد من الاستدامة في هذا السياق كوضع العلامات الخضراء في منتجاتها.

تعزيز التوعية والتدريب: يُفضل تعزيز التوعية والتدريب على الممارسات الخضراء بين الموظفين بحيث يكونوا على دراية بالأثر الإيجابي للتصنيع الأخضر وأهميته.

التركيز على إدارة النفايات: يمكن للشركة مستقبلًا تطبيق تقنيات متقدمة لمعالجة النفايات بشكل أفضل وأكثر فعالية.

الاستدامة في مجال الجودة: يجب على الشركة الاستمرار في تطوير عملياتها لضمان الجودة والحفاظ على معايير الجودة الخضراء.

استثمار في التكنولوجيا الخضراء: يمكن للشركة استكشاف واعتماد تكنولوجيا خضراء تساهم في تحسين الكفاءة وتقليل الأثر البيئي.

المسؤولية الاجتماعية: يمكن للشركة توسيع نطاق مسؤوليتها الاجتماعية عن طريق دعم مبادرات مجتمعية محلية وتعزيز مكان العمل بمزيد من الخضرة.

استدامة البيئة الداخلية: يجب على الشركة العمل على تحسين وتوسيع المساحات الخضراء داخل موقع الشركة وتحفيز المبادرات البيئية.

متابعة التشريعات البيئية: يجب على الشركة البقاء على اطلاع دائم بتطورات التشريعات البيئية وضمان الامتثال للمعايير.

المصادر:

Abualfaraa, W., Salonitis, K., Al-Ashaab, A., & Ala'raj, M , 2020, Lean-green manufacturing practices and their link with sustainability: A critical review, Sustainability(Switzerland),Vol:12No:3.https://doi.org/10.3390/su12030981.

Afum Ebenezer , Victoria Yaa Osei-Ahenkan , Yaw Agyabeng-Mensah, Joseph Amponsah Owusu, Lawrence Yaw Kusi and Joseph Ankomah ,2020, Green manufacturing practices and sustainable performance among Ghanaian manufacturing SMEs: theexplanatory link of green supply chain integration Management ofEnvironmental Quality: An International Journal © Emerald Publishing.

Chen Chialin &Kim Kilsun,2021, Green Product Development: Price Competition, Quality Choice, and First-Move Advantage, Part of the International Series in Operations Research & Management Science book series (ISOR,volume 301)

Pei Zhi ,Tianzong Yu , Wenchao Yi , Yingde Li ,2021 ,Twenty-year retrospection on green manufacturing: A bibliometric perspective , IET Collaborative Intelligent Manufacturing, Wiley, special issue.

Hong ZHENG , Edwards John ,2022, CHINA-UK GREEN MANUFACTURINGREPORT.

Kumar Balan, 2008 , Introduction to Green Manufacturing The 10th International Conference on Shot Peening September 15 - 18, 2008 Tokyo, Japan Meiji University.

Rishi J.P.,2018, Lean Manufacturing towards Green Manufacturing Practices and Its Implementation in SME's,From book Lean Manufacturing , Pažek Karmen DOI: http://dx.doi.org/10.5772/intechopen.97389.

Saxena, A. & Srivastava, A. (2022). Industry application of green manufacturing: A critical review. Journal of Sustainability and Environmental Management (JOSEM), 1(1).

Kumari Amrita, Aich Anita Roy, Kumari Sweta, and Mohanty Samanyita ,2022, Greenways for Solid Waste Management, Handbook of Solid WasteManagement Sustainability through Circular Economy, Springer Nature Singapore Pte Ltd.

Fong José Roberto Mendoza , Alcaraz Jorge Luis García , Reza José Roberto Díaz , Macías Emilio Jiménez, -Fernández Julio Blanco,2019 The Role of Green Attributes in Production Processes as Well as Their Impact on Operational, Commercial, and Economic Benefits, Sustainability 2019.

Kushwaha1 Dilip , Talib Faisal , 2020, Ranking of Barriers to Green Manufacturing Implementation in SMEs Using Best-Worst Method, International Conference on Mechanical and Energy Technologies, IOP Conf. Series: Materials Science and Engineering 748 2020Li Xiaona.

محمد ،زهرة عبد والربيعي ، لؤي راضي ، 2017تصميم وتقييم متطلبات نظام التصنيع الأخضر دراسة حالة في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية –معمل محولات التوزيع ، مجلة الإدارة والاقتصاد/ المجلد40 ، العدد110.

Lin Guomin, Hao Botao , 2020 , Research on green manufacturing technology , Journal of Physics: Conference Series .

B. Logesh • M. Balaji , 2020 , Experimental Investigations to Deploy Green Manufacturing through Reduction of Waste Using Lean Tools in Electrical Components Manufacturing Company, International Journal of Precision Engineering and Manufacturing -Green Technology.

Andaregie Adino & Tessema Astatkie (2021): Determinants of the adoptionof green manufacturing practices by medium- and large-scale manufacturing industries in northern Ethiopia, African Journal of Science, Technology, Innovation and Development.

سلطان حكمت رشيد وبامرني، هنار ابراهيم امين ،2022، "إدارة الإنتاج والعمليات نظم التصنيع المعاصرة والمتكاملة(CIMS. ) "، الطبعة الأولى ،شركة الاكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن.

Tešoviˇcová Zuzana Jurská , Krchová , 2022, Hana Implementation of Corporate Social Responsibility Environmental Actions in Comparison of Small, Medium, and Large Enterprises in the Slovak Republic , Sustainability 2022, 14, 5712. https://doi.org/10.3390/su14095712.

Bachnik Katarzyna, Magdalena Kaźmierczak, Magdalena Rojek-Nowosielska, Magdalena Stefańska and Justyna Szumniak-Samolej,2022, Corporate Social Responsibility And Sustainability From Values To Impact, First published 2022 by Routledge 605 Third Avenue, New York.

André sobczak, Nicolas minvielle, Responsibilities global manager le development durable et al., 2011, responsibility social des enterprise, magnard vuibert, paris,

Alvi Md. Salman, Ahmed Shahzad , Chaturvedi Sachin Kumar,2013 Approaching Green Manufacturing In Iron And Steel Industry, Int. J. Mech. Eng. & Rob. Res.

Brendel, A.B.; Chasin, F.;Mirbabaie, M.; Riehle, D.M.;Harnischmacher, 2022,C. Review of Design-Oriented Green InformationSystems Research. Sustainability.

Vom Brocke, Jan; Watson, Richard T.; Dwyer, Cathy; Elliot, Steve; and Melville, Nigel (2013) "Green Information Systems: Directives for the IS Discipline," Communications of the Association for Information Systems: Vol. 33, Article 30. Available at: http://aisel.aisnet.org/cais/vol33/iss1/30.

Zaman, B et al. (2015). Green Information Technology as Administrative innovation - Organizational factors for successful implementation: Literature Review. Australasian Conference on Information Systems.

Ozturk, A et al. (2011). Green ICT (Information and Communication Technologies): A Review of Academic and Practitioner Perspectives. International Journal of eBusiness and eGovernment Studies, Vol. 3, No. 1.

Wang Baicun ,Li Xingyu, , Tao Peng and Xun Xu , Greentelligence: Smart Manufacturing for a Greener Future Chinese Journal of Mechanical Engineering (2021) 34:11 ,https://doi.org/10.1186/s10033-021-00656-2.

Li, Guangpei; Wang, Xiaoyu; Su, Shibin; Su, Yuan (2019). How green technological innovation ability influences enterprise competitiveness. Technology in Society, (), S0160791X19300466–. doi:10.1016/j.techsoc.2019.04.012.

Li Xingyu, Wang Baicun, Tao Peng and Xun Xu , (2021), Greentelligence: Smart Manufacturing for a Greener Future Chinese ,Journal of Mechanical Engineering, VOL34 N(11).

Oliveira ،José Augusto& Oliveira ،Otávio J.& Ometto ،Aldo R.& Ferraudo ، Antônio S.& Salgado ،Manoel H. ،(2016) ،Factors for promoting the Environmental Management System ISO 14001 for the adoption of Cleaner Production practices ،Journal of Cleaner Production ،vol.133. No. 10.

جمال الدين ، يخلف ، 2017،تأثير نظام الإدارة البيئية على الاداء الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة لشركة اسمنت عين التوته، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي.

Lee ،S. M. ،Noh ،Y. ،Choi ،D. ،& Rha ،J. S. (2018). Environmental policy performances for sustainable development: from the perspective of ISO 14001 certification. Corporate Social Responsibility and Environmental Management ، 24(2) ،108-120.

Shah, K. J., Singh, A. V., Tripathi, S., Hussain, T., and You, Z. (2022),” (EMS)as Sustainable Tools in Water Environmental Management: A Review”, Current Chinese Science, Vol.2No.1, pp.48-56.

الجبوري ،ميسر ابرأهم احمد ،2021، إدارة الجودة المعاصرة جوانب نظرية وتطبيقات ،الطبعة الثالثة

مكتبة دجلة ، العراق ، بغداد

Muktiono Eka , Soediantono Dwi , 2022, Literature Review Benefit Sistem Manajemen Lingkungan ISO 14001 dan Usulan Penerapan Pada Industri Pertahanan , Journal of Industrial Engineering & Management ResearchVol.3 No. 2 (2022) , e-ISSN : 2722-8878 , http://www.jiemar.org.

Goldar Bishwanath , Majumder Piyali ,2022, What Factors Drive Industrial Plants in Emerging Economies to Adopt ISO 14000 Environmental Management Standards: Evidence from the Indian Organized Manufacturing Sector, Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=4147468.

Grover ،Rameshc & Grover ،Sachin (2017)،Winning The Environmental Challenge With ISO 14001:2015 Implementation Of Environmental Management System،1 st Ed.،Notion Press .

Murmura , Federica& Liberatore, Lolita& Bravi, Laura& Casolani, Nicola,(2017)," Evaluation of Italian Companies' Perception about ISO 14001 and Eco Management and Audit Scheme III: Motivations, Benefits and Barriers", Journal of Cleaner Production, vol. 170,.

# التكنولوجيا المالية الخضراء ودورها في تعزيز الصيرفة المستدامة –مصر نموذجا –

Green fintech and its role in promoting sustainable banking - the Egyptian experience –


| | |
|---|---|
| الدكتورة : جازية حسيني<br>أستاذة محاضرة مالية وبنوك | الدكتورة : سعاد الميلودي<br>أستاذة محاضرة مالية وبنوك |


المستخلص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية من خلال تبنيها للابتكارات الخضراء وتقديمها لإطار فلسفي ومفاهيمي للممارسات الخضراء للمصارف حيث برزت كوسيط بين الوصول الى النمو الاقتصادي والتنمية المستديمة وذلك بإسهاماتها في تقديم خدمات بنكية تراعي البيئة والمسؤولية اتجاه البيئة في تخفيض الآثار المترتبة من انبعاثات الكربون بواسطة نظام لإدارة البيئة والمجتمع.عملت الكثير من البنوك عالميا في تبني هذا الإطار، تلتها بعده البنوك العربية بما في ذلك مصر التي عملت على دعم الخدمات والعمليات البنكية التي تسعى الى نفس أهداف التنمية المستديمة والفرص التي توفرها والمخاطر التي تواجه المصارف عند القيام بأنشطتها البنكية.

توصلت الورقة إلى أنه من أهم المناهج الجديدة المتبعة في العالم في الآونة الأخيرة هي الممارسات المصرفية الخضراء، بحيث تُمثل اتجاها جديدا للصيرفة التي تهدف البنوك لتطبيقها بمساهمة الدول والبنوك المركزية ومنظمات المجتمعية وطبقا للتنمية العالمية ولا يوجد أي إسهامات لتلك المصارف في تأمين البيئة وذلك من وعي الزبون ودعمه وتقديم تسهيلات مصرفية لتعزيز تلك الممارسات واهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تبني المصارف للتكنولوجيا المالية الخضراء لما لها علاقة بالأداء المالي والتنافسية وعلى البنك المركزي المصري مراقبة ذلك ومتابعة مدى تبنيها في البنوك العمومية والخاصة .

Abstract

This research paper aims to highlight the role played by financial technology through its adoption of green innovations and its provision of a philosophical and conceptual framework for the green practices of banks, as it has emerged as an intermediary between achieving economic growth and sustainable development through its contributions to providing banking services that take into account the environment and responsibility towards the environment in reducing the effects of emissions of carbon through an environment and society management system. Many banks across the world adopted this framework, later on Arab banks did, including Egypt, which worked to support banking services and operations that seek the same sustainable development goals, the opportunities they provide, and the risks that banks face when carrying out their banking activities.

The paper concluded that one of the most important new approaches followed in the world recently is green banking practices, as they represent a new direction for banking that banks aim to implement with the contribution of countries, central banks, and community organizations, and in accordance with global development, and there are no contributions of these banks to securing the environment, based on customer awareness and support and providing banking facilities to enhance these practices. The most important thing recommended by the study is the necessity for banks to adopt green financial technology because it is related to financial performance and competitiveness, and the Central Bank of Egypt must monitor this and to keep informed of the extent of its adoption in public and private banks.

المقدمة:

تستخدم التكنولوجيا الحديثة من قبل الصيرفة المستدامة بالإضافة الى والمنتجات التي تراعي البيئة والحدّ من الانبعاثات الملوثة للبيئة وإعادة التدوير..الخ. ولهذا السبب تجمع الصيرفة الخضراء بين القطاع المالي والبيئة والنمو الاقتصادي وهذا يأتي في عدة أشكال مثل استخدام الصيرفة عبر لانترنت بدل من التنقل، تمويل المشروعات ذات العلاقة بالبيئة مثل: رسكلة المخلفات الورقية والبلاستيكية، تصنيع الألواح الشمسية، مشاريع تحلية مياة البحر...الخ، لذا فإن الاستثمارات البيئية تتيح مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي بحيث تضمن استدامة النمو الاقتصادي.

تشجع الصيرفة المستديمة على تبني العمليات التي تدعم البيئة وتساهم في تخفيف بصمة الكربون الناتجة عن النشاط البنكي. وترتبط بكل ما له علاقة بالصيرفة الخضراء واتي تؤثر على التنمية المستديمة كل من الاقتصاد المستديم، والأمن الغذائي، والمسؤولية المجتمعية ، والمواءمة بين القطاعين العام والخاص، وتمويل البرامج التي تخفض من تغير المناخ، وتعتبر الميزة الأساسية المتمثلة بالاقتصاديات الخضراء بمثابة الحل للاستدامة على المستوى العالمي.

تعتبر التكنولوجيا المالية أحد أهم الدعائم الأساسية يرتكز عليها في تحديث المؤسسات المصرفية والمالية في مصر، ومع بروز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والقطاعات المغذية لها وما تقوم بتقديمه من منتجات وحلول مبتكرة يتم إطلاقها في السوق المصري كل عام، لذا ينظر إلى مصر على أنها بيئة خصبة مهيأة للنهوض بمنظومة الابتكارات المالية والخضراء منها إلى كونها حافز للابتكار الحالي والمستقبلي، وتعتبر تجربة مصر إحدى التجارب الرائدة في تبني العمليات البنكية الخضراء وتعدّ واحدة من الفلسفات التي تدعم مفهوم النمو المستدام،حيث قامت بمجموعة من المبادرات سعيا منها لتكثيف المجهودات لدعم الابتكارات المالية التي تشجع للحفاظ على المحيط والعمل لبلوغ أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة 17 التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة لغاية 2030.

وعليه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم التكنولوجيا المالية الخضراء في تعزيز أهداف الصيرفة المستديمة في مصر ؟

الأسئلة الفرعية:

كيف تؤثر الابتكارات المالية على الصيرفة المستدامة؟

ما مدى أهمية التمويل الأخضر ؟

هل تتبني مصر الابتكارات المالية الخضراء وكيف تؤثر على إستراتيجية التنمية المستدامة ؟

فرضية الدراسة:

اعتمدت مصر إستراتيجية التنمية المستدامة 2030 والتي أثرت بالإيجاب على الصيرفة المستدامة من خلال الاعتماد على الابتكارات المالية الخضراء.وتوظيفها بطريقة المناسب لطبيعة الاقتصاد والمجتمع في مصر.

الأهمية:

تبرز أهمية الموضوع في طرحها لأهم وأحدث الدراسات المثيرة للاهتمام عالميا حيث تعدّ green fintech واحدة من أهم الطرق لتعزيز الصيرفة المستدامة ومنها استدامة كل القطاعات،كما أن الصيرفة المستدامة تلعب دورا في تعزيز المسؤولية المجتمعية لمنظمات الأعمال،تهتم الورقة البحثية بإلقاء الضوء على أهمية التكنولوجيا الخضراء في المصارف والدور المنوط بها والذي يساعد في تجسيد احترام البيئة ومراعاتها في مصر والعالم ككل.

أهداف الدراسة :

تجديد مفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا الأدوات المالية المستديمة؛

الاعتماد على الابتكارات المالية المستدامة لتحقيق أهداف الصيرفة المستدامة؛

معرفة تجربة مصر في تبني التكنولوجيا المالية من خلال تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة 2030.

ولأجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول:التمويل الأخضر أساس التكنولوجيا المالية الخضراء ؛

المحور الثاني: الصيرفة المستدامة مدخل للتنمية المستدامة؛

المحور الثالث: التجربة الرائدة لمصر نحو التنمية المستدامة .

المحور الأول: التمويل الأخضر والفنتيك الخضراء

التكنولوجيا المالية الخضراء

يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها اختصار للأدوات المالية، ويمكن أن تشير التكنولوجيا المصرفية إلى الابتكار الرقمي والخبرات الحديثة التي تهدف إلى تحسين الخدمات المالية وتطويرها وأتمتتها. تطبق الخدمات المصرفية التكنولوجيا لدعم وتشجيع المشاريع وقادة الأعمال والمساهمين والعملاء حتى يتمكنوا من التعامل مع أنشطتهم المالية من أجل الاستفادة من التطبيقات البرمجية المختلفة ذات الصلة (نوباني و حمادي، 2019)

تتمتع منظمات الأعمال التي طبقت التكنولوجيا في عملياتها المالية بميزة التقنيات المبتكرة الأفضل لنشر الخدمات المصرفية لعملائها بالإضافة إلى المساهمات المتاحة في تطبيقات الهاتف المحمول، وبالتالي توفير خدمات مبتكرة لدعمهم، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المالية. خدمات . وبالإضافة إلى ذلك، أدت التكنولوجيا في البنوك والمؤسسات المالية أيضاً إلى زيادة مرونة وكفاءة الخدمات المقدمة. وأحد أكبر الوعود أو الضمانات للتكنولوجيا المالية الناشئة هو أنها توفر للشركات الفرصة لتوفير التكاليف والوقت من خلال الاستفادة الكاملة من التكنولوجيا. الابتكار الحديث. (نوباني و حمادي، 2019).

التكنولوجيا المصرفية هي خدمات مالية مبتكرة مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وسلسلة الكتل، والتمويل اللامركزي، والإنترنت عبر الهاتف المحمول، والتي توفر حلولاً مبتكرة للخدمات المالية (Gupta, 2015)

تتبنى البنوك التقنيات الذكية التي بدأت من ابتكار التكنولوجيا المالية. تتمتع تطبيقات التكنولوجيا المالية التي تستخدمها البنوك وشركات الفينتك بالقدرة لتحويل اتصالات العملاء وتحليل طلباتهم وتجاربهم. يمكن لروبوتات الدردشة والتحاليل التنبؤية للمساعدة وتغيير الطرق التي تتفاعل على أساسها البنوك مع العملاء (Mohan, 2020)

تهدف FinTech Green إلى حماية المحيط والحد من الفقر لتمكين المواطنين من الطبقة الدنيا للوصول إلى الحصول على الموارد المالية بتكلفة متدنية، حيث تتضمن التقنيات الذكية، وتحليل البيانات الضخمة، وتكنولوجياblockchain ، وكلها تكنولوجيا أساسية وأجور مدروسة للحد من الفقر، وبدلاً من ذلك، يمكن للمدفوعات المقدمة بالعملات المشفرة أن تساعد في تعزيز التمويل الموجه للأفراد والشركات الصغيرة والناشئة التي لا تتعامل مع البنوك في العالم (ويلسون جونيور2017،)، يمكن للفينتك الخضراء، وهي صديقة للبيئة، إدارة العديد من الأشخاص من خلال تحليل البيانات الضخمة، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول،واستخدام فوائدها دون فرض تكاليف إضافية. تتمتع شركات الفينتيك الخضراء بتأثيرات بيئية بناءة مختلفة.

أهمية التمويل الأخضر

يشكل التمويل الأخضر ضرورة أساسية لثلاثة أسباب أولا، إنه يعزز التنمية المستدامة.ويعزز تدفق الأدوات المالية والخدمات ذات الصلة تطوير وتنفيذ نماذج الأعمال المستدامة والاستثمار والتجارة والمشاريع والسياسات الاقتصادية والبيئية. كما يعمل على تشجيع الابتكار لدى البنوك، كما يساهم في تجنب خطورة انتهاك الخطط التنموية التي تراعي المحيط، إذا تتتم معاقبة الشركات المقترضة بسبب انتهاك القوانين البيئية، سيؤدي ذلك إلى تقليل ربحية هذه الشركة وقدرتها على السداد،مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المقرض، وأخيراً، بعد الأزمة التي مست القطاع المالي في2008 أكدت الشركات على التنسيق الاقتصادي والبيئي باستثناء لخلق القيمة للمساهمين.(Kaur, 2016)

مدى استفادة التكنولوجيا المالية من التمويل الأخضر

تعدّ مبادئ التعادل إطاراً لإدارة المخاطر للبنك لتحديد وتقييم وإدارة مخاطر البيئية في مشاريع القروض. تهدف في المقام الأول إلى توفير أقل حد من معايير العناية الواجبة ودعم اتخاذ القرارات المسؤولة بشأن المخاطر، لكن يصعب تنفيذها على أرض الواقع، خاصة بالنسبة لتلك البنوك الصغيرة أو المؤسسات

المصغرة . ولأن المشاريع الصديقة للبيئة مرتفعة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا، فالمؤسسات المالية كثيرا ما تفتقر إلى الصبر الكافي. رأس المال يبحث دائما عن الربح. إذا طبقت البنوك بشكل صارم، فإنها ستخسر العديد من فرص الاستثمار المربحة بمعنى آخر، بالنسبة للمشاريع الناشئة،يمثل عدم تماثل البيانات دائماً مشكلة خاصة للبنوك، التي تتطلب إدارة صارمة للمخاطر .ولسوء الحظ، جمعت السندات الخضراء ما يقدر بنحو 130 مليار دولار في عام 2017 (lalon، 2015)

تصنيفات التكنولوجيا المصرفية الخضراء

يمكن تصنيفها إلى سبعة أصناف تتمثل في :(report, 2022)

1-4 الدفع الرقمي الأخضر وحلول الحسابات

منصات الدفع التي تدمج الميزات الخضراء كجزء من تجربة الدفع، ويمكن توفير برنامج المحاسبة الخضراء من قبل مزود خارجي ، سيتم تصنيف كل من مزود الدفع الذي يستخدم البرنامج وموفر برنامج المحاسبة على أنها شركات تكنولوجيا مالية خضراء وفقا للفئة الأولى.

حلول الدفع والحسابات الرقمية الخضراء هي برامج تستخدم بيانات الدفع لمعايير الخدمات البنكية المفتوحة مثل لحساب البصمة الكربونية تلقائيا لكل عملية شراء للمستخدم، أنها تعطي المستهلكين بصمة كربونية أو بيئية كمية لمشترياتهم تقدم بعض الحلول تعليقات في الوقت الفعلي حول البصمة الكربونية لخيارات المستهلكين المختلفة.

2-4 الرقمية الخضراء وحلول الاستثمار

المنصات الرقمية التي توفر خدمات التخطيط المالي والاستثماري الخضراء الآلية والمعتمدة على الخوارزميات مع القليل من الإشراف الغير آلي أو بدونه.

الحلول التي يستخدم فيها مدير الاستثمار الخوارزميات لاختيار حل استثمار رقمي أخضر أو منصة الاستشارات الروبوتية الخضراء الأسهم للحفاظ بناءا على التفضيلات التي أدخلها المستثمر ومتطلبات العائد وتشمل هذه الحلول خدمات مثل المشورة الآلية، الاستثمار الأخضر أو التخصيص الآلي للمحفظة الخضراء أو تقييم المخاطر وفقا للمعايير التي تحمي البيئة، مثال على الخدمات التداول الحسابي بالتجزئة مع التركيز على الأصول الخضراء، نصائح الاستثمار الأخضر الآلي، تقييم المخاطر التي تهدد المحيط.

3-4 البيانات البيئية والمجتمعية والحوكمة الرقمية وحلول التحليلات

وهي حلول لجميع البيانات الخضراء والتحليلات الآلية للتمويل بما في ذلك التصنيف الآلي للأصول الخضراء وفهرستها، بحيث توفر حلول البيانات والتحليلات البيئية والحوكمة للمستثمرين عدد واسع من المعلومات: التقييمات الآلية للمنظمات البيئية والاجتماعية، تصنيف الموجودات الخضراء، المحاسبة الآلية للكربون، التسجيل الائتماني الآلي الذي يدمج نقاط البيانات الخضراء أو الإثبات الآلي لتقارير التأثير على السندات الخضراء ومن أمثلة الخدمات خوارزميات التصنيف الائتماني التي تدمج البيانات الخضراء في القرار الائتماني، التصنيف الآلي للمعايير البيئية والحوكمة للشركات والصناديق، الفهرسة الرقمية الخضراء.

4-4 الرقمية الخضراء التمويل الجماعي ومنصات النقابة

وهي منصات رقمية لجمع رؤوس الأموال من للعديد من الأفراد أومن صاحبي الاستثمارات من أجل تمويل المشاريع التجارية الخضراء الجديدة.

توفر منصات التمويل الجماعي والتشاركي الرقمية الخضراء جمع رأسالمال والمشاركة حيث يتم جمع الأموال بزيادات صغيرة من أعداد ضخمة من الأشخاص أو الهياكل القانونية من أجل تمويل الأعمال الخضراء أو المشروعات الخضراء، أو أصول التحول الأخضر، تعمل هذه المنصات على شبكة الانترنيت على ربط مستخدمي الأموال بالممولين، يمكن تقديم الأنواع الأربعة الأكثر شيوعا للتمويل الجماعي من خلال التمويل الجماعي الرقمي الأخضر ومنصات المشاركة بما في ذلك التبرع والمكافأة والأسهم والتمويل الجماعي للديون، تختلف درجة الأتمتة على االمنصات التي تمنح التمويل الجماعي من العناية الواجبة والعملية المؤتمتة بالكامل إلى المدخلات والتحديثات اليدوية، ومن أمثلة هذه الخدمات: التمويل الجماعي للأسهم الخضراء والقروض الخضراء، التمويل الجماعي للتبرعات الخضراء.

5-4 المخاطر الرقمية الخضراء - تقنية التحليل والتأمين-

وهي البرامج والمنصات التي تساعد على تحسين منتجات وخدمات التأمين الأخضر بالإضافة إلى الحلول لتقليل المناخ المادي والتهديدات المرتبطة بالطبيعة .

فالحلول التي تستفيد من قدرات بيانات الذكاء الاصطناعي وانترنت الأشياء وصور الأقمار الصناعية لتسهيل نمذجة المخاطر المادية للمناخ والطبيعة والتنبؤ بها وإسقاطات السيناريوهات التي بدورها تساعد مؤسسات التأمين لفهم وتقييم المخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة وتسعير هذه المخاطر، ويمكن الحصول على الفائدة من التحليلات التنبؤية بالإضافة إلى حلول تقانة التأمين التنبيهية في الزمن الفعلي، بواسطة صناعة التأمين للتخفيف من المخاطر أو منعها باستخدام قدرات الاستشعار تشمل الحلول أيضا العقود الذكية التي تتيح عملية تأمين أبسط تتعلق بالمناخ أو الطبيعة، بما في ذلك الاكتتاب والمدفوعات ومثال على هذه الخدمات :

التقييم الآلي للمخاطر وأدوات الرصد؛

التأمين الأخضر الرقمي؛

التسعير الديناميكي والاكتتاب للأصول الخضراء؛

العقود الذكية للتعامل مع المطالبات الخضراء.

6-4 الإيداع الرقمي الأخضر وحلول الإقراض

خيارات الادخار الرقمي المستخدمة لتمويل المشاريع المفيدة بيئيا، القروض الرقمية لتمويل المشاريع أو القروض المرتبطة بالسلوكيات الخضراء، فالقروض الرقمية لتوفير الموارد المالية للاستثمارات الخضراء والمؤسسات الخضراء للتي تتوافق مع المعايير الأساسية للقروض الخضراء للدولة، تشمل هذه الفئة من القروض للمقتنيات الخضراء مثل السيارات ذات المستعملة صفر كربون، ويتضمن أيضا حلولا رقمية لتحضير أنواع مختلفة من الرهون العقارية التي تستفيد من انترنيت الأشياء وأجهزة الاستشعار والمعلومات العقارية لحسابات القروض.ومثال على خدماتها:

القروض الرقمية الضراء

القروض الخضراء المرتبطة أو الانتقالية مع المراقبة الآلية.

الرهون العقارية الرقمية الخضراء.

7-4 الأصول الرقمية الخضراء

الرموز المميزة والعملات المشفرة ذات الخصائص الضراء والبنية الأساسية لسوق رأسالمال blckchain المعداة لحالات الاستخدام الأخضر حيث يمكن اعتبارها حلول تقدم ترميز الأصول الخضراء والذي يتضمن التمثيل الرقمي للأصول الحقيقية والأصول المعنوية مثل بصمة الكربون ،التنوع البيولوجي ، إصدار فئات الأصول الخضراء التقليدية في شكل رمزي، تتضمن هذه الفئة منصات عرض رمز الأمان الأخضر والتي تقدم إصدارات أمان رمزية لتقديم ملكية للأصول الخضراء ومثال على الخدمات :

رموز المرافق الخضراء، يمكن أن تكون مكافأة لخفض انبعاثات الكربون.

العملات المشفرة الخضراء يمكن أن تكون عملة مبرمجة فقط للإنفاق علة المنتجات الخضراء.

رمز الأصول الخضراء يمكن أن يكون رصيدا رمزيا للكربون أو تعويضا للتنوع البيولوجي.

المحور الثاني - الصيرفة المستدامة مدخل للتنمية المستدامة

أساسيات حول الصيرفة المستديمة

العمليات المصرفية الخضراء هي شكل من أشكال عمل البنوك التي تبادر للقيام بنشاطاتها المتكررة بشكل مدرك وواعي بالمجتمع بالنظر إلى الاستدامة البيئية، وتُعرف المصارف العاملة بهذا الشكل من الأنشطة المصرفية بأنها مسؤولة اجتماعياً ومصرف مستدام أو مصرف أخضر أو مصرف أخلاقي. هذا النوع من الممارسات المصرفية لا يقتصر فقط على الأنشطة الخضراء الداخلية، بل إنه يساعد على جعل البيئة خضراء وقابلة للحياة من خلال تسهيل التمويل الأخضر وهي واحدة من أذكى طرق التفكير حول التنمية المستدامة في الأيام القادمة.

وقد ظهر أول مصرف اخضر في بنك ثيري دوز من الأصول الهولندية (Triodos) وبدا عمله في التنمية البيئية المستدامة من أول يوم لعمله عام 1990 حيث أنشأ البنك الصناديق الخضراء لغرض تمويل الاستثمارت المصاحبة للبيئة وابدى اهتمامه بشكل اكثر بالعمليات البنكية الخضراء في فلوريدا وهي مقاطعة من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 (Shaumya & Anton, 2017)

وان كلمة الخضراء(GREEN) تشير إلى الخدمات البنكية ومحاسبة المسؤولية والأداء البيئي للعمليات البنكية وأحيانا يطلق على المصارف الخضراء ب(المصرف الأخلاقي) أو المصرف المسؤول عن البيئة والمجتمع أو المصرف المستدام، وتعني أيضا المصارف الصديقة للبيئة هي من تخفض من التدهور الذي يمس البيئة وجعل البيئة صالحة للعيش وهذه المصارف تختلف في اختيار المداخل والاستراتيجيات ذات الأعمال المصرفية الخضراء (Bahl, 2012)

أشار إليها(Schultz, 2010) بأنها تقديم الخدمات البنكية المتنوعة والمصاحبة للبيئة والتي تهدف الى تقليل كمية الكربون بواسطة العمليات البنكية التي يقدمها المصرف لزبائنه، وعرفها(Rajan, 2016) بأنها كل

التعاملات البنكية الهادفة إلى حماية العوامل البيئية الهادفة لحماية المحيط وموارد الطبيعة، وتوجد الممارسات المصرفية الخضراء بأشكال ومتنوعة .

وهذا يؤكد على تبني التعاملات التي تدعم البيئة من أجل النمو المستدام ويقلل من آثار الكربون في تقديم الخدمات البنكية كدفع الكشوفات عن طريق النت، فتح حساب مصرفي ، وتعتبر من التعاملات الجديدة في القطاعات المالية التي تهدف إلى تغيير سلوكيات الزبائن لأجل تحقيق التنمية المستديمة في المستقبل وذلك عن طريق النت الذي يساهم في تدنية أعباء الأنشطة المصرفية (Gupta j. , 2015)

ايجابيات الممارسات المصرفية الخضراء

هنالك العديد من المنافع للمصارف الخضراء يمكن تحديدها بالتالي :(Chithravathi, 2021)

1- إن المصارف الخضراء تتجنب العمل الورقي وتتم كل المعاملات والنشاطات والخدمات المصرفية عن طريق الانترنيت.

2- تعمل البنوك الخضراء على خلق وعي لرجال الأعمال والمؤسسات الأخرى حول المسؤولية نحو المحيط وتمكنهم للقيام بممارسات او نشاطات صديقة للبيئة.

3- إن المصارف الخضراء تتبع المعايير المصاحبة للبيئة في خدمات الإقراض والتي هي الفكرة الحقيقية الجاعلة من رجال الأعمال لتغير أعمالهم في القيام بأنشطة مصاحبة للبيئة مما يساعدهم في التنمية المستديمة للمستقبل.

وهنالك إستراتيجيتين على المصارف أن تتبعها عند طرح خدمات مصرفية صديقة للبيئة وهما : (Chithravathi, 2021)

1- إستراتيجية عدم استعمال الورق في النشاطات البنكية وبدورها تسعى لتقليل التلوث الصادر عن الكربون الناتجة من تدوير الورق وتوفير التكاليف للمصرف.

2- تقديم قروض تدعم بناء مشاريع خضراء مثل الحزام الأخضر للشوارع مما يعني تقديم فائدة أكثر للزبائن من أجل نظم الطاقات الطبيعية والمعدات التي تسمح بتوفيرالطاقة.

وحدد (lalon، 2015)عدد من المميزات الخاصة للمصارف من استعمال التعاملات المصرفية الخضراء:
1- يمكن للمصارف مساعدة البيئة بفضل الأتمتة والخدمات البنكية الالكترونية.

2- تركز الأعمال البنكية الخضراء على السلامة والأمن الاجتماعي من خلال تغيير الآثار السلبية للمجتمع.

3- تعطي الأولوية دائمًا للاستثمارات ذات المخاطر البيئة الأعلى وتقديم القروض ذات الفائدة المنخفضة

4- تبقي المصرف على اهتمام دائم بالنمو المستدام والأخضر في تقديم الخدمات المصرفية .

5- تخلق بيئة عمل ملائمة داخل وخارج المصرف.

6- يقلل من التكلفة والطاقة، وعليه توفير المال وزيادة الناتج الإجمالي للبلد .ويتطلب تطبيق التعاملات البنكية الخضراء شرطين :

(1) على المدى القصير، تقديم منتجات وخدمات خضراء،

(2) على المدى الطويل، تنفيذ إستراتيجية تجارية طويلة الأجل للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية. وأشار(Linh, 2017) إلى عدد من المنافع للممارسات الخضراء وكما يلي:

1- يساهم ( Green Banking) بشكل إيجابي في التوازن بين الاقتصاد ،المجتمع والبيئة.

2- يساهم في التخفيف من التهديدات البيئية والاجتماعية لأجل تسليط الضوء على أولويات الاهتمام بالبيئة.

3- وعي الأفراد ومؤسسات الأعمال بالاستثمارات الاقتصادية الخضراء في التطوير المستدام .

4- خلق اتفاقات جماعية بين أصحاب المصلحة وإعادة توجيه الأموال في الاستثمارات المراعية للعامل البيئي.

5- تحسين الحصة السوقية بكفاءة. بما أن منتجات التمويل الأخضر ذات نوعية جيدة ، فإنها تخلق باستمرار الطلب في الأسواق.

6- زيادة الأرباح في الأعمال التجارية ومعظم الزبائن يفضلون المنتجات الخضراء، بحيث يجد المنتجون والبائعون فائدة في المنتجات الخضراء.

مستويات الممارسات المصرفية الخضراء

حددت المستويات في تقديم الممارسات الخضراء في البنوك كما يلي:(Tu & Dung, 2016)

المستوى الأول (الأنشطة المصرفية الأساسية)

طبقا لهذا المستوى، فإن تدخل المصارف في الأنشطة المصرفية الخضراء من خلال رعاية الأحداث الخضراء والأشغال العامة التي لا تعتبر أنشطتهم الرئيسية

المستوى الثاني (القيام ممارسات المصرفية الخضراء )

وتقوم المصارف ضمن هذا المستوى بفصل ممارساتها الخضراء عن الممارسات التقليدية ومع ذلك فان نسبة الممارسات الخضراء إلى بقية الأعمال تكون دون المستوى المطلوب .

المستوى الثالث (التعاملات البنكية الخضراء النظامية)

تصبح الممارسات الاجتماعية والخضراء في هذا المستوى ضمن المبادئ الأساسية للمصرف وتركيز المصرف يكون على كل أنشطته ومدى تأثير تلك الممارسات فيها ويكون ذلك من خلال المستويات الرئيسة الأربعة وهي الأفراد، العمليات، المبادئ ، الغرض .

المستوى الرابع (وضع إستراتيجية إبداعية)

لتحقيق التوازن بين المصرف وبيئته من خلال الممارسات الخضراء ليس فقط بالأنشطة المصرفية وإنما من خلال إنشاء التحالفات والدعم المجتمعي من اجل تعزيز النمو المستدام.

المستوى الخامس (قيام البنوك بإستراتيجية الإبداع البيئي من خلال المسؤولية المجتمعية والممارسات الخضراء مقصودة لدعم تلك الأنشطة أو الممارسات .

التعاملات المصرفية الخضراء

وتعني التطوير في أنواع مختلفة من الممارسات المصرفية الخضراء وتشمل: قروض وإيداعات وخدمات مصرفية وفقا للمتطلبات البيئية، وقد حددت بـ (Meena, 2013)

1- قروض خاصة: هذه القروض تمول من قبل منظمات دولية لدعم التنمية للصناعة وتشجيع رجال الأعمال في الممارسات الخضراء.

2- قروض ذات نسب فائدة منخفضة: من خلال استعمال الدعم من الحكومة والبنك المركزي وإنشاء الصناديق الخضراء.

3- معايير الائتمان الأخضر: وهو نوع من الائتمان يقدم من قبل البنوك وفقا للمعايير المتعلقة بحماية البيئة ومن خلال وزارة البيئة.

4- صناديق استثمار: تنشا من خلال تقديم تمويل المؤسسات الناشئة مع الاستشارات كبيرة الحجم في مجال تحقيق التنمية المستديمة وحماية المحيط مثال ذلك تقديم برامج للمزارعين في مجال تقنية البذور.

5- صيرفة الكترونية: على البنوك أن تطبق الخدمات البنكية لتدعيم وتعزيز الممارسات الخضراء وتخفض من انبعاثات الكربون في البيئة وتشمل الاستفسارات عن طريق الانترنت، المدفوعات الالكترونية ،النقل الالكتروني، والصيرفة من خلال الهاتف النقال.

6- أبنية خضراء: حيث تقوم المصارف بتقديم قروض للأفراد الذين يستثمرون في الأبنية الخضراء والتي تخفض من انبعاث الكربون في المحيط مثل، استعمال أنظمة الطاقة الشمسية او موفرات الطاقة ويجب ان تكون ضمن إستراتيجية للمصرف .

7- ويجب ان تكون تلك الممارسات محددة Specific, وقابلة للقياس measurable ، والتحقق attainable، ومرنة realistic ولها قدرة على بلوغ الاهداف في الوقت المناسب and timely green objectives ويرمز لها بالرمز SMART

خطوات تبني التعاملات البنكية الخضراء

حددت عدد من الخطوات أو المبادرات المتعلقة في توجه المصارف إلى الممارسة الخضراء وهي كثيرة ومتنوعة نذكر بعض منها: (Kaur, 2016)

1- الاعتماد على الانترنت في العمليات المصرفية مما يقلل من استعمال الورق والكثير من التكاليف الثابتة والمتغيرة.

2- تقديم خدمات مصرفية للزبائن من خلال الانترنت وباستعمال مواقع الكترونية يديرها المصرف .

3- إنشاء الصراف الآلي وتقديم الخدمات البنكية للزبائن من خلاله مع معرفة العميل وتحقيقه لذلك العمل من خلال الشاشات الخاص بالصراف الآلي مما يساعد ذلك على استدامة البيئة وتخفيض مخاطر العولمة .

3- ما يقدم للزبائن من قروض خضراء للزبائن الذين يرغبون في تحسين مشترياتهم الخاصة بالمنازل من خلال شراء سلع صديقة للبيئة حيث يقوم المصرف بتقديم الدعم من خلال أسعار الفائدة وتخفيضها.

4- استعمال بطاقات الائتمان الخضراء حيث أن المبالغ التي توفرها البطاقات الخضراء سوف تذهب إلى صناديق المنظمات الغير هادفة للربحية لأغراض استثمارها في خدمات صديقة للبيئة.

5- استعمال المعدات التي تحقق الوفرة في الطاقة من الآلات والمصابيح ويمكن ـأن يسهم ذلك في تعزيز برنامج التنمية المستديمة .

6- استعمال الهاتف النقال في تقديم الخدمات البنكية الخضراء .

7- استعمال منافذ متعددة من خلال وضع الصراف الآلي الذي يساعد على التقليل من الوقت والجهد المستهلك للزبائن.

الخدمات المصرفية التقليدية والرقمية

وقد حددت بمجموعة من الخدمات وكما يلي : (Wang & Zhi, 2016)

1- الصناديق البيئة وصناديق التنوع البيولوجي :وهي تلك الصناديق التي تقدم الدعم المالي مباشرة أو بصورة غير المباشر لمشاريع والأنشطة التجارية التي تعمل على حماية التنوع البيولوجي. وتعزز الصناديق البيئية وصناديق التنوع البيولوجي الزراعة العضوية والسياحة البيئية والتنمية المستدامة للغابات وصيد الأسماك.

2- المبادلات بالديون لأجل البيئة وحمايتها: وخصوصا في عملية تقديم الديون للبلدان التي تقدم خدمات مصرفية خضراء داعمة للبيئة وأكثر البلدان التي تقوم بذلك .

3- التوريق: من خلال استثمار أرباح الشركات وإعادة نقلها ضمن مادة قانونية للاستثمار في إصدار أوراق مالية تدعم الاستثمار في الحفاظ على الغابات والمساحات الخضراء.

4- الابتكارات المالية ذات العلاقة بالطقس وتغيرات البيئة: ويمكن لها التعامل مع الخسائر المادية السلبية الناجمة عن تغير في الطقس شرط. إذا تجاوز المستوى النسب المنصوص عليها ومشتقات الطقس منذ عام 2002 تصل إلى مليارات الدولارات.

5- سندات الدين ذات الصلة بالموارد الطبيعية: وهي أوراق مالية تصدر لغرض نقل وتقليل التهديدات المرتبطة بالثروة الطبيعية تصدر من المصارف .

صناديق الاستثمار الأخضر :ثقة الشركات للاستثمار في الصناديق الاستثمار الصديقة للبيئة وطبقا للمعايير الأخلاقية والاجتماعية والاستدامة .

ويمكن الإشارة إلى عدد من المعاملات البنكية الخضراء كالتالي:(Kaur, 2016)

الرهن العقاري الأخضر2- القروض الموجهة للحفاظ على البيئة 3- بطاقات الائتمان الخضراء 4- حسابات التوفير الخضراء 5- حسابات المراقبة الخضراء 6- المؤتمرات الخضراء لنزع السلاح 7-حسابات سوق المال الأخضر 8- العمليات البنكية عبر الموبايل 9- الخدمات البنكية الالكترونية 10-الودائع عن البعد.

البطاقات الخضراء: وهي بطاقات الخصم والائتمان المرتبطة بأنشطة الاستدامة البيئية حيث بطاقات الائتمان الخضراء من شركات الائتمان الكبيرة تقدم لجعل دعم المؤسسات غير الحكومية البيئية تعادل مايقرب من 50 % من كل عملية شرائية تحويل الرصيد ، تقدم هذه البطاقات حافزا ممتازا للعملاء لاستخدام بطاقاتهم الخضراء في عمليات الشراء ذات المبالغ المرتفعة وباستخدامها تتمتع المصارف باستخدام أموال المنظمات غير الربحية صديقة للبيئة. (مخزومي، الياس، و عبد المنعم، 2018).

السندات الخضراء: وهي سندات تعطي مدخول ثابت وذلك لأجل تمويل المشاريع التي تعود بالفائدة على المحيط والبيئة، وتعتبر السندات الخضراء جزء من التمويل الأخضر بهدف الإحاطة بالمحددات البيئية وضبط تصورات التهديدات من أجل زيادة الاستثمارات الصديقة للبيئة.

المحور الثالث: التجربة الرائدة لمصر نحو التنمية المستدامة

وضعت الدولة المصرية تصور يتماشى مع إستراتيجية 2030 لتنمية الاستدامة لمصر، والذي يعتبر خارطة طريق نحو التمويل الأخضر إضافة إلى انضمام الهيئة العامة للرقابة المصرفية المصرية لعضوية شبكة المصارف باعتبارها في أعلى الهرم للنظام النقدي والمالي وهيئات الرقابة الهادفة للتوجه للنظام الأخضر.

التكنولوجيا المالية في مصر

تعتبر إستراتيجية الرقمنة في البنوك المصرية أحد أهم المقومات الرئيسية المتضمنة الإطار العام للتحول نحو مجتمع أقل اعتمادا على أوراق النقد، وعليه انتهجت مصر على سياسة قائمة على إحداث التوازن بين التقنيات الرقمية في البنوك المبتكرة مع ضمان حماية الاستقرار المالي وحقوق العملاء لذا فقد قام البنك المركزي في 2019 بإطلاق توجه استراتيجي للفينتك والابتكار بهدف النهوض بمحيط الأعمال ضمن رؤية مصر 2030 كما يستهدف البنك المركزي من هذه الإستراتيجية إلى النهوض بالابتكارات المحلية من أجل تعزيز الاعتماد على الحلول الرقمية وعليه تحقيق معدلات أعلى من الاشتمال المالي، لأجل وضع إطار مؤسس للابتكارات المصرفية وتوفير الفرص التمويلية وحوكمة السوق والذي يضم 5 محاور أساسية هي: الطلب، الكوادر، التمويل،الحوكمة، القواعد المنظمة ووفقا للقوى الأساسية لبيئة أعمال الفينتك. (المصري، 2021)

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري لسنة 2021 /تقرير-منظومة-التكنولوجيا-المالية-2021.pdf

الائتمان الأخضر في الجهاز المصرفي المصري

في دراسة قام بها الدكتور عبد المنعم محمد إبراهيم رفاعي في 2019 حول الائتمان الأخضر في البنوك المصرية بيّن أن الائتمان الأخضر يتوجه إلى أهم قطاعين وهما الصناعي والزراعي ويظهر منهما أن التركيز في القطاع الصناعي عنه من القطاع الزراعي مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي وما يتبعه من صناعات وخصوصا الزراعة العضوية والتي تعدّ من أهم عناصر التصدير إلى أسواق أمريكا ودول أوروبا ويظهر أيضا من الجدول أن حجم الائتمان الأخضر لا يزال في بدايته ولابد من ابتكار أنواعا جديدة من منتجات الصيرفة الخضراء تؤدي إلى زيادة حجم الائتمان الأخضر في شتى قطاعات المجتمع كما يلاحظ وجود حجم كبير من الودائع في مجالات خضراء تؤدي إلى رفع قيمة توظيف في الايداعات ورفع فرص التوظيف وتخفيض معدلات الفقر وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي في العديد من المجالات مع الحفاظ على الطبيعة و المحيط وتخفيف نسبة التلوث من الانبعاثات الضارة واستدامة هذه الموارد للأجيال القادمة

الجدول رقم 01:الودائع والائتمان في القطاع الزراعي والصناعي في مصر خلال الفترة 2003-2018

| السنة | الودائع | الائتمان | الائتمان الاخضر | قيمة القطاع الزراعي | نسبة القطاع الزراعي الى الائتمان | قيمة القطاع الصناعي | نسبة القطاع الصناعي الى الائتمان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 66.834 | 47.15 | 16.99 | 0.3301 | 07 | 16.658 | 0.3533 |
| 2004 | 74.443 | 47.76 | 20.44 | 0.3821 | 08 | 20.059 | 0.42 |
| 2005 | 89.687 | 53.19 | 25.21 | 0.4787 | 09 | 24.733 | 0.465 |
| 2006 | 98.177 | 55.93 | 25.86 | 1.0067 | 1.8 | 24.85 | 0.4443 |
| 2007 | 114.09 | 62.09 | 24.59 | 0.9934 | 1.6 | 23.594 | 0.38 |
| 2008 | 140.16 | 75.3 | 20.19 | 1.2801 | 1.7 | 27.033 | 0.359 |
| 2009 | 144.69 | 73 | 27.81 | 1.022 | 1.4 | 26.791 | 0.367 |
| 2010 | 149.52 | 74.48 | 28.9 | 1.4151 | 1.9 | 27.483 | 0.369 |
| 2011 | 157.96 | 74.72 | 28.39 | 0.8966 | 1.2 | 27.497 | 0.368 |
| 2012 | 146.03 | 69.24 | 26.52 | 0.7616 | 1.1 | 25.757 | 0.372 |
| 2013 | 166.24 | 76.92 | 30.69 | 0.8461 | 1.1 | 29.845 | 0.388 |
| 2014 | 189.83 | 78.07 | 30.92 | 0.9368 | 1.2 | 29.979 | 0.384 |
| 2015 | 163.89 | 68.93 | 27.36 | 0.7582 | 1.1 | 26.607 | 0.386 |
| 2016 | 102.1 | 66.51 | 22.81 | 5.3208 | 8 | 17.559 | 0.264 |
| 2017 | 151.68 | 72.88 | 30.68 | 0.7288 | 1 | 29.954 | 0.411 |
| 2018 | 198.66 | 91.1 | 36.99 | 1.0932 | 1.2 | 35.893 | 0.394 |

**المصدر:** (عبد المنعم محمد ابراهيم الرفاعي، 2019، صفحة 459)

وتم الاستنتاج التعاملات البنكية التي تراعي البيئة تلعب دورا مهما في تحسين المصرفية المستديمة في مجابهة المعوقات المؤسسية وتحديات السوق في طريقة تخصيص الاستثمار في المشاريع الخضراء

دور البنوك في دعم الصيرفة المستدامة في مصر

أطلقت مصر في فبراير 2016 خطة التنمية المستدامةرؤية مصر 2030 ، كنتاج عمل وتعاون عدد كبير من الوزارات والهيئات الحكومية والخبراء وممثلي التنظيمات المجتمعية والقطاع الخاص، ولتكون بمثابة أساس للخطط التنموية متوسطة وقصيرة الأجل، وإطار عام متكامل يرتكز على محاور رئيسية محددة تتطرق للمشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع المصرى، واحتمالات المخاطر العالمية، مع مراعاة ربط أهداف الإستراتيجية بمؤشرات أداء واقعية وقابلة للقياس يتحمل مسئولية تنفيذها جهات محددة، ومرتبطة بمدى زمني، فضلا عن توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

تركز الإستراتيجية على أهمية أن يكون البعد البيئي محورًا مهما لكافة الهياكل التنموية والاقتصادية بشكل يعزز الحفاظ على موارد الطبيعة ويدعم الاستخدام الأمثل لها، والعمل على تعديد موارد الانتاج ومختلف النشاطات الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، ويحقق عدالة اجتماعية لتوفير محيط نظيف وآمن في مصر، قد حققت مصر قفزة كبيرة في تقرير مؤشر الأداء البيئي لعام 2018 والذي يصدر عن جامعتي Yale و Columbia الأمريكيتين بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلت المركز 66 عالميا من بين 180 دولة شملها التقييم، وتتسع دائرة عمل الصيرفة الخضراء لتشمل: (المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ، 2023)

ايجاد البنية التحتية للمؤسسات المصرفية صديقة للبيئة والتي تدعم التعامل بالطاقة النظيفة، وتحسن استخدام المصادر الطبيعية.

- إتاحة حزمة من البرامج التمويلية والخدمات المصرفية تغطى العديد من الأنشطة والمجالات، على أسس ومعايير بيئية، مثل مشروعات الإسكان والأعمار والمدن الجديدة التي تخطط وتنفذ وتدار بمنهجية تراعى البيئة مع توفير قروض محفزة على شراء السيارات التي تراعي نظافة المحيط وحمايته من التلوث.

- توفير برامج التدريب والتوعية اللازمة للعاملين في القطاع المصرفي وكذلك العملاء، بما يتيح نشر ثقافة الحفاظ على البيئة .

- تصميم منتجات تتيح للعملاء المساهمة في التنمية المستديمة، مثل البطاقات الخضراء، والتي تدعم الأنشطة البيئية بتخصيص نسبة تبرع المنظمات المعنية بحماية المحيط.

أصبحت مصر في 2020أول بلد عربيا يصدر سندات سيادية خضراء. أعلنت مصر عن إصدار سندات خضراء مدتها خمس سنوات بمبلغ 500 مليون دولار وبسعر فائدة قدره 5.75%. وتجاوز حجم الاكتتاب قيمة السندات سبع مرات، مما دفع الحكومة إلى زيادة إجمالي قيمتها إلى 750 مليون دولار، وخفض سعر الفائدة إلى 5.25% .

1-2 البنك الأهلي (المصري ا.، 2020)

عمل البنك الأهلي المصرى اهتماما كبيرا بقضايا التنمية المستدامة والتوافق مع المعايير البيئية، وفى هذا الإطار بلغ حجم الحدود التمويلية للمشروعات من البنك الأهلي المصرى في ميدان الطاقات المتجددة والتوافق مع المعايير البيئية نحو 4.8 مليار جنيه في يونيو 2018. كما وقع البنك الأهلي المصرى مع وزارة البيئة في 2018 عقد تمديد اتفاقية للتعاون المشترك بين البنك الأهلي وجهاز شئون البيئة واتحاد الصناعات المصرية بمبلغ 120 مليون جنيه لمدة 20 عاما لتنفيذ مشروعات الالتزام البيئي، كما وقع البنك الأهلي المصرى في مارس 2018 "اتفاقية خدمات البنك الرائد" مع وزارة البيئة، وهو ما يعد تنفيذا للمرحلة الثالثة لمشروع الخاص بالسيطرة على التلوث الصناعي وتستهدف الاتفاقية أنشطة مختارة من كافة القطاعات الصناعية غير المتوافقة بيئيا، وذلك لدعمها فنيا أو ماديا لتتوافق مع القوانين الخاصة بالبيئة، وهو من أكبر المشروعات على مستوى الشرق الأوسط في ميدان مكافحة التلوث الصناعي، واستخدام التقنيات الحديثة للإنتاج النظيف في الصناعة المصرية.

وفى إطار دعم البنك الأهلي لجهود تقليل الانبعاثات الحرارية وتعميق مفهوم الصيرفة الخضراء يتبنى البنك خطة ترمى إلى تحويل العشرات من فروعه للإنارة بالطاقة الشمسية بلغ عددها في 2018 32 فرع ليصل حجم التوفير بالطاقة نحو 3 ميجاوات سنويا، وتخفيض الانبعاثات الصادرة من غاز co2 الناتج عن الكهرباء غير المستهلكة من محطات الكهرباء بحوالي 2000 طن سنويًا.

1-2 مصرف البركة المصري:

اهتم هذا البنك بالحفاظ على البيئة وتشجيع المشروعات الخضراء من خلال: (الرفاعي، فرحات علي، و محمد خليل، 2019)

الاعتماد على خطة تعتمد على الطاقة الشمسية للمعاملات بشكل كامل خلال السنوات القادمة.يسعى البنك لزيادة قدرته على تمويل المشروعات الخضراء والداعمة للحفاظ على المناخ على الرغم من أنه أقل ربحية مقارنة بالقروض الموجهة للمشروعات التقليدية.

يقدم البنك مزايا إضافية للمشروعات صديقة البيئة، أبرزها تقديم دراسات جدوى متكاملة للمشروع، وتقديم الدعم والتدريب الفني، بالإضافة إلى وضع خطط تسويقية متميزة، وإتمام كل التراخيص.

يعد أول بنك إسلامي يتعاون مع البنك الدولي في عدة مجالات مختلفة، ويسعى لحصول البنك على جزء من قيمة التمويل المقدم من البنك الدولي لدعم المناخ.

1-3 البنك العربي الإفريقي الدولي:

يعمل البنك على تقديم العديد من المشروعات التي تخدم البيئة منها:

يلعب البنك دور أساسي في تكوين دفعات على كيفية إنشاء مشروعات تعزز التوجه نحو النمو المستديم.

يسعى البنك إلى تمويل مشروعات خاصة لتوليد الطاقة الكهربائية من الالواح الشمسية بمصر والشرق الأوسط في مدينة أسوان.

عمل البنك دور رئيسي للتمويل الممنوح لمجموعة شركات سكاتك سولار لإنشاء 6 مراكز توليد الطاقة الكهربائية بمدينة أسوان.

يمول البنك عددا من أضخم مشروعات الطاقة المتجددة كونها ركيزة أساسية للتنمية المستديمة والمشروعات المتعلقة بمجال الطاقة الكهربائية .

تحديات تقديم الخدمات البنكية الخضراء في مصر

توجد العديد من الصعوبات التي تقف أمام البنوك من خلال عملية تبني الابتكارات المالية الخضراء والصيرفة المستدامة:

فهم وتعريف الممارسات الخضراء لها تأثير ايجابي على قدرة المصرف واستعداده لتبنيها، بحيث ينبغي وجود مستوى متزايد من الوعي بأهمية أعمال المصارف الخضراء بالنسبة للمصارف والموظفين و العملاء والمجتمع ككل.

توجيه البنوك نجو منح القروض للاستثمارات التي تراعي أهداف التنمية المستدامة كتمويل الاستثمارات الصغيرة والناشئة والبحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو والربحية مع زيادة معدلات إتاحة التمويل للمشاريع التي تراعي المناخ والبيئة.

إصدار مبادرات ذات عائد منخفض لتمويل المشاريع التي تراعي عناصر التمويل المستدام وخاصة العنصر البيئي والاجتماعي.

تطبيق برامج تدريبية للعاملين بالقطاع المصرفي لخلق المعرفة وبناء القدرات اللازمة في إطار التمويل المستدام .

عملية التقدم نحو الصيرفة المستدامة مقيدة بشكل كبير بسبب عدم وجود إطار عمل أو معيار أو مبادئ توجيهية موحدة ومتسقة عبر الدول إن وجود إطار عالمي موحد وقابل للقياس بأهداف محددة بشكل خاص يمكن أن يسهل عملية قياس مدى تقدم المصارف نحو تحضير أعمالها وزيادة جودة الابتكارات المالية الخضراء(UNEP, 2016)

الخاتمة:

تشجع الصيرفة الخضراء على تبنى الممارسات الصديقة للبيئة وتسهم في التقليل من آثار للتغير المناخي بما يعيد توازن النمو العالمي ويعزز من دور الاستدامة.حيث برزت أهميتها بعدما أدانت العديد من المؤسسات المجتمع المدني وكذلك المؤسسات الغير الهادفة للربح في مختلف أنحاء العالم البنوك على مستوي العالم بتمويل المشروعات ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع، وممارسة الضغوط عليها من أجل إدماج مشاكل البيئية في برنامج منح القروض على نحو يؤكد مسئولية المصارف عن أعمالها.

النتائج :

إن من بين الدروس المستفادة في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، هو إدراك أهمية إحداث التوافق بين توجهات الصناعة المصرفية والواقع المجتمعى والبيئي ومن ثم نشأت الحاجة إلى تطبيق مفهوم الصيرفة الخضراء وتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر والتمويل المستدام.

تم بحث دور مؤسسات التمويل والتمويل المستدام وأفضل الممارسات العالمية لمبادرات ومنتجات التمويل المستدام، ودور التكنولوجيا المصرفية في تحقيق آليات التمويل المستدام في البنوك.

تخطو البنوك في مصر خطوات سريعة نحو توفير التمويل اللازم قليل التكاليف، لمشروعات الطاقة منخفضة البصمة الكربونية وهو ما يعرف بالصيرفة الخضراء.

أعلنت مصر عن مجموعة من البرامج لخدمة المشاريع صديقة البيئة تحت مسمى(Go green) ، وذلك في ضوء سياسات البنك المركزي الهادفة لدعم مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة في مصر، بجانب القيام بدوره الذي يتماشى مع رؤية مصر للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2020.

وجود اهتمام كبير بالتقنيات المالية المتعلقة بالتكنولوجيا المصرفية من قبل العملاء إلا أنه بالمقابل لا نجد هذا الاهتمام بنفس القدر بالجانب البيئي والتمويل المستدام.

التوصيات

ضرورة تحقيق التكامل في الأهداف والسياسات للبنك المركزي مع الجهات ذات الصلة بما يسهم في تأكيد أهداف النمو المستدام.

دعوة لدمج عناصر الحوكمة البيئية والمؤسسية ضمن استراتيجياتها وعقد شراكات بين المصارف في مصر وعدد من المستثمرين الدوليين والمؤسسات الدولية الخاصة بميدان الاستدامة للوقوف على أفضل الممارسات الدولية وتعزيز القدرات لدى المصارف.

ضرورة دمج تهديدات تغير المناخ ضمن إطار تسيير المخاطر البنكية وفقا لأحدث متطلبات بازل.

إلزام البنوك بوضع جدول زمني محدد لمراحل تطبيق الأنشطة المصرفية.المراعية لأهداف التنمية المستدامة والصيرفة الخضراء ،

-المراجع

Bahl, S. (2012). The role of green banking in sustainable Growth. International journal of marketing financial , management research . , vol 10 n°3 p 1029.

Chithravathi, m. (2021). Environemental sustainability through green banking( a study with special refernce to commercial banks in erode district. submitted to periyar universiru in parcial fulfilment for the award of degree of doctor of philosophy in commerce.

Gupta, j. (2015). Role of green banking in environement sustainability - A study of selected comericial banks in himachal pradesh. International journal of multidisciplinary research an development , vol 2 Issue 8 p 349.

Kaur, M. (2016). Green banking: Need of the hour. research paper volume 2 issue 6 .

Linh, d. h. (2017). Impact of stakeholders on the performance of green banking products and services: The case of vitnamese banks. economic annals XXI , 145.

Meena, r. (2013). green banking : as initiative for sustainable development dlibal . journal of management and businass studies , vol 3 p1181.

Raad mozib lalon .(2015) .Green banking : going green . international journal of economics, finance and management sciences.34 ،

Rajan, p. (2016). Have green stard whith the aim of protecting the environment . international journal of management , 2250.

report, i. (2022). A green fintech taxonomy and Data lanscaping. Consulté le 09 10, 2023, sur green fintech taxonomy data: https://www.greenfinanceplatform.org/sites/default/files/downloads/resource/GreenFintechTaxonomyDataLandscaping-v5%20.pdf

Schultz, c. (2010). green bank report.

Shaumya, K., & Anton, A. (2017). The impact of green Banking , practices on bank's Environmental Performance evidence from Sri lanka. journal of finance and bank management , vol 5 n° 1 pp 77-90.

Tu, t., & Dung, N. (2016). Factors affecting green banking practices exploratory factor analysis on vietnamese banks. journal of economic development , n° 24 p 04.

UNEP. (2016). Inquiry greeting the banking system, taking stock of G20. Green banking market practice .

البنك الاهلي المصري. (2020). النشرة الاقتصادية . مصر: البنك الأهلي المصري.

البنك المركزي المصري. (2023). تقرير منظور التكنولوجيا المالية . تاريخ الاسترداد 02 06, 2023، من Fintech egypt: https://mcit.gov.eg/upcont/Documents/Reports%20and%20Documents_1082023000_ar_Egypt_FinTech_Landscape_Report_2023_AR_10082023.pdf

البنك المركزي المصري. (2021). تقرير منظومة التكنولوجيا المالية 2021. تاريخ الاسترداد 13 05, 2023، من Fintech egypt: https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/2022/تقرير-منظومة-التكنولوجيا-المالية-2021.pdf

ح نوباني، و ت حمادي. (2019). التكنولوجيا المالية والاستدامة ، مراجعة مصغرة. مجلة شبكة أبحاث العلوم الاجتماعية .

عبد المنعم الرفاعي، عبير فرحات علي، و أحمد محمد خليل. (2019). دور البنوك في دعم الاقتصاد الأخضر والصيرفة الخضراء في مصر . مجلة العلوم البيئية مصر ، 457.

# القطاع الخاص في العراق وتنويع الموارد: بين الية السوق وتدخل الدولة

The private sector in Iraq and diversification of resources: between the market mechanism and state intervention

أ.م.د حسين علي عبد
Hussein84ali@alkadhum-col.edu.iq
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة,النجف الاشرف,العراق
أ.م.د سلطان جاسم سلطان
Sultan.j@uokerbala.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء, كربلاء, العراق
م.م حسين محمد علي
medlecnjf4@alkadhum-col.edu.iq
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة,النجف الاشرف,العراق
م.م سرى رفيق عبد الرزاق
Medlecnjf3@alkadhum-col.edu.iq
كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة,النجف الاشرف,العراق

المستخلص:

على الرغم من التوجهات المعلنة للحكومة العراقية والتي تعززت بالدستور على ان الاقتصاد العراقي اقتصاد حر ويعمل وفقاً لآلية السوق, وما يتبناه ذلك من مساحة واسعة ودور كبير للقطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي, الا ان الواقع يشير الى عدم حدوث ذلك, فبدلا من ان يكون القطاع الخاص صاحب الريادة والقيادة في الاقتصاد العراقي ظلت الدولة هي المسيرة للاقتصاد, واسباب ذلك كثيرة - لعل اهمها - هي ان الدولة العراقية بما تمتلكه من موارد ضخمة متأتية من ورادات القطاع النفطي اتاح لها ذلك, وجعل من القطاع العام بوابة لتشغيل الايدي العاملة حتى ترهل الجهاز الحكومي وباتت البطالة المقنعة سمة بارزة في اروقة دوائر الدولة, وكذلك الاوضاع الامنية غير المستقرة التي عاشها العراق جعلت من بيئته الاستثمارية غير جاذبة للاستثمارات الكبيرة والطويلة المدى وخاصة الاجنبية منها, فضلاً عن ذلك ولذات الاسباب المذكورة افتقد القطاع الخاص العراقي الى روح المنافسة والمخاطرة وفي مشاريعه واستثماراته.

تناقش هذه الورقة البحثية واقع القطاع الخاص بين موقعه في الاقتصاد وبين دور الدولة, ودوره كأحد اليات تنويع الموارد الرافدة للموازنة بالايرادات, كما سلط الضوء على الادوار المتأرجحة بين الدولة والقطاع الخاص, واهم معوقات التحول الى اقتصاد السوق التي واجهت القطاع الخاص وصولا الى التزاحم الحاصل بين الدولة والقطاع الخاص, وامكانية الدور الفاعل للقطاع الخاص في تنويع موارد الدولة والتنويع الاقتصادي بشكل عام وتنمية القطاعات الفاعلة في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص, التنويع الاقتصادي, الية السوق, تدخل الدولة.

Abstract:

Despite the declared directions of the Iraqi government, which were reinforced by the constitution, that the Iraqi economy is a free economy and operates according to the market mechanism, and the wide area and large role of the private sector in diversifying the sources of income for the Iraqi economy, but the reality indicates that this does not happen, so instead of The private sector would be the pioneer and leader in the Iraqi economy, and the state remained the driving force for the economy, and And he made the public sector a gateway to employ the workforce until the government apparatus slackened and disguised unemployment became a prominent feature in the corridors of state departments, as well as the unstable security conditions experienced by Iraq made its investment environment unattractive for large and long-term investments, especially foreign ones, in addition to that and for the same reasons mentioned The Iraqi private sector lacked the spirit of competition and risk in its projects and investments.

This research paper discusses the reality of the private sector between its position in the economy and the role of the state, and its role as one of the mechanisms for diversifying the resources supplying the budget with revenues. The state and the private sector, and the possibility of the active role of the private sector in diversifying the state's resources and economic diversification in general and the development of active sectors in the economy.

Keywords: private sector, economic diversification, market mechanism, state intervention.

المقدمة

تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية نتيجة لقيامها بالعديد من الوظائف الاقتصادية, وفي البلدان النامية ونتيجة لقيامها بهذه الوظائف فقد أصبحت هي المهيمن على الاقتصاد الوطني.

وفي العراق ونتيجة تبني الدولة الفلسفة الاشتراكية لأكثر من ثلاثة عقود, أدى ذلك إلى أن تضع الدولة يدها على جميع مقدرات البلاد وفي مقدمتها الاقتصادية, إذ استأثرت السلطة بالمورد النفطي وسَيَرَتهُ لبناء اقتصاد يتوافق ورؤيتها وأهدافها, فقد أُهمل القطاع الخاص أو بعبارة أُخرى قد تم عزله وتقويضه من النشاط الاقتصادي, على اعتبار أنه قطاع استغلالي نفعي لا يرى إلا المصلحة الشخصية والربح دون النظر إلى مصلحة المجتمع, فقد أخذ عزله أساليب مختلفة كمنعه من الدخول في الصناعات التي يقوم بها القطاع العام أو تأميم مشاريعه الانتاجية الكبيرة, إن تلك الممارسات لم تقوض نشاط القطاع الخاص فحسب بل أدت إلى انعدام الثقة بينه وبين الدولة.

وبعد احداث نيسان 2003 شهد العراق تغييراً في جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ تضمن التغيير السياسي التحول من نظام الحكم الشمولي إلى النظام التعددي الديمقراطي، وتبعاً لذلك تغيرت النظرة إلى النظام الاقتصادي فقد جرى التحول إلى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وتفعيل دور القطاع الخاص بإعطائه مجالاً لممارسة نشاطه في الاقتصاد العراقي وهو ما كفله الدستور، بعد عقود من الحكم الشمولي ونظام اقتصادي مخطط ذي توجهات اشتراكية.

وبدأ العراق بالإصلاح الاقتصادي للاختلالات الموروثة نتيجة الممارسات غير الصحيحة للحكومة السابقة، إلا ان الاصلاح لم يجرِ بسلاسة فقد واجه مشاكل جمة في مقدمتها أُحادية الاقتصاد العراقي المعتمد على المورد النفطي وبروز ظاهرة الفساد المالي والإداري، فضلاً عن تردي الوضع الامني بشكل أدى إلى تعثر جهود الاصلاح. وتماشياً مع الاصلاحات والاندماج مع الاقتصاد العالمي ولتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي كان لا بد من تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى، وطريق ذلك هو السماح للقطاع الخاص بأخذ دوره في النشاط الاقتصادي، إلا ان العقبات المذكورة حالت دون ذلك.

هدف البحث: الى بيان الأدوار التي مَر بها الدولة والقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وتشخيص العقبات التي تواجه ضعف مساهمة القطاع الخاص ومحاولة وضع الحلول المناسبة له, فضلاً عن بيان اهمية تنويع الموارد لرفد الموازنة العامة المعتمدة كلياًعلى الايراد النفطي.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في ضعف دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، واعتماد العراق على قطاع واحد في تمويل ايرادات الموازنة.

فرضية بحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للقطاع الخاص لا سيما خلال العقود الخمسة الأخيرة دورا بارزاً ومؤثراً في دفع عجلة الاقتصاد وتطويره، وبامكانه ان يكون احد اليات تنويع الاقتصاد, وتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة اليها.

القطاع الخاص والتنويع .. مفاهيم عامة

1.2. القطاع الخاص..المفهوم والمضمون

نتيجة لاختلاف الرؤى والزوايا والمنطلقات الفكرية التي شملت تعريف القطاع الخاص, فقد تعددت تعريفاته تبعاً لذلك, وبات إعطاء مفهوم شامل له يكتنفه الكثير من الصعوبات, ولذلك فقد جاءت تسميات عدة للقطاع الخاص, وهذا ناتج عن اختلاف الزوايا التي ينظر منها إليه, فمنهم من يرى القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي الذي يقوم به كأن يكون النشاط الخاص أو النشاط الفردي, أو حسب نوع الملكية الفردية أو الملكية الخاصة, فضلاً عن إن النظام الاقتصادي بحسب الإقطاعيات قد قسم القطاع المملوك إلى الدولة بالقطاع العام, والقطاع الذي يديره الأفراد أو يملكونه قد سُميَّ بالقطاع الخاص, أو قد تطلق التسمية وفقاً للتقييم المؤسسي, فالمنشأة المملوكة للدولة هي منشأة عامة, في حين المنشأة التي لا تسيطر عليها الدولة, أي تعود ملكيتها للأفراد وهي منشأة خاصة(الزبيدي,2011).

تباينت تعريفات القطاع الخاص بحسب وجهات النظر المختلفة, فقد اعطى مفهوماً للقطاع الخاص وفقاً لجانبه التنظيمي, إذ يقسم إلى قطاع خاص منظم وآخر غير منظم, ويعنى بالقطاع الخاص المنظم انه يعمل وفقاً لإدارة إنتاجية متطورة ويحتوي عدداً كبيراً من العمال فضلاً عن إن نظامه المالي والمحاسبي متطور, كما

انه يفصل الإدارة عن الملكية, أما القطاع الخاص غير المنظم فإنه يمتاز بصغر وحداته وغالباً ما يكون عبارة عن مهن متوازنة عائلياً, كما إن عدد العمال فيه قليل لا يتجاوز العشرة أشخاص, كما إنه لا يشترط فيه وجود مؤهلات عالية, نظراً لطبيعة التقنيات البسيطة المستخدمة فيه, كما إن إدارته عادةً ما تكون ضمن العائلة أي إن ملكيته مندمجة مع إدارته(الامام, 1990).

كما عرف القطاع الخاص بانه (عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسب الملكية الخاصة, تقوم فيه عملية الإنتاج بناءً على نظام السوق والمنافسة, وتحدد فيه البادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة)(كريم ومسعود,200).

كما اعطي تعريف للقطاع الخاص بشكل اوسع, اذا انه يشمل كافة الفعاليات الاهلية غير الحكومية بما فيها الهيئات والتشكيلات والتجمعات والمؤسسات الاهلية وغير الحكومية سواء كانت مشتغلة بأعمال تجارية او اقتصادية منصرفة الى سائر النشاطات الاجتماعية عدا الحكومية الرسمية (ياسمين,2015).

فيما عرفه الدكتور (أحمد الكواز 2008) القطاع الخاص على إنه (ذلك الجزء الغير خاضع لسيطرة الحكومة, ويدار وفقاً لاعتبارات الربحية المالية)(الكواز, 2008).

من ملاحظة التعريفات السابقة, نلحظ انه رغم تعددها إلا انها تصب في اتجاه واحد وهو ان القطاع الخاص يتضمن الانشطة التي يقوم بها الافراد او الشركات التي لا تكون تحت طائلة سيطرة الدولة او انها الجهات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة تكون فيها ملكية و سائل الانتاج ملكية خاصة, وتكون عملية الانتاج وتوزيع العوائد بناءاً على نظام السوق و المنافسة, كما انه نشاط يبحث عن الربح ويوازن في نشاطه بين اعتبارات المخاطرة والربحية, وبذلك فانه جزء من الاقتصاد لا تتدخل فيه الدولة او يتقلص تدخلها الى ادنى مستوى.

2.2. التنويع الاقتصادي.. المفهوم والمضمون

التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد قطاع او سلعة واحدة فقط(باطويق وبانقا, 2018).

والتنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الإنتاج او التوزيع للسلع والخدمات، مما يعزز استقرار الاقتصاد بتنويع قاعدتهِ الاقتصادية، وينبغي النظر إلى مسألة التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان الاستقرار على المدى الطويل، وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، فإن التنويع الاقتصادي يعمل على تقوية قدرة الاقتصاد على التكيف بصورة أساسية وحماية آفاقه الطويلة الأجل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات والصدمات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة في زمن العولمة.

وللتنويع الاقتصادي ميل إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى عن طريق فتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي الذي يستوعب طائفة واسعة من الناس (Michael C. Anyaehie, Anthony C. Areji، 2015).

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي، عملية تنويع الهيكل الانتاجي وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، اذ تؤدي هذه العملية الى فتح مجالات

جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الاجل الطويل. والتنويع الاقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية سواء في الإنتاج او التوزيع للسلع والخدمات مما يعزز استقرار الاقتصادات بتنويع قاعدتها الاقتصادية، وينبغي النظر إلى مسألة التنوع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة لضمان الاستقرار على المدى الطويل، وإذا نظرنا إليها من هذه الزاوية، فإن التنويع الاقتصادي يعمل على تقوية قدرة الاقتصاد على التكيف بصورة أساسية وحماية آفاقه الطويلة الأجل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات والصدمات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة في زمن العولمة. وللتنويع الاقتصادي ميل إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل توفير فرص العمل والغذاء والصحة والملبس والمأوى عن طريق فتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي الذي يستوعب طائفة واسعة من الناس(Michael C. ، 2015 Anyaehie, Anthony C. Areji).

ان الحديث عن التنوع الاقتصادي لا يعني البته تحييد او الاستغناء عن واردات القطاع النفطي، بل على العكس فانه لابد من استخدامها في تطوير باقي القطاعات الاقتصادية لتكون هي الاخرى رائدة في سد حاجات السوق المحلي ومن ثم التصدير الى الخارج، في هذا المضمار فإن هناك العديد من التجارب الناجحة لبلدان كانت تعتمد على الريع المتولد من القطاعات الاستخراجية على اختلاف اشكالها تمكنت من استخدامه في تطوير البنى التحتية والتأسيس لصناعات رائدة في اقتصاداتها وحققت مراحل متطورة في التنمية المستدامة كما في استراليا وكندا والتشيلي وغيرها.

ومن اليات التنويع الاقتصادي الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل دورها في الاقتصاد، اذ يجب العمل على اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليكون قطاعاً رائداً وقائداً من خلال اليات الشراكة والخصخصة، فبإمكان هذا القطاع العمل في مختلف المجالات الانتاجية في الاقتصاد وسيوفر ذلك جزء كبير من حاجة السوق، بالإضافة الى امكانية هذا القطاع من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والابتكار، ويمكن البدء على المدى القصير والمتوسط بشركات القطاع العام وتحويلها الى شركات مساهمة او خصخصتها بالكامل وبما يضمن عملها بشكل كفوء ومنافس للسلع المستوردة سواء عن طريق الاستثمار المحلي او الاستثمار الأجنبي.

دور الدولة الاقتصادي في العراق.. جدلية الحياد والتدخل

بعد اكثر من ثلاثة عقود من الحكم الشمولي وإقتصاد مركزي تقوده الدولة وتهيمن فيه على جميع الأنشطة الاقتصادية، وتهميش لدور القطاع الخاص، أو وضعه تحت الرقابة إن وجد في أحسن الأحوال، وكنتيجة طبيعية لما مر به العراق من حروب وعقوبات اقتصادية واستنزاف للموارد الاقتصادية والبشرية، إتضحت بجلاء هشاشة الاقتصاد العراقي وإختلال هيكله الذي بات يعتمد على قطاع النفط، الذي أثر وتأثر بمجريات الأحداث التي مر بها العراق.

لقد أصبح التوجه بعد العام 2003 للتحول من المركزية الشاملة للاقتصاد العراقي، إلى حرية السوق والمناداة بقانون "دعه يعمل دعه يمر" ذلك بالتشريعات والأطر التي هيأت لسياسة الباب المفتوح منذ منتصف العام 2003.

لقد فرضت الظروف الموضوعية على العراق التحول إلى فلسفة النظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية الذي يؤمن بقوى السوق وآلياته، بعد أن كان نظاماً مركزياً قائم على هيمنة الدولة، ويعتبر هذا

التحول الأداة الجوهرية للإصلاح الاقتصادي المعزّز بالتشريعات والأطر القانونية، إلاّ إن الواقع العملي الذي إتضحَ بعد 2003 ولغاية الآن يشير إلى عدم وضوح الرؤيا، فقد إزداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بشكل كبير منذ التغيير، وبذلك فقد إبتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض لها القيام به(التقرير الاستراتيجي العراقي,2009).

لقد جرت المحاولة لتأسيس نموذج تنموي ليبرالي يحاكي الرغبة بالإنتقال بالإقتصاد العراقي إلى الحرية الموازية للامركزية السياسية التي أفرزتها عملية التحول السياسي تجاه الديمقراطية بعد العام 2003، فقد أكدت السياسة التي أنتهجتها سلطة الائتلاف في العراق على محاولة توفير الظروف الملائمة لإنتقال الاقتصاد العراقي من إقتصاد شمولي تديره الدولة بسلطتها المركزية إلى اقتصاد يعتمد آليات السوق ويعمل فية القطاع الخاص دور القائد(التقرير الاستراتيجي العراقي,2009).

فقد وضعت سياسة سلطة الائتلاف بعد عام 2003 أهداف طموحة لعملية إعادة العراق وبناء إقتصاد حر مبني على أُسُسْ إقتصاد السوق ولكن لم يكن هناك برنامج واضح وإنما كانت قرارات وإجراءات قامت بها تلك السلطة(العبيدي ومنير,2015) ، استهدفت هذه القرارات تحويل الاقتصاد العراقي من مركزي إلى اقتصاد حر ووقف التدهور فيه, وتضمنت هذه الاوامر والقرارات تدابير لخصخصة نحو 200 شركة مملوكة للدولة, ووضع نظام ضريبي لا يميز بين الافراد والشركات, وقد إعتمدت سلطة الائتلاف في ذلك إسلوب "العلاج بالصدمة" , فضلاً عن الإصلاحات في القطاع المصرفي وتأكيد إستقلالية البنك المركزي( Adam H.(, Capitlism c. the Gulf,2011).

فقد تبنى العراق سياسة إنفتاحية واسعة نحو العالم، وسعى إلى تأسيس قواعد اقتصادية مؤطرة بالتشريعات للإنتقال إلى اقتصاد السوق, إذ بدأ العراق بالانتقال إلى مستويات تنظيمية مهمة في التحول إلى اقتصاد السوق، للحد من العزلة الدولية التي عانى منها لمدة طويلة بفعل ممارسات النظام السابق، والإنخراط في تشكيلة الاقتصاد العالمي عبر إنفتاح الاقتصاد العراقي، عن طريق تحرير التجارة الخارجية من السلع والخدمات وسبل تمويلها، وكذلك مجالات التقدم الحاصل في الخدمات المالية وتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي، بواسطة تشريع القوانين الخاصة بالمصارف والاستثمار وقانون البنك المركزي وكذلك تعديل قانون الشركات، لفسح المجال للمصارف الأجنبية للعمل في العراق وسهولة إنتقال رؤوس الأموال والعملة، ليواكب انفتاح العراق على العالم في ظروف اقتصاد ريعي مركزي بعيد عن ليبرالية السوق(التقرير الاستراتيجي العراقي,2012-2013, 2014).

فضلاً عن ذلك، وبالرغم من تبني آلية السوق في الاقتصاد العراقي في نصوص الدستور العراقي لعام 2005، إلاّ إن سياسة الدولة المركزية قد إستمرت، وما بين الحاجة لها والرغبة في التخلي عنها، فإنها قد تسببت في تعقيد وتأخير الإجراءات التي تتطلبها المرحلة في الحصول على الموارد واستخدام المستثمرين والخبراء، وقد أدى ذلك إلى خسارة العراق للمليارات من الدولارات، ومع إن الطروحات تؤكد على إنحسار دور الدولة والتأكيد على دور القطاع الخاص ودعمه وتقويته، إلاّ إن الموازنة العامة تشير إلى تضخم حجمها وبشكل لا يتناسب مع إمكانات التنفيذ، مما ولد ظاهرة الفساد المالي والإداري التي وصلت إلى مستويات خطيرة، وفي ظل هذه المشكلات وقف الوضع الأمني المتردي كأبرز عقبة في طريق عجلة الاعمار مما أدخل البلد في حلقة مفرغة تتمثل محاورها في الإرهاب والإعمار والأمن(التقرير الاستراتيجي العراقي 2008, 2009).

في ظل هذه الأوضاع عزف القطاع الخاص عن أخذ زمام المبادرة في الاسهام في بناء الإقتصاد العراقي او الدخول في استثمارات طويلة من شأنها ان تسهم في التنمية الاقتصادية, مما جعل الدولة هي التي تتولى هذه العملية.

لقد فرضت الأحداث التي تتابعت بعد عام 2003 على متخذي القرار إجراء المراجعة والتحليل وإعادة النظر بالسياسات المتبعة تفادياً لتكرار المشاكل، وخاصة بالجانب الاقتصادي كونه الأكثر تأثراً بالمعطيات والتطورات الجديدة سواء الداخلية منها أو الخارجية، وهذا ما يفضي إلى الحاجة للشروع بعملية الإصلاح التي تستلزم توفير الأسس والمقدمات الموضوعية، التي تشكل القاعدة الأساس للانطلاق بعملية الإصلاح، بشكل يستهدف تعبئة الموارد وإعادة تخصيصها لضمان توفير إحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية(التقرير الستراتيجي العراقي 2009).

لم يوفر الاقتصاد الانتقالي في العراق بعد عام 2003, أسس الاقتصاد الانتقالي الكلي إلى اقتصاد السوق إلاّ مسببات الصراع المتمثلة بالتحرر المالي الواسع وخلق سوق مالية توازي تحرر منفلت في التجارة الخارجية، الذي ولج اليه القطاع الخاص بشدة لكونه قطاع سريع العائد مستغلاً الوضع السياسي المرتبك وغياب الرقابة والسيطرة النوعية على المنتجات المتدفقة إلى الداخل, مما ادى إلى إستيراد وإدخال سلع جديدة ذات نوعية رديئة في (أغلب الأحيان) وكفاءة متدنية وأسعار رخيصة لتنافس المنتج المحلي على ضآلته مما أثر على القطاع الحقيقي العراقي.

في حين لم تشهد عناصر الاقتصاد الانتقالي الأخرى أي حراك ممكن أن يتكامل مع التحرر المالي سواء في خصخصة المشاريع العامة التي تقارب مشاريعها مائتي مشروع وتضم بين صفوفها أقل من مليون عامل شبه مشتغل أو عاطل عن العمل أو حتى فرض القيود الصارمة على الموازنة العامة لتعظيم الحوافز التي تؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية والإستخدام الأمثل للموارد أو حتى إقامة إطار قانوني ومؤسسي ضامن لحقوق الملكية وعلى وفق متطلبات الإنتقال أو التحول الشامل إلى إقتصاد السوق الحر، فما زال العراق غارقاً بأكثر من ستة آلاف قيد من التعليمات الرسمية واللوائح والقوانين المختلفة المتراكمة عبر السنين والنافذة حالياً, التي لا توفر الشفافية الكافية للدخول إلى السوق الحر وتسيير بيئة الأعمال الإنتاجية(صالح, 2015).

لقد تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ عام 2004 والسبب الرئيس في ذلك هو تردي الوضع الأمني، فقد أخذت إجراءات الحماية ضد الإرهاب جانباً كبيراً من نفقات الدولة، فضلاً عن إن أغلب المساعدات الدولية المقدمة للعراق قد سُجّلت كنفقات حكومية في ظل محدودية الناتج الإجمالي المحلي، الذي ظل أسيراً للعوائد النفطية، التي تأثرت كثيراً بسبب نتائج الحروب لتكون ذات إنتاجية متردية وإمكانات متواضعة(التقرير الاستراتيجي العراقي2008, 2009).

لقد إتصفت البلدان النامية عموماً بعدم قدرة القطاع الخاص فيها بالقيام بالدور الذي يقوم به في البلدان المتقدمة، وبناءً على ذلك فإن حالة العراق لا يجب أن يتبع فيها إسلوب الصدمة أو التحول الفجائي من المركزية إلى اقتصاد السوق الحر، وإنما الطريقة الأفضل هي التدرج في إنسحاب الحكومة من النشاط الإقتصادي، لكي يبني القطاع الخاص القواعد الرصينة له التي تمكنه من قيادة النشاط الإقتصادي، ويأخذ دوره المرتقب من خلال التشابك مع الخبرات العلمية، وأيضاً يكون الجمهور قد تحول تدريجياً من الإعتماد على الحكومة إلى الاعتماد على نفسه(التقرير الستراتيجي العراقي 2009, 2010).

إن التحول إلى إقتصاد السوق لا يعني عدم تدخل الدولة وإنسحابها كلياً من النشاط الاقتصادي, بل يجمع الاقتصاديون والمتخصصون والواقع الاقتصادي على ضرورة بقاء الدولة من خلال إتباعها سياسة محفزة للسوق تهدف إلى زيادة إنتاجية وكفاءة وتنافس المنتجين لغرض زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تركيزها على الأنشطة التي لا يتم تحقيقها إلا من خلال الدولة كالأنشطة المتعلقة بحفظ الأمن والنظام وتوفير السلع العامة وإنشاء بيئة مؤاتية لنشوء الأعمال وتطورها(سالم,2012).

وعلى الرغم من إعلان التحول الاقتصادي كأولوية إقتصادية لما بعد 2003، إلاّ إنه لم يحصل تقدم واضح في إعادة هيكلة المنشآت الاقتصادية العامة، كما إنه لم تظهر بوادر لذلك، فضلاً عن إن تأخر القرارات الحاسمة بهذا الشأن أضافت مشكلات معرقلة جديدة، مثل ربط إعادة الهيكلية بقانون يُشَرَع للإصلاح الإقتصادي، وإستحداث مكاتب وتشكيل لجان رئيسية وأخرى فرعية وإعداد دراسات وخطط....الخ، إن كل ذلك يعبّر عن صعوبة القرار في ظل استمرار أجواء التنافس والنزاع السياسي(التقرير الستراتيجي العراقي 2009).

ونتيجة لذلك لم يأخذ القطاع الخاص الدور المرتقب له في إصلاح الاقتصاد العراقي, اذ ما زالت البيئة المناسبة لنشاطه غير متوفرة, مما أعطى ذلك مبرراً ليكون للدولة دوراً اكبر في الاقتصاد.

بناءً على ما سبق، فالملاحظ إن العراق لم يولد اقتصادياً انتقالياً واضحاً من رأسمالية الدولة المركزية إلى اقتصاد السوق الحر حتى في وقت غابت فيه أنماط من الشراكة بين السوق والدولة كي تعمل وفق أسس السوق سواء في الاستثمار أم الإنتاج والتنمية في مرافق البلاد الإنتاجية كافة، بل على العكس فإنها لم تولد سوى اقتصاد انتقالي مالي رافقه إهمال تام في بناء مؤسسات انتقالية تمارس وظائفها كسوق حر في القطاع الحقيقي في المراحل اللاحقة كافة، لتكتفي البلاد بعلاقة السوق المفتوحة غير مكتمل الانتقال شكّل مرتكزاً لاضطراب العلاقة في معسكر رأس المال المالي في العراق تتغذى في حالة من التعايش بين المالية العامة للدولة (لتمثل ثقل رأس المال المالي للدولة الريعية المركزية) وبين السوق المالي شديد الانتقال إلى السوق الحر والمنفرد فيها على خلاف الأسواق الأخرى الإنتاجية المعطلة لتمثل مرتكز رأس المال المالي الخاص، وهكذا لم يولد الانتقال إلى اقتصاد السوق في اقتصادنا الريعي إلا رأسمالية مركزية وأهلية تتعامل في سوق كلي غاب عنه الانتقال كقوة استثمار وإنتاج حقيقي لعدم توافر البنية التحتية القانونية والهياكل المؤسسية للانتقال إلى اقتصاد السوق الحقيقي ليتكامل مع السوق المالي ضمن سوق مفتوحة وطنية منتقلة واحدة, بدلاً من امتداد السوق المالي الحر إلى ممرات السوق المالي الدولي وتغييب التنمية(صالح,2015).

واقع القطاع الخاص في العراق بعد 2003

لقد تعرض القطاع الخاص في العراق إلى إنتكاسة جديدة أثناء المرحلة الانتقالية ، نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة اما بسبب التدمير او ارتفاع تكاليف الإنتاج، او انعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، ومما زاد من وطأة الأمر انعدام الامن واستهداف عوائل الرأسماليين، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوطين الأموال، لقد أسهمت هذه العوامل في ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري للبلاد، إذ قدر صندوق النقد الدولي مجموع الإستثمار الخاص (العراقي والأجنبي) في الاقتصاد العراقي بحوالي (1080) مليون دولار وهو ما يمثل (4.2%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004، إرتفعت قيمته المطلقة إلى (1161) مليون دولار عام (2005) وبنسبة قدرها (3.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ولعل غياب

المناخ الاستثماري الملائم، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المركز المالي للمستثمر العراقي، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي، تعد من بين الأسباب الكامنة وراء ضعف دور وأهمية النشاط الخاص في تمويل التنمية في العراق(خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014, 2010).

إن السياسة التي إتبعتها سلطة الائتلاف (سياسة الباب المفتوح) قد أدت إلى إغراق السوق العراقية بالبضائع الأجنبية التي تمتاز بأسعارها المنافسة للبضائع المحلية، وأدى ذلك إلى تراجع دور القطاع الخاص في مجال الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرئيسة، مما أدى إلى تراجع تكوين رأس المال الثابت، وإتجاه أنشطة القطاع الخاص نحو الربح السريع لينحسر إهتمامه في جانب الإستيرادات للسلع الاستهلاكية وهي ذات أسعار منخفضة نسبياً لا تستطيع السلع المحلية منافستها.

فعلى الرغم من التوجهات الإصلاحية التي إنتهجتها الحكومة للتحول نحو إقتصاد السوق, والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار، لم يأخذ القطاع الخاص منها ألا حيزاً قليلاً، ولعل السبب هو عدم توفر البيئة المناسبة والتخبط في السياسات كما ذكرنا سابقا على مدى المدة بعد عام 2003, لم تشكل مساهمة القطاع الخاص سوى 46% من اجمالي تكوين راس المال الثابت مقارنة بمساهمة القطاع العام التي شكلة نسبة قدرها 54% عام 2017, وكان الاستثمارات الخاصة متركزة في نشاط ملكية دور السكن التي تبلغ 6.2 ترليون دينار أي حوالي 45.1 من اجمالي استثمارات القطاع الخاص, ثم يليه الاستثمار في قطاعات النقل والاثاث, وهذ يدلل على إن الدولة لازالت هي المسيطرة على أنشطة الاقتصاد والاستثمار فيه، في ظل إنحسار هذا الدور للقطاع الخاص.

أما بخصوص مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فيمكن ملاحظته من خلال البيانات الواردة في الشكل(1).

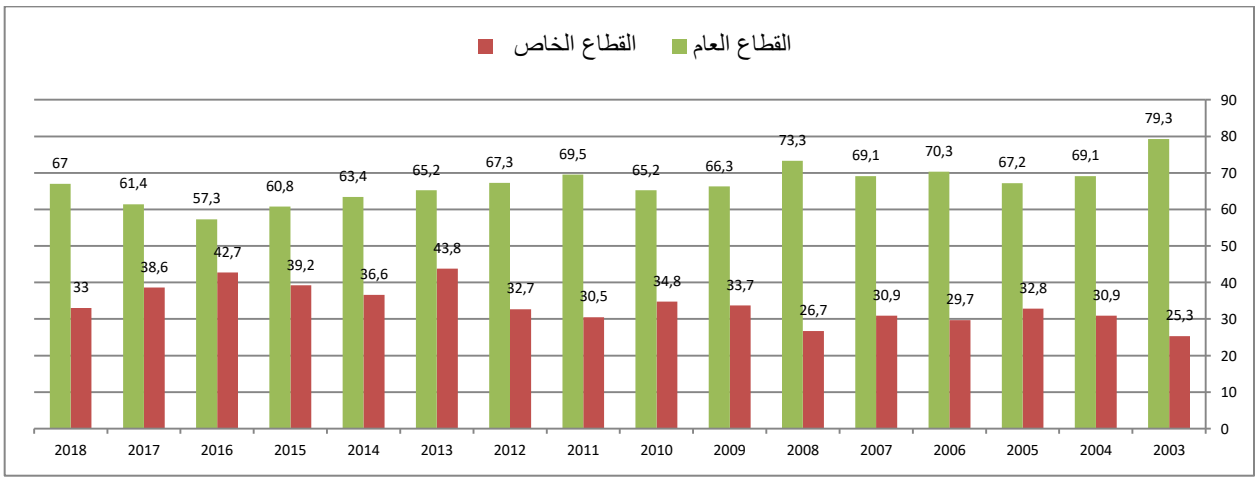


شكل (1) مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي للأعوام 2003-2018

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, النشرة السنوية, سنوات متفرقة

من الشكل أعلاه يتضح إن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي كانت رهينة بعدة ظروف فرضها الواقع الاقتصادي والامني للبلد, فقد كانت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة

2003-2018 ما يقارب الثلث, اذ بلغ ادنى مساهمة له نسبة قدرها (25.3%) و(26.7%) للاعوام 2003 و2008 على التوالي فيما سجل اعلى نسبة مساهمة له في العام 2016 بنسبة قدرها (42.7).

وعموماً فان القطاع الخاص العراقي يتصف بسيطرة الشركات الفردية، والشركات الصغيرة التي تعمل غالباً في مجالات خدمة التجزئة والتجارة والبناء والنقل وكذلك في الصناعات الخفيفة، وأغلب الشركات مملوكة لأفراد, والجزء الباقي معظمه شركات عائلية، مع وجود عدد قليل من مجموعات الشركة الكبيرة، متعددة القطاعات، تتمثل إجمالاً بشركات عائلية تنشط بنفس المجالات أعلاه(استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2013-2014, 2010).

أما في قطاع التجارة الخاص، فقد شهد هذا القطاع انتعاشاً ملحوظاً بعد عام 2003، لعل اهم أسباب ذلك هو التوجه نحو اقتصاد السوق الذي تبنته الدولة العراقية، فضلاً عن إن إرتفاع القدرة الشرائية للأفراد أنتج زيادة في الميل للاستهلاك وبالتالي إرتفعت نسبة الإستيرادات المحلية والأجنبية.

إن إستيرادات القطاع الخاص بشقيها الإستهلاكية والرأسمالية أخذت بالزيادة التدريجية، وبدأت تتفوق على ما يستورده القطاع العام, والسبب في ذلك هو إستقرار الوضع الأمني- ما خلا الاعوام 2014 و2015 و2016- وكذلك دخول القطاع الخاص في إستثمارات كانت بحاجة إلى تمويلها بالمعدات الرأسمالية من الخارج، فضلاً عن إن الإستيرادات الاستهلاكية هي الأُخرى قد إرتفعت للأسباب المذكورة أعلاه, وإذا ما قارنا هذه النسب مع مثيلاتها من إستيرادات القطاع العام فنلاحظ إن إستيرادات القطاع العام قد أخذت بالتراجع، نتيجة لزيادة الاستيرادات للقطاع الخاص الذي بدأ يدخل في مجال تجهيز دوائر الدولة وكذلك إعادة بنائها وترميمها، فضلاً عن دخوله في مضمار القيام ببناء البنى التحتية من طرق وجسور عن طريق المقاولات، أو الدخول في مجال إستثمار بعض المشاريع الإنتاجية الحكومية.

إضافة إلى ذلك فإن سبب إرتفاع الاستيرادات الخاصة بشقيها الرأسمالية والاستثمارية، إن هذا القطاع يتميز بتدني مستوى المخاطرة وقصر دورته التجارية، وأرباحه السريعة، وإستمرار الطلب على إستيراداته، وخصوصاً الغذائية والسلع التي تحاكي الاستهلاك في دول الجوار (الأجهزة الكهربائية والالكترونية والسيارات) وخصوصاً بعد تحسن المستوى المعاشي لطبقة كبيرة من أفراد المجتمع كما ذكرنا سابقاً، ونتيجة للظروف التي مر ذكرها يتضح ان القطاع الخاص في التجارة اخذ زمام المبادرة وبدأ بمنافسة الحكومة في الاستيرادات, اضافة إلى انه قطاع سريع الربح وقليل المخاطرة, وقد ساعد على ذلك حرية دخول البضائع وغياب الرقابة عليها.

وفي جانب القطاع المصرفي، شهد القطاع المصرفي الخاص توسعاً ملحوظاً، نتيجة التوجهات الجديدة في الفلسفة الاقتصادية للدولة الهادفة لتطوير دوره في الاقتصاد كإحدى تدابير الانتقال إلى اقتصاد السوق, اذ تزايد عدد المصارف الخاصة ورأس مالها، وإن هذه الزيادات كانت بسبب التحسن في الإيرادات النفطية وتوقعات نمو الطلب على التسهيلات المصرفية لأغراض الائتمان أو الإيداع(خطة التنمية الوطنية للسنوات2010-2014, 2010).

فقد ارتفعت أعداد المصارف الخاصة إلى (69) مصرفاً عام 2020 بعد أن كانت عام 2003 (15) مصرفاً تنقسم إلى (24) مصرفاً تجارياً، و(27) مصارف إسلامية محلياً و(16) مصرفاً أجنبياً و(2) مصرفاً اسلاميا اجنبية, وبلغ مجموع رؤوس أموال المصارف (16.9) ترليون دينار في نهاية عام 2020.

تركزت النسبة الاكبر في رؤوس اموال المصارف الخاصة التي بلغت (12.6) ترليون دينار وبنسبة (74.6%) من اجمالي رؤوس اموال المصارف, كما بلغت نسبة مساهمة رؤوس اموال المصارف الاسلامية (الاجنبية والمحلية) باستثناء مصرف النهرين الحكومي الاسلامي(34.9%), في حين بلغت رؤوس اموال المصارف التجارية المحلية 34% من اجمالي رؤوس اموال المصارف, وعلى الرغم من الزيادة في رؤوس أموال المصارف إلا ان نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي مازالت متدنية إذ لم تتجاوز نسبة (10%)، مما يشير إلى إن رؤوس أموال المصارف ما زالت لا تفي باحتياجات المشاريع التنموية الكبيرة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي(تقرير الاقتصاد السنوي العراقي, 2020).

وعلى الرغم من زيادة عدد المصارف الخاصة ورؤوس أموالها، إلا أن نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت لا تتعدى نسبة (3%) (علماً أن نسبة قدرها (5%) وعلى وفق المعايير الدولية تمثل مساهمة محدودة التأثير في النشاط الاقتصادي في تمويل نمو اقتصادي مستدام)، لذا فان السياسة النقدية مازالت ازاء تحد كبير لتقوية الائتمان على نحو يساهم فيه النظام المصرفي الرصين بنمو عالي من النشاط الاقتصادي عبر تجميع الموارد الادخارية وتوجيهها نحو النشاطات الإنتاجية بعوائد مجزية مع اقل المخاطر الممكنة، إضافة إلى ما يقدمه الجهاز المصرفي من خدمات مصرفية حديثة، كالتنويع وأنظمة مدفوعات والتي تزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتحسين مناخ عمل وتطور النظام المالي(التقرير الاقتصادي السنوي 2008, 2009).

ويعود السبب في تواضع مساهمة القطاع الخاص المصرفي في النشاط الاقتصادي إلى عدة أسباب أهمها:

ان المصارف الاهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل إلى ثمانية اضعاف رؤوس أموالها(التقرير الاقتصادي السنوي 2009, 2010)

ان تواضع الائتمان الممنوح نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، يُظهر ضعفاً في الوساطة المالية في المصارف، وتتذرع المصارف بمخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان والإخفاق في التسديد(التقرير الاقتصادي السنوي 2003, 2004).

ما تزال هناك ازمة ثقة من قبل الافراد تجاه المصارف الخاصة، إن قناعة الجمهور ترى ان المصارف الحكومية هي مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة (المالك القوي) وان احتمال تعرضها للإفلاس الفعلي هو امر لا يمكن حدوثه(التقرير الاقتصادي السنوي 2008, 2009).

فضلاً عن ان الواقع السياسي المتذبذب والوضع الأمني غير المستقر، هي عوامل تحدٌّ من قدرة المصارف الخاصة على المجازفة في الدخول باستثمارات كبيرة وطويلة الأمد.

فضلاً عن ذلك فان نسبة استثمارات القطاع المصرفي الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (3%) خلال المدة (2003-2014) وهذه النسبة تعد قليلة قياساً بالحد الأدنى المقبول لضمان نمو مستدام والذي يتراوح بين (15%-20%) (النشرة السنوية 2014, 2015).

عدم السماح للشركات المملوكة للدولة والهيئات الحكومية بالقيام بأعمال تجارية مع البنوك الخاصة, إذ لا يسمح للحكومة أو الوكالات الحكومية والشركات المملوكة للدولة بوضع الودائع لدى المصارف الخاصة, كما

لا يسمح لها بأخذ القروض من البنوك الخاصة, إضافة إلى ذلك فان المدفوعات التي تدفع للحكومة (الضرائب وغيرها من المدفوعات) لا يمكن أن تتم عن طريق شيكات مسحوبة من البنوك الخاصة(2012,Nasr) .

أما القطاع الصناعي فقد ساهم هذا القطاع بنسبة ضئيلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أهميته في النشاط الاقتصادي, ويعود السبب في ذلك إلى عدم قدرة القطاع الخاص الصناعي القيام بدور فعال بسبب الظروف الأمنية وما لحق منشآته من دمار وتوقف بعضها، فضلاً عن عدم تحقيقه الإيرادات الضرورية للإستدامة وضعف قدرة منتجاته على منافسة السلع الواردة إلى العراق في الأسعار والنوعية، ويبين الجدول (1) أعداد المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وعدد المشتغلين فيها للمدة 2003-2020.

إذ يتضح من خلال الجدول إن أعداد المنشآت الصناعية الكبيرة أخذت بالزيادة لغاية عام 2013 إذ وصل عددها إلى (554) منشأة وتبعاً لذلك تزايد اعداد العاملين فيها، ثم إنخفضت في عام 2014 لتبلغ (519) منشأة وكان عدد العاملين فيها (29632) عاملاً، وبعد استقرار الوضع الامني وطرد عصابات داعش الارهابي من الاراضي العراقية اخذت هذه المشات بالزيادة حتى وصلت في عام 2020 الى 719 منشاة وعدد العاملين فيها بلغ(126790) فيما كانت المنشآت المتوسطة الحجم تبلغ (226) منشأة في عام 2013 وهو أكبر عدد وصلت إليه وكان عدد العاملين فيها (3325) عاملاً ثم إنخفضت في عام 2014 لتبلغ (120) منشأة وعدد العاملين فيها (1916) عاملاً، ثم ازداد عددها الى 198 منشاة عام 2018 وعدد العاملين فيها (2624), أما المنشآت الصغيرة فقد وصل عددها إلى (47281) منشأة في عام 2011، ثم إنخفض إلى (21809) منشأة في عام 2014 وكان عدد العاملين فيها (145385) و(84272) عاملاً للعامين المذكورين على التوالي,وازداد عددها ايضا لتبلغ (27856) وعدد العاملين فيها(93644) غي عام 2017.

جدول (1) عدد المنشآت في القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وعدد المشتغلون فيها للمدة 2003-2020

| السنة | المنشآت الكبيرة | | المنشآت المتوسطة | | المنشآت الصغيرة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عددها | المشتغلون فيها | عددها | المشتغلون فيها | عددها | المشتغلون فيها |
| 2003 | 375 | 15331 | 79 | 9407 | 17929 | 50207 |
| 2004 | 403 | 26280 | 92 | 1668 | 17599 | 64338 |
| 2005 | 370 | 18719 | 76 | 1697 | 10088 | 36379 |
| 2006 | 334 | 17364 | 52 | 960 | 11620 | 46494 |
| 2007 | 341 | 17100 | 57 | 1117 | 13406 | 53679 |
| 2008 | 392 | 19400 | - | - | - | - |
| 2009 | 400 | 20600 | 51 | 871 | 10289 | 27780 |
| 2010 | 406 | 20000 | 56 | 923 | 11131 | 36898 |
| 2011 | 449 | 237 | 159 | 2431 | 47281 | 145385 |
| 2012 | 548 | 38108 | 218 | 3357 | 43669 | 146210 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 91959 | 27694 | 3325 | 226 | 31741 | 554 | 2013 |
| 84272 | 21809 | 1916 | 120 | 29632 | 519 | 2014 |
| 67157 | 22480 | 1491 | 92 | 129024 | 600 | 2015 |
| 81920 | 25966 | 2449 | 179 | 109574 | 566 | 2016 |
| 93644 | 27856 | 2521 | 182 | 114497 | 574 | 2017 |
| 83375 | 25747 | 2624 | 198 | 115986 | 627 | 2018 |
| - | - | - | - | 135629 | 670 | 2019 |
| - | - | - | - | 126790 | 719 | 2020 |

المصدر: - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2011-2010.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنوات مختلفة.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة، لسنوات مختلفة.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنوات مختلفة.

لقد أُبتلي القطاع الصناعي بتركة ثقيلة من المشكلات الإقتصادية بسبب الحروب والسيطرة المركزية للدولة, مما أضعف مساهمته في تنمية الإقتصاد العراقي, وما تبع ذلك من آثار حرب 2003, فقد دُمرت أغلب البنى التحتية وأصبح الوضع الأمني غير مستقر, كذلك عدم وجود سياسة اقتصادية لتطوير هذه المشروعات وتوسع الروتين بما يؤدي إلى عرقلة عمل النشاط الصناعي, فضلاً عن الاستيراد المنفلت للبضائع وغياب الرقابة النوعية الذي عمل على منافسة البضائع التي ينتجها القطاع المحلي, تعتبر هذه من أبرز العوامل التي أدت إلى تراجع القطاع الصناعي في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي بناء الاقتصاد العراقي عموماً.

أما فيما يخص القطاع السياحي الخاص، فقد شهد توسعاً ملحوضاً هو الآخر بعد عام 2003، إذ إن ما يوفره العراق من مواقع أثرية ومواقع دينية عملت على جذب السياح إلى العراق، وبالخصوص السياحة الدينية, جعلت من السياحة قطاعاً مزدهراً يمكن العمل فيه و توسع نطاق الاستثمار فيه.

فقد عمل القطاع الخاص على توفير أهم المرافق السياحية التي يحتاجها السياح من مطاعم وفنادق ومكاتب سفر ومتعهدي رحلات، وقد عزز ذلك السياحة الداخلة والخارجة بعد عام 2003 ومرافقها من إنفتاح على العالم الخارجي، إذ إزدادت أعداد شركات السفر والسياحة في كافة محافظات العراق.

كما ان تزايد اعداد السياح الداخلين إلى العراق قد حفز القطاع الخاص على الدخول في هذا القطاع عن طريق إقامة الفنادق ومنازل الايواء السياحية، لتوفير الخدمات للسياح

وفيما يخص قطاع التعليم الخاص فقد شهد هو الآخر توسعاً، وقد جاء ذلك نتيجة لتغير القرارات الحكومية بشأن السماح بالتعليم الأهلي بعد عام 2003، وتبعاً لذلك فقد أخذ قطاع التعليم الأهلي بالتوسع وعلى كافة المراحل، إبتداءً بدور الحضانة إلى الكليات والمعاهد، وبمختلف الاختصاصات.

وعموماً وعلى الرغم من الزيادة الحاصلة في نشاط القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ولاسيما المجالات المذكورة انفاً، إلا إنه لم يرتقِ ليعمل على سد النقص الحاصل في مجال الاستثمارات أو الدخول في المشاريع التنموية أو الاستثمارات طويلة الأجل، بل إنحسر عمله في مشاريع ذات مخاطرة منخفضة ومردودات سريعة، ويتضح ذلك من خلال إنخفاض المساهمة النسبية له في إجمالي الناتج المحلي وتكوين رأس المال الثابت، إذ لم ترتقِ مساهمته لتشكل محوراً يُعتَدُ به في الاقتصاد العراقي، وذلك لضعف الاستثمارات والتوجس من الدخول في مشاريع طويلة الأمد ولعل الوضع الأمني غير المستقر قد يكون أهم مبررات ذلك.

وعموماً يمكن إجمال أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص في العراق بالنقاط الاتية(خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014, 2010):

غياب بيئة الاستثمار المناسبة وبما يشجع على تعبئة إمكانات وقدرات القطاع الخاص المحلي او الأجنبي دعماً للاقتصاد الوطني.

عدم وضوح دور القطاع الخاص في الفعالية التنموية في ظل غياب رؤية تأشيرية محددة المعالم لهذا الدور عند إعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الإنتاجية.

المبالغة في تعقيدات الإجراءات الحكومية على صعيد الاعمال في العراق، مما يشكل عامل دفع لرجال الاعمال والمستثمرين للابتعاد عن الساحة العراقية.

قصور مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من إمكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.

محدودية القدرات الائتمانية للجهاز المصرفي التخصصي، مما قيد من إمكانية الإقراض والاقتراض من قبل القطاع الخاص لتمويل أهدافه الاستثمارية، وحد من فاعلية المصارف الاختصاصية.

تخلف سوق العراق للأوراق المالية وإبتعادها عن القواعد والأُسس المالية المتطورة والمعتمدة دولياً، مما أضعف من قوة المركز المالي للمستثمر العراقي.

إرتفاع سعر الفائدة يعد قيداً نقدياً على حركة الائتمانات المقدمة للقطاع الخاص لأغراض إستثمارية من قبل المصارف الحكومية.

الاعتماد على أنظمة الحماية والدعم المقدمة من قبل الدولة، بدلاً من أنظمة المنافسة مما جعل القطاع الخاص العراقي يسقط من حساباته وقراراته الاستثمارية معايير الكفاءة والمنافسة.

خلو برامج الإصلاح الاقتصادي من المتطلبات الاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية اللازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة مما حد من إمكانية البدء بعمليات الخصخصة او الاندماج ما بين المؤسسات العامة او الخاصة، وان كانت هناك بداية فستكون بعيدة عن المعايير الاقتصادية والمحاسبية والمالية والقانونية السليمة في ظل غياب هذه المتطلبات.

قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية للقطاع الخاص مما ساهم في تردي موقعه التنافسي محلياً وإقليمياً ودولياً.

ضعف القاعدة المصرفية والمعلوماتية والتكنولوجية للقطاع الخاص مما عمّق من إنعدام قدرته على إستيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كإحدى عناصر المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

المبحث الرابع: التنويع ودور القطاع الخاص في الاقتصاد

طالما بقي العراق معتمداً على الموارد المتأتية من القطاع الاستخراجي في تكوين مداخيله وناتجه المحلي، فانه لن ينفك من الوقوع في الازمة تلو الاخرى متأثراً بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب الاسعار في الاسواق العالمية لهذا المورد، لذا فإن البحث عن البدائل او المداخيل الساندة لهذا القطاع اصبحت ضرورة لابد منها، في ظل توالي الازمات وضمن مدد زمنية قصيرة، ولا بد للاقتصاد العراقي من السير وفق استراتيجية فعالة على المديين المتوسط والطويل تعتمد سياسات التنويع الاقتصادي كحجر الزاوية في محور اصلاحات اقتصادية متعددة افقياً وعمودياً.

ويتمتع الاقتصاد العراقي بخيارات واسعة ومتنوعة في امكانية تنمية وتطوير صناعات وقطاعات اخرى غير القطاع الاستخراجي، فمن جانب يتمتع العراق بالأراضي الزراعية الخصبة والتي لم يستغل منها سوى 27% وبالإمكان استغلالها بمحاصيل زراعية عن طريق الاستثمار المحلي والاستفادة من التطورات الحديثة والتكنلوجيا المتقدمة في زيادة انتاج هذا القطاع مما سيزيد من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الجمالي فضلاً عن المدخولات التي سيدرها كإيراد للموازنة، الى جانب توفيره لوظائف كثيرة ستقلل من مشكلة البطالة التي استشرت في الاقتصاد العراقي، والاهتمام بالثروة الحيوانية والعمل على تنميتها من خلال الاستثمار العام والخاص في هذا المجال.

ان الاقتصاد العراقي في مرحلته الراهنة بحاجة كبيرة الى تلاحم القوى بين الدولة والقطاع الخاص عبر تركيبة فكرية ومنهجية تبنى على اسس صحيحة وفقاً لاستراتيجية تحاكي الواقع بعيداً عن البيروقراطية والمحسوبية والحسابات السياسية الأخرى، ولابد من بناء اسس التواصل والثقة بين الدولة والقطاع الخاص ومن ثمَ تكوين تحالفات بين القطاعين تؤدي الى تحول بالأداء الاقتصادي وبما يضمن ديمومته وتطويره، الامر الذي سينعكس على مجمل الاقتصاد ايجابياً، ومن جانب اخر تمثل الشراكة أحد القنوات الرئيسة لتوفير التمويل اللازم للقيام بالاستثمارات في ظل التحديات والمصاعب التي يواجهها العراق، لا سيما بعدما تم كبح الاستثمار والانفاق الاستثماري العام في إطار الجهود الرامية الى تصحيح وضبط أوضاع المالية العامة استجابة للازمة المزدوجة التي مر بها البلد بعد العام 2014، فضلاً عن انخفاض المدخرات العامة وزيادة الانفاق العام الجاري (الرواتب والأجور)، مما يجعل البلد غير قادر توفير احتياجات البنية التحتية ما يكفل استمرارية أوضاع المالية العامة، اضافة الى ذلك إن الازمة المركبة التي يمر بها البلد حالياً قد وضعته في موقف صعب ازاء التزاماته الداخلية في توفير متطلبات الانفاق الجاري ناهيك عن توفير متطلبات الاستثمار مضافاً اليها ما فرضته الازمة الصحية (جائحة كورونا) من ضغوط متزايدة على نفقات الموازنة العامة لتوفير المستلزمات الصحية لديمومة الحياة لعامة المواطنين وخاصة المصابين منهم بهذا الفايروس، وعليه، يتمثل إمكانية تعبئة موارد القطاعين العام والخاص للإنفاق على مجالات الاستثمار وضمن إطار اقتصادي كلي سليم يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن خلال العرض السابق تبين بشكل واضح مدى الخلل الذي تعاني منه الموازنة العامة، وبات لازماً تنويع هيكل الايرادات العامة، اذ ترتبط الايرادات العامة بشكل كبير بهيكل الانتاج وبمستوى التجارة، وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الاساسي لإيرادات الضرائب سواء كانت الضرائب المباشرة او غير المباشرة، فكلما كانت القاعدة الانتاجية والتجارة الخارجية للدولة متركزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات تراجع عدد الاوعية والمصادر المالية للدولة، ومن ثم زاد احتمال تعرض الموازنة وإيراداتها للانخفاض والتقلب لاسيما في حالة مواجهة ظروف غير متوقعة كالصدمات والازمات الداخلية او الخارجية، وقد اتضح جلياً مدى اعتماد الموازنة العامة على الايراد النفطي وحتى عند ارتفاع الحصيلة الضريبية في ايرادات الموازنة فقد كان نتيجة لانخفاض الاهمية النسبية للإيرادات النفطية بسبب انخفاض الاسعار في الاسواق العامية للنفط وليس لاتساع القاعدة الضريبية.

ومن جانب اخر فان الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام Public–Private Partnership (PPP) يعد احد اليات اشراك القطاع الخاص في الاقتصاد, ويحظى موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص (عقود الخدمة، عقود الإدارة، عقود الايجار، عقود الامتياز، عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية BOTT ) بأهمية كبيرة في الاقتصادات المعاصرة، اذ تشير الدلائل والتجارب التاريخية الى ان التنمية الاقتصادية والنمو لا يعتمد على القطاع العام فقط او على القطاع الخاص، وانما هي عملية تستلزم حشد كافة إمكانيات وموارد وخبرات المجتمع (القطاع العام والخاص) من اجل تحقيق الأهداف المنشودة، فالشراكة (وبحسب وجهة نظر البنك الدولي) من شأنها ان تخفف من الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام، كما انها توفر راس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من خبرة ومعرفة في إدارة المشاريع، الى جانب توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشروعات، والشراكة تدعم المنافسة والابتكار.

وتمثل الشراكة أحد القنوات الرئيسة لتوفير التمويل اللازم للقيام بالاستثمارات في ظل التحديات والمصاعب التي يواجهها العراق، لا سيما بعدما تم كبح الاستثمار والانفاق الاستثماري العام في إطار الجهود الرامية الى تصحيح وضبط أوضاع المالية العامة استجابة للازمة المزدوجة التي مر بها البلد، فضلاً عن انخفاض المدخرات العامة وزيادة الانفاق العام الجاري، وتشير التقديرات الى ان العراق يحتاج الى أكثر من 88 مليار دولار، مما يجعل البلد غير قادر توفير احتياجات البنية التحتية ما يكفل استمرارية أوضاع المالية العامة. وعليه، يتمثل إمكانية تعبئة موارد القطاعين العام والخاص للإنفاق على مجالات الاستثمار وضمن إطار اقتصادي كلي سليم يضمن تحقيق الاستدامة المالية.

وفي ضوء ذلك، ينبغي العمل على تبني هذا النمط في الاقتصاد العراقي من اجل تحقيق التنافسية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كما ان تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يصب في اتجاه تنمية القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل, فقد زادت قناعة الدول والمؤسسات المالية الدولية خلال السنوات الأخيرة بأهمية مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التشغيل فضلاً عن مساهمتها في زيادة القيمة المضافة ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والابتكار والإنتاجية من خلال تعزيز المنافسة، والمساهمة في جهود تنويع الهيكل الاقتصادي.

اذ تستهدف سياسات الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم توسيع وتعميق أنشطتها من اجل تحسين انتاجيتها وتطوير ريادية الاعمال فيها، ويتطلب ذلك بناء العناقيد الإنتاجية والحاضنات وزيادة مستويات التشابك الامامي والخلفي لأنشطتها الإنتاجية، وتوفير البنية التحتية لها( العباس وابو شامة,2019).

ان النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي ان يحتل أهمية قصوى في الاقتصاد العراقي، وان يكون هدف محوري لتفعيل دورها التنموي في العراق، ومن ثم المساهمة في التخفيف من الضغوط الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي نتيجة الاعتماد على الصناعة النفطية، وتحقيق التنويع الاقتصادي.

ومن هنا، ينبغي العمل على مواجه أوجه القصور التي تعترض تطوير وتنشيط هذه المشاريع، وتوفير البيئة المناسبة من خلال وضع اللوائح والتشريعات والقوانين التي تسهل دخول المنشآت، ومعالجة مواطن الضعف في عمليات التمويل والنفاذ الى الخدمات المصرفية، والعمل على انشاء صناديق ومؤسسات مالية خاصة لتمويل هذه المشاريع وتوفير الأدوات المالية لها، وتحسين النفاذ الى الأسواق، وضرورة العمل على تحسين بيئة ممارسة الاعمال ( إذ يحتل العراق مراتب متدنية جداً في مؤشر سهولة الاعمال الذي يصدره البنك الدولي (168 من أصل 190 بلد في عام 2018)، وقد عملت الكثير من دول العالم على تغير البيئة التنظيمية للأعمال لما لها من دوراً بارزاً في تطوير القطاع التجاري. ان تحسين بيئة ممارسة الاعمال في العراق من خلال اصدار اللوائح التنظيمية سوف يؤدي الى تطوير قطاع التجارة في العراق بشكل كبير، مما ينعكس على تحقيق التنويع الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1.1.5 لغرض الاصلاح الاقتصادي، عملت الحكومات المتتالية بعد عام 2003 على دفع الاقتصاد العراقي إلى التحول نحو اقتصاد السوق بعد عقود من سيطرة نظام مركزي قائم على هيمنة الدولة, وعملت على وضع الاطر والتشريعات القانونية التي تسهل ذلك, إلا ان واقع الحال وبعد اكثر من عقد ونيف يشير إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بشكل كبير, لتبتعد الدولة عما كان من المفترض أن يكون دوراً تصحيحياً فقط, إذ على الرغم من ضمان الدستور ليكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً حراً يقوده القطاع الخاص, إلا إن ذلك لم يحدث لغاية الآن مما أضاف مشكلات جديدة إلى الاقتصاد العراقي.

ان الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي جعل من الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية المتاتية من تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية.

أدى التدهور الأمني إلى توقف عمليات البناء وإعادة الاعمار بعد عام 2003, إذ أثر ذلك على الاستثمارات وعزوف المستثمرين، وهربت رؤوس الاموال العراقية الى الخارج، وفي ظل هكذا ظروف متردية امنياً من الصعب بمكان بناء ركائز قطاع خاص قادر على القيام بالدور القيادي في التنمية والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

التوصيات

1.2.5 إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في إصلاح الاقتصاد العراقي، ذلك بجعل عقود الاعمار والبنى التحتية وإنشاء المشاريع ذات الاستثمارات طويلة الاجل للقطاع الخاص المحلي في المقام الاول.

2.2.5 العمل على توفير وضع أكثر اماناً لجذب الاستثمارات للدخول في مشاريع طويلة الامد في العراق، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص المحلي للدخول في هكذا مشاريع والابتعاد عن المشاريع الهامشية قصيرة الامد سريعة المردود، وتشجيع استيطان الاموال والخبرات للدخول في هذه الاستثمارات.

ان الاصلاح الاقتصادي المطلوب في العراق يجب ان يكون في إطار خطة عملية مدروسة بشكل دقيق وان تكون كلاً لا يتجزأ من إصلاح شامل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي في إطار عملية تكاملية، وان تكون عملية واعية تتطلب إزالة القيود والعقبات التي تقف إزاء التحول في طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته، تبدأ من إعادة صياغة دور الدولة إلى إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية الوصول إلى وضع مقبول للتوازن الداخلي والخارجي.

وضع الأُسُس الاستثمارية المشجعة للقيام باستقدام الاستثمارات الخارجية والداخلية، من توفير البيئة الامنية المستقرة، وتقليل بيروقراطية الدولة لتسهيل الاجراءات الخاصة بالاستثمارات وذلك بجعل قنوات الاستثمار واضحة وسهلة لتقليص رقعة الفساد في هذا الجانب.

ضرورة توفير بيئة مناسبة لإحداث زيادة في مساهمة الانشطة الاقتصادية غير النفطية لتقليل الاعتماد على هذا القطاع في تمويل الموازنة وتخفيف العجز في الموازنة، والسيطرة على التضخم عن طريق إصلاح النظام الضريبي، وفي ضوء ذلك فان القوى الرئيسية الفاعلة في أنموذج الاصلاح الاقتصادي لبناء السوق الحرة هي: القطاع الخاص، والقطاع العام الهادف لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة، ومنظمات المجتمع المدني.

المصادر:

الكواز. أحمد, (2008), بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص, المعهد العربي للتخطيط,ص7, الكويت.

العباس. بلقاسم و أبو شمالة. نواف ،(2019) تقرير التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية, مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية, المجلد 21, العدد 1,ص72, المعهد العربي للتخطيط, الكويت.

البنك المركزي العراقي،(2020), المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير الاقتصاد السنوي للبنك المركزي العراقي 2020, العراق.

كريم. بودخدخ و مسعود. بعدخدخ,(2000) رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي, ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة بعد البترول,ص104-105, الجزائر.

الزيدي. بيداء رزاق حسين,(2011), دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2002- 2008), رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة,ص5,العراق.

التقرير الستراتيجي العراقي 2008, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية,ص219, بيروت, لبنان.

التقرير الستراتيجي العراقي 2012-2013, مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الستراتيجية,دار المحجة البيضاء,ص264 بيروت, لبنان.

التقرير الستراتيجي العراقي الثاني 2009, مركز حمورابي للبحوث و الدراسات, دار المحجة البيضاء,ص219,بيروت, لبنان.

جمهورية العراق, مجلس الوزراء,(2014) هيئة المستشارين,استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2013، العراق.

جمهورية العراق, وزارة التخطيط, خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014,(2010),ص57وص117, العراق.

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2008,(2009), ص32-33,العراق.

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2009,(2010), ص20,العراق.

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي 2003,(2004), ص40, العراق.

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية 2014,(2015), ص34, العراق.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2010-2011.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنوات مختلفة.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة، لسنوات مختلفة.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لسنوات مختلفة.

جمهورية العراق, وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, النشرة السنوية, سنوات متفرقة.

العبيدي. عبد الجبار محمود منير. وعامر سامي ،(2015) أطروحة الخصخصة واتجاهاتها في العراق ما بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 21، العدد 84,ص223,العراق.

سالم. علي عبد الهادي ،(2012), نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد9, ص58, العراق.

ابو عامرية. فالح,(2010) الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية, دار اسامة للنشر والتوزيع,ص217, عمان, الاردن.

باطويح. محمد عمر وبانقا، علم الدين,(2018) الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلاً للتنويع الاقتصادي (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد(2)، العدد(2)، المعهد العربي للتخطيط،ص48,الكويت.

الإمام. محمد محمود,(1990), محددات الأداء الاقتصادي لكل من القطاعين الخاص والعام في الوطن العربي, ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية,ص104-105, بيروت.

صالح. مظهر محمد ،(2012) إشكالية الاقتصاد الانتقالي في العراق- استقطاب مالي أم اغتراب اقتصادي، بحث متاح على شبكة الانترنت على الموقع www.iraq2020.org/print.top.php.

ياسمين. نوري,(2015), مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر:بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012), رسالة ماجستير,جامعة مولد معري, كلية الحقوق والعلوم السياسية,ص22,الجزائر.

Sarhr Nasr,(2017), Republic of Iraq, Financial sector review. The wold bank, Middle east and North Africacan region,p68,withowt.

Adam Hanieh,(2011) Capitlism and class in the Gulf Arab,p12, Palgrave Macmillan,United States.

Michael C. Anyaehie, Anthony C. Areji,( 2015) Economic Diversification for Sustainable Development in Nigeria, Open Journal of Political Science,p89 Nigeria.

# دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

(دراسة تحليلية لمصرف السلام)

**The role of Islamic banks in achieving economic development in Algeria**

**(Analytical study by Al Salam Bank)**

**الدكتور. مركان محمد البشير/ أستاذ محاضر / تسيير محاسبي وتدقيق / جامعة تيسمسيلت – الجزائر ***

**mbfeco1@gmail.com * dsf38-fsegc@univ-tissemsilt.dz**

**طالب الدكتوراه. شاني محمد عبد الوهاب / أستاذ مشارك / مالية وبنوك إسلامية / جامعة تيسمسيلت الجزائر ***
**ma.chani@univ-djelfa.dz**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ومساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة تحليلية لحالة مصرف السلام بالجزائر بإعتباره من المصارف الرائدة الإسلامية، وفي سبيل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض الإطار النظري للدراسة والجانب التطبيقي، وتم فيه عرض وتحليل التقارير السنوية لمصرف السلام بالجزائر خلال الفترة 2016-2022. حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أبرزها أن المصارف الإسلامية بشكل عام تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لطبيعة عملها التي تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى قدرتها وكفاءتها في تعبئة الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار عبر الصيغ والخدمات الإسلامية، فإنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، فمصرف السلام يوزع ما تّم جمعه من الأموال على مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما يفرض وجود المصارف الإسلامية كحل من الحلول لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وكخطوة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد خرجنا من خلال هذا البحث بمجموعة من التوصيات والتي من أبرزها ضرورة الإهتمام بكل جوانب المصارف الإسلامية، وهذا ما يمكنها من استقطاب المتعاملين وتطوير منتجاتها وتنويع استثماراتها لتستجيب لمتطلبات السوق، وبالتالي قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية.

كلمات مفتاحية: تنمية اقتصادية، مصارف إسلامية، مصرف السلام بالجزائر.

Abstract:

The aim of this study was to identify the role and contribution of Islamic banks in achieving economic development in Algeria. This was done through an analytical study of the case of Al Salam Bank in Algeria, considered one of the leading Islamic banks. The descriptive and analytical methods were adopted by presenting the theoretical framework of the study and the practical aspect. The study

presented and analysed the annual reports of Al Salam Bank in Algeria during the period 2016-2022. The study concluded a set of results, the most prominent of which is that Islamic banks, in general, contribute significantly to achieving economic development due to their nature, which aligns with the principles and provisions of Islamic law. Additionally, their ability and efficiency in mobilizing funds and savings and directing them towards investment through Islamic formulas and services contribute greatly to economic development, The Al Salam Bank distributes the collected funds to various economic sectors, and this imposes the existence of Islamic banks as one of the solutions to achieve economic take-off and as a step to achieve economic development. Through this research, we have come up with a set of recommendations, the most prominent of which is the need to pay attention to all aspects of Islamic banks, which enables them to attract customers, develop their products, and diversify its investments to respond to the requirements of the market, Hence its ability to achieve economic development.

Key Words: economic development, Islamic banks, Al Salam Bank in Algeria.

مقدمة:

للقطاع المصرفي دور هام في تحقيق ركائز التنمية الاقتصادية، فهو العمود الفقري للاقتصاد، حيث يسعى لتوفير الخدمات ذات الطابع التمويلي والإستشاري عن طريق الوساطة المالية، فهو حلقة الربط ما بين أصحاب الوفرة المالية وأصحاب القلة المالية، فهو بمثابة تمويل غير مباشرة ما بين الطرفين، زيادة على ذلك فهو يوفر مختلف وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية، وأيضا يتدخل في العديد من النشاطات والمشاريع ويمارس مختلف التدخلات في إطار الدور الجديد للمصارف الشاملة. هناك نوعين من أنظمة العمل المصرفية، الأول يخص المنظومة المصرفية الكلاسيكية والثاني يخص المنظومة المصرفية الإسلامية (بما يعرف في بعض الدول العربية كالمغرب بالصيرفة التشاركية)، يتميز النشاط الصيرفي التقليدي عن النشاط الصيرفي الإسلامي كونه نظام قائم على نظام القرض بالفائدة وقد انجرت منه عدة أزمات مالية كبرى لعلى أبرزها الأزمة المالية سنتي 2007 و2008 التي عصفت بأغلب دول العالم لاسيما الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت هي مركز إنطلاق الأزمة لتنتشر عبر باقي العالم، بحيث أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر كثيرا بالأزمة بسبب ضعف أسواقه المالية وإنغلاقها عن الأسواق المالية العالمية، أما العمل المصرفي الإسلامي فيعتمد على نظام المشاركة (المقاسمة) في الربح والخسارة، وبالتالي فإن العلاقة بين المصرف ومودعيه هي علاقة شريك بشريكه.

وبعد الستينات من القرن الماضي شهد ظهور الصيرفة الإسلامية كظاهرة جديدة، حيث نجحت هذه المصارف خلال فترة قصيرة في تحقيق الثبات المالي بعد الأزمات المالية، وساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، يعود ذلك إلى طبيعة عملها التي تتبع الأحكام والمبادئ الشرعية الإسلامية، والتي لا تتعامل بالربا والقمار والغرر وغيرها من الأعمال، وقد سارعت الدول النامية وبضمنها الجزائر، في السماح لعمل المصارف الإسلامية جنباً الى جنب المصارف التقليدية، وقد تم تأسيس أول مصرف في

الجزائر يتبع مبادئ الصيرفة الإسلامية وهو مصرف البركة في عام 1991، تلاه مصرف السلام في عام 2008. يأتي هذا السعي بهدف تقليل التسرب النقدي والاستفادة من المزايا التمويلية والاستثمارية للمصارف الإسلامية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والعجز الكبير في الموازنة العامة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: ما مدى مساهمة المصارف الإسلامية في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات المصرفية المستجدة؟

ومن خلال التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

وما هي أهم الإصلاحات المصرفية المستجدة في النظام المصرفي الجزائري؟

ما مدى مساهمة مصرف السلام بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

فرضية الدراسة

رغبة منا في حصر الإجابة عن التساؤلات الفرعية في منظور التساؤل الرئيسي المطروح، فإنه يتوجب علينا إعطاء رد أولي عن ذلك التساؤل الرئيسي وتلك التساؤلات الفرعية من خلال تبني فرضيات تعكس قناعتنا من منظور احتمالي مرتفع، ولهذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: تساهم المصارف الإسلامية بشكل كبير في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات الاقتصادية، في ظل الإصلاحات المصرفية المستجدة التي فرضتها التحولات والتغيرات والإختلالات الاقتصادية والمالية جراء الأزمات المالية العالمية والأزمات الصحية كجائحة كورونا، وهو ما وجب على المصارف المركزية عبر العالم إدخال تعديلات جوهرية على العمل المصرفي لاسيما العمل بالصيرفة الإسلامية لما لها من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الأولى: قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بإجراء عدة إصلاحات على النظام المصرفي، لعلى أبرزها إصدار مجموعة من النصوص القانونية التي تضبط وتحسن وتنوع العمل المصرفي، كالنظام رقم 18-02 والذي يعتبر بداية للتحول للعمل بالصيرفة الإسلامية، حيث أشار إلى المنتجات التشاركية وتحفظ القول عن مصطلح المنتجات الإسلامية، ثم جاء النظام رقم 20-02 والذي قام بتحديد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها.

الفرضية الثانية: يساهم مصرف السلام بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال قيامه بمجموعة من العمليات التي من شأنها تمويل مختلف الأنشطة في مختلف المجالات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في عرض وتحليل الإطار النظري للصيرفة الإسلامية وعرض تجربة مصرف السلام بالجزائر، وإبراز مدى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى المصارف الإسلامية، ودورها كحل من الحلول لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

التعريف بالصيرفة الإسلامية، وبمختلف أهدافها، والتعريف بالتنمية الاقتصادية.

التطرق لأهم الإصلاحات المصرفية المستجدة في النظام المصرفي الجزائري.

تبيان دور ومساهمة مصرف السلام بالجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المنهج المتبع في الدراسة

لقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في إجراء البحث حيث سنستعمل المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والتعاريف والمصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة، وسنستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل المعلومات التي تم التوصل إليها.

المحور الأول: مدخل عام للمصارف الإسلامية

أولا: نشأة العمل المصرفي الإسلامي

تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في الجزائر حديثة العهد نسبيا، وقد تم في الجزائر أول محاولة لإنشاء مصرف إسلامي وذلك سنة 1929 م تحت اسم "المصرف الإسلامي الجزائري"، بمبادرة من الشيخ "إبراهيم أبو اليقضان" أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمون الجزائريين، وبعد أن تّم إعداد قانونه الأساسي وجَمعُ رأسماله الإسمي من قبل كبار رجال الأعمال المسلمون في مدينة الجزائر، تفطنت سلطات الاحتلال الفرنسي لذلك فتصدت له بقوة وأجهضته.1

أما على المستوى العالمي فالإنطلاقة العملية كانت في ماليزيا سنة 1956 حيث تم تأسيس صناديق الادخار بدون فائدة، كما أخذت باكستان الفكرة وذلك بإنشاء مصرف في الريف تقبل الودائع من الموسرين بدون فائدة، تم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فائدة، وعلى نفس النمط نشأت في الريف المصري مصارف ادخار محلية تعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وبلا فوائد على الودائع لديها، لكن لم يكتب النجاح لتلك الفكرة لنقص الكوادر التي تعمل من أجل تسيير وأداء النشاط في مثل تلك المصارف الإسلامية فضلا عن عدم وجود أساس واضح للعمل في المصارف الإسلامية، كما عملت العديد من الدول العربية والدول الإسلامية غير العربية على إنشاء مصارف إسلامية من هذا النوع، بل وكذلك انتقلت رؤوس الأموال العربية والإسلامية من أجل إنشاء هذا النوع من المصارف في الدول الغربية مثل مصرف قبرص الإسلامي، أما على مستوى التعاون الدولي فقد تم في عام 1975 إنشاء (المصرف الإسلامي للتنمية) في جدة بالمملكة

1 سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط الأولى، 2022، ص ص: 15-16.

العربية السعودية برأس مال دول المؤتمر الإسلامي، ويهدف هذا المصرف بصفة أساسية إلى دعم المشروعات التنموية في الدول الإسلامية وتحقيق التقدم والرقي الاقتصادي والاجتماعي.2

ثانيا: تعريف المصارف الإسلامية

هناك تعاريف عدة للمصارف الإسلامية نظرا للخصائص التي ينفرد بها عن نظيره التقليدي، منها:

تُعرَّف على أنها مؤسسات مالية مصرفية تهتم بإستقطاب الأموال وإستغلالها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية بما يسهم في بناء المجتمع بأحكام التظافر الإسلامي وتحقيق العدالة، ووضع المال ضمن مشاريع تساهم في تحقيق التنمية في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغير بما يعود بالفائدة على الأفراد والمجتمع.3

كما تعرف المصارف الإسلامية بأنها منظمات مصرفية لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء، وتلتزم في أوجه نشاطها ومعاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية.4

وعليه، يمكن تعريف المنظمات المصرفية الإسلامية على أنها "مؤسسات مالية مصرفية، تقوم بالوساطة المالية ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، من خلال جمع الأموال وتعبئة الإدخار ثم توظيفها للتمويل والاستثمار، وتخضع في معاملاتها إلى قواعد وأحكام النصوص ضمن الشريعة الإسلامية".

ثالثا: خصائص المصارف الإسلامية

تتمثل الخصائص فيما يلي:

استبعاد التعامل بالربا؛ وهو ما يميزها عن المصارف التقليدية وتوجيه جهدها نحو التنمية عن طريق الاستثمار المباشر والاستثمار5، عبر صيغ وخدمات تتوافق مع أحكام الشرع الإسلامي تقوم على أساس المقاسمة في الربح والخاسرة لا على الفائدة.

لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد لها، إذ أن الأهداف الأساسية الأخرى تتمثل في تطوير وتنمية الاقتصاد وخدمة المجتمع.6

تنشط فقط في النشاطات الغير مخالفة للشريعة الاسلامية.7

---

2 شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، مج 05، ع05، الجزائر،2007، ص 168.

3 مريم سياخن، متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، مج 03، ع 02، الجزائر،2020، ص 111.

4 فليح حسين خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي. الأردن، ط الأولى، 2006، ص 384.

5 شهاب أحمد عزيز العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2012، ص 19.

6 حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، 2009، ص 106.

تهدف إلى تعبئة الادخارات وإعادة إستغلالها مستندة بذلك إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه.8

تعتبر مصارف اجتماعية حيث تسعى إلى تحقيق عناصر التكافل بين أفراد المجتمع كافة؛ وذلك من خلال نشاط القرض الحسن وصندوق الزكاة مع تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي.9

رابعا: أهداف المصارف الإسلامية

هناك أهداف خاصة بالمصارف الإسلامية يمكن إجمالها على النحو الآتي:10

تجميع أقصى قدر ممكن من الموارد المالية؛

تحقيق الربح؛

الاستمرارية والنمو؛

تقديم الخدمات الاجتماعية.

خامسا: علاقة المصارف الإسلامية بالتنمية الاقتصادية

تشير التنمية الاقتصادية إلى عملية تحقيق النمو والتطور في الاقتصاد الوطني لدولة ما مهما كان نظامها الإقتصادي. تهدف التنمية الاقتصادية إلى تعزيز مستوى المعيشة ورفاهية السكان من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية وتنمية البنية التحتية وتعزيز القدرة التنافسية في السوق العالمية، وتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وترقية الصادرات.

تتضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية تعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الزراعة والصيد البحري والصناعة والخدمات، وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، المباشرة وغير المباشرة، وتوفير مناخ وبيئة أعمال ملائمة ومشجعة ومحفزة، وتطوير المهارات والقدرات البشرية، وتعزيز التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي.

تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد على عوامل متعددة مثل الاستثمار الكبير في البنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا والابتكار، وتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية الجيدة، وتعزيز المؤسسات الاقتصادية القوية وتحسين بيئة الأعمال.

---

7 سعاد عبد الفتاح، دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 24، ص 8.

8 حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

9 زيبار الشاذلي، بوهنتال ياسين، أبعاد صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة حوليات، الجزائر، مج: 36، ع: 01، 2022، ص 203.

10 جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمان، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2013، ص ص: 255-256.

تحقيق التنمية الاقتصادية يعد تحديًا مستمرًا للدول ويتطلب تخطيطًا استراتيجيًا طويل الأجل وتعاونًا بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يساهم التنمية الاقتصادية القوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

تعد من السمات الرئيسة المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة في كافة المجالات الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية (الاجتماعية وغيرها)، فالمصارف الإسلامية لا تستهدف تعظيم الأرباح فقط، إنما هي ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع (اقتصادية وغير اقتصادية "اجتماعية وثقافية وغيرها من المنافع الأخرى") وما يلحق بها من ضرر نتيجة قيامها بمزاولة أنشطتها المختلفة، إن معنى التنمية لابد أن يقترن بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما تتوخاه المصارف الإسلامية في نظرتها إلى التنمية وسلوكها مع المتعاملين، وتعد المصارف الإسلامية من أهم الأوعية التي تجمع المدخرات (من عند الأفراد والخواص والمؤسسات بمختلف أصنافها وأنواعها) بغرض توجيهها للاستثمار والمساهمة الفاعلة في عمليات التنمية وبذلك فهي ترسم أهدافا تمتد إلى آفاق بعيدة المدى تعمل في مختلف الاقتصادات الاسلامية وغيرها، ويؤكد الكتاب المسلمون إن الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية تتمثل في سعيها إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل امثل للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها من دائرة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية، ويشكل حافزا قويا لبزوغ الطاقات الكامنة وتفجيرها في الدول الإسلامية وتأجيج روح الابتكار والإبداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار، ومن هنا فالمصارف الإسلامية ينبغي أن تكون أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية من خلال سعيها لتوفير مناخ مناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية داخل بلدانها، إضافة إلى التوظيف الفعال لمواردها خدمة للمجتمع.11

المحور الثاني: الإصلاحات المصرفية المستجدة في النظام المصرفي الجزائري

لقد ظهر النظام رقم 18-02، الذي سيتم توضيحه لاحقا، كبداية للتحول المصرفي في دولة الجزائر، حيث أشار إلى المنتجات التشاركية وتحفظ القول عن مصطلح المنتجات الإسلامية وقد تميز بعدة قرارات فعالة في هذا المجال، ثم جاء النظام رقم 20-02 وقد تم تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في النقاط الأتية:12

أولا: قراءات عامة في النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على كل من المنتجات المسماة "التشاركية"، وأيضا إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف المصرف المركزي للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على الصيرفة التشاركية، فالنظام تضمن النقاط التالية:

11 حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

12 سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 325-329.

جاء في النظام في المادة 2 أن عمليات الصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بيها المصارف والمؤسسات المالية بدون أن يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات منتجات الآتية: المرابحة والمشاركة والمضاربة، الإجارة، الإستصناع والسلم؛

يشترط النظام من خلال المواد 3 و5 و6 لفتح الشبابيك المالية التشاركية لتقديم الصيرفة التشاركية كل من الإستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية للشباك، حيث عرفت أنها دائرة ضمن المصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، كما يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية الراغبة في العمل المصرفي التشاركي أن يتوفر فيه شروط الحصول على الترخيص من طرف المصرف المركزي؛

يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة أن تخضع منتجاتها إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة للوقوف على مدى التطابق والالتزام مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

يتعين على المصارف والمؤسسات المالية في المادة 8 أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، إلى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب الاستثمار حول طبيعة حساباتهم. كما يحق للمودع الحصول على الأرباح الناجمة من العمليات الاستثمارية للشبابيك المالية التشاركية في حالة وجوده مع تحمل الخسارة إن وجدت وهذا ما تبينه المادة رقم 9.

ثانيا: قراءات عامة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وجاء فيه ما يلي:

جاء في المادة 3: يجب على المصارف والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية؛

تخُص العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة والسلم والإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. وقد عرفت المواد من 5-12 كل واحدة منهم؛

تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى المصرف المركزي حسب المادة رقم 13؛

يتعين على المصرف أو المؤسسة المالية حسب المادة 15 في إطار ممارسة العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة؛

أما المواد 16 و17 و18 قد جاء فيهم الإجراءات الواجبة إتباعها لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية والتنفيذية لحساب الشباك الإسلامي عن حسابات المصرف أو المؤسسة المالية التابعة لها؛

يجب على المصارف أو المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، كما يجب على

المصارف إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19؛

يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على أرباح الناجمة من "شباك الصيرفة الإسلامية" ويتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بيها، وهذا ضمن المادة 2.

المحور الثالث: دور مصرف السلام الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية

أولا: نبذة مختصرة عن نشأة مصرف السلام بالجزائر

مصرف السلام بالجزائر هو مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماده من طرف مصرف الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه من خلال توفير الخدمات التمويلية والاستثمارية للعملاء بغية تلبية حاجيات السوق.

ثانيا: المنتجات المالية الإسلامية المستخدمة في مصرف السلام

وتتمثل منتجات الصيرفة الإسلامية المستخدمة في مصرف السلام على النحو الآتي13:

المرابحة: هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

الإستصناع: يعتمد المصرف في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل وهما: صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي.

الإجارة: هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد و هي نوعان: إجارة منتهية بالتمليك وإجارة تشغيلية.

السلم: هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها.

المشاركة: وتتم المشاركة في مصرف السلام بأسلوبين هما: مشاركة دائمة والثاني مشاركة متناقصة.

المضاربة: وتكون بصورتين إما مقيدة أو مطلقة.

البيع الآجل: هو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

13 الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، صيغ التمويل، www.alsalamalgeria.com.2023/08/26، تاريخ الإطلاع

ويقدم مصرف السلام بالجزائر مجموعة من الخدمات المصرفية نذكر منها14: فتح الحسابات الجارية؛ بطاقة الدفع والسحب بمختلف أنواعها؛ بطاقة الادخار؛ بطاقة الفيزا؛ خدمة المصرف عن بعد؛ التطبيق الهاتفي البنكي؛ منصة التجارة الخارجية؛ الدفع عبر مسح ويمباي؛ جهاز الدفع الإلكتروني.

ثالثا: تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام

ويمكن عرض أهم المؤشرات المالية والمتمثلة في حجم الميزانية والودائع والتمويلات لمصرف السلام للفترة 2016-2022 في الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم (01): يمثل تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام خلال فترة 2016-2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

| السنة | حجم الميزانية ح م | حجم الودائع ح و | ح و/ح م | حجم التمويلات ح ت | ح ت / ح م |
|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 53104 | 34512 | 64,99% | 29377 | 55,32% |
| 2017 | 85775 | 64642 | 75,36% | 45455 | 52,99% |
| 2018 | 110109 | 85431 | 77,59% | 75340 | 68,42% |
| 2019 | 131019 | 102405 | 78,16% | 93510 | 71,37% |
| 2020 | 162625 | 129320 | 79,52% | 99252 | 61,03% |
| 2021 | 237804 | 195031 | 82,01% | 150267 | 63,19% |
| 2022 | 261693 | 215076 | 82,19% | 170759 | 65,25% |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة ( 2016-2022)

https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام في الفترة (2016-2022)

14 الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، صيغ التمويل، مرجع سبق ذكره.

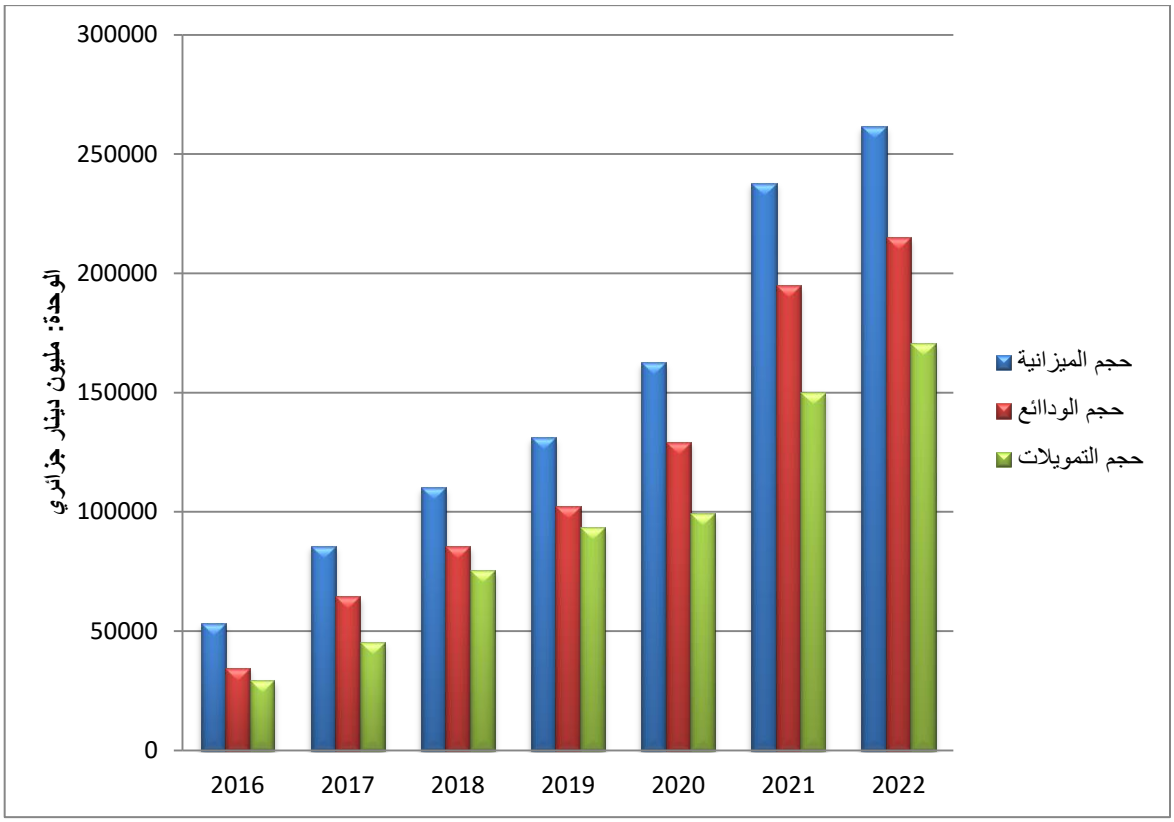


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر في الفترة ( 2016-2022)

يلاحظ من خلال كل من الجدول والشكل أعلاه أن حجم الميزانية وحجم الودائع والتمويلات لمصرف السلام في تطور ملحوظ ومستمر منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2022، فإرتفاع حجم الودائع راجع لإرتفاع حجم الودائع والإدخارات من الأفراد والمؤسسات والذي يعود لسياسة إستقطاب الأموال المنتهجة من طرف المصرف والمتمثلة في مختلف التسهيلات المتعلقة بفتح الحسابات المصرفية وإيداع الأموال ومختلف الإمتيازات المشجعة على وضع الأموال عند المصرف، أما ارتفاع حجم التمويلات فيعود لنمو حجم إستثمارات المصرف في شتى المجالات، إضافة إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة لمختلف الزبائن بمختلف أنواعهم من أجل تمويل مشاريعهم، وبإرتفاع كل من حجم الودائع وحجم التمويلات إرتفع حجم الميزانية.

وفي الواقع، يمكن أن يكون ارتفاع حجم الودائع والتمويلات للمصارف يؤدي إلى زيادة حجم الميزانية. إذا كانت المصارف تجذب مزيدًا من الودائع والادخارات، فسيتاح لها المزيد من الأموال المتاحة للإقراض وتوفير التمويل. وبالتالي، قد تزداد حجم القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات وتتوسع نطاق التمويل في مختلف القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي ارتفاع حجم الودائع والتمويلات إلى زيادة الإيرادات التي تحققها المصارف من فوائد القروض والرسوم المرتبطة بالخدمات المصرفية. وهذا يمكن أن يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات الضريبية المتحصلة عن طريق فرض الضرائب على الأرباح المصرفية والإيرادات المرتبطة.

يجب أن يتم إدارة الأموال والتمويل بحذر لضمان النمو الاقتصادي وتفادي أي مخاطر محتملة مثل تكدس الديون أو عدم السيطرة على التضخم. لذا، ينبغي أن تتخذ السلطات المالية والمصرفية إجراءات مناسبة لتنظيم ومراقبة القطاع المصرفي وضمان استقراره وسلامة النظام المالي بشكل عام.

رابعا: الأهمية النسبية لمدى تغطية الودائع لتمويلات مصرف السلام الجزائر

ويبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): مؤشر فائض السيولة لمصرف السلام خلال فترة(2016-2022)

الوحدة: مليون دينار جزائري

| السنوات | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الودائع | 34512 | 64642 | 85431 | 102405 | 129320 | 195031 | 215076 |
| معدل نمو الودائع | - | %87 | %32 | %19 | %26 | %50 | %10 |
| التمويلات | 29377 | 45455 | 75340 | 93510 | 99252 | 150267 | 170759 |
| معدل نمو التمويلات | - | %78 | %65 | %24 | %06 | %51 | %13 |
| تغطية الودائع للتمويلات | %117 | %142 | %113 | %109 | %130 | %129 | %125 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر للفترة (2016-2022)

من خلال الجدول رقم (02) يلاحظ ارتفاع حجم الودائع الواضح من سنة لأخرى وذلك راجع لسياسة إستقطاب الأموال كما ذكرنا سابقا، وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للإقتصاد الجزائري والذي يفسر القدرة على إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة الموجودة عند الأفراد والمؤسسات وإستغلالها ضمن الدورة الاقتصادية الكلية (الاقتصاد الرسمي) وإعادة إستغلالها في مختلف عمليات التمويل للأفراد والمؤسسات الاقتصادية (مشاريع إستغلالية ومشاريع إستثمارية) ومشاريع البنى التحتية وهذا من شأنه تحقيق تنمية إقتصادية، وكل هذا يفسر ارتفاع حجم التمويلات من سنة لأخرى، أما بالنسبة لتغطية الودائع للتمويلات فهي تدل فقط على قيام البنك بإستغلال أغلب الودائع لمختلف عمليات التمويل التي يقوم بها، مع إحتفاظ بجزء كسيولة لمجابهة أي طارئ قد يحصل كزيادة طلبات المودعين على سحب أموالهم.

خامسا: توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر لسنة 2020

يقوم مصرف السلام الجزائر بعملية التمويل والاستثمار عبر مجموعة من الصيغ الإسلامية، وتوجه نحو مجموعة من القطاعات الاقتصادية، وهي:

توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر على الصيغ الإسلامية لسنة 2020

نظرا لعدم توفر معلومات (بيانات مالية) حديثة حول توزيع الصيغ الإسلامية لمصرف السلام بالجزائر لسنة 2021 و2022، والكم الهائل من المعلومات حول صيغ التمويل الإسلامية للسنوات السابقة، فسيتم الإكتفاء بعرض الصيغ لسنة 2020، حتى لا يتجاوز حجم الورقة البحثية الحد الأقصى المسموح به.

الجدول رقم (03): توزيع تمويلات مصرف السلام الجزائر على الصيغ الإسلامية لسنة 2020

| الصيغ | مبلغ التمويل ( مليون دج) | النسبة% |
|---|---|---|
| مرابحة | 80 | 0.08 |
| بيع آجل | 20343 | 20 |
| بيع بالتقسيط | 12720 | 12.5 |
| إجارة | 15752 | 15.5 |
| سلم | 40573 | 39.86 |
| استصناع | 5896 | 5.8 |
| مضاربة | 5294 | 5.20 |
| مشاركة | 1114 | 1.09 |
| المجموع | 101772 | 100 |

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ويمكن تمثيل الجدول في الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): توزيع تمويلات مصرف السلام لسنة 2020

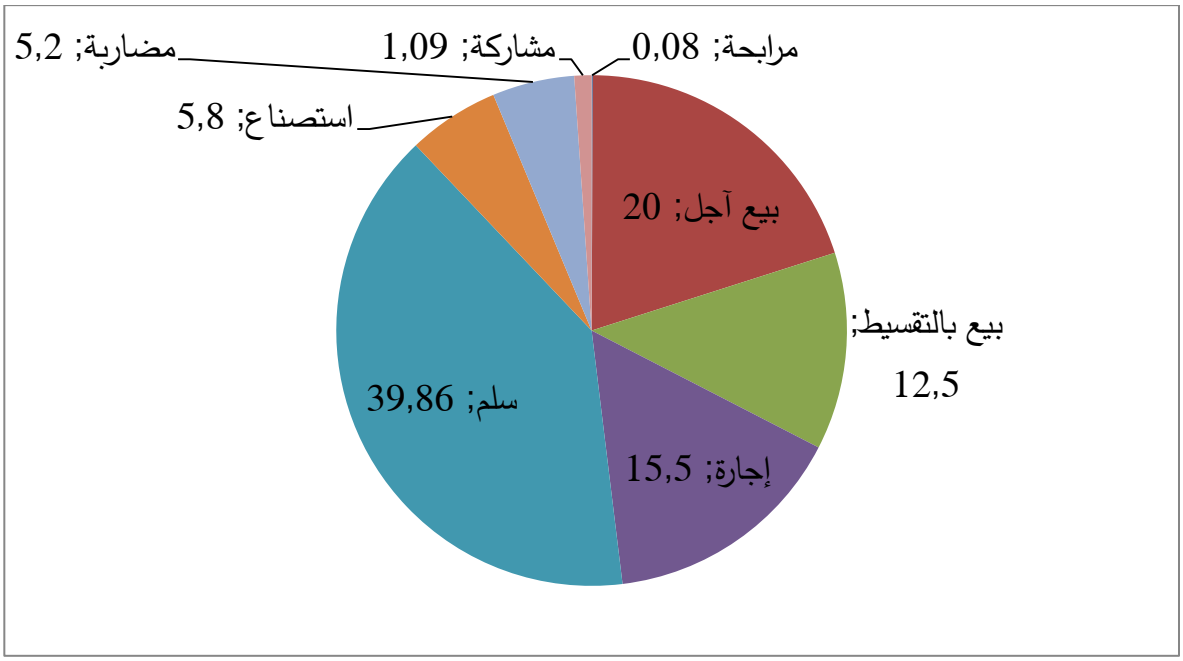


المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

يتضح أن صيغة السلم هي الصيغة الأكثر أستخدام في مصرف السلام بالجزائر (خلال سنة 2020) بـ 39.86 % ثم يليه البيع الآجل بـ 20 % ثم الإجارة بـ 15,5 % ثم البيع بالتقسيط بـ 12,5 % ثم الاستصناع بـ 5,8 % ثم المضاربة بـ 5,2 % ثم المشاركة والمرابحة بنسب شبه معدومة.

توزيع تمويلات مصرف السلام على مختلف القطاعات الاقتصادية لسنة 2020

من أهم القطاعات الاقتصادية التي يقوم المصرف بتمويلها نجد: التجارة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والصحة وبعض القطاعات الأخرى كالسياحة والزراعة والصيد البحري والحرفيين، إضافة إلى تمويل الأفراد، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04): توزيع تمويلات مصرف السلام على مختلف القطاعات الإقتصادية لسنة 2020

| القطاع | مبلغ التمويل ( مليون دج) | النسبة % |
|---|---|---|
| تجارة | 43231 | 42.48 |
| صناعة | 23201 | 22.8 |
| بناء وأشغال عمومية | 14222 | 13.8 |
| صحة | 2035 | 2 |
| قطاعات أخرى | 2699 | 2.65 |

| | | |
|---|---|---|
| أفراد (تمويل سلع استهلاكية) | 16383 | 16.09 |
| المجموع | 101772 | 100 |

المصدر: سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

لو فحصنا أرقام ونسب البنك بالنسة لتوزيعها على القطاعات لسنة 2020، لوجدنا أن هناك توازنا نسبيا بينها، وحتى وإن كانت التجارة تشكل النسبة الأكبر بما يقارب 42.5 %، فهناك تمويل معتبر للصناعة وبدرجة أقل البناء والأشغال العمومية، وحتى تمويل السلع الإستهلاكية للأفراد ولكن بنسبة 16%15، فمنه نجد أن مصرف السلام يقدم تمويلات للمختلف القطاعات الاقتصادية وهذا ما يثبت أن المصارف الإسلامية وفي ظروف أحسن تستطيع المساهمة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

خاتمة

مصرف السلام الجزائر كان ثاني تجربة مصرفية إسلامية سنة 2008 بعد مصرف البركة الجزائر الذي تأسس سنة 1990، أما النظام المتعلق بالصيرفة الإسلامية فجاء متأخرا، وقد تمثل في النظام 20-02 المحدد لعمليات الصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في المصارف والمؤسسات المالية، وهذا لتلبية متطلبات تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بغرض تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

يساهم مصرف السلام في التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دعم المشاريع الاستثمارية، دعم المؤسسات الاقتصادية، دعم القطاعات الحيوية، تمويل المشاريع البنية التحتية، تعزيز الابتكار المالي، وتعزيز التوعية والتثقيف المالي.

وعموما خرجنا من هذا البحث بمجموعة النتائج التالية:

تلعب المصارف الإسلامية دور هام في تجميع الأموال وتعبئة المدخرات ومنح التمويل اللازم.

تستخدم المصارف الإسلامية مجموعة من الصيغ الإسلامية للتحقيق الربحية والتنمية الاقتصادية.

مصرف السلام بالجزائر يوزع ما تّم جمعه من الأموال على مختلف القطاعات الاقتصادية المذكورة في الجدول أعلاه، وهذا ما يعتبر كحل من الحلول لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

وعليه نخرج بمجموعة التوصيات التالية:

ضرورة الإهتمام بكل جوانب المصارف الإسلامية، وهذا ما يمكنها من استقطاب المتعاملين وتطوير منتجاتها وتنويع استثماراتها لتستجيب لمتطلبات السوق المصرفية وحاجاتها المتزايدة.

ضرورة أهمية الرقابة الشرعية لمدى تطابق المعاملات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ضرورة تعزيز الميزة التنافسية بين الموظفين من خلال تأهيلهم شرعيا وفنيا.

سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، مرجع سبق ذكره ، ص 82. 15

ضرورة تفعيل مختلف صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية.

الحرص على تطبيق معايير الحوكمة لتعزيز الأداء في المصارف الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلاميَّة في الجزائر دراسة تقييمية عامة، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، الجزائر، ط الأولى، 2022.

شعاشعية لخضر، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، المجلد 05، العدد05، الجزائر،2007.

فليح حسين خلف، النقود والبنوك، جدارا للكتاب العالمي. الأردن، ط الأولى، 2006.

مريم سياخن، متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 03، العدد 02، الجزائر،2020.

شهاب أحمد عزيز العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 01، 2012.

حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرير المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 04، 2009.

سعاد عبد الفتاح، دور المصارف الإسلامية في التنمية والاستثمار، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 24.

زيبار الشاذلي، بوهنتال ياسين، أبعاد صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة حوليات، الجزائر، المجلد 36، العدد 01، 2022.

جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمان، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2013.

الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، صيغ التمويل، www.alsalamalgeria.com، تاريخ الإطلاع 2023/08/26.

# دور الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية – دراسة تطبيقية

**م.م زينب داود سلمان**
مجلس الخدمة الاتحادي

**م.م طيبه عبد الكريم محمد جعفر**
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم
Tiba.must@gmail.com

**الباحث أحمد عمر ابراهيم**
ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المستخلص

شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات مما أسهم في إتساع الخدمات المصرفية الالكترونية بالمقابل زاد ذلك من حدة المخاطر المحيطة ، لذا يهدف البحث الى الوقوف على الضوابط الرقابية للحد من المخاطر المتأتية من العمليات المصرفية الالكترونية بإعتماد الاطر والادلة والمعايير الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية ، إذ تعد الضوابط الرقابية أحد مكونات الرقابة الداخلية التي ترتبط بالمخاطر كونها تمثل اجراءات تصمم لادارة المخاطر وزيادة احتمالية تحقيق الاهداف التي وضعتها الوحدة الاقتصادية ، ولتحقيق هدف البحث إعتمد الباحثين على المنهجين التحليلي والاستقرائي من خلال تشخيص مشكلة البحث بإعتماد المسح الميداني واجراء المقابلات الشخصية مع الادارة العليا والمدققين في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بمصرف أشور الدولي للاستثمار ، المصرف العراقي للتجارة ، مصرف المتحد للأستثمار والتمويل ، مصرف التنمية الدولي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية وتحديد نقاط الضعف فضلاً الى دراسة وتحليل الاطر والادلة وتحديد الضوابط الرقابية للحد من مخاطر العمليات المصرفية ، وقد توصل الباحثين الى ان الضوابط الرقابية تعد أهم وسائل الرقابة الداخلية التي تسهم في الحد من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية إذا ما تم تصميمها بشكل يتوافق مع متطلبات بيئة العمل واستحداثها وتطوير بشكل مستمر بحيث تكون فاعلة وكفوءة وملائمة واعتمدها ضمن استراتيجية الاستجابة للمخاطر ، أما أهم التوصيات التي يوصي بها الباحثين تتمثل بضرورة تحديث الضوابط الرقابية وتصميمها بشكل مرن لتتماشى مع التطورات وتواكبها عن طريق تطوير البنى التحتية والتركيز على استقلالية اجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي لتؤدي اعمالها بحيادية وموضوعية مما يسهم في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية فضلاً عن التركيز على الاصدار المحلية فيما يتعلق بالرقابة المصرفية وتطويرها وتحديثها وفقًا للمتطلبات الدولية.

الكلمات الافتتاحية : الضوابط الرقابية ، مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

Abstract

The banking sector has witnessed many developments, which have contributed to the expansion of electronic banking services. In return, this has increased the severity of the surrounding risks. Therefore, the research aims to determine the regulatory controls to reduce the risks arising from electronic banking operations by adopting frameworks, guides and standards issued by international professional

organizations, as the controls are Control is one of the components of internal control that is related to risks, as it represents procedures designed to manage risks and increase the probability of achieving the goals set by the economic unit. To achieve the research goal, the researchers relied on the analytical and inductive approaches by diagnosing the research problem by adopting a field survey and conducting personal interviews with senior management and auditors in a sample of Banks listed on the Iraq Stock Exchange, represented by the Assyria International Investment Bank, the Iraqi Trade Bank, the United Bank for Investment and Finance, the International Development Bank, the Iraqi Middle East Investment Bank, the National Bank of Iraq, the Credit Bank of Iraq, the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development, and identifying weak points as well as... Study and analyze frameworks and evidence and determine supervisory controls to reduce the risks of banking operations. Researchers have concluded that supervisory controls are the most important means of internal control that contribute to reducing the risks of electronic banking operations if they are designed in a way that is compatible with the requirements of the work environment and are created and developed continuously so that they are Effective, efficient, and appropriate, and adopted it within the risk response strategy. The most important recommendations recommended by the researchers are the necessity of modernizing the supervisory controls and designing them in a flexible manner to be in line with developments and keeping pace with them through developing the infrastructure and focusing on the independence of the oversight and internal audit bodies to perform their work impartially and objectively, which contributes to achieving the unit's objectives. Economic, as well as focusing on local issues regarding banking supervision, developing and updating them in accordance with international requirements.

Opening words: regulatory controls, risks of electronic banking operations

المقدمة:

أصبح التقدم التكلنوجي الموضوع الاكثر تطرقًا في الاونة الاخيرة لما أخذ من مساحة في كافة القطاعات ولعل أهمها القطاع المصرفي الامر الذي زاد من حدة المنافسة بين المصارف ، إذ ان العمليات المصرفية التقليدية باتت لا تلبي حاجة الزبون مما أجبر المصارف على تطوير عملياتها المصرفية وجعلها الكترونية لتواكب التقدم ، وتعني العمليات المصرفية الالكترونية قيام الزبون بأدارة حسابه وانجاز أعماله بواسطة الانترنت في الموقع الذي يتواجد فيه مما يقلل من الوقت والجهد والتكلفة مقابل الحصول على خدمة سريعة ، ولتجنب المخاطر التي قد تصاحب تلك العمليات أو التقليل منها لابد من توافر ضوابط رقابية تتميز بالكفاءة والفاعلية والملائمة والقدرة على تمييز المخاطر ، ومن هنا فإن البحث يوضح الضوابط الرقابية وفقاً للأطر

والادلة العالمية والمحلية ومدى مساهمتها في الحد من مخاطر العمليات المصرفية حيث تم تقسيم البحث الى أربع مباحث ، تناول المبحث الاول منهجية البحث فيما تطرق المبحث الثاني الى مفهوم الضوابط الرقابية و العمليات المصرفية الالكترونية ، أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب العملي مجتمع وعينة البحث وأخيراً المبحث الرابع الذي تم فيه عرض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول – منهجية البحث

مشكلة البحث :

يعد القطاع المصرفي من القطاعات التي اهتمت بالتحول الرقمي وسعت لتطوير عملياتها المصرفية ، إذ ان العمليات المصرفية التقليدية باتت لا تلبي حاجة الزبون في ظل التقدم الحاصل والى جانب هذا التطور سعت المنظمات المهنية الى اصدار الادلة والاطر والمعايير التي من شأنها أن تفرض الرقابة والسيطرة على العمليات المصرفية الالكترونية وتسهم في الحد من المخاطر الناتجة عنها ،ومن خلال ذلك تم طرح التساؤلات الاتية :

هل توجد أدلة وتشريعات محلية محدثة وفق الاطر والادلة الدولية تتضمن وجود ضوابط رقابية على العمليات المصرفية الالكترونية؟

هل تواجه البيئة العراقية التحديات والمعوقات التي تحول دون تطبيق الادلة والاطر الدولية ؟

أهمية البحث

ان مواكبة التقدم التكنلوجي بات امراً ضروريًا لابد من أن تتجه اليه الوحدات الاقتصادية بكافة مجالاتها لاسيما القطاع المصرفي ، ويعد مراقبة ومتابعة اجراءات التقدم أمرًا ضروريًا للحد من المخاطر الناجمة عنه ، ومن هنا تبرز أهمية البحث في ضرورة الاهتمام بالضوابط الرقابية كونها تمثل الحجر الاساس لمواجهة المخاطر حيث تعد جزء من استراتيجية الوحدة الاقتصادية.

أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث بالتعرف على الضوابط الرقابية للحد من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونيى ودراسة الأطر والادلة العالمية الصادرة عن المنظمات المهنية ، فضلاً عن ذلك الاطلاع على الادلة المحلية.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضيتين ما :

فرضية العدم : لا تؤثر الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية.

الفرضية البديلة : تؤثر الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية.

اسلوب البحث :

قام الباحثين بالاعتماد على المصادر المتوفرة من كتب ورسائل ماجستير واطاريح دكتوراه وبحوث منشورة فضلاً عن استقراء وتحليل الاطر والادلة العالمية الصادرة عن المنظمات المهنية للوقوف على أهم الضوابط

الرقابية للعمليات الالمصرفية الالكترونية ومحاولة مقارنتها مع الاصدارات المحلية وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتعزيزها.

المبحث الثاني – الاطار النظري

مفهوم الضوابط الرقابية

تعتبر الضوابط الرقابية جزء مهم لا يتجزأ من نظام الحوكمة ومقدرتها على إدارة المخاطر بأعتبارها تمثل مجموعة من إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والتي تصمم وتنفذ من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية للاستفادة من الفرص ومواجهة التهديدات التي تحول دون تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ( Moeller, 2014:15) ، كما ان اعتماد الضوابط الرقابية يعتمد على الظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية وبالرقابة الداخلية الامر الذي يتطلب دراسة تلك الظروف كونها تشكل أساس المخاطر مما يخلق ضوابط رقابية ذات فعالية عالية وكفاءة وقدرة على تميز المخاطر (لطفي،2007: 284) ، وقد وردت عدة تعريفات للضوابط الرقابية حيث عرفت بأنها " مجموعة السياسات والإجراءات التي تشكل بمجموعها الرقابة الداخلية والتي تصمم من قبل الإدارة لغرض التقليل من الخاطر ولتوفير ضمان معقول بإمكانية تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية " (Arens, 2019:247) أما معهد المدققين الداخليين (IIA) فقد عرفها " بأنها الإجراءات التي تعتمدها الإدارة ومجلس الإدارة أو أي جهة أُخرى لغرض إدارة المخاطر وزيادة درجة احتمال تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية" (أبو نبعة، 2020: 3)، وعرف معهد المدققين الداخليين الاسترالي الضوابط الرقابية " بأنها الآلية التي يعمل بها التدقيق الداخلي بحيث يسلط الضوء على الوضع الفعلي وتقديم المقترحات والتحسينات لتعديله عن طريق إصدار التقارير إلى الإدارة والتي تقوم بتنفيذ تلك المقترحات". ( IIA-Australia:2021:2).

أنواع الضوابط الرقابية

يمكن تصنيف الضوابط الرقابية الى ما يأتي: (منهاج هوك ،2020: 95)

ضوابط يدوية : وتتم من خلال التدخل البشري وتعد أكثر عرضة للأخطاء والتكرار.

ضوابط ألكترونية: تتم من خلال أنظمة المعلومات للوحدة الاقتصادية وتكون ذات موثوقية أكثر من الضوابط اليدوية.

وهنالك مجموعة من الضوابط الرقابية هي: (الطائي ومحمد ،2017: 134)

ضوابط رقابية عامة : وهي الضوابط التي لا تتعلق مباشرة بالانظمة وتشتمل على ضوابط الرقابة التنظيمية مثل اختيار وتدريب العاملين ، تدوير العمل واجازات العاملين ،دليل العمل ، فصل الوظائف والهيكل التنظيمي وكذلك الضوابط الرقابية للوصول وتصمم هذه الضوابط لمنع واكتشاف الاخطاء والمخالفات التي تحدث نتيجية محاولة الدخول غير المصرح به وتتضمن ضوابط رقابية على الوصول المادي وضوابط رقابية على الوصول المنطقي ومن الضوابط الرقابية العامة ايضًا ضوابط رقابية على أمن وحماية الملفات والتي تتضمن مجموعة من الاساليب مثل النسخ الاحتياطي ، خطة لمواجهة الكوارث وايضًا الضوابط الرقابية على تطوير الانظمة والتي تعنى بمتابعة تطوير الانظمة من أجل ان تكون المخرجات بالصيغة المطلوبة التي تحقق هدف الوحدة الاقتصادية.

ضوابط رقابية على التطبيقات : وتشتمل على :

ضوابط المدخلات : وتعني التحقق من أن البيانات المرخصة هي التي يتم إدخالها الى النظام ومعالجتها وقد تم إدخالها من قبل الشخص المسؤول والمرخص وتعد من أهم المراحل كونها قد تتعرض للخطأ عند الادخال وتشتمل على اختبارات التحرير وتتضمن البرامج ذات العلاقة بالتحقق من صحة الادخال ، والتحقق من صحة الرموز و التحقق من التكرار واختبار اعادة ارسال المعلومات وتدقيق اكتمال المعلومات (أبو نبعة ، 2020: 101) فضلاً عن التأكد من تغذية الحاسب الالي بكافة البيانات من خلال عدد المستندات ، اجماليات الرقابة ، الارقام المتسلسلة وكذلك مراجعة ترتيب اجزاء عناصر البيانات واسلوب التغذية العكسية والتحقق من مدى صحة الارقام (علي ،2015: 348)

ضوابط المعالجة : تعني التحقق من كون البيانات وانتقالها موثوق وتشتمل على سلامة المعدات المادية والتأكد من ان الشخص المصرح له يمكنه الوصول فقط الى تلك البيانات وتشغيل جهاز الحاسب الالي وتشتمل على اختبار الترحيل ، تدقيق الجمع الافقي ، اختبار الرصيد المصفر ، مجاميع المعالجة ، التحكم التزامني ، تدقيق سلامة الدليل.

ضوابط المخرجات : تهدف هذه الضوابط الى التحقق من أن عمليات المدخلات والمعالجة تؤدي الى مخرجات صحيحة ويمكن الوثوق بها والاعتماد عليها وتتضمن ضوابط توزيع المخرجات ، ضوابط الاحتفاظ بالمخرجات ، ضوابط النماذج ، وسجلات الاخطاء(أبو نبعة : 2020، 102-103 ) وتعد هذه الضوابط مهمة كونها تشير الى التقارير النهائية اللازمة لاتخاذ القرارات (الطائي ومحمد ،2017: 146).

مفهوم العمليات المصرفية الالكترونية: ( دلال ،حبيبة ،لطفي،2014:7-8) ، ( عزمي ،2009:354).

أن عصر التطورات المتتالية ومنها ثورة الاتصالات والمعلومات ادت إلى ظهور تغييرات مهمة في طبيعة عمل القطاع المصرفي و نظرا لأن هذا القطاع يتأثر ويستجيب بصورة سريعة للمتغيرات الخارجية التي أدت إلى ظهور مصارف عملاقة ،ومن هذا المنطلق كان لا بد من دراسة الدور التقليدي للمصارف التي تقوم على قبول الودائع ومنح الائتمان, والتي تقدم خدمات مصرفية متنوعة ومتطورة , من خلال الاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا من وسائل حديثة متطورة أدت إلى ترك عن بعض الخدمات التقليدية واستبدالها بخدمات إلكترونية بالاعتماد على تقنية المعلومات والاتصال ، حيث أن دخول الانترنت فرض على العمل التجاري للمصارف أن تستغل هذه الخدمة لتقديم عمليات مصرفية الكترونية ، وهكذا فقد قامت بعض المصارف بتقديم خدمات حديثة في مجال صيرفة التجزئة وأدخلت بطاقات الائتمان كأداة وفاء والصراف الآلي وكذلك خدمات مصرفية قدمتها عبر هذه الشبكة العالمية ومن خلال الحاسوب الشخصي وصيرفة الهاتف وفي الوقت الذي كان ينبغي على الزبون الذي يريد شراء أو بيع أسهم أن يذهب إلى سوق الأسهم أو يتواصل بالسمسار أصبح الآن بالامكان تداول الأسهم عن طريق جهاز الحاسوب المرتبط بالانترنت من منزله أو مكتبه, وبذلك يمكنه الشراء والبيع دون الحاجة إلى وسطاء خلال جزء من الثانية ، ولابد من معرفة ماهية العمليات المصرفية الإلكترونية في ضوء الاعتماد التقليدي على الموارد البشرية في تقديم الخدمات ، و الارتفاع المتزايد لتكلفة اليد العاملة والصعوبة النسبية في الإشراف على موفري الخدمات و سعيا لرفع مستويات الجودة ، اتجهت أنظمة خدماتية كثيرة بما فيها المصارف إلى الإحلال الجزئي للآلة بدل العنصر البشري ، أي الأتمتة (Automatisation) . فمن أهم نتائج التطورات في مجالات الاتصالات والشبكات الالكترونية أصبحت التجارة والعمليات المصرفية والمالية تعتمد على الركيزة الالكترونية, فنجد أن مقدمة

العمل المصرفي الإلكتروني هو شبكة الانترنت ونظام التبادل الالكتروني للبيانات ، وتتيح بذلك إمكانية الوصول السريع لما هو مطلوب بيسر وبأقل التكاليف, الاتصال عن طريق الانترنت , ويتم WORLD WIDE WEB والتي يعبر عنها بشبكة المعلومات العالمية .

تعريف العمليات المصرفية الإلكترونية : (برهم،162:2009)

يستخدم اصطلاح المصارف الإلكترونية (E-Banking ) كمصطلح متطور وشامل للمفاهيم التي تبلورت في بداية التسعينات ، مثل : مفهوم الخدمات المصرفية عن بعد ، المصارف الالكترونية عن بعد ، المصرف المنزلي (Banking Home) المصرف على الخط ( Online Banking ) أو الخدمات المصرفية الذاتية (Self Service Banking). وجميعها تتعلق بقيام الزبون بإدارة حساباته و انجاز أعماله المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده إن العمل المصرفي الالكتروني بمعناه الواسع, عمل ممارس فعلا وواقع في مختلف المؤسسات المصرفية والمالية كبيرها وصغيرها, أما بمعناه المتصل بالانترنت, أي المصارف الالكترونية أو بنوك الويب, فأنه لغاية الآن ليس خيار سائر المصارف مع أن الكل يؤكد على أهميته وتسود مفاهيم ومستويات خاطئة في تحديد المراد بالمصارف الإلكترونية, فبعض المصارف أنشأت موقعا تعريفيا لخدماتها وفروعها واكتفت بذلك, وطبعا لا يدخل هذا ضمن مفهوم المصارف الإلكترونية, وقد لوحظ ان بعض المصارف العربية صممت مواقعها منذ فترة طويلة ولم تزل على ذات المحتوى دون تطوير الموادها التعريفية, وكأن المراد هو مجرد الوجود على شبكة الانترنت مع أن هذا ليس هو المطلوب ولا هو بالإستراتيجية الصحيحة للتوائم مع متطلبات العصر ، كما ان مصارف اخرى اكتفت باستثمار الشبكة لتنقل عليها الخدمات المصرفية على الخط التي كانت تمارسها دون الشبكة كمزودات النقد والاستعلام عن الحسابات وغيرها, وأيضا لا يمكن أن نعد ذلك من قبيل المصارف الالكترونية . وبعض المصارف وجد أن العمل على الشبكة ما هو إلا خدمة تضاف إلى خدماته, ووحدة إضافية تضاف إلى وحداته الإدارية بذات البنية التقنية والتأهيلية والتسويقية والإدارية والقانونية القائمة, وهذا وإن كان يمثل دخولا إلى عوالم العمل المصرفي الإلكتروني فإنه يتناقض مع استراتيجياته التي ينبغي أن تنطلق من بيئة العمل الافتراضي وليس المادي ومن بيئة المعلومات وليس الموجودات

خصائص العمليات المصرفية الإلكترونية: ( شافي ،155:2007) ،( دلال ،حبيبة ، لطفي،12-11:2014)

تعمل المؤسسات المصرفية منذ سنوات على توسيع دائرة خدماتها بالطرق الإلكترونية, حتى باتت العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد بشكل متزايد على الوسائل الإلكترونية من سحب أموال وكشف حساب وتحويل أموال وغيرها. وتبرز خصائص العمليات المصرفية الالكترونية من خلال مميزات هذه العمليات والتنافس على الصيرفة الإلكترونية, ومن تلك المميزات ما يأتي:

المساهمة في ارتفاع حدة التنافس في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية, خاصة في ظل الارتفاع المتزايد لحجم ونوعية تلك الخدمات المساهمة .

إتصاف هذه العمليات بالمرونة والسهولة والسرعة, مما يتيح توسيع دائرة التعامل بها داخل المؤسسات المصرفية والمالية او عبرها.

سهولة التواصل بين الداخل والخارج من خلال شبكة الاتصالات التكنولوجية المتطورة, مما يسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمنية في انجاز الصفقات المصرفية والتجارية والمالية بشكل عام .

خفض تكلفة الخدمات المصرفية بالمقارنة مع الوسائل الاخرى, مما يساعد على انتعاش التجارة الالكترونية, وزيادة فرص انشاء العلاقات التجارية الدولية دون الحاجة لفتح اسواق جديدة, وترويج الخدمات المصرفية واستقطاب العملاء .

تخفيض نفقات المصارف لاجراء بعض العمليات المصرفية, مما يخفض تكلفة انشاء فروع جديدة للمصرف في المناطق البعيدة, إذ أن التكلفة لانشاء موقع للبنك على الانترنت لا تقارن بتكلفة انشاء فرع جديد للمصرف

آنواع العمليات المصرفية الالكترونية : تقسم العمليات المصرفية الالكترونية التي تقدمها المصارف الى زبائنها الى خدمات عديدة تتمثل كما هي موضحة بالشكل الاتي أدناه :

شكل (1)

انواع العمليات المصرفية الالكترونية

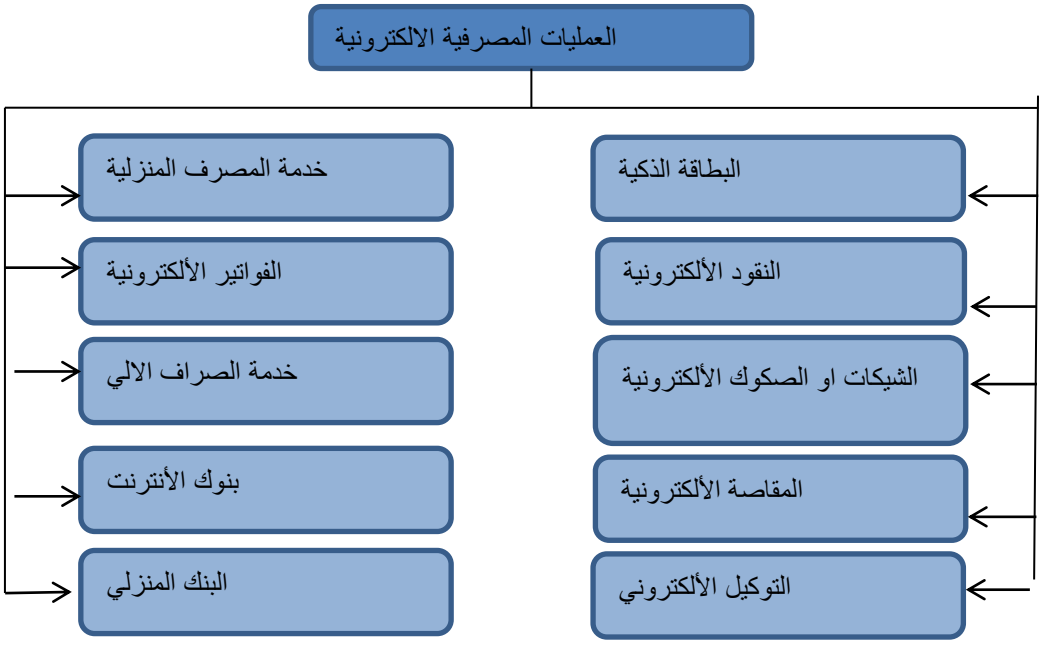


المصدر: اعداد الباحثين .

إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية المعايير والاطر والنشرات الدولية والمحلية.

المعايير والاطر والنشرات العالمية

ازداد اهتمام بالرقابة الداخلية من قبل المدققين أو المديرين وقد سعت المنظمات المهنية الدولية الى سن الضوابط الرقابية لتخفيض من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية من خلال إصدار النشرات والادلة خاصة في ظل التطورات الحديثة وما يلحقها من تهديدات ويمكن تلخيص تلك المنظمات التي سنت هذه القوانين والضوابط كما يأتي:

منظمة الرقابة والتدقيق المتعلقة بنظام المعلومات (COBIT) The Information System Audit and Control Foundation's

تأسس إطار cobit من قبل جمعية رقابة وتدقيق نظام المعلومات عام 1992 وتم تطويره بواسطة معهد حوكمة المعلومات ، حيث يسهم هذا الاطر ي مساعدة المصارف ايجاد القيمة القصوى من تقنية المعلومات عن طريق تحقيق الفائدة وتحسينها فضلاً عن تخفيض المخاطر وتحسين الاستخدام الامثل للموارد (cobit,2019:11) ، وتظهر أهمية إطار cobit من خلال اضافة القيمة للوحدات الاقتصادية التي تعتمد على تكنلوجيا المعلومات في انجاز اعمالها ومنها المصارف نظرًا لاعتمادها بشكل كبير في الاونة الاخيرة على تكنولوجيا المعلومات لأداء خدماتها وانشطتها مما أدى الى زيادة المخاطر مقارنة بالخدمات التقليدية الامر الذي أسهم في زيادة الحاجة الى فهم تلك المخاطر وتصميم ضوابط رقابية تتناسب معها فضلاً عن التخطيط المسبق لتكنلوجيا المعلومات والرقابة عليها بشكل موحد ومحدد من خلال وجود إطار شامل يسهم في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ويعد إطار cobit أحد الاطر التي لاقت قبولاً دولياً لما له دور من اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية اذا ما تم اعتماده كونه يحقق التوازن بين الفوائد وتحسين مستوى المخاطر واستخدام الموارد المتاحة (السجيني واخرون، 2023: 11)

لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 ( The Basel committee on banking supervision) وتتألف من أربعة لجان فرعية هي لجنة وضع المعايير (SIG) ومجموعة تطوير السياسات (PDG) و قوى المهام المحاسبية (ATF) ولجان بازل الاستشارية (BCG) ، وتتمثل أهداف لجنة بازل بالمساهمة في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي ووضع المصارف العالمية في أوضع تنافسية متكافئة فضلاً عن تحسين الاساليب التقنية للرقابة على المصارف وتسهيل تداول المعلومات خاصة بعد التطورات التي شهدتها المصارف (مسعداوي، 2004:227-228)، ومع تطور الصناعة المصرفية، أصبح العمل المصرفي محفوفا بالمخاطر، بتنوع الأنشطة و زيادة الإعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية والتحرر من القيود و عوامل أخرى كثيرة، أصبحت الأعمال التي تقوم بها المصارف تتسم بالتعقيد و بدرجة لم يسبقها مثيل، وإنما هذا انعكاس لما يفرزه الاقتصاد الراهن من زيادة لمعدلات التغيير في الحياة الإقتصادية و ارتفاع لمعدلات الترابط بين وحدات القطاع الواحد فضلا عن التداخل بين القطاعات الإقتصادية (بلقاسمي،شنيخر،37:2014) ، لذا أصدرت لجنة بازل (14) مبدأ وقد خصت المخاطر ومتابعتها ورصدها بمبدا مستقل حيث ركزت على ضرورة المتابعة الدورية للمخاطر التي تحيط بالمصارف نتيجة درجة التعقيد الامر الذي يجعلها ملزمة بمواكبة جميع التغيرات الحاصلة وفي كافة المستويات فضلاً عن التلبيغ عن هذه المخاطر من خلال تصميم نظام داخلي فعال ، كا خصت الرقابة الداخلية في مبدأ مستقل وعدتها خط الدفاع الثالث في المصارف من خلال مساعدة الادارة العليا في انشاء اطار للحوكمة يسهم في تقوية المركز المالي للمصرف على المدى البعيد (نقاب،2022: 56) ، وأشارت لجنة بازل الى المبادئ التي تعتبر الاساس في كفاءة الرقابة المصرفية وضمنتها من مجموعتين هما :

الصلاحيات والمسؤوليات ومهام السلطات الرقابية

الانظمة والمتطلبات الاحترازية للمصارف (جلالية ،2019: 42)

نشرة معايير التدقيق Statement of Auditing Standards (SAS,NO.3,1974)

ناقشت نشرة معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المخاطر الناجمة عن المعليات المصرفية الالكترونية والاساليب الرقابية التي يجب اعتمادها لمواجهة تلك المخاطر حيث قسمت الاساليب الرقابية الى :

ضوابط رقابية عامة

ضوابط رقابية على التطبيقات (توماس وهانكي،1989: 41)

2.النشرات والادلة المحلية

أسهمت المؤسسات المحلية في تعزيز الانظمة الرقابية المصرفية من خلال اصدار مسودات وأدلة تنظم العمل الرقايس بهدف اكتشاف المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية الالكترونية ومعالجتها ، وقد اخذت هذه الاصدارات بعين الاعتبار التطورات في الممارسات الرقابية الدولية ومن بين هذه الاصدارات مسودة البنك المركزي العراقي الصادرة في عام 2019 ، والتي ركزت على دور التدقيق الداخلي في المصارف من حيث استقلاليته ومكانته في الهيكل التنظيمي والموارد المالية والبشرية التي يجب أن يتمتع بها فضلاً عن ذلك فقد ركزت المسودة على واجبات التدقيق الداخلي ، إذ ينبغي ان يتم تقديم تقرير مبني على المخاطر يتناول فعالية الرقابة الداخلية المصرفية وكفاءتها ودراسة المخاطر الناتجة عن العمليات المصرفية الالكرتونية بالاشتراك مع لجنة ادارة المخاطر (البنك المركزي العراقي،2019: 4) ، ومن خلال ذلك يمكن القول ان الضوابط الرقابية تسهم في الحد من مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية أذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار التصميم الجيد والكفوء والمرن والملائم بحيث تكون قابلة للتعديل بما يتوافق مع المستجدات سواء في العمليات المصرفية الالكترونية أو في المخاطر المحيطة.

انواع مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية:(خليل،طيبي،6:2006) ،(سفر،226:2006)

فيما يلي عرض موجز للمخاطر التي تتعرض لها المصارف من الأعمال المصرفية الالكترونية وهي كالآتي:

المخاطر التشغيلية: الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف في الإجراءات و الخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى ضعف الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة من الأحداث الخارجية، وفي مضمون التوجيه حول كفاية الأموال الخاصة للمصرف يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضا المخاطر القانونية مع استثناء مخاطر الإستراتيجية والشهرة (السمعة) .

المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk : العمليات المصرفية الإلكترونية تعتمد على الإنترنت من أجل توفير المعلومات لعملائها وأيضا تنفيذ العمليات التي يطلبونها ، ولا شك في أن التطورات السريعة في التكنولوجيا ، و ازدياد حدة التنافس بين المصارف ذاتها وبين المؤسسات غير المصرفية, قد تعرض المصارف إلى مخاطر كبيرة في حال عدم سلامة عمليات التخطيط والتنفيذ لإستراتيجية العمليات المصرفية الإلكترونية ، وعليه فإن إدارة المصرف بحاجة إلى التأني في دراسة مدى مساهمة إستراتيجية الإنترنت في الحفاظ على تنافسية المؤسسة وربحيتها .

مخاطر السمعة : احتمالية انخفاض إيرادات المصرف أو قاعدة زبائنه (حصة السوق نتيجة رواج إشاعات سلبية عن المصرف و أنشطته أو نتيجة وقائع تؤيد فشل المصرف في إدارة أحد أو كل أعماله بكفاءة.

المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم الالتزام بالقوانين أو القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الإشرافية، و التي يمكن أن تؤذي حاليا أو مستقبلا أرباح المصرف وسمعته بشكل عام، مثل فرض غرامات مالية نتيجة غموض بنود اتفاقيات مبرمة

مخاطر أخرى على غرار المصارف التقليدية، تتعرض المصارف الالكترونية كذلك إلى مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة ومخاطر السوق بممارسة عمليات مصرفية الكترونية، وان اختلاف حدتها بحسب طبيعة العملية، مثل مخاطر الاسترداد في إطار مخاطر الإقراض، تذبذبات سعر الصرف في صفقات الكترونية دولية في إطار مخاطر السوق.

المبحث الثالث – الجانب العملي

مجتمع وعينة البحث

تم اختيار المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وهي بمصرف أشور الدولي للاستثمار ، المصرف العراقي للتجارة ، مصرف المتحد للأستثمار والتمويل ، مصرف التنمية الدولي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، المصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان العراقي ، المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية، وقد تم الاعتماد على عينة عمدية تتمثل بالمدققين الداخليين في المصارف وقد بلغ عددهم 63 لغرض دراسة وفهم اتجاهات المجتمع تجاه متغيرات البحث واختبار فرضيته ، وقد تم الحصول على (54) اجابة عن طريق استبانة وزعت على العينة وتم تحليلها وفق البرنامج الاحصائي SPSS ، ومن خلال الجدول يمكن وصف عينة البحث وبيان الخصائص الديمغرافية لها:

جدول (1) خصائص عينة البحث

| المتغير | | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| الجنس | انثى | 29 | 54% |
| | ذكر | 25 | 46% |
| | المجموع | 54 | 100% |
| العمر | 25-35 | 8 | 15% |
| | 36-45 | 17 | 31% |
| | 46-55 | 19 | 35% |
| | 56-65 | 10 | 19% |
| | المجموع | 54 | 100% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| التخصص | ادارة اعمال | 10 | 19% |
| | اقتصاد | 2 | 4% |
| | مالية ومصرفية | 7 | 13% |
| | محاسبة | 23 | 43% |
| | اخرى | 12 | 22% |
| | المجموع | 54 | 100% |
| المؤهل العلمي | بكالوريوس | 35 | 65% |
| | دبلوم | 9 | 17% |
| | دكتوراه | 2 | 4% |
| | ماجستير | 8 | 15% |
| | المجموع | 54 | 100% |
| العنوان الوظيفي | اخرى | 13 | 24% |
| | محاسب | 20 | 37% |
| | مدير حسابات | 3 | 6% |
| | معاون محاسب | 2 | 4% |
| | معاون مدير حسابات | 9 | 17% |
| | معاون مدير عام | 7 | 13% |
| | المجموع | 54 | 100% |
| | مدير قسم | 10 | 19% |
| | مسؤول شعبة | 11 | 20% |
| | مسؤول وحدة | 9 | 17% |
| | اخرى | 24 | 44% |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | المجموع | 54 | 100% |
| سنوات الخيرة | 11-15 | 7 | 13% |
| | 16-20 | 22 | 41% |
| | 5-10 | 9 | 17% |
| | أكثر من 20 سنة | 16 | 30% |
| | المجموع | 54 | 100% |

المصدر : اعداد الباحثين

يتبين من الجدول اعلاه ان العينة جاءت متباينة في مختلف الخصائص وهذا ما يجعل منها عينة تمثيلية الى حد كبير كونها تغطي مختلف الفئات التي يتكون منها المجتمع.

تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان ليتضمن ثلاث اجزاء، يتعلق الجزء الاول بالبيانات العامة عن العينة، فيما يجمع الجزء الثاني بيانات عن متغيرات البحث (الضوابط الرقابية، مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية) والتعرف على مدى مساهمة الضوابط الرقابية في تخفيض مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية ، إذ تم اختيار لاسئلة المعلومات اجابات حسب الخيارات الممكنة لكل سؤال، فيما وضع للقسم الثاني والثالث لكل سؤال خمسة اختيارات على وفق مقياس ليكرت الخماسي (اتفق، اتفق بشدة ، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) إما البيانات الخاصة فتم ترميزها بالاعتماد على استبانة تحتوي على مقياس من (1) الى (5) حيث يمثل الوزن (1) اقل وزن و الوزن (5) اكبر وزن وكما مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) ترميز اجابات الاستبانة

| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|
| البدائل | اتفق بشدة | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق بشدة |
| المصدر: اعداد الباحثين | | | | | |

جدول رقم (3) تصنيف قيمة الوسط الحسابي

| الوسط الحسابي الموزون | التصنيف |
|---|---|
| من 1 الى 1.79 | لا اتفق بشدة |
| من 1.80 الى 2.59 | لا اتفق |

| | |
|---|---|
| من 2.60 الى 3.39 | محايد |
| من 3.40 الى 4.19 | اتفق |
| من 4.20 الى 5 | اتفق بشدة |
| المصدر: اعداد الباحثين | |

حيث حسبت بأعتبار ان البدائل هي خمس اختيارات قد وقعت بين اربع فترات متساوية، لذلك يكون طول الفترة المستعملة هو (4/5) والبالغة حوالي (0.80)، إذ يتم الاعتماد على الوسط الفرضي (المعياري) البالغ (3)، لقياس وتقييم فقرات وابعاد ومتغيرات البحث.

وصف وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث

يتم تحليل اجابات افراد مجتمع البحث على فقرات الاستبانة التي صممت وفقًا لمتغيرات البحث باستعمال اساليب الاحصاء الوصفي وكما يأتي:

| المتغير | الفقرة/السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق |
|---|---|---|---|---|
| الضوابط الرقابية | يتوفر لدى المصرف برمجيات حديثة ومعدات الكترونية تسهم في تقديم خدمات مصرفية مناسبة | 3.98 | 0.57 | 80% |
| | لدى المصرف أجهزة ومعدات متطورة بشكل كافٍ وانظمة حديثة | 4.02 | 0.66 | 80% |
| | يتم تمييز العمليات أو المستندات في المجموعات التي تم تشغيلها تجنبًا لاعادة التشغيل | 4.07 | 0.70 | 81% |
| | تتوفر اجراءات كافية تضمن تصحيح واعادة تشغيل البيانات التي رفض البرنامج تشغيلها | 4.26 | 0.65 | 85% |
| | الاجمالي | 4.08 | 0.51 | 82% |
| مخاطر | تتبع الادارة العليا في المصارف استراتيجية واضحة لادارة | 3.78 | 0.69 | 76% |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العمليات المصرفية الالكترونية | مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية | | | |
| | يقوم المصرف بتقييم المخاطر الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية | 3.69 | 0.89 | 74% |
| | لدى المصارف رقابة تتمتع بالاستقلالية في تأدية أعمالها | 3.57 | 0.90 | 71% |
| | يمتلك العاملون في المصارف المعرفة الكافية عن مخاطر العمليات المصرفية | 3.52 | 0.97 | 70% |
| | الاجمالي | 3.64 | 0.71 | 73% |

المصدر : اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان جميع الاوساط الحسابية اكبر من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3)، وان هناك تجانس واضح في اجابات افراد العينة حيث كانت جميع قيم الانحراف المعياري اقل من (1)، وبلغ الوسط الحسابي لاجمالي متغير الضوابط الرقابية (4.08) وهي تشير الى اتفاق افراد العينة على هذا المتغير وفقراته الفرعية بنسبة اتفاق تبلغ (82%)، فيما بلغ الوسط الحسابي لمتغير مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية (3.64) وتشير هذه القيمة الى اتفاق افراد العينة على وجود مخاطر للعمليات المصرفية الالكترونية بنسبة اتفاق تبلغ (73%)، وبهدف دراسة العلاقة والاثر الاحصائي لمتغير الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية سيتم استعمال الارتباط الخطي البسيط (معامل بيرسون) لقياس الارتباط الخطي بين المتغيرين، وسيتم استعمال الانحدار الخطي البسيط لدراسة اثر المتغير المستقل (الضوابط الرقابية) في المتغير التابع (مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وكما مبين في الجدول الآتي:

| قيمة (F) | القيمة الاحتمالية (Sig) | معامل الارتباط (r) | معامل التحديد (R2) | ثابت الانحدار | معامل الانحدار |
|---|---|---|---|---|---|
| 0.94 | 0.34 | 0.13 | 0.018 | 2.89 | 0.18 |

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول اعلاه وجود علاقة احصائية ضعيفة بين الضوابط الرقابية ومخاطر العمليات المصرفية الالكرتونية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.13) ، و بلغت القيمة الاحتمالية (sig) المرافقة لاختبار (F) ما مقداره (0.34) وهي قيمة اكبر من مستوى المعنوية الاحصائي (0.05) مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر لمتغير الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر لمتغير الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليت المصرفية.

وبهدف معرفة مدى مساهمة الضوابط الرقابية في الحد من مخاطر العمليات المصرفية فقد تم سؤال افراد العينة اربعة اسئلة وكما مبينه نتائجها في الجدول الآتي:

| الفقرة/ السؤال | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | نسبة الاتفاق |
|---|---|---|---|
| تسهم الضوابط الرقابية في الحد من المخاطر العمليات المصرفية إذا ما صممت بشكل كفوء وفاعل وملائم ومرن | 4.19 | 0.73 | 84% |
| ان اجراء الفحص الدوري لبرامج العمليات المصرفية الالكترونية يساعد في حماية البرامج من التهديدات والمخاطر مثل الفيروسات وغيرها | 4.20 | 0.81 | 84% |
| تساعد العمليات المصرفية الالكترونية الارتقاء بالمصارف من خلال ما يقدمه الاخير من تحقيق ميزة تنافسية تكون محل جذب الزبون بالمقارنة مع المصارف الاخرى | 4.33 | 0.58 | 87% |
| ضرورة وجود ضوابط رقابية ذات فاعلية عالية تتصدى لمحاولات القرصنة والاختراق | 4.20 | 0.68 | 84% |

المصدر: اعداد الباحثتان بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتبين من الجدول اعلاه ان جميع الاوساط الحسابية اكبر من (4.19) بانحراف معياري اقل من (1) مما يشير الى تجانس اجابات افراد العينة على هذه الفقرات، مما يعني ان معظم افراد العينة يتفقون بشدة على هذه الفقرات وان اقل نسبة اتفاق هي (84%) وهي نسبة اتفاق عالية على الفقرات التي تم سؤال افراد العينة عنهامما يؤكد قبول الفرضية البديلة.

المبحث الرابع -الاستنتاجات والتوصيات

يعرض هذا المبحث أهم ما توصل اليها الباحثين من استنتاجات وتوصيات

الاستنتاجات

إن الضوابط الرقابية جزء من اجزاء نظام الحوكمه وقدرتها على إدارة المخاطر كونها تمثل مجموعة من إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية والتي تصمم وتفهم وتنفذ من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية للاستفادة منها وللحد من التهديدات التي تحول دون تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

ان العمليات المصرفية الالكترونية تعني قيام الزبون بانجاز اعماله المتصلة بالمصرف وإدارة حساباته عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريده.

أسهمت العديد من المنظمات المهنية في اصدار الاطر والادلة والمعايير التي تتعلق بالضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الالكترونية وأوضحت آلية عملها بما يتناسب مع المخاطر المحيطة أو الناجمة مستقبلًا ، إذ ركزت على ضرورة ان تتمتع الضوابط الرقابية بالمرونة الامر الذي يسمح بتقييمها واعادة تصميمها أو التعديل عليها بما يتطلبه الوضع الراهن.

تفتقر البيئة المصرفية الى وجود أدلة ونشرات تُعنى بالرقابة المصرفية بشكل مفصل ومحدثة وفقًا لاخر الاصدارات الدولية والتي تتلائم مع البيئة المحلية.

ان قوة الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في المصرف يقلل من الخلل والاخطاء .

التوصيات

نتيجة لما يصاحب التطورات من مخاطر فإن تصميم ضوابط رقابية كفوءة وفاعلة وملائمة يعد أمرًا ضروريًا لما لها الدور المهم في الحد من تلك المخاطر ومعالجتها وتجنبها.

ان الاعتماد على العمليات المصرفية الالكترونية يسهم في تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للزبون الامر الذي يتطلب ضرورة تطوير العمليات المصرفية من خلال تهيئة بيئة مناسبة تتمثل بالبنية التحتية الجيدة والعنصر البشري.

تطوير وتحسين كفاءة العاملين في المصارف وتعزيز ثقافة العمل الالكترونية لديهم من خلال اقامة الدورات والورش فضلًا عن تطوير اساليب الرقابة بما يتلائم والعمل الالكتروني وتعريف العاملين بها.

العمل على وضع الاجراءات الرقابية اللازمة للتغلب والحد من الاثار السلبية للمخاطر .

إصدار أدلة ومحلية تتناول الرقابة المصرفية للعمليات الالكترونية بما يتناسب والادلة والاطر العالمية لتسهم في خلق بيئة عمل تعزز الثقة لدى الزبون.

المصادر:

أبو نبعة، علاء عبد العزيز (2020)، " تقييم الضوابط الرقابية في الاطار المهني الدولي لممارسة اعمال التدقيق الداخلي"، مجلة التدقيق الداخلي، العدد 11.

برهم, نضال سليم (2009) "احكام عقود التجارة الالكترونية" , الطبعة الاولى, الاصدار الثاني , دار الثقافة.

البنك المركزي العراقي ، (2019) ، "مسودة دليل العمل الرقابي / لنظام البنك المركزي العراقي الخاص بالتدقيق الداخلي" ، دارة مراقبة الصيرفة ، قسم المصاريف التجارية ، شعبة الضوابط والتعليمات.

جلالية ، عبد الجليل ،(2019) "آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الالكترونية دراسة حالة الجزائر" ، اطروحة دكتوراه ، جامعة أحمد دراية ادرار ، الجزائر.

خليل, عبد الرزاق, طيبي, حمزة (2006) " ادارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق معايير لجنة بازل الدولية" , مجلة جامع الكتب الاسلامية , المجلد (1).

دلال, عبايدي, حبيبة, قدة، لطفي, قادري (2014) " مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية / دراسة مقارنة" , جامعة قاصدي مرباح , كلية الحقوق والعلوم السياسية.

السجيني ، صبري عبد الحميد ، عبد الرزاق ، دنيا سمير ، عيادة ، طيف خضر عيادة (2023) ،" دور اطار cobit2019 في ادارة مخاطر عمليات تكنلوجيا المعلومات بالمصارف العراقية – دراسة ميدانية ، المجلة المصرية للدرسات التجارية ، المجلد 47 ، العدد 2.

سفر, احمد (2006) " العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية " الطبعة الاولى, المؤسسة الحديثة للكتاب ,لبنان.

سمرة, ياسر محمد, عزازي, محمد فتحي , درويش, سولاف حسين, (2022) " تأثير ادارة المخاطر الالكترونية ضوء مقررات لجنة بازل بالبنوك " , مجلة الدراسات والبحوث البيئية , المجلد (12) , العدد (1).

شافي, نادر عبد العزيز "2007) " المصارف والنقود الالكترونية , الطبعة الاولى , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان.

الشيخ علي ، مفيد ، بدر ، محمد رجب ، (2017) ، " مدى توافر الضوابط الرقابية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها على جودة الارباح – دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المدرجة أسهمها في البورصة" ،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد 2.

الطائي ، هبة عبد هنيدي ، النجار ، عماد غفوري ،(2021) ،"اثر الحد من مخاطر تقنيات المعلومات على وفق اطار cobit 2019 وانعكاسه في جودة التدقيق الداخلي – دراسة تطبيقية" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13 ، العدد 42.

عزمي, محمد مدحت (2009) "المعاملات التجارية الالكترونية , الاسس القانونية والتطبيقات " الطبعة الاولى, مركز الاسكندرية للكتاب, مصر.

لطفي، أمين السيد أحمد (2007)، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الدار الجامعية، الاسكندرية.

منهاج هوك (2020)، "هوك إنترناشيونال للتدقيق الداخلي – المدقق الداخلي المجاز"، الجزء الاول، ترجمة ونشر مؤسسة الجمان لاستشارات الاعمال الادارية، عمان، الاردن.

نقاب ، اسامة ،(2022)،"دور متطلبات لجنة بازل في ارساء معايير الحوكمة المصرفية في الجزائر" ، رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي – تبسة.

Arens, Alvin, A., & et.al., (2019), "Auditing – The Art and Science f Assurance engagements", 14th, United state of American.

Moellrt, Robert R., (2014), " Executive guide to COSO internal controls".

The Institute of Internal Auditors-Australia, (2021), "Getting Audit Actions Implemented".

COBIT,(2018), " Introduction and Methodology" , t ISACA.

# التحول الرقمي للمنظمات عبر تبني نظام تخطيط موارد المنظمة: دراسة حالة في شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية

**الأستاذ الدكتور علي عبد الفتاح الشاهر**، قسم نظم المعلومات الادارية، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الموصل/ العراق،
a.alshaher@uomosul.edu.iq

المستخلص

يحظى موضوع نظام ERP باهتمام كبير من مختلف المنظمات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لأهميته في مجال تقديم المعلومات إلى الأقسام كلها في المنظمة، وعليه يهدف هذا البحث إلى تبني نظام ERP للتحول الرقمي في شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ نينوى. وتم اعتماد منهج دراسة الحالة لأجراء البحث، وباستخدام المقابلات والمشاهدات والزيارات الميدانية المتعددة، واعتماد الوثائق والسجلات الخاصة لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة، للوقوف على واقع نظام المعلومات وأسلوب العمل المتبع حالياً. فضلاً عن استخدام قائمة الفحص كأداةٍ لجمع البيانات والمعلومات، لغرض التعرف على مدى إمكانية تنفيذ نظام ERP فيها.

جرى تصميم نظام ERP باستخدام لغة أوراكل (Oracle) إصدار (11g)، وكتبت برامجياته بلغة الاستفسار الهيكلية (Structured Query Language - SQL)، كما تم الاعتماد على (ASP.NET) لتصميم الواجهات وإصدار التقارير.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها أن تنفيذ نظام ERP يتم من خلال تصميم قاعدة بيانات ومستودع بيانات، سيساعد في تحقيق رضا المستفيدين من خلال انخفاض أوقات تقديم المعلومات بعد أن كانت تستغرق مدة طويلة، وذلك بسبب قدرة النظام على خزن البيانات والمعلومات بالنوع والكم وبشكل منظم، فضلاً عن عدم حدوث التكرار في عمليات جمع البيانات وإدخالها ومعالجتها.

وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات منسجمة مع الاستنتاجات أهمها توسيع الاعتماد على النظم الالكترونية، ومعالجة الضعف في البنية التقنية، من خلال استخدام نظم المعلومات في الشركة المبحوثة، فضلاً عن استخدام وسائل اتصال سهلة وسريعة في إيصال المعلومات وتبادل الوثائق بين الشركة والجهات ذات العلاقة بها، فضلا عن مجموعة من الدراسات المقترحة للباحثين.

الكلمات المفتاحية: نظام تخطيط موارد المشروع، تصميم نظام تخطيط موارد المشروع

Abstract

Owing to its importance in providing information, ERP has gained a considerable attention by different organizations in both developed and developing countries. The research aims at designing ERP system to adopt the ERP system Digital Transformation in Al-Hukama′ company for producing drugs and medical requirements/ Nineva.

Several methods have been adopted as a procedure to conduct this research such as: case-study, interviews, field visits as well as documents and records. Besides, a checking list has been used as a tool for collecting information and data to know the possibility of implementing ERP. It′s worth mentioning that ERP has been designed by using Oracle Language/ version (11g) and its software has been written by using Structured Query Language (SQL). On the other hand, (ASP.Net) has been used for designing the front page and for issuing reports.

The study has come with the conclusion that the implementing of ERP is achieved by using data base which, in turn, helps in meeting the needs of the users through reducing the time of providing data since the system has the ability of saving a great deal of information.

A number of suggestions has been presented in this regard such as widening the dependence on using electronic systems, solving the weakness of technical structures and using fast and easy ways to convey information and exchanging documents between the company and the others.

Keyword: ERP, ERP Design

المقدمة

لعل واحدة من أهم الحقائق المتفق عليها في أدبيات نظم المعلومات، أن تقانة المعلومات أصبحت المحرك الأساس للتغيير. فبعد أن وصفّت عقود الخمسينات والستينات بكوّنها عقود الكفاءة، وعقود السبعينات والثمانينات بكونها عقود الجودة، وعقود الثمانينات والتسعينات بكونها عقود المرونة، جاء عقد الألفية الثانية ليكون عقد الابتكار بامتياز سواء على مستوى التقانة، والعمليات، والمنتج، أم على مستوى النماذج التنظيمية.

إن أهم ما تنطوي عليه دورة الابتكار والتجديد، أن تبنّي تقانة جديدة دائما ما يقود إلى نوع جديد من العمليات التي ترتبط هي الأخرى بتقديم منتج جديد غالبا مايكون على درجة عالية من التمايز والتغاير، الأمر الذي يمكِّن من الدخول إلى أسواق جديدة وصولاً الى توسيع رقعة الحصة السوقية، إن مثل هذه الميكانيكية والترابط أضحت إحدى حقائق الأداء العالي في عالم الأعمال.

من ناحية أخرى، إن مثل هذا الترابط ما كان ليتحقق لولا تكامل نظم معلومات منظمات الأعمال داخلياً وخارجياً. ويتمثل التكامل الداخلي في ربط نظم المعلومات الوظيفية على المستويين التشغيلي والاستراتيجي. أما التكامل الخارجي فيتأتى من ربط نظم معلومات منظمة الأعمال مع نظم معلومات شركاء الأعمال (سواء المجهزين، والموردين، والمصنعيّن، والداعمين اللوجستيين). أما على المستوى التنظيمي، فلقد أدى تكامل نظم المعلومات داخلياً وخارجياً إلى تأسيس نوع جديد من منظمات الأعمال غالبا ما تعنون في أدبيات نظم المعلومات بكونها "منظمات الأعمال الممتدة Extended Enterprise".

وفي هذا الخصوص يندرج نظام (ERP: Enterprise Resource Planning) ضمن مجموعة نظم المعلومات التي تعمل على تحقيق التكامل العملياتي والمعاملاتي من خلال تكامل كل أوجه نشاطات المنظمة وسماتها كلها داخل قاعدة بيانات مركزية مع قدرته على التكيّف لتتلاءم مع احتياجات الشركة المتعددة والمتنوعة. إذ يعمل نظام ERP على تحقيق الربط والتكامل من خلال توفير آلية تشارك في استخدام منظومة المعلومات المتاحة (بغض النظر عن المجال الوظيفي) من ناحية وآلية تحديث لهذه المعلومات مصحوبة بعرض يوفر خصائص التوقيت والدقة من ناحية أخرى. فضلاً عن الدعم الذي يوفره على المستوى الاستراتيجي من خلال مستودع البيانات.

وعليه جاءت الدراسة في أهميتها لكي تتجه نحو بناء إطار نظري، وآخر ميداني يعكس أهمية تبني نظام ERP بمكوناته كافة من تقانة المعلومات والاتصالات.

وتم اختيار شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في محافظة نينوى كميدان للتطبيق من خلال دراسة حالة هذه الشركة وفق منهج علمي، وسيقفون على تفاصيلها وبقية التفاصيل الأخرى في محاور هذا البحث التي تسلسلت فيه على النحو الأتي:-

الأول: اختص بمنهجية البحث (مشكلته، أهميته وأهدافه، ومنهجه وتقاناته).

الثاني: أشتمل على الإطار النظري للبحث، وأفصح عن وجهة نظر الباحث حيال موضوعه التي أعدوها بعد استعراضهم لآراء الكتاب بخصوصهما.

الثالث: ركز على الإطار الميداني بدءاً من وصف نظام ERP وانتهاءاً بمراحل تصميم نظام ERP لتبنيه.

الرابع: وضم استنتاجات البحث وتوصياته.

المحور الأول

منهجية البحث والدراسات السابقة

منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث.

انطلاقا من مقدمة البحث يمكن التعبير عن مشكلته من خلال عدد من التساؤلات على النحو الاتي:

ما هي منهجية تصميم نظام ERP، وكيف يمكن قياس نجاح نظام ERP.

ما هو واقع تقانة المعلومات في الشركة المبحوثة؟

هل يمكن تصميم نظام معلومات ERP محوسب في المنظمة المبحوثة؟

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها

1. أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة على النحو الآتي:

أ. الاتجاه الأول: الأهمية العلمية، والتي يمكن إظهارها بالجوانب الآتية:

أولاً: تناولها لموضوع تصميم نظام ERP، إذ أشارت أغلب الدراسات إلى قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وخصوصاً من وجهة النظر الأكاديمية، هذا من جانب. ومن جانب أخر إن معظمها اتجهت إلى تقديم الدعم الترويجي لحلول برامجية للمنظمات المجهزة بها.

ثالثاً: اكتسابها أهمية بالغة في البيئة العراقية لحاجتها الملحة في إبراز دور تقانة المعلومات في حل الاختناقات والارتباكات في العمل والناتجة عن عدم مواكبة التطور، وصعوبة التكامل بين الكم المعلوماتي الهائل بغية منافسة المنظمات الأخرى، فضلاً عن قدرتها على اكتساح المنظمات المحلية الممارسة للأنظمة التقليدية غير القادرة على مواكبة التطور والسرعة في خدمة الزبائن.

ب. الاتجاه الثاني: الأهمية العملية، وتبرز بالنقاط الآتية:

تعد الدراسة واحدة من الدراسات التي استندت إلى أحدث التوجهات المهمة في علوم نظم المعلومات والمسندة إلى البحوث العلمية المنشورة التي نادت بضرورة تكامل قواعد البيانات، إذ تتناول الدراسة التكامل بين قواعد البيانات الخاصة بوظائف المنظمة عبر نظام ERP.

2. أهداف الدراسة: اتساقاً مع أهمية الدراسة تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

أ. إن الهدف الأولي لهذه الدراسة هو دراسة نظام ERP بوصفه مدخل تغيير تقني تنظيمي يمتاز بحداثة التبنيّ والتطبيق خصوصا في بيئة نظم المعلومات المحلية، فضلاً عن عرض مشكلة التراكم المعلوماتي المكثف الناتج عن الاستناد لممارسات الأعمال والناجم عن تفعيل بيئة الأعمال لاستعمال التقنيات الحديثة بجلب المعلومات، ومحاولة استعراض الحلول الممكنة لها عبر استعمال نظام ERP، وبيان قدراته التي تسهم في تعزيز التحول الرقمي عبر تقليل الكم المعلوماتي إلى جودة ذات كفاءة وسهولة الاستعمال.

ب. تقديم إطار عمل مقترح لإجراءات تصميم نظام ERP وعمله، الذي يهدف لتكامل قواعد البيانات المختلفة بمستودع شمولي على وفق صيغة عمل تتمثل باستخلاص المعلومات وتحويلها وتحميلها من قاعدة البيانات التشغيلية ووفقاً لأسلوب عمل تحليلي وصولاً إلى تحقيق أقصى الفوائد من البيانات المتجمعة.

ج. تقييم نتائج تنفيذ (استعمال) النظام من خلال عملية قياس نجاح النظام بالمنظمة المبحوثة.

د. تقديم نتائج واستنتاجات مبنية على الوقائع الفعلية فضلاً عن المقترحات، ومحاولة استقراء الحقائق الإضافية الواجبة الإيجاد مستقبلاً.

ثالثاً: منهج الدراسة ومداخلها المعتمدة

في الجانب النظري اعتمدت الدراسة على:

المدخل تقني: يعتمد وجهة نظر تصميم نظم المعلومات ومعالجة المعلومات من علوم تقانة ونظم المعلومات، والذي يتوافق مع نظام ERP إذ إن التركيز على قاعدة البيانات التشغيلية ومستودع بيانات التقانة التي تدعم عملية تصميم نظم المعلومات ومعالجة المعلومات.

وفي الجانب العملي تحدد نطاق الدراسة بمنهج دراسة الحالة (Case Study) لكونه من مناهج البحث التي تمتاز بالتحليل الشامل والتفصيلي للمشكلة أو الظاهرة قيد البحث، إذ انه يؤكد الموضوعية والابتعاد عن الذات في اختبار الحالة في مجتمع محدد مكاناً وزماناً وموضوعاً، فضلاً عن تعدد سماته من حيث إمكانية الجمع بين أكثر من أسلوب بحثي في آن واحد، فهو قد يجمع بين الملاحظة، والاستفسار، وقائمة الفحص (انظر الملحق 1و2)، والمقابلات الشخصية التي تؤدي إلى الوصول المباشر إلى المعلومات على نحوٍ مباشر وبأقل مستوى ممكن من التحيز.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Ahituv et al., 2002)

(A System Development Methodology For ERP Systems)

منهجية تطوير النظام لنظم ERP

عرض الدراسة:

الغرض: تطوير نموذج عام لمنهجية تصميم نظام ERP وتطويره الذي يجمع بين ثلاثة منهجيات: منهجية دورة حياة تصميم وتطوير النظام، ومنهجية دورة حياة الحزم البرمجية، ومنهجية النمذجة.

التصميم: صممت لاقتراح نموذج لتصميم أو تنفيذ نظام ERP.

النتائج: يتكون الانموذج الجديد من أربع مراحل هي: الاختيار، التعريف، التنفيذ، والعملية.

الاستنتاج:

نظراً لما يمتاز به نظام ERP من ميزات فريدة فلا يمكن اعتماد إحدى المنهجيات الثلاثة لوحدها، بل لابد من دمج مزايا العديد من منهجيات التصميم.

تدعي (Gartner Group) بأن المنظمة التي تتبنى هذه المنهجية المقترحة تستطيع أن توفر أو تدخر 10% من تكلفة النظام الكلي خلال فترة قصيرة.

طبيعة الدراسة: نظرية منشورة.

مناقشة الدراسة: الدراسة تعد ذات توجه متميز عبر استعراضها للعديد من منهجيات تصميم وتطوير نظم المعلومات، ومن ثم كيفية تطوير نموذج جديد من خلال الجمع بين المزايا التي امتازت بها هذه المنهجيات، فهي بذلك تقدم ملخصاً شمولياً للمنهجيات التي تستخدم في تصميم نظام ERP.

مجال الاستفادة منها: الدراسة تعد مرجعاً أساسياً في جانب استعراض منهجيات تصميم نظام ERP، فضلاً عن تحديد خصائص استعمال منهجية تصميم وتطوير نظام ERP.

2. دراسة (Wieder et al., 2006)

(The Impact of ERP Systems on Firm and Business Process Performance)

أثر نظام ERP على المنظمة وأداء عمليات الأعمال

عرض الدراسة:

| |
|---|
| الغرض: هو لتوفير مزيد من الإيضاحات بشأن تبني نظام ERP وتأثيراته على الأداء المنظمي. |
| التصميم: أجري مسح لجمع بيانات عن العديد من جوانب الأداء المنظمي في الشركات التي تبنت نظام ERP و/ أو نظام إدارة سلسلة التجهيز والمجاميع القياسية الخاصة، واستخدمت مؤشرات الأداء الرئيسة المالية لقياس الأداء العام للمنظمة والإشارة إلى عمليات سلسلة التجهيز كنموذج لتفعيل الأداء على مستوى عمليات الأعمال. |
| النتائج: أبرز النتائج تشير إلى أن تبني نظام ERP يحقق أداءً أعلى للمنظمة ككل، وذلك إذا ما مضت الشركة في تنفيذ نظام ERP. |
| الاستنتاج: |
| لاتوجد أية اختلافات مهمة بين تبني نظام ERP وأداء عمليات أعمالها (سلسلة التجهيز). |
| ارتفع أداء الشركة عموماً مع مرور الوقت منذ اعتماد (منحنى التعلم)، الأمر الذي يتطلب وقتاً أطول للمنظمات لتحقيق الأداء العالي. |
| طبيعة الدراسة: نظرية تطبيقية منشورة. |

مناقشة الدراسة: الدراسة تستعرض نظام ERP وميزاته في تحقيق الأداء العالي للشركة ككل وليس على أساس عمليات أعمالها (سلسلة التجهيز)، ومن ثم ضرورة النظر إلى سلسلة التجهيز بوصفها مكوناً برمجياً ضمن نظام ERP.

مجال الاستفادة منها: تفيد في مجال البناء النظري لتبني نظام ERP.

3. دراسة (Ragunath, 2010)

(Evolving A New Model For Software Development Life Cycle (SDLC))

تضمين نموذج جديد لدورة حياة تطوير البرمجيات

عرض الدراسة:

الغرض: التزود بنموذج جديد لتصميم نظم المعلومات وتطويرها تتمثل بمنهجية دورة حياة تصميم وتطوير البرمجيات.

التصميم: صممت لعرض نموذج دورة حياة تصميم وتطوير إصدارات وبرمجيات النظام، واستعراض متطلبات المنهجية الجديدة.

النتائج: عالجت المنهجية الجديدة المشاكل والأخطاء ومواطن الخلل التي تضمنتها المنهجية التقليدية من حيث الأمن، السلامة أو الأمان، وإجراءات التنصيب، فضلاً عن القضايا في أثناء النشر أو بعده.

الاستنتاج:

أهمية فهم خواص الجودة بوصفها جزءاً لايتجزأ من الأنشطة و الأعمال الخاصة بمراحل المنهجية الجديدة.

عدّل مفهوم التفاعل بين المستفيد – المطور إلى نموذج ثلاثي الأبعاد الذي يشتمل على المستفيد، المالك، والمطور.

طبيعة الدراسة: نظرية تطبيقية منشورة.

مناقشة الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في تناول موضوع منهجيات التصميم كأحد الموضوعات الشائكة التي تواجه الدراسات التطبيقية، فضلاً عن السمات الجديدة التي ميزت هذه المنهجية.

مجال الاستفادة منها: في العرض النظري لمنهجية تصميم نظام ERP، وكيفية تأسيس الإطار النظري والوصول إلى المنهجية المقترحة لتصميم نظام ERP للدراسة الحالية.

تأسيساً على ماتقدم، يتضح من خلال ما أوجز عن بعض الدراسات المرجعية، أن هناك غزاره بحثية يميزها التداخل المعرفي، ويعد ذلك مؤشراً لصحة التناسق والتداخل بين ابعاد الدراسة التي جرى تحديدها في مخططها الذي شكل عاملاً مهماً أغنى الدراسة بجميع فصولها مما ولد لدى الباحث مؤشرات أفادت في توجيه الجهد القائم بدقة في تناول الموضوعات المختلفة للخروج بمخطط جديد يجمع ما اتفقت عليه آراء الباحثين مما يستلزم الأمر مناقشتها على النحو الأتي:

عدم توافر منهجية نموذجية لتبني نظام ERP، مما يشير إلى ضرورة بناء منهجية تتفق مع الدراسة الحالية.

حصول الباحث على تصور شامل لكيفية تصميم نظام ERP الخاص بالدراسة الحالية من خلال الاستفادة من الموضوعات التي تم طرحها من قبل الباحثين.

أما بخصوص ما تضيفه الدراسة الحالية، هو تطرقها إلى تصميم نظام ERP والذي بدوره يستخدم في التحول الرقمي للمنظمة اذ لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع. فضلاً عن ذلك، سيتم التعرف على واقع تطبيق النظام في المنظمة الصناعية محل الدراسة.

وتتميز هذه الدراسة بميزة خاصة، كونها تقدم منهجية مقترحة، من خلال تبني وتنفيذ نظام ERP والذي بدوره سيعزز التحول الرقمي للمنظمة وكما سيبين لاحقاً.

المحور الثاني

الإطار النظري

أولاً: الحاجة الى تبني نظام ERP وتاريخ تطوره ومنهجية تصميمه

(1) الحاجة إلى تبني نظام ERP

هناك جدل واضح بين كثير من الباحثين حول مدى الحاجة الى تبني نظام ERP، فضلاً عن اقتراح العديد منهم إعادة النظر في الكتابات التي صدرت عن النظام وتطبيقاته في المنظمات على اختلاف أنواعها سواء أكانت لصالح النظام أم ضده (Chaveesuk, 2010, 13-14).

إن تبني نظام ERP يعد أحد الحلول الناجحة للواقع الذي تعيشه منظمات اليوم، لأن العديد من مهام سير العمل والإجراءات المعتمدة بعضها يدوياً والبعض الاخر مؤتمت، والتي قد تكون موثقة رسمياً، أو غير موثقة، فضلاً عن مجموعة متنوعة من تطبيقات الأقسام، وقواعد البيانات الموروثة والتي قد تكون مجزأةً وليست متكاملة، وهذا النهج أصبح لايلبي حاجات المنظمة في الوقت الحاضر، فالسوق تمتاز بالديناميكية والتنافسية العالية، بحيث باتت تشكل عائقاً بشكل كبير على الإنتاجية، والربحية، والنمو (Chaveesuk, 2010, 17). عليه يحاول الباحث بيان الحاجة إلى تبني نظام ERP باتجاهين:

الأول: أسباب تبني المنظمات لنظام ERP.

أحد الأسباب الرئيسة لتبني نظام ERP هو كفاءة النظام وقدرته على تعزيز القدرات التنافسية للمنظمة، كونها توفر الأساس لكفاءة العمل وزيادة الحصة السوقية (Dantes & Hasibuan, 2011, 3). كما أن المنظمة عندما تستعد للانتقال إلى الأسواق العالمية فإن اختيار نظام ERP وتبنيه غالباً مايكون النظام المركزي لهذه العملية (Goodwish, 1998, 34).

فضلاً عما ذكر، ففي إطار النموذج التقليدي، فإن كل مجال من المجالات الوظيفية والإدارات تمتلك نظامها الحاسوبي الخاص بها، والذي يقوم بدعم تنفيذ الأنشطة والعمليات اليومية في تلك المجالات الوظيفية أو الإدارات، وكما موضح في الشكل (1).

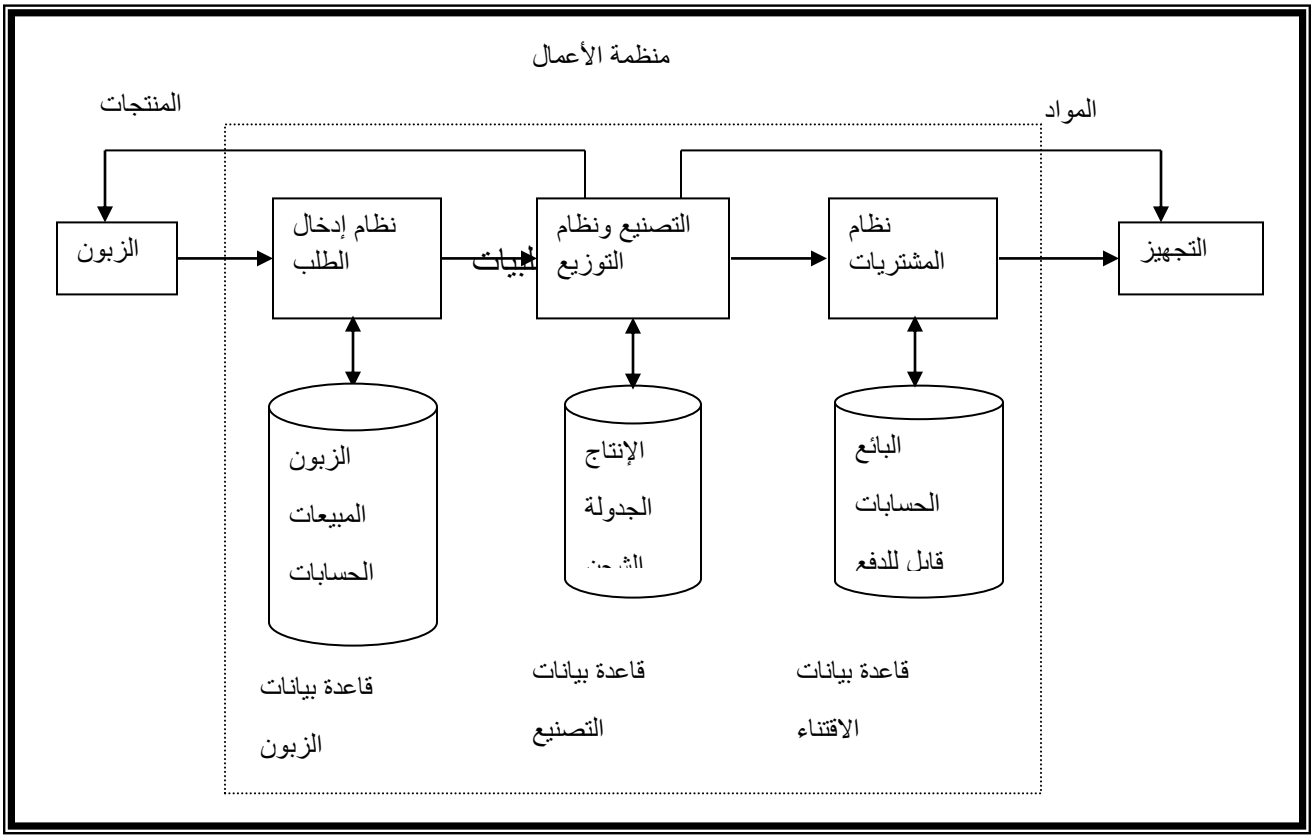


الشكل (1) نظام المعلومات التقليدي

Source: Hall James A., (2008), "Accounting Information Systems", 6th ed, South-Western Cengage Learning, USA, 529.

وعليه، يرى الباحث أن النموذج التقليدي لايحقق قاعدة للاتصالات الفاعلة، وذلك لكون قواعد البيانات التي تعبر عن المجالات الوظيفية مجزأة، ولايوجد ترابط فيها، اذ تميل كل قاعدة بيانات لأن تغطي الأعمال الخاصة بكل وظيفة لوحدها، لذلك ظهرت الحاجة إلى إجراء تصحيحات وتعديلات للبرمجيات القديمة لتمكين النظم التجارية في المنظمات المختلفة للتواصل مع بعضها البعض، وهذا مايعزز الحاجة إلى تبني نظام جديد متمثلاً بنظام ERP، اذ يدعم التدفق السلس للمعلومات في أجزاء المنظمة كافة من خلال توفير بيئة موحدة للعمليات التجارية الخاصة بالمنظمات، وكذلك قاعدة بيانات مشتركة التي تدعم الاتصالات، وكما في الشكل (2).

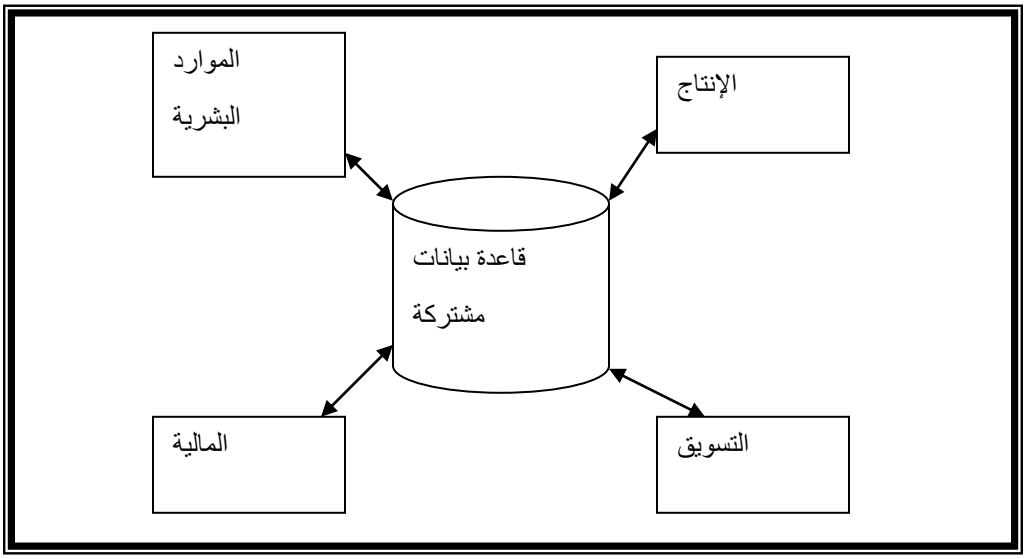


الشكل (2) قاعدة البيانات المشتركة

المصدر: إعداد الباحث.

فضلاً عن ذلك، هناك سبب آخر يدفع الباحث إلى بيان حاجة المنظمات لتبني نظام ERP، لان عمليات الأعمال والأنشطة أصبحت معقدة على نحو متزايد سواء أكانت المنظمة صغيرة أم كبيرة، ام مهما كانت الصناعة، إذ تتطلب فرقاً متعددة وانقسامات في العمل كوحدة واحدة متماسكة. وبالتالي يؤدي نظام ERP إلى إيجاد نوع من الإدارات أو الأقسام تتم فيه عملية تنسيق وتنفيذ سير العمل، مما يؤدي إلى زيادة قدرة المنظمات على اتساق المعلومات ودقتها في الإدارات جميعاً أو المجالات الوظيفية.

الثاني: دوافع تبني المنظمات لنظام ERP

بعد ان تحدث الباحث عن الأسباب التي أدت إلى تبني نظام ERP، لابد من الفهم الكامل للدوافع الكامنة وراء تبني النظام، لأنه إذا كان هناك وعي بهذه الدوافع داخل المنظمة، ولدى صناع القرار، فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات المناسبة أو تطبيق إجراءات تصحيحية لتجنب فشل تبني هذه التقانة (نظام ERP).

وأشار (Raymond et al., 2005, 2) إلى أن العديد من الباحثين أمثال (Stewart, Milford Jewels, Hunter and Hunter) اهتموا بالدوافع الكامنة وراء تبني نظام ERP والتي في ضوئها طرح نموذجه الموضح في الشكل (3).

الشكل (3) دوافع تبني نظام ERP

Source: Raymond Louis, Uwizeyemungu Sylvestre & Bergeron Francois, (2005), "ERP Adoption for E-Government: An Analysis of Motivations", eGovernment Workshop 05, September 13, Brunel University, 4.

تأسيساً على ماتقدم، يرى الباحث أن الدافع الرئيس لتبني نظام ERP في المنظمات العراقية هو حاجتها لنظام معلومات متكامل يسترشد به المستفيدون (المديرين) في ممارسة أعمالهم، فضلاً عن الوقوف على التحول الرقمي من خلال قدرات نظام ERP، في تزويد المستفيدين بالمعلومات عن الوظائف كافة في المنظمة، وذلك من خلال منصة معلومات مشتركة.

(2) تاريخ نظام ERP وتطوره

ترجع أدبيات نظم المعلومات إلى بدايات أحداث ما يعرف "بتكامل نظم المعلومات" الذي يعتبر الأساس في عمل نظام ERP في عقود الستينات والسبعينات وتحديدا من خلال تطوير ما يعرّف بنظم السيطرة على الخزين، مروراً بنظم تخطيط الاحتياجات من المواد (MRP: Material Requirements Planning)، وتخطيط موارد التصنيع (MRPII: Manufacturing Resource Planning)، وكما في المراحل الزمنية الآتية:

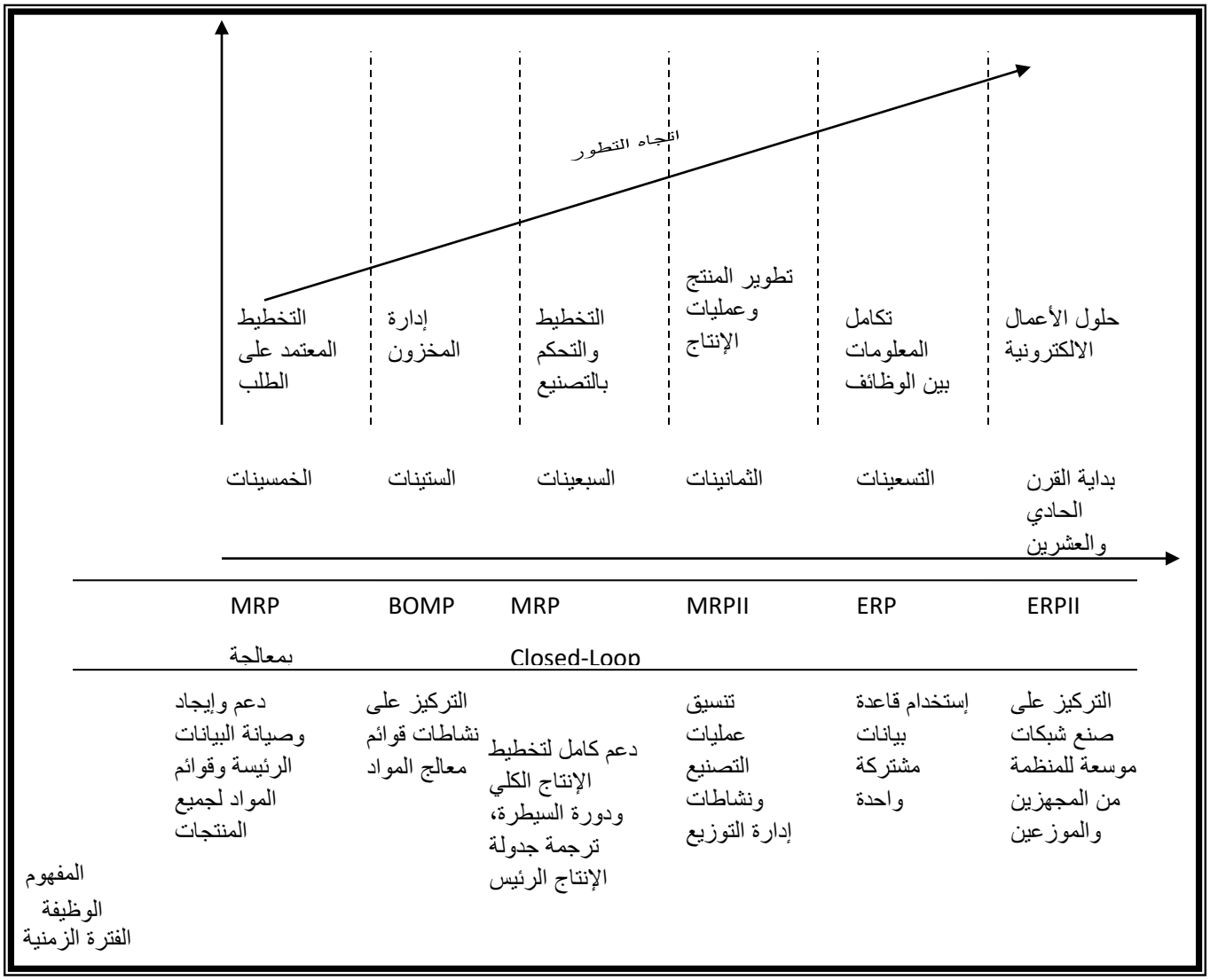


الشكل (4) تطور نظام ERP

المصدر: إعداد الباحث

إن هذا العرض للتطور التاريخي لنظام ERP يضع أمامنا التصورات الآتية:

بدأ الاهتمام الحقيقي في نظام ERP في التسعينات من القرن السابق، فضلاً عن أن هذا الاهتمام كان في حقل نظم المعلومات.

إن التطور في أي حقل معرفي ترتبط مراحله بأحداث تمثل نقاطاً فاصلة بين هذه المرحلة والمرحلة اللاحقة كما موضحة أنفاً، وكذلك كما يعرضها الباحث في الشكل (4).

(3) مفهوم نظام ERP

تحتاج المنظمات لتقانة المعلومات لتحسين تدفق المعلومات بين المنظمة بأكملها، إلى تبسيط عمليات الأعمال، وتقديم تشكيلة المنتجات، وإقامة روابط مع المجهزين، وتقليل زمن الاستجابة لاحتياجات الزبائن وتوقعاتهم لكي تبقى ناجحة وتحتفظ بمنافسيها (Gupta, 2000, 114-118).

إن بيئة الأعمال الحالية في تنافس متصاعد، والعديد من المنظمات تواجه وبشكل متزايد تحديات التشغيل (Operating) بشكل كفوء، وبوجود زبائن تتطلع إلى منتجات ذات جودة مميزة في فترة زمنية قصيرة.

وقد ذكر Davenport بأن نظام ERP يمكن أن يكون أهم تطور في استخدام المنظمات لتقانة المعلومات، ومن ثَمَّ العديد من المنظمات ترغب في تحسين مركزها التنافسي عن طريق تنفيذ نظام ERP (Rabaai, 2009, 2).

وقد وردت في أدبيات نظم المعلومات عدة مفاهيم لنظام ERP، فترى جمعية سيطرة الخزين والإنتاج الأمريكية (APICS: The American Production and Inventory Control Society) نظام ERP في عام (1995) على أنه نظام معلومات موجه بالحسابات هدفه التخطيط الفعال والسيطرة على جميع الموارد المطلوب صنعها وشحنها وحسابها بالنسبة لطلبات الزبون في التصنيع (Ibrahim, 2010, 2). ويرى (O'Leary, 2000, 27) نظام ERP بأنه نظام مستند على الحاسوب مصمم لكي يعالج تعاملات المنظمة وتسهيل التكامل، والتخطيط، والإنتاج، واستجابة الزبون. أما (Nah et al., 2001, 285) فيصف نظام ERP على أنه نظام برامجيات أعمال مرزومة، تسمح للمنظمة بإدارة كفوءة وفاعلة لاستخدام مواردها (مادية، بشرية، مالية...) بتوفير حل متكامل كلي لحاجات معالجة المعلومات التنظيمية، وهي تدعم وجهة نظر موجه لعمليات الأعمال فضلاً عن معيارية عمليات الأعمال في المنظمة. ووفقاً لـــ Deloitte فإن نظام ERP هو نظام حزم برمجيات للأعمال يسمح للمنظمة القيام بما يأتي: (Otieno, 2010, 13)

مشاركة مشتركة للبيانات والممارسات في المنظمة برمتها.

إنتاج المعلومات ووصولها في بيئة فورية.

أما (Fisher, 2006, 17) فيرى نظام ERP بأنه نظام معلومات متعدد الأوجه له القدرة على دمج جميع أنظمة العمل والمعلومات المطلوبة بالمنظمة. فضلاً عن أنه أحد الحلول الأكثر انتشاراً بالنسبة لتقانة المعلومات ويعد الان القاعدة التكنولوجية المعيارية التي من خلالها يتم تشغيل الأعمال في المنظمة. أما (Stair & Reynolds, 2010, 227) فيعرفه على أنه نظام من البرامج المتكاملة التي تدير عمليات تجارية حيوية للمنظمة، ويستدعي ذلك أن العملية التجارية هي مجموعة من الأنشطة المنسقة والمتعلقة التي تأخذ نوعاً واحداً أو أكثر من المدخلات لخلق قيمة للزبون التابع لتلك العملية. في حين أشار (Otieno, 2010, 15) إلى أن نظام ERP هو مجموعة من وحدات حزم البرمجيات التطبيقية، ضمن معمارية متكاملة يمكن استخدامها من قبل المنظمات ومحركاتها الأساسية لتكامل البيانات، العمليات، وتقانة المعلومات بصورة فورية.

تأسيساً على ماتقدم، ينظر الباحث إلى مفهوم نظام ERP بأنه نظام معلومات معتمد على الحاسوب مصمم لإدارة ودعم وظائف الأعمال المتعددة بالشكل الذي يسمح بالتكامل لهذه الوظائف، والسماح بتدفق المعلومات

بين الأعمال كلها في المنظمة بطريقة واضحة وملائمة، بحيث تمكن المنظمة من الوقوف على أدائها، وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات مستودع بيانات مركزيين.

ووفقاً لهذا التعريف، هناك ثلاث قضايا خرج بها هذا التعريف:

التكامل للوظائف.

قاعدة بيانات ومستودع بيانات مركزيين لتلبية احتياجات المنظمة من المعلومات.

يمكّن المنظمة من الوقوف على أدائها.

(4): منهجيات تصميم نظام ERP

يمكن القول بوجود العديد من المنهجيات في أدبيات نظم المعلومات لتصميم نظام ERP وبنائه، اذ إن كل منهجية تتعامل مع أجزاء ومراحل مختلفة بدءاً من التخطيط ومروراً بالاختبار ثم انتهاءاً بالنشر أو الإصدار، وكل هذه المراحل منفذة بطرائق مختلفة وفقاً للحاجات (Ragunath et al., 2010, 112). إذ إن كل منهجية يمكن استخدامها على وفق ماتراه المنظمة مناسباً لها لتحقيق أفضل المزايا وتقليل العيوب قدر الإمكان، والشكل (5) يوضح ذلك.

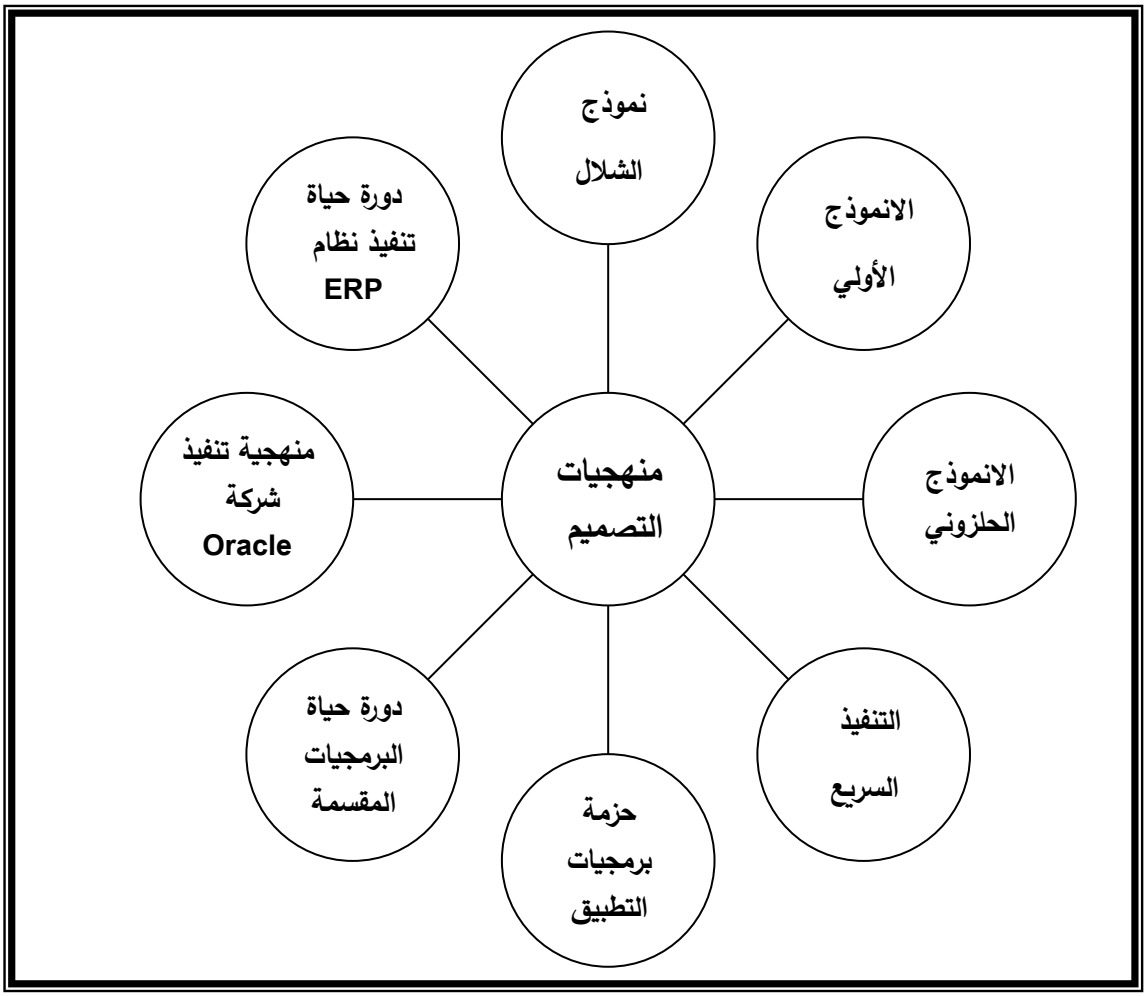


الشكل (5) منهجيات تصميم نظام ERP

ويرى الباحث أن عملية تصميم نظام ERP يمكن أن تحتوي على مراحل تتمثل بالبدء، وتحليل الاحتياجات، والتصميم، والتنفيذ، والتشغيل، والنجاح، إذ إن هذه المراحل تعد مراحل أساسية في تصميم نظام ERP، والتي يمكن توضيحها بالتفصيل وكالاتي:

أولاً: مرحلة البدء: إن هدف هذه المرحلة هو تحديد نظام ERP الأكثر ملاءمة للمنظمة والبنى التحتية اللازمة لذلك، فضلاً عن المكونات التي يتضمنها النظام والمطلوبة من قبل المنظمة، والتعرف فيما إذا كان هنالك حاجة إلى موارد بشرية خارجية، ومن ثم اختيار الاستشاريين (Ahituv et al., 2002, 61-62).

ثانياً: مرحلة تحليل الاحتياجات: تتضمن مرحلة التحليل دراسة معمقة لاحتياجات المستفيد من المعلومات المطلوبة، والتي تمثل متطلبات وظيفية تستخدم بوصفها أساساً لنظام ERP (O'Brien, 2003, 38)، كما أن فيها يتم تحديد مشاكل وفرص النظام الموجود (Stair & Reynolds, 2003, 29)، فهي مرحلة عمل مشترك بين المستفيد واختصاصي تقانة المعلومات (نظم المعلومات) لجمع وفهم احتياجات المنظمة من النظام الجديد (Haag et al., 2007, 282).

ثالثاً: مرحلة التصميم: أن تصميم نظام ERP يبين كيف سيعمل النظام، وذلك من خلال تثبيت مواصفات المتطلبات المختلفة التي ينبغي أن يتضمنها النظام المقترح، تلك المواصفات التي من خلالها تتكون مواصفات أداء عمل النظام ككل، وتتكون عملية تصميم النظام من مرحلتين أساسيتين: (Stair & Reynolds, 2003, 559) (Uddin, 2005, 13) الأولى: تخص التصميم المنطقي (Logical Design)، والثانية تخص التصميم الطبيعي (المادي) (Physical Design).

رابعاً: مرحلة التنفيذ: تعد المرحلة الرئيسة في دورة حياة تنفيذ نظام ERP والتي تهدف إلى ربط النظام مع العمليات المنظمية وذلك من خلال تشغيل النظام (Ahituv et al., 2002, 63). ففي هذه المرحلة يتم تحويل التصاميم إلى رموز، وبرامج الحاسوب المكتوبة تستعمل لغة برمجية أو مولد تطبيق، وأدوات البرمجة مثل المجمعات، المترجمات، ومنقحات تستعمل لتوليد الرمز، ولغات البرمجة ذات المستوى العالي C++، جافا ... الخ والتي تستعمل للترميز (Uddin, 2005, 14).

خامساً: مرحلة التشغيل: تعد هذه المرحلة من أطول مراحل دورة حياة تنفيذ نظام ERP والتي تستمر عدة سنوات، وهناك خمس مراحل تتضمنها هذه المرحلة: (Ahituv et al., 2002, 64) (Laudon & Laudon, 2002, 320).

1. إنشاء مراكز للدعم
2. أداء التغييرات والتعزيزات
4. ترقية النظام
5. تدقيق النظام
6. إنهاء النظام

سادساً: مرحلة نجاح التنفيذ: تشير هذه المرحلة إلى أن نجاح نظام ERP ينبغي أن يكون ذا جودة عالية يقوم بتحقيق جميع أهداف ومتطلبات المستفيدين بشكل يغطي جميع إجراءات العمل المطلوبة حالياً ومستقبلاً. فقياس نجاح النظام يكون مهماً لفهم القيمة والكفاءة لأنشطة النظام، وينبغي لهذه القيمة أن تغطي الكلفة المنفقة على النظام بحيث يحقق عوائد ومنافع أعلى من الكلفة المنفقة لمعمارية هذا النظام (Melone, 1990, 76-91)، لذلك ينبغي القول بتوافر العديد من المقاييس لنجاح النظام (انظر مرحلة النجاح في الجانب الميداني) والتي تعد بمثابة الأساس الذي يتضح من خلالها تقييم النظام الجديد ومدى قدرته على تحقيق الأهداف التي أنشئ من اجلها. والشكل (6) يوضح ذلك.

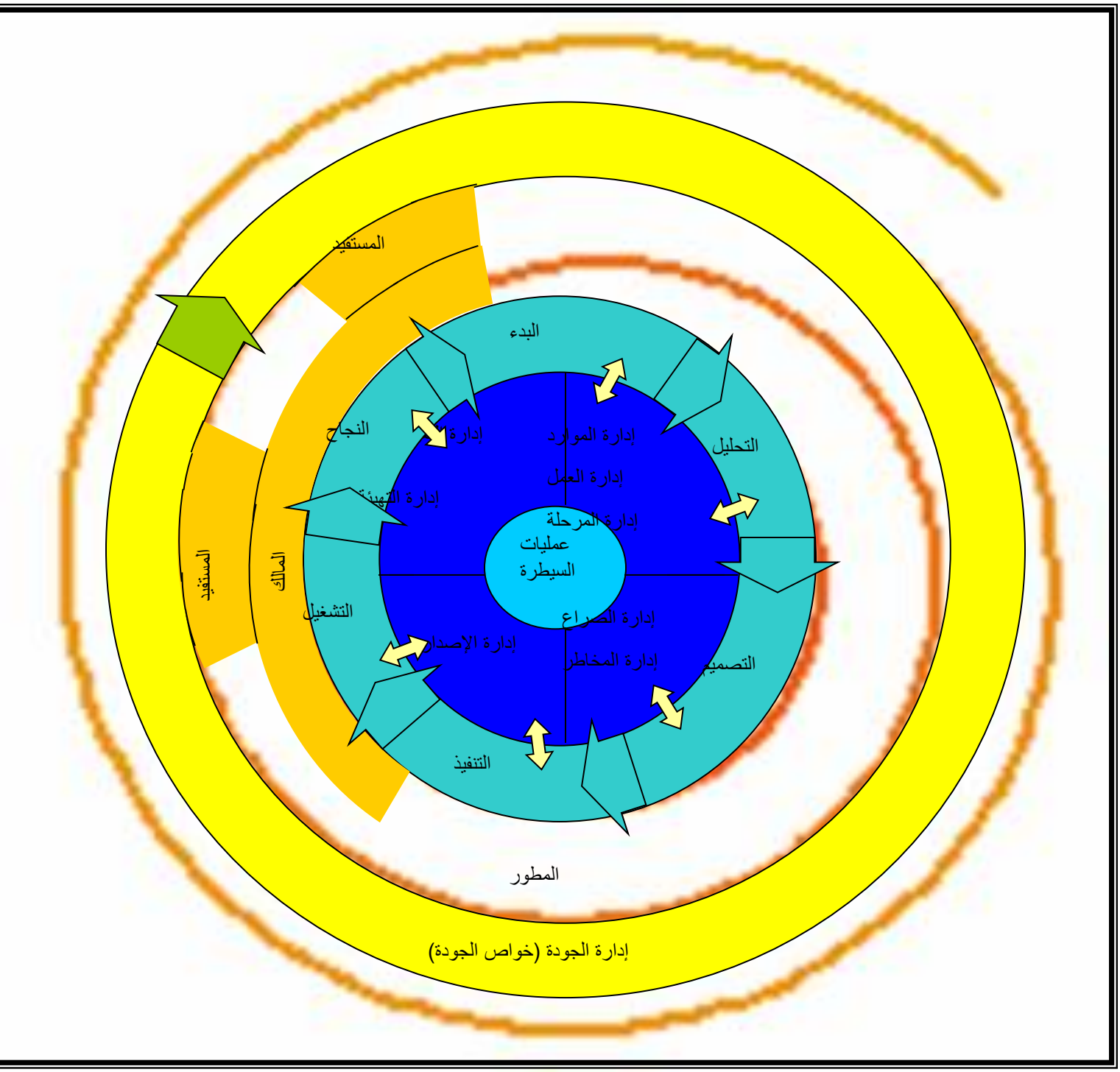


الشكل (6) منهجية تنفيذ نظام ERPالمقترحة

المصدر: إعداد الباحث، وبالإفادة من أفكار:

Ragunath, P. K., Rajmohan, R. & Velmourougan, S., (2010), "Evolving A New Model (SDLC Model-2010) For Software Development Life Cycle (SDLC)", IJCSNS International Journal of Computer Science and Network Security, Vol. 10 No. 1. 115-116.

المحور الثالث

الإطار الميداني

أولاً: وصف عينة الدراسة

يشير الجدول (2) إلى نسب أهم الخصائص المميزة لعينة الدراسة، وكما يأتي:

الجدول (2) وصف عينة الدراسة

| الجنس | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكر | | | | أنثى | | | |
| العدد | % | | | العدد | % | | |
| 19 | 95 | | | 1 | 5 | | |
| العمر (سنة) | | | | | | | |
| 35-25 | | 45-36 | | | 55-46 | | |
| العدد | % | العدد | % | | العدد | % | |
| 16 | 80 | 2 | 10 | | 2 | 10 | |
| التحصيل الدراسي | | | | | | | |
| بكالوريوس | | | | شهادة عليا | | | |
| العدد | % | | | العدد | % | | |
| 19 | 95 | | | 1 | 95 | | |
| مدة الخدمة في المنصب الحالي (سنة) | | | | | | | |
| اقل من سنة | | 2-1 | | 4-3 | | 5 فأكثر | |
| العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 2 | 10 | 2 | 10 | 10 | 50 | 6 | 30 |

المصدر: إعداد الباحث.

يشير الجدول (1) الآتي:

نسبة الذكور هي العالية. ب. أعلى نسبة للمدراء الذين تقترب أعمارهم من (25-35).

ج. أعلى نسبة للتحصيل الدراسي كانت للحاصلين على شهادة البكالوريوس.

بلغت أعلى نسبة للمديرين في المنصب الحالي ممن لديهم خدمة (3-4) سنوات.

ثانياً: وصف نظام ERP

يشير هذا المبحث الى الأدوات المستخدمة في تصميم نظام ERP، والهدف من هذا النظام، وكما مبين على النحو الأتي:

أ. الأدوات المستخدمة في تصميم النظام المقترح

Oracle Data Base Server 11g: لتصميم قاعدة بيانات النظام.

لغة SQL ولغة PL/SQL : وهي لغة تستعمل لإصدار الأوامر عن طريق المحرر الخاص بالنظام.

لغةASP.NET: وهي برمجية تستخدم لتصميم واجهات النظام

ب. اهداف النظام المقترح

يشهد العالم هذه الأيام تطوراً واسعاً في نظم وتكنولوجيا المعلومات إذ تطورت أنظمة الحاسوب واتسع مجال العمل فيها لما تمتاز به من مرونة وسرعة ودقة وما تتصف به من كفاءة في أداء العمل. لذا فأن التحول من الأسلوب التقليدي (اليدوي) المتبع حالياً إلى أسلوب تقني مبرمج يساعد في تخطي الصعوبات التي تواجهها الإدارة والأفراد العاملين في الشركة ويعزز التحول الرقمي، فضلاً عن تحقيق الأهداف الآتية:

زيادة درجة التعاون والتنسيق بين مختلف الأقسام داخل الشركة من جهة، وبينها وبين الإدارة العليا من جهة أخرى.

توظيف شبكة الاتصالات التي تمتلكها الشركة في تبادل المعلومات في ما بين أقسام الشركة.

تحسين كفاءة الأداء لجميع الأقسام والعاملين في الشركة، وذلك بتوفير احتياجاتهم من المعلومات، وتحقيق التنظيم الأمثل للعلاقة بينهم، من خلال السيطرة المركزية على عمل كافة الأنظمة في الاختصاصات المختلفة بما يضمن المحافظة على سرية العمل والمعلومة المنتقلة.

تجنب حالات التكرار في العمل الإداري وإدخال المعلومات وتحليلها، الذي يقوم به أكثر من قسم في الشركة المبحوثة في الوقت ذاته، مما يساعد في التخلص من الأخطاء الإدارية التي يمكن الوقوع فيها.

تقليل الحاجة إلى الوثائق الورقية، ومن ثم التخفيف من حدة الزيادة السنوية في الاستهلاك الورقي، فضلاً عن التخلص عن الأخطاء الناجمة عنه.

إمكانية الحصول على المعلومات التي تخص الموظفين (مدراء وعاملين) بأقصر وأسهل الطرق بعد تطبيق النظام الجديد.

المحافظة على البيانات والمعلومات من الفقدان أو التلف ولأي سبب من خلال إدخالها على الحاسوب.

توفير قاعدة معلومات لجميع البيانات والمعلومات من اجل ضمان الحصول على المعلومات المطلوبة بالنوع والكم المطلوب وبشكل منظم.

10. توفير مستودع معلومات للبيانات والمعلومات من اجل ضمان الحصول على المعلومات المطلوبة بالنوع والكم المطلوب وبشكل منظم.

11. العمل على عدم حدوث التكرار في عمليات جمع وإدخال ومعالجة البيانات وتحليلها من خلال وجود قاعدة بيانات واحدة تشمل جميع المعلومات.

12. تقليل عبء العمل الإداري اليومي على الموظف، مما يساعد على توفير خدماته وجهوده لأعمال أخرى أكثر أهمية والشركة بحاجة اكبر إليها.

13. توظيف تقانات المعلومات الحديثة (المعالجة التحليلية الآنية والتنقيب في البيانات) في تعزيز التحول الرقمي للمنظمة.

14. السيطرة على حركة التعاملات اليومية التي تجري في الشركة.

ويتسم النظام المقترح بسمات أخرى فضلاً عن أهدافه إذ يمتاز بـ:

سهولة استخدام النظام إذ يستطيع المستفيد العمل عليه وتصفحه.

إمكانية النظام على التحديث والحفظ والإضافة والاسترجاع.

وعن طريق اعتماد النظام يمكن تجهيز الإدارة بالتقارير والمعلومات المطلوبة بدقة متناهية وبدون عناء، فضلاً عما سيوفره النظام من اكتساب الخبرة للعاملين من خلال استخدامهم الحاسوب وبأسلوب علمي يوفر المزيد من الوقت لديهم لعمل أفضل.

ثالثاً: مراحل تصميم نظام ERP

يشير التحليل المتعلق بمدى توافر متطلبات تصميم نظام ERP لدى الشركة المبحوثة إلى قناعة مفادها أن هناك نقاط قوة عديدة تُمكنها من تصميم نظام معلومات موارد المنظمة يحقق لها كثيراً من الغايات والفوائد ومن أهمها تعزيز التحول الرقمي، ومن هذا السياق يرى الباحث ضرورة اعتماد مجموعة من المراحل التي يمكن عدها دليلاً منهجياً مقترحاً لتصميم نظام متكامل لمعلومات موارد المنظمة، وتتجلى مراحل تصميم نظام ERP بما يأتي:

1. مرحلة البدء

تأخذ هذه المرحلة الأولوية على المراحل الأخرى من مراحل تصميم النظام، كما تعد هذه المرحلة الحجر الأساس في عملية تصميم نظام معلومات يساعد الشركة في تعزيز التحول الرقمي، ويتطلب النظام تخطيطاً جيداً.

وتتضمن مرحلة البدء العديد من الأنشطة والفعاليات، ففي البدء تم القيام بتحديد الاستراتيجيات والأهداف الخاصة بنظام ERP من خلال الدراسات العلمية الموضوعية، فضلاً عن إشراك المدراء في التخطيط لتحقيق أهداف نظام ERP والذي بدوره يحقق أهداف الشركة، وعقدت لقاءات شخصية مع جميع المدراء في الشركة على حدا، واستمرت اللقاءات الشخصية من مستوى الإدارة العليا إلى المستوى الأدنى لان المدراء كلهم يعملون لتحقيق أهداف الشركة، وهذا قاد إلى افتراض انه يجب على نظام ERP أن يسهم في تعزيز التحول الرقمي.

فضلاً عن ذلك، يقوم الفريق المتخصص بدراسة الجدوى من تصميم النظام، والتي هي نظرة موجزة إلى العوامل الأساسية التي تؤثر على النظام، وتأخذ دراسة الجدوى هذه ثلاثة أبعاد هي:

البعد الاقتصادي: يشير هذا البعد إلى ضمان أن يكون النظام المقترح لشركة الحكماء يقدم منافع تساعد فعلاً في عملية قياس وتعزيز التحول ، ومن ثم أن تكون هذه المنافع تفوق تكلفة النظام.

البعد التنظيمي: يهدف هذا البعد إلى التأكد من إمكانية شركة الحكماء في تشغيل النظام، بحيث أن تصميمه يمكنه من أن يكسب دعم المستفيدين الذين سيقومون باستخدامه، وبالتالي المساعدة فعلاً في عملية التحول الرقمي، كما يتضمن هذا البعد إمكانية التأكد من أن شركة الحكماء قادرة على استيعاب قدراته الكبيرة التي يقدمها في معالجة البيانات ونمذجة الحلول.

البعد التقني: الهدف من هذا البعد هو ضمان وجود تقانة معلومات واتصالات راقية في شركة الحكماء لغرض تصميم نظام ERP.

وبعد الانتهاء من هذه الدراسة يقوم الفريق المتخصص بتقديم توصيات محددة لإدارة شركة الحكماء لغرض تصميم النظام بعد المصادقة عليها.

2. مرحلة تحليل الاحتياجات

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل تصميم نظام ERP وأكثرها تعقيداً لضرورة تبني الدقة والوضوح الشديدين من جهة، واعتماد تنفيذ المراحل اللاحقة عليها من جهة أخرى. وتتضمن هذه المرحلة مسارين، فالمسار الأول يتمثل بتحليل البيئة الداخلية للشركة بهدف تشخيص المتوافر من متطلبات تصميم نظام ERP، فضلاً عن تحديد المهارات والخبرات المتاحة بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة بإمكانية الاعتماد الكلي عليها في تصميم نظام ERP أو عدم إمكانية الاعتماد عليها في تصميم نظام ERP، وفي هذه الحالة لابد من الاستعانة بالموارد البشرية المتخصصة.

ولغرض تحليل البيئة الداخلية سيتم الاستعانة بقائمة الفحص (انظر النتائج الإجمالية في الجدول (3)) الخاصة بتقانة المعلومات، وكما مبين في (الملحق 1).

الجدول (3) نتائج تحليل مجالات تقانة المعلومات ومعدلاتها والنسب المئوية والمعدل الإجمالي للشركة المبحوثة

| ت | مجالات تقانة المعلومات | المعدل (الوزن الكلي للفقرات) | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|---|
| 1 | الأجهزة والمعدات | 1.8 | %58 |
| 2 | البرمجيات | 2 | %66.6 |
| 3 | الشبكات وتقانة الاتصالات | 2 | %66.6 |
| 4 | الأفراد المتخصصون في المعلوماتية | 2 | %67 |
| 5 | قاعدة المعلومات | 1.8 | %58 |
| 6 | البيانات | 2.5 | %83.3 |
| المجموع | | 12.1 | 399.5 |
| المعدل الإجمالي | | 2 | %67 |

يتضح من الجدول (3) إن المعدل الإجمالي لمجالات تقانة المعلومات كان درجتين، وبنسبة (67%)، وهذا يعني إمكانية الاستفادة من تقانة المعلومات الموجودة في الشركة المبحوثة لتصميم نظام ERP.

نظراً للتوصل إلى إمكانية تصميم نظام ERP في المنظمة المبحوثة، سيتم لاحقاً الانتقال إلى مرحلة متخصصة بتصميم نظام ERP باستخدام لغة أوراكل.

أما المسار الثاني من مرحلة التحليل فتمثل بالقيام بتحليل البيئة الخارجية المحيطة بالشركة لغرض التعرف على الفرص المتاحة أمام الشركة، فضلاً عن تحديد التهديدات المحيطة والعمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمواجهتها ومعالجتها لتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية في تصميم نظام ERP.

استناداً لما تقدم بالنسبة لتحليل الواقع الحالي للشركة المبحوثة حول مدى توافر البنى التحتية لنظام ERP، نلاحظ أن الشركة مستعدة لتصميم نظام ERP لتعزيز عملية التحول الرقمي.

3. مرحلة التصميم

تعد هذه المرحلة من أهم وأصعب المراحل في طريق الشركة لتصميم نظام ERP، ففي هذه المرحلة تم البدء بعمليات تصميم النظام في شركة الحكماء، وتتضمن مرحلة التصميم الأنشطة الفرعية الآتية:

أ. القيام بتصميم قاعدة بيانات خاصة بنظام ERP لكي يتم تلبية احتياجات النظام من البيانات في الشركة المبحوثة، وذلك من خلال تصميم قاعدة بيانات باستخدام لغة أوراكل لما لهذه اللغة من إمكانيات كبيرة. وقد تم إنشاء قاعدتي بيانات:

الأولى: التي تمثل قاعدة البيانات التشغيلية (العملياتية)، والتي تمثل أيضاً مصدر بيانات المستودع، وتم تصميمها باستخدام نظام (Oracle 11g) وبالاستناد إلى الخيار (Transaction Processing) أي أنها ذات مواصفات فنية تدعم عمليات المعالجة المتكررة للبيانات.

الثانية: التي تمثل قاعدة بيانات مستودع البيانات، وتم تصميمها باستخدام نظام (Oracle 11g) وبالاستناد إلى الخيار (Data Warehouse) أي أنها ذات مواصفات فنية تدعم عمليات استرجاع المعلومات. وعليه فإن قاعدة البيانات تتطلب ما يأتي:

أ. تصميم جداول قاعدة البيانات.

ب. رابط قواعد البيانات:

ج. واجهات التفاعل مع المستفيد.

د. عمليات استخلاص وتحويل وتحميل البيانات.

ه. أدوات تحسين الأداء.

و. إنشاء التقارير.

ب. مدخلات نظام ERP: تمثل المدخلات نقطة البداية في تشغيل النظام والوفاء بالمخرجات المطلوبة، وقد تم تصميم المدخلات من خلال تقسيمها إلى نوعين من البيانات المدخلة والمتمثلة بالبيانات الثابتة، والبيانات المتغيرة.

ج. عمليات المعالجة: تسهيلاً لتحقيق أهداف النظام في انجاز عمليات المعالجة على النحو المخطط لها باستخدام الحاسوب، فقد روعي في تصميمها توفير الأجواء التي تسمح باستخدام هذه التقانة بفاعلية وكفاءة من خلال عمليات (التعديل، الإضافة، والحذف) التي تجري على البيانات في قواعد المعلومات.

د. مخرجات نظام ERP: تم تصميم المخرجات من خلال مراعاة الحرص على المعلومات وفق الخصائص التي تسمح بتلبية احتياجات المستفيدين، ومن ثم تم تصميمها بالشكل الذي يلبي الهدف الذي تخطط شركة الحكماء الوصول إليه وبعدة صيغ أو أشكال سواء في صيغة تقارير أو جداول أو أشكال بيانية.

ه. الأجهزة والمعدات المطلوبة: يحتاج تصميم نظام ERP إلى جهاز الخدمة الرئيس، وهو عبارة عن جهاز حاسوب مركزي متطور ذي قدرات عالية في معالجة البيانات وخزنها واسترجاعها يسمى بالخادم (Server)، أو مقدم الخدمة الذي يؤمن الاتصال بالشبكة المحلية، ويقدم العديد من الخدمات للمستفيدين، كما يقوم بالتحكم في مرور المعلومات وتنظيمها، بالإضافة إلى محطات العمل (Work Station)، وهي نوع من أنواع الحواسيب الشخصية الملحقة بالشبكة تسمى الزبون (Client)، فضلاً عن الأجهزة الملحقة كالطابعات، والماسحات وغيرها، بحيث يستطيع المستفيد الاستفادة منها في تأدية الأعمال المنوطة به.

و. تصميم إجراءات الحماية والأمن: يعد أمن المعلومات وسريتها عنصراً مهماً في غاية الأهمية للحفاظ على المعلومات والبيانات الخاصة بشركة الحكماء، وقد تم تصميم أنظمة الحماية بالشكل الذي يضمن حماية قواعد البيانات لشركة الحكماء.

4. مرحلة التنفيذ

بعد الانتهاء من تصميم نظام ERP أصبح من الضروري الشروع بعملية التنفيذ، والتي تمت من خلال التكامل والربط لنظام ERP عبر ترابط قواعد البيانات ومستودع البيانات من ناحية ومشاركتها في المعلومات من ناحية أخرى، فضلاً عن ربطه مع أطراف التعامل من المستفيدين، وعملية الربط هذه تمت عبر إنشاء شبكة للحاسبات (الانترانت) في داخل شركة الحكماء. غير أن عملية الربط هذه تطلبت جهوداً كبيرة في سبيل إنشاء محرك بحث باستطاعته استلام البيانات والمعلومات واستردادها من قواعد ومستودع البيانات الآنفة الذكر، وعادة ما تمر هذه المرحلة في أفق زمني اقصر بكثير من المرحلة السابقة، لان نظام ERP يدعوا إلى تصميم قاعدة ومستودع بيانات بشكل يسهل عملية الترابط والمشاركة فيما بعد مع توفر إمكانيات الاستفادة من قاعدة البيانات بصورة مستقلة ومنفصلة.

5. مرحلة التشغيل

تم في هذه المرحلة البدء بتشغيل النظام وتجربته، وتم تشغيل النظام بعد أن استكملت كل أنشطة التنفيذ والربط والتشبيك وبرمجة الأجهزة والمعدات والحاسبات، ففي هذه المرحلة يتم التشغيل لغرض معرفة مدى الدعم الذي يقدمه للمستفيدين، ويتم أثناء تشغيل النظام المتابعة الدقيقة خلال الأيام الأولى لتلافي أي أعطال أو مشاكل فنية غير متوقعة، ولإتمام هذه المرحلة تمت تهيئة المستلزمات الضرورية لإدارة وتشغيل النظام، والمتمثلة بالمستلزمات من البرامج، التي هي مجموعة من البرامج المشغلة للنظام والتي تم بيانها في مرحلة التصميم.

أما المستلزمات التنظيمية والبشرية والمادية المتمثلة بوحدة النظام التي ستتولى إدارته وتشغيله، فقد تم إعدادها وفق الصيغة المقترحة والمتمثلة باستحداث وحدة متخصصة لنظم المعلومات في شركة الحكماء، تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على الجوانب كافة ذات العلاقة بمهام تخطيط وتنظيم وقيادة ورقابة فعاليات جمع البيانات ومعالجتها وتخزين المعلومات وتحديثها وبث المعلومات.

6. مرحلة نجاح التنفيذ

بعد الانتهاء من المراحل السابقة وبهدف التوصل إلى تنفيذ كامل لنظام ERP لايمكن للشركة التوقف عند المرحلة السابقة، وإنما ينبغي تكثيف الجهود لإجراء الدراسات والبحوث لتقييم النجاح الذي يحققه نظام ERP والذي انتهت عند المرحلة السابقة، ولغرض التعرف على نجاح نظام ERP, ينبغي عرض وتحليل البيانات التي جمعت عن نجاح نظام ERP على وفق فحص الواقع الميداني وتحليلها (انظر الملحق 2)، وقد حددت أبعاد نجاح نظام ERP بالآتي:

جودة نظام ERP.

جودة معلومات نظام ERP.

قناعة المستفيد.

استعمال النظام.

ويمكننا توضيح نقاط القوة والضعف الخاصة بالمنظمة المبحوثة، من جراء تحليل قائمة الفحص المتعلقة بمجال نجاح نظام ERP، كما في الجدول (4) الآتي:

الجدول (4) نتائج تحليل مجالات نجاح نظام ERP ومعدلاتها والنسب المئوية والمعدل الإجمالي للمنظمة المبحوثة

| ت | مجالات نجاح نظام ERP | المعدل (الوزن الكلي للفقرات) | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|---|
| 1 | جودة نظام ERP | 1.8 | %90.9 |
| 2 | جودة معلومات نظام ERP | 1.7 | %84.6 |
| 3 | قناعة المستفيد | 1.7 | %85.7 |
| 4 | استعمال النظام | 1.7 | %85 |
| المجموع | | 6.9 | 346.2 |
| المعدل الإجمالي | | 1.7 | %86.6 |

يتضح من الجدول (4) أن المعدل الإجمالي لمجالات نجاح نظام ERP كان (1.7) درجة، وبنسبة (86.6%)، وهذا يعني أن نظام ERP كان ناجحاً بدرجة عالية جداً.

وفي ظل تنفيذ الخطوات آنفة الذكر تكون الشركة قد امتلكت نظام ERP يتناسب مع طبيعة نشاطه وفق تصورات النموذج الذي وضعه الباحث، ولأجل استمرارية النجاح التام لابد من تحقيق التكيف بين النظام وبيئته، فالشركة كما هو معروف كغيرها من الشركات تتكون من بيئتين رئيستين عامة وخاصة، وبتفاعل هاتين البيئتين مع نظام ERP تكون حركة وديمومة الشركة.

وفي ضوء ما تقدم، واكتمال المراحل السابقة يكتمل مراحل تصميم نظام ERP في بيئة الشركة، وبذلك يكتمل تصميم نظام ERP، وقد أطلق الباحث على هذا النظام الإصدار الأول ليصار بعد ذلك إلى تطويره من قبل شركة الحكماء متخذةً إطاراً حلزونياً وفق منهجية البحث المقترحة. كما يتوجب على الشركة المتابعة المستمرة والمتواصلة للتطورات العالمية الحاصلة في هذا المضمار.

رابعاً: عرض واجهات نظام ERP

يهدف هذا المبحث إلى عرض واجهات نظام ERP الذي جرى تصميمه وفق المنهجية المقترحة للنظام، وكالأتي:

1. عرض واجهات نظام ERP

أُخذ في الحسبان عند البدء بتصميم نظام ERP أمور عديدة وهي أن يكون امتداداً للنظام التقليدي فضلاً عن سهولة استخدامه من قبل المستفيدين وأن يكون مرناً وقادراً على العرض بشكل لائق.

وكما تم بيان ذلك سابقا إن البرنامج المعتمد في تصميم النظام هو ألـ (Oracle) لما يتسم به من سمات تم ذكرها، وهنا لابد من الوقوف على جودة المعلومات والتقارير المستخرجة من تلك البيانات قبل البدء بتحديد عناصر البيانات المراد إدخالها لنظام ERP. فقد ظهر نقص بالبيانات التي يحويها الأسلوب الحالي وتمت أضافتها في نظام ERP لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن ثم إجراء المعالجات اللازمة لغرض الحصول على المخرجات المطلوبة وبيان مدى تأثيرها وردود الأفعال من خلال التغذية العكسية.

أولاً: النافذة الرئيسة: يمكن من خلال الشاشة الرئيسة لنظام ERP الدخول إلى النوافذ الخاصة بأقسام الشركة وإدخال البيانات كما موضحة في الشكل (8).

الشكل (8) النافذة الرئيسة لنظام ERP

المصدر: إعداد الباحث.

وقبل الدخول إلى النافذة الرئيسة للنظام تظهر واجهة عند تشغيل النظام كما مبين في الشكل (9) تشير إلى إن السيرفر يعمل، فضلاً عن إمكانية حفظ نسخة احتياطية من قاعدة المعلومات للحفاظ على سلامة المعلومات من الإضرار التي تلحق بالنظام.

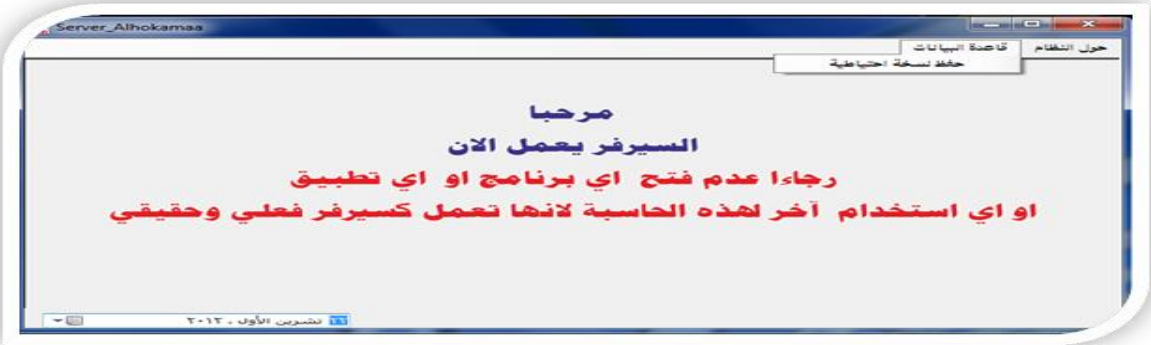


الشكل (9) واجهة تشغيل السيرفر

المصدر: إعداد الباحث.

ثانياً: النوافذ الفرعية (الإدخال): إذ يعرض الشكل أعلاه مجموعة نوافذ رئيسة يمكن من خلالها الدخول إلى النوافذ الفرعية في نظام ERP، فضلاً عما يوفره من إمكانية العرض والحذف والإضافة والخروج من النافذة الفرعية إلى الرئيسة بسهولة. وعند الضغط على كل نافذة من النوافذ أعلاه نحصل على نوافذ فرعية بداخلها وعلى النحو الآتي:

1. نافذة قسم المالية.
2. نافذة قسم العمليات.
3. نافذة قسم إدارة الجودة.
4. نافذة قسم التخطيط والتجارية.
5. نافذة قسم الهندسة والصيانة.
6. نافذة قسم التسويق والإعلام الدوائي.
7. نافذة قسم إدارة الموارد البشرية.
8. نافذة السيطرة النوعية والمختبرات.
9. نافذة قسم البحث والتطوير.

ثالثاً: نافذة التقارير: بالنسبة لإنشاء التقارير فمن الممكن عرض البيانات على الشاشة أو طباعتها على الورق من خلال التقرير الذي يوفر المرونة في عرض ملخص للمعلومات وإتاحة قدرة في التحكم بطريقة العرض

وتجهيز التقرير للطباعة والحصول على المعلومات والتقارير المتنوعة بسهولة ويسر، وسوف يتوفر في نظام ERP (101) تقرير يمكن إعداده لأغراض مختلفة. هناك تسع نوافذ رئيسة للتقارير هي:

1. نافذة التقارير لقسم العمليات.
2. نافذة التقارير لقسم التسويق.
3. قسم الموارد البشرية.
4. قسم المالية.
5. قسم التخطيط والتجارية.
6. قسم الهندسة والصيانة.
7. قسم السيطرة والمختبرات.
8. قسم إدارة الجودة.
9. قسم البحث والتطوير.

ثانياً: السيطرة على التعاملات الآنية: كما تمت الإشارة سابقاً بأنه تم إنشاء العديد من الاستفسارات والتقارير، إذ تمتاز هذه التقارير بكونها تغطي كل أقسام الشركة، وبالتالي يمكن من خلال هذه التقارير السيطرة على التعاملات كافة التي تجري في شركة الحكماء. إذ من خلال هذه التعاملات يمكن للإدارة الوقوف على كافة المشاكل والتهديدات التي تؤثر بشكل سلبي على المنظمة، فمن خلال اطلاع المدير على التعاملات اليومية كافة يمكنه بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التي تسهم في تعزيز عمليات الاعمال ومثال ذلك الاطلاع على تحضيرة الأدوية أو الوقوف على ما متوافر في المخازن بهدف معرفة مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها تجاه

زبائنها وغيرها، والشكل (10) المذكور آنفاً يوضح نافذة التعاملات اليومية.

الشكل (10) نافذ التعاملات الانية

المصدر: إعداد الباحث.

ثالثاً: القيام بتحليلات الاعمال: ابتداءً لابد من الاشارة الى إن عملية نقل البيانات من قاعدة البيانات التشغيلية (التعاملات اليومية) لنظام ERP تتم من خلال استخدام كودات برمجية باستخدام لغة (SQL & PL-SQL)، إلى منطقة وسيطة تدعى بمنطقة تهيئة البيانات لاجراء معالجات وتهيئة عليها، ومن ثم تحميلها إلى قاعدة بيانات مستودع البيانات (المخطط النجمي (انظر الشكل (14))).

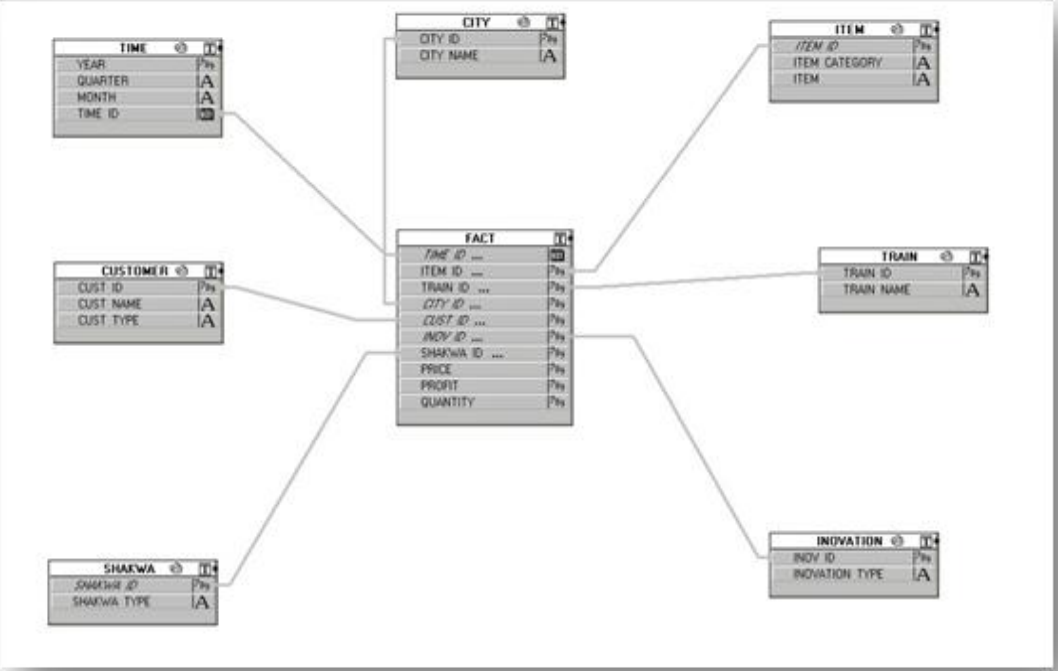


الشكل (14)
المخطط النجمي لمستودع البيانات

المصدر: إعداد الباحث.

وبعد إنشاء مستودع بيانات وتحميله بالبيانات ينبغي توافر أدوات وتقنيات تتيح للمستفيدين (متخذي القرار ومحللي الأعمال) من الوصول إلى هذه البيانات واستخلاص المعلومات والمعرفة المهمة، وتوليد التقارير، والمخططات وتنفذ المقارنات فيما بين مجاميع المعلومات والتنبؤ والتحليل وغيرها. وقد تم استخدام تقانة

المعالجة التحليلية الآنية متعددة الأبعاد (Multidimensional OLAP) وباستخدام الأداة (AWM&OLAP) لتنفيذ تطبيقات تقانة المعالجة التحليلية الآنية متعددة الأبعاد من خلال إنشاء مكعب البيانات والتي يمكن من خلالها يتمكن المستفيدون من رؤية وتحليل البيانات من أبعاد وزوايا مختلفة، وتنفيذ المقارنات فيما بين مجاميع البيانات وبشكل سهل جداً وكذلك يمكن من خلالها تمثيل البيانات بشكل مرئي أو رسومي في منتهى الوضوح والبساطة بحيث يستطيع متخذ القرار مثلاً فهم أماكن توزيع المبيعات عن الربع الأول السنوي بمخطط بياني واحد، أو من خلال تمثيل صوري للبيانات يمكن له معرفة أكثر المنتجات طلباً من قبل الزبائن خلال فترة زمنية معينة.

وفيما يأتي توضيح للخطوات الرئيسة لاستخدام الأداة (AWM&OLAP) وإنشاء مكعب البيانات، والبدء بعمليات التحليل وكل من هذه الخطوات تتضمن خطوات فرعية:

عملية تحقيق الاتصال مابين الأداة (AWM&OLAP) وقاعدة بيانات مستودع المعلومات.

إنشاء مكان العمل التحليلي (Analytic Workspace) والذي سيتم في إطاره إنشاء مكعب البيانات.

ربط أبعاد مكعب البيانات مع بعضها.

إنشاء مكعب البيانات.

تحميل المكعب بالبيانات.

البدء بتوليد التقارير وتنفيذ التحليلات والمقارنات.

المحور الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات

اعتمادا على ما سبق يمكن النظر إلى أهم الاستنتاجات على النحو الأتي:

تنتهي مراحل تصميم نظام ERP بتقييم النجاح الذي يحققه النظام، وقد أظهرت نتائج الفحص الميداني أن المعدل الإجمالي لمجالات نجاح النظام مرتفعة، مما يعني أن النظام كان ناجحاً بدرجة عالية جداً.

ظهر أن استخدام نظام ERP، سيساعد الشركة المبحوثة في تحسين مستوى أدائها، من خلال السيطرة على حركة التعاملات اليومية، ومن ثم قياس أداء الشركة وفق أبعاد متعددة.

اتضح أن تصميم نظام ERP سيسهم في تحقيق رضا المستفيدين، من خلال تخليصه من عبء العمل الورقي واستبداله بالعمل الالكتروني.

وجد أن استخدام نظام ERP سيساعد في تقليل الحاجة إلى الوثائق الورقية التي تصدر نتيجة التعاملات اليومية، وإمكانية حفظها بواسطة الأقراص المرنة، مما يؤدي إلى تقليص المساحات المخصصة لخزن الوثائق والمستندات.

تبين أن نظام ERP سيمكن المستفيدين في الشركة المبحوثة من سهولة الحصول على التقارير والمعلومات كافة، وحسب الحاجة إليها عند الطلب، من خلال مخرجات النظام المصممة وفق التقارير المطلوبة.

يسهم نظام ERP في توفير قاعدة بيانات ذات تصميم جيد تخدم المستفيد بشكل كبير، بحيث تسمح بخزن كميات هائلة من البيانات والمعلومات بشكل منظم، لضمان انسيابيتها وسهولة الحصول عليها بالوقت المناسب، فضلاً عن عدم حدوث التكرار في جمع تلك المعلومات وإدخالها ومعالجتها.

تبين أن قاعدة النماذج تضم العديد من المقاييس (مالية وغير مالية)، وبالتالي تمكن الشركة المبحوثة من الوقوف على أدائها من زوايا متعددة.

تبين أن تقانة التحليلات المتمثلة بتقانة (OLAP) تمكن الشركة المبحوثة من إجراء العديد من الاستفسارات واتخاذ القرارات التي من شأنها أن تعزز من أداء الشركة.

ثانيا: المقترحات

سعيا نحو بلوغ الأهداف النهائية لهذا البحث كما أشرت في منهجيته ، يقدم الباحث في ضوء ماتوصلوا إليه من استنتاجات عددا من المقترحات التي يعتقدون أنها مناسبة على النحو الأتي:

اعتماد نظام ERP في الشركة المبحوثة، بهدف التخلص من الأخطاء الإدارية الناتجة عن تكرار إدخال البيانات إلى السجلات المعدة يدوياً، فضلاً عن مساهمته في انخفاض أوقات إنجاز التقارير.

2. ولغرض إجراء التنفيذ الفاعل لنظام ERP، لابد من توافر المتطلبات الآتية:

تكوين فريق عمل مسؤوليته الإشراف العام على سير النظام ومتابعته، ويتكون هذا الفريق من إداريين وفنيين يتمتعون بصلاحيات الإشراف والتعديل على كل مرحلة من مراحل تنفيذ النظام إن تطلب الأمر، وتقديم التقارير الدورية إلى الجهات العليا.

ضرورة بناء بنية تحتية للاتصالات قوية ومتينة، وذلك لغرض تأهيلها في تطوير النظام، إذ إن النجاح الفعلي للنظام يعتمد على مدى متانة البنى التحتية للاتصالات.

تنفيذ النظام اعتماداً على التقنيات الحديثة بجانبيها البرمجي والمادي، من خلال تهيئة قاعدة معلومات وفق وثائق ومستمسكات الشركة.

يوصي البحث إدارة الشركة بتحفيز جميع مديري إداراتها ومسؤوليها على زيادة العناية بأداء الشركة، لما له من دور في بقاء الشركة وتعزيز مركزها التنافسي، ويكون ذلك من خلال:

ضرورة العناية الكبيرة بالأداء المالي.

ضرورة العناية بأصحاب المصالح.

ضرورة العناية بالقيمة المضافة.

ضرورة العناية بأداء العمليات.

ضرورة العناية بأداء التسويق.

ضرورة العناية بأداء الموارد البشرية.

ضرورة العناية بالتعلم والنمو.

اعتماد قاعدة النماذج المحوسبة التي صممها الباحث لاطلاع الإدارة العليا على أداء الشركة.

ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لدى الشركة، من خلال فتح فروع أخرى، والتركيز بصورة اكبر على التنوع في الإنتاج مقروناً بتغيير تقني على المستوى المادي والمعلوماتي.

ضرورة توفير عناية اكبر من قبل الإدارة العليا نحو استعمال أنظمة المعلومات الالكترونية في تعزيز أداء الشركة.

ينبغي على الشركة استخدام نظام ERP لتحديد مدى انخفاض أو ارتفاع مشتريات الزبائن، من خلال مقارنة مشتريات الزبائن في الفترة الحالية مع فترات سابقة، بالاستناد إلى التحليلات التاريخية باستخدام تقانة المعالجة التحليلية الآنية (OLAP)، واستنادا إلى النتائج ينبغي البحث عن الأسباب وتحديد نقاط الضعف في علاقاتها بالزبائن من اجل تلافيها، ونقاط القوة لتعزيزها.

بناءاً على ما أفرزته استنتاجات البحث وتوصياته، يقترح الباحث بعض المجالات التي يمكن أن تصلح مشاريع للبحوث والدراسات المستقبلية ذات الصلة بهذا البحث، ومنها:

توظيف نظام ERP في بناء الادارة الالكترونية: دراسة حالة في شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ نينوى.

تصميم نظام ERP لترشيد صنع القرارات الإستراتيجية: دراسة حالة في شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ نينوى.

التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذ نظام ERP: دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/ سامراء.

المصادر

A. Dissertations & Thesis

Abdul Rauf, Muhammad, (2007), “HRM Sophistication and SME Performance: A Case of Readymade Garment Manufacturers and Exporters In Lahore, Pakistan”, Doctor Thesis Unpublished, University of Twente.

Aikäs, Timo, (2011), “Balanced Scorecard's Suitability for Knowledge Intensive Organization: Case Centre for Wireless Communications”, Kemi-Tornio.

Chaveesuk, Singha, (2010), "The Determinants of the Adoption and Application of Business Intelligence: An ERP Perspective", Doctor Thesis Unpublished, Victoria University.

Diaz, Rey N., (2007), "Management Systems Fit For Organizational Performance", Doctor Thesis Unpublished, University of Central Florida.

Fisher, Marilyn Dale, (2006), "Staff Perceptions of an Enterprise Resource Planning System Implementation: A Case Study of Three Australian Universities", Doctor Thesis Unpublished, Queensland University.

Mamo, Tadele, (2011), "Performance Measurement and Improvement for Ethiopian Tannery Industries: Case Study on Addis Ababa Tannery Share Company", Masters Thesis Unpublished, Addis Ababa University.

Otieno, Jim Odhiambo, (2010), "Enterprise Resource Planning Systems Implementation and Upgrade: A Kenyan Study", Doctor Thesis Unpublished, Middlesex University.

Rossi, Ana Carolina, (2012), "Proposal of a Performance Measurement System for e-commerce SMEs in Denmark", Masters Thesis Unpublished, Aarhus University.

Uddin, Mohammad Salah, (2005), "A nalyzing and Developing The Micro Credit System Provided by Brac", Bachelor of Science in Computer Science, BRAC University.

B. Journals

Ahituv, N., Neumann, S., & Zviran, M., (2002), "A System Development Methodology for ERP Systems", Journal of Computer Information Systems,Vol. 42, No. 3.

Dantes, Gede & Hasibuan, (2011), "The Impact of Enterprise Resource Planning "ERP" System Implementation on Organization: Case Study ERP implementation in Indonesia", IBIMA Business Review, Vol. 2011.

Gupta, A., (2000), "Enterprise resource planning: the emerging organizational value systems", Industrial Management &Data Systems, Vol. 100, No. 3.

Kaplan, R., & Norton, D., (1992), "The Balanced Score Card Measures That Drive Performance", Harvard Business Review, Vol. 70, No. 1.

Miller, Kent D. & Bromoley, Philip, (1990), "Strategic Risk & Corporate Performance: An Analysis of Alternative Riske Measurement", Journal of Academy of Management Review, Vol. 30, No. 4.

McGuire, J.B. & Schneeweis, T. & Branch, B., (1990), "Perceptions of firm Quality A cause or Result of firm performance", Journal of Management.

Melone, Nancy Paule, (1990), "A Theoretical Assessment of the User-Satisfaction Construct in Information Systems Research", Management Science, Vol. 36, No. 1.

Nah, F.F., Lau J.L. & Kuang ., (2001), "Critical Factors for successful implementation of enterprise systems", Business Process Management Journal, Vol. 7, No. 3.

Ragunath, P. K., Rajmohan, R. & Velmourougan, S., (2010), "Evolving A New Model (SDLC Model-2010) For Software Development Life Cycle (SDLC)", IJCSNS International Journal of Computer Science and Network Security, Vol. 10, No. 1.

Sinclair, D. & Zairi, M., (1995) "Effect Process management through performance measurement-Part 111", Business Process Re-engineering & Management Journal, Vol. 1, No. 3.

Tuggle, F., (1998), "Organizational Process & Organizations Effectiveness", .

Wieder, B., Booth, P., Matolcsy, Z. & Ossimitz, M., (2006), "The Impact of ERP Systems on Firm and Business Process Performance", Journal of Enterprise Information Management, Vol. 19, No. 1.

C. Conferences

Raymond, Louis, Uwizeyemungu, Sylvestre & Bergeron, Francois, (2005), "ERP Adoption for E-Government: An Analysis of Motivations", eGovernment Workshop 05, September 13, Brunel University.

Rabaai, Ahmad, (2009), "The Impact of Organizational Culture on ERP System Implementation: Lessons From Jordan", Pacific Asia Conference on Information Systems.

D. Books

Ansoff, H.I. (1965), “Corporate Strategy”, McGraw-Hill, New York.

Anno, Australian National Audit office, (1992), “Performance Auditing”, Canberro.

Daft, R.L. (1992), “Organization: Theory and Design”, 4th ed., U.S.A: South-Western College publishing.

Daft, R.L., (2001), "Organization Theory and Design", 4th ed., Ohio: South western College PUB, USA.

Evan, W.M. (1976), Organization Theory & Organizational Effectiveness: An Exploratory Analysis, Organizational & Administrative Sciences.

Freeman، R. E., (1984), “Strategic Management: Astock holder Approach”, Boston.

Haag, Stephen, Cummings Maeve & Phillips Amy, (2007), “Management Information Systems For the Information Age”, 6th ed., The McGraw-Hill, New York.

Hall, James A., (2008), “Accounting Information Systems”, 6th ed, South-Western Cengage Learning, USA.

Laudon, Kenneth C. & Laudon, Jane P., (2002), “Management Information System”, 7th ed., Prentice-Hall, New Jersey.

O'Leary, Daniel E., (2000), “Enterprise Resource Planning Systems: Systems, Life Cycle, Electronic Commerce, and Risk”, Cambridge University Press, USA.

O’Brien, James A., (2003), “Introduction to Information System Essentials for The Internetwork Enterprise”, 10th ed., Irwin-McGraw-Hill, USA.

Stair, Ralph M. & Reynolds, George W., (2003), “Principles of Information System-Managerial Approach”, 6th ed., Thomson, Canada.

Stair, Ralph M. & Reynolds, George W., (2010), “Information Systems Essentials”, 5th ed., Course Technology, Cengage Learning, China.

Wright, P. & Kroll, M.J.& Parnell, J.A., (1998), “Strategic Management Concepts”, 4th ed., London: Prentice-Hall.

Wheelen, Thomas & Hunger David, (2000), "Strategic Management and Business Policy", 7th ed., Prentice-Hall International, Inc., USA.

Wrembel R. & Koncilia C., (2007), "Data Warehouses and OLAP: Concepts, Architectures and Solutions", P.A.: IBM Press.

E. Internet

BSC, Balanced scorecard, (2002), http://www.combalancedscorecard/index.htm.n.d.

# اهمية التخطيط الاقتصادي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر

**م . رياض حسون جبار**
كلية الامام الكاظم ع الجامعة
riadhassoon@alkadhum-col.edu.iq
**ا.م.د سهيلة عبد الزهرة مستور الحجيمي**
الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص

هدف بحثنا لتوضيح مفهوم التخطيط الاقتصادي، إضافة لتوضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومدى اختلافه عن الاقتصاد التقليدي السائد. ومحاولة إبراز نتائج التحول إلى الاقتصاد الأخضر على البيئة المحيطة، مع العمل على بيان دور التخطيط الاقتصادي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وتم القيام بإعداد استبانة البحث و توزيعها على العاملين و العاملات ضمن وزارة البيئة العراقية، وقد تم اختيار 40 عامل و عاملة و ذلك بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة ، و وزعت الاستبانة عليهم ، و تم تعميم نتائج عينة البحث على المجتمع ككل.

وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج الهامة كما يلي:

لوحظ وجود دور هام للتخطيط الاقتصادي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

للاقتصاد الأخضر دور كبير في الحفاظ على البيئة والتقليل من الاحتباس الحراري.

وجود غموض لدى البعض حول مفهوم الاقتصاد الأخضر.

Abstract

The goal of our research is to clarify the concept of economic planning, in addition to clarifying the concept of the green economy, and the extent of its difference from the prevailing traditional economy. And an attempt to highlight the results of the transition to a green economy on the surrounding environment, while working to clarify the role of economic planning in the transition to a green economy. The research questionnaire was prepared and distributed to male and female workers within the Iraqi Ministry of Environment. 40 male and female workers were selected using a simple random sampling method. The questionnaire was distributed to them, and the results of the research sample were circulated to society as a whole. A number of important results were reached as follows:

It was noted that there is a major role for economic planning in the transition to a green economy.

The green economy has an important role in preserving the environment and reducing global warming.

There is ambiguity among some about the concept of the green economy.

المقدمة

ترتبط النشاطات الاقتصادية ارتباطاً مباشراً بالبيئة المحيطة بها، فهي تأخذ من الموارد الطبيعية المتواجدة ضمن البيئة المحيطة بها، تلك الموارد التي تعد العناصر الأساسية لتكوين العديد من الصناعات والتي بدونها لا يمكن أن تقام تلك النشاطات الاقتصادية، كما أن تلك الفعاليات الاقتصادية تتخلص من مخلفات انتاجها ونفاياته في البيئة المحيطة بها أيضاً، مما يؤثر سلباً عليها شيئاً فشيئاً إلى الحد الذي قد يؤدي إلى ضرر كبير في تلك البيئة المحيطة بالأنشطة والفعاليات الاقتصادية وبالتالي عدم قدرتها على توفير المواد الأولية المطلوبة للنشاط الاقتصادي.

وهنا نلاحظ بأن ذلك التأثير السلبي ينعكس مباشرةً على الفعاليات الاقتصادية وبالتالي على اقتصاد الدولة بشكل عام، وعلى معدلات النمو والمؤشرات الاقتصادية عامة.

ومن هنا جاء دور التخطيط الاقتصادي الذي أدرك تلك الحقيقة الاقتصادية، والتي توضح وجود أثر متبادل ما بين النشاط الاقتصادي السليم والقوي وما بين البيئة المحيطة به، وبالتالي سعى القائمين على التخطيط الاقتصادي إلى إبراز الدور لأهمية تحويل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية التقليدية الملوثة للبيئة وذات المخلفات الكبيرة وبالتالي ذات الضرر الكبير على البيئة، إلى فعاليات اقتصادية خضراء تستفيد من الموارد البيئية بالقدر المعقول وتخلف الحد الأدنى من المخلفات للإنتاج وتعمل على أن تكون صديقة للبيئة ومحافظة عليها بنسبة كبيرة مما يحافظ على موارد البيئة الاقتصادية ويساهم في استمرار العجلة الاقتصادية بالشكل المخطط له.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

بسبب تزايد التغيرات المناخية والبيئية وتزايد نسب التلوث في البيئة مما أثر سلباً على مستوى الكوكب ككل بتناقص الموارد الطبيعية المتاحة وحدوث المزيد من الكوارث الطبيعية من حرائق وفيضانات وتغييرات هامة في درجات الحرارة، وهذا بتالي يترك اثر سيء وبشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية حول العالم، مما استدعى تدخل السلطات الاقتصادية عن طريق توجيه التخطيط الاقتصادي نحو الاقتصاد الأخضر الذي يدعو بأن تكون الأنشطة الاقتصادية محافظة على البيئة الطبيعية والتقليل من التلوث والانبعاثات مما ينعكس إيجاباً على البيئة الطبيعية والاجتماعية الحيطة بها.

ومن هنا يمكن توضيح مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما هو دور التخطيط الاقتصادي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر

ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من الوضع المناخي السيء والغير مستقر الذي نعيشه اليوم في عصرنا الحاضر بسبب الاستنزاف الكبير والجائر للموارد الطبيعية إضافة إلى عوامل التلوث البيئي الكثيرة الذي تم انتشارها بشكل واسع حول العالم ، مما اضطر إلى وجود فكر مناهض لتلك التصرفات وسلوكيات الضارة والمؤذية بشكل كبير والذي ينعكس أثرها على مختلف مناحي الحياة، والعمل على توضيح أهمية الانتقال إلى أنشطة اقتصادية تعمل عبر الطاقات النظيفة وتكون صديقة للبيئة وذلك عبر التخطيط الاقتصادي الذي يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من موارد مادية أو بشرية لإعطاء أفضل النتائج الاقتصادية مع مراعاة الحفاظ على البيئة المحيطة.

ثالثاً: أهداف البحث

يمكن تبيان أهداف البحث بالنقاط الرئيسية التالية:

توضيح مفهوم التخطيط الاقتصادي.

توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر، ومدى اختلافه عن الاقتصاد التقليدي السائد.

إبراز نتائج التحول إلى الاقتصاد الأخضر على البيئة المحيطة.

بيان دور التخطيط الاقتصادي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

رابعاً: منهج البحث

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على مجموعة من الاسس الخاصة التي تعتمد على جمع البيانات الخاصة بالدراسة و تنظيمها و ذلك بغرض تحضيرها للتحليل و استخراج النتائج اللازمة للدراسة القائمة.

خامساً: فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث و أهدافه تم صياغة الفرضية التالية الخاصة بالبحث على النحو التالي :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور التخطيط الاقتصادي في التحويل للاقتصاد الأخضر.

سادساً: مجتمع و عينة البحث

مجتمع البحث :

قام الباحث بإعداد استبانة البحث و توزيعها على العاملين و العاملات ضمن وزارة البيئة العراقية . و الاساليب النظرية والعملية وادوات التحليل والمعالجة الاحصائية .

عينة البحث :

تم اختيار 40 عامل و عاملة و ذلك بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة ، و وزعت الاستبانة عليهم ، و قام الباحث بتعميم نتائج عينة البحث على المجتمع ككل .

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: ( عبد الحميد، 2022)

الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

هدفت هذه الدراسة للقيام بتحليل العلاقة ما بين متغيرات البحث الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والعمل على القياس لدور الاقتصاد الأخضر بالوصول إلى النمو الاقتصادي وذلك عبر الاستخدام لبيانات مقطعية ل 110 من دول العالم لسنة 2018.

وقد تم التوصل لمجموعة من النتائج نذكر منها:

تم التوصل إلى أن الاقتصاد الأخضر يعد من الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يوجد أثر إيجابي كبير للاقتصاد الأخضر على معدلات النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية: (سليم، 2017)، بعنوان:

متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتخطيط للتنمية المستدامة

هدفت هذه الدراسة إلى التحديد لأهم النقاط الأساسية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الضرورية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر وذلك كمدخل للوصول إلى التنمية المستدامة، وقد تم الاستعانة باستبانة تم توزيعها على العاملين ضمن الجمعيات الأهلية وبلغ عدد أفراد العينة 63 فرداً، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الهامة نذكر منها:

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يساهم في التخفيف من مشكلة البطالة وتقلل من نسب التلوث البيئي وبالتالي تقلل من الأمراض التي تصيب الناس بسبب ذلك التلوث البيئي وأضراره الخطيرة.

إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يساهم في التحسين من الواقع الاقتصادي بشكل عام بسبب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

الدراسة الثالثة: (محمود، 2017)، بعنوان:

التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتحقيق الاقتصاد الأخضر في التعليم الجامعي

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر ومدى أهميته في الوصول إلى عمليات التنمية المستدامة، إضافة للتعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي وبيان مدى مساهمته في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والعمل على صياغة اقتراح يساعد على تطبيق الاقتصاد الأخضر ضمن التعليم الجامعي اعتماداً على مبادئ التخطيط الاستراتيجي.

ومن النتائج الهامة التي تم التوصل إليها نذكر ما يلي:

إن تطبيق الاقتصاد الأخضر داخل القطاع التعليمي الجامعي يساهم في تطوير قدراته بشكل كبير.

إتاحة الفرصة للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

التقليل من نسب الهدر في الموارد المتاحة، والحفاظ على البيئة.

زيادة كفاءة العملية التعليمية وزيادة الانتاج العلمي والتشجيع على الابتكار.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

التخطيط الاقتصادي والاقتصاد الاخضر

مفهوم التخطيط الاقتصادي

يعبر التخطيط الاقتصادي عن المنهج العلمي المتبع من قبل الدولة أو المؤسسة والذي يستند على التنظيم والخطوات الواضحة الإيجابية التي تساعد على التفاعل مع البيئة المحيطة بالمؤسسة أو القطاعات الحكومية إضافة إلى التفاعل مع الأطراف الخارجية سواء أكانت إقليمية أو دولية والعمل على دراستها بالشكل المناسب وتحليلها لفهمها بالشكل الكافي وبالتالي وضع الأهداف المثلى والسعي لتحقيقها بالشكل الأمثل عبر استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل. (زروق، 2015)

كما ورد تعريف آخر للتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي بأنه مجموعة من العمليات التي تهدف لوضع عدد من الأهداف الأساسية الممكن تنفيذها وفق الظروف المحيطة بالمشروع. (الخليل،2012)

أهداف التخطيط الاقتصادي

يمكن إبراز أهم النقاط الأساسية التي تعد هدفاً للتخطيط الاقتصادي كما يلي: (أحمد وإدريس،2017 )

السعي لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

العمل على التقليل الفروق ما بين الدخول الموزعة.

التقليل من نسب البطالة.

رفع الجاهزية الدفاعية للدولة.

السعي لتحقيق التوازن ضمن ميزان مدفوعات الدولة.

العمل على ضبط الأسعار وفق مستويات محددة.

مراحل التخطيط الاقتصادي

تمر الخطة بعدد من المراحل الأساسية يمكن إيجازها بالنقاط التالية: (مدوكي، 2013)

العمل على الدراسة للإمكانات الاقتصادية المتاحة للدولة على مختلف الأصعدة، لمعرفة مكامن القوة والضعف في الموارد المتاحة وعناصر الانتاج، و هذه النقطة تعتبر نقطة البداية في وضع التخطيط الاقتصادي السليم.

التحديد الدقيق والواضح لأهداف الخطة المراد وضعها بناءً على دراسة الامكانات الاقتصادية المتاحة لدى الدولة.

اعداد اطار الخطة بشكلها الكامل والسعي لتحقيقها بالوسائل المتاحة.

مفهوم الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر من النماذج الاقتصادية الجديدة والتي نمت بشكل كبير وسريع في الفترات الأخيرة، ويسعى الاقتصاد الأخضر على الدمج ما بين المصالح الاقتصادية للدولة بقطاعاتها الاقتصادية المتنوعة وما بين البيئة المحيطة بها، بغرض محاولة تحقيق أقصى الفوائد الاقتصادية للدولة مع مراعاة الحفاظ على البيئة المحيطة قدر المستطاع وذلك عن طريق عدد من الممارسات الخضراء مثل القليل من الملوثات الصادرة عن المصانع والشركات المختلفة والتي تضر بالبيئة بشكل كبير وتزيد من نسب الاحتباس الحراري عالمياً. (نجاتي،2014)

كما قام برنامج الأمم المتحدة بتعريف الاقتصاد الاخضر على أنه الاقتصاد الذي يسعى لزيادة الرفاهية للمجتمع والعمل على تحسين المساواة الاجتماعية ما بين طبقاته الاجتماعية مع العمل على التقليل من المخاطر التي تتعرض لها البيئة من الاستخدام الجائر والغير مدروس للموارد الطبيعية أو حتى الملوثات للهواء أو المياه الصادرة عن القطاعات الاقتصادية. (الفقي،2014)

خطوات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

يوجد عدد من الخطوات الأساسية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر كما يلي: (المالكي، 2017)

العمل على مراجعة مختلف السياسات والإجراءات السياسية التقليدية ودراساتها بالشكل المناسب.

السعي لإعداد الاستراتيجيات الواضحة والتي تتميز بالشمول والتي تهدف للتحول إلى الاقتصاد الأخضر بالتعاون ما بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات التابعة للمجتمع المدني.

تنمية المناطق الريفية والاهتمام بها بالشكل المناسب بغرض تضييق الفجوة الاقتصادية ما بين الريف والمدن.

دعم الموارد البشرية الوطنية ذات الكفاءة وتمنية مهاراتهم ومبادراتهم الخضراء التي يقدمونها.

التنسيق ما بين الإدارات الاقتصادية والمالية والإدارية كي تساهم في الترشيد في استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

السعي لتطوير المناهج التعليمية وإدخال الأفكار الخضراء التي تساهم في دعم جهود الاقتصاد الأخضر.

المبحث الثالث : الإطار العملي للبحث

للسهولة تم ترميز فقرات الاستبانة على الشكل التالي : ( من م1 و لغاية م12 )

الدراسة الديمغرافية :

الجدول(1) الخاص بمتغير الجنس

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 23 | 57.5 | 57.5 | 57.5 |
| | انثى | 17 | 42.5 | 42.5 | 100.0 |
| | Total | 40 | 100.0 | 100.0 | |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Spss.21

نلاحظ من مخرجات البرنامج الاحصائي بأن نسبة الذكور المشاركين بالإجابة على محاور الاستبانة قد بلغ 57.2% ، في حين كانت نسبة الاناث المشاركين 42.5%

الجدول(2)الخاص بمتغير العمر

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | عمر 20 30 | 7 | 17.5 | 17.5 | 17.5 |
| | عمر 31 40 | 10 | 25.0 | 25.0 | 42.5 |
| | عمر 41 50 | 12 | 30.0 | 30.0 | 72.5 |
| | اكثر من50 | 11 | 27.5 | 27.5 | 100.0 |
| | Total | 40 | 100.0 | 100.0 | |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Spss.21

من الجدول أعلاه نلاحظ أن:

النسب المئوية لتوزع أفراد العينة بين

ذكور57.5

اناث42.5

و بالتالي فإن العينة تضم بشكل تقريبي كلا الجنسين

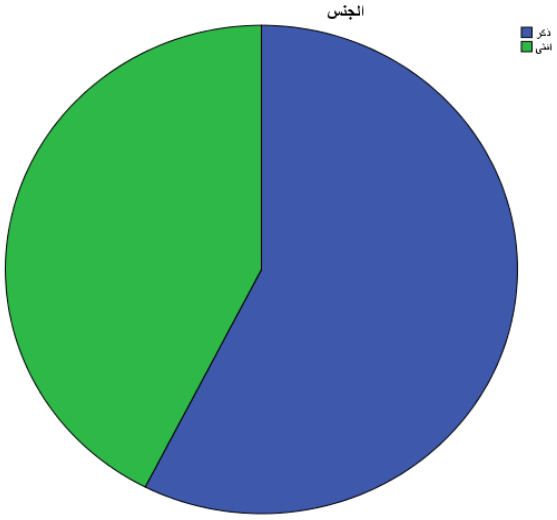

كما نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر مشاركة هي :

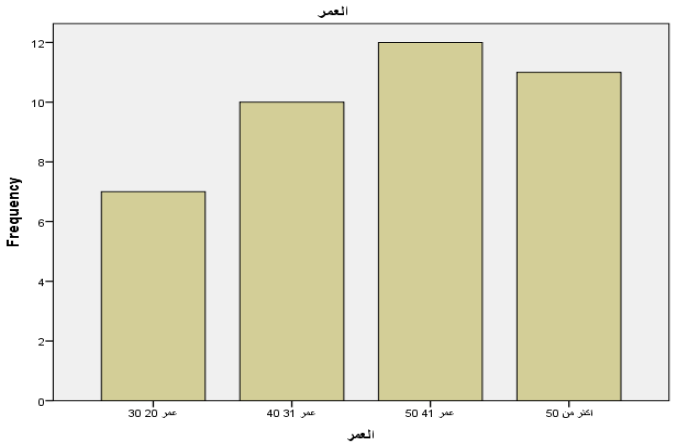


41-50هي الفئة من

فأكثر 50تليها

و أقل فئة مشاركة هي

20-30

نلاحظ من مخرجات البرنامج الاحصائي ، بأن أعلى نسبة مشاركة كانت للفئة العمرية 41-50حيث بلغت حوالي 30% ، تليها الفئة العمرية 31-40 بنسبة مشاركة 25% ، لتأتي أقل فئة مشاركة 20-30 بنسبة 17.5%

لاختبار صدق الاستبانة ( الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة ) بالنسبة لكل سؤال ، كما موضح لدينا :

| الفقرة | معامل الارتباط بيرسون | احتمال الدلالة |
|---|---|---|
| م1 | .778 | .000 |
| م2 | .842 | .000 |
| م3 | .810 | .000 |
| م4 | .795 | .001 |
| م5 | .724 | .000 |
| م6 | .768 | .002 |
| م7 | .698 | .004 |
| م8 | .882 | .000 |

| | | |
|---|---|---|
| م9 | .790 | .000 |
| م10 | .891 | .006 |
| م11 | .721 | .000 |
| م12 | .817 | .000 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.21

نلاحظ من الجدول بأن مدى الارتباط الكلي لفقرات الاستبانة محل الدراسة مع الدرجة الكلية للمجال ، هو ارتباط دال احصائي عند مستوى الدلالة 0.05 .

و بالتالي فإن فقرات الاستبانة صادقة و متسقة داخلياً .

تضمن أسلوب المعالجة الإحصائية التي قام بها الباحث على ما يلي :

حساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و ذلك لكافة فقرات الاستبانة .

اعتماد أسلوب اختبار تحليل التباين الأحادي و ذلك بهدف الكشف عن دلالة الأثر تبعاً لمتغيرات الدراسة .

كما قام الباحث بالاستعانة بمقياس ليكرت الخماسي كأداة لقياس أجوبة المشاركين بترميز الإجابات على النحو التالي :

| موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

الجدول ( 3 ) الخاص بوصف الإحصاءات

| الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| م1 | 2.657 | 1.345 |
| م2 | 2.601 | 1.391 |
| م3 | 2.589 | 1.420 |
| م4 | 2.588 | 1.357 |
| م5 | 2.624 | 1.336 |
| م6 . | 2.694 | 1.312 |

| | | |
|---|---|---|
| م7 | 2.524 | 1.406 |
| م8 | 2.614 | 1.421 |
| م9 | 2.590 | 1.394 |
| م10 | 2.543 | 1.374 |
| م11 | 2.110 | 1.023 |
| م12 | 2.031 | 1.115 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيم المتوسط الحسابي للفقرات الخاصة بالمحور الخامس تراوحت بين ( 2.031 – 2.694 ) حيث بلغت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي للفقرة (م6) بانحراف معياري 1.312 .

أي :

" يهتم الاقتصاد الأخضر بكافة النواحي الخاصة بالبيئة ، لجعلها بأفضل حال . "

لاختبار فرضية البحث :

" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور التخطيط الاقتصادي في التحويل للاقتصاد الأخضر."

لاختبار الفرضية ، تم حساب كل من معامل الارتباط و معامل التحديد لقياس الأثر الخاص بين كل من متغيرات الدراسة ، فكان لدينا الجدول الآتي:

الجدول (4) الخاص بتحليل الانحدار لفرضية الدراسة

Model Summaryb

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .994a | .789 | .975 | .5554 |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.21

نلاحظ من خلال الجدول بأن معامل التحديد المصحح يفسر97.5% من التباين ، هذا يعني أن تأثير التخطيط الاقتصادي في التحويل للاقتصاد الاخضر هي 97.5% ، و النسبة القليلة الباقية تعود إلى عوامل أخرى.

كما نلاحظ بأن قيمة معامل الارتباط هي 0.994 و تعتبر دليل كاف على أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة قوية جدا و طردية .

في حين بلغت قيمة معامل التحديد 0.789

من الجدول الآتي ، الخاص بتحليل التباين الأحادي ( ANOVA) لتأثير التخطيط الاقتصادي في التحويل للاقتصاد الأخضر :

الجدول ( 5) الخاص بتحليل التباين لفرضية الدراسة

ANOVA

| Model | | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 38.964 | 5 | 63.793 | 70.015 | .001b |
| | Residual | 8.636 | 4 | 32.659 | | |
| | Total | 47.600 | 9 | | | |

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss.21

نلاحظ بأن قيمة ( sig < 0.05 ) و بالتالي نرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية العدم التي تنص على أنه : " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور التخطيط الاقتصادي في التحويل للاقتصاد الأخضر " .

الاستنتاجات والتوصيات

النتائج

لوحظ وجود دور كبير للتخطيط الاقتصادي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. للاقتصاد الأخضر دور هام في الحفاظ على البيئة والتقليل من الاحتباس الحراري. وجود غموض لدى البعض حول مفهوم الاقتصاد الأخضر.

التوصيات

العمل على زيادة الوعي ونشر المعرفة حول مفهوم الاقتصاد الأخضر وضرورة تطبيقه. الاستثمار بشكل أكبر من قبل القطاعات العامة والخاصة بالمشروعات الخضراء التي تعتمد على الطاقات النظيفة.

تحويل المشاريع القديمة التي تعتمد على الطاقات النفطية الملوثة للبيئة إلى مشاريع تعمل على الطاقات النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتشجيع الصناعات التي تعمل ضمن مجال الطاقات المتجددة.

قائمة المصادر

باللغة العربية

أحمد، صلاح محمد ابراهيم و إدريس، محمد مسعود محمد (2017)، معيقات تطبيق التخطيط الاقتصادي وأثرها على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة السودان خلال الفترة من 1946- 2016م، مجلة النيل الابيض للدراسات والبحوث، العدد9.

الخليل، مصطفى بخيت ابراهيم (2012)، دور نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان للفترة 1970- 2002م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

زروق، علي الحسن محمد نور (2015)، أثر التخطيط الاستراتيجي على التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد 15.

سليم، احمد عبد الحميد (2017)، متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر كمدخل للتخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مطبقة على الاتحاد النوعي للتنمية والبيئة والزراعة الآمنة بالفيوم، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية.

عبد الحميد، خالد هاشم (2022)، الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد الثاني.

الفقي، محمد عبد القادر (2014)، الاقتصاد الأخضر، سلسلة البيئة البحرية، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، العدد4.

المالكي، عبد الله بن محمد (2017)، التحول نحو الاقتصاد الأخضر- تجارب دولية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 4.

محمود، ايمان احمد هاني (2017)، التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتحقيق الاقتصاد الأخضر في التعليم الجامعي، مجلة كلية التربية بالمنصورة، المجلد 99، العدد2.

مدوكي، مصطفى (2013)، عموميات حول التخطيط، ورشة عمل، جامعة محمد الخامس، المغرب.

نجاتي، حسام الدين (2014)، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251.

# دور إدارة الموارد البشرية الحرباء في الشغف التنظيمي

## (دراسة استطلاعية-تحليلية في أقسام إدارة الموارد البشرية في كليات جامعة الكوفة)


| | |
|---|---|
| الأستاذ الدكتور<br>علي رزاق جياد العابدي<br>كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة<br>alir.alabed@uokufa.edu.iq | الأستاذ الدكتور<br>قيس إبراهيم حسين<br>كلية الإدارة والاقتصاد – الجامعة العراقية |
| الدكتور<br>زياد علي عباس<br>كلية المنصور الأهلية – الجامعة<br>zeyad.ali@muc.edu.iq | |



المستخلص

هدف البحث الحالي إلى اختبار دور إدارة الموارد البشرية الحرباء في الشغف التنظيمي في أقسام إدارة الموارد البشرية في كليات جامعة الكوفة، فضلاً عن تشخيص مستوى اهتمام جامعة الكوفة بمتغيرات البحث وأبعادها الفرعية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستطلاعي التحليلي لإنجاز متطلبات الدراسة، إذ طبّقت الدراسة على عينة من الموظفين في أقسام إدارة الموارد البشرية في جامعة الكوفة وكلياتها، فكانت العينة عشوائية حصصيه، وزع الباحثون عليهم (101) استبانة، استطاع استرداد (92) استبانة، وأستعمل البرنامج الإحصائي (SPSS V.28) لتحليل البيانات الأولية مع اعتماد أدوات الإحصاء الوصفي لاختبار البيانات وفرضيات البحث، وقد أظهر التحليل الإحصائي عدد من النتائج كان أبرزها وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لإدارة الموارد البشرية الحرباء في الشغف التنظيمي لجامعة الكوفة.


الكلمات المفتاحية: إدارة الموارد البشرية الحرباء، الشغف التنظيمي، جامعة الكوفة.


The current research aims to test the role of chameleon human resource management in organizational passion in human resources management departments in the colleges of the University of Kufa, as well as diagnosing the level of interest of the University of Kufa in the research variables and sub-dimensions. The research adopted the descriptive analytical approach, the research was applied to a sample the employees in the departments of human resources management at the University of Kufa and its colleges, the sample was a random. The distributed (110) questionnaire. It was able to (92) questionnaires. The statistical program (SPSS V.28) was used to analyze the primary data while adopting descriptive statistics tools to test Data and research hypotheses. The

statistical analysis showed a number of results, the most prominent of which was the presence of a statistically significant effect of the chameleon human resource .management on organizational passion at the University of Kufa

Keywords: Chameleon Human Resource Management, Organizational Passion, .University of Kufa

المقدمة

تتلون بعض اقسام إدارة الموارد البشرية لتلبي متطلبات بيئتها التنظيمية، تماماً كما تتلون الحرباء لكي تندمج وتتأقلم مع بيئتها الطبيعية بكل سلاسة ومرونة، فيطلق عليها حينئذ بالموارد البشرية الحرباء، وان مفهوم مصطلح الحرباء انتشر على نطاق واسع في السنوات الاخيرة في منظمات الاعمال، إذ ان هذه المنظمات استمدت رؤيتها من إستراتيجية التأقلم المرنة لدى حيوان الحرباء، لكي تحقق المرونة والتكيف العالي في بيئاتها الديناميكية والمتسارعة. ونتيجة لذلك، ظهرت العديد من المصطلحات التي اشتملت على مصطلح الحرباء فعلى سبيل المثال لا الحصر، منها المنظمة الحرباء، والقيادة الحرباء، والموظف الحرباء، والسلوك الحرباء، والإستراتيجية الحرباء، والموارد البشرية الحرباء والخ..، إذ ان جميع هذه المفاهيم تهدف إلى تحقيق اعلى درجات المرونة والتكيف مع البيئة لحل جميع المشكلات التي تواجهها، وكمحاولة للتغلب على للتحديات المستمرة، وتقوم المنظمات بكل ما سبق بهدف تحقيق الاستمرارية والبقاء لأطول فترة زمنية ممكنة.

يجسد الشغف التنظيمي إلى ميلاً قوياً نحو نشاط يحبه الناس، ويجدونه مهمًا، ويستثمرون فيه الوقت والطاقة، ويساعد هذا الاستثمار العاطفي المؤسسات على الازدهار والنمو والقدرة على الانجاز. أصبح الشغف التنظيمي حاسماً بشكل متزايد بالنسبة للمؤسسات التي تهدف إلى زيادة إنتاجية العمل بشكل مستدام.

ركز الباحثون على الشغف التنظيمي كعامل مهم يؤثر على المواقف والسلوكيات المتعلقة بالعمل، وبما أن العمل جزء أساسي من مجال حياة الموظفين وميزة محورية لهويتهم، فإن الشغف بالعمل يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في التأثير ليس فقط على نتائج عملهم وحياتهم المهنية، بل أيضًا على رفاهية حياتهم.

ولتحقيق أهداف البحث، تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، الأول تناول منهجية البحث، أما المبحث الثاني تطرق إلى نظرة استعراضية عن متغيرات البحث الرئيسة، في حين تناول المبحث الثالث الجانب العملي، وأخيراً، المبحث الرابع لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

الجانب المنهجي للبحث

أولاً: مشكلة البحث

أصبحت الأبحاث المتعلقة بشغف العمل أكثر صلة بالإدارة والسلوك التنظيمي في الوقت الحاضر، وذلك بسبب أهميتها الملحوظة ونتائجها المثمرة على كل من الأفراد والمنظمات، إذ أظهرت الأدبيات أن الشغف التنظيمي يمكن أن يكون له تأثير كبير على مجموعة متنوعة من المخرجات الموقفية والسلوكية، مثل تحسين

العلاقات الشخصية، إحساس أكبر بالالتزام تجاه الوظيفة، والرضا الوظيفي، وإبداع الموظف، والأداء الوظيفي أفضل، والانسجام شغف العاملين.

لتحقيق التناغم التنظيمي ضرورة تسليط الضوء على إدارة الموارد البشرية الحرباء خلال استخدام اساليب شبيهة بالحرباء في تحليل البيئة المباشرة لاتخاذ القرار الأنسب، وفقًا لكل موقف معين، إذ أن الموظف الحرباء هو جزء حيوي وفعّال في كل منظمة مهنية، وتُولي إدارة الموارد البشرية اهتمامًا كبيرًا به، ببساطة، الموظف الحرباء هو من لديه القدرة على الانسجام والشغف في أي بيئة عمل تحتمل التغيير. وعلى هذا الأساس ونتيجة حاجة المنظمات لبيان دور إدارة الموارد البشرية الحرباء في الشغف التنظيمي نحدد مشكلتنا في التساؤل الرئيس الآتي: (هل هنالك دور لإدارة الموارد البشرية الحرباء في كليات جامعة الكوفة في تحقيق الشغف التنظيمي؟)

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في جانبين:

الأهمية النظرية: تقديم جانب نظري لمتغيرات البحث (إدارة الموارد البشرية الحرباء والشغف التنظيمي) والتي تغني الاثراء المعرفي للبحث.

الأهمية العملية: معالجته مشكلة حقيقية تعاني منها أقسام إدارة المورد البشرية قي كليات جامعة الكوفة في كيفية تعزيز الشغف التنظيمي للعاملين ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لجعلهم شغوفين في العمل، فضلا عن معرفة دور إدارة الموارد البشرية الحرباء في كليات جامعة الكوفة في كيفية تحقيق الشغف التنظيمي ميدانيا.

ثالثاَ: أهداف البحث

بعد التطرق الى مشكلة وتساؤلات البحث تم تحديد الاهداف التي يروم الباحثون تحقيقها وكالاتي:

معرفة مدى اهتمام أقسام إدارة المورد البشرية كليات جامعة الكوفة مجتمع البحث بتوافر أبعاد إدارة الموارد البشرية الحرباء.

معرفة مستوى اهتمام أقسام إدارة المورد البشرية كليات جامعة الكوفة مجتمع البحث بتوافر أبعاد الشغف التنظيمي.

اختبار والتحقق من إدارة الموارد البشرية الحرباء في تحقيق الشغف التنظيمي لأقسام إدارة المورد البشرية في كليات جامعة الكوفة.

رابعاَ: المخطط الفرضي للبحث

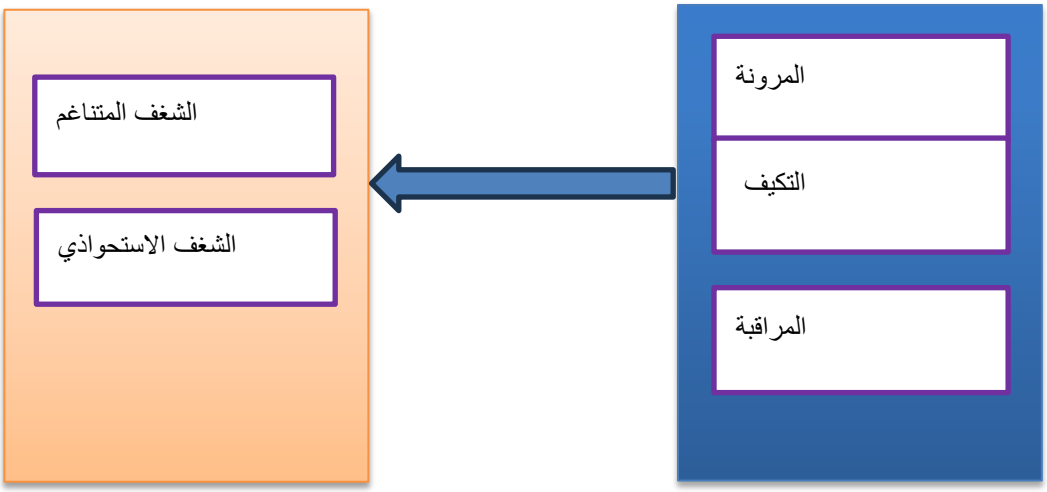


الشكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

خامساَ: فرضيات البحث

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لإدارة الموارد البشرية الحرباء في الشغف التنظيمي بأبعاده، وتتفرع من هذه الفرضية الآتي: -

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لإدارة الموارد البشرية الحرباء في بعد الشغف المتناغم.

هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لإدارة الموارد البشرية الحرباء في بعد الشغف الاستحواذي.

توجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة الموارد البشرية الحرباء مجتمعة في الشغف التنظيمي بأبعاده مجتمعة.

سادساً: مجتمع البحث وعينته

اعتمد الباحثون على عينة العاملين في أقسام إدارات الموارد البشرية في كليات جامعة الكوفة، والبالغة عددهم (286) موظفاً فكانت العينة عشوائية حصصيه، وزع الباحثون عليهم (101) استبانة، استطاع استرداد (92) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، والمتبقي تالفة وباطلة.

سابعاً: مقاييس البحث

تم الاعتماد في قياس إدارة الموارد البشرية الحرباء على مقياس (Mhizha, 2014) والذي تضمن ثلاثة أبعاد فرعية هي (المرونة، التكيف، والمراقبة)، في حيت تم اعتماد مقياس (Serafimova, 2022) لقياس الشغف التنظيمي والذي تكون من بعدين (الشغف المتناغم، والشغف الاستحواذي) وكانت جميع فقرات المقياس موزعة وفق تدرج ليكرت الخماسي "Five -point Lekert" (لا اتفق بشدة- اتفق بشدة).

المبحث الثاني

الجانب النظري لمتغيرات البحث

أولاً: نظرة استعراضية عن متغير إدارة الموارد البشرية الحرباء

مفهوم إدارة الموارد البشرية الحرباء Chameleon HRM

ظهر مفهوم الحرباء"Chameleon" في الآونة الاخيرة وانتشر على نطاق واسع في منظمات الاعمال، نتيجة للدور الذي يؤديه حيوان الحرباء، والتي يتغير لونها وفقاً للبيئة التي تكون موجودة فيها، وعلى غرار هذه النوع الحيواني تحتاج المنظمات إلى التكيف وإلى تغيير لونها وفقاً للبيئة التي تكون فيها، إذ تظهر او حتى تختفي، وتتضمن عملية التكيف هذه حل جميع المشكلات المتناقضة ومحاولة التغلب على الأزمات والتصدي للتحديات المستمرة (Lages, 2016: 2).

تشير إدارة الموارد البشرية الحرباء إلى قدرة الأفراد على تغيير سلوكهم والتكيف مع البيئات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية فهي مجموعة من الأفعال أو السلوكيات أو الممارسات التي يمكن أن تتكيف مع الاحتياجات البيئية، في حين يبقى جوهرها كما هو (Massoudi, 2022: 4).

أو هي القدرة على الاستجابة للمتطلبات المختلفة للبيئة التنافسية وتعمل على مواجهة المخاطر وعدم اليقين في عمليات المنظمة. وهو مرتبط بالقدرة الداخلية على الاستجابة للمواقف الجديدة (جانب الاستجابة) وإحداث تغييرات استباقية بحيث تسهم هذه التغييرات في تكييف الهيكل الداخلي وعمليات المنظمة بشكل مناسب مع التعديلات في البيئة (Pawłowska, 2022: 1999).

وعرّف (Durrah & Kahwaji, 2023: 4) اداره الموارد البشرية الحرباء على انها سلوك تمويهي يحتوي على مجموعه من السمات والخصائص التي تسمح للأفراد بالاندماج مع محيطهم لضمان بقائهم على قيد الحياة ويتميز سلوك الحرباء بقدره الافراد على تغيير سلوكهم والتكيف مع البيئات المختلفة لتحقيق اهداف المنظمة.

ومن وجهة نظر (Heerden, 2018 :203) عدت الموارد البشرية الحرباء مختلف الموارد المتغيرة بوتيرة متسارعة وباستمرار مع بالتزامن مع تأثيرات البيئة، لتمتلك القدرة على محاكاة استراتيجيات المنافسين، لتأخذ سماتها من الخصائص والقدرات التي يمتلكها كائن الحرباء.

يبين (Yuan & Chia, 2011: 443) ان إدارة الموارد البشرية الحرباء التي قد تمتلكها المنظمة هم موارد لهم القدرة على التحكم في مشاعرهم، ونواياهم، واختياراتهم، وفقاً لمواقف مختلفة لحماية أنفسهم، وتأتي قدرتهم على إخفاء مشاعرهم الشخصية ووجهات نظرهم من التجارب والخبرات التي يمتازون بها، ومن القدرة التي يمتلكونها والتي يستطيعون من خلالها التكيف بحرية مع المواقف المختلفة.

ويعرّف الباحثون إدارة الموارد البشرية الحرباء على انها "هي مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية في المنظمة لغرض تغيير خصائص وسلوكيات الأفراد العاملين للتكيف مع الأحداث والمواقف المختلفة في بيئة العمل المتغيرة لضمان الاستمرار والبقاء المنظمي".

أهمية إدارة الموارد البشرية الحرباء

يكمن اهمية إدارة الموارد البشرية الحرباء من دورها الذي تؤديه في التأقلم والتكيف مع جميع الظروف المختلفة، إذ تمثل سمة جوهرية يمتاز بها الافراد العاملين تختلف عن الخصائص او السمات التقليدية المتعارف عليها. وتتمكن الموارد البشرية الحرباء من تغيير ادوارها وتغيير طرق التعامل مع الظروف والاحداث، مما يؤدي ذلك إلى التكيف مع التغييرات التنظيمية، وزيادة الاداء، والكفاءة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات (Caldwell, 2001: 52).

وتعمل إدارة الموارد البشرية الحرباء على تعزيز الادوار الريادية لمنظمات الاعمال، وكنتيجة لما تتسم به الموارد البشرية الحرباء من قدرة على زيادة الفاعلية التنظيمية والابتكار، بدلاً من التركيز على التغييرات التاريخية في عمليات العمل، لذا يُنظر اليها على انها إستراتيجيات تعمل على دعم وتطوير المواهب الداخلية، استناداً إلى تعزيز المهارات الريادية للأفراد العاملين في المنظمة (Wynn, 2016: 11).

واشار (Shortland, 2016: 665) إلى ان اهمية الموارد البشرية الحرباء تكمن في ان هذه الموارد تكون شبيه بالإسفنج، تتمكن من استيعاب كل شيء داخل وخارج بيئات، وتتكيف بسرعة وبسهولة شديدة، ولديها القدرة والفرص على تعلم الاشياء الجديدة الهامة لأداء العمل والمهام. لذا فان الموارد البشرية الحرباء هي موارد سريعة الاستيعاب والتعلم والتكيف، وهذا ما يجعلها أكثر اهتماماً وانتماء للوظيفة، وأكثر معرفة وكفاءة مهنية، وكما انها ذات ميزة خاصة مقارنة بالموارد البشرية التقليدية.

أبعاد إدارة الموارد البشرية الحرباء

حدد (Mhizha, 2014: 219) ابعاد إدارة الموارد البشرية الحرباء، وهي كالآتي: -

المرونة Flexibility:

تعد مرونة إدارة الموارد البشرية الحرباء HR Chameleon جميع الامكانات المتاحة المملوكة من قبل المورد البشري والمتمثلة بالمهارات والسلوكيات التي تزيد من مرونة المنظمة على متابعة البدائل الاستراتيجية في بيئة المهمة، فضلاً عن تحديد أسلوب ممارساتها وطرائق تطويرها وتنفيذها بشكل سريع، وبما يجعلها تحقق أكبر قدر ممكن من المرونة المتأصلة في موردها ، وبما يواكب التغير وفقاً للظروف المختلفة.

التكيف Adaption:

يجسد النجاح كفاءة أداء افراد المنظمة وقدرتهم على الانتاج والتكيف التكنولوجيا المستخدمة في العمل، فضلاً عن الوصول إلى غاياتها، اذ يعبر التكيف عن الحد الذي تستطيع من خلاله منظمتهم التجاوب مع أي تغيير مستجد في البيئة الخارجية والداخلية، ويضاف لذلك قدرتها على الاستجابة عند تعاملها مع الظروف البيئية الجديدة ، في ظل تبنيها استراتيجية تهدف إلى توفير أعلى درجات المرونة حول كيفية التأمين والحصول على مواردها لكي تضمن مواكبة ما يحدث من تغيرات متوقعة الحدوث والتكيف معها في أقل وقت ممكن، والناجم عن التفاعل ومراقبة التغيرات التي تحدث في البيئة بشكل مستمر.

المراقبة Monitoring:

وتتمثل في القدرة على دعم ومراقبة التغييرات الطارئة والافادة من الفرص المتاحة للتغيرات في سوق المنافسة ، اذ يتطلب معرفة تسويقية ومعرفة افتراضية، لاسيما وانها ترتبط بالسرعة التي تمنح المنظمة القدرة على التغيير في الاعمال استجابة للتغيرات التي تتضمن المرونة في (التخطيط ، والعمليات، والاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في متطلبات السوق والزبائن) ، لتمنح المنظمة الحرباء الامكانية على التنكر امام منافسيها، لتستطيع اتقان الحركة الاستراتيجية ومواجهة التغيرات المفاجئة والتغلب عليها بكامل طاقتها، وبناء القدرة على تكييف وضعها الداخلي، والخطط والآلات والمعدات من أجل الافادة من الفرص الحالية.

ثانياً: نظرة استعراضية عن متغير الشغف التنظيمي

مفهوم الشغف التنظيمي Organizational Passion

تعود دراسة الشغف إلى القرن السادس قبل الميلاد، وتطورت مع مرور الوقت من النظر إلى العاطفة كموضوع للازدراء، إلى الشغف كموضوع للاحتفال. بسبب هذه الآراء المتغيرة حول الشغف، تغير تعريف الشغف وفهمه أيضًا. وكلمة الشغف مشتقة من الكلمة اليونانية "pathos" والكلمة اللاتينية "patio"، وكلاهما لهما معنى "المعاناة"، مما يدل على أن الشغف قد تقود الإنسان إلى المعاناة، وعلى الرغم من أن فعل المعاناة يلون وجهة النظر حول الشغف بالنسبة للبعض، إلا أن البعض الآخر يرى الشغف باعتباره مشاعر قوية يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية، حتى أن البعض ينظر إلى الشغف على أنه يجعل حياة الناس تستحق العيش. أصبح الشغف أيضًا هو المصطلح المستخدم لوصف المشاعر الشديدة والحب العاطفي أو الجسدي وحب النشاط (Naidoo, 2018: 18).

وفقاً لـ(Salas-Vallina et al., 2022: 2) يعد الشغف مفهومًا مفيدًا لتفسير الإصرار على الرغم من العقبات والتجارب المعاكسة، ويمكن تعريفه بأنه "صدفة الالتزام ودافعية الاستثارة العالية".

في السياق التنظيمي، يعد الشغف عاطفة تشير إلى حب قوي للعمل نفسه، ولا يتأثر بسهولة بالعوامل الخارجية، إذ كشفت الكثير من الدراسات أن تحديد النشاط والتخصص في النشاط ودعم الاستقلالية وإدراك إمكانية التحكم يرتبطان بتطور شغف العمل، إذ تم ايجاد الأساليب والدراسات التنظيمية التي من شأنها أن تتنبأ بشكل إيجابي بشغف العمل (Cui et al., 2021: 4).

الشغف التنظيمي "Organizational Passion" هو عاطفة أو شعور تنظيمي قوي ومكثف يدفع الشخص إلى الحماس أو الاهتمام أو الالتزام تجاه نشاط أو قضية أو سعي معين، وغالبًا ما يرتبط بالحب العميق والمتحمس أو الإخلاص لشيء ما، سواء كان ذلك هواية، أو مهنة، أو علاقة، أو مسعى إبداعي، أو قضية اجتماعية، أو إنسانية، وعندما يكون شخص ما شغوفًا بشيء ما، فإنه يكون متحمسًا للغاية ومفعمًا بالحيوية لاستثمار الوقت والجهد والموارد فيه، إذ يمكن أن يكون الشغف قوة قوية تغذي النمو الشخصي والإبداع والشعور بالهدف في الحياة (Abdelwahed et al., 2023: 61).

ويرى (Serafimova, 2022: 53) الشغف التنظيمي متجسد في الشعور القوي والعميق الناشئ عن ضبط الأهداف الفردية والمهنية معاً، وينشأ من الشعور بالرضا والسعادة عند ممارسة العمل المحبوب والمهارات والمواهب الخاصة بالفرد. وعندما يكون الفرد متحمسًا للقيام بعمله ومتعلقًا به، فإنه يصبح أكثر رضاً عن عمله ويشعر بالرضا الوظيفي.

ويشير(Schulte, 2023: 70) إذا كان الفرد يمتلك شغفًا تنظيميا في العمل الذي يقوم به، فإنه يشعر بالمتعة والرضا من إتمام المهام والتحديات التي تواجهه في العمل ويكون هناك رغبة قوية للتعلم والتحسن، وإحراز تقدم في مجال العمل المحدد. وبالتالي، يتطور الفرد في مجال عمله ويشعر بالتحسن المستمر والنجاح.

ومن خلال ما تقدم، يعّرف الباحثون الشغف التنظيمي على انه " ظاهرة نفسية- سلوكية مرتبطة بمشاعر إيجابية متناغمة ومفعمة بالحيوية والحماس تسعى من خلالها المنظمات الى خلق أجواء إيجابية فاعلة في بيئة العمل ليشعر بها العاملين لتقيم مستويات أداء أفضل لتحقيق أهدافها.

أهمية الشغف التنظيمي

شهد مفهوم الشغف التنظيمي اهتمامًا متزايدًا في الألفية الجديدة، مع زيادة في عدد مقالات الممارسين التي تؤكد على قيمة أن يكون الشخص شغوفًا بوظيفته، وكيف يمكن للشركات الاستفادة من وجود موظفين شغوفين. ومع ذلك، في الوقت نفسه، تجد المنظمات أن موظفيها أصبحوا على نحو متزايد غير متحمسين ولا مبالين في العمل، إذ أفاد (29%) فقط من السكان العاملين في الولايات المتحدة بأن لديهم شغفًا بوظائفهم). استجابة لهذا القلق المتزايد في مجال الأعمال، بدأ العلماء في التحقيق في مفهوم العاطفة في مكان العمل، وتشير الأدلة النوعية من المقابلات مع المديرين والطلاب والمعلمين، من بين آخرين، إلى أن العمال يمكن أن يكون لديهم شغف لوظائفهم، وأن مثل هذا يقود الشغف نجاح عملهم (Ho et al., 2011:3).

كما تم اعتبار الشغف التنظيمي مصدرًا مهمًا للطاقة لتحقيق الأهداف، وكثيرًا ما يُنظر إليه على أنه عنصر ضروري لتحقيق إنجاز كبير وفي مكان العمل على وجه التحديد، ارتبط الشغف (الانسجام) مؤخرًا بنتائج مهمة مثل المشاركة والالتزام وشعور الموظف بالسيطرة (Swanson & Kent, 2017: 5) ويبدو أن الشغف يؤدي دورًا رئيسيًا في رفاهية الأشخاص، وعلى الأمد البعيد، وفي النجاح التنظيمي والميزة التنافسية (Orgambídez Ramos et al., 2014: 28).

أبعاد الشغف التنظيمي

تعددت الابعاد التي تناولت الشغف التنظيمي إلا أن الباحثون تبنوا مقياس (Serafimova, 2022) لقياس متغير الشغف التنظيمي لأهمية هذا المقياس فهو من أكثر المقياس استخداما، ويعد الاحدث من قبل عدد من الباحثين ويمكن "توضيح الأبعاد على وفق الآتي":

الشغف المتناغم Harmonious Passion:

الشغف المتناغم في العمل يشير إلى الشعور بالاندماج والتأثر العميق بالعمل الذي نقوم به، يعد الشغف المتناغم عنصرًا هامًا في تحقيق الرضا الوظيفي والإنتاجية العالية، وعندما يكون لدينا شغف متناغم في العمل، فإنه يشعر بالسعادة والرضا عما يقوم به، ونكون ملتزمين ومتحمسين لتحقيق النجاح. ويمكن أن يكون الشغف المتناغم في العمل نتيجة عدة عوامل، بما في ذلك الآتي:

توافق القيم: عندما يكون لدينا قيم وأهداف متطابقة مع العمل الذي نقوم به، فإننا نشعر بالارتباط القوي والشغف المتناغم.

الرضا عن الإنجاز: عندما نشعر بالفخر والرضا عن الإنجازات التي نحققها في العمل، فإنه يعزز الشغف المتناغم ويزيد من التحفيز.

التحدي: عندما يتوفر التحدي في العمل ويساعدنا على تطوير مهاراتنا وقدراتنا، فإننا نشعر بالشغف المتناغم للتغلب على التحديات والنمو.

الاعتراف والتقدير: عندما يتم الاعتراف بمساهماتنا وتقديرها في العمل، فإننا نشعر بالشغف المتناغم والالتزام لتقديم أفضل أداء.

فضلاً عن ذلك، يعزز الشغف المتناغم في العمل أيضًا الروح الجماعية والتعاون بين الفريق، ويؤدي إلى بيئة عمل إيجابية ومثمرة. لذا، إذا كانت المنظمة تسعى لتعزيز الشغف المتناغم في العمل، فقد تحتاج إلى اختيار الوظيفة التي تتوافق مع قيم وأهداف الموظفين، والسعي لتحقيق الإنجازات والتحديات.

الشغف الاستحواذي Obsessive Passion:

يعاني الافراد الذين يعانون من الشغف الاستحواذي من الشعور الدائم بأنهم لم يقموا بالكفاية أو لم ينجزوا المستوى المطلوب في العمل، حتى لو قدموا الأداء بشكل جيد. ويمكن أن يتسبب الشغف الاستحواذي الاحتراق الوظيفي والتوتر النفسي والانهيار العاطفي. وللتعامل مع الشغف الاستحواذي، يمكن اتباع الخطوات الآتية:

التوازن بين العمل والحياة الفردية: العمل على تحقيق توازن صحي بين العمل وحياة الفردية، وتخصيص وقت للراحة والاستجمام وممارسة الهوايات المفضلة.

الاسترخاء والتأمل: تعلم تقنيات الاسترخاء والتأمل وممارستها بانتظام، مثل التنفس العميق والتأمل الهادئ.

التخطيط والتنظيم: وضع جدول زمني وتنظيم المهام والأولويات، وذلك لتقليل الضغط وتنظيم العمل بطريقة منظمة.

البحث عن دعم ومساندة: التحدث مع الزملاء أو الأصدقاء أو الافراد الموثوق بهم عن التحديات والمشاكل المتعلقة بالعمل، والبحث عن النصائح والدعم منهم.

استشارة متخصص: في حالة استمرار الشغف الاستحواذي في التفاقم، قد يكون من المفيد استشارة متخصص في الصحة العقلية أو المستشار الإرشادي للحصول على مساعدة متخصصة.

المبحث الثالث

الجانب العملي للبحث

اولاً: ديموغرافية العينة:

تبين ان عدد الذكور (59) مشاهدة وبنسبة (64%) من عينة البحث (92)، بينما كان عدد الاناث (33) وبنسبة (36%)، فيما كانت نسبة شهادة الدكتوراه (28%) وبعدد (26)، ولشهادة الماجستير نسبة (42%) وبعدد (39) مستجيب، وللبكالوريوس نسبة (30%) وبعدد (27) مستجيب من موظفي جامعة الكوفة، فيما كان عدد سنوات الخبرة للفئة (1-5) قد بلغ (55) وبنسبة (60%)، اما الفئة (6-10) فقد حصلت على الترتيب الثاني وبنسبة (37%) وبعدد مشاهدات (34)، واخيراً حصلت سنوات الخبرة (11-15) على الترتيب الثالث وبنسبة (3%) وبعدد مشاهدات (3).

ثانياً: صدق وثبات الاستبانة:

تضمن المتغير المستقل ادارة الموارد البشرية الحرباء وابعادها الثلاثة (المرونة، التكيف، المراقبة)، وعبر(15) فقرات ، فيما حصل الشغف التنظيمي ومن خلال ابعادها (الشغف المتناغم، الشغف الاستحواذي) والمتمثلة في (10) فقرات، ليكون المتغيرات استبانة البحث الكلية والمتضمنة (25) فقرة حصلت على معامل (كرونبخ الفا) (α=0.901)، بينما كانت قيمة اختبار كفاية حجم العينة (KMO=0.855) وبقيمة مربع كاي (622.108) عند درجة حرية (306)، وبقيمة تباين تراكمي مفسر بلغ (61.790%) وبجذر كامن (9.657).

الجدول (1) ثبات الاستبانة

| المتغيرات | items | α | KMO | $X^2$ | DF | P. | EV. | V. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستبانة اجمالاً | 25 | 0.901 | 0.855 | 622.108 | 306 | 0.000 | 9.657 | 61.790% |

المصدر: نتائج برنامج (SPSS V.28)

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث:

تجسد البحث الحالي بدراسة العلاقة بين ظاهرتين اداريتين (ادارة الموارد البشرية الحرباء، والشغف التنظيمي)، اذ اقتصر البحث عنهما من خلال إجابات (92) مستجيب من موظفي جامعة الكوفة ، فحصلت ادارة الموارد البشرية الحرباء بصفته المتغير المستقل على وسط حسابي (3.77) مرتفع التوفر وينال الاهتمام الجيد في الموارد التي تتغير بسرعة وبشكل مستمر مع تأثيرات البيئة، ولها القدرة على محاكاة استراتيجيات الجامعات الأخرى المتميزة وتأخذ هذه الموارد صفاتها من الخصائص والقدرات التي يمتلكها كائن الحرباء، فيما كان انحرافها المعياري (0.472) وبأهمية نسبي (75.4%) وبمعامل اختلاف نسبي (12.52%) ، فيما حصل المتغير المعتمد الشغف التنظيمي على وسط حسابي (3.67) مرتفع التوفر وجيد الممارسة من خلال شعور قوي وعميق ينشأ عندما يتم ضبط الأهداف الفردية والمهنية معاً، وينشأ من خلال الشعور بالرضا والسعادة عند ممارسة العمل المحبوب والمهارات والمواهب الخاصة بموظفي الجامعة،

وعندما يكون الموظف متحمسًا للقيام بعمله ومتعلقًا به، فإنه يصبح أكثر رضاً عن عمله ويشعر بالرضا الوظيفي، وبانحراف معياري (0.542) وباهتمام نسبي (73.4%) وبمعامل اختلاف نسبي (14.76%)، مما يدل على ان اتفاق العينة على الشغف التنظيمي في الترتيب الثاني، بينما كان الترتيب الاول للمتغير المستقل (ادارة الموارد البشرية الحرباء) من حيث الأولية والاتفاق، وكما موضح بجدول (2).

اما على مستوى ابعاد متغيري البحث ، فقد حصل بعد المرونة على وسط محسوب مقداره (3.75) مرتفع المستوى وبانحراف معياري (0.573) ليشير الى امتلاك موظفي الجامعة القابليات المتاحة من مهارات وسلوكيات التي يمكن أن تمنح موظفي الجامعة المرونة، في متابعة البدائل الاستراتيجية في البيئة التنافسية، وتحديد ممارساتها اللازمة وتطويرها وتنفيذها بشكل سريع، فيما حصل بعد التكيف على وسط حسابي (3.92) مرتفع المستوى وبانحراف معياري (0.629) من خلال التجاوب مع أي تغيير في داخلها أو في البيئة الخارجية، وهو الاستجابة التي تبديها الجامعة عند تعاملها مع الظروف البيئية الجديدة وان إدارة الموارد البشرية يجب ان تتبنى استراتيجية تهدف إلى توفير أعلى درجات المرونة في كيفية التأمين والحصول على مواردها لكي تتمكن من مواكبة ما يحدث من تغيرات تتوقعها في البيئة المحيطة والتكيف معها في أقل وقت ممكن، واخيراً حصلت المراقبة على وسط حسابي (3.64) مرتفع المستوى وبانحراف معياري (0.667) ليشير الى توافق العينة وتقارب اجاباتها حول تحديد القدرة على دعم ومراقبة التغييرات المفاجئة من أجل الافادة من الفرص المتاحة للسوق المتغير في العرض والطلب للقوى العاملة، وهذا يتطلب معرفة تسويقية ومعرفة افتراضية، فضلاً عن تحديد المرونة والسرعة التي تمنح المورد البشري القدرة على التغيير في الاعمال استجابة للتغيرات التي تشمل المرونة في التخطيط وجميع العمليات الأخرى التي تزيد من قابليات الجامعة.

اما على مستوى ابعاد الشغف التنظيمي، فقد حصل الشغف المتناغم على وسط حسابي (3.52) مرتفع المستوى، وبانحراف معياري (0.792) ليشير الى تقارب إجابات العينة واتفاقها على امتلاك موظفي جامعة الكوفة الشعور بالاندماج والاستغراق بالعمل، إذ يعد الشغف المتناغم عنصرًا هامًا في تحقيق الرضا الوظيفي والإنتاجية العالية. عندما يكون لدينا شغف متناغم في العمل، فإنه يشعر بالسعادة والرضا عما يقوم به، ونكون ملتزمين ومتحمسين لتحقيق النجاح، فيما حصل الشغف الاستحواذي على وسط محسوب (3.82) مرتفع وبانحراف معياري (0.704) ليؤكد على امتلاك الموظفين في جامعة الكوفة من الشعور الدائم بأنهم لم يقوموا بالكفاية، أو لم ينجزوا المستوى المطلوب في العمل، حتى لو قدموا الأداء بشكل جيد، وقد يؤدي هذا الشعور الى الانهاك الوظيفي والتوتر النفسي والانهيار العاطفي.

الجدول (2) بيانات متغيرات البحث الوصفية

| المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف% | الاهمية النسبية% | الاولوية |
|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ادارة الموارد البشرية الحرباء | 3.77 | 0.472 | 12.54 | 75.4 | الاول |
| الشغف التنظيمي | 3.67 | 0.542 | 14.76 | 73.4 | الثاني |
| المرونة | 3.75 | 0.573 | 15.28 | 75 | 1 |
| التكيف | 3.92 | 0.629 | 16.04 | 78.4 | 2 |
| المراقبة | 3.64 | 0.667 | 18.32 | 72.8 | 3 |
| الشغف المتناغم | 3.52 | 0.792 | 22.50 | 70.4 | 5 |
| الشغف الاستحواذي | 3.82 | 0.704 | 18.42 | 76.4 | 4 |

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى للبحث (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين إدارة الموارد البشرية الحرباء بأبعادها مع الشغف التنظيمي وابعاده).

| | | الشغف التنظيمي | الشغف المتناغم | الشغف الاستحواذي |
|---|---|---|---|---|
| إدارة الموارد البشرية الحرباء | الارتباط | .930** | .673** | .746** |
| | المعنوية | .000 | .000 | .000 |
| | العينة | 92 | 92 | 92 |
| المرونة | الارتباط | .640** | .413** | .466** |
| | المعنوية | .000 | .000 | .000 |
| | العينة | 92 | 92 | 92 |
| التكيف | الارتباط | .813** | .832** | .563** |
| | المعنوية | .000 | .000 | .000 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | العينة | 92 | 92 | 92 |
| المراقبة | الارتباط | .794** | .478** | .792** |
| | المعنوية | .000 | .000 | .000 |
| | العينة | 92 | 92 | 92 |

حققت إدارة الموارد البشرية الحرباء ثلاث علاقات ارتباط طردية إيجابية مع الشغف التنظيمي مقداره (0.903**) قوية، أي كلما اهتمت الجامعة بإدارة الموارد البشرية الحرباء فأنها سوف تهتم بشكل تلقائي بالشغف التنظيمي بشكل قوي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط للإدارة الموارد البشرية الحرباء مع الشغف المتناغم (0.673**)، ومع الشغف الاستحواذي (0.746**)، وهذه النتائج ستفضي الى قرار قبول الفرضية الرئيسة الأولى.

حققت المرونة ثلاث علاقات ارتباط طردية إيجابية مع الشغف التنظيمي مقداره (0.640**) قوية، أي كلما اهتمت الجامعة بالمرونة فأنها سوف تهتم بشكل تلقائي بالشغف التنظيمي بشكل قوي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط للمرونة مع الشغف المتناغم (0.413**)، ومع الشغف الاستحواذي (0.446**)، وهذه النتائج ستفضي الى قرار قبول الفرضية الفرعية الأولى.

حقق التكيف ثلاث علاقات ارتباط طردية إيجابية مع الشغف التنظيمي مقداره (0.813**) قوية، أي كلما اهتمت الجامعة بالتكيف فأنها سوف تهتم بشكل تلقائي بالشغف التنظيمي بشكل قوي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط للتكيف مع الشغف المتناغم (0.832**)، ومع الشغف الاستحواذي (0.563**)، وهذه النتائج ستفضي الى قرار قبول الفرضية الفرعية الثانية.

حققت المراقبة ثلاث علاقات ارتباط طردية إيجابية مع الشغف التنظيمي مقداره (0.794**) قوية، أي كلما اهتمت الجامعة بالمراقبة فأنها سوف تهتم بشكل تلقائي بالشغف التنظيمي بشكل قوي، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط للمراقبة مع الشغف المتناغم (0.478**)، ومع الشغف الاستحواذي (0.792**)، وهذه النتائج ستفضي الى قرار قبول الفرضية الفرعية الثانية.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية للبحث (تؤثر ادارة الموارد البشرية الحرباء بأبعادها مجتمعة في الشغف التنظيمي تأثيراً معنوياً)

تبين وجود انموذج للتأثير بقيمة (F) المحسوبة (1521.525) وهي تزيد عن قيمتها الجدولية (3.944) عند درجة الحرية (91) وبقيمة احتمالية (0.05)، فيما أظهرت نتائج الجدول (3) وجود معامل تفسير (0.86.5)، اذ استطاع (ادارة الموارد البشرية الحرباء) من تفسير ما نسبته (86.5%) من التغيرات التي تطرأ على الشغف التنظيمي ، فيما تُعزى النسبة المتبقية (13.5%) لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج المختبر، اذ يعد انموذج التفسير انموذجاً مقبولاً احصائياً ويمكن اعتماده في تفسير ما يطرأ على الشغف التنظيمي من تحسين يعزى للإدارة الموارد البشرية الحرباء ، وعلى هذا الأساس تقبل الفرضية الرئيسة الثانية للبحث.

بينما تبين وجود تأثير لبعد المرونة في الشغف التنظيمي مقداره (0.272)، وبقيمة (T) المحسوبة (21.934) وهي تزيد عن القيمة المجدولة (1.986) عند درجة الحرية (91) وبقيمة احتمالية (0.05)، فضلاً عن وجود تأثير لبعد التكيف مقداره (0.378) وبقيمة (T) المحتسبة (28.059)، واخيراً وجد تأثير مقداره (0.336) لبعد المراقبة وبقيمة (T) مقداره (26.886)، اذ تؤكد هذه النتيجة على توجه جامعة الكوفة الى تحقيق الشغف التنظيمي، وهذا ما لاحظه الباحثون من اجاباتهم من خلال الاستبانة والتفاعل مع الفقرات والأبعاد، اذ تقود هذه النتائج الى قبول الفرضية الرئيسة (تؤثر ادارة الموارد البشرية الحرباء بأبعادها مجتمعة في الشغف التنظيمي تأثيراً معنوياً)، وبحسب المعادلة الاتية:

الشغف التنظيمي (Y)= (0.026) +0.272 * (المرونة) +0.378 * (التكيف) +0.336 * (المراقبة)

الجدول (3)

تأثير ابعاد ادارة الموارد البشرية الحرباء مجتمعة في الشغف التنظيمي (n=92)

| المتغير المستقل | الشغف التنظيمي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الثابت | الميل الحدي | معامل التفسير | معامل الارتباط | المعنوية | اختبار تي | اختبار اف |
| انموذج التأثير المختبر | | | | | | | |
| المرونة | 0.026 | 0.272 | 0.865 | 0.860 | 0.000 | 21.934 | 1521.525 |
| التكيف | | 0.378 | | | 0.000 | 28.059 | |
| المراقبة | | 0.336 | | | 0.000 | 26.886 | |

المصدر: مخرجات برنامج (SPSS V.28)

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

اتضح من خلال البحث امتلاك أقسام كليات جامعة الكوفة إدارة موارد بشرية حرباء تستطيع من خلالها تغيير مواردها البشرية بسرعة وبشكل مستمر وفقاً لتأثيرات البيئة، لاسيما وأنها تمتلك القدرة على محاكاة استراتيجيات الجامعات المنافسة وتأخذ صفاتها من الخصائص والقدرات التي يمتلكها كائن الحرباء، وقد

ظهرت بشكل مرتفع نتيجة لتعزيزها من خلال المرونة، وتحسين مستوى ذلك التوفر من خلال التكيف والمرونة.

تبين وجود شغف تنظيمي لدى موظفو جامعة الكوفة والبارز من خلال سلوكيات تدعو الى دعم ومراقبة التغييرات المفاجئة لدى المورد البشري للإفادة من الفرص المتاحة في سوق العمل المتغير في العرض والطلب للقوى العاملة، وهذا يتطلب معرفة تسويقية ومعرفة افتراضية بخصائص الوظيفة والافراد المطلوبين، فضلاً عن تحديد المرونة السرعة التي تمنح المورد البشري القدرة على التغيير في الاعمال استجابة للتغيرات التي تشمل المرونة في التخطيط وجميع العمليات الأخرى التي تزيد من قابليات الجامعة، وقد تبين تعزيز هذا الشعور من خلال الشغف الاستحواذي، وعملت الجامعة على تحسينه من خلال الشغف المتناغم.

سعت جامعة الكوفة الى إيجاد شغف تنظيمي لموظفيها بشكل جيد، وعلى هذا الأساس اتجهت لتحسينه من خلال امتلاك إدارة موارد بشرية حرباء بشكل عام، فيما وجهت الى تحسين الشغف من خلال المرونة والتكيف والمراقبة.

تبين صحة فرضيات البحث بوجود علاقة ارتباط وتأثير بين إدارة الموارد البشرية الحرباء والشغف التنظيمي، أي كلما زاد اهتمام اقسام إدارة الموارد البشرية في كليات جامعة الكوفة، كلما انعكس ايجاباً على شغف العاملين نحو العمل.

ثانياً: التوصيات

ضرورة توعية الموظفين في جامعة الكوفة العمل على مقولة تشارلز داروين " ليس أقوى الأنواع هو الذي يبقى، ولا أكثرها ذكاءً، بل الذي يبقى الأكثر قدرة على التكيف مع التغيير"، والانسب بلورة هذا هي توظيف إدارة الموارد البشرية الحرباء للتكيف مع التغيير.

استخدام استراتيجيات إدارة الموارد البشرية الحرباء لتعلم الموظفين في الجامعة في كيفية التأقلم والتكيف مع بيئات الاعمال المتغيرة والمتمثلة بالدوران، حدة الذهن، والتدرج، والتهجين، وجدار الحماية وغيرها.

تبني الجامعة مجموعة من السلوكيات مثل الشخصية والقيم والممارسات والإجراءات والعادات التي تعزز من ثقافة المنظمة الحرباء والتي يمكن أن تتكيف مع الاحتياجات البيئية والتي يمكن أن تتناغم مع بيئتها الداخلية والخارجية لضمان البقاء،

يمكن تعزيز من ممارسات وسلوكيات القيادة الحرباء في الجامعة لتعزيز من دور إدارة الموارد البشرية الحرباء وبالتالي سلوكهم باعتبار قدرة الأفراد على تغيير سلوكهم والتكيف مع البيئات المختلفة من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية أو الذاتية.

التأكيد على تحسين الشغف وباستمرار لضمان الابتكار والإبداع لأن الموظفين المتحمسين يميلون إلى البحث عن مصادر جديدة للمعرفة، ونتيجة لذلك يمكنهم التكيف بسهولة مع المواقف الصعبة الجديدة.

عندما يتم تعزيز شغف الموظفين في الجامعة، يشعرون بالرضا، ويظهرون مستويات أعلى من الرفاهية ويتحسن أداءهم، ونتيجة لذلك، يمكن للموظفين تقديم خدمة ممتازة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى أهداف الجامعة.

ضرورة إدراك الموظفين بأهمية الشغف في العمل لأنه يؤدي إلى مستويات أقل من الإرهاق الوظيفي، وتحسين العلاقات الشخصية، ومن وجهة نظر الجامعة، تؤدي الموارد البشرية المتحمسة إلى زيادة إبداع الموظفين وفعاليتهم، وإلى أداء أعلى في ظل المواقف الصعبة.

دراسة العلاقة بين إدارة الموارد البشرية الحرباء والشغف التنظيمي من وجهة نظر القيادات الإدارية حول تطبيق تلك المتغيرات لتعطي رؤية متكاملة على مستوى قياس الظواهر التنظيمية لبيان الفجوة المعرفية والبحثية في مدى تطبيق الموضوع ومتغيراته في مؤسسات التعليم العالي.

المصـادر

Abdelwahed, N. A. A., Soomro, B. A., & Shah, N. (2023). Predicting employee performance through transactional leadership and entrepreneur's passion among the employees of Pakistan. Asia Pacific Management Review, 28(1), 60-68.

Caldwell, R. (2001). Champions, adapters, consultants and synergists: the new change agents in HRM. Human Resource Management Journal, 11(3), 39-52.

Cui, G., Wang, F., Cheng, Y., & Zhang, Y. (2021). Understanding the work goals–early retirement intention relationship: the mediating role of work passion and moderating role of HR practices' flexibility. Personnel Review, 50(4), 1148-1167.

Durrah, O., & Kahwaji, A. (2023). Chameleon leadership and innovative behavior in the health sector: The mediation role of job security. Employee Responsibilities and Rights Journal, 35(2), 247-265.

Heerden. A., (2018), Soft Skills and the Construction Site Manager: The Chameleon Professional, University of Pretoria, Pretoria, South Africa.

Ho, V. T., Wong, S. S., & Lee, C. H. (2011). A tale of passion: Linking job passion and cognitive engagement to employee work performance. Journal of Management Studies, 48(1), 26-47.

Lages, L. F. (2016). VCW—Value Creation Wheel: Innovation, technology, business, and society. Journal of Business Research, 69(11), 4849-4855.

Massoudi, A. (2022). Reviving Performance by Adopting Chameleon Style of leadership. Journal of Management and Business Education, 5(1), 1-19.

Mhizha, A. (2014). Application of the 'Chameleon Survival Strategy Model' in the Study of Strategic Management in Small and Medium-Scale Enterprises. International Journal of Innovative Research and Development, 3(6), 216-225.

Naidoo, M. (2018). A study of employee passion at a technology business incubator in KwaZulu-Natal (Doctoral dissertation).

Pawłowska, A. (2022). Flexible Human Resource Management and Vocational Behavior: The Employability Market Orientation Model. Taylor & Francis.

Salas-Vallina, A., Rofcanin, Y., & Las Heras, M. (2022). Building resilience and performance in turbulent times: The influence of shared leadership and passion at work across levels. BRQ Business Research Quarterly, 25(1), 8-27.

Schulte-Holthaus, S. (2023). From passion to performance: entrepreneurial passion in the creative industries. Dissertation to Obtain the Doctoral Degree of Economic Sciences (Dr. oec.) Faculty of Business, Economics and Social Sciences, University of Hohenheim

Serafimova, V. (2022). The Firm's Role in Creating Work Passion (Doctoral dissertation, Macquarie University).

Shortland, S. (2016). The purpose of expatriation: why women undertake international assignments. Human Resource Management, 55(4), 655-678.

Swanson, S., & Kent, A. (2017). Passion and pride in professional sports: Investigating the role of workplace emotion. Sport management review, 20(4), 352-364.

Wynn, M. T. (2016). Chameleons at large: Entrepreneurs, employees and firms–the changing context of employment relationships. Journal of Management & Organization, 22(6), 826-842.

Yuan, L., & Chia, R. (2011). The effect of traditional Chinese fuzzy thinking on human resource practices in mainland China. Chinese Management Studies.

# التسويق الشمولي مدخل لتعزيز جودة الخدمة السياحية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الشركات السياحية في مدينة الموصل

م.م سهيل لقمان عباس الفارس
مديرية تربية محافظة نينوى

م.د خديجة حسن علي القصير
جامعة الكوفة/ كلية الاداب

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس دور التسويق الشمولي في تعزيز جودة الخدمة السياحية من وجهة نظر عينة من العاملين في الشركات السياحية في مدينة الموصل، وتم الاعتماد على استمارة الاستبانة للحصول على المعلومات المطلوبة ، إذ تم توزيع 32 استمارة استرد منها 29 استمارة صالحة للتحليل، وقد سعت الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف أهمها التعرف على العلاقة بين متغيري البحث ( التسويق الشمولي، جودة الخدمة السياحية)، ومدى تأثير التسويق الشمولي في جودة الخدمة السياحية، وقد توصل البحث لعدد من الاستنتاجات كان أهمها وجود علاقة ارتباط بين متغيري البحث فضلاً عن وجود اثر للتسويق الشمولي في جودة الخدمة السياحية .

الكلمات المفتاحية: التسويق الشمولي، جودة الخدمة السياحية

Summary

The research aims to measure the role of holistic marketing in enhancing the quality of tourism service from the point of view of a sample of workers in tourism companies in the city of Mosul, and the questionnaire form was relied on to obtain the required information, as 32 forms were distributed, of which 29 valid forms were recovered for analysis, and the study sought to achieve a number of goals, the most important of which is to identify the relationship between the two research variables (holistic marketing, quality of tourism service), and the extent of the impact of holistic marketing on the quality of tourism service, and has reached The research for a number of conclusions, the most important of which was the existence of a correlation between the two research variables as well as the existence of the impact of holistic marketing on the quality of tourism service.

Keywords: holistic marketing, quality of tourism service

المقدمة

تواجه منظمات الاعمال تحديات في غاية الشدة والحداثة فرضتها التغيرات المتسارعة في البيئة المعاصرة منها ( تغير اذواق الزبائن وحاجاتهم، بناء فرق العمل، تحقيق الاستجابة السريعة للزبائن، الابداع، الابتكار) ، ومن ثم فإن مواجهة التحديات انفة الذكر يتطلب ان تكون المنظمات اكثر مرونة لتحقيق استجابة سريعة لمواجهة هذه التغيرات من خلال اتباع أساليب تسويقية حديثة تمثلت بالتسويق الشمولي مما ينعكس في جودة الخدمات التي تقدمها الشركات لزبائنها وبالتالي زيادة القدرة على تحقيق رضا الزبائن وولائهم .

الفصل الاول

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

تعمل إدارة المنظمات كافة الى تقديم خدمات تلبي حاجات ومتطلبات الزبائن، بما يؤدي الى نجاحها ولكنها تواجه العديد من العقبات والمشكلات في سعيها لتحقيق اهدافها، وللتغلب على هذه المشكلات ظهرت العديد من الأساليب منها أسلوب التسويق الشمولي ، لذا تمثلت مشكلة البحث في بيان دور التسويق الشمولي في تعزيز جودة الخدمة السياحية ، ومنها برزت التساؤلات الفرعية الاتية :

1 – ما مستوى توافر ابعاد التسويق الشمولي لدى الافراد المبحوثين ؟

2 – ما طبيعة علاقة الارتباط بين متغيرات البحث (التسويق الشمولي ،جودة الخدمة السياحية) ؟

4 – هل للتسويق الشمولي اثر في تعزيز جودة الخدمة السياحية؟

ثانياً : أهداف البحث

يسعى البحث الحالي لتحقيق الاهداف الاتية :

1 - التعرف على مستوى ابعاد التسويق الشمولي في المنظمة عينة البحث .

2 - اختبار علاقات الارتباط والاثر بين متغيرات البحث (التسويق الشمولي، جودة الخدمة السياحية )

3 - تزويد إدارة المنظمة المبحوثة بالمقترحات التي تنسجم مع النتائج التي سيتم الوصول إليها.

ثانياً : أهمية البحث

1 - الاهمية العلمية : التعرف على دور التسويق الشمولي في تعزيز جودة الخدمة السياحية في المنظمة عينة البحث، وبيان علاقات الاثر والارتباط بين متغيرات البحث ( التسويق الشمولي ، جودة الخدمة السياحية ) .

2 - الاهمية العملية : بيان مدى استفادة المنظمة عينة البحث من أهمية توافر ابعاد التسويق الشمولي وأثرها في تعزيز جودة الخدمة السياحية في منظمات الاعمال

رابعاً : الانموذج الفرضي للبحث

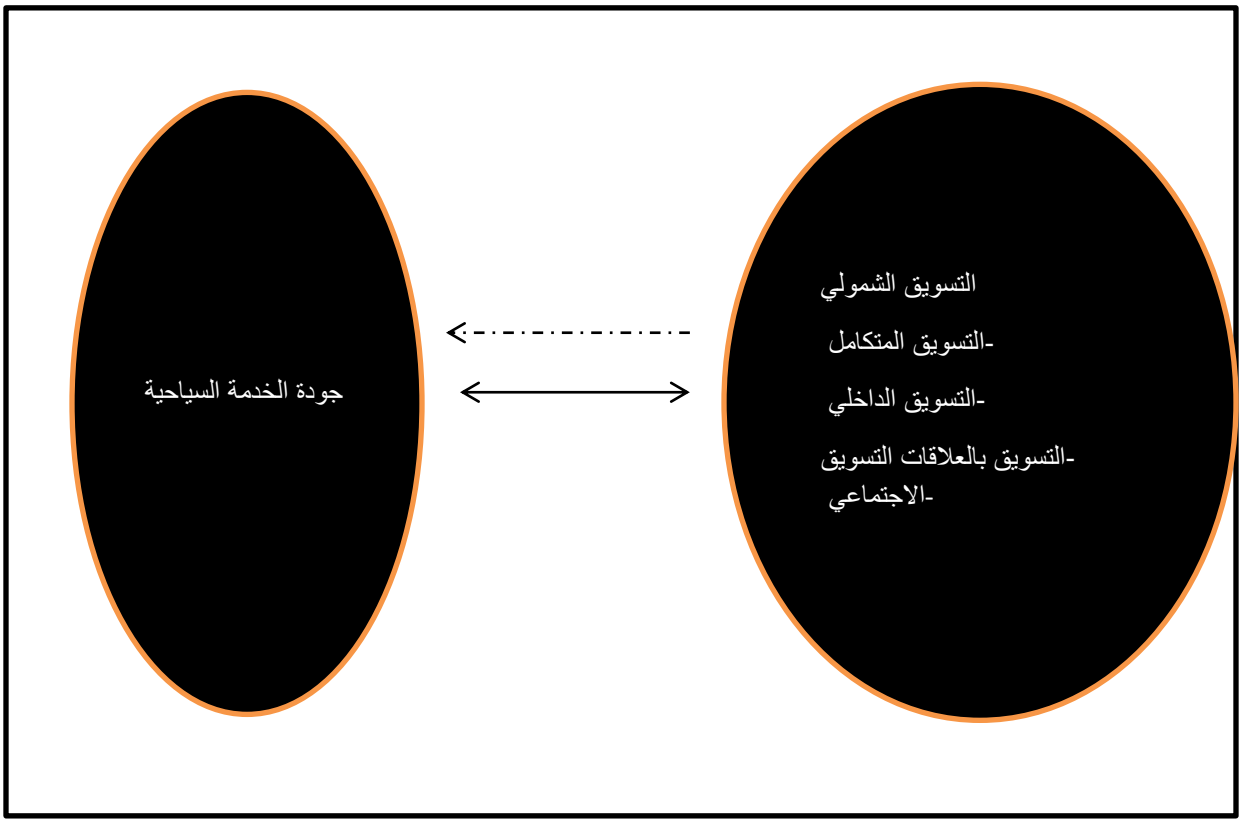


المصدر : من إعداد الباحث الشكل (1)

ارتباط المخطط الفرضي للبحث ⟷

تأثير <----------

خامساً : فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة الاولى: هنالك علاقة ارتباط معنوية بين التسويق الشمولي وجودة الخدمة السياحية في المنظمة عينة البحث على المستوى الكلي .

الفرضية الرئيسة الثانية : هنالك تأثير معنوي للتسويق الشمولي في جودة الخدمة السياحية في المنظمة عينة البحث على المستوى الكلي.

سادساً : الاساليب الاحصائية

لغرض تحليل البيانات تم اعتماد برنامج SPSS V26 ، وقد تم اعتماد الاساليب الاحصائية الاتية :

1 – الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

2 – معامل الارتباط لقياس قوة العلاقة بين متغيرات البحث .

3 – تحليل الانحدار البسيط لبيان التأثيرات بين متغيرات البحث .

سابعاً : ادوات جمع البيانات

1 – الجانب النظري: لتغطية الجانب النظري من البحث اعتمد الباحث على اسهامات الباحثين والكتاب التي تم جمعها من المراجع العلمية التي تتمثل بالكتب والمجلات والبحوث والاطاريح والدراسات العلمية العربية والاجنبية ذات العلاقة بمتغيرات البحث .

2 – الجانب الميداني : لتغطية الجانب الميداني للبحث تم تصميم استمارة الاستبانة كمصدر رئيس للحصول على البيانات وقد تم تصميميها لتغطي كافة فقرات البحث وقد روعي في صياغتها البساطة والوضوح وقد تم اعتماد مقياس ليكرد الثلاثي الذي تتراوح قيمته بين الرتبة ( 3 ) اتفق والرتبة ( 1 ) لا اتفق أي انه ثلاثي الدرجات والذي يمثل اكثر الاساليب اعتماداً في البحوث الادارية.

ثامناً : منهج البحث

يعتمد اختيار منهج البحث على موضوع البحث واهدافه، لذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات وتحليلها لكشف العلاقات والاثر بين متغيرات البحث .

تاسعاً : حدود البحث

1 – الحدود الزمانية : تمثل الحدود الزمانية للبحث بالعام الدراسي 20/ 6/ 2023 لغاية 5/9/ 2023 .

2 – الحدود المكانية : تمثل الحدود المكانية بعينة من العاملين في الشركات السياحية في مدينة الموصل .

3 – الحدود البشرية : تمثل في عدد من العاملين في الشركات السياحية في مدينة الموصل.

الفصل الثاني

الجانب النظري

المحور الأول: التسويق الشمولي

أولا: مفهوم التسويق الشمولي

باتت العملية التسويقية اكثر تعقيداً، مما يجعل التعامل معها يتطلب أساليب تسويقية جديدة لمواجهة تحركات المنافسين، نتيجة لذلك ظهر مفهوم التسويق الشمولي(الرميدي واخرون، 2023، 53 ) حيث ينظر إليه على انه عملية رئيسة تهدف لتحقيق التكامل في كافة الاتجاهات المتعلقة بإدارة الجودة والأداء المتوازن( حسوني، عبدالله، 2022، 59)، بينما يرى(Iskoskov et al , 2019, 992) بأنه مساعدة الزبائن في رفع مستوى المعيشة المرتبطة بهم وتحقيق رغباتهم عبر اقتناء المنتجات التي يرغبونها والتفاعل مع منتجات المنظمة، ويرى(عبدالغفور، صالح، 2019، 227 ) ان التسويق الشمولي يعد الأسلوب الأكثر تطوراً في تنفيذ النشاطات التسويقية وايصال المنتجات للزبائن بما يتلاءم واحتياجاتهم.

ثانياً : أهمية التسويق الشمولي

برزت أهمية التسويق الشمولي من خلال أهمية المقالات الاكاديمية التي دعت الى أهمية تبني التغير الشامل وتحقيق متطلبات العمل لتحقيق النجاح التسويقي، ولمواكبة تغيرات البيئة الخارجية والاستجابة السريعة لحاجات الزبائن المتنوعة( Valentine& Paula,2010,42-43 )، وأشارت (محمد، 2020 ، 57-58) إلى ان أهمية التسويق الشمولي يتجسد بالاتي:

1 – الاحتفاظ بالعاملين لا سيما ذوي المهارات في المنظمة والعمل على التصدي لأي انخفاض بالتوجهات الاستراتيجية التسويقية لإدارة المنظمات.

2 – حث الإدارة العليا على بناء علاقات قوية مع الفرق المتخصصة ومشاركتهم في صياغة الأهداف لتحقيق الاستفادة من خبراتهم، وتعبئة العاملين لتحقيق الانتعاش التنظيمي والتسويقي والاستراتيجي.

3 – السعي لتحقيق الفهم الصحيح لحاجات الزبائن لتحسين جودة المنتجات وبناء العلاقات المربحة لتحقيق الاستدامة التسويقية.

4 – تحقيق التكامل والانسجام بين الاتصالات التسويقية واستراتيجية المنظمة والتركيز على تطوير وتنمية المهارات الفردية والمسؤولية الاجتماعية وتحسين اليات العمليات الإنتاجية وتحفيز عمليات المشاركة بين مدراء العمليات والتسويق والزبون.

ثالثاً : ابعاد التسويق الشمولي

أشارت ( محمد، 2020، 68-90 ) الى ابعاد التسويق الشمولي وكالاتي:

1 – التسويق المتكامل: هو مجموعة الوسائل والأدوات التي تشمل( المنتج، السعر، الترويج، التوزيع) يمكن تنظيمها والسيطرة عليها لإشباع حاجات ورغبات الزبائن في السوق الهدف( الرميدي واخرون، 2023، 53 )، ويعبر عن عملية تخطيط مصممة لضمان اتصال العلامة التجارية المستلمة من قبل الزبائن او الصورة الذهنية لسلعة او خدمة او منظمة مرتبطة به ومتسقة مع مرور الوقت، ويشار له أيضا الى الالتزام لاستخدام ادوات عديدة لإنشاء وتسليم وتوصيل القيم وجمعها على النحو الأمثل( Doncic et el , 2015, 318 ).

2 – التسويق الداخلي: تقوم الفكرة الرئيسة للتسويق الداخلي على ان كافة العاملين داخل المنظمة ينبغي ان يبذلوا اقصى جهودهم لزيادة كفاءة وفاعلية النشاطات التسويقية خارج المنظمة، وهي مجموعة البرامج والنشاطات ذات العلاقة بالتطوير والتدريب والمكافأة ووسائل الاتصال وتعزيز العلاقات الإيجابية بين المنظمة والعاملين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة( سموعي، سلمان، 2019، 8-9) .

3 – التسويق بالعلاقات: المبدأ الذي يركز عليه التسويق بالعلاقات هو انه كلما كان مستويات رضا الزبون اكبر كلما زادت احتمالات ان الزبون له الرغبة في البقاء مع المنظمة، إذ ينطوي على التفاهم والتركيز والتعاون الدائم بين المجهزين والزبائن، لتكوين قيمة متبادلة والمشاركة من خلال الترابط التنظيمي، ويشار بأنه التسويق الذي يسعى لتعريف وتطوير وإدارة علاقات ثقة مميزة وطويلة الأمد مع الزبائن ، المجهزين، الموزعين وجميع أصحاب العلاقة في البيئة التسويقية( Doncic et al , 2015, 318 ) .

4 – التسويق الاجتماعي: يعد التسويق الاجتماعي من المجالات المتميزة ذات الطابع الخاص في إطار التسويق بصورةٍ عامة، فالتسويق لم يعد يعني بالسلع فحسب وانما امتدد ليتضمن الخدمات والأفكار والقيم الاجتماعية ، إذ انه بات من الطبيعي ان نجد مصطلح التسويق الاجتماعي الذي ينطوي على استخدام مبادئ علم التسويق ، وأساليب الابداع الإعلامي لترويج أفكار او قيم اجتماعية، ويعرف على انه استخدام تقنيات التسويق التي من شأنها التأثير في الزبائن لقبول الفكرة على نحوٍ طوعي ورفض او تعديل او التخلي عن السلوك لصالح الافراد أو المجموعات، او المجتمع( شاهد، 2014 ، 103 ) .

المحور الثاني

جودة الخدمة السياحية

أولاً : مفهوم جودة الخدمة السياحية

يشير الى ارتفاع الخدمة السياحية للمستوى المتوقع من قبل الزبائن( السائحين)، إذ ينبغي النظر للجودة على انها إرضاء الزبائن والعاملين معاً وهي الأسلوب المؤكد لرفع مستويات الإنتاجية وزيادة الدخل في المنظمات السياحية على نحوٍ خاص ( محسن ، 2017، 75 )، وتعد جودة الخدمة السياحية مقياس للدرجة التي رقى إليها مستويات الخدمة المقدمة للزبون على نحوٍ يقابل توقعاتهم، لذا فإن تقديمن خدمات بجودةٍ متميزة يعني تطابق الجودة الفعلية المتحققة مع توقعات الزبائن أو الوصل لدرجة تفوق مستوى توقعاتهم، ويمكن تقديم مستويات مميزة من الخدمات السياحية من خلال اعتماد أساليب تسويقية حديثة او من خلال اعتماد موارد بشرية مؤهلة في الخدمة الممتازة والكفاءة والمساعدة من خلال البنية التحتية لتوفير قيم إيجابية( كبرو، سالم، 2023، 286)، وأشار(غضبان، 181،2021 ) ان جودة الخدمة السياحية تمثل عدد من الاعمال التي تؤمن للسائحين الراحة والتسهيلات عند طلب الخدمات والسلع السياحية واستهلاكها خلال السفر او عند إقامتهم في المرافق السياحية بعيداً عن مواقع سكنهم الاصلية، وتمثل النشاطات التي تولي اهتماماً بتلبية متطلبات السائحين واشباع حاجاتهم المرتبطة بالإيواء والنقل والطعام ( كلاخي، توام، 2021، 73).

ثانياً : أهمية جودة الخدمة السياحية

تحظى جودة الخدمة السياحية بأهمية كبيرة من خلال ما تقدمه من الاستفادة الناتجة عند حصول الزبائن على الخدمات السياحية ، فعند تحقيق خدمات عالية الجودة من قبل المنظمات ينعكس ذلك في تحسين قدرتها التنافسية والذي يؤدي بدوره لزيادة حصتها السوقية ( Europeancommission, 2020,9-10 )، ورغم صعوبة قياس مستوى جودة الخدمة السياحية فيما يتعلق بالسلع المادية الملموسة ، لكن على نحوٍ عام فإن مستهلك الخدمة يأخذ بالاعتبار عدد من الخصائص التي تمثل الأساس لمقارنة الخدمات البديلة والتي تمثل عددا من التصورات في ذهنه والتي لا يمكن إبدائها على نحوٍ مباشر، كما تمارس الجودة دوراً مهماً في تسويق الخدمات التي تقدمها المنظمات السياحية من خلال بناء ميزة تنافسية لكسب رضا الزبون ( Al-Hazmia, 2020, 1115 )

ثالثاً : أبعاد جودة الخدمة السياحية

أشار كل من (كبرو، سالم، 2023 286-287) ( شعبان ، 2021 ، 71 ) الى ابعاد جودة الخدمة السياحية من خلال الاتي :

1 – الاعتمادية: تعني قدرة مقدم الخدمة على أداء الخدمة التي وعد بها على نحوٍ يمكن الاعتماد عليها، وبدقةٍ عالية، وتشير الاعتمادية الى قدرة مقدم الخدمة على الإيفاء والالتزام بتقديم الخدمة الى الزبائن باعتماد الدقة والثبات، وتشير الاعتماد في مجال الخدمات للالتزام بالمواعيد المحددة لتقديم الخدمة وتسليمها للزبائن بالوقت المطلوب.

2 – الاستجابة: وهي الاستعداد لمساعدة الزبائن وتقديم خدمات سريعة ، وتتمثل في حماس العاملين مقدمي الخدمات السياحية لمساعدة الزبائن وتقديم الخدمات السريعة لهم، والذي يساعد في تحقيق رضا الزبائن على نحوٍ رئيس من خلال التميز في الاستجابة من قبل مقدمي الخدمات لحاجات الزبون خلال عملية تقديم الخدمة.

3 – الأمان: يمكن الإشارة لهذا البعد من خلال الحالة التي يشعر بها الزبائن بالاطمئنان خلال التعامل مع المنظمة السياحية ، عبر معلومات القائمين على تقديم الخدمة وقدرتهم على الإجابة لكل أسئلة الزبائن بثقة عالية، إذ يتضح الأمان في مجال الخدمة السياحية من خلال ثقة الزبائن بالإدارة وملاك المنظمة والثقة بقدراتهم

4 – التعاطف: يشير الى الرعاية والاهتمام الفردي من قبل مقدم الخدمات السياحية في المنظمة للسائحين، إذ ان موقف مقدم الخدمة المعتمد تجاه الزبائن يشجع شعورهم بالأهمية ويؤدي للاحتفاظ بالزبائن وتوصية الزبائن الاخرون للحصول على تلك الخدمات حيث يتم ذلك عبر التعاطف بعده عاملاً مهماً مما يساهم في الحصول على رضا الزبائن.

5 – الملموسية: تشير هذه الخاصية في المنظمات السياحية للمرافق المادية والمواد والمعدات ومن ضمنها المظهر الشخصي لمقدم الخدمات السياحية، كما وتشير الى كل ما يرتبط بالتسهيلات والمعدات المادية والبشرية ومعدات الاتصال والمباني والتقنية المعتمدة.

الفصل الثالث

الجانب الميداني

أولاً : وصف الأفراد المبحوثين

إذ يعطي وصف الأفراد المبحوثين عدداً من الدلائل التي تبين مدى ملائمتها لإجراء البحث والجدول (1) يبين بعض خصائص عينة البحث وكالآتي:

الجدول ( 1 ) خصائص عينة الدراسة

| الجنس | | | |
|---|---|---|---|
| ذكور | | إناث | |
| التكرار | % | التكرار | % |
| 21 | 72 | 8 | 28 |

| الفئات العمرية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 30 فأقل | | 40-31 | | 49-41 | | 50 فأكثر | |
| تكرار | % | تكرار | % | تكرار | % | تكرار | % |
| 11 | 38 | 10 | 34 | 6 | 21 | 2 | 7 |

| الحالة الاجتماعية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| اعزب | | متزوج | | أخرى | |
| التكرار | % | التكرار | % | تكرار | % |
| 7 | 24 | 20 | 69 | 2 | 7 |

من إعداد الباحثان من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ثانياً : وصف متغيرات البحث

1 : وصف أبعاد التسويق الشمولي

يركز هذا المبحث على وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها من وجهة نظر عينة من العاملين في الشركات السياحية في مدينة الموصل، حيث استخدم الباحث البرمجية الاحصائية الجاهزة (SPSS V26) للاستدلال على النسب المئوية والتكرارات وكذلك الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الاستجابة وكالآتي:

الجدول ( 2 ) وصف ابعاد التسويق الشمولي

| مقياس الاستجابة | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الانحراف المعياري | الوسط الحسابي | لا اتفق (3) | | محايد (2) | | اتفق (1) | | المتغير |
| | | % | عدد | % | عدد | % | عدد | |
| 0.73 | 1.41 | 13.8 | 4 | 13.8 | 4 | 72.4 | 21 | X1 |
| 0.86 | 1.58 | 24.1 | 7 | 10.3 | 3 | 65.5 | 19 | X2 |
| 0.52 | 1.55 | 20.8 | 6 | 13.8 | 4 | 65.5 | 19 | X3 |
| 0.89 | 1.65 | 27.6 | 8 | 10.3 | 3 | 62.1 | 18 | X4 |
| 0.72 | 1.34 | 13.8 | 4 | 6.9 | 2 | 79.3 | 23 | X5 |
| 0.78 | 1.44 | 17.2 | 5 | 10.3 | 3 | 72.4 | 21 | X6 |
| 0.82 | 1.48 | 20.7 | 6 | 6.9 | 2 | 72.4 | 21 | X7 |
| 0.78 | 1.48 | 17.2 | 5 | 13.8 | 4 | 69.0 | 20 | X8 |
| 0.86 | 1.55 | 24.1 | 7 | 6.9 | 2 | 69.0 | 20 | X9 |
| 0.82 | 1.51 | 20.7 | 6 | 10.3 | 3 | 69.0 | 20 | X10 |
| 0.78 | 1.44 | 17.2 | 5 | 10.3 | 3 | 72.4 | 21 | X11 |
| 0.78 | 1.44 | 17.2 | 5 | 10.3 | 3 | 72.4 | 21 | X12 |
| 0.77 | 1.48 | 19.35 | | 10.32 | | 70.11 | | المعدل |

من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح من الجدول ( 2 ) أن المعدل العام للوسط الحسابي لأبعاد التسويق الشمولي بلغ ( 1.48 ) وبانحراف معياري ( 0.77) وباتفاق (70.11) من الأفراد المبحوثين ، ومن أهم المتغيرات التي عززت إيجابية هذه الاتفاق المتغير ( x5 ) ، إذ أكد ( 79.3 % ) من أفراد عينة الدراسة أنه توفر الشركة الخدمات لجميع الزبائن في اسرع وقت ممكن، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير ( 1.34) بانحراف معياري ( 0.72 ) .

2 : وصف أبعاد جودة الخدمة السياحي

جدول (3) وصف ابعاد جودة الخدمة السياحية

| مقياس الاستجابة | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغير | اتفق (1) | | محايد (2) | | لا اتفق (3) | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| | عدد | % | عدد | % | عدد | % | | |
| Y1 | 23 | 79.3 | 2 | 6.9 | 4 | 13.8 | 1.34 | 0.72 |
| Y2 | 19 | 65.5 | 2 | 6.9 | 8 | 27.6 | 1.62 | 0.90 |
| Y3 | 17 | 58.6 | 2 | 6.9 | 10 | 34.5 | 1.75 | 0.95 |
| Y4 | 18 | 62.1 | 4 | 13.8 | 7 | 24.1 | 1.62 | 0.86 |
| Y5 | 22 | 75.9 | 2 | 6.9 | 5 | 17.2 | 1.41 | 0.77 |
| Y6 | 19 | 65.5 | 2 | 6.9 | 8 | 27.6 | 1.62 | 0.90 |
| Y7 | 22 | 75.9 | 2 | 6.9 | 5 | 17.2 | 1.41 | 0.77 |
| Y8 | 24 | 82.8 | 1 | 3.4 | 4 | 13.8 | 1.31 | 0.71 |
| Y9 | 21 | 72.4 | 1 | 3.4 | 7 | 24.1 | 1.51 | 0.87 |
| Y10 | 20 | 69.0 | 2 | 6.9 | 7 | 24.1 | 1.55 | 0.86 |
| المعدل | 70.7 | | 6.89 | | 22.4 | | 1.51 | 0.83 |

من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح من الجدول (3 ) أن المعدل العام للوسط الحسابي لأبعاد جودة الخدمة السياحية بلغ ( 1.51 ) وبانحراف معياري ( 0.83 ) وباتفاق (70.7) من الأفراد المبحوثين ، ومن أهم المتغيرات التي عززت إيجابية هذه الاتفاق المتغير ( Y1 ) ، إذ أكد ( 79.3 %) من أفراد عينة الدراسة أن الشركة تعمل على تقديم خدمات الإقامة ومختلف التسهيلات على نحوٍ يتفق مع رغبات الزبائن ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير ( 1.34) بانحراف معياري (0.72) .

ثالثاً : علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

: تحليل علاقة ارتباط بين التسويق الشمولي وجودة الخدمة السياحية

الجدول ( 4) القيم العددية لعلاقة الارتباط بين التسويق الشمولي وجودة الخدمة السياحية

| المتغير المعتمد / المتغير المستقل | جودة الخدمة السياحية |
|---|---|
| التسويق الشمولي | *0.353 |

p*≤0.05N=29

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

من خلال ملاحظة نتائج الجدول ( 4 ) نجد أن هنالك علاقة ارتباط ومعنوية بين التسويق الشمولي وجودة الخدمة السياحية ، بدلالة قيمة معامل الارتباط التي بلغت ( 0.353) عند مستوى معنوية ( 0.05 )، بذلك يتم قبول الفرضية الرئيسة الاولى.

رابعاً : علاقة التأثير بين متغيرات البحث

1 - تحليل علاقة التأثير بين التسويق الشمولي وجودة خدمة الزبائن

الجدول ( 5 ) تأثير التسويق الشمولي وجودة خدمة الزبائن

| المتغير المعتمد / المتغير المستقل | R2 | β0 | β1 | Fالمحسوبة | Tالمحسوبة |
|---|---|---|---|---|---|
| التسويق الشمولي | 0.253 | 0.185 | 1.241 | 1.574 | 5.583 |

P≤0.05 DF(1,27 ) N=29

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

توضح نتائج الجدول ( 5 ) إن التسويق الشمولي بأبعاده مجتمعة تؤثر في جودة الخدمة السياحية وبمعامل انحدار ( 0.253 ) بدلالة قيمة ( t ) المحسوبة ( 5.583 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) ، ويمكن تجسيد التأثير المعنوي من خلال قيمة (f ) المحسوبة والبالغة ( 1.574 ) وبدرجتي حرية ( 1،27 ) عند مستوى معنوية ( 0.05 ) ، وبهذا نصل الى قبول الفرضية الرئيسة الثانية .

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

1 – وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات البحث المتمثلة ( التسويق الشمولي، جود ة الخدمة السياحية) ، وإن التسويق الشمولي يمارس دوراً لا بأس به في تعزيز جودة الخدمات السياحية.

2- اشارت نتائج البحث ان واقع اهتمام المنظمات عينة البحث بالتسويق الشمولي كان جيداً مما يتطلب منها العمل بصورةً اكبر على تعزيز توافرها للمحافظة على العلاقات الايجابية التي تعزز مستويات الثقة والرضا المتبادلة وتحقيق ولاء عالي من قبل الزبائن تجاه منظمتهم .

3 - أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان واقع اهتمام المنظمات عينة البحث بجودة الخدمة السياحية كان جيداً ايضاً مما ينبغي عليها العمل بصورةً اكبر على تعزيز توافرها لما لها دور كبير في المحافظة على الزبائن الحاليين وكسب الزبائن الجدد .

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث تم تقديم عدد من التوصيات وكالاتي:

1– أهمية التوسع في البرامج التدريبية على نحوٍ عام، لا سيما ذات العلاقة بممارسات التسويق الشمولي على نحو مستمر لإكساب العاملين المزيد من المهارات والخبرات التي تمكنهم من التميز في الخدمات التي يقدمونها وتحقيق الاستجابة السريعة لاحتياجات الزبائن.

– الابداع والابتكار المستمر في تقديم الخدمات السياحية للمحافظة على الزبائن الحاليين وكسب رضاهم وتحقيق ولائهم للشركة، وكسب الزبائن الجدد مما يدعمها موقفها التنافسي وحصتها السوقية.

– أهمية تبني الشركات عينة البحث كل ما من شأنه جعل الزبائن يشعرون بأنهم مهمين كونهم اختاروا هذه الشركة دون غيرها من خلال تقديم الخدمات ذات الجودة والسرعة في الاستجابة لمتطلبات واستفسارات الزبائن.

المصادر

اولاً : المصادر العربية

1– الرميدي، بسام سمير، إسماعيل محمد شعبان، الاسرج، أسماء سعيد، 2023، أثر التسويق الشمولي على المرونة التسويقية لشركات الطيران: دراسة حالة شركة مصر للطيران، مجلة السياحة والفنادق والتراث، المجلد، 6، العدد1.

2– الياس، شاهد، 2014، التسويق الاجتماعي كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية ، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد4، العدد6، الأردن.

3-حسوني، اثير، عبدالله، احمد، 2022، أثر التسويق الشمولي على القيمة المدركة للزبون : دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين والزبائن في شريكتي زين واسيا سيل للاتصالات المتنقلة في العراق / مجلة مركز دراسات الكوفة، 1 ( 64).

4– سموعي، رفاء فرج، سلمان، كاظم داؤد، 2019، ممارسات المدراء وتأثيرها في التسويق الشمولي: دراسة تحليلية تطبيقية في عدد من شركات وزارة الاعمار والإسكان والبلديات، مجلة المنصور، العدد31 .

5– شعبان، حيدر علي، 2021 ، دور القيادة الخادمة في تحسين جودة الخدمة: بحث تحليلي في مديرية ماء بابل، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل.

6– عبدالغفور ، قتيبة امجد، صالح، مصطفى رعد، 2019، التسويق الشمولي واثره في التفوق المنظمي: بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد.42

7- غضبان، ليلى، 2021، جودة الخدمات السياحية كمدخل لكسب ولاء العملاء ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد .

8– كبرو، رغد يوسف، سالم، خلود هاشم، 2023، قياس جودة الخدمة السياحية لتحقيق الريادة التنظيمية: دراسة مقارنة بين فندقي روتانا بغداد وروتانا أربيل، مجلة الجامعة العراقية، العدد57 ج 3 .

9– كلاخي، لطيفة، توام، زاهية، 2021، جودة الخدمة السياحية وأثرها على ولاء العملاء : دراسة تحليلية على عينة من عملاء وكالة لجدار السياحية والاسفار بتيارت، مجلة الاقتصاد والاعمال، المجلد5، العدد.2

10– محسن، محمد، 2017، تسويق الخدمات السياحية واثره على تطوير الأداء في المنشآت، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد75.

11– محمد، رؤى سعد، مكونات تطبيق إدارة علاقات الزبائن ودورها في التسويق الشمولي: دراسة لاراء عينة من مديري المطاعم في إقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

المصادر الأجنبية

– Al-Hazmia,N, 2020. A study on the dimensions of the quality of tourism 1 services in the Kingdom of Saudi Arabia, Management Science.

– Doncic, D, Peric, N, Prodanovic, R. 2015. Holistic marketing in the function of 2 competitiveness of the apple producers in bosnia and Herzegovina , Economics of Agriculure 2\ UDC: 339.138:634.

– European Commission . 2020. Mapping skills and training needs to improve 3 accessibility in tourism services.

– Iskoskov,M,O., Kargina, E, V,. & Klochov, Y. 2019. Innovative model of the 4 organization of a marketing system at engineering enterprises. In 2019 Amity International conference on artificial intelligence ( AICAI) .

– Valentin, T. & Paula, M. 2010. How to keep loyal relationships with service 5 customers using holistic marketing . Holistic Marketing Management Journal. Vol.1.

# دور القيادة الإبداعية الرشيدة في تعزيز السياحة الدينية الخضراء

أ.د يوسف حجيم الطائي
Yousefh.altaie@uokufa.iq
جامعة الكوفة

م.د حسين محمد علي كشكول
husseinmohammed.1986@gmail.com
جامعة وارث الأنبياء(ع)

نادية كاظم عواد
مدرس مساعد
جامعة القادسية

مستخلص الدراسة

هدف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور القيادة الإبداعية الرشيدة في تعزيز السياحة الدينية الخضراء وفهم أهمية تبني هذا النهج في المجتمع الجامعي، باستخدام جامعة الكوفة وجامعة كربلاء كمناطق دراسة، واستخدمت الدراسة عينة مؤلفة من 165 أستاذًا من الجامعتين.

أهمية الدراسة

تعتبر السياحة الدينية الخضراء من المجالات الناشئة والمهمة في قطاع السياحة، حيث تجمع بين الجوانب الدينية والبيئية، وتمثل فرصة لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. إن القيادة الإبداعية الرشيدة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق هذا الهدف من خلال توجيه الجهود وتطوير استراتيجيات مبتكرة.

المنهج

اعتمدت الدراسة منهجًا متعدد الأساليب، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة توزعت على الأساتذة في الجامعتين، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية والتحليل النوعي.

أهم الاستنتاجات:

1. أظهرت الدراسة أن القيادة الإبداعية الرشيدة لها تأثير إيجابي على تعزيز السياحة الدينية الخضراء في جامعتي الكوفة وكربلاء.

2. تبين أن الأساتذة يرون أهمية بناء ثقافة الاستدامة والتوجه نحو السياحة الخضراء في المناهج الجامعية.

3. تحتاج الجامعات إلى دعم القيادة الإبداعية وتوجيهها نحو تطوير مشاريع سياحة دينية خضراء.

أهم التوصيات

1. تعزيز التوعية والتثقيف بمفهوم السياحة الدينية الخضراء بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

2. تنمية برامج تدريب وتطوير للقيادات الجامعية لتعزيز مفهوم القيادة الإبداعية الرشيدة.

الكلمات المفتاحية: القيادة الإبداعية الرشيدة، السياحة الدينية الخضراء، أساتذة الجامعات العراقية

Study abstract

Purpose of the study

This study aimed to analyze the role of rational creative leadership in promoting green religious tourism and understand the importance of adopting this approach in the university community, using the University of Kufa and the University of Karbala as study areas. The study used a sample of 165 professors from the two universities.

the importance of studying

Green religious tourism is an emerging and important field in the tourism sector, as it combines religious and environmental aspects, and represents an opportunity to promote sustainable development in local communities. Good creative leadership plays a crucial role in achieving this goal by directing efforts and developing innovative strategies.

Curriculum

The study adopted a multi-method approach, where data was collected through a questionnaire distributed to professors at the two universities, and the data was analyzed using statistical methods and qualitative analysis.

Most important conclusions:

1. The study showed that rational creative leadership has a positive impact on promoting green religious tourism at the universities of Kufa and Karbala.

2. It was found that professors see the importance of building a culture of sustainability and moving towards green tourism in university curricula.

3. Universities need to support creative leadership and direct it towards developing green religious tourism projects.

The most important recommendations

1. Promoting awareness and education about the concept of green religious tourism among faculty members and students.

2. Developing training and development programs for university leaders to enhance the concept of rational, creative leadership.

Keywords: rational creative leadership, green religious tourism, Iraqi university professors

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

اولاً: مشكلة الدراسة

تعتبر السياحة الدينية الخضراء من الأنماط المتزايدة في السياحة حول العالم. إن هذا النوع من السياحة يجمع بين البعد الروحي والديني مع الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة. في هذا السياق، تلعب القيادة الإبداعية الرشيدة دورًا حاسمًا في توجيه وتعزيز هذا النوع من السياحة. إذا كان هناك قادة يستطيعون دمج القيم الدينية والاهتمام بالبيئة بشكل مبدع وفعال، فإنهم يمكن أن يسهموا بشكل كبير في جعل السياحة الدينية الخضراء تجربة مثمرة للزوار وتحفيز التنمية المستدامة في المناطق المقدسة والدينية، لذا فأن مشكلة الدراسة تتمحور حول كيفية تحسين وتعزيز السياحة الدينية الخضراء من خلال ممارسات القيادة الإبداعية الرشيدة. يتعين على الباحثين استكشاف كيف يمكن للقادة في مجال السياحة الدينية العمل بشكل إبداعي ورشيد لتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات ورغبات الزوار والمحافظة على البيئة والمواقع الدينية، لذا تبرز مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس الآتي (هل ان القيادة الإبداعية الرشيدة لها دور في تعزيز السياحة الدينية الخضراء في محافظتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة؟

ثانياً: أهمية الدراسة

التحقيق في التوازن بين السياحة والحفاظ على البيئة: تعمل هذه الدراسة على تسليط الضوء على كيفية تحقيق التوازن بين جذب الزوار واحترام البيئة والمواقع الدينية. بمساعدة القيادة الإبداعية الرشيدة، يمكن تحقيق زيادة في الوعي البيئي وتطبيق ممارسات سياحية مستدامة.

تعزيز السياحة الدينية: إذا تمكنت الدراسة من تسليط الضوء على كيفية جذب الزوار والسياح إلى الوجهات الدينية الخضراء، ستعزز السياحة الدينية وتسهم في تطوير الاقتصاد المحلي وتعزيز التفاهم الثقافي.

تعزيز الوعي الثقافي والديني: القيادة الإبداعية الرشيدة يمكنها تعزيز الوعي بالقيم والتقاليد الدينية والثقافية من خلال تعزيز التواصل بين الزوار والمجتمعات المحلية. هذا يمكن أن يسهم في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الثقافات والديانات.

مصدر للإلهام: يمكن أن تكون هذه الدراسة مصدر إلهام للقادة وأصحاب القرار في مجال السياحة والمجتمعات المحلية لاعتماد ممارسات إبداعية ورشيدة في تعزيز السياحة الدينية الخضراء.

ثالثاً: اهداف الدراسة

فهم دور وأهمية القيادة الإبداعية الرشيدة في تطوير وتعزيز السياحة الدينية الخضراء. ذلك يتضمن دراسة الصفات والممارسات التي تميز القادة الناجحين في هذا المجال.

تحليل الأمثلة والمبادرات التي تم تنفيذها بواسطة قادة السياحة الدينية الخضراء لتحقيق الأهداف البيئية والثقافية والاقتصادية.

قياس التأثيرات والنتائج الإيجابية والسلبية لمبادرات السياحة الدينية الخضراء التي تم تنفيذها باستخدام القيادة الإبداعية الرشيدة.

إعداد مجموعة من التوصيات والإرشادات العملية التي يمكن للقادة وأصحاب القرار اعتمادها لتعزيز السياحة الدينية الخضراء بشكل مستدام.

استكشاف كيف يمكن تحقيق التوازن بين الاحترام للقيم الدينية والثقافية والحفاظ على البيئة والمواقع الدينية.

رابعاً: مسوغات الدراسة

هناك العديد من المسوغات التي تبرر أهمية وضرورة إجراء هذه الدراسة ومن بين هذه المسوغات:

الزيادة في السياحة الدينية الخضراء: تشهد السياحة الدينية الخضراء زيادة في الطلب نتيجة للتوجه نحو الاستدامة والمحافظة على البيئة. هذا يجعل من الضروري فهم كيف يمكن تعزيز هذا النوع من السياحة.

التحديات البيئية: التغير المناخي والتدهور البيئي يجعلان من الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة أمورًا حيوية. القيادة الإبداعية يمكنها أن تلعب دورًا في التصدي لهذه التحديات.

الأهمية الدينية والثقافية: المواقع والمزارات الدينية لها أهمية كبيرة من الناحية الثقافية والدينية. لذا، يجب الحفاظ على هذه الأماكن بشكل صحيح للأجيال الحالية والمستقبلية.

القيمة الاقتصادية: يمكن للسياحة الدينية الخضراء أن تسهم في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال زيادة الزوار وتوفير فرص عمل.

الاهتمام العالمي: القضايا المتعلقة بالاستدامة والبيئة تجذب اهتمامًا عالميًا، ولذا من المهم أن تساهم القيادة الإبداعية الرشيدة في هذا السياق.

النجاحات والإخفاقات: هناك أمثلة ناجحة وفشل في مجال السياحة الدينية الخضراء، وهذه الدراسة يمكنها تقديم تقييم شامل لتلك المبادرات.

خامساً: فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة كالاتي:

الفرضية الرئيسية الاولى: توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للقيادة الإبداعية الرشيدة في السياحة الدينية الخضراء. وتنبثق عنها الفرضيات الآتية:

H1-1 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للشمولية في السياحة الدينية الخضراء.

H1-2 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للأصغائية في السياحة الدينية الخضراء.

H1-3 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لخلق الابتكار في السياحة الدينية الخضراء.

H1-4 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للوعي الابتكاري في السياحة الدينية الخضراء.

H1-5 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للرشد في اتخاذ القرار الأخضر في السياحة الدينية الخضراء.

خامساً: انموذج الدراسة الفرضي

يتضمن الانموذج الفرضي الاتي:

المتغير المستقل: (القيادة الإبداعية الرشيدة): وتشمل (الشمولية، الأصغائية، خلق الابتكار، الوعي الابتكاري، الرشد في اتخاذ القرار الأخضر)

المتغير المعتمد: (السياحة الدينية الخضراء): وتشمل (بث او نشر الثقافة الخضراء، التسهيلات الخضراء، الأرشاد الأخضر، التعلم الأخضر)

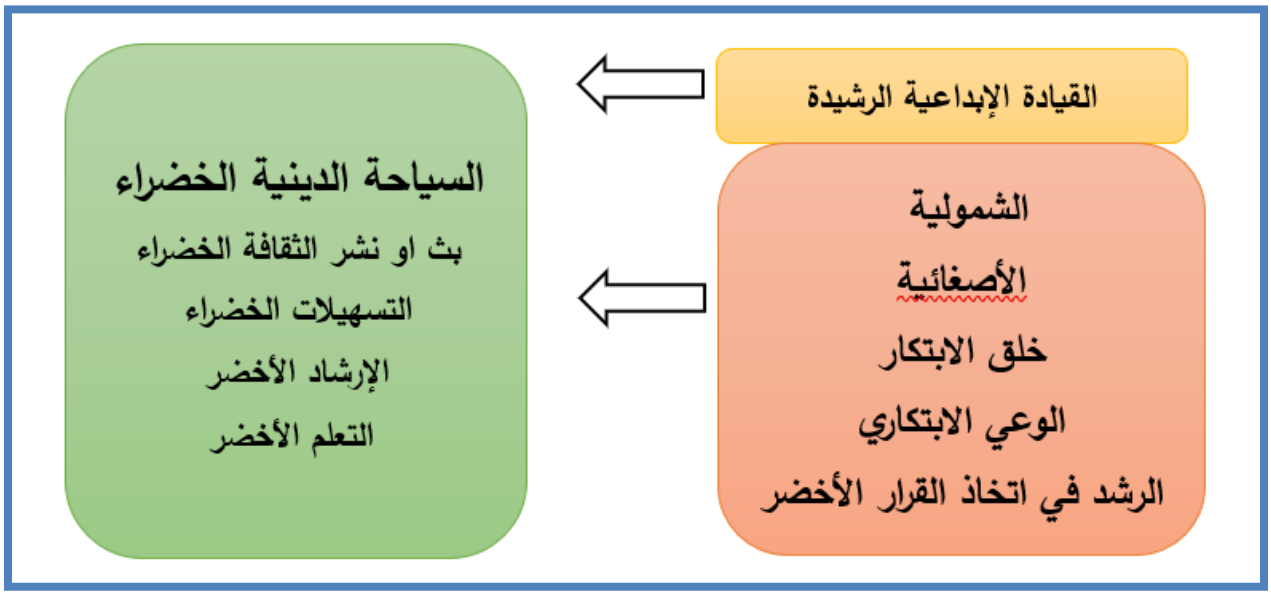


الشكل (1) أنموذج الدراسة الفرضي

المصدر: من اعداد الباحثين

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

تم تطبيق هذه الدراسة وفقا لآراء عينة من أساتذة الجامعات العراقية في جامعتي الكوفة وكربلاء المقدسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية من بينهم، تم حسابها بحسب معادلة (Richard Geiger equation) والتي تحسب من المعادلة التالية:

$$n = \frac{\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N}\left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

حيث ان:

| | |
|---|---|
| حجم المجتمع | N |
| الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96 | Z |
| نسبة الخطأ | d |

ومن المعادلة اعلاه تم التوصل الى ان حجم العينة يجب ان يكون (n>=165) وبناءاً عليه تم اختيار العينة عشوائيا، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (175) استمارة، تم استرجاع (149) استمارة، استبعدت (16) استمارة غير صالحة، وكان عدد الصالح للتحليل منها (165) استمارة، وبنسبة استرجاع (96. %)، وهنا أصبح حجم العينة (n=165)، وهي مناسبة للعدد المطلوب.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

اولاً: القيادة الإبداعية الرشيدة

1.مفهوم القيادة الإبداعية الرشيدة

تعتبر القيادة الإبداعية هي مفهوم قيادي يتسم بالقدرة على فهم وتوجيه السلوكيات البشرية، والتنبؤ بها، والتأثير عليها من منظور فني وعلمي، يركز هذا النوع من القيادة على فهم البيئة التنافسية المتغيرة بسرعة والتكيف معها، مع تركيز خاص على تحقيق أهداف مثل الابتكار والإبداع والاستدامة، كما تتضمن القيادة الإبداعية تغييرًا جوهريًا في عملية التفكير والقدرة على التعامل مع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تلهم هذا التغيير. يعتمد نهجها على مدى تعدد التخصصات في جلب الأفكار والتقنيات من مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الفلسفة، لتسليط الضوء على الديناميات الداخلية والخارجية في البيئة التنافسية المتغيرة، لذا تعتبر القيادة الإبداعية مفهومًا أساسيًا في سياق الأعمال والحياة الاجتماعية، حيث تمكن

المنظمات من التكيف مع التحولات التكنولوجية السريعة من خلال دمج الحكمة والإبداع. تهدف القيادة الإبداعية إلى تجاوز تحديات العصر الحديث وتحفيز التغيير الإيجابي.

لذا عرف (Fatma& Ince ،2022 :7999) القيادة الإبداعية هي مفهوم يتضمن فهم السلوكيات البشرية والتنبؤ بها وتوجيهها وتوجيهها من المنظورين الفني والعلمي، إنها طريقة لفهم البيئة التنافسية المتغيرة بسرعة والتنقل فيها، مع التركيز على أهداف مثل الابتكار والإبداع والاستدامة، لذا فالقيادة الإبداعية تنطوي على تغيير في عملية التفكير والاعتراف بالتطورات التكنولوجية التي تدفع هذا التغيير، من خلال الجمع بين الحكمة والإبداع، تهدف القيادة الإبداعية إلى اجتياز تعقيدات العالم الحديث ودفع التغيير الإيجابي.

كما يرى (Alexander .et ،2022 :118) أن القيادة الإبداعية تجمع بين خصائص القيادة والإبداع، مع التركيز على قيادة العملية الإبداعية ووجود متابعين يدعمون أفكار واتجاهات الأنشطة، كما يمتلك القادة المبدعون صفات مثل القدرة على الإبداع، وأصالة التفكير، ومستوى عالٍ من التأثير على الآخرين، والمهارات التنظيمية المشكلة، لذا تساهم الصفات القيادية وتشكيل جميع مكونات التفكير الإبداعي في درجة الوعي بأهداف الفرد ورغباته، وقدرات حل المشكلات، والقدرات الإبداعية المتطورة.

ويعرف (Amy .et ،2019 :289) القيادة الإبداعية على انها قدرة القادة على تعزيز وتشجيع الإبداع داخل المنظمة، إنه ينطوي على خلق بيئة تدعم وتغذي التفكير المبتكر وحل المشكلات.

في حين أشار (Daniel& Walzer ،2020 :148) أن القيادة الإبداعية هي مفهوم ملائم في سياق الصناعات الإبداعية، لا سيما في ضوء صعود اقتصاد الوظائف المؤقتة والمستقبل غير المؤكد لقطاعي الفنون والترفيه.

في حين أكد (Klemm ،2017 :7) أن القيادة الإبداعية الرشيدة هي مفهوم يؤكد على أهمية فهم القادة وتسهيل العملية الإبداعية داخل فرقهم. يتضمن توفير التعليم والوقت والموارد والتشجيع للموظفين لتوليد أفكار جديدة، بالإضافة إلى توجيه استخدام تقنيات محددة لحل المشكلات وتوليد الأفكار، وتتضمن القيادة الإبداعية الرشيدة أيضًا تأخير صنع القرار للسماح بالتخلص من الخيارات السيئة والتركيز على تنفيذ أفضل الأفكار. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتضمن التعامل مع الأفكار كقاعدة بيانات يمكن إدارتها، باستخدام التقنيات المعروفة لتوجيه إنشاء الأفكار. هذا النهج للقيادة يعترف بقيمة الإبداع في حل المشكلات والابتكار، ويسعى إلى خلق بيئة تعزز وتدعم التفكير الإبداعي وتوليد الأفكار.

وأضاف (Douglas& Dirschl ،2012 :9) القيادة الإبداعية الرشيدة هي مفهوم يتضمن التفكير خارج الصندوق واتخاذ أساليب مبتكرة للقيادة. يتعلق الأمر بإيجاد حلول جديدة للتحديات وإلهام الآخرين لفعل الشيء نفسه.

كما يعرف (Louise .et ،2019 :66) أن القيادة الإبداعية تعد تحديًا أساسيًا للقيادة المؤسساتية اليوم، حيث يحتاج العاملين إلى المرونة والقدرة على التكيف والإبداع في أوقات التغيير المستمر، كما أن القيادة الإبداعية الرشيدة لن تنطوي فقط على تعزيز الإبداع ولكن أيضًا اتخاذ قرارات حكيمة وتوجيه الآخرين بطريقة إبداعية وفعالة.

وأضاف (Louise .et ،2019 :13) أن القيادة الإبداعية هي استجابة خيالية ومدروسة للفرص والقضايا الصعبة التي تمنع التعلم على جميع المستويات. يتضمن ذلك الرؤية والتفكير والقيام بالأشياء بشكل مختلف لتحسين فرص الحياة لجميع العاملين، كما يوفر القادة المبدعون أيضًا الظروف والبيئة والفرص للآخرين ليكونوا مبدعين.

ويرى (Denise& DeLuca ،2014 :108) أن القيادة الإبداعية الحكيمة هي مفهوم يتضمن تطوير قادة المجتمع الذين يمكنهم قيادة فرق متنوعة من الأفراد المبدعين بشكل فعال لتحقيق التصميم المستدام وتحقيق الابتكار الجذري في عالم معقد وسريع التغير. ويؤكد على حاجة القادة إلى امتلاك الرشد والحكمة في عملية صنع القرار، والجمع بين الإبداع والفهم العميق للسياق والتحديات التي يواجهونها.

في حين يعرف (Victor& Sohmen ،2015 :32) القيادة الإبداعية هي مفهوم يستكشف دور القادة في تعزيز الابتكار ودفع التغيير الإيجابي داخل المنظمات. إنها تنطوي على القدرة على التفكير خارج الصندوق، وتوليد أفكار جديدة، وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول القيادة الإبداعية الرشيدة:

تعد القيادة الإبداعية بعدًا حاسمًا إلى مجال القيادة من خلال الخوض في شخصية وإمكانات القائد الذي يطمح إلى الابتعاد عن المسار المطروق.

تعد القيادة الرشيدة هي التي تغذي الرؤية وتولد أفكارًا جديدة وتصوغ أساليب متنوعة وتنتج مخرجات مبتكرة.

تعمل القيادة الإبداعية كمحفز لدفع التغيير المفيد في النظام البيئي من خلال فوران التغيير المبتكر.

تعمل القيادة الإبداعية حول إلهام الأفراد وتمكينهم من التفكير الإبداعي وتحدي الوضع الراهن ودفع الابتكار داخل المنظمات.

وكما يرى (Ajay .et ،2013 :8) أن القيادة الإبداعية هي مفهوم جديد تم تقديمه وتعريفه في ورقة «ديناميات القيادة الإبداعية في السياق الحديث: نظرة تحليلية». يوصف بأنه نهج قيادي يتطلب من القادة تطوير عقلياتهم ومهاراتهم لتعكس وتخدم متطلبات الألفية الجديدة. يتم تحديد التفكير الإبداعي وحل المشكلات كمهارات أساسية للقادة الذين يرغبون في الازدهار في أوقات التعقيد والتغيير. تحدد الورقة المهارات والسلوكيات المتعلقة بالقيادة الإبداعية التي تنطبق على الفور على ممارسة القيادة. بشكل عام، تؤكد القيادة الإبداعية على أهمية التكيف مع العالم المتغير واستخدام التفكير الإبداعي للتغلب على التحديات ودفع الابتكار.

ويرى الباحثين أن القيادة الإبداعية هي مفهوم يتضمن الاستجابة الإبداعية والمدروسة للتحديات والفرص من أجل تعزيز نتائج إيجابية للعاملين على جميع المستويات. إنها تتجاوز الأساليب التقليدية وتشجع القادة على التفكير والتصرف بشكل مختلف. يخلق القادة المبدعون الظروف والبيئة التي تعزز الإبداع لدى الآخرين، مما يسمح بالتعلم المستمر والمستدام.

2.ابعاد القيادة الإبداعية الرشيدة

الشمولية : أن أسلوب القيادة الذي يجمع بين اتخاذ القرار العقلاني والشمولية والإبداع والابتكار هي الإبداعية الرشيدة. الذي يدرك هذا النهج في القيادة أهمية التحليل الرشيد والتفكير النقدي مع تقدير وجهات النظر المتنوعة والتعاون وتعزيز الحلول الإبداعية، كما يشجع القادة المبدعون الشاملون التواصل المفتوح واحترام وجهات النظر المختلفة وثقافة الشمولية داخل فرقهم ومنظماتهم. إنها تعزز بيئة يتم فيها تشجيع جميع أعضاء الفريق على المساهمة بأفكارهم ومواهبهم الفريدة، وبالتالي تعزيز الإبداع والابتكار، كما إن القادة الذين يتبنون القيادة الإبداعية الرشيدة (الشمولية) غالباً ما يكونون مجهزين بشكل أفضل للقيادة في الصناعات والبيئات التي تتطلب المرونة والقدرة على التكيف والقدرة على التغلب على عدم اليقين مع تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار.

الأصغائية : تعتبر القيادة الإبداعية، هي التركيز القوي على الاستماع والتي تعتبر نهج قيادي يعطي الأولوية لتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار داخل الفريق أو المنظمة. يُقدر أسلوب القيادة هذا التواصل المفتوح والاستماع النشط وتشجيع الأفكار الجديدة والمبتكرة، كما أن الأصغائية جزء لا يتجزأ من القيادة الإبداعية من خلال:

الانفتاح: يستمع القادة المبدعون بنشاط بعقل منفتح، ويقبلون وجهات النظر والأفكار المتنوعة ويفكرون فيها. إنهم يخلقون بيئة يشعر فيها أعضاء الفريق بالراحة في مشاركة أفكارهم دون خوف من النقد.

التعاطف: لا يقتصر الاستماع في سياق القيادة الإبداعية على سماع ما يقال فحسب، بل يشمل أيضًا فهم المشاعر والدوافع وراء الكلمات. يساعد الاستماع التعاطفي القادة على التواصل مع أعضاء فريقهم على مستوى أعمق.

توليد الأفكار: من خلال الاستماع الفعال، يستطيع القادة المبدعون تحديد مجموعة واسعة من الأفكار والرؤى وجمعها. وهذا أمر ذو قيمة خاصة في العملية الإبداعية، حيث يولد الابتكار من التبادل الحر للأفكار.

خلق الابتكار: تتضمن القيادة الإبداعية هي التركيز على خلق الابتكار وتعزيز بيئة تشجع وتدفع التفكير الابتكاري وحل المشكلات، كما يتمحور أسلوب القيادة هذا حول إلهام وتوجيه الأفراد والفرق لتوليد أفكار جديدة وتنفيذ حلول مبتكرة والتكيف مع التغيير بفعالية. فيما يلي بعض العناصر الأساسية للقيادة الإبداعية في سياق خلق الابتكار:

التفكير البصري: غالبًا ما يتمتع القادة المبدعون برؤية واضحة لما يعنيه الابتكار لمؤسستهم. ويقومون بتوصيل هذه الرؤية إلى فرقهم، ومواءمة جهودهم نحو هدف مبتكر مشترك.

التمكين: يعمل هؤلاء القادة على تمكين أعضاء فريقهم، وتزويدهم بالاستقلالية والحرية للتجربة وخوض المخاطر المحسوبة. إنهم يثقون بفرقهم لاستكشاف أفكار ومفاهيم جديدة.

أطر الإبداع: توفر إطارًا منظمًا للإبداع، مثل جلسات العصف الذهني، وعمليات التفكير التصميمي، ومختبرات الابتكار، لتوجيه عملية التفكير الإبداعي وتسهيلها.

التكيف مع التغيير: في البيئات سريعة التغير، يتمتع القادة المبدعون بالقدرة على التكيف والاستجابة لتحولات السوق والفرص الناشئة. إنهم يقودون فرقهم في التكيف مع التغيير مع الحفاظ على التركيز على الابتكار.

الوعي الابتكاري: يشير الوعي الابتكاري لدى القادة المبدعين إلى فهمهم العميق لأهمية الابتكار في سياق القيادة وقدرتهم على تعزيز ثقافة الابتكار داخل مؤسساتهم. وفيما يلي الجوانب الرئيسية للوعي الابتكاري بين القادة المبدعين:

فهم قيمة الابتكار: يدرك القادة المبدعون أن الابتكار ليس مجرد كلمة طنانة ولكنه ضرورة استراتيجية. إنهم يدركون أن الابتكار يمكن أن يؤدي إلى النمو والميزة التنافسية والاستدامة على المدى الطويل.

تبني التغيير: هؤلاء القادة منفتحون على التغيير ومستعدون لزعزعة الوضع الراهن. وهم يدركون أن الابتكار غالبا ما ينطوي على تحمل مخاطر محسوبة، وهم مرتاحون لحالة عدم اليقين التي يمكن أن يجلبها الابتكار.

الوعي بالسوق: يراقب القادة المبتكرون عن كثب اتجاهات السوق والتقنيات الناشئة وتفضيلات العملاء المتغيرة. إنهم استباقيون في التكيف مع التغييرات والاستفادة من الفرص.

التركيز على العملاء: إنهم يدركون أن الابتكار يجب أن يكون مدفوعًا بتلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم. إنهم ملتزمون بإنشاء منتجات وخدمات تضيف قيمة وتعزز تجارب العملاء.

الاستثمار في الابتكار: يخصص هؤلاء القادة الموارد والميزانية لمبادرات الابتكار. إنهم على استعداد للاستثمار في البحث والتطوير والتجريب لدفع الابتكار.

تعزيز ثقافة الابتكار: يعمل القادة المبتكرون على خلق ثقافة يتم من خلالها تشجيع جميع أعضاء الفريق على المساهمة بالأفكار والتجربة وتولي مسؤولية عملية الابتكار. إنهم يقودون بالقدوة.

الرشد في اتخاذ القرار الأخضر: يشير التفكير في اتخاذ القرارات الخضراء بين القادة المبدعين إلى العملية التي يقوم من خلالها القادة المبدعون بتحليل وتقييم واتخاذ القرارات التي تعطي الأولوية للاستدامة البيئية والمسؤولية البيئية. وينطوي هذا النهج على دمج الممارسات الصديقة للبيئة والاستراتيجيات المستدامة في عملية صنع القرار القيادي. وفيما يلي الجوانب الرئيسية للتفكير في اتخاذ القرارات الخضراء بين القادة المبدعين:

الوعي البيئي: يدرك القادة المبدعون تمامًا التحديات البيئية التي تواجه العالم. يظلون على اطلاع بقضايا مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد والتلوث.

التفكير في المحصلة النهائية الثلاثية: إنهم يتبنون مفهوم "المحصلة النهائية الثلاثية"، والتي لا تشمل الاعتبارات المالية فحسب، بل تشمل أيضًا التأثيرات الاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار.

نماذج الأعمال المستدامة: يدرك القادة المبدعون الحاجة إلى الانتقال إلى نماذج الأعمال المستدامة التي تركز على تقليل النفايات والحفاظ على الموارد وتقليل التأثيرات البيئية السلبية.

ثانياً: السياحة الدينية الخضراء

تعتبر السياحة الدينية الخضراء شكل من أشكال السياحة الدينية المستدامة بيئيًا وتعزز جهود للحفاظ على عليها، كما يتضمن زيارة المواقع الدينية أو المشاركة في الأنشطة الدينية مع تقليل الآثار السلبية على البيئة.

كما يعترف هذا المفهوم بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية أثناء الانخراط في الممارسات الدينية، لذا تهدف السياحة الدينية الخضراء إلى تعزيز وتشجيع السياح على تبني ممارسات صديقة للبيئة خلال رحلاتهم الدينية. ويؤكد على الحاجة إلى النقل المستدام وإدارة النفايات والحفاظ على الطاقة في المواقع الدينية، من خلال دمج الاعتبارات البيئية في السياحة الدينية، تسعى إلى خلق توازن متناغم بين التجارب الدينية والحفاظ على البيئة. (Ross .et ،2020 :2)

كما يرى (Alessandro& Cugini ،2021 :8) أن السياحة الدينية الخضراء هي شكل من أشكال السياحة الدينية التي تركز على الاستدامة وممارسات السياحة المسؤولة، والتي تنطوي على زيارة الأماكن المقدسة والانخراط في الأنشطة الدينية مع مراعاة البيئة والمجتمعات المحلية. يعزز هذا النوع من السياحة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتقاليد المحلية، ويهدف إلى تقليل الآثار السلبية على البيئة.

وأضاف (David& Mason ،2019 :86) ان السياحة الدينية الخضراء تعتبر من أشكال السياحة التي تجمع بين التجارب الدينية والممارسات المستدامة بيئيًا، والتي يتضمن زيارة المواقع المقدسة والمشاركة في الأنشطة الدينية مع تقليل التأثير السلبي على البيئة، يتماشى مفهوم السياحة الدينية الخضراء مع تركيز البلاد على الاستدامة والبصمة منخفضة الكربون في التنمية السياحية.

كما يعرف (Krzysztof .et ،2016 :562) ان السياحة الدينية الخضراء هي شكل من أشكال السياحة الدينية التي تؤكد الاستدامة البيئية وتعزز الممارسات الصديقة للبيئة، فهو يجمع بين الحج الديني مع التركيز على الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها. يهدف هذا النوع من السياحة إلى تقليل التأثير السلبي على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. غالبًا ما تتضمن السياحة الدينية الخضراء زيارة المواقع الدينية التي تقع في بيئات طبيعية.

وأشار (Lee .et ،2019 :164) السياحة الدينية الخضراء هي شكل من أشكال السياحة التي تجمع بين الأنشطة الدينية أو الروحية والممارسات المستدامة بيئيًا، يتضمن زيارة المواقع الدينية أو المشاركة في الطقوس الدينية مع تعزيز الحفاظ على البيئة والاستدامة. يهدف هذا النوع من السياحة إلى زيادة الوعي حول أهمية حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية بين المسافرين الدينيين.

وأضاف الباحثون أن السياحة الدينية الخضراء، والمعروفة أيضًا بالسياحة الدينية الصديقة للبيئة هي عبارة عن نهج مستدام ومسؤول بيئيًا للسفر إلى المواقع والوجهات الدينية ، والتي يسعى هذا الشكل من السياحة إلى الجمع بين التجارب الدينية والروحية مع الالتزام بالحفاظ على البيئة الطبيعية وتعزيز الممارسات المستدامة. وفيما يلي بعض السمات والمبادئ الأساسية للسياحة الدينية الخضراء:

الاستدامة: تعطي السياحة الدينية الخضراء الأولوية للاستدامة طويلة المدى لكل من المواقع الدينية والبيئة الطبيعية المحيطة. ويهدف إلى تقليل الآثار السلبية على البيئة، مثل التلوث، وتعطيل الموائل، واستنزاف الموارد.

احترام الأماكن المقدسة: يتم تشجيع المسافرين على إظهار الاحترام للأهمية الدينية والثقافية للمواقع التي يزورونها. ويشمل ذلك الالتزام بقواعد اللباس، واتباع العادات الدينية، ومراعاة التقاليد المحلية.

النقل الصديق للبيئة: يختار السائحون المتدينون الصديقون للبيئة وسائل النقل الصديقة للبيئة، مثل النقل العام أو استخدام السيارات أو ركوب الدراجات، لتقليل انبعاثات الكربون وتقليل بصمتهم البيئية.

تقليل النفايات: يتم تشجيع الزائرين على تقليل النفايات من خلال ممارسة الاستهلاك المسؤول، والحد من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، والمشاركة في برامج تقليل النفايات وإعادة تدويرها.

مشاركة المجتمع: غالبًا ما تتضمن السياحة الدينية الخضراء التعامل مع المجتمعات المحلية ودعم تنميتها الاقتصادية. يمكن للمسافرين شراء المنتجات المحلية وتناول الطعام في المطاعم المحلية والإقامة في أماكن إقامة صديقة للبيئة.

التأمل الديني: تشجع السياحة الدينية الخضراء المسافرين على التواصل مع روحانياتهم والتأمل في الترابط بين جميع الكائنات الحية، مما يعزز التقدير الأعمق للعالم الطبيعي.

التبادل الثقافي: يتمتع المسافرون بفرص للمشاركة في التبادل الثقافي والتفاهم المتبادل مع المجتمعات المحلية، مما يعزز الانسجام والسلام.

والسياحة الدينية الخضراء ليست فقط وسيلة للتواصل مع دين الفرد ولكنها أيضًا فرصة لإدراك تأثير السفر على البيئة والمجتمعات المحلية كما إنه يعكس الالتزام بمبادئ الاستدامة والأخلاق والتبادل الثقافي مع الحفاظ على الجوهر الروحي لقدسية الأماكن.

2. ابعاد السياحة الدينية الخضراء

بث او نشر الثقافة الخضراء: نشر الثقافة الدينية الخضراء هو مفهوم يجمع بين القيم البيئية والدينية، حيث يُشجع على حماية البيئة والاستدامة من خلال قوانين دينية وقيم دينية. يُعتبر هذا المفهوم مهمًا في عصرنا الحالي حيث يواجه العالم تحديات بيئية كبيرة، مثل تغير المناخ وانخفاض توفر الموارد الطبيعية.

التسهيلات الخضراء: التسهيلات الخضراء للسياحة الدينية هي مجموعة من الممارسات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز السياحة الدينية بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة. تهدف هذه التسهيلات إلى الحفاظ على البيئة والموروث الثقافي وتعزيز الوعي البيئي بين الزوار والمجتمعات المضيفة. ومن هذه التسهيلات الخضراء للسياحة الدينية هي:

استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة: تشجيع الزوار على استخدام وسائل النقل العامة أو الدراجات الهوائية في رحلاتهم إلى المواقع الدينية بدلاً من السيارات الشخصية. كما يمكن تقديم وسائل نقل جماعية صديقة للبيئة إلى تلك المواقع.

الاهتمام بالبنية التحتية: توفير البنية التحتية البيئية مثل محطات إعادة تدوير ومرافق صديقة للبيئة في المواقع الدينية ومناطق الاستضافة.

تشجيع الضيافة الخضراء: تشجيع المنشآت الفندقية والمطاعم القريبة من المواقع الدينية على اعتماد ممارسات خضراء مثل توفير وجبات عضوية واستخدام موارد مستدامة.

توفير الخدمات الصديقة للبيئة: تقديم الخدمات بطرق تقلل من إنتاج النفايات واستهلاك المياه، وتوفير المنتجات الصديقة للبيئة.

الأرشاد الأخضر: الأرشاد الأخضر في السياحة الدينية هي توجيه وتشجيع الزوار والمسافرين إلى اتخاذ تصرفات صديقة للبيئة ومستدامة أثناء زياراتهم للمواقع والأماكن ذات الأهمية الدينية، والذي يهدف إلى تعزيز الوعي البيئي والمسؤولية الاجتماعية بين الزوار والمجتمعات المضيفة والمؤسسات الدينية. ومن بين الجوانب الهامة للأرشاد الأخضر في السياحة الدينية هي:

التوعية بالبيئة: توفير معلومات وتعليمات حول البيئة وكيفية الحفاظ عليها خلال الزيارة. يمكن أن تتضمن هذه المعلومات معلومات عن مخاطر التلوث والاستهلاك المفرط للموارد.

تشجيع وسائل النقل الصديقة للبيئة: تشجيع الزوار على استخدام وسائل النقل العامة أو مشاركة السيارات للحد من الانبعاثات الكربونية والتلوث.

تشجيع التواصل مع المجتمعات المحلية: تشجيع الزوار على التفاعل مع المجتمعات المحلية ودعم الاقتصاد المحلي من خلال شراء منتجات محلية والمشاركة في الفعاليات المحلية.

التعلم الأخضر (تجارب الاخرين): التعلم الأخضر من خلال السياحة الدينية يمثل تجربة تعلم فريدة تجمع بين السفر إلى المواقع الدينية واكتساب المعرفة بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة. يمكن للأفراد أن يستفيدوا من هذه التجربة بالتعلم من تجارب الآخرين والتواصل مع مجتمعاتهم المحلية والتفكير بشكل أعمق في علاقتهم بالبيئة والإيمان، وهنالك مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها التعلم الأخضر من خلال السياحة الدينية:

المشاركة في جولات تعليمية: العديد من المواقع الدينية تقدم جولات تعليمية تركز على القضايا البيئية والتنمية المستدامة. يمكن للزوار المشاركة في هذه الجولات للتعرف على التاريخ البيئي للموقع وكيفية الحفاظ عليه.

التواصل مع المجتمع المحلي: يمكن للزوار التفاعل مع المجتمعات المحلية المضيفة للمواقع الدينية والتعرف على أساليب العيش المستدامة التي يتبعها السكان المحليين. قد يكون هذا فرصة لتبادل المعرفة والخبرات.

مشاركة التجارب مع الآخرين: يمكن للأفراد مشاركة تجاربهم الخضراء مع الآخرين، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أو من خلال الكتابة عن تجاربهم في مدونات أو مقالات. هذا يساهم في نشر الوعي بأهمية السياحة الخضراء والممارسات المستدامة.

المشاركة في المبادرات الخضراء: يمكن للزوار المشاركة في مبادرات بيئية وتنموية محلية أو دولية ترتبط بالمواقع الدينية التي يزورونها. ذلك يمكن أن يشمل التطوع في مشروعات بيئية أو التبرع لدعم مبادرات مستدامة.

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة

1.ترميز فقرات الدراسة

يوضح الجدول الاتي ترميز فقرات المقياس:

الجدول (1) ترميز فقرات

| المتغير | الابعاد | ترميز | عدد الفقرات |
|---|---|---|---|
| القيادة الإبداعية الرشيدة MUO | الشمولية | SO | 5 |
| | الأصغائية | AO | 5 |
| | خلق الابتكار | ZO | 5 |
| | الوعي الابتكاري | CO | 5 |
| | الرشد في اتخاذ القرار الأخضر | BO | 5 |
| السياحة الدينية الخضراء PRG | السياحة الدينية الخضراء | PRG | 20 |

2.التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة (القيادة الإبداعية الرشيدة والسياحة الدينية الخضراء)

تشير نتائج التحليل ضمن الجدول (2) الى ان هنالك اتفاق في اراء عينة البحث حول هذا المتغير بشكل عام حيث سجلت نسبة الاتفاق (83.28166%)، بوسط حسابي تبلغ قيمته (4.44266)، وانحراف معياري يبلغ (0.7558).

الجدول (2) نتائج التحليل الوصفي لأبعاد القيادة الإبداعية الرشيدة وابعاده الأساسية السياحة الدينية الخضراء

| الفقرة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|
| الشمولية | 4.08 | 0.65 |
| الأصغائية | 4.26 | 0.70 |
| خلق الابتكار | 4.25 | 0.71 |
| الوعي الابتكاري | 4.03 | 0.71 |
| الرشد في اتخاذ القرار الأخضر | 4.45 | 0.75 |
| جميع محاور القيادة الإبداعية الرشيدة | 4.44 | 0.75 |
| السياحة الدينية الخضراء | 4.14 | 0.69 |

معايير تقييم الانموذج الهيكلي

وتتضمن معايير تقييم الانموذج الهيكلي وفق اسلوب نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM على اربعة معايير وكما يوضحها الجدول رقم (3) وفيما يلي توضيح لهذه المعايير الاربعة:

جدول رقم (3) معايير نمذجة المربعات الصغرى PLS-SEM

| المعيار | الحد المقبول |
|---|---|
| تقييم الارتباط الخطي | عامل تضخم التباين VIF < 5 |
| معنوية معاملات المسار | قيمة t > 1.96؛ قيمة p < 0.05 |
| معامل التحديد R2 | 0.25, 0.50, 0.75 تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير |
| حجم التأثير f2 | 0.02, 0.15, 0.35 تشير الى تأثير صغير، متوسط، كبير |

المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد الى:

Source: Hair, J., Hult, T., Ringle, C. & Sarstedt, M. (2017). A primer on partial leAOt squares structural equation modeling (PLS-SEM. Los Angeles: Sage.

1- تقييم الارتباط الخطي Collinearity AOsessment

يشير الارتباط الخطي الى حدوث درجة عالية من الارتباط بين متغيرين مستقلين ويتم قياسه من خلال عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) والذي يجب ان تقل قيمته عن (5) وفقا لـ ( Hair et al., 2017).

2- معاملات المسار Path Coefficients

تسمى أيضا هذه المعاملات بالتأثيرات المباشرة Direct Effects وهي تمثل العلاقات الفرضية بين المتغيرات والتي تكون قيمها المعيارية تتراوح بين 1+ و1-, اذ عندما يقترب معامل المسار من الواحد فان ذلك يدل على وجود علاقة إيجابية قوية والعكس صحيح. ويمكن تحديد معنوية هذه المعاملات من خلال الخطأ المعياري الذي يتم الحصول عليه من خلال عملية تسمى Bootstrapping والتي يؤديها برنامج SmartPLS, ومن خلالها يتم حساب قيمة t التي يجب ان تكون قيمتها اعلى من 1.96 عند مستوى معنوية قدره 0.05 (Hair et al., 2017: 195).

3- معامل التحديد Coefficient of Determination R2

يسمى هذا المعامل ايضا بمعامل التفسير لأنه يقيس مدى تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، وتتراوح قيمته بين 0 و1 وكلما ازداد فانه يدل على درجات اعلى من التفسير، ولتقييم النتائج فان ( Hair et al., 2017: 171) أشار الى ان القيم 0.25, 0.50, 0.75 تشير الى قيم ضعيفة، متوسطة، وكبيرة على التوالي.

4- حجم التأثير Effect Size f2

بالإضافة الى حساب قيمة R2 فانه يتوجب ان يتعرف الباحثون الى مساهمة كل بُعد في تكوين هذه القيمة، وهذا ما يسمى بحجم التأثير f2، ولتقييم النتائج فان (Hair et al., 2017, 158) أشار الى ان القيم 0.02, 0.15, 0.35 تشير الى تأثير صغير، متوسط، وكبير على التوالي.

ثانيا: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

نصت الفرضية الرئيسية الاولى على انه "توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للقيادة الإبداعية الرشيدة في السياحة الدينية الخضراء" ولاختبار هذه الفرضية يستعرض نتائجه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الاولى

| الفرضية | المسار | VIF | معامل المسار | t Value | p Value | النتيجة | حجم التأثير f2 | معامل التحديد R2 | R2 المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| H1 | MUO → PRG | 1 | 0.803 | 34.715 | 0.000 | قبول | 2.58 | 0.761 | 0.789 |

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول رقم (4) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسية الاولى، وقد بلغ معامل المسار (0.803) والذي يحقق المعايير المطلوبة من قيم t وp مما يشير الى معنوية علاقة التأثير وبالتالي فان تقبل الفرضية الرئيسية الاولى. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R2 76% وبالتالي فان المتغير المستقل يفسر المتغير التابع بنسبة 72% وبقية القيمة تمثل عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات الفرعية

تنص الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الاولى على ما يأتي:

H1-1 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للشمولية في السياحة الدينية الخضراء.

H1-2 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للأصغائية في السياحة الدينية الخضراء.

H1-3 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية لخلق الابتكار في السياحة الدينية الخضراء.

H1-4 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للوعي الابتكاري في السياحة الدينية الخضراء.

H1-5 توجد علاقة تأثير موجبة ذات دلالة معنوية للرشد في اتخاذ القرار الأخضر في السياحة الدينية الخضراء.

ولغرض اختبار الفرضيات (H1-1، H1-2, H1-3 , H1-4،H1-5 )، قام الباحثون ببناء الانموذج الهيكلي الذي يستعرض نتائجه الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية

| الفرضية | المسار | VIF | معامل المسار | t Value | p Value | النتيجة | حجم التأثير f2 | معامل التحديد R2 | R2 المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| H1-1 | SO → PRG | 1.201 | 0.332 | 927.3 | 0.000 | قبول | 0.054 | 0.725 | 0.712 |
| H1-2 | AO → PRG | 1.276 | 0.213 | 2.753 | 0.000 | قبول | 0.195 | | |
| H1-3 | PRG ZO → | 1.275 | 0.410 | 2.892 | 0.000 | قبول | 0.243 | | |
| H1-4 | CO → PRG | 1.277 | 0.342 | 2.651 | 0.000 | قبول | 0.233 | | |
| H1-5 | BO → PRG | 331.2 | 6880. | 771.3 | 0.000 | قبول | 2880. | | |

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

يستعرض الجدول رقم (5) نتائج تقييم الانموذج الهيكلي الخاص بالفرضيات الفرعية، وقد حققت معاملات المسار للفرضيات الفرعية (H1-1، H1-2, H1-3 , H1-4،H1-5 )، المعايير المطلوبة من قيم t وp مما يشير الى معنوية هذه العلاقات وبالتالي فان تقبل الفرضيات الفرعية. كذلك فقد بلغ معامل التحديد R2 71% وبالتالي فان ابعاد متغير القيادة الإبداعية الرشيدة قد فسرت 88% من العوامل التي تفسر متغير السياحة الدينية الخضراء وبقية النسبة تمثل عوامل لم تتناولها الدراسة.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

يمكن للقيادة الدينية الإبداعية الرشيدة أن تلعب دورًا حاسمًا في تشجيع السياحة الدينية الخضراء والتحول نحو ممارسات سياحية أكثر استدامة.

تعزيز الوعي لدى القادة الدينيين بأهمية السياحة الدينية الخضراء، والتحفيز على الالتزام بالممارسات البيئية.

التواصل الفعّال بين القيادة الدينية والجهات البيئية والحكومية يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وحماية المواقع الدينية والبيئة المحيطة بها.

التجديد والابتكار في مجال السياحة الدينية الخضراء يمكن أن يعزز من جاذبية هذا النوع من السياحة ويجعله أكثر جاذبية للزوار.

تحقيق التوازن بين الأبعاد الدينية والبيئية يعزز من استدامة المشهد السياحي ويضمن الحفاظ على الثقافة والتراث الديني.

ثانياً: التوصيات

ينبغي على القادة الدينيين تعزيز التواصل والتعاون مع المؤسسات البيئية والحكومات المحلية لضمان تنفيذ الخطط البيئية بفعالية وتعزيز الشراكات المستدامة، يمكن للقادة البحث عن استخدام التكنولوجيا لتعزيز تجربة الزوار وتوفير معلومات بيئية دقيقة.

يجب على القيادة الدينية العمل على تعزيز الوعي بأهمية السياحة الدينية الخضراء بين المؤمنين والزوار من خلال تقديم معلومات دقيقة حول القضايا البيئية والاستدامة.

يجب دعم وتشجيع تطوير المشاريع البيئية والسياحية الدينية الخضراء التي تعزز من الاستدامة وتوفر تجربة مميزة للزوار.

يمكن للقيادة الدينية تشجيع الزوار على استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة والالتزام بالممارسات البيئية أثناء زياراتهم.

ينبغي تشجيع القيادة الدينية على التفكير الإبداعي وتطوير مشاريع جديدة تجمع بين الديانة والبيئة بطرق مبتكرة.

يجب على القادة الدينيين أن يكونوا أمثلة في اتباع نمط حياة صديق للبيئة والالتزام بالممارسات البيئية.

المصادر والمراجع

Ajay, Harivansh, Shukla., Supriya, Bhagat. (2013). Dynamics of Creative Leadership in Modern Context: An Analytical View. Social Science Research Network, doi: 10.2139/SSRN.2573045

Alessandro, Cugini. (2021). Religious tourism and Sustainability: From Devotion to Spiritual Experience*. doi: 10.1108/978-1-80043-900-920211006

Alexander, Petrovich, Suhonosov., Raphael, Camilievich, Karneev., Elena, Anatolievna, Kurganova., Elena, Marikovna, Listick. (2021). The relationship between creative leadership and creative thinking in primary school students. 117:02003-. doi: 10.1051/SHSCONF/202111702003

Amy, E., Randel., Kimberly, S., Jaussi. (2019). Giving Rise to Creative Leadership: Contextual Enablers and Redundancies:. Group & Organization Management, 44(2):288-319. doi: 10.1177/1059601119834089

Daniel, A., Walzer. (2020). Leadership in the Creative Industries: Addressing an Uncertain Future. 20(1):147-172. doi: 10.25101/20.5

David, A., Mason. (2019). Mountain-Adventure Tourism Combined With Religious Tourism: A Fresh Paradigm for Sustainable-Green Destination-Development in Korea. 85-99.

Denise, K., DeLuca. (2014). Inspired by Nature: Building Community Capacity Through Creative Leadership. 107-119. doi: 10.1007/978-981-4585-11-8_7

Douglas, R., Dirschl. (2012). Creative Leadership: Making Good News. Journal of Bone and Joint Surgery, American Volume, 94(9) doi: 10.2106/JBJS.K.01028

Fatma, Ince. (2022). Creative Leadership. Practice, progress, and proficiency in sustainability, 30-49. doi: 10.4018/978-1-7998-7963-3.ch002

Krzysztof, Rejman., Piotr, Maziarz., Cezary, A., Kwiatkowski., Małgorzata, Haliniarz. (2016). Religious tourism as a tourism product. 57(57):562-575.

Lee, Chien-Hung. (2019). An Empirical Study on Consumer Experience and Quality of Green Tourism. 163-170. doi: 10.2991/ICECSD-19.2019.24

Louise, Stoll., Julie, Temperley. (2019). Creative leadership teams: Capacity building and succession planning. Management in Education, 23(1):12-18. doi: 10.1177/0892020608099077

Louise, Stoll., Julie, Temperley. (2019). Creative leadership: a challenge of our times. School Leadership & Management, 29(1):65-78. doi: 10.1080/13632430802646404

Ross, Bennett-Cook. (2020). Religious tourism and the environment: Kiran A. Shinde and daniel H. Olsen. 2020, CABI, wallingford, oxfordshire. 180pages. £95/€110/$130. ISBN: 9781789241600. Tourism Geographies, 1-3. doi: 10.1080/14616688.2020.1866057

Victor, S., Sohmen. (2015). Reflections on Creative Leadership .

W., R., (Bill), Klemm. (2017). Leadership and Creativity. 263-278. doi: 10.1007/978-3-319-31036-7_15

# ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء وتأثيرها في تطبيق التكنولوجيا الخضراء: دراسة استطلاعية لآراء المديرين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية – بغداد

م.د. علي وليد حازم العبادي
جامعة الموصل
كلية الادارة والاقتصاد
ali_waleed@uomosul.edu.iq

أ.د. ثائر أحمد سعدون السّمان
جامعة الموصل
كلية الادارة والاقتصاد
thaeiralsamman@uomosul.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى تحقيق الاستدامة عبر اتباع ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء وفي ظل التوجه العالمي نحو تطبيق التكنولوجيا الخضراء من خلال تساؤل مهم وهو كيف تؤثر ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء المتمثلة بـ (الشراء الأخضر، والتصميم الأخضر، والتصنيع الأخضر، واللوجستيات العكسية) في تطبيق التكنولوجيا الخضراء المتمثلة بـ(الطاقة الخضراء، والمباني الخضراء) ؟ وعلى هذا الأساس تم بناء مخطط فرضي للبحث للوقوف على طبيعة التأثير بين متغيراته المتمثلة بـالمتغير المستقل (ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء) والمتغير المعتمد (التكنولوجيا الخضراء) واختار الباحثان الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية / بغداد بوصفه ميداناً للبحث، أما مجتمع البحث فتمثل بالعاملين في الشركة المبحوثة واختيرت منه عينة قصدية من مختلف الأقسام الإدارية والانتاجية والبالغ عددها (221) فرداً. ومن أجل اختبار صحة فرضيات البحث تم جمع البيانات المتعلقة بمواقف الأفراد المبحوثين من خلال استمارة الاستبانة وتم تحليلها بالاعتماد على البرامجيات الجاهزة ( SPSS Ver 21, AMOS 24 ). وتوصل البحث الى جملة من النتائج أبرزها أن هناك تأثير معنوي مباشر لممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء وبناءً على نتائج البحث تم تقديم مجموعة مقترحات أهمها ينبغي على إدارة الشركة المبحوثة زيادة الاهتمام بممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء لما لها من دور بارز في تطبيق التكنولوجيا الخضراء ومن ثم تحقيق الاستدامة للشركات الصناعية.

الكلمات المفتاحية:إدارة سلسلة التوريد الخضراء، التكنولوجيا الخضراء، الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية

Abstract

The research aims to achieve sustainability by following green supply chain management practices and in light of the global trend towards applying green technology through an important question, which is how green supply chain management practices (green purchasing, green design, green manufacturing, and reverse logistics) affect the application of technology Green represented by (green energy, green buildings)? On this basis, a hypothetical research plan was built to

determine the nature of the influence between its variables represented by the independent variable (green supply chain management practices) and the dependent variable (green technology). The researchers chose the General Company for Electrical and Electronic Industries / Baghdad as a field for research, while the research community was represented by employees of the company. The research sample was chosen from a purposive sample from various administrative and production departments, numbering (221) individuals. In order to test the validity of the research hypotheses, data related to the attitudes of the individuals investigated was collected through a questionnaire form and analyzed using ready-made software (SPSS Ver 21, AMOS 24). The research reached a number of results, most notably that there is a direct moral impact of green supply chain management practices on the application of green technology. Based on the results of the research, a set of proposals were presented, the most important of which is that the management of the researched company should increase attention to green supply chain management practices because of their prominent role in the application of technology. Green and thus achieve sustainability for industrial companies.

key words:

Green Supply Chain Management, Green Technology, General Company for Electrical and Electronic Industries

المقدمة

تواجه الشركات الصناعية ضغوطات عديدة من السوق التنافسية، والجهات الحكومية، والمجتمع لتحقيق التوازن ما بين الحفاظ على البيئة من جهة ورغبة المجتمع والعالم للعيش في بيئة آمنة وأكثر صحية من جهة ثانية، وهذا يمثل تحدياً للشركات الصناعية في إيجاد الحلول للحد من استعمال الوقود الأحفوري في انتاج منتجاتها لما له من دور في توليد الغازات الدفيئة ومن ثم تكوين ظاهرة الاحتباس الحراري، فجاء تطبيق التكنولوجيا الخضراء كعامل حاسم لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها ويمثل متغيراً معتمداً يتأثر بجملة من المتغيرات وتعد ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء من أهم هذه المتغيرات اذ جاءت كمدخلاً مفيداً ومتغيراً مستقلاً مهماً للشركات الصناعية لتطبيق التكنولوجيا الخضراء لأن ضمان تطبيق التكنولوجيا الخضراء يتحقق عن طريق إجراء تحسينات وتغييرات في سياسات الشركة والاهتمام بالممارسات الخضراء للمحافظة على استدامة الموارد. وبناءً على ما تقدّم فقد تم تغطية موضوع البحث عبر اربعة محاور تضمن الأول منهجية البحث، وتناول الثاني الجانب النظري، في حين اشتمل الثالث الجانب الميداني أما الرابع فقد تضمن الاستنتاجات والمقترحات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولا- مشكلة البحث: يرتبط الازدهار الاقتصادي ورفاهية المجتمع بمدى فاعلية إدارة البيئة في الشركات الصناعية، فضلاً عن الوعي البيئي المتزايد بين أصحاب المصالح الذي أجبرها على البحث عن مفاهيم حديثة لتحقيق مطالبهم وتُعد ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء احدى هذه المفاهيم التي طرأت على واقع الصناعات بشكل عام والصناعة العراقية بشكل خاص فضلاً عن التكنولوجيا الخضراء التي نشأت في القرن الحادي والعشرين كنتيجة للنمو العالمي المتصاعد حول القضايا البيئية كتغير المناخ وتولد الغازات الدفيئة وظهور الاحتباس الحراري ونقص إمدادات الطاقة ولم يتم الأخذ بهما وتفعيلهما بشكل واقعي وفعلي، ويعدُّ ذلك مشكلة تواجهها الشركات الصناعية إلى الحد الذي يعيق مسارها ويقلل من فرص نموها ونجاحها في مقابلتها للتحديات البيئية، وهذا ما برّزت الحاجة للبحث في هذا الموضوع في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والالكترونية في بغداد وهي احدى الشركات الصناعية الرائدة في العراق التي تعتمد عليها أغلب مؤسسات الدولة.

من هنا وجد الباحثان مدخلاً لعرض وتجسيد مشكلة البحث عبر طرح السؤال الرئيس الآتي:

كيف تؤثر ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء في الشركة المبحوثة؟

ثانياً- أهمية البحث: تتمحور أهمية البحث في تقديم إطاراً نظرياً وإضافة معرفية تساعد على فهم متغيرات البحث وردم الفجوة المعرفية بينهما وفي ظل التوجهات العالمية الحديثة حول الاهتمام بممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء وتطبيق التكنولوجيا الخضراء، فضلاً عن محاولة إفادة ادارة الشركة المبحوثة ومساعدتها لمواكبة التغيّرات المستمرة في مجال اعتماد المداخل الادارية الحديثة من أجل تجاوز مشكلاتها البيئية واستيعابها.

ثالثاً- أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1- معرفة مستوى اهتمام الشركة المبحوثة بممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء.

2- معرفة مدى تطبيق الشركة المبحوثة للتكنولوجيا الخضراء.

3- اختبار طبيعة تأثير ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء للشركة المبحوثة.

رابعاً- مخطط البحث الفرضي: في ضوء التساؤلات التي تضمنتها مشكلة البحث وبغية تحقيق أهدافه تم اعتماد مخطط البحث الشكل (1) الذي يجسد حركية التأثيرات بين متغيرات البحث.

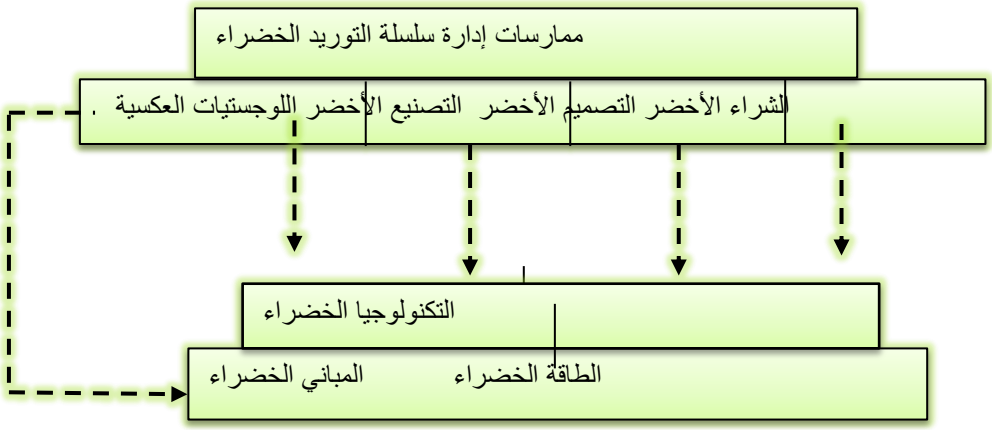


الشكل (1) مخطط البحث الفرضي

----<: طبيعة تأثير

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان

خامساً- فرضيات البحث:

تماشياً مع مخطط البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء على مستوى الشركة المبحوثة وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية للشراء الأخضر في تطبيق التكنولوجيا الخضراء على مستوى الشركة المبحوثة.

2- لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية للتصميم الأخضر في تطبيق التكنولوجيا الخضراء على مستوى الشركة المبحوثة.

3- لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية للتصنيع الأخضر في تطبيق التكنولوجيا الخضراء على مستوى الشركة المبحوثة.

4- لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لللوجستيات العكسية في تطبيق التكنولوجيا الخضراء على مستوى الشركة المبحوثة.

سادساً- منهج البحث: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي في تقديم الإطار النظري وعلى المنهج التحليلي في تقديم الإطار التطبيقي عن طريق استمارة الاستبانة (الملحق 1) التي تُعد الأداة الرئيسة لجمع بيانات البحث واعتمد الباحثان في صياغة أسئلة الاستبانة على المصادر العلمية الأكاديمية التي توافقت مع آراء المحكمين لها اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي الوزن لإجابات المبحوثين والمرتبة من عبارة (أتفق بشدة) والتي أخذت الوزن (5) إلى عبارة (لا أتفق بشدة) والتي أخذت الوزن (1).

سابعاً- أساليب التحليل الاحصائي المعتمدة في البحث: اعتمد الباحثان على البرامجيات الجاهزة ( Ver 21, SPSS AMOS 24) في إنجاز البحث الحالي:

1- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص الأفراد المبحوثين.

2- التحليل العاملي التوكيدي : القائم على التحقق والتأكد من الفرضيات.

3- أنمذجة المعادلة البنائية: لاختبار مخطط البحث.

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً- ادارة سلسلة التوريد الخضراء:

1- مفهوم ادارة سلسلة التوريد الخضراء: تعرف ادارة سلسلة التوريد الخضراء GSCM على أنها تكامل التفكير البيئي في إدارة سلسلة التوريد بدءاً بتصميم المنتج وتحديد مصادر المواد واختيارها، ومروراً بعمليات التصنيع، وانتهاءً بتسليم المنتج النهائي للزبائن فضلاً عن إدارة المنتج بعد انتهاء عمره الانتاجي (Srivastava, 2007, 54-55). وذكر (Rahman,et. al,2019,1-2) تعرف على أنها استعمال المدخلات الصديقة للبيئة أو المواد الخضراء وتحويلها إلى مخرجات خضراء يمكن استردادها وإعادة استعمالها بعد انتهاء دورة حياتها، عن طريق الآلآت ومعدات خضراء وعمليات التصنيع الأخضر التي تضمن تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتقليل فقد الطاقة. وبيّن(Bag,et al,2020,2) تعرف GSCM على أنها أداة في تحقيق الاقتصاد الدائري للاستخدام المستدام للموارد. وفي السياق ذاته أوضح (Shin&Cho,2022,3) أن GSCM تعرّف بأنها أفضل طريقة للشركات من أجل الحد من أو تقليل تلوث الهواء والماء والأرض والموارد كالطاقة والمواد والمياه.

بناءً على ما تقدّم يتفق الباحثان مع رأي (Srivastava, 2007, 54-55) تعرف إدارة سلسلة التوريد الخضراء على أنها تكامل التفكير البيئي في إدارة سلسلة التوريد التقليدية بدءاً من تصميم المنتج وتحديد مصادر المواد واختيارها ومروراً بعمليات التصنيع وانتهاءً بتسليم المنتج النهائي للزبائن وإدارة المنتج بعد انتهاء عمره الانتاجي.

2- ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء: اتفق الباحثون امثال (Srivastava, 2007, 57) (Sezen&Çankaya , 2017,95-104) (Nteta&Mushonga,2021,4) (Khan, et.al,2022,3). على ان ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء تتمثل بـ(الشراء الأخضر والتصميم الأخضر والتصنيع الأخضر واللوجستيات العكسية). والآتي توضيح لكل ممارسة:

أ- الشراء الأخضر: يمكن تعريف الشراء الأخضر على أنه عملية شراء صديقة للبيئة تسعى إلى ضمان توريد والمواد والأجزاء التي تتطابق مع الأهداف البيئية التي حددتها الشركة المشترية لتقليل مصادر النفايات، والعمل على إعادة تدوير وإعادة استعمال المواد، اذ يحظى الشراء الأخضر باهتمام كبير من قبل الشركات التي تحرص على تقييم الأداء البيئي لمورديها قبل اتخاذ قرار الشراء، (Younis,2016,37). وأوضح (Fikri, et.al,2021,21) أن يأخذ في الاعتبار جميع القضايا البيئية المتعلقة بقرارات إدارة سلسلة التوريد، لأن الوعي بممارسات الشراء الأخضر يقلل من مصادر النفايات ويعزز من إعادة تدوير واصلاح المواد المشتراة دون التأثير سلبًا على متطلبات الأداء لهذه المواد.

ب- التصميم الاخضر: أن التصميم الأخضر يشار اليه ايضا بالتصميم الايكولوجي وتصميم دورة الحياة إذ يتم من خلاله استبدال المواد التي لها تأثير بيئي سلبي بأخرى أقل ضررًا، فهو يسعى الى تصميم منتجات تكون قابلة للاسترداد وقابلة لاعادة الاستعمال وصديقة للبيئة (Gajendrum,2017,3). وأشار (Ochieng,2016,4) أن التصميم الأخضر يتمثل بدمج الاهتمامات البيئية في تصميم المنتجات والعمليات مع الحفاظ على معايير الجودة والكلفة والأداء، فالممارسة الأكثر كفاءة وفعالية للتقليل من المشكلات البيئية هي في مرحلة التصميم، إذ يؤدي التصميم الأخضر إلى تقليل الموارد المطلوبة لتسهيل تصنيع المنتج ومن ثمّ التقليل الملوثات المتولدة عن عملية التصميم.

ت- التصنيع الأخضر: يساعد التصنيع الأخضر على تقليل تأثير الصناعات في البيئة، إذ يمكن للشركة أن تحسن من أداءها الاقتصادي عبر تقليل النفايات والانبعاثات عند المصدر، فيعتمد التصنيع الأخضر على التصنيع لإعادة الاستعمال فضلاً عن حماية العاملين، كما أنه يساعد على تحسين جودة المنتجات للزبائن بكلفة أقل مع الحد الأدنى من التلوث البيئي في أثناء تصنيع المنتج (Singh,et al,2019,656). في حين أشار ( Ricardianto,et.al,2022,454) إلى أن التصنيع الأخضر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتصنيع المستدام، ويمكن الحصول على الاستدامة من خلال تطبيق المفهوم الأخضر، الذي يتضمن عملية تصنيع المنتجات مع الحد الأدنى من استعمال المواد والعمليات التي تُحد من التأثيرات السلبية في البيئة، وتوفير الطاقة والموارد الطبيعية، وتكون آمنة للعاملين والمجتمعات والزبائن مع الاحتفاظ بالقيمة الاقتصادية، فضلاً عن تقليل كلف المواد الخام مما يزيد من كفاءة الإنتاج.

ث- اللوجستيات العكسية: تطورت اللوجستيات العكسية للتكيف مع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسة كعولمة الأسواق والشركات، والتغيرات السياسية والتشريعية، والتقدم التكنولوجي، وهذه التغييرات تجعل الشركات تعيد التفكير في إنتاج وتسويق وتوزيع منتجاتها، فاكتسبت المصطلحات كإعادة التدوير، واستعادة المنتجات منتهية الصلاحية استجابة لمتطلبات المجتمع، والغرض من ذلك اتخاذ تدابير للحد من التأثيرات السلبية في البيئة، حيث تسمح اللوجستيات العكسية للشركات بالتخلص من النفايات وزيادة الحصول على أقصى حد من القيمة (Romero,2022, 4725). في حين بيّن( de Paula,et al,2018,4) بأنها عملية تخطيط وتنفيذ وسيطرة كفوءة، وتدفق فعّال لكلف المواد الخام، والمخزون قيد التشغيل، والسلع التامة الصنع، والمعلومات ذات الصلة من نقطة الاستهلاك إلى نقطة المنشأ لغرض استرداد القيمة

ثانياً- التكنولوجيا الخضراء:

1- مفهوم التكنولوجيا الخضراء: بدأت الشركات العالمية في حماية البيئة وسنت قوانين ولوائح وإجراء تغييرات لجعل منتجاتها وعملياتها صديقة للبيئة، وتصنيع منتجات بحيث لا تؤثر سلبًا في البيئة الطبيعية، بمعنى آخر الحفاظ على بيئة نظيفة، ومع بداية نفاذ الموارد الطبيعية التي تستعمل لإنتاج الوقود الأحفوري فضلاً عن ملوثاتها البيئية بدأ العالم يبحث عن مورد آخر لتوليد الطاقة، حيث تؤكد الأمم المتحدة في تقريرها عن التكنولوجيا الخضراء أن السياسة البيئية للبلدان باتت أمرا بالغ الأهمية مع ازدياد عدد سكانها (Mohammed,2021,1-2). اذ تعد التكنولوجيا الخضراء معيارًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقليمية والدولية، كما أنها تساعد في تقليل التأثيرات البيئية للنمو الاقتصادي وتعزيز التقدم الاجتماعي(Ikram ,et.al, 2022,1). وبيّن (Lal,2018,46) أن التكنولوجيا الخضراء عبارة عن كلمة جديدة تم تبنيها خلال العقدين الماضيين وهي مصطلح ظهر في وقت شعور العالم بضرورة الاتجاه نحو

الاستقرار البيئي والانتقال إلى حياة صحية، إذ عرفتها الأمم المتحدة على أنها تكنولوجيا لديها القدرة على تحسين الأداء البيئي بشكل كبير مقارنة بأنواع التكنولوجيا الأخرى. وأوضح (Tursunalievna,2020,451-452) على وفق تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن مفهوم التكنولوجيا الخضراء يتمثل بـــ: أ- الإدارة البيئية العامة (إدارة المخلفات، ومكافحة المياه، وتلوث الهواء وترميم المباني. ب- أنتاج الطاقة من مصادر متجددة (طاقة شمسية، وطاقة رياح، ووقود حيوي). ج- التخفيف من آثار تغير المناخ. د- الحد من انبعاثات الهواء. ه- تحقيق الكفاءة في الوقود. و- تحقيق الكفاءة في المباني وتركيبات الإنارة.

بناءً على ماتقدّم يتفق الباحثان مع رأي (Lal,2018,46) تعرف التكنولوجيا الخضراء على أنها مصطلح جديد تم تبنيه خلال العقدين الماضيين وظهرت في وقت شعور العالم بضرورة الاتجاه نحو الاستقرار البيئي والانتقال إلى حياة صحية.

2- فروع التكنولوجيا الخضراء: اختلف الباحثين في تحديد الفروع التي يجب أن تتضمنها التكنولوجيا الخضراء، امثال (Bhardwaj,2015,1958) (Iravani,et.al,2017,275-278) (Hossain, et.al,2020,3119) (Mohammed,2021,2-3) (Ali,2021,26) إلا أن جميعهم متفقون على ان فروعها تتمثل بالطاقة الخضراء والمباني الخضراء وتكنولوجيا النانو الاخضر والكيمياء الخضراء. لكن سيتطرق الباحثان الى الطاقة الخضراء والمباني الخضراء أخذين برأي (Mohammed,2021,2-3).

أ- الطاقة الخضراء: يعد استخدام الطاقة الخضراء أمراً مهماً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد أصبحت الاحتياجات العالمية من الطاقة كمصدر بالغ الأهمية بسبب انبعاث الغازات الدفيئة من النفط والفحم والغاز الطبيعي وآثارها النهائية على تغير المناخ خاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي تهدد البيئة وصحة المجتمع ولهذا فالطاقة الخضراء (المتجددة) تقلل من انبعاثات الاحتباس الحراري، ومن ثمّ فهي مهمة للغاية وواحدة من الاستراتيجيات الحاسمة للاستدامة وإنتاج الطاقة المتجددة أو الخضراء كالطاقة الشمسية والمائية والكتلة الحيوية وطاقة الرياح ومصادر الطاقة الحرارية الأرضية يمثل تحديًا أمام الشركات وعليها الاستجابة السريعة بسبب أزمة المناخ الحالية فقد أصبح استعمال مصادر الطاقة المتجددة هدفًا مهمًا في مكافحة تغير المناخ وتحسين أمن الطاقة (Hojnik,et.al,2021,733). وأوضح (Lu,et.al,2013,1-2) أن الطاقة الخضراء تُعد طاقة نظيفة تعمل على حماية البيئة وخلوها من التلوث وعن طريقها يمكن تجديد الطاقة والمحافظة عليها بشكل طبيعي للحد من الكاربون و مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة الطبيعية. وبيّن (Jicheng,et.al, 2021,696-697) أن الطاقة الخضراء أصبحت الخيار الرئيس للتنمية الحالية والمستقبلية فتبرز أهميتها عن طريق: أ- ضمان إمدادات الكهرباء وتقليل انبعاثات الغازات الملوثة. ب- تحسين عمليات المراقبة والسيطرة بشكل كبير. ج- تطور تكنولوجيا تخزين الطاقة وتحسنيها المستمر.

ب- المباني الخضراء: تعد المباني الخضراء نظاماً يأخذ في الاعتبار الاهتمامات البيئية والراحة والصحة للعاملين، فتمت ممارسته والترويج له وأصبح اتجاهًا مهمًا للتنمية المعمارية في العالم اليوم والاهتمام بإعادة تدوير المواد، وترشيد تصميم المبنى لضمان إطالة العمر الافتراضي له وزيادة تعزيز التنمية المستدامة (Zhang,et.al,2021,1298-1299). وذكر (Mayhoub,2021,1-2) إذ تساعد مواد البناء بشكل كبير على الحد من استنفاذ الموارد الطبيعية وان اتباع متطلبات الاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية) ومدخل المباني الخضراء مطلوبة لتقليل تأثيرات المواد في البيئة وعاملي المبنى، فيركز المبنى الاخضر

على العلاقة بين المبنى والطبيعة، وتقليل التأثيرات البيئية والمخاطر الصحية والطاقة والحفاظ على الموارد الطبيعية. واشار ( Bakar, et.al,2011,57) أن المباني الخضراء توفر فرصة لإنشاء مبانٍ صديقة للبيئة وذات كفاءة في استعمال الموارد عبر اعتماد مدخل متكامل في تصميمها وتشغيلها، فالهدف منها هو التأكد من أن تصميمات المباني الخضراء تقلل من التأثير العام في صحة الإنسان والبيئة الطبيعية، مع الاستعمال الفعّال للطاقة والمياه والموارد الأخرى، وحماية صحة العاملين، وتحسين إنتاجية الموظفين، وتقليل النفايات والتلوث وتدهور البيئة.

المحور الثالث: الجانب الميداني

أولاً- وصف عينة البحث وخصائص الأفراد المبحوثين: أما عينة البحث فقد كانت عينة قصدية واختيرت من مديري المصانع والمعامل ومعاونيهم ومديري الأقسام والشعب في مختلف الأقسام الادارية والفنية والبالغ عددها (221) فرداً ضماناً لتحقيق الإفادة من المعلومات الدقيقة والمفيدة المقدمة من قبلهم، وذلك لأن طبيعة البحث تتطلب قدراً عالياً من الفهم والإدراك في التعامل مع فقرات الاستبانة. والجدول (1) يوضح خصائص الأفراد المبحوثين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية / بغداد وعلى النحو الآتي:

الجدول (1) يوضح خصائص الأفراد المبحوثين في الشركة المبحوثة

| الجنس | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكر | | | | أنثى | | | | | | | |
| العدد | | % | | العدد | | % | | | | | |
| 142 | | 64.3 | | 79 | | 35.7 | | | | | |
| التحصيل الدراسي | | | | | | | | | | | |
| إعدادية فما دون | | دبلوم فني | | بكالوريوس | | دبلوم عالٍ | | ماجستير | | دكتوراه | |
| العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 28 | 12.7 | 37 | 16.7 | 145 | 65.6 | 8 | 3.6 | 2 | 0.9 | 1 | 0.5 |
| سنوات الخدمة في الشركة | | | | | | | | | | | |
| 5 فأقل | | 6 - 10 | | 11- 15 | | 16- 20 | | 21- 25 | | 26 فأكثر | |
| العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| 18 | 8.1 | 6 | 2.7 | 7 | 3.3 | 18 | 8.1 | 71 | 32.1 | 101 | 45.7 |
| العمر | | | | | | | | | | | |
| 25 فأقل | | 26- 35 | | 36- 45 | | 46- 55 | | 56 فأكثر | | | |

| العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 7 | 3.2 | 26 | 11.8 | 44 | 19.9 | 103 | 46.5 | 41 | 18.6 |
| المستوى الاداري | | | | | | | | | |
| إدارة تنفيذية | | إدارة وسطى | | إدارة عليا | | | | | |
| العدد | % | العدد | % | العدد | % | | | | |
| 94 | 42.5 | 109 | 49.3 | 18 | 8.2 | | | | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج الاستبانة

ثانياً- تحليل واختبار فرضيات البحث ومناقشتها: جاء هذا المحور لغرض اختبار الفرضية الرئيسة المنبثقة من مخطط البحث وتوضيح قيمة الاختبارات العائدة لكل فرضية منها للتحقق من قبول الفرضية أو رفضها، حيث نصت الفرضية الرئيسة على أنه لا يوجد تأثير مباشر ذو دلالة معنوية لممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء بوصفه متغيراً مستقلاً في تطبيق التكنولوجيا الخضراء بوصفه متغيراً معتمداً على مستوى الشركة المبحوثة.

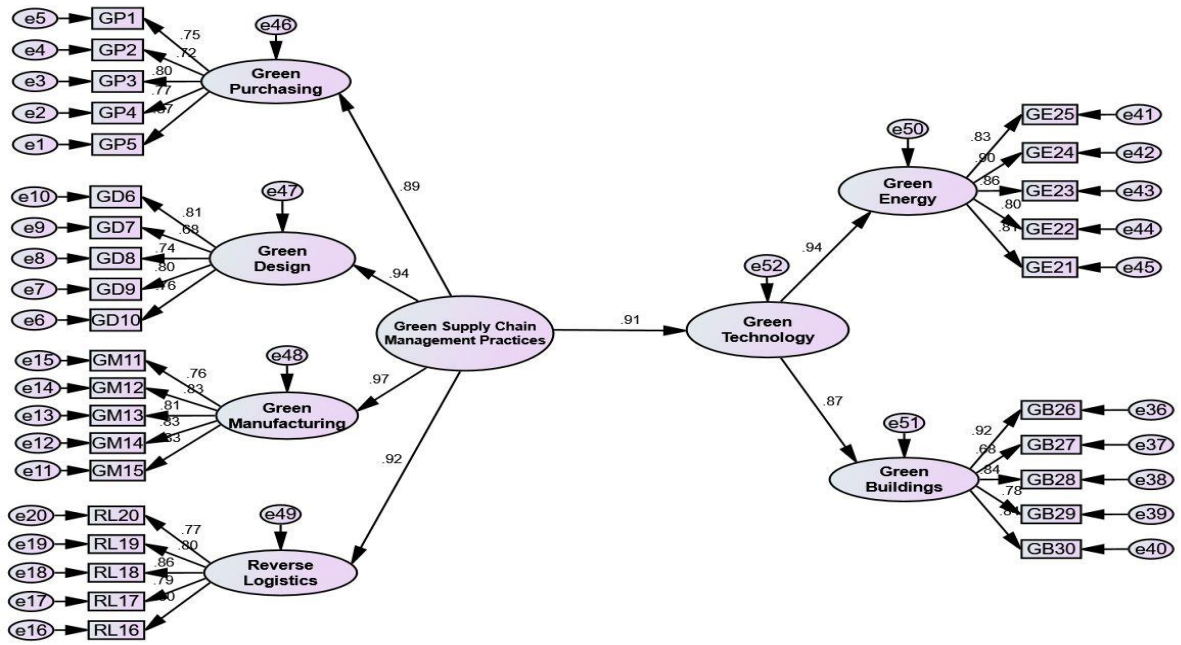


الشكل (2) أنموذج اختبار الفرضية الرئيسة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

الجدول (2) قيم معاملات الانحدار لتأثير ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء

| The independent variable | direction of impact | The dependent variable | Estimate(β) | 95% Confidence Interval | | P-value |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Green Supply Chain Management Practices | ⟵ | Green Technology | 0.854 | Lower | 0.735 | 0.018 |
| | | | | Upper | 0.955 | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يعكس لنا الشكل (2) والجدول (2) وجود تأثير طردي ومعنوي لمتغير ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء. بدلالة قيمة معامل الانحدار (Estimate) التي ظهرت قيمته مساوية إلى (0.854)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p -value) التي ظهرت قيمتها البالغة (0.018) وهي اقل من (0.05). كما تؤكد هذه النتيجة تشابه إشارات كل من الحدين الأعلى والأدنى لحدود الثقة (Confidence Interval 95%) اللذان أتيا بالإشارة نفسها (0.955)، (0.735). وبما أن هذه الحدود لا تضم قيمة الصفر، فهذا يدل على معنوية تأثير المتغير المستقل ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء في المتغير المعتمد التكنولوجيا الخضراء. وهذه النتيجة تتفق مع ما قدمته دراسة ( Mvubu, 2015,33) ان ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء تمثل أمرًا ضروريًا للحد من مخاطر توريد المواد الخام كالطاقة والمياه، والتوجه الى استخدام الموارد المتجددة في عمليات توريد الطاقة. عليه ترفض الفرضية الرئيسة وتقبل الفرضية البديلة. وتماشياً مع ما سبق يتم اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة وكالآتي:

إذ يشير الشكل (3) ومعطيات الجدول (2) إلى طبيعة تأثير كل ممارسة من ممارسات ادارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء.

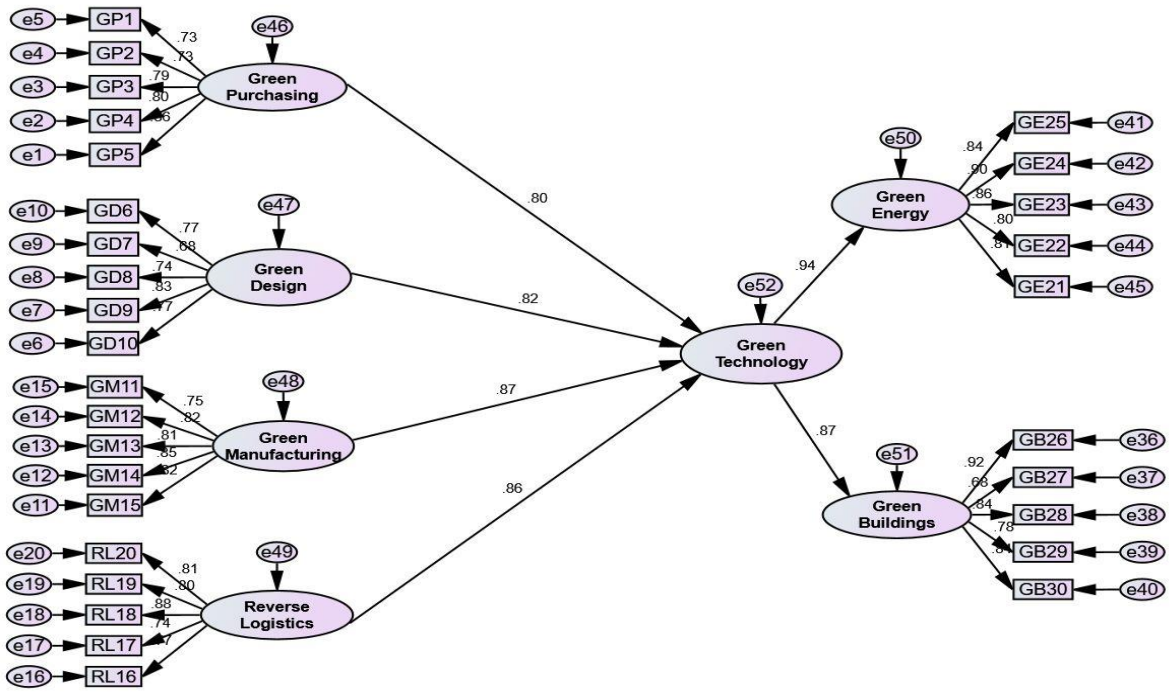


الشكل (3) أنموذج اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

الجدول (3) قيم معاملات الانحدار لتأثير كل ممارسة من ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء في تطبيق التكنولوجيا الخضراء

| P-value | 95% Confidence Interval | | Estimate(β) | The dependent variable | direction of impact | The independent variable |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.013 | 0.565 | Lower | 0.670 | Green Technology | ← | Green Purchasing |
| | 0.766 | Upper | | | | |
| 0.007 | 0.755 | Lower | 0.888 | | ← | Green Design |
| | 1.047 | Upper | | | | |
| 0.010 | 0.765 | Lower | 0.876 | | ← | Green Manufacturing |
| | 1.012 | Upper | | | | |
| 0.004 | 0.844 | Lower | 0. 941 | | ← | Reverse Logistics |
| | 1.073 | Upper | | | | |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

وفي ضوء ما سبق نلاحظ الآتي:

1- نجد تأثير طردي ومعنوي للشراء الأخضر في تطبيق التكنولوجيا الخضراء وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار (Estimate) البالغة قيمته (0.670)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p -value) التي ظهرت قيمتها البالغة (0.013) وهي أقل من (0.05). وتعزز هذه النتيجة نفسها تشابه إشارات كل من الحدين الأعلى والأدنى لحدود الثقة (Confidence Interval 95%) اللذان أتيا بالإشارة نفسها (0.766)، (0.565). وبما أن هذه الحدود لا تضم قيمة الصفر، فهذا يدل على معنوية التأثير الطردي للمتغير المستقل ( الشراء الاخضر ) في المتغير المعتمد (التكنولوجيا الخضراء ). وهذا ما بينتهُ دراسة ( Vazifehdousta, et.al,2013,2490) أن الشراء الأخضر يضمن شراء المواد ذات الخصائص المفضلة بيئيا التي تحافظ على موارد الطاقة والمياه وتقلل من الملوثات عبر استخدام الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح كبديل عن الوقود الاحفوري. وبهذا ترفض الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسة وتقبل الفرضية البديلة.

2- هناك تأثير طردي ومعنوي للتصميم الأخضر في تطبيق التكنولوجيا الخضراء وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار (Estimate) البالغة قيمته (0.888)، ويعد التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p -value) والتي ظهرت قيمتها البالغة (0.007) وهي أقل من (0.05). كما تعزز هذه النتيجة تشابه اشارات كل من الحدين الأعلى والأدنى لحدود الثقة (Confidence Interval95%) اللذان أتيا بالإشارة نفسها (1.047)، (0.755). وبما أن هذه الحدود لا تضم قيمة الصفر، فهذا يدل على معنوية التأثير الطردي للمتغير المستقل (التصميم الاخضر) في المتغير المعتمد (التكنولوجيا الخضراء). وهذا ما أشارت اليه دراسة (Sezen&Çankaya,2017,102) بأن التصميم الأخضر هو ممارسة تختص بتحقيق أفضل كفاءة واستغلال للطاقة والمواد فضلاً عن التشجيع لاستعمال الطاقة المتجددة. عليه ترفض الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة وتقبل الفرضية البديلة.

3- يظهر تأثير طردي ومعنوي للتصنيع الأخضر في تطبيق التكنولوجيا الخضراء وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار (Estimate) البالغة قيمته (0.876 )، ويُعد التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p -value) التي ظهرت قيمتها البالغة ( 0.010) وهي أقل من (0.05). كما تعزز هذه النتيجة تشابه إشارات كل من الحدين الأعلى والأدنى لحدود الثقة (Confidence Interval 95%) اللذان أتيا بالإشارة نفسها ( 1.012 )،( 0.765 ). وبما أن هذه الحدود لا تضم قيمة الصفر، فهذا يعكس معنوية التأثير الطردي للمتغير المستقل (التصنيع الاخضر ) في المتغير المعتمد (التكنولوجيا الخضراء). وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Sezen &Çankaya, 2017,101-102 ) التي أوضحت أن التصنيع الأخضر يُعد استراتيجية بيئية تطبقها الشركات بهدف تحسين أداء البيئي والاقتصادي عبر استعمال مصادر الطاقة الخضراء. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسة وتقبل الفرضية البديلة.

4- هناك تأثير طردي ومعنوي لللوجستيات العكسية في تطبيق التكنولوجيا الخضراء وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار (Estimate) التي بلغت قيمته (0. 941)، ويُعد التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p -value) التي ظهرت قيمتها البالغة (0.004) وهي أقل من (0.05). كما تعزز هذه النتيجة تشابه إشارات كل من الحدين الأعلى والأدنى لحدود الثقة (Confidence Interval 95%) اللذان أتيا بالإشارة نفسها ( 1.073 )، ( 0.844). وبما أن هذه الحدود لا تضم قيمة الصفر، فهذا يدل على معنوية تأثير المتغير المستقل (اللوجستيات العكسية ) في المتغير المعتمد (التكنولوجيا الخضراء). وهذا ما بينتهُ دراسة (Badenhorst,2013,30) أن اللوجستيات العكسية تحقق فوائد بيئية عن طريق الممارسات الصديقة للبيئة

لمنع التلوث، والحد من توليد النفايات وتقليل انبعاثات الكاربون وتحسين جودة الهواء بالتالي تقليل المشكلات المناخية. عليه يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة التابعة للفرضية الرئيسة وتقبل الفرضية البديلة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات:

1- ظهرت إدارة سلسلة التوريد الخضراء بسبب تزايد تشريعات وقوانين حماية البيئة لمشكلات الانبعاثات السامّة والغازات الدفيئة الناجمة عن أنشطة الشركات الصناعية، فبناءً على مراحل تطورها هي تُعد امتداد لإدارة سلسلة التوريد التقليدية، وتمثل ادارة سلسلة التوريد المستدامة امتداداً لها.

2- زاد الاهتمام بمصطلح التكنولوجيا الخضراء واستعمال الموارد الطبيعية حينما بدأت تكثر المشكلات المناخية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي.

3- أن تطبيق التكنولوجيا الخضراء من قبل الشركات والاهتمام بها عبر ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء بدءاً باستعمال المواد الأولية وانتهاءً بالمنتجات النهائية، للحفاظ على الطاقة والموارد المستهلكة، فضلاً عن تلبية احتياجات أصحاب المصلحة يساعدها على تحسين الأنشطة البيئية والنمو والاستمرار في الأسواق المحلية والعالمية.

4- كشفت نتائج الاختبار وجود تأثير مباشر معنوي وطردي (إجمالاً وانفراداً) للمتغير المستقل ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء في المتغير المعتمد التكنولوجيا الخضراء (إجمالاً)، وهذا يفسّر أن ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء تُعد من المداخل الأساسية التي تساعد في تطبيق التكنولوجيا الخضراء على مستوى الشركة المبحوثة.

ثانياً- المقترحات:

1- ينبغي على إدارة الشركة أن تختار الموردين على أساس أدائهم البيئي للرجوع اليهم عند الحاجة والاهتمام بعملية تقييمهم لغرض تحديد المورد الأفضل من حيث توريد المواد الأولية الصديقة للبيئة.

2- على إدارة الشركة التقليل من مكونات المنتج المصمم والاستعمال الكفوء للمواد الأولية والطاقة المستهلكة لغرض تقليل المخلفات مع الحفاظ على معايير الجود والكلفة والأداء.

3- على إدارة الشركة العمل على تقليل التأثير السلبي للعمليات الإنتاجية في البيئة عبر ربط فلاتر متطورة على ساحبات الهواء لتنقية الهواء من الغازات والاغبرة المتولدة عن الآلات في اثناء العمل.

4- على إدارة الشركة إقامة العلاقات مع الزبائن والتواصل معهم وتحفيزهم على استرجاع المنتجات المعطلة واصلاحها للاستفادة من إعادة تدوير الأجزاء التالفة منها.

5- ينبغي على إدارة الشركة استغلال الموارد الطبيعية المتجددة كالطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية الخضراء كونها تُعد بديلاً حقيقياً عن الطاقة التقليدية وأن استغلالها يمثل فرصة للتقدم وتحقيق الاستدامة.

6- ينبغي على إدارة الشركة التعاون مع المهندسين المعماريين المؤهلين في هذا المجال لغرض إجراء صيانة علاجية لازمة للأبنية القديمة وتحسين أدائها.

7- على إدارة الشركة التحول من حماية البيئة عبر (المعالجة بنهاية الانبوب) من حيث معالجة المياه والانبعاثات والمخلفات الى غلق الحلقة الدائرية بتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري (من المهد الى المهد).

8- ضرورة اهتمام الشركة بتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والسعي نحو التقليل من استهلاك الطاقة وتقليل الهدر في جميع انشطة الشركة

المصادر

Ali, Nornazirah Binti Nazir & Murad, Murzidah binti Ahmad & Quresh, Muhammad Imran & Khan, Nohman,2021, Development of Green Technology from the past to the future development: A Systematic Literature Review Paper, Systematic Literature Review and Meta-Analysis, Vol 2, No.1.

Bag,Surajit & Shivam , Gupta& Kumar, Sameer&Sivarajah, Uthayasankar , 2020, Role of technological dimensions of green supply chain management practices on firm performance. Journal of Enterprise Information Management,Vol. 34 No.1.

Bakar, Kamarudin Abu &, Sam, Mohd Fazli Mohd& Tahir, Md Nor Hayati& Rajiani, Ismi& Muslan, Norhana,2011, Green Technology Compliance in Malaysia For Sustainable Business Development, Journal of Global Management, Vol 2. No 1.

Bhardwaj,Monu & Neelam,2015, The Advantages and Disadvantages ofGreen Technology, Journal of Basic and Applied Engineering Research, Vol 2, No 22.

de Paula, Istefani Carisio & de Campos, Elaine Aparecida Regiani& Pagani, Regina Negri& Guarnieri, Patricia& Kaviani, Mohammad Amin,2018, Are collaboration and trust sources for innovation in the reverse logistics? Insights from a systematic literature review, Supply Chain Management: An International Journal, Emerald.

Fikri, Muhammad Hilman& Nainggolan, Solawati& Hutasuhut, Julianto,2021, Literature Review: Analysis of green supply chain management (GSCM), Ecobisma , Journal Ekonomi Bisnis Dan Manajemen , Vol 8 · No 2

Gajendrum, Nandini,2017, Green Supply Chain Management – Benefits Challenges and Other Related Concepts, International Journal of Applied Science Engineering & Management, Vol 3, No 8, Ijasem.

Hojnik, Jana & Ruzzier, Mitja & Fabri ,Stephanie& Klopcic ,Alenka Lena,2021, What you give is what you get: Willingness to pay for green energy, journal of Renewable Energy, , Vol.174 ,Elsevier

Hossain,Mohammad Imtiaz& San, Ong Tze& Ling,Siow May& Said, Ridzwana Mohd ,2020, The Role of Environmental Awareness and Green Technological Usage to Foster Sustainable Green Practices in Bangladeshi Manufacturing SMEs, International Journal of Advanced Science and Technology,Vol. 29, No. 7.

Ikram, Muhammad& Sroufe, Robert & Awan, Usama & Abid, Nabila,2022, Enabling Progress in Developing Economies: A Novel Hybrid Decision-Making Model for Green Technology Planning ,Journal of Sustainability ,VOL. 14, No. 1, Basel, Switzerland.

Iravani, Abolfazl& akbari, Mohammad Hasan& Zohoori , Mahmood ,2017, Advantages and Disadvantages of Green Technology; Goals, Challenges and Strengths, International Journal of Science and Engineering Applications, Vol. 6 No. 09.

Jicheng, Liu& Jing,Yu& Yu,,Yin& Qiushuang,Wei,2021, An evolutionary game approach for private sectors' behavioral strategies in China's green energy public–private partnership projects, International Conference on Energy Engineering and Power Systems (EEPS2021), Vol. 7, Hangzhou, China, Elsevier https: //doi.org/ 10.1016/j.egyr.2021.09.201.

Khan, Muhammad Talha& Idrees, Muhammad Dawood& Muhammad, Rauf & Sami, Abdul& Ansari , Arsalan & Jamil , Atif ,2022, Green Supply Chain Management Practices' Impact on Operational Performance with the Mediation of Technological Innovation, journal of Sustainability, VOL. 14, No. 6: 3362.Basel, Switzerland

Lal, Kunjlata,2018, Green Globalization as Green Technology and Renewable Energy , Journal of Engineering Research and Application , Vol. 8, No .9 , doi: 10.9790/9622-0809024153.

Lu, Shyi-Min & Huang ,May-Yao & Su, Pu-Ti& Tseng, Kuo-Tung& Chen, Falin,2013, Development strategy of green energy industry for Taipei—A modern medium-sized city, journal of Energy Policy, ,Vol.62 Elsevier

Mayhoub, Marwa M. Gomaa & , El Sayad, Zeyad M. Tarek & Ali, Ahmed Abdel Monteleb M. & Ibrahim, Mona G.,2021, Assessment of Green Building Materials' Attributes to Achieve Sustainable Building Façades Using AHP, journal of Buildings ,vol. 11, no. 10. , Basel, Switzerland

Mohammed, Shireen Ibrahim,2021, Advantages of Green Technology to Mitigate the Environment Problems, IOP Conf. Series: Earth and Environmental Science

Nteta, Ayanda& Mushonga, Justine,2021, Drivers and Barriers to Green Supply Chain Management in the South African cement industry, Journal of Transport and Supply Chain Management, Vol. 15 NO. 571

Ochieng, Odock, Stephen,2016, Green supply chain management practices and performance of ISO 14001 Certified manufacturing firms in East Africa, Doctor Dissertation, Department of Business Administration ,College of Business Administration , University of Nairobi.

Rahman, Towfique& Ali, Syed Mithun& Moktadir Md. Abdul & KusiSarpong, Simonov,2019, Evaluating barriers to implementing green supply chain management: An example from an emerging economy , Journal of Production Planning & Control The Management of Operations, https://doi.org/10.1080/09537287.2019.1674939

Ricardianto, Prasadja & Kholdun, Amrulloh Ibnu & Fachrey, Khalil Ridhonudzon & Nofrisel & Agusinta,Lira & Setiawan,Edhie Budi &Abidin, Zaenal & Purba,Okin Ringan & Perwitasari,Erni Pratiwi & Endri, Endri,2022, Building green supply chain management in pharmaceutical companies in Indonesia, Journal of Uncertain Supply Chain Management,VOL.10 , NO.2, Growing Science Ltd, doi: 10.5267/j.uscm.2021.12.006

Romero, Rosana A Meleán& Altamirano, Kléber Antonio Luna& Vargas, Francisco Javier Arias& Piñeiro, Eneida Huérfano,2022, Reverse logistics and social responsibility: Rethinking production ecosystems, Journal of Positive School Psychology, Vol. 6, No. 6

Sezen, Bülent& Çankaya, Sibel Yildiz,2017, Green Supply Chain Management Theory and Practices .

Shin, Soomin &Cho, Meehee,2022, Green Supply Chain Management Implemented by Suppliers as Drivers for SMEs Environmental Growth with a

Focus on the Restaurant Industry, journal of sustainability VOL.14, no. 6,Basel, Switzerland ,https://doi.org/10.3390/su14063515

Singh, Punj Lata& Sindhwani, Rahul& Dua, Naresh Kumar& Jamwal, Anbesh& Aggarwal, Ankur& Iqbal, Aamir & Nishant Gautam,2019, Evaluation of Common Barriers to the Combined Lean-Green-Agile Manufacturing System by Two-Way Assessment Method, Advances in Industrial and Production Engineering . Lecture Notes in Mechanical Engineering. Springer, Singapore

Srivastava, Samir K,2007, Green supply-chain management: A state ofthe-art literature review, International Journal of Management Reviews Vol .9 NO. 1

Tursunalievna, Adilova Marguba,2020, Green economy: Essence, principles and prospects , International Journal of Applied Research ,VOL.6, NO. 5.

Younis, Hassan,2016, The Impact of the Dimensions of Green Supply Chain Management Practices on Corporate Performance, Doctor Dissertation, Department of Business Administration , College of Business , University of Wollongong ,Dubai

Zhang, Yongwang& Wang, Wanjiang& Wang, Zhe& Gao, Meng& Zhu, Litong& Song, Junkang,2021, Green building design based on solar energy utilization: Take a kindergarten competition design as an example, International Conference on Energy Engineering and Power Systems (EEPS2021), August 20–22Hangzhou, China Vol 7.

# دور التمويل الاسلامي الاخضر في تحسين جودة الخدمة المصرفية المستدامة:

(دراسة استطلاعية لعينة من المصارف الاسلامية الخاصة في مدينة بغداد)

# The role of green Islamic finance in improving the quality of sustainable banking services

An exploratory study of a sample of Private Islamic banks in the city of Baghda

**م. د. الاء عبد الكريم غالب1**
**جامعة بغداد**
**كلية الادارة والاقتصاد**
**alaa.abdulkareem@coadec.uobaghdad.edu.iq**

**م. م. انفال هادي جسام2**
**كلية دجلة الجامعة**
**قسم ادارة الاعمال**
**anfal.hadi@duc.edu.iq**

+

المستخلص:

تهدف الدراسة الحالية الى معرفة اثر التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية ، وتمثلت مشكلة البحث في الاجابة على التساؤول المتمثل بمدى اسهام التمويل الاسلامي في التاثير الايجابية على جودة الخدمة المصرفية المستدامة في (مصرف الوطني الاسلامي و التعاون الاسلامي للإستثمار و المستشار الاسلامي للاستثمار والتمويل) ، كما تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على مدى اسهام التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة ووزعت العينة على (120) من العاملين في المصارف المحوثة. لقياس نتائج علاقة الارتباط والتأثير. وخلص البحث الى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين متغيرات البحث. ويوصي البحث بضرورة التوجه الى التمويل الاخضر في المصارف الاسلامية والعمل على تحسين جودة الخدمة المصرفية المستدامة لما لها من اثر من تعزيز الميزة التنافسية بين المصارف الاسلامية الخاصة .

الكلمات المفتاحية: التمويل الاسلامي الاخضر، جودة الخدمة المصرفية المستدامة، المصارف الاسلامية الخاصة.

Abstract

The current study aims to find out the impact of green Islamic finance on the quality of banking service. The research problem was to answer the question represented by the extent to which Islamic finance contributes to the positive impact on the quality of sustainable banking service in (the National Islamic Bank, the Islamic Cooperation for Investment, and the Islamic Advisor for Investment and Finance). The importance of the research also lies in shedding light on the

extent to which green Islamic finance contributes to the quality of sustainable banking service. The sample was distributed among (120) employees of the investigated banks. To measure the results of correlation and influence. The research concluded that there is a correlation and influence between the research variables. The research recommends the necessity of turning to green financing in Islamic banks and working to improve the quality of sustainable banking service because of its impact on enhancing the competitive advantage among private Islamic banks.

Keywords: Green Islamic finance, quality of sustainable banking service, private Islamic banks.

المقدمة:

يعد التمويل الاسلامي الاخضر مدخلا من مداخل الاقتصاد الاسلامي الاخضر والاستناد عليه في تطوير الصناعة والاستثمار في الطاقات الجديدة و المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة والرامية الى الوصول الى بيئة نظيفة غير ضارة والمحافظة على الحياة الاجتماعية عن طريق زيادة الاستثمار في التمويل الاسلامي الاخضر والعمل على تحسين جودة الخدمة المقدمة وجعل اهداف المحافظة على البيئة من ضمن اهدافها . وبناءً على ما تقدم جاء البحث الحالي ليسلط الضوء على موضوع التمويل الاسلامي الاخضر الذي يعد ميزة العصر الحالي وقياس انعكاساته على جودة الخدمة المصرفية المستدامة ولتحقيق هذا الهدف قُسم البحث الى أربعة محاور حيث تضمن المحور الأول منهجية البحث، وتضمن المحور الثاني الإطار النظري، فيما تضمن المحور الثالث الإطار العملي، واختتم المحور الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/ منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث:

تتسم البيئة في الوقت الراهن بالتغيرات المستمرة وشملت جميع دول العالم وعلى جميع القطاعات ومن بينها تغير النظرة للبيئة ، ولعل قطاع التمويل شأنه شأن بقية القطاعات الاخرى وخاصة التمويل الاسلامي الذي اجبرته التحولات الكثيرة الى الاهتمام بتوجهات الاستدامة ويفترض الباحثان ان زيادة جودة الخدمات المصرفية المستدامة ستتحسن اذا ما اعتمدت المصارف الاسلامية على التمويل الاسلامي الاخضر ، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الاتي: هل يؤثر التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة؟، ولبلورة مشكلة البحث وفق منهاج البحث العلمي سيتم صياغة المشكلة بالتساؤلات الاتية:

ما هو مستوى اهتمام العاملين في المصارف بالتمويل الاسلامي الاخضر لدى المصارف المبحوثة ؟.

ما مستوى جودة الخدمة المصرفية المستدامة لدى المصارف عينة البحث؟.

ما هي طبيعة العلاقة بين التمويل الاسلامي الاخضر وجودة الخدمة المصرفية لدى مصارف عينة البحث ؟ .

هل يؤثر التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة لدى المصارف المبحوثة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث في بيان مدى أهمية التمويل الاسلامي الاخضر لدى العاملين في المصارف الإسلامية ، ومدى ارتباط ذلك التأثير الإيجابي او السلبي في جودة الخدمة المصرفية المستدامة. كما تهتم الأهمية في تحديد مدى إمكانية توظيف المفاهيم الخضراء والتنمية المستدامة في العمل المصرفي للاسهام في تحسين الاداء وزيادة الميزة التنافسية المستدامة عبر تحسين جودة خدماتها المنصبه في تحقيق اغراض التنمية المستدامة .

ثالثاً: أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في معرفة مقدار التاثير الذي يحققة التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة ومن خلال الاتي:

بيان مستوى اهتمام العاملين في المصارف الاسلامية بالتمويل الاسلامي الاخضر .

معرفة مستوى الخدمة المصرفية المستدامة من منظور مصارف عينة البحث .

اختبار علاقة الارتباط بين التمويل الاسلامي الاخضر و جودة الخدمة المصرفية المستدامة لدى مصارف عينة البحث .

اختبار علاقة التأثير للتمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة لدى مصارف عينة البحث.

رابعاً: فرضية البحث:

1. الفرضية الرئيسة الاولى (H1):- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل الاسلامي الاخضر و جودة الخدمة المصرفية المستدامة.

2. الفرضية الرئيسة الثانية (H2): يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل الاسلامي الاخضر في تعزيز جودة الخدمة المصرفية المستدامة.

خامساً: مخطط البحث الفرضي:

تم صياغة نموذج البحث بالاستناد الى فرضية البحث وبوجود متغيرين هما المتغير المستقل والمتمثل بالتمويل الاسلامي الاخضر. والمتغير التابع الذي يتمثل بجودة الخدمة المصرفية المستدامة المتاثرة بالتمويل الاسلامي الاخضر. والشكل (1) يمثل ذلك.

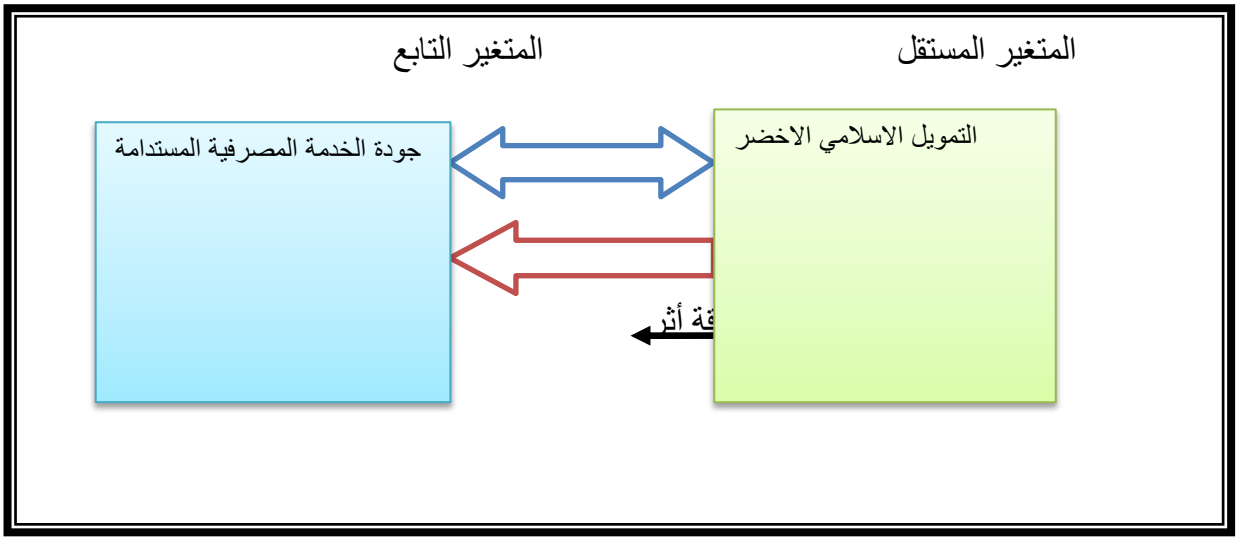


شكل (1) مخطط البحث الفرضي

المصدر: إعداد الباحثتين بالاستناد الى الادبيات

سادسا: منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب الى معرفة الواقع لجوانب البحث كونه يتصف بالنظرة الشمولية واقتران وصف الحالة بتحليلها للوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة او الظاهرة القائمة. ويتم عن طريق هذا المنهج بحث وتحليل الظاهرة المبحوثة لغرض التأكد من اثبات صحة الفرضية او رفضها ووضع النتائج وتقديم التوصيات.

سابعا: مقاييس البحث:

اعتمد البحث على الاستبانة، وتم استخدام مقياس (Likert) الخماسي، وتم الاعتماد في متغير التمويل الاسلامي الاخضر على دراسة (السبئي، 2017) كونها الانسب للمجتمع قيد البحث ويقيس ، ويعد متغير جودة الخدمة المصرفية المستدامة متغيراً معتمدا اذ تم صياغة فقراته بالاعتماد على نموذج (ابراهيم و سعيد، 2003) اذ يعد من النماذج الحديثة.

ثامنا: مجتمع البحث وعينته:

وبلغ إجمالي مجتمع الدراسة (363) فرداً وفق اخر احصائية للمصارف ، ولتحديد حجم العينة تم استعمال معادلة Cochran وتتعامل مع البيانات المستمرة مثل مقياس ليكرت الخماسي ، وكالآتي:

$$n= (t)2 X (S)2 / (d)2$$

ويشير (t) إلى مستوى الثقة حيث تساوي 95 %، اي ما قيمتها 1.96 و(S) قيمة الإنحراف المعياري للمجتمع والبالغ (0.83)، وهو حاصل قسمة الخيارات الخمس لمقياس ليكرت الخماسي على(6) وهي عدد الإنحرافات المعيارية، (d) هامش الخطأ المقبول للمتوسط الحسابي البالغ (0.15) ، والناجم عن حاصل

ضرب خيارات مقياس ليكرت الخماسي في (0.03) وهو هامش الخطأ المقبول في البحوث، وعليه فأن حجم العينة يساوي 117.6 فردا ، اي تقريبا 118.، وتم توزيع 150 استبانة وتم استرداد 126 استبانة وان الصالحة للتحليل الاحصائي 120.

تاسعا: اختبارات الصدق والثبات:

تم اختبار الصدق الظاهري للإستبانة عبر عرضها على عدد من الخبراء المختصين في ادارة الاعمال، وحصلت الموافقة على اكثر من 90% وبهذا تحقق الصدق الظاهري، وتم اختبار صدق المحتوى من الثبات عبر المعادلة الاتية:

الصدق= $\sqrt{\text{الثبات}}$ ومن استخراج الثبات باستعمال معامل الفا- كرونباخ البالغ 0.874 فإن الصدق = 0.934 وهي نسبة صدق جيدة.

عاشرا: الادوات الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لتحليل الاحصائي الوصفي و تم اختيار معامل ارتباط بيرسون لاختبار فرضية الارتباط و معادلة الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضية التاثير وتم الاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) لاجراء المعالجات الاحصائية .

المحور الثاني/ الإطار النظري للبحث

اولا: التمويل الاسلامي الاخضر

يعرف التمويل بشكل عام بأنه التوفير للسيولة النقدية بغرض تلبية حاجات الاستثمارات المختلفة والتكوين لرأس المال اللازم لرفع الطاقة الانتاجية وزيادة معدلات الاستهلاك. (حفاي،12،2018)ويهتم التمويل بالتحديد لاحتياجات المؤسسات والأفراد من الأموال النقدية والبحث في سبل توفيرها والحصول عليها لاستخدامها في مختلف النشاطات الاقتصادية من صناعية وتجارية والعديد من الأنشطة والأخرى المتنوعة بغرض التحقيق للغايات وللأهداف المرغوب بها. (دقيش و أولاد،14،2022) نشأت المصارف الإسلامية بغرض التلبية لرغبات وحاجات المجتمع الإسلامي في ضرورة الإيجاد لتعاملات مالية إسلامية خالية من الفوائد والربا المحرمة شرعاً، وقد ظهرت المحاولة الأولى لإنشاء المصارف الإسلامية بالجمهورية العربية المصرية في عام 1963م، ومن ثم شهد عام 1975م تأسيس أول مصرف إسلامي يقدم خدمات متكاملة مراعية للضوابط الشريعة للشريعة الإسلامية وهو مصرف دبي الإسلامي، ومن ثم اتسعت رقعة المصارف الإسلامية في مختلف دول العالم لتنتشر في أكثر من 48 دولة حول العالم. (أمنية و أيمن، 22،2017).

يركز التمويل الأخضر الإسلامي على إعادة التشكيل والتصويب للنشاطات الاقتصادية بحيث تصبح صديقة للبيئة الطبيعية والاجتماعية، بحيث تم انشاء فكرة التمويل الأخضر بالأساس الحماية للبيئة وبغرض التقليل لنسب التلوث البيئي، إضافة إلى العمل على تقليل الفجوة ما بين الطبقات الاجتماعية المختلفة نتيجة لدعم التنمية المستدامة وفق طرق إسلامية شرعية. (البناء و عبد الأمير، 28،2018)

كما يعرف التمويل الإسلامي الأخضر بأنه مجموعة الصيغ التمويلية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية ومجموعة خدمات مالية والتي تهدف إلى تمويل المشروعات الهادفة لحماية الموارد البيئية الطبيعية والحفاظ عليها من التلوث والفناء في ظل المخاوف المتزايد بذلك الخصوص. (بومعزة وبوعاتي، 2019،23)

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامي

يمكن تقسيم صيغ التمويل الإسلامي إلى صيغ تعتمد على مشاركة الأرباح والخسائر ما بين طرفي التمويل، وصيغ أخرى تستند على العوائد الثابتة المتفق عليها، كما يلي:

الأساليب التمويلية التي تستند على مشاركة الخسارة والربح (ضيف،2019،36)

المشاركة: وهنا يتم تزويد العميل الذي يطلب التمويل المبلغ المطلوب من قبل المصرف الإسلامي بدون أخذ فائدة محددة منه كما في المصارف الإسلامية، وإنما يدخل المصرف الإسلامي كطرف مشارف في أعمال المقترض وذلك باقتسام نتيجة الأعمال ربحاً أو خسارة فيما بينهم وفق أسس يتم التوافق عليها مسبقاً

المضاربة: وبحسب هذه الصيغة التمويلية تكون بين طرفين أحدهما يقدم العمل والآخر يقدم رأس المال على أساس نسبة من الإيراد المحقق لاحقاً، وهي صيغة هامة تساهم في الفائدة للطرفين الطرف الأول ذات اليد العاملة والخبرة بمجال معين ولكن يحتاج إلى الأموال الضرورية لعمله، والطرف الثاني الذي يملك رأس المال ولكن يفتقر إلى الخبرة العملية بمجال معين.

الأساليب التمويلية التي تستند على العوائد الثابتة (العلجوني،2008،31)

الاستصناع: وفق هذا العقد يأتي طرف إلى المصرف بحيث يكون بحاجة إلى آلة معينة مثلاً ويطلب من المصرف الإسلامي أن يقوم بالبحث عن طرف خبير بصناعة هذا النوع من الآلات ويطلب منه استصناع تلك الآلة لأجله بمواصفات معينة ووفق مبلغ معين يزيد قليلاً بشكل مؤجل عن سعر شرائها من الصانع.

المرابحة: وتقع المرابحة عندما يأتي الطرف طالب التمويل إلى المصرف الإسلامي ويطلب منه شراء سلع معينة من طرف آخر بسعر ما نقدي وأنه سوف يشتري منه تلك السلع بسعر مؤجل أعلى من السعر الأصلي للشراء.

الإجارة: وتعتمد هذه الصيغة على تأجير أصول معينة لمدة معينة وفق مبلغ محدد مسبقاً متفق عليه.

ثالثا: جودة الخدمة المصرفية المستدامة

تعبر جودة الخدمة عن نوعية الخدمات المقدمة بواسطة مؤسسة ما ومدى تلبيتها لنوعية الخدمات المتوقعة من العملاء على سبيل المثال حسن التعامل والوقت المستغرق والفائدة المتحصل منها، بما يحقق الرضا على الأداء المحقق، ونجد أن الكثير من المؤسسات حول العالم تجعل مفهوم جودة الخدمة المقدمة من أولوياتها للحفاظ على العملاء والاستمرار بالسوق. (الباهي،2016،33)

يعبر مفهوم الجودة للخدمات المصرفية بحسب رأي الإدارة للمصرف على مدى التقيد بالمواصفات المحددة مسبقاً والتي صممت الخدمة المصرفية على أساس تلبيتها، ومن وجهة نظر العميل يعبر هذا المفهوم على

مدى الفائدة المتحصل عليها من قبل العميل من تلك الخدمات بالشكل اللائق والسرعة المناسبة. (حمد و حماد،38،2018)

تعتبر جودة الخدمة المصرفية المستدامة عاملاً أساسياً في تلبية مختلف الشرائح المجتمعية وليس فقط المؤسسات الكبرى أصحاب رأس المال الكبير، الأمر الذي يسمح بظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصغر وبالتالي احداث مساهمة كبيرة في تحسين دخول الطبقات الفقيرة وتقليص الفجوة فيما بينهم وبين الطبقات الغنية المسيطرة على الاقتصاد، إضافة إلى السعي لتمويل المشروعات التي تحافظ على الموارد البيئية وتلك التي تعتمد على الطاقات النظيفة المتجددة. (العايشي و أعماد،41،2017)

كما يمكن تعريف الجودة للخدمات المصرفية المستدامة بأنها تلك الخدمات التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل والأسس الداخلية الموضوعة على أساسها تلك الخدمات وفق معايير معينة داخلية، إضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة بمدى إدراك العملاء للجودة المتحصل عليها عن طريق التعامل مع خدمات المصرف المتنوعة وذلك بشكل يلبي حاجة مختلف الطبقات الاجتماعية ويقلل من البطالة إضافة إلى العمل على الحفاظ على البيئة المحيطة بالمصرف من العوامل الضارة بها. (هدى،29،2010)

رابعا: انواع جودة الخدمات المصرفية المستدامة

يوجد عدة أنواع من الجودة للخدمات المصرفية المستدامة نذكرها بالآتي: (علاوي، 40،2008)

جودة الخدمات المتوقعة: وهي تلك الجودة التي يتوقعها العملاء الذين يتعاملون مع المصرف.

الجودة المدركة للخدمات: وهي تلك الجودة التي تعبر عن مدى إدراك الإدارة للمصرف على نوعية وجودة الخدمة التي يقدمها المصرف المقدمة للعملاء بحيث تشبع رغبات والعملاء بالشكل المطلوب.

الجودة الفنية للخدمات: ويقصد بها الطرق التي تقدم من خلالها خدمات المصرف بواسطة الموظفين في المصرف.

الجودة الفعلية للخدمات: وتعبر هذه الجودة على مقدار الجودة المقدمة فعلاً.

الجودة التي يتم الترويج لها بغرض جذب العملاء للمصرف.

خامسا: دور التمويل الاسلامي الأخضر في تحسين جودة الخدمة المصرفية المستدامة

يلعب التمويل الإسلامي الأخضر دوراً أساسياً في تأمين المبالغ المالية المستدامة لتمويل المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وفق أسس وصيغ إسلامية، إضافة إلى تأمين التمويل الضروري لتنمية المشروعات التي تراعي الموارد البشرية وتهدف إلى خفض نسب التلوث البيئي، مما يجعل العملاء يشعرون برضا أكبر عن الجودة للخدمات المصرفية المستدامة المقدمة لهم، وبالتالي تقل الفجوة الاقتصادية ما بين الطبقات الاجتماعية مما يساهم في تنمية المجتمع مع الحفاظ على البيئة، بسبب دعم الاعتماد على الطاقات المتجددة الخضراء وتقديم التسهيلات المالية التي تطلب من المتعاملين مع المصارف الإسلامية، حيث يساهم التمويل الإسلامي الأخضر بتمويل مشروعات انتاج الطاقات البديلة، ومشروعات حماية البيئة، إضافة إلى تمويل المشاريع الهادفة للحفاظ على الأمن الغذائي، وبالطبع تأمين التمويل الضروري للمكافحة للفقر وللبطالة ودعم البرامج

التعليمية البناءة، وكل ذلك يصب في مصلحة التحسين لجودة خدمات المصرف المستدامة التي يتم تقديمها للعملاء وذلك بأفضل نوعية وأقل وقت وتكاليف ممكنة. (المولى،47،2017)

المحور الثالث/ الإطار العملي للبحث

اولاً: عرض وتحليل نتائج الاستبانة:

1. عرض نتائج استجابات افراد العينة لمتغير التمويل الاسلامي الاخضر:

تناولت الفقرة استعراض مستويات التمويل الاسلامي الاخضر حيث يبين الجدول (1) وسطاً حسابياً عاماً (3.258) وهي قيمة جيدة لمتغير التمويل الاسلامي الاخضر، وبتشتت قليل بالاجابات، اذ بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (.684) و (20.99%) على التوالي، وتشير هذه النتيجة الى اتفاق اغلب افراد العينة بأنهم متفقين على اهمية التمويل الاسلامي الاخضر في مصارفهم. اماعلى صعيد الفقرات فقد حققت الفقرة (8) اعلى وسطاً حسابياً اذ بلغ (3.946) (يوازن المصرف بين متطلبات الحفظا على البيئة وبين ارباحة). وبلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (1.035) و (26.22%) على التوالي، وحققت الفقرة (4) (يدعم المصرف المشروعات التي تدعم الطاقة النظيفة) أدنى وسطاً حسابياً اذ بلغ (2.747) وهو أدنى من الوسط الفرضي، وبلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (1.003) و (36.3529%) على التوالي.

الجدول (1) مستوى اجابات العينة لمتغير التمويل الاسلامي الاخضر

| ت | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف % |
|---|---|---|---|---|
| 1 | يقدم المصرف قروض لتمويل المشروعات التي تحافظ على المعايير المستدامة | 3.357 | 1.036 | 30.86 |
| 2 | يقدم المصرف تسهيلات في القروض للمشروعات التي تخدم اهداف التنمية المستدامة | 3.573 | 1.053 | 29.47 |
| 3 | يقدم المصرف صكوك استدانة للحصول على تمويل يخص المشروعات المستدامة امتعقة بالبيئة والمناخ | 3.456 | 0.947 | 27.40 |
| 4 | يدعم المصرف المشروعات التي تدعم الطاقة النظيفة | 2.747 | 1.003 | 36.52 |
| 5 | يقدم المصرف القروض للمشروعات التي تسهم في ادارة واستدامة النفايات | 3.258 | 0.974 | 29.89 |
| 6 | يقدم المصرف سندات خضراء لتشجيع الزراعة والمشاريع التي تحافظ على البيئة | 3.165 | 0.958 | 30.26 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 7 | يدعم المصرف المشاريع البيئية مع الالتزام بضوابط الشريعة الاسلامية | 3.369 | 0.963 | 28.58 |
| 8 | يوازن المصرف بين متطلبات الحفظا على البيئة وبين ارباحة | 3.946 | 1.035 | 26.22 |
| 9 | يشجع المصرف العملاء على الاستثمار في المشاريع الخضراء | 3.567 | 0.986 | 27.64 |
| 10 | توظف المصارف التكنولوجيا في تسهب اجراءات القروض الخضراء | 3.784 | 0.937 | 24.76 |
| اجمالي متغير التمويل الاسلامي الاخضر | | 3.258 | 0.684 | 20.99 |

2. عرض نتائج استجابات افراد العينة لمتغير جودة الخدمة المصرفية المستدامة:

يبين الجدول (2) وسطاً حسابياً عاماً (3.358) وهي قيمة جيدة لمتغير جودة الخدمة المصرفية المستدامة، وهو اعلى من الوسط المعياري، وبتشتت قليل بالاجابات، اذ بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (.718426) و (25.07%) على التوالي، وتشير هذه النتيجة الى ان مستوى جودة الخدمة المصرفية المستدامة كان بمستوى اعلى من المتوسط، وتراوحت الاجابات بين اعلى قيمة حققتها الفقرة رقم (17) (يصدر المصرف بطاقات الكترونية لعملائه بدون اي عمولات او سوم تاخر على السداد) اعلى وسط حسابي اذ بلغ (3.952) وبانسجام متوسط بالاجابات اذ بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (1.042) و (26.35%) على التوالي، وحققت الفقرة (16) (لا يفرض المصرف على العمل غرامات تاخير على العميل المعسر الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته) ادنى وسط حسابي اذ بلغ(3.164) بانسجام متوسط بالاجابات اذ بلغ الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (1.042) و (32.04%) على التوالي.

الجدول (2) مستوى اجابات العينة لمتغير جودة الخدمة المصرفية المستدامة

| ت | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف % |
|---|---|---|---|---|
| 11 | مباني المصرف ومرافقه مريحة للعملاء ووفق المواصفات البيئية | 3.754 | 0.845 | 22.50 |
| 12 | يعتبر المصرف خدمة العملاء وسلامتهم من ضمن اولوياتهم | 3.367 | 1.053 | 31.27 |
| 13 | ينجز الموظفي المصرف الخدمات بصورة صحيحة وبدون اخطاء تتناقض مع الشريعة السلامية والاستدامة | 3.257 | 1.004 | 30.82 |
| 14 | يستجيب الموظفين لطلبات العملاء بالسرعة المناسبة | 3.473 | 0.953 | 27.44 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 15 | يعتمد المصرف على مبدا المضاربة الشرعية بالربح والخسارة | 3.26 | 0.952 | 29.20 |
| 16 | لا يفرض المصرف على العمل غرامات تاخير على العميل المعسر الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته | 3.164 | 1.014 | 32.04 |
| 17 | يصدر المصرف بطاقات الكترونية لعملائه بدون اي عمولات او رسوم تاخر على السداد | 3.953 | 1.042 | 26.35 |
| 18 | تراعي البنك القوانين والتعليمات في تحديد الأسعار بالطريقة الإسلامية. | 3.467 | 1.037 | 29.91 |
| 19 | يشعر العملاء عند التعامل مع المصرف الاسلامي بالامان | 3.647 | 1.042 | 28.57 |
| 20 | يوضح المصرف مميزات الخدمات المصرفية الإسلامية. | 3.694 | 1.025 | 27.47 |
| اجمالي اهداف جودة الخدمة المصرفية المستدامة | | 3.358 | 0.842 | 07.25 |

ثانياً: اختبار فرضية البحث:

1. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (H1): القائلة بوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) للتمويل الاسلامي الاخضر و جودة الخدمة المصرفية المستدامة. اظهرت النتائج بوجود علاقة معنوية مقدارها (0.753**) تحت مستوى معنوية (0.01) كما مبينه في الجدول (3)، وعليه يتم قبول الفرضية الرئيسة الاولى.

الجدول (3) قيم معاملات ارتباط (Pearson) بين التمويل الاسلامي الاخضر و جودة الخدمة المصرفية المستدامة (n=120)

| جودة الخدمة المصرفية المستدامة / التمويل الاسلامي الاخضر | اجمالي جودة الخدمة المصرفية المستدامة |
|---|---|
| اجمالي التمويل الاسلامي الاخضر | 0.753** |

*مستوى المعنوية (0.05)، **مستوى معنوية (0.01)

2. اختبار الفرضية الرئيسة الثانية (H2): القائلة بوجد تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى ( α≤ 0.05) للتمويل الاسلامي الاخضر في تعزيز جودة الخدمة المصرفية المستدامة. وللتحقق من صحة الفرضية من عدمها تم توظيف نموذج الانحدار الخطي البسيط كما موضحة في الجدول (4) وكالاتي:

الجدول (4) نتائج تاثير التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة (n=120)

| المتغير | جودة الخدمة المصرفية المستدامة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | α | B | F المحسوبة | R2 Adjusted | التاثير | قبول او رفض الفرضية |
| اجمالي التمويل الاسلامي الاخضر | 0.463 | 0.845 | 84.4 | 0.636 | معنوي | قبول |

*قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)= 4.00، **قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.01)= 7.08

كان نموذج تاثير التمويل الاسلامي الاخضر في جودة الخدمة المصرفية المستدامة معنوي بدلالة قيمة (F) المحسوبة (84.4) وهي اعلى من قيمة (F) الجدولية البالغة (7.08) تحت مستوى معنوية (0.01)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.636) وهذا يعني ان التمويل الاسلامي الاخضر يفسر من جودة الخدمة المصرفية المستدامة بمقدار (63%)وكانت قيمة معامل التاثير (B) قد بلغت (0.845) اي ان اي تغيير بوحدة واحدة من التمويل الاسلامي الاخضر يحدث تغييراً بنسبة (84.5%) من التمويل الاسلامي الاخضر. تسمح هذه النتيجة بقبول الفرضية الرئيسة الثانية. وبذلك يكون نموذج الانحدار كالاتي:

جودة الخدمة المصرفية المستدامة =0.463 +0.845 (التمويل الاسلامي الاخضر)

المحور الرابع/ النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

تم التوصل الى اتفاق اغلب افراد العينة بأن المصارف المبحوثة تشجع تطبيق التمويل الاسلامي الاخضر وان المصرف يحقق الاهداف البيئية جنبا الى جنب مع تحقيق الاهداف الاقتصادية

تم التوصل الى ان المصارف المبحوثة بحاجه الى دعم المشروعات التي تدعم الطاقة النظيفة.

توصلت الدراسة بان مستوى جودة الخدمة المصرفية المستدامة كانت بمسوى جيد و وان المصارف تقدم بطاقات الكترونية بدلا من الورقية

تبين ان المصارف المبحوثة تفرض غرامات على العملاء الذين يتاخرون على دفع بالتوقيت المناسب.

تم التوصل الى ان التمويل الاسلامي في المصارف المبحوثه ترتبط مع جودة الخدمة المصرفية المستدامة

توصلت الدراسة الى ان التمويل الاسلامي في المصارف المبحوثة فيد احدثت تغير في جودة الخدمة المصرفية المستدامة.

ثانيا: التوصيات:

على ادارات المصارف ان تنظر الى التمويل السلامي الاخضر كمتطلب جوهري لنباء الميزة التنافسية المستدامة .

ضرورة تقديم التسهيلات المصرفية للمشاريع التي تدعم الببيئة لزيادة اعتماد اقتصاد البلد على المشاريع الخضراء .

زيادة الاهتمام بتحسين جودة الخدمة المصرفية عن طريق تدريب العاملين على السلوك الاخضر وتقديم كل المهارات الازمة لاتمام العمل

زيادة اعتماد التمويل الالكتروني لانه يسهم في تقليل الاعتماد على الاوراق وبالتالي الحفاظ على البيئة

ضروره اعادة النظر باسباب تأخرون بالدفع بالتوقيت المناسب وايجاد حلول تصب في مصلحة الطرفين.

على ادارات المصارف استثمار التمويل الاسلامي الاخضر لما يحدثه من اثر في تحين جودة الخدمة المصرفية المستدامة.

المصادر:

ابراهيم ، اوس خليل، سعيد ، اصفاد مرتضى، (2023)، تأثير أنشطة التسويق الداخلي في جودة الخدمة المصرفية: دراسة تحليلية في المصرف الوطني الإسلامي، مجلة كلية دجلة الجامعة. المجلد(6) العدد(1) .

السبئي، صادق احمد عبدالله ، (2017)، قياس جودة الخدمات المصرفية الاسلامية من منظور العملاء : دراسة تطبيقية على بعض المصارف السلامية السعودية ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 97، المجلد 23.

الباهي، صلاح الدين مفتاح (2016)، أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن، دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان، الأردن، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

البناء، زينب مكي و عبد الأمير، نور نبيل (2018)، التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية، دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من مدراء المصارف، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 60.

العايشي، مريم و أعماد، صفية (2017)، جودة الخدمات البنكية وتأثيرها على المنافسة بين البنوك، دراسة حالة وكالتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أدرار، الجزائر.

العلجوني، محمد محمود (2008)، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

المولى، حافظ جاسم عرب (2017)، دور الاقتصاد الأخضر في الحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر مع الإشارة إلى العراق، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد6، العدد2.

بودراع، أمنية و زيد، أيمن (2017)، صيغ التمويل الاسلامي ودورها في الحد من مشكلة البطالة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلة المركز الجامعي، العدد11.

بومعزة، رامي و بوعاتي، جهينة (2019)، دور البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الأخضر، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945-قالمة.

حفاي، عبد القادر (2018)، التمويل الإسلامي الأخضر و دوره في خدمة التنمية المستدامة: السندات الإسلامية الخضراء في ماليزيا نموذجاً، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، المجلد 10، العدد2.

حمد، عامر علي و حماد، أحمد جدعان (2018)، دور خصائص المنظمة المتعلقة في تعزيز جودة الخدمة الصرفية، دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأهلية في محافظة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد8، العدد1.

دقيش، جمال و أولاد، ابراهيم ليلى (2022)، تجارب دولية ناجحة في التمويل الاسلامي: ماليزيا نموذجاً، ملتقى دولي بعنوان: دور التمويل الإسلامي في التخفيف من الأزمة المالية في ظل فكرة الشمول المالي، دراسة بعض التجارب.

ضيف، سعيدة (2019)، إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد3، العدد 2.

علاوي، أحمد رسن (2008): التقنيات المصرفية وأثرها على جودة الخدمة المصرفية، دراسة استطلاعية في فروع مصرف الرافدين، البصرة، رسالة دبلوم عالي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

هدى، جبيلي (2010)، قياس جودة الخدمة المصرفية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسال ماجستير، جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

# توظيف مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة

(دراسة استطلاعية في الجامعات العراقية)

**أ.م.د. علاء عبد السلام مصطفى العباسي** **أ.م.د. رياض ضياء عزيز الصفو**

**alaa@uomisan.edu.iq** **reyath@uomisan.edu.iq**

**العراق - محافظة ميسان - جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد - قسم ادارة الاعمال**

المستخلص

تعد مشاركة المعرفة من إحدى عمليات إدارة المعرفة في المنظمات، لا بل هي من العمليات الجوهرية التي تقود إلى نشر المعرفة وتناقلها بين الأفراد العاملين في المنظمات، وبين المنظمات والمنظمات الأخرى في بيئتها، وتبدو أهمية هذه العملية من خلال ما تقود إليه من نتائج إيجابية تسهم وبشكلٍ كبير في أنشطة التخطيط المستقبلية ومعالجة المشكلات الوظيفية التي تواجهها المنظمة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها.

الهدف الأساس لمشاركة المعرفة في أية منظمة هو تسهيل نقل المعرفة بين بعض الافراد والوحدات فيها، من أجل استيعاب المعرفة المتاحة أو المتوافرة فيها أو القائمة في منظمات أخرى، ومن ثمّ تسريع عملية تبني المعرفة. لذلك من الضروري قيام العاملين في المنظمة بالتعلّم من المعارف والخبرات المتراكمة والإجراءات ومن زملائهم بالعمل ومن الأقسام أو الوحدات الأخرى في المنظمة وعملياتها الداخلية والإجراءات الروتينية في المنظمة، ومن ثمّ الاستفادة من المعرفة المتاحة في المنظمات الأخرى.

ان الغرض من البحث التعرف على عوامل مشاركة المعرفة ودورها في بناء منظمات التعلم المستدامة بالجامعات العراقية. تم تطوير استمارة استبانة للتأكد من وجود علاقة بين متغيرات البحث، تم توزيع (307) استمارة استبانة في الجامعات العراقية، وتحليل بياناتها باستخدام برنامج (SPSSV.24).

اظهرت نتائج البحث الى وجود فجوة معرفية تتعلق بتحديد طبيعة العلاقة بين توظيف عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة، وتم التأكد من وجود علاقة احصائية بين متغيرات البحث. لذلك فان الجامعات المبحوثة بحاجة الى تعزيز مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة.

ان النتائج التي توصل اليها البحث يمكن الافادة منها عن طريق توظيف عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة، وبالتالي تزداد فرص الجامعات على تحقيق اهدافها وغاياتها. ونتيجة لذلك ينبغي على المنظمة إجراء التدريب بين الوحدات، والمشاركة في التدريب مع المنظمات الأخرى.

يعد اول بحث يجمع بين المتغيرات الحالية (مشاركة المعرفة ومنظمات التعلم المستدامة) في نموذج فرضي واحد في الجامعات العراقية، وهذا يعني عدم وجود نتاج معرفي يحدد العلاقة بين تلك المتغيرات سواءً على مستوى المنظمات العراقية أم غيرها، لذلك جاء البحث الحالي لردم تلك الفجوة.

الكلمات المفتاحية: مشاركة المعرفة، منظمات التعلم المستدامة، القيادة، التفكير النظمي، الجامعات العراقية

Abstract

Knowledge sharing is one of the processes of knowledge management in organizations. Rather, it is one of the essential processes that lead to the dissemination and transmission of knowledge between individuals working in organizations, and between organizations and other organizations in their environment, and the importance of this process appears through the positive results it leads to contribute in a way Significant in future planning activities and addressing functional problems faced by the organization in pursuit of its objectives.

The main objective of knowledge sharing in any organization is to facilitate the transfer of knowledge between some individuals and units in it, in order to absorb the knowledge available or available in it or existing in other organizations, and then accelerate the process of knowledge adoption. Therefore, it is necessary for the employees of the organization to learn from the accumulated knowledge and experience and procedures, from their co-workers and from other departments or units in the organization, its internal processes and routine procedures in the organization, and then take advantage of the knowledge available in other organizations.

The purpose of the research is to identify the factors of knowledge sharing and its role in sustainable building learning organizations in Iraqi universities. A questionnaire was developed to ensure the existence of a relationship between the research variables, and based on the comprehensive inventory method, (307) questionnaires were distributed in Iraqi universities, and their data was analyzed using the (SPSSV.24) program.

The results of the research showed that there is a knowledge gap related to determining the nature of the relationship between the employment of knowledge sharing factors in building sustainable learning organizations, and it was confirmed that there is a statistical relationship between the research variables. Therefore, the surveyed universities need to employ knowledge sharing factors in building sustainable learning organizations.

The findings of the research can be benefited from by employing knowledge-sharing factors in building sustainable learning organizations, thus increasing the chances of universities to achieve their goals and objectives. As a result, the

organization should conduct inter-unit training, and participate in training with other organizations.

It is the first research that combines the current variables (knowledge sharing and sustainable learning organizations) in a single hypothetical model in Iraqi universities. This means that there is no cognitive product that determines the relationship between these variables, whether at the level of Iraqi organizations or others, so the current research came to fill that gap.

Keywords: knowledge sharing, sustainable learning organizations, leadership, systems thinking Iraqi universities.

المقدمة

تحاول المنظمات باستمرار تحديد البدائل التي تساعدها في التغلب على الصعوبات الناشئة عن نشر المعرفة في المنظمة. وإن أحد أهم تلك البدائل يتمثل بالمشاركة بالمعرفة، التي تتمثل بالآلية التي تمكن من الاستفادة من المعرفة المنظمية في إطار الهيكل التنظيمي، والعلاقات، وهياكل التعويضات. اضافةً لذلك تسعى المنظمات لتطوير قدراتها التنظيمية للوصول إلى ميزة تنافسية تمكنها من الريادة بين المنظمات المماثلة في ظل التحديات الحالية من تطور علمي وتقني، وظروف العولمة، وعوامل المنافسة الشديدة، وتعدد البدائل، وانحسار الفرص، وصعوبة الحصول على الخبرات والمهارات، والمحافظة عليها في ظل الإغراءات التي تمنحها المنظمات المنافسة. وفق هذه التحديات تسعى المنظمات للحصول على المعرفة والخبرات من عمليات خلق المعرفة والاستحواذ عليها وامتلاكها وتطويرها ونشرها والتشارك بها وتحسين ظروف العمل، فضلاً عن العامل السلوكي للفرد العاقل الذي يؤدي دوراً أساسياً في عملية إدارة المعرفة والتشارك بها من خلال ميله لتطوير قدراته العقلية والبدنية ومن ثم تشجيع الروح الجماعية، والعمل الفرقي والانسجام الذي يسهل عمليات التشارك المعرفي ونشر المعرفة بين أعضاء فريق العمل، وبذلك يتحقق التبادل المعرفي للمعارف الصريحة والضمنية عن طريق الاتصالات بين هؤلاء الأفراد.

استأثرت مشاركة المعرفة في المنظمات المعاصرة بأهمية كبيرة، نظراً لما لها من دور فاعل وكبير في توفير أسس تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة من خلال بناء منظمة متعلمة، إذ أن المعرفة في المنظمة تُعدّ مورداً ذا أهمية لا يمكن إغفالها ومنظمات اليوم مبنية على المعرفة والتعلم، ولأجل جعل هذه المعرفة متاحة ومتوافرة، فإن الأمر يتطلب تبني عوامل مشاركة بشكلها الصحيح من اجل بناء منظمة متعلمة لتحقق أهدافها. وبغية تحديد متطلبات مشاركة المعرفة باتجاهاتها النظرية والميدانية اتجه الباحثان إلى معالجة ذلك ضمن محورين، يمثل المحور الأول منهجية البحث، والثاني الجانب النظري، وأما الثالث يتمثل بالجانب الميداني.

1. منهجية البحث

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بالصعوبة التي تواجهها المنظمات في تبني عوامل مشاركة المعرفة. لذلك يحاول البحث الحالي الكشف عن العلاقة بين متغيراتها وابعادها، وتحديد مدى امتلاك الجامعات المبحوثة

استراتيجيات ملائمة لتوظيف عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة، إذ لا توجد مناقشات حول مدى مساهمة عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة على حد علم الباحثان، وهذا يؤشر حاجة معرفية في كيفية ردم الفجوة بين متغيرات البحث الحالي. لتحقيق هذا الهدف، فقد تم أجراء مسحاً في الجامعات المبحوثة بالاعتماد على قائمة فحص، وقد تضمنت فقرات محددة فيما يتعلق بعوامل مشاركة المعرفة لبناء منظمات التعلم المستدامة.

استناداً الى مشكلة البحث المذكورة آنفاً، فان البحث الحالي يسعى الى الاجابة عن التساؤلات المعرفية والعملية الآتية:

ماهي الاعتبارات المفاهيمية لعوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة؟

هل يمكن ان تساهم عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة؟

هل هناك علاقة بين عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة؟

اهداف البحث:

استناداً الى مشكلة البحث وتساؤلاته فانه يمكن تحديد أهدفه وفق الآتي:

وضع انموذج مفاهيمي لعوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة.

تحديد مدى توافر لعوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة.

تحديد العلاقة بين عوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة.

فرضيات البحث:

هنالك علاقة ارتباط موجبة ذي دلالة معنوية احصائية لعوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة.

هنالك تأثير ذي دلالة معنوية احصائية لعوامل مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة.

عينة البحث

تم توزيع استمارات الاستبانة على عينة من أعضاء الهيئات التدريسية في عدد من الجامعات العراقية. والجدول من خلال والجدول (1) يوضح خصائص افراد العينة.

جدول (1) خصائص افراد العينة

| الخصائص | المتغيرات | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر | 188 | 61.2 |
| | انثى | 119 | 38.8 |
| العمر | 30 فاقل | 53 | 17.3 |
| | 31- 40 | 161 | 52.4 |
| | 41-50 | 58 | 18.9 |
| | 51 فاكثر | 35 | 11.4 |
| التحصيل الأكاديمي | دكتوراه | 131 | 42.7 |
| | ماجستير | 176 | 57.3 |
| اللقب العلمي | مدرس مساعد | 67 | 21.8 |
| | مدرس | 68 | 22.2 |
| | أستاذ مساعد | 63 | 20.5 |
| | أستاذ | 109 | 35.5 |

نستنتج من الجدول (1)، أن الافراد المستجيبين تتوفر فيهم الشروط الملائمة للإجابة على فقرات الاستبانة، وبالتالي يؤدي للوصول الى نتائج دقيقة وموضوعية.

الجانب النظري

مفهوم مشاركة المعرفة

لقد تزايد استخدام المشاركة بالمعرفة بوصفها أداة إستراتيجية لغرض تعزيز أو زيادة خدمة الزبائن وتقليص وقت تطوير المنتج والمشاركة بالممارسات الأفضل بينهم (Skyrme, 2004, 6). ويرى (Davenport & Prusak, 2009, 10) أن المشاركة بالمعرفة هي نشاطات تضم التبادل بالمعرفة بين الأفراد والوحدات المنظمية من أجل تحقيق منافع حالية أو مستقبلية. يمكن وصف المشاركة بالمعرفة بكونها إتاحة الفرص لاعداد كبيرة من العاملين بهدف الاستفادة من المعارف المتواجدة في داخل المنظمة أو خارجها وبدعم من الإدارة العليا، وغالبا ما تؤدي المداولات الرسمية وغير الرسمية والمناقشات إلى توسيع قاعدة المعرفة وانتشارها بين العاملين، مما يمكن المنظمة من التكيف مباشرة لمواجهة التحديات اليومية في بيئة الأعمال (ESCWA, 2003: 13). أن المشاركة بالمعرفة من قبل الأفراد هي حاجة ملحة للأفراد لخلق ونشر وإدارة المعرفة عند المستويات الأخرى الكلية في المنظمة (Ipe, 2003, 340). كما توصف بأنها تفاعلات داخل المنظمة تسهم في نقل وإعادة جمع أو خلق المعرفة المتخصصة (Kee & Wei, 2005, 187). إلى أن المشاركة بالمعرفة هي مشاركة الأفراد النظامية للمعلومات والخبرات مع الآخرين (Lin, 2007, 457-460). وعرفها (Christensen, 2007, 35) بأنها تحديد المعرفة الموجودة والقابلة للوصول من أجل معالجة المهام المحددة بصورة أفضل وأسرع وأقل كلفة من معالجتها بصورة أخرى. كما أن المشاركة بالمعرفة هي عملية التفاعل المستمر والمتبادل لأُصول المعرفة المنظورة وغير المنظورة بين الأفراد وفرق العمل وجماعات المعرفة في داخل المنظمة وبين المنظمة والمستفيدين وبين المنظمات التي تعمل في السوق (ياسين، 2007، 109).

يرى الباحثان ان مشاركة المعرفة هي عملية نقل وتحويل اصول المعرفة لزيادة مهارات وقدرات الافراد من خلال التفاعل المستمر والمتبادل التشارك والتعلم بينهم.

أهمية المشاركة بالمعرفة

يشير البعض إلى أن القدرة على المشاركة بالمعرفة بين الوحدات المنظمية وأقسامها سيسهم بلا شك بشكلٍ مهم في تحسين مستويات الأداء المنظمي (Argote & Ingram, 2000, 150).

وهناك من يصف الآثار الكبيرة لعملية التشارك بالمعرفة في تطور المعرفة المنظمية الناتجة عن أسباب عديدة منها أن البنية التنظيمية تعمل بوصفها قوة دافعة لعمليات المشاركة بالمعرفة، إذ تعدّ الخصائص الثقافية الايجابية في أية منظمة الأداة التي تشدد على تلك المشاريع التي تحقق مشاركة كبيرة ومكثفة بعمليات المعرفة في تلك المنظمة (UNDP, 2003, 15).

توفر المشاركة بالمعرفة احتمالية زيادة الإنتاجية وكذلك تحقق حالة الاحتفاظ برأس المال الفكري، حتى بعد مغادرة العاملين للمنظمة، وسيكون من الضروري للمنظمة التي تخلق القيمة المضافة وبذات الاتجاه أن تصبح المشاركة بالمعرفة ذات أهمية لها لأنها تمكّن المنظمة من تطوير المهارات، والكفاءات الجوهرية والقيمة وتعزيز الميزة التنافسية واستدامتها (Renzl, 2008, 206). وتسهم المشاركة بالمعرفة في تحقيق أهداف أساسية للمنظمة وهي تسهل عملية تحويل أو نقل المعرفة بين الأفراد المختلفين في إطار الوحدات التنظيمية المختلفة بهدف امتصاص المعرفة من المنظمات الأخرى والسرعة في تبني تلك المعرفة (R.Yeh & DU. Hsu., 2007, 326). أن المشاركة بالمعرفة واستعمالها بشكل سريع وبكفاءة أكثر من المنافسين، وفق أساس مبني على أسس سليمة ومنتظمة في استخدام المعرفة يعدّ من العوامل الرئيسة التي تحدد نجاح العمل المنظمي (المطيران، 2008، 6).

عمليات المشاركة بالمعرفة

إن حدوث عمليات المشاركة بالمعرفة يتم في إطار قناتين، الأولى: داخل المنظمة، والثانية: بين المنظمة وبيئتها. ويمكن توضيح عمليات المشاركة على وفق ثلاثة تقسيمات، وكما يأتي:

عمليات نقل المعرفة من المنظمة إلى الفرد: في هذه العملية يقوم الهيكل التنظيمي بتقديم خدماته بوصفه قناة للمشاركة بالمعرفة. ويستخدم رأس المال البشري الهيكل التنظيمي لتوزيع المعرفة الظاهرة والرسمية (Daveuport & Prusak, 1998, 10).

عمليات تبادل المعرفة بين الأفراد: ينظر إلى الأفراد في الأطر النظرية على أنهم المحفز أو المثير الرئيس لعمليات توليد أو خلق المعرفة (Takeuchi & Nonaka, 2004, 10) وتعتمد أو تستند هذه العملية على تبادل المعلومات والأفكار والافتراضات والخبرات بين الأفراد (Nahapiet & Ghoshal, 1998, 242)، وفي كل واحدة من العمليات المسجلة أعلاه سيكون هنالك دور لرأس المال البشري، وستحدث الأشكال المختلفة لعمليات الانتقال المعرفي الاجتماعي: من الضمني إلى الضمني، والخارجي: من الضمني إلى الظاهري، والمختلفة: من الظاهري إلى الظاهري، والداخلي: من الظاهري إلى الضمني (Nonaka, 2003, 2-10).

عمليات المشاركة بالمعرفة مع البيئة: وصف (Appleyard) بأن قرار المشاركة بالمعرفة يستند على عاملين أساسين، هما:

أ. الوصول إلى المشاركة بالمعرفة.

ب. استخدام المشاركة بالمعرفة.

وهذان العاملان يعكسان قدرة الأفراد للمشاركة مع البيئة لبعض معارفهم الفنية التي نجحت في المنظمة (Appleyard, 1996, 137) إن عملية تبادل المعرفة بين الأفراد وبيئتهم يمكن أن تحدث من خلال استخدام تطبيقات تقانة المعلومات، والتي يمكن من خلالها التوزيع الإلكتروني للمعلومات بين الأفراد في مختلف المنظمات، وبين الأفراد وقواعد البيانات الخارجية (Smith & Lyles, 2003, 110). وإن إحدى الطرائق التي توضح العلاقة بين رأس المال البشري والبيئة تتمثل بظهور ما يعرف بمجتمعات المعرفة الافتراضية بين المنظمات (Kristof, 1995, 229).

منظمات التعلم المستدامة: خلفية تاريخية

تعد منظمات التعلم المستدامة شكلاً أو أنموذجاً متقدماً وجديداً من المنظمات التي ظهرت في العقد الأخير من القرن العشرين بسبب ما شهده العالم الحديث من تلاشي حواجز الزمان والمكان عبر ازدياد سرعة الاتصال والتواصل الالكتروني والشبكات المعلوماتية المتطورة التي تستدعي مسؤولية المنظمات إلى التكيف مع تطورات العالم المعاصر المليء بالتغيير والفوضى والاضطراب، وإن تحقيق تلك المسؤولية يتطلب تحول المنظمات إلى منظمات متعلمة وتعليمية أو معلمة (Senge, 1990, 12). تمتد جذور منظمات التعلم المستدامة إلى طريقة البحث العلمي (Action Research Methodology) ونظرية التنظيم (Organization Theory) والتنظيم العضوي ((Organic Organization) (الحواجرة، 2008، 2)، كان أول من وضعها (Stalker & Bums, 1961) خلال حقبة ترجع إلى ما بين الخمسينات والستينات لتنظيم المنشآت التي تعيش في بيئات غير مستقرة وغير متجانسة، إذ تساهم المرونة في التنظيم على التكيف مع الظروف ولاسيما المنظمات التي قررت التغيير في بنائها وأنشطتها التنظيمية (حسين، 2006، 13).

بدأت فكرة منظمات التعلم المستدامة منذ السبعينات من القرن الماضي إذ انبثقت من عمل ( Argyris & Schon, 1978) عن التعلم التنظيمي، كما تعزى أيضاً الى الدراسات التي قام بها (Revans, 1983) حول التعلم العملي، وقد أشيع خطأً في العديد من البحوث والدراسات الإدارية التي ذكرت بأن أول من أبتكر وصاغ مصطلح منظمات التعلم المستدامة هو الكاتب (Peter Senge) سنة (1990) ولكن في الحقيقة ظهر هذا المصطلح في نهاية الثمانينات من قبل العديد من الكتاب والباحثين والمفكرين وتحديداً في سنة (1986)، إذ يعد الكاتب (Bob Robert Garratt, 1986) أول من صاغ وأبتكر مصطلح منظمات التعلم المستدامة في كتابه بعنوان (المنظمة المتعلمة: الحاجة للقادة المفكرين، 1986) (Garratt, 1999, 202) (Örtenblad, 2004, 129). يشير (Garratt) إلى أن أغلب مدراء الإدارة العليا لا يعالجون المشاكل التي تتعرض لها منظماتهم في ذلك الوقت، وإن أغلب المنظمات لا توجد فيها آليات للنقاش المفتوح بين الإدارة العليا والأفراد وأطراف أخرى للتأثير في سياسة واستراتيجية المنظمة، وكذلك عدم وجود تغذية عكسية فاعلة من مشاريع الأعمال والبيئة الخارجية، وكان مدراء الإدارة العليا مسؤولين عن ما يسمى (بالمنظمات الغبية) (Brainless Organizations) التي كانت تعتبر كآلة عديمة التفكير والتي تعرضت إلى هلاك واضمحلال

لوقت طويل، كما إنها ابتعدت وانفصلت عن بيئتها وعن المعرفة والتميز والبراعة وعدم التزام الأفراد العاملين بها، ولم يأخذ المدراء دورهم البارز والحقيقي في هذه المنظمات ولم يشغلوا أنفسهم بالتعلم المستمر (Morage, 2006, 1).

ويتفق كلُ من (Drew & Smith, 1995, 4) و (Dilworth, 1996, 405) على إن فكرة منظمات التعلم المستدامة لم تأخذ بنظر الاعتبار من قبل الممارسين والمهنيين على الرغم من إنها نالت اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات والبحوث الإدارية إلا ان هذا الاهتمام أيضاً لم يكن بالمستوى المطلوب لهذا النوع من المنظمات، غير أن الاهتمامات الأكاديمية تزايدت نحوها عندما تناوله (Peter Senge, 1990) في كتابه الرائد (القواعد الخمسة: فن وممارسة منظمات التعلم). في منتصف القرن قدم بيتر دركر (Peter Druker, 1964) مفهوم المنظمة المستندة على الأداء والتي تلتزم بتحقيق النتائج وكذلك تحقيق الفاعلية. وعند الوصول إلى نهاية القرن العشرين ساعد (Peter Sange, 1990) على إشاعة مفهوم المنظمة المتعلمة التي تم الإشارة إليها سابقاً، إذ ركزت على التكيف المستمر للبيئة المتغيرة باستمرار، وقد تباينت السمات التي أكدت عليها النماذج التنظيمية المختلفة، إذ أكدت المنظمة البيروقراطية على الكفاءة، بينما ركزت المنظمة المعتمدة على الأداء على الفاعلية، وأكدت المنظمة المتعلمة على التعلم (Hitt, 1995, 18).

إن منظمات التعلم المستدامة تحتفظ بسمات وصفات أساسية تميزها عن الأنموذجين التنظيميين السابقين (المنظمة البيروقراطية والمنظمة المعتمدة على الأداء) ولكن من المتوقع أن تظهر خلال السنوات القادمة نماذج تنظيمية أخرى (Hitt, 1995, 18)، وهي المنظمة الافتراضية (Virtual Organization) والمنظمة الرقمية (Digital Organization) وغيرها.

مفهوم منظمات التعلم المستدامة

يعد مفهوم منظمات التعلم المستدامة واحداً من مفاهيم الفكر الإداري المعاصر حداثةً واهتماماً في الآونة الأخيرة، فهناك صعوبة في الوصول إلى تعريف دقيق يرسم الإطار الهيكلي الشامل له، وسبب ذلك هو احتواؤه على عدد كبير من المفاهيم والقضايا المتعلقة في مجالات علمية متعددة مثل علم الاقتصاد والأحياء والفنون وعلم الاجتماع وعلم السياسة والسلوك التنظيمي وغيرها (Thomas, 1996, 16). يمكن تحديد مفهوم منظمات التعلم المستدامة في إطار عدد من وجهات النظر المطروحة بهذا الخصوص. إذ عرفها (Senge, 1990, 3) على أنها المنظمة التي يقوم الأفراد فيها بتعظيم قدراتهم وزيادتها باستمرار من أجل تحقيق النتائج التي يرغبون فيها، وهي تسعى إلى تطوير أنماط جديدة للتفكير، وتضع لها مجموعة من الأهداف والطموحات الجماعية، كما يتعلم أفرادها باستمرار كيف يتعلمون بشكل جماعي. تعتبر منظمات التعلم المستدامة كنظام عضوي/اجتماعي تهتم بعملية أيجاد واكتساب المعرفة المتراكمة والمشاركة فيها واستخدامها والتي يمتلكها الأفراد ويعملون على تحويلها في المنظمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (Yeo, 2005, 3). وعبر عنها (Abu Khadra & Rawabdeh, 2006, 456) بأنها المنظمة التي لديها القدرة على تطبيق الأنظمة والتقنيات والآليات والعمليات التي تستخدم لتحسين قدرة الأفراد بشكل مستمر وتمكنهم من المشاركة في أنجاز وتحقيق الأهداف. وعرفها (Barkur, etal, 2007, 511) على أنها المنظمة التي تعمل على تسريع وتسهيل معدل التعلم للأفراد ليتمكنوا من مواجهة المهام وتحقيق الأهداف التنظيمية. ويذكر

(Chang & Lee, 2007, 158) بأنها المنظمة التي تتعلم من الإجراءات والوسائل وتعمل على أيجاد المعرفة لتحسين أنماط وطرق السلوك.

على الرغم من تباين المفاهيم التي قدمها الباحثون عن منظمات التعلم المستدامة باختلاف فلسفاتهم وتنوع تجاربهم وتعدد تخصصاتهم إلا إنها تتفق في جوهرها وتتكامل مع بعضها.

واستخلاصاً لما تم عرضه من مفاهيم، يرى الباحثان أن منظمات التعلم المستدامة تهتم وتركز على تسهيل وتسريع عملية التعلم على المستوى الفردي والجماعي والتنظيمي ككل بصورة مستمرة، وكذلك تركز على عملية التكيف مع التغيرات، والتحول، واكتساب المعرفة ونقلها واستخدامها لتعديل سلوكها وقيمها لمواصلة البقاء والاستمرار.

مرتكزات قياس منظمات التعلم المستدامة

اعتمدت الدراسة على أبعاد محددة اختيرت بناءً على المقياس المصمم من قبل الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير سنة (1998) والذي أُعيد تحديثه سنة (2002)، إذ كان هدف المقياس تقديم تشخيص جانبي لمنظمات التعلم المستدامة. المقياس يتكون من خمسة أبعاد وهي:

حركية التعلم

استعداد الأفراد العاملين والمنظمة للتعلم وقدرتهم على إدارة مجالات التعلم والتطوير، إذ ان الأفراد في المنظمة المتعلمة لديهم القدرة على حل مشاكلهم بأنفسهم داخل المنظمة، وتكون القيادة بعيدة عن النظرة السلبية تجاه الفرد أو المجموعة والتي ترى بأنهم غير قادرين على إدارة المعرفة وتنفيذ المهام في المنظمة (Starkey, 1998, 547). إن من أسباب التي قد تدفع الأفراد إلى تحويل منظماتهم إلى منظمة تعلم هي حاجتهم إلى الأداء المتميز والتفوق والرغبة في تحقيق ميزة تنافسية، ولتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن، ولحاجتهم لإدارة التغيير بكفاءة، ولتعزيز قدرة المنظمة لحل المشاكل ومواجهة المخاطر والاعتماد على بعضهم في ذلك وليكونوا أكثر إبداعاً وابتكاراً على المدى الطويل (Cahill, 1997, 157).

تحول المنظمة

تعتبر سلسلة من الجهود المستمرة والبعيدة المدى الهادفة إلى تحسين قدرات المنظمة على إدخال التحديث ومواكبة التطور وتمكينها من حل مشاكلها ومواجهة تحدياتها من خلال توظيف النظريات والتقنيات السلوكية المعاصرة الداعية إلى تعبئة الجهود الجماعية وتحقيق المشاركة الفرقية، وتعد عملية تحول المنظمة كاستراتيجية أو طريقة تحويلية مفاجئة أو ثورية في حجم التغيير وسرعته ومركزيته. يعتمد تحول المنظمة على جهد تعاوني يشارك فيه جميع الأفراد العاملين (Marquardt, 2002, 56).

تمكين العاملين

وجهت العديد من البحوث اهتمامها بدراسة التمكين لكونه يمثل مشاركة العاملين في المستويات التنفيذية بالمعلومات والمعرفة ذات العلاقة بأداء المنظمة، إذ يمثل التمكين ممارسة تهتم بتوسيع مسؤوليات الأفراد العاملين وصلاحياتهم ومواردهم، وإنها ممارسة أوسع من التفويض (Delegation) لكون تأثيرها يتمثل باستخلاص طاقة الإبداع لدى الإفراد وتوظيفها بشكل جيد من اجل تعظيم قدراتهم ( McKenna & Beech,

2002, 65). ويشير (Daft, 2001, 501) إلى أن التمكين يقصد به منح الأفراد العاملين القوة والحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة فيها.

إدارة المعرفة

تعني إدارة المعرفة بأنها ابتكار الطرائق والأساليب لإنشاء وتكوين معرفة المنظمة وتحديدها واكتسابها وتوزيعها على الأفراد والباحثين عنها (Newman, 2000, 17)، ويشير إليها (Rastogi, 2000, 40) على إنها العملية النظامية الكاملة التي تعمل على تنسيق نشاطات المنظمة في ضوء اكتسابها للمعرفة وابتكارها وخزنها والمشاركة بها وتطويرها من قبل الأفراد والجماعات الراغبة في تحقيق الأهداف التنظيمية الأساسية ، ويعرفها (Montana, 2000, 54) على إنها فرع من المعرفة يركز على الأساليب والطرائق الإبداعية النظامية والممارسات وأساليب إدارة وابتكار المعرفة واكتسابها وتبادلها وحمايتها وتوزيعها وبالتالي العمل على استخدام وتطبيق المعرفة ورأس المال الفكري والموجودات غير الملموسة.

استخدام التكنولوجيا

تشمل التكنولوجيا الأجهزة والمعدات ومنها أجهزة الحاسوب ومحطات العمل والشبكات الحاسوبية ووسائل خزن البيانات وتحويلها (Turban, 2002, 22). أن استخدام تقنيات المعلومات بمختلف أنواعها وتصنيفاتها (تقنيات الأجهزة والمعدات، تقنيات البرمجيات، تقنيات الاتصالات، الموارد البشرية) تمثل حاجة رئيسة لكل المنظمات في ظل التطورات العديدة التي تحدث في مختلف نواحي الحياة بصورة عامة وفي مجال قطاع الأعمال بصورة خاصة، وان ضرورة الاستخدام تزداد من خلال إمكانية الإفادة من قدرات هذه التقنيات بمختلف الاعمال التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية وصولاً إلى إمكانية المساهمة الكفوءة والفاعلة في جمع البيانات وتوفير المعلومات في المكان والوقت المناسبين (Krajewski & Ritzman, 2005, 197).

3. الإطار العملي

1.3. وصف المتغير المستقل (مشاركة المعرفة)

يوضح الجدول (2) الوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Std. D.)، ومعامل الاختلاف (C.V.) لفقرات مشاركة المعرفة.

جدول (2) وصف فقرات المتغير المستقل (مشاركة المعرفة)

| ت | الفقرات | Mean | S.D. | C.V. |
|---|---|---|---|---|
| | توفر الجامعة بيئة تشجع على تبادل المعرفة بين الافراد العاملين. | 4.1 | 0.9 | 0.01 |
| | يحرص العاملين في الجامعة على تبادل المعرفة فيما بينهم. | 4.0 | 0.9 | 0.01 |
| | تزود الجامعة العاملين بمتطلبات القيام بواجباتهم في مجال تبادل المعرفة (مثل المكتبات والأجهزة ..) | 4.0 | 1.0 | 0.02 |
| | تولي الجامعة أهمية لمشاركة المعرفة من خلال التعليمات والإجراءات والسياسات المكتوبة. | 4.0 | 1.0 | 0.02 |
| | تنظم الجامعة منتديات وندوات علمية لتحسين معرفة العاملين والطلاب وزيادة مهاراتهم البحثية. | 4.1 | 0.9 | 0.01 |
| | توفر الجامعة بريداً إلكترونياً للعاملين لتبادل المعرفة ومشاركتها | 4.1 | 1.0 | 0.02 |
| | تشجع الجامعة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعرفة ومشاركتها بين العاملين والطلاب والمجتمع. | 4.1 | 1.0 | 0.02 |
| | تقوم الجامعة بنشر وتوزيع المعرفة والبحث العلمي للعاملين. | 4.1 | 0.9 | 0.01 |
| | توفر الجامعة موارد مالية كافية مخصصة للبرامج لتحسين مستوى المعرفة. | 3.9 | 1.0 | 0.02 |
| | تمنح الجامعة مكافآت وحوافز مالية للعاملين نظير مشاركتهم في المحافل الدولية والوطنية. | 3.8 | 1.0 | 0.02 |
| | تضع الجامعة معيارًا لمشاركة المعرفة لتقييم أداء العاملين. | 3.8 | 1.0 | 0.02 |
| | تسعى الجامعة إلى إبرام اتفاقيات مع المؤسسات والجامعات في مجال تبادل المعرفة. | 4.1 | 0.9 | 0.01 |
| | المعدل العام للمتغير المستقل | 4 | 1 | 0.02 |

يتضح من نتائج الجدول (2) بشأن الاحصاء الوصفي لفقرات المتغير المستقل (مشاركة المعرفة)، ان هناك انسجاماً في اجابات المبحوثين لبعض من الفقرات، ويتبين ذلك من الاوساط الحسابية التي تراوحت بين (3.8 -4.1)، والانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (0.9- 1)، ومعامل الاختلاف الذي تراوح بين (0.01- 0.02). ويدل الوسط الحسابي العام للمتغير المستقل البالغ (4) على وجود تقبل ايجابي واهمية كبيرة

من المستجيبين تجاه ممارسات مشاركة المعرفة وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يعكس الواقع الفعلي في الجامعات العراقية بشأن ارتفاع مشاركة المعرفة بين الافراد العاملين فيها، ويدل قيمة الانحراف المعياري العام البالغ (1) ومعامل الاختلاف العام البالغ (0.02) على عدم تشتت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي، ووجود انسجام بين اجابات وفهم وإدراك للفقرات.

2.3. وصف المتغير المعتمد (بناء منظمات التعلم المستدامة)

يوضح الجدول (3) الوسط الحسابي (Mean)، والانحراف المعياري (Std. D.)، ومعامل الاختلاف (C.V.) لفقرات بناء منظمات التعلم المستدامة.

جدول (3) وصف فقرات المتغير المعتمد (بناء منظمات التعلم المستدامة)

| ت | الفقرات | Mean | S.D. | C.V. |
|---|---|---|---|---|
| | تشجع الجامعة عامليها على البحث عن طرق جديدة لتحسين أساليب العمل | 4.1 | 0.9 | 0.01 |
| | تشجع الجامعة عامليها على اعتماد التفكير المنظم في حل المشكلات | 4.0 | 1.0 | 0.02 |
| | تحفز الجامعة عامليها على تعلم كل شيء يخص العمل ويخص المنظمة | 4.0 | 0.9 | 0.01 |
| | تعتمد الجامعة ثقافة تشجيع الاعتماد على الذات في تنفيذ الأعمال. | 4.0 | 0.9 | 0.01 |
| | تحاول الجامعة بناء رؤية واضحة يشترك في بنائها معظم الأفراد فيها | 4.0 | 1.0 | 0.02 |
| | تعتمد الجامعة لغة الحوار لتعزيز التفاهم بين الإدارة والأفراد الآخرين | 4.1 | 0.9 | 0.01 |
| | خلق الثقة المتبادلة بين الإدارة والعاملين هي مسؤولية الجميع في الجامعة | 3.9 | 1.1 | 0.06 |
| | تسعى الجامعة إلى تحقيق التكامل بين قدرات الأفراد العاملين ومهاراتهم عن طريق اعتماد العمل الفرقي | 4.0 | 0.9 | 0.01 |
| | تحرص الجامعة على اعتماد مبدأ التنوع في التخصصات عند تشكيل فرق العمل | 4.1 | 0.9 | 0.01 |

| ت | الفقرات | Mean | S.D. | C.V. |
|---|---|---|---|---|
| | تخول إدارة الجامعة فرق العمل الصلاحيات الكاملة لتنفيذ الأعمال الموكلة لها | 4.0 | 1.0 | 0.02 |
| | تساعد إدارة الجامعة الأفراد العاملين فيها للتخلي عن الأساليب التقليدية في أداء العمل | 3.9 | 1.0 | 0.02 |
| | تعتمد الجامعة على المدخل التعلمي في تنفيذ استراتيجياتها | 4.0 | 0.9 | 0.01 |
| | المعدل العام للمتغير المعتمد | 4.1 | 1.1 | 0.06 |

يتضح من نتائج الجدول (3) بشأن الاحصاء الوصفي لفقرات المتغير المعتمد (بناء منظمات التعلم المستدامة)، ان هناك انسجاماً في اجابات المبحوثين بشأن الفقرات، ويتبين ذلك من الاوساط الحسابية التي تراوحت بين (3.9 -4.1)، والانحرافات المعيارية التي تراوحت بين (0.9 - 1)، ومعامل الاختلاف الذي تراوح بين (0.01 - 0.02). ويدل الوسط الحسابي العام للمتغير المعتمد البالغ (4.1) على وجود تقبل ايجابي واهمية كبيرة من المستجيبين تجاه بناء منظمات التعلم المستدامة وهي اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغ (3)، وهذا يعكس الواقع الفعلي في الجامعات العراقية المصممة بشكل هادف لبناء هيكلها وثقافتها واستراتيجياتها لتحسين إمكانيات التعلم التنظيمي وتعظيمه لتأخذ مكانها بين الجامعات العالمية، ويدل قيمة الانحراف المعياري العام البالغ (1.1) ومعامل الاختلاف العام البالغ (0.06) على عدم تشتت اجابات المبحوثين عن الوسط الحسابي، ووجود انسجام بين اجابات وفهم وادراك للفقرات.

2.3. اختبار الفرضيات

يشير الجدول (4) الى نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث، وتبين وجود علاقة ارتباط موجبة ذي دلالة معنوية احصائية عند (0.05) لمشاركة المعرفة مع بناء منظمات التعلم المستدامة، وتشير هذه النتيجة الى ان مشاركة المعرفة تعد أحد الركائز الاساسية التي ينبغي ان تعتمدها الجامعات المبحوثة لتعزز من بناء منظمات التعلم المستدامة فيها.

وبذلك سيتم قبول الفرضية الاولى للبحث التي تنص على (هنالك علاقة ارتباط موجبة ذي دلالة معنوية احصائية لمشاركة المعرفة مع بناء منظمات التعلم المستدامة).

جدول (4) نتائج علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

| المتغير المستقل / المتغير المعتمد | مشاركة المعرفة |
|---|---|
| بناء منظمات التعلم المستدامة | *0.68 |

* ارتباط ذات دلالة معنوية عند مستوى (0.05) N = 307

ويشير الجدول (5) الى نتائج تحليل اثر مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة. فعلى المستوى الاجمالي يتضح ان هناك تأثير معنوي لمتغير مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة، ويتبين ذلك من قيمة (F) المحسوبة البالغة (350.6) عند مستوى معنوية (0.05)، وبلغت قيمة (R2 = 0.53)، وهذا يعني ان ما مقداره (53%) من التباين الحاصل في بناء المنظمة المتعلمة هو تباين مفسر بفعل مشاركة المعرفة التي دخلت في النموذج، وان (57%) هو تباين مفسر من عوامل اخرى لم تدخل في نموذج الانحدار.

وبذلك سيتم قبول الفرضية الثانية للبحث التي تنص على (هنالك تأثير ذي دلالة معنوية احصائية لمشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة).

جدول (5) نتائج تأثير مشاركة المعرفة في بناء منظمات التعلم المستدامة

| المتغير المستقل / المتغير المعتمد | مشاركة المعرفة | | |
|---|---|---|---|
| | R2 | F المحسوبة | مستوى المعنوية |
| بناء منظمات التعلم المستدامة | 0.53 | 350.6 | 0.05 |

F الجدولية = 3.8 عند معنوية 0.05 N=307

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4. الاستنتاجات

تتكامل مشاركة المعرفة مع بناء منظمات التعلم المستدامة بشكل واسع في الجانب الفكري والمعرفي، كونها تتفق الى حدٍ كبير في تحقيق غاية اساسية وهي توجهها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي الوصفي ارتفاع تبني مشاركة المعرفة في الجامعات المبحوثة.

تبين من نتائج التحليل الاحصائي الوصفي ارتفاع بناء منظمات التعلم المستدامة في الجامعات المبحوثة.

أظهر نتائج اختبار الفرضيات ان مشاركة المعرفة لها ارتباط طردي ومعنوي مع بناء منظمات التعلم المستدامة.

اتضح من نتائج اختبار الفرضيات ان مشاركة المعرفة لها تأثير معنوي في بناء منظمات التعلم المستدامة.

2.4. التوصيات

ضرورة وضع اليات لمشاركة المعرفة في الجامعات من خلال توفير الأدوات اللازمة الداعمة للعمل الفرقي.

توفير البنية التحتية اللازمة لبناء منظمات التعلم المستدامة فــي مختلف الجامعات.

زيادة دعم القيادة الإدارية لعملية التعلم المنظمي من خلال تبني مفهوم منظمات التعلم المستدامة ونشر ثقافتها بين الافراد العاملين.

توفير فرص التعلم المستمر للأفراد العاملين في الجامعات ورفع كفاءتهم بما يتناسب مع التقدم والتطورات في البيئة التقنية.

تمكين الأفراد العاملين في الجامعات على تقديم رؤية جماعية مشتركة.

ضرورة اهتمام الجامعة بمختلف أبعاد بناء منظمات التعلم المستدامة والتي تتضمن حركية التعلم وتحول المنظمة وتمكين العاملين وإدارة المعرفة واستخدام التكنولوجيا

المصادر

حسين، ليث سعد الله، 2006، دور المورد البشري في بناء منظمة متعلمة مستجيبة: دراسة نظرية تحليلية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 13، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل.

الحواجرة، كامل محمد، 2008، مدى إمكانية تطبيق مفهوم المنظمة المتعلمة في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثامن، جامعة الزيتونة الأردنية.

المطيران، أمطيران عبدالله، (2007)، إدارة نظم المعرفة ورأس المال الفكري، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

ياسين، سعد غالب، (2008)، إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي، جامعة الزيتونة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

Abu Khadra, Marah F. and Rawabdeh, Ibrahim A., 2006, Assessment of development of the learning organization concept in Jordanian industrial companies, Journal of The Learning Organization , Vol. 13, No. 5.

Appleyard M., How Does Knowledge Flow? Interfirm Patterns in The Semiconductor Industry, Strategic Management Journal 17, 10, winter 1996, pp137-154.

Argote, L. & Ingram, P. (2000). Knowledge transfer: A basis for competitive advantage in firms. Organizational Behavior and Human Decision Processes, 82 (1), 150-269.

Barkur, Gopalakrishna, Varambally, K.V.M. & Rodrigues, Lewlyn L.R., 2007, Insurance sector dynamics: towards transformation into learning organization, Journal of The Learning Organization, Vol. 14, No. 6.

Cahill, Dennis J., 1995, The managerial implications of the learning organization: a new tool for internal marketing, Journal of Services Marketing, Vol. 9, No. 4.

Chang , Su-Chao & Lee, Ming-Shing, 2007, A study on relationship among leadership, organizational culture, the operation of learning organization and employees' job satisfaction, Journal of The Learning Organization , Vol. 14, No. 2.

Christensen, B. & Fountaine, C. (2007, August). Functional Training: Paradigm, Philosophy, and Exercises. Presentation at the first ever North Dakota National Strength and Conditioning Clinic, Grand Forks, ND.p:35.

Daft, Richard L., 2001, Organization Theory and Design, South – Western, Inc., Florida, USA.

Davenport & Prusak,(1998), Working Knowledge. Executive Excellence, p: 10.

Escwa, UN, Repots, Network, 2003, P: 13.

Hitt , William D., 1995, The learning organization: some reflections on organizational renewal , Leadership & Organization Development Journal, Vol. 16 No. 8.

Ipe, M. (2003). Knowledge sharing in organizations: A conceptual framework, Human Resource Development Review, pp: 322-360.

Kee. Welling & Wei. Kowk.Kee. (2005), " Critical Factors Affecting the Firm to share knowledge with Trading Partners: A comparative Exploratory Case Study", ICEC'05 August China, P 177-187.

Krajewski, Lee, J. & Ritzman, Larry, P., 2005, Operations Management: Processes and Value Chains, 7th. ed, Prentice Hall, U.S.A.

Kristof, A.L., Brown, K.G., Sims, H.P., & Smith, K.A. (1995). The virtual team: A case study and inductive model .In M.M. Beverley, M.M., D.A.Johonson, & S.T. Beyerlein (Eds). Advances in interdisciplinary studies of work teams 2: Knowledge work in teams.Greenwich, CT: JAI press pp.229-254.

Lin, C.H., Tu, H. H., & Huang, F. H., July 11-13, 2007, p.p: 457,460.the 2007 International Conference on Business and Information, Tokyo, Japan.

Marquardt, M. J., 2002, Building the learning organization: Mastering the five elements for corporate learning, Palo Alto, USA: Davies Black, Inc. publishing.

McKenna, E. & Beech, N., 2002, Human Resource Management, Pearson education, Essex, England.

Montana, J.C., 2000, The Legal System and Knowledge Management, Information Management Journal, Vol. 34, Issue. 3.

Morage, Eva, 2006, The Learning Organization, Cultural Learning Organizations: A Model, University of Madrid.

Nahapiet, Janine and Ghoshal, Sumantra 1998. Social Capital, Intellectual Capital, and the Organizational Advantage. Academy of Management Review, 23(2), 242-266.

Newman, Amy, 2000, Are you Ready for Knowledge Management, Journal of Training & Development, Vol.54, Issue.9.

Nonaka, I. (1994) .A dynamic theory of organizational knowledge creation. Organization Science, 5, 14-37.

Örtenblad, Anders, 2004, The learning organization: towards an integrated model, Journal of The Learning Organization, Vol. 11, No.2.

R. Yeh & DU.Hsu,et al "Fostering the Determinants of Knowledge Transfer: A Team-Level Analysis." Journal of Information Science 33, no. 3 (2007).p:326-354.

Rastogi, P.N., 2000, Knowledge Management and Intellectual Capital the New Virtuous Reality of Competitiveness, Journal of Human System Management, Vol. 19.

Renzl, B. (2008). Trust in management and knowledge sharing:the mediating effects fear and knowledge documentation .Omega ,36,p:206-220.

Senge, Peter, 1990, The Fifth Discipline – The Art and Practice of The Learning Organization, Double Day, New York.

Skyrme, D. (1997). Knowledge Management: making sense of an oxymoron. Management Insight No. 22.p:6.

Smith, M.E., & Lyles, M.A. (2003) .The Blackwell handbook of organization learning and knowledge management, p: 110, UK:Blackwell .

Starkey, Ken, 1998, What Can We Learn from the Learning Organization? , Journal of Human Relations, Vol. 51, No. 4.

Takeuchi, H. & Nonaka, I. (1995). The knowledge creating company: how Japanese companies create the dynamics of innovation, Oxford, UK Oxford University Press, p.56.

Thomas, Colin J. Coulson, 1996, BPR and the learning organization, Journal of The Learning Organization, Vol. 3, No.1.

Turban, Efraim, & etal, 2002, Information Technology for Management: Transforming Business in The Digital Economy, 3rd. Edition, John Wily & Sons, Inc.

UNDP, (2003), UNDP, United Nation Development Program, Human Development report, newyork & oxford press, p: 15.

Yeo, Roland K., 2005, Revisiting the roots of learning organization, Journal of The Learning Organization, Vol. 12, No. 4.

# الشمول المالي ودوره في تعزيز فكرة التمويل الاخضر

## بحث استطلاعي لعينة من زبائن مصرف الطيف الاسلامي


| | | | |
|---|---|---|---|
| **أ.م مصطفى سلام عبد الرضا**<br>جامعة الفرات الأوسط التقنية<br>Ass- Pro - Mustafa S. Abdulreza AL-Furat Al-Awsat Technical University/Technical institute of AL Musaib, Iraq, mustafasalam55@yahoo.com | **م.د حيدر محمد كريم**<br>كلية الامام الكاظم ع<br>Faculty of Imam Al-kadhum College (IKC), Iraq, Hayder.mo@alkadhum-col.edu.iq | **أ.م. د هبة الله مصطفى السيد علي**<br>جامعة وارث الانبياء<br>Assist. Prof Dr. Hebat Allah Mustafa1 College of Administration and Economics University of Warith Al-Anbiyaa, Karbala, Iraq, Hebatallah.Mu@g.uowa.edu.iq (Corresponding author). | **م.م حسين محمد علي حاتم**<br>كلية الامام الكاظم ع<br>Faculty of Imam Al-kadhum College (IKC), Iraq, medlecnjf4@alkadhum-col.edu.iq |



المستخلص

يهدف بحثنا بشكل أساسي الى ابراز دور واهمية الشمول المالي بوصفه احدى الموضوعات الهامة في الساحة المصرفية والتي بدأ التركيز عليها مؤخرا بهدف إيصال الخدمات المصرفية الجديدة الى الفئات الاجتماعية المختلفة وحث الجميع على التعامل المصرفي فضلا عن تقديم خدمات جديدة مواكبة للتطور الحاصل وملبية للحاجات وذات جودة عالية والعمل على تحقيق استدامة الأداء المصرفي من خلال التركيز على الفرص الاستثمارية التي تدعم الجانب البيئي وتحقق الفكر الأخضر وبالتالي تحقيق الغاية من التمويل الأخضر في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية، اذ اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب المختلفة الشمول المالي والتمويل الأخضر واختبار فرضية البحث من خلال عمل استبانة من 24 فقرة وقد تم تحليلها على وفق البرنامج الاحصائي (spss) فضلا عن قياس صدق وثبات الاستبانة من خلال اختبار درجة المصداقية بمعامل الفا كرونباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، اذ تكمن مشكلة البحث في بيان تاثير الشمول المالي ودوره في تعزيز فكرة التمويل الأخضر في العمل المصرفي، والتي على أساسها تم قبول الفرضية البديلة وقد توصل البحث الى نتيجة ان هناك دور مهم وواضح للشمول المالي في تقديم وايصال خدمات مصرفية ذات جودة عالية وتمتاز بالفكر الأخضر، كما توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها ان تعزيز الجانب البيئي وجعله محورا في التعامل المصرفي في تمويل المشاريع، كما توصل الى جملة توصيات ضرورة نشر الثقافة المصرفية بين المجتمع وخصوصا ذات الفكر الأخضر بما يمكن الافراد من الوصول الى الخدمات المصرفية واستخدامها بكل سهولة


الكلمات الافتتاحية/ الشمول المالي، التمويل الاخضر

Abstract

Our research aims primarily to highlight the role and importance of financial inclusion as one of the important topics in the banking arena, which has begun to be focused on recently, with the aim of delivering new banking services to different social groups and urging everyone to engage in banking, as well as providing new services that keep pace with the current development and meet needs and are of high quality and work. To achieve the sustainability of banking performance by focusing on investment opportunities that support the environmental aspect and achieve green thought and thus achieve the goal of green financing in financing various investment projects, as the research relied on the descriptive analytical approach in studying the various aspects of financial inclusion and green financing and testing the research hypothesis through A questionnaire consisting of 24 items was prepared and analyzed according to the SPSS statistical program, in addition to measuring the validity and reliability of the questionnaire by testing the degree of credibility with Cronbach's alpha coefficient, for the purpose of testing and measuring the degree of credibility (reliability) in the responses received to the questionnaire's questions, as the research problem lies in Explaining the impact of financial inclusion and its role in promoting the idea of green financing in banking, on the basis of which the alternative hypothesis was accepted. The research reached the conclusion that there is an important and clear role for financial inclusion in providing and delivering high-quality banking services characterized by green thinking. The research also reached a sentence: Among the most important conclusions is that enhancing the environmental aspect and making it a focus in banking dealings in financing projects. He also reached a number of recommendations on the necessity of spreading banking culture among society, especially green thinking, so that individuals can access and use banking services with ease.Opening words/financial inclusion, green finance

المقدمة

تشكل التغيرات المناخية تحديات كبيرة جديدة فرضت نفسها على الواقع البيئي الجديد من خلال ندرة بعض الموارد البيئية ومحاولة المنظمات العالمية التركيز على ضرورة منع الهدر في هذه الموارد من خلال عملية تحقيق الاستغلال الأمثل والصحيح لهذه الموارد وهذا الامر فرض تحديا جديدا على القطاع المصرفي يضاف الى تحديات المنافسة والجودة والتكنولوجيا وغيرها وهذا ما جعل المصارف تركز في تمويل مشايعها على الجانب البيئي أي المشاريع الاستثمارية التي تدعم الفكر الأخضر وتمنع الهدر في الموارد البيئية وتركز على تحقيق استغلال فعال لها وهذا الامر دفع إدارات المصارف الى البحث عن الفرص الاستثمارية التي تمتاز بالجانب الأخضر وتحاول تحفيز المستثمرين على الدخول فيها محققة بذلك استدامة الأداء والمحافظة

على الموارد وبالتالي تحقيق الشمول المالي بأحداث طفرة نوعية بطيعة الخدمات المقدمة للمستثمرين وهي خدمات تمتاز بالفكر الاخضر ، وقد جاء هذا البحث في أربعة مباحث خصص الأول لمنهجية البحث اما الثاني فأشتمل على الاطار النظري في حين احتوى الثالث على الجانب الاحصائي واما الأخير فكان للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول/ منهجية البحث

أولا/ مشكلة البحث

تختلف طبيعة المصارف عن غيرها كونها تقدم خدمات مالية الى الشرائح الاجتماعية المختلفة وهذه الخدمات مختلفة عادة ومنها ما يخص تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة والصغيرة ولكون القطاع المصرفي يعد مساهما فاعلا في تنمية الاقتصاد وتطويره من خلال إعادة تدوير الموارد المالية بين القطاعات المختلفة الا ان عمل هذه المصارف عادة ما يرافقة جملة من التحديات والصعوبات ولعل من ابرزها هو كيفية إيصال الخدمات المصرفية الى اكبر قدر ممكن من الافراد وتقديمها لهم بالجودة العالية بأسهل طريقة مما يمكنهم من استخدام هذه الخدمات في حياتهم اليومية وهذا الامر هو الشمول المالي ، وكما ان الامر لا يقتصر على تقديم الخدمات التقليدية فقد فرضت البيئية اليوم تحدي اخر وهو التقيد بالفكر المالي الأخضر والابتعاد عن المشاريع غير البيئية التي تهدر الموارد ولكون المصارف مساهم في بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة لذا باتت المصارف تحاول إيجاد فرص استثمارية صديقة للبيئية، من خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي وهو:

ما مدى تأثير الشمول المالي بتعزيز فكرة التمويل الأخضر لدى المصرف عينة البحث

ثانيا/ أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية المتغيرين بوصفهما متغيرات حديثة على الساحة المصرفية اذ تعد المصارف محورا مهما في عملية التنمية المستدامة من خلال التأكيد على تمويل المشاريع المختلفة وجعلها تشكل عاملا لدعم الاقتصاد الوطني وتنميته وبالتالي فان المصرف عينة البحث يحاول جاهدا البحث عن خدمات مصرفية جديدة وحديثة وايصالها بشكل صحيح الى مستخدميها معزز بذلك فكرة الشمول المالي بتقديم الخدمات المصرفية وتقديمها بأفضل جودة ممكنة وتبسيط إجراءاتها بالنسبة للأفراد، وكما ان القطاع المصرفي في حالة تطر دائم فقد برز مفهوم جديد على الساحة المصرفية وهو التمويل الأخضر أي محاولة تمويل المشاريع الاستثمارية التي تهتم بالجانب البيئي محققة بذلك أداء مستدام ومعم بالنسبة للاقتصاد والقطاع المصرفي عامة، وبالتالي فان تركيز المصرف عينة البحث في الوقت الحالي على مشاريع خضراء تدعم الجانب البيئي هذا يعني ان المصرف يواكب ما يجري في الساحة المصرفية الدولية والعالمية .

ثالثا/ اهداف البحث

بيان دور واهمية الشمول المالي بتعاملات القطاع المصرفي.

بيان دور واهمية التمويل الاخضر واهم مميزاته.

تحليل مدى استجابة مصرف الطيف الاسلامي لفكرة الشمول المالي ودوره في تعزيز التمويل الأخضر في تمويل المشاريع الاستثمارية.

دراسة علاقة الأثر والارتباط بين متغيرات البحث وتحليلها.

رابعا/ فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسية وهي:

(لا يوجد علاقة ارتباط واثر إحصائية ذات دلالة معنوية بين الشمول المالي والتمويل الأخضر)

خامسا / أدوات جمع البيانات والمعلومات

1. أدوات الإطار النظري: لإغناء الجانب النظري اعتمد الباحثون على المجلات والدوريات العلمية والأبحاث والدراسات ذات العلاقة بمتغيرات البحث فضلا عن استعمال شبكة المعلومات وما تحتويه من أبحاث إلكترونية لتزويد ورفد الجانب النظري بالمعلومات الهادفة للبحث.

2. أدوات الجانب الميداني اعتمد الباحثون في إعداد الجانب الميداني للبحث على الاستبانة التي تناولت قياس جاهزية الشمول المالي ودوره في تعزيز فكرة تطبيق التمويل الأخضر في التعاملات المصرفية، والتي كانت غايتها الوقوف على مدى إمكانية تطبيق ومعرفة هل إن المصارف العراقية لديها مفهوم واضح عن الشمول المالي والتمويل الاخضر في العمل المصرفي.

سادسا / حدود البحث

الحدود المكانية: اختير مصرف الطيف الاسلامي كعينة للبحث لأسباب عدة: انه يعد من المصارف الرائدة في العراق، وتوسع نشاطه المصرفي وتعاملاته المالية من تاريخ تأسيسهما للآن، فضلاً عن رغبة العاملين في المصرف بتطوير أدائهم والذي تجلى عن طريق تعاونه مع الباحثين في الإجابة عن تساؤلاتهم واستفسارات، كما ان للمصرف استثمارات كبيرة جدا في بادية السماوة التي تركز بشكل أساسي على الجانب البيئي.

الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في سنة 2023.

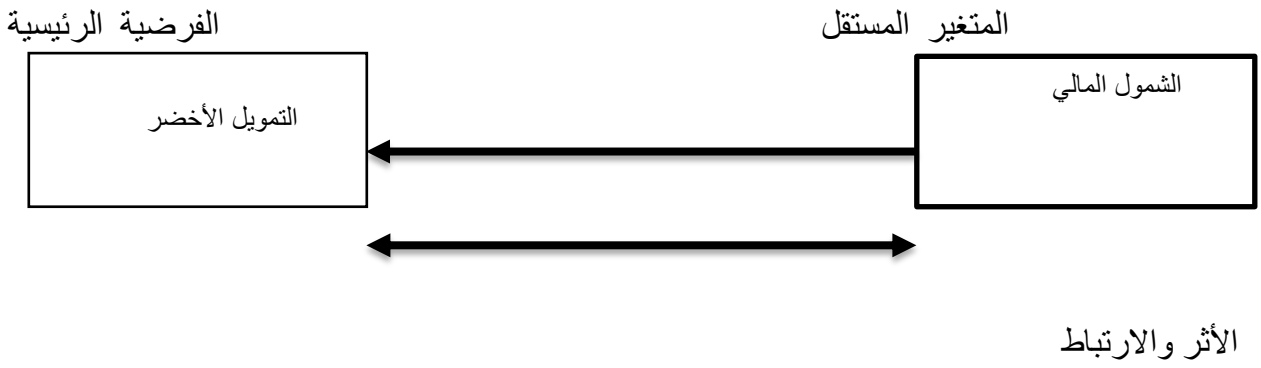


الشكل رقم(1) انموذج البحث الفرضي

المبحث الثاني/ الجانب النظري

أولا/ الشمول المالي

لقد حضي الشمول المالي في البحوث الاقتصادية والمالية باهتمام العديد من الباحثين الاكاديميين والكثير من الكتابات عن هذا الموضوع المهم والحيوي, وعلى الرغم من ان الشمول المالي اصبح بارزاً جدا في الادبيات المالية الى انه لا يوجد تعريف موحد بشكل عام للشمول المالي (Kempson,Perotti,2013: 50 )ويعود السبب في ذلك الى الطبيعة المتعددة الابعاد للشمول المالي والنهج المختلف الذي تتخذه البلدان في تطبيق الشمول المالي, حيث يشتمل الشمول المالي على العمليات المالية, المدفوعات, المدخرات, الائتمان و التامين ويتم توزيعها بطريقة مسؤولة ومستدامة. وبعبارة اوسع واشمل يمكن القول بأن الشمول المالي هو عملية إدخال جميع افراد المجتمع وخصوصا الاضعف والاكثر عرضة للمخاطر الى نطاق النظام المالي بشكل منظم يضمن حصولهم على الائتمان المناسب في الوقت المناسب والمنتجات المالية الاخرى بأسعار معقولة (Mazer.etal,2011:10) ان مبادرات الشمول المالي جاءت بشكل عام مصممة وبشكل اساسي لمعالجة جميع اوجه القصور في المؤسسات المالية وفي نفس الوقت حث افراد المجتمع للتغلب على الحواجز الشخصية لتعاملاتهم(Yorulmaz,2012:1) اذ توجه العديد من البنوك المركزية وفي العديد من البلدان الى تبني مبادرات الشمول المالي من خلال التوجيهات والتشريعات والمواثيق الحكومية والهيئات الدولية لما له من اهمية في بناء المجتمع بشكل عام، وان أهم ما يميز التكنولوجيا المالية والشمول المالي في مواجهة الازمات وخصوصا منها ازمة جائحة كورونا هو الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية في جميع الاوقات دون الاضطرار الى الوصول الى النقاط الخاصة بتوزيع الاموال سواء كانت مصارف او صرافات آلية ( Abu Seman,2012:85 )، اذ يمكن للشمول المالي ان يتيح اكبر قدر ممكن من الفرص والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي من حسابات توفير وخدمات دفع وتحويل وتمويل وائتمان نقدي وكذلك قطاع التامين بمختلف أنشطته لتفادي عزوف بعض الافراد ولجوهم للتعامل مع القنوات والوسائل غير الرسمية التي يفتقر بعض الشي لعناصر الرقابة والاشراف والارتفاع النسبي للأسعار قياسا بالجهات الرسمية مما يجعل الجهات غير الرسمية قد تستغل احتياجات هؤلاء

الافراد من الخدمات المالية والمصرفية (جاسم،2017: 147)، وفي اطار ما تقدم نستعرض بعض المفاهيم الخاص بالشمول المالي فهو عبارة عن النظام او الفكرة التي تستند على قاعدة أساسية والتي تفترض سهولة الوصول الى الخدمة واتاحة استخدام النظام المالي الموجود لجميع أعضاء الاقتصاد (كريم واخرون، 2013: 397) ، اذ عرف ايضا بانه النظام او الفكرة التي تقوم على قاعدة أساسية تفترض سهولة وصول واتاحة واستخدام النظام المالي الرسمي لجميع أعضاء الاقتصاد (عبد الرضا واخرون،2020: 155) وعرف أيضا بانه النظام الذي يقوم على أساس مدى قدرة الافراد على الوصول واستخدام المنتجات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لاحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش في حياة اجتماعية كريمة وبمستوى اقتصادي معقول(هرجان واخرون،2021: 62) وعرفه اخرون بانه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات الهشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (نعمة، مطر،2016: 16) وفي ضوء ما تقدم يتضح بان الشمول المالي او الشمول المالي هو من المواضيع الحديثة التي ركزت عليها الدول بعد وقوع الازمة المالية العالمية بالرغم من ان وجوده كمفهوم قبل هذا التاريخ ويمكن تلخيص مفهومه بمدى قدرة المؤسسات المالية على توفير مختلف الوسائل التي تمكن الزبائن على اختلاف فئاتهم من سهولة الوصول الى الخدمات المصرفية وامكانية استخدامها والاستفادة منها في التعاملات المختلفة وهذا الامر يمكن ذوي الدخل المحدود على فتح الحسابات المصرفية والاستفادة منها

ثانيا/ أهمية الشمول المالي

تتلخص أهمية الشمول المالي في نقاط كثيرة أبرزها (لفته،2019: 3)

يسهم في زيادة الفرص التجارية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد وسيلة للنمو والتنمية.

تقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.

يمكن ان يؤدي الوصول الى الخدمات المالية المناسبة الى تحسين الإدارة المالية للدولة والافراد بشكل كبير فضلا عن توفير الفرص للقطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع.

يوفر الشمول المالي للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار للمستقبل، وبالتالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي.

يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن أن تساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل.

ثالثا/ التمويل الأخضر

يعد التمويل الأخضر من الموضوعات الحديثة والمهمة التي يجب التركيز عليها، إذ يحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة، فهو يُعد نموذجاً جديداً من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو التي تعتمد بشكلٍ مباشرٍ على الاستثمارات الخضراء التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة، وبين استغلال هذه الموارد بما يخدم المجتمع ويحقق الرفاهية الاقتصادية (علام، خليل، 2022: 313)، اذ بات التمويل الأخضر اليوم حديث الساعة كونه يكتسب أهمية متزايدة يوما بعد يوم لارتباطه الوثيق بالتطور الاقتصادي والتنمية المستدامة التي لم تعد في نظر المجتمع الدولي عبئا بل فرصة يجب استثمارها

خدمة لرفاهية الانسان وحفاظا على الثروات والمقدرات التي تحويها الطبيعة والمنظومة البيئية وبسبب الحديث المتنامي حول ضورة الحفاظ على البيئة وقيام العديد من الدول بإطلاق مبادرات للمساهمة في تقليل خطورة التغيير المناخي وبالتزامن مع هذه المبادرات ظهرت مصطلحات جديدة لها ارتباط بموضوع بناء اقتصاد اخضر صديق للبيئة كمصطلح التمويل الأخضر الذي يشير الى ضرورة قيام المؤسسات المالية المختلفة مثل المصارف وشركات التمويل بتمويل المشاريع الصديقة للبيئة او التي تساهم بشكل كبير في عملية التقليل من مخاطر التغيير المناخي(طشطوش واخرون،2023: 156)، وفي ضوء ما تقدم نستعرض بعض المفاهيم التي اشارت الى التمويل الأخضر اذ عرف بانه استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتامين والأسهم واستثمارات راس المال والسندات وغيرها من اجل تمويل المشروعات الخضراء او الصديقة للبيئة (الفتلاوي،2022: 184) وعرف أيضا بانه الأموال التي تستخدم للحفاظ على التوازن ما بين مكتسبات البيئة ومقوماتها في الوقت الحاضر وبين ما يمكن ان تصل الية في المستقبل في الاجل المتوسط او الطويل بحيث يتم توظيف التمويل في المشروعات التي تستهدف تلبية حاجات الافراد من السلع والخدمات وفي نفس الوقت تحافظ على البيئة ودوام مواردها(عباس،2023: 144)، وعرفه اخرون بانه يشير إلى الاستثمارات المالية التي تتدفق على مشاريع ومبادرات التنمية المستدامة، المنتجات البيئية، والسياسات التي تشجع على تطوير أكثر استدامة للاقتصاد ولا يشمل التمويل الأخضر التمويل المتعلق بالمناخ فقط وانما يشير إلى أوسع مجموعة من الأهداف البيئية الأخرى (دريسي، دحماني،2022: 551)، وأشار الية اخرون بانه عبارة عن مشاريع ومبادرات التنمية والمنتجات والسياسات البيئية التي تشجع على تطوير اقتصاد مستدام وتحافظ على الموارد البيئية وتعمل على تقديم المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة(عبدي،2022: 550)، "مصطلح واسع يمكن إن يشير إلى رأس المال الموجه لتمويل مشاريع أو مبادرات التنمية المستدامة والمنتجات البيئية والسياسات التي تشجع على تنمية الاقتصاد وجعله أكثر استدامة، يشمل التمويل الأخضر حماية البيئة كالتحكم في التلوث الصناعي أو الصرف الصحي للمياه حماية التنوع البيولوجي(علي، بومنقار،2022: 111)

رابعا/ أهمية التمويل الأخضر

يمكن ان تتلخص أهمية التمويل الأخضر بالاتي:(صندوق النقد العربي،2022: 10)(البناء، عبد الأمير،2020: 149)(إسكندر،2021: 99)

يتيح التمويل الاخضر للمستثمرين في القطاع المالي الجمع بين العائد المالي والمنفعة البيئية

تعزيز الاستثمارات الصديقة للبيئة والتقليل من الاضرار الصادرة من الانبعاثات ويشمل التمويل الأخضر الادارة الفعالة للمخاطر البيئية عبر النظام المالي.

رفع مستوى الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات من الطلب على الماء ما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدى القصير والطويل على حد سواء

يوفر التمويل الأخضر التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة، المياه العذبة، الثروة السمكية وصناعة الغابات والمحميات ومع مرور الوقت التي ينتج عنها تحسين نوعية وجودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسة

يخفض معدلات البطالة من خلال خلق فرص العمل لاسيما في قطاعا ت الزراعة والطاقات المتجددة

أنه يوازن بين عملية تحقيق النمو الاقتصادي والحد من التلوث البيئي فهو يدعم المشروعات الخضراء والمشروعات الصديقة للبيئة، يحد من الانبعاثات الضارة، والتلوث بكافة أشكاله

خامسا/ اهداف التمويل الأخضر

يسعى التمويل الأخضر الى تحقيق عدة اهداف أبرزها (صابر، جودي،2023: 24)

تعزيز الاستثمارات المسؤولة بيئيا مثل الطاقة المتجددة والمشاريع الموفرة للطاقة والتقنيات التي تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الضارة

الحد من إزالة الغابات والنقل والتلوث الصناعي والبصمة الكربونية عن طريق تحفيز التقنيات منخفضة الكربون

تعزيز الطاقة النظيفة والحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي وبرامج إدارة النفايات

تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية بطريقة مستدامة من خلال توليد أنشطة ذات عوامل خارجية إيجابية ودائمة والتخفيف من الاضرار والمخاطر البيئية وبالتالي استثمارات مسؤولة بيئيا.

المبحث الثالث/ الجانب العملي(التطبيقي)

يركز الجانب التطبيقي من هذا المبحث بالتعرف على اجابات العينة المبحوثة واختبار فرضيات البحث من خلال اجراء العديد من الاساليب الاحصائية التي تختبر بيانات الاجابات وتحليلها بشكل مبدئي للتعرف على مستوى ابعاد وفقرات البحث ومتغيراته بالتحديد استخدام الاساليب الاحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية، وجودة ثبات المقياس لكل بعد ومتغير بالبحث، ثم الكشف عن نوع علاقات التأثير ومقدارها ومدى قبولها او رفضها بين متغيرات وابعاد البحث الرئيسة، ولأغراض البحث فقد قمنا في تفريغ وتحليل البيانات من خلال برنامج (SPSS) للقيام بعملية التحليل وتحقيق الأهداف الموضوعة في إطار البحث ومن ثم تم استعمال مستوى المعنوية (5%)، ويعد مقبولا ويقابله مستوى ثقة يساوي (95%) لتفسير نتائج البحث التي أجريت على مصرف الطيف الاسلامي

أولا/ صدق وثبات الاستبانة: تم اختبار درجة المصداقية بمعامل الفا كرونباخ وذلك لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية (الاعتمادية) في الاستجابات الواردة عن أسئلة الاستبانة، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لأسئلة الاستبانة، فقد اشارت النتائج المستخرجة وفق معامل الفا كرونباخ ان متغيرات البحث قد حققت نسب ثبات مقبولة فقد حصل المتغير المستقل على (0.751)، في حين حصل المتغير الاخر على (0.802) مما يعني ان قيم الفا للمتغيرين مقبولة من الناحية الاحصائية.

الجدول رقم (1) معامل ثبات المتغيرين (الشمول المالي والتمويل الاخضر)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

| المجال | عدد الفقرات | معامل ألفا كرو نباخ للثبات |
|---|---|---|
| الشمول المالي | 12 | 0.751 |
| التمويل الاخضر | 12 | 0.802 |

## ثانيا/ التحليل الاولي للنتائج الإحصائية الخاصة بمتغيرات البحث/ فقرات الاستبانة

الجدول رقم (2) الأسئلة الخاصة بالمتغير الأول / الشمول المالي

| ت | | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | المتغير المستقل/ الشمول المالي | ان رغبة إدارة المصرف بالتوسع في تقديم الخدمات المصرفية الجديدة ومنحها لفئات مختلة يدل على تطبيق فكرة الشمول المالي | 4.59 | 20.6 | 40.1 | 91.80% |
| 2 | | يتحقق الشمول المالي من خلال عملية تطوير الفكر المصرفي أي التحول نحو الاتمتة الالكترونية والخدمات الخضراء | 4.27 | 0.8 | 0.19 | 85.40% |
| 3 | | ان تحقيق مبدا الشمول المالي لابد ان يقترن بعملية نشر الثقافة المصرفية بين الأوساط المجتمعية والتوجه نحو الخدمات الخضراء الهادفة الى تحقيق الامن البيئي | 4.51 | 0.62 | 0.14 | 90.20% |
| 4 | | ان استهداف إدارة المصرف للفرص الاستثمارية الخضراء من خلال تمويلها يحقق فكرة الشمول المالي من خلال إيصال الخدمة لمستحقيها | 4.33 | 0.74 | 0.17 | 86.60% |
| 5 | | ان توفير إدارة المصرف فرص استثمارية خضراء وتمويلها يجعل المستثمرين راغبين في التوجه نحو المصرف بما يحقق الشمول المالي ويعزز الفكر الأخضر لدى الافراد | 4.45 | 0.71 | 0.16 | 89.00% |
| 6 | | ان امتناع إدارة المصرف عن تمويل الفرص الاستثمارية الغير بيئية يوجه فكر المستثمرين مستقبلا نحو الفرص الخضراء مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الأخضر والشمول المالي | 3.96 | 0.63 | 0.16 | 79.20% |
| 7 | | ان استمرار مراقبة إدارة المصرف للفرص الاستثمارية الممولة من بله يعزز الأداء المستدام للمشاريع ويمنع هدر الموارد وهذا يعزز الشمول المالي | 3.83 | 0.64 | 0.17 | 76.60% |
| 8 | | يحتاج المصرف لتطبيق الشمول المالي الى عملية ابتكار خدمات جديدة تلائم الحاجة الحالية للمستخدمين ويواكب التطور الحاصل في الفكر والأداء | 4.23 | 0.63 | 0.15 | 84.60% |
| 9 | | تهتم إدارة المصرف بتحفيز زبائنها على الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تدعم الفكر الأخضر وتحافظ على الأداء المستدام وبالتالي تحقيق الشمول المالي | 4.05 | 0.63 | 0.16 | 81.00% |
| 10 | | ان هدف الشمول المالي توفير افضل وسيلة تسمح للزبون الحصول على الخدمة المصرفية في الوقت المناسب دون جهود او عناء وهذا يتحقق من خلال التكنولوجيا المالية | 4.03 | 0.65 | 0.16 | 80.60% |
| 11 | | تسعى المصارف العراقية الى توظيف الوسائل التكنولوجية في تقديم مختلف الخدمات المصرفية الى زبائنها لتحقيق الشمول المالي | 3.81 | 0.66 | 0.17 | 76.20% |
| 12 | | ان توطين فكرة الشمول المالي قبل القطاع المصرفي العراقي يعزز مكانة المصارف لدى الجمهور وبالتالي إشاعة الثقافة المصرفية بينهم مما يعزز استخدام الخدمات المالية وبالتالي تحقيق الشمول المالي | 3.93 | 0.67 | 0.17 | 78.60% |
| المؤشر العام | | | 4.16 | 60.6 | 0.16 | 83.32% |

يتضح من خلال الجدول رقم (2) والمتعلق بالمؤشرات الإحصائية الخاصة بتحليل إجابات افراد العينة والمعبرة عن أسئلة المتغير المستقل وهو الشمول المالي اذ نلاحظ ان جميع الأسئلة أعلاه قد حققت قبولا جيد وهذا واضح جدا من خلال تحقيق وسط حسابي عام لجميع الفقرات والذي بلغ (4.16) وهو كما واضح اكبر من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ(3)وبالتالي فان ذلك يعني ان الافراد المجبيين قد يرون ان هناك توجه واهتمام من قبل المصرف المبحوث لتعزيز فكرة الشمول المالي وتطبيقها بجميع محاورها واعتباره احد اهم المرتكزات المالية التي يجب على المصرف وضعها بعين الاعتبار عند رسم السياسات المالية للمصرف وتقديم الخدمات المصرفية المختلفة في حين حققت هذه الإجابات أيضا متوسط انحراف معياري عام بلغ(0.66) وكما يبدو انه اقل من الواحد الصحيح وبالتالي فانه يعبر عن تشتت ضئيل في الإجابات ويدعم تماسك الإجابات وكما يعزز هذه الإجابات تحقق معامل اختلاف بلغ(0.16) يقابله وزن نسبي لجميع الفقرات بلغ(83.32%) وقد حققت الفقرة الاولى على اعلى وسط حسابي بلغ (4.59) مقابل معامل اختلاف بلغ (0.14) وها يعني اتفاق اغلب افراد العينة عليها بشكل كبير وواضح.

وفي اطار ما تقدم يتضح ان جميع فقرات الاستبانة الخاصة بالمتغير الأول قد حققت نتائج مقبولة وجيدة ما يعني ان افراج العينة يرون ان الشمول المالي له دور في أداء المصرف المبحوث وذلك من خلال إمكانية إيصال الخدمات المصرفية الى الفئات الاجتماعية المختلفة وبالتالي تعزيز الأداء المصرفي والتركيز بشكل كبير على الخدمات التي تعزز الفكر الأخضر أي الخدمات ذات الطابع والتوجه البيئي وهذا الامر يدفع المصرف الى تبني استراتيجية مستقبلية تهدف الى توفير الفرص الاستثمارية التي تهتم بالجانب البيئي والتي تعكس الأداء المستدام وتنشر ثقافة المحافظة على الموارد البيئية.

الجدول رقم (3) الأسئلة الخاصة بالمتغير التابع / التمويل الاخضر

| ت | | الفقرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 13 | المتغير التابع/ التمويل الاخضر | يعتمد المصرف في سياسته المرسومة وأهدافه العامة دعم فكرة المشاريع الخضراء التي تلبي مبدأ الأداء المستدام | 4.43 | 0.67 | 0.15 | 88.60 % |
| 14 | | تهتم إدارة المصرف بتوجيه مواردها المالية الأساسية نحو المشاريع التنموية الصديقة للبيئة بما يدعم التنمية المستدامة وبالتالي تحقيق الأداء الأخضر | 4.53 | 0.57 | 0.13 | 90.60 % |
| 15 | | يحث المصرف زبائنه على استثمار أموالهم على شكل ودائع استثمارية تنموية نحو مشاريع خضراء تحافظ على الموارد البيئية بما يعزز الفكر الأخضر وبالتالي تحقيق الشمول المالي | 4.38 | 0.86 | 0.20 | 87.60 % |
| 16 | | ان تنفيذ فكرة التمويل الأخضر من قبل إدارة المصرف يدعم الأداء الحكومي القائم على جعل الاقتصاد ذات توجة بيئي تنموي | 4.69 | 0.53 | 0.11 | 93.80 % |
| 17 | | ان عمل إدارة المصرف للمبادرات التنموية التي تهدف الى إيجاد الفرص الاستثمارية الهادفة الى دعم الجانب البيئي يعزز من فكرة الشمول المالي | 4.63 | 0.57 | 0.12 | 92.60 % |
| 18 | | ان تطبيق مبدا التمويل الأخضر من قبل إدارة المصرف يدعم الافراد المستثمرين لتقديم أفكارهم الاستثمارية لغرض تمويلها والابعاد عن المشاريع التقليدية التي تستنزف الموارد البيئية وبالتالي تعزيز الشمول المالي | 4.73 | 0.47 | 0.10 | 94.60 % |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 19 | | تمويل المشاريع الاستثمارية التي تدعم التنمية المستدامة يجعل المصرف في مقدمة المؤسسات المالية الداعمة لفكرة الاقتصاد المستدام ما يجعله متنوع الأداء وقادر على تلبية جميع الاحتياجات وهذا هو الشمول المالي | 4.49 | 0.69 | 0.15 | 89.80 % |
| 20 | | ان تحقيق الشمول المالي يحتم على المصارف توعية المستثمرين والافراد بضرورة السعي لمواجهة التحديات المناخية الكبيرة في البلد وتقديم المشاريع التي تعزز الجانب البيئي | 4.37 | 0.85 | 0.19 | 87.40 % |
| 21 | | تتحقق فكرة الشمول المالي بعملية التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الى مختلف الشرائح الاجتماعية وهذه الخدمات لا بد ان تقترن بالفكر الأخضر والهادف الى دعم التنمية المستدامة الخضراء | 4.61 | 0.62 | 0.13 | 92.20 % |
| 22 | | ان نشر الوعي بين الأوساط المالية بضرورة التوجه نحو الفكر المستدام من خلال دعم المشاريع الخضراء التي تعزز الجانب المستدام وتحقق الاستقرار المالي وبالتالي تحقيق الشمول المالي | 4.56 | 0.69 | 0.15 | 91.20 % |
| 23 | | يمكن للمصارف ان تكون احدى اهم المؤسسات المشاركة في عملية دعم الفكر الاقتصادي الأخضر من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية التي تعزز الجانب البيئي وتحافظ على الموارد الطبيعية وهذا ما يعزز الشمول المالي | 4.41 | 0.81 | 0.18 | 88.20 % |
| 24 | | يمكن ان تعد المصارف عاملا فاعلا في دعم وتطوير القطاع المالي والاقتصادي من خلال توجيه مواردها المالية وخبراتها نحو المشاريع التنموية الخضراء التي تعزز الفكر الأخضر مما يساعد على تحقيق الشمول المالي | 4.35 | 0.85 | 0.20 | 87.00 % |
| المؤشر العام | | | 4.51 | 0.68 | 0.15 | 90.30 % |

يتضح من خلال الجدول رقم (3) والمتعلق بالمؤشرات الإحصائية الخاصة بتحليل إجابات افراد العينة والمعبرة عن أسئلة المتغير التابع وهو التمويل الاخضر اذ نلاحظ ان جميع الأسئلة أعلاه قد حققت قبولا جيد وهذا واضح جدا من خلال تحقيق وسط حسابي عام لجميع الفقرات والذي بلغ (4.51) وهو كما واضح اكبر من الوسط الحسابي الافتراضي البالغ(3)وبالتالي فان ذلك يعني ان الافراد المجبيين قد يرون ان التوجه نحو فكرة التمويل الأخضر في تمويل المشاريع الاستثمارية اصبح ضورة ملحة جدا بسبب الظروف المناخية التي طرأت على البيئة والحاجة الى مشاريع من شانها ان تحافظ على الموارد البيئية وبما ان القطاع المصرف يعد عنصرا مهمه في عملية التنمية الاقتصادية فلابد من المشاركة في عملية المحافظة على الموارد البيئية، في حين حققت هذه الإجابات أيضا متوسط انحراف معياري عام بلغ(0.68) وكما يبدو انه اقل من الواحد الصحيح وبالتالي فانه يعبر عن تشتت ضئيل في الإجابات ويدعم تماسك الإجابات وكما يعزز هذه الإجابات تحقق معامل اختلاف بلغ(0.15) يقابله وزن نسبي لجميع الفقرات بلغ(90.30%) وقد حققت الفقرة الثامنة عشر على اعلى وسط حسابي بلغ (4.73) مقابل معامل اختلاف بلغ (0.10) وها يعني اتفاق اغلب افراد العينة عليها بشكل كبير وواضح.

في ظل ما تقدم يتضح ومن خلال النتائج أعلاه ان فكرة التمويل الأخضر قد أصبحت من الأفكار الواجبة التطبيق والاهتمام بها من قبل المصارف لان هناك مخاطر كبيرة من تمويل مشاريع استثمارية تسهم في استنزاف الموارد البيئية وعدم الاهتمام بها كما ان المشاريع الصديقة للبيئة تحقق عملية أداء مستدام وهذا ما تدعو الية جميع المنظمات العالمية التي تحفز المؤسسات المالية على دعم المشاريع التي تحقق استدامة بيئية بهدف المحافظة على موارد البلد من الهدر وسوء الاستخدام.

ثالثا/ اختبار فرضيات البحث

فرضية البحث/ لا توجد علاقة تأثير وارتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتمويل الاخضر

توضح نتائج الجدول (4) طبيعة الارتباط بين المتغير المستقل الأول المتمثل بالشمول المالي والمتغير التابع المتمثل بالتمويل الاخضر، اذ استخدم البحث مستوى معنوية (0.05) ووفقا للنتائج المستخرجة بحسب نموذج الانحدار الخطي فكان معامل الارتباط (88.52) ومعامل التحديد (78.3) وهذا يعني ان الاهتمام بالشمول المالي من قبل المصرف المبحوث باعتباره احدى الأفكار التي تسعى الدولة الى تطبيقها على نطاق واسع من خلال حث البنك المركزي العراقي القطاع المصرفي على ضورة إيصال الخدمات الى الفئات المحرومة وجعلها قادره على مزاولة العمل المصرفي وفتح الحسابات والابتعاد عن التعامل التقليدي ، ونظرا لان معامل الارتباط إيجابيا يمكن الاستنتاج ان العلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية كون ان قيمة (P) اقل من مستوى المعنوية (0.05)، إضافة الى ان قيمة (F) المحسوبة كانت اكبر من القيمة الجدولية البالغة(4.28) مما يؤكد ان هناك تأثير للشمول المالي في تطوير وتعزيز فكرة التمويل الأخضر في الخدمات المصرفية بالتالي نرفض فرضية العدم.

الجدول رقم (4) التأثير والارتباط بين الشمول المالي والتمويل الأخضر

| ت | المتغير التابع/ التمويل الاخضر | R | R2 | F | Sig |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الشمول المالي | 88.52 | 78.3 | 96.81 | 0.000 |

يتضح مما سبق ومن خلال النتائج الإحصائية المستخرجة ان هناك تأثيرا واضحا للشمول المالي على تحقيق فكرة التمويل الأخضر من خلال إمكانية إشاعة الثقافة المصرفية بين الافراد والحاجة الى ان تكون طبيعة المشاريع الاستثمارية الجديدة مبنية على فكرة الاستدامة البيئية أي ان تكون ذات بعدا اخضر في عملها مما يجعلها محافظة على الموارد البيئية، وبالتالي فان تركيز البنك المركزي على إعطاء دور للقطاع في عملية التنمية المستدامة كون المصارف لها دور في تحريك عجلة الاستثمار والاقتصاد من خلال مواردها المالية وقدرتها على تمويل مشاريع كبيرة مختلفة عن نظيرتها التقليدية التي أصبحت تستنزف الموارد البيئية وكما ان هذه المشاريع أصبحت غير محبذة لدى المؤسسات المالية كونها مخالفة للمعايير العالمية والدولية، فوجود الشمول المالي يمكن المصارف من إيصال الخدمات المصرفية الى جمهور الزبائن وعرضها للفرص الاستثمارية بما يضمن استفادة المستثمرين منها في دعم الاقتصاد.

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولا/ الاستنتاجات

يشكل الشمول المالي تحولا جديد في القطاع المصرفي العراقي بما يجعل المصارف تعمل على توسعة أنشطتها المصرفية لتلبية احتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة بما يعزز الثقافة المصرفية لدى المجتمع.

نشر الثقافة المصرفية التي تتصف بالفكر الأخضر تسهم بشكل كبير في الحد من المشاريع الاستثمارية التي تسبب هدرا بالموارد البيئية وبالتالي تنعكس سلبا على تعزيز التنمية المستدامة وبالتالي تراجع الاقتصاد.

تسهم الشراكة بين الدولة والقطاع المصرفي بتحقيق قفزة نوعية بتطوير الاقتصاد وتحريك عجلة الاستثمار كون القطاع المصرفي لدية جملة من الأدوات التي تعزز هذا الجانب وبالتالي تحقيق التنمية الخضراء.

اثبتت النتائج الإحصائية ان هناك قبول واضح من قبل افراد العينة لجميع التساؤلات المقدمة والخاصة بالمتغيرين ولجميع المحاور وذلك من خلال تحقيق أوساط حسابية فاقت الوسط الفرضي فضلا عن انخفاض الانحرافات المعيارية مما يدل على ضعف التشتت في الإجابات.

اثبتت النتائج الإحصائية ان هناك علاقة اثر وارتباط قوية بين متغيرات البحث وهذا يعني رفض جميع فرضيات العدم وقبول فرضيات الوجود.

ثانيا/ التوصيات

التركيز في تطبيق الشمول المالي والالتزام بتوجيهات البنك المركزي بهذا المجال بما يمكن جميع الافراد في المجتمع من الوصول الى الخدمات المصرفية ومحاولة تطبيق التكنولوجيا في العمل المصرفية ومصرف الطيف نموذج رائد بهذا المجال الا ان البحث يوصي بتوسعة هذا الأداء.

ضرورة المساهمة الفعلية بعملية التنمية المستدامة وتنمية ظاهرة التمويل الأخضر وجعلها جزءا أساسيا عند رسم الأهداف الاستراتيجية من قبل المصرف كونها تدفع المصرف الى تحقيق فائدة للمجتمع والاقتصاد عموما كون ان هذه الفكرة تحقيق استدامة في أداء المشاريع.

الاستفادة من المقترحات التي يقدمها المتعاملين مع المصرف وخصوصا الافراد المستثمرين والتي تهدف الى تطوير الخدمة المصرفية بما يضمن تقديم خدمة مصرفية بجودة جيدة وكذلك وهذا الامر يمكن المصرف من تحقيق التكامل بين الزبون والمصرف بما يضمن إيجاد الفرص الاستثمارية بين الطرفين ومحاولة تمويلها.

ضرورة ان تميل المشاريع الممولة الى تطبيق أفضل التكنولوجيا الحديثة كونها تساهم بشكل كبير في خفض التلوث البيئي وبالتالي المحافظة على البيئية ومواردها وهذا يندرج ضمن الفكر الاخضر.

ضرورة الاستفادة من تجارب المؤسسات الناجحة في العمل المصرفي وعمل شراكات مع مؤسسات مالية دولية لها مشاريع استثمارية ممولة وفق فكرة التمويل او الفكر الأخضر والاستفادة منها بنقلها للبد.

المصادر

أسكندر، زهراء جار الله حمو(2021)،" دور التمويل الاخضر في تحقيق الاستدامة المالية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد11، عدد1.

بن علي، سمية، بومنقار، جيهاد (2022)،" دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع الصديقة للبيئة عبر إصدار السندات الخضراء :تقييم وتحليل لنماذج عن مؤسسة التمويل الدولية"، دفاتر البحوث العلمية، مجلد10، عدد2.

البناء، زينب مكي، عبد الأمير، نور نبيل (2021)،" التمويل الأخضر ودوره في تحسين أداء المصارف العراقية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد15، عدد60.

جاسم، أرشد عبد الأمير(2017)،" الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد 49.

جيهان، عبد السلام عباس (2023)،" دور التمويل الأخضر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد24، عدد2.

دريسي، أسماء، دحماني، إسماعيل (2022)،" اثار التمويل الاخضر على مستوى انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون في العالم دراسة قياسية خلال الفترة (2019-2007)،" مجلة المالية والأسواق، مجلد1، عدد2.

صابر، شاكر محسن، جودي، حيدر حمزة (2023)،" تحليل واقع التمويل الأخضر ضمن مؤشر التمويل العالمي دراسة تحليلية"، مجلة كلية مدينة العلم، مجلد15، عدد1.

صندوق النقد العربي، ايمن صالح (2022)،" التمويل الأخضر"، سلسلة كتيبات تعريفية، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

طشطوش، هايل عبد المولى، الراشدي، محمد علي ناصر، سلام، رمزي عبد القادر (2023)،" دور الدولة في التمويل الأخضر دراسة في تجارب دول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد21، عدد77.

عبد الرضا، مصطفى سلام، جواد، محمد مجيد، كريم، حيدر محمد (2020)،" دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري"، مجلة وارث العلمية، مجلد2، عدد1.

عبدي، نعيمة (2022)،" التمويل الأخضر من منظور أخلاقي- رؤية مستدامة-"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد5، عدد1.

علام، سميرة محمود، خليل، منى علي (2022)،" دور التمويل الأخضر في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلد1، عدد1.

الفتلاوي، مرتضى معطي (2022)،" ممارسات التفكير الرشيق ودورها في تعزيز التمويل الاخضر للمؤسسات المصرفية"، مجلة وارث الأنبياء، مجلد4، عدد9.

كريم، حيدر محمد، عبد الرضا، مصطفى سلام، ذياب، قصي علي(2023)،" ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز فكرة الشمول المالي في ظل جائحة كورونا بحث استطلاعي لعينة من زبائن مصرفي بغداد التجاري والطيف الإسلامي"، مجلة وارث العلمية، مجلد5، عدد5.

لفته، بيداء ستار (2019)،" دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات"، المؤتمر الوطني الرابع للدراسات العليا، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مجلد1، عدد2.

هرجان، سنان عبد الله، عبد الرضا، مصطفى سلام، كريم، حيدر محمد، جياد، عدنان عزيز (2021)،"دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها"، مجلة جامعة جيهان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد5، عدد2.

نعمة، نغم حسين، مطر، احمد نوري حسن (2016)،" الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس"، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

Kempson, E., Perotti, V., Scot, K. (2013), Measuring financial capability: A new instrument and results from low-and middle-income countries. International Bank for Reconstruction and Development. World Bank. Available from: [Last accessed on 2017 Jun 20].

Reyes, G. P., Cañote, L. D. A., & Mazer, R.(2011) Financial inclusion indicators for developing countries: the Peruvian case. Peru: superintendence of banking.

Yorulmaz, Rocep(2012) ,” Financial Inclusion & Economic development”, thesis master, Clemson university.

Abu Seman, Junaidah(2016) ,” Financial Inclusion: the role of financial system and other determinants”, thesis docter, Salford Business School University of Salford, Salford, United Kingdom.

# التنمية المعرفية كنموذج جديد للتنمية

# Knowledge Developement As a New Paradigm of Development

**الدكتور: عادل غزالي**

**قسم علم الاجتماع**

**جامعة محمد لمين دباغين**

**سطيف2**

**adel_socio@yahoo.fr**

ملخص الدراسة:

احتل موضوع التنمية بصفة عامة صدر اهتمام الباحثين في تخصصات علمية شتى، محاولين في كل مرة البحث عن النموذج الانسب الذي يتيح بلوغها مما جعل النماذج التنموية عديدة وفي غياب نموذج معين، مما جعلنا امام مفاهيم وخيارات متباينة.

لقد ارتبطت التنمية بالموارد التي تمتلكها المجتمعات في فترات تاريخية معينة فقد طال الحديث عن التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة المرتبطتين بالمورد المادي الذي شكل بؤرة اهتمام كبيرة في هذه المجتمعات باعتباره السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله بلوغ التنمية المنشودة، لينصرف الاهتمام لاحقا للمورد البشري الذي يقود الى تحقيق الثروة ، وعليه اصبح البحث منصبا على ما يعرف بالتنمية البشرية وكل ما يرتبط بها .

اننا اليوم نتكلم عن مورد جديد زاد الاهتمام به ويتعلق بالمورد المعرفي الذي بات مكونا اساسيا للدخل القومي للعديد من الدول، حيث ان المعرفة اصبحت تشكل اضافة جديدة للموارد التي كانت تدور حولها نماذج التنمية المختلفة.

ان المعرفة كمورد له ما يميزه عن بقية الموارد الاخرى فهي تتميز بخاصية انها لاتنضب مع الاستخدام عكس الموارد الاخرى، بل المعرفة يمكن ان تزيد وتنمو مع زيادة وتكثيف استخدامنا لها ، فالمعرفة كمورد قد نقلت الاقتصاد من الندرة الى الوفرة لما لها من قدرة على انتاج وابتكار سلع جديدة تحاول تلبية الاذواق والميول المختلفة للأفراد، كما ان المعرفة مورد متاح لكل المجتمعات التي تشتغل عليها والتي تعمل على ان لا تظل معارفها معطلة وراكدة اضافة الى انها لا تطرح قضايا بيئية من النوع الذي ينجر عن استخدام الموارد الطبيعية والمادية.

يشكل الاهتمام حاضرا بالتنمية المعرفية احد اهم القضايا التي تستوجب البحث المستفيض بخصوصها لأجل ان تصبح من بين النماذج التنموية التي يجب ان توفى حقها من الدراسة خصوصا في ظل سعي المجتمعات للاستثمار في هذا المورد. وعليه تحاول هذه الورقة من الوقوف عند اهم النقاط والقضايا التي تؤكد على ضرورة الانطلاق لأجل الوصول الى تنمية معرفية.

وعليه فالدراسة الراهنة تحاول البحث في نموذج تنموي جديد يسعى للربط بين المعرفة بشكلها الحديث الذي يتخطى النظرة الفلسفية وبين المعرفة التي لم تستقر بعد على اي نموذج، وهذا عبر الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي نعتقد بنه الانسب لدراسة الموضوع.

الكلمات المفتاحية: التنمية- المعرفة- التنمية المعرفية- الموارد- الموارد المعرفية.

Abstract

The development topic in general stands in the center of interest of researchers in various scientific areas. Thus, they keep seeking the most appropriate model allowing to achieve it, which leads to face numerous development models and varying concepts and opinions.

Development has been linked to resources belonging to societies at certain historical periods. At length, it has spoken of both economic and sustainable development that are related to the material resource considered as a principal focus in the societies as the only way to attain the sought-after development. The focus has been oriented towards the human resource that builds wealth potential.

So, the focal point of the research has become what is known as human development and all this is associated with it.

Today, we talk about a new resource of an increasing interest. It is related to knowledge resource that represents an essential component of the national income of many countries as knowledge itself has become a new addition to the resources to which different development models are related.

Knowledge, as resource, is distinguishable through different properties. It is inexhaustible compared with other resources; the more we use it intensively, the more it increases and grows. It has transferred the economy from scarcity to abundance thanks to its ability to produce and create new goods to satisfy the different tastes and tendencies.

Knowledge is also available to all communities who make use of it and whose knowledge is not yet broken and stagnant as well as it does not raise

environmental issues resulting from the exploitation of natural and material resources.

The current interest in knowledge development is one of the most important issues that require intensive research in order to become among the development models that have to be thoroughly studied especially as societies seek to invest in this resource.

This paper, therefore, attempts to identify the most important points and issues that emphasize the need to proceed in order to reach knowledge development.

Key words : developement –knowledge- knowledge developement- resources- knowledge resources .

اشكالية الدراسة:

هناك تحول لافت في طبيعة المجتمعات اليوم حيث انها احدثت القطيعة مع النمط التقليدي في اتجاه نمط جديد بات يعرف بمجتمع المعلومات والمعرفة هذا المجتمع الذي يعتمد على المعرفة كأحد الموارد الجديدة التي زاد الرهان عليها مقارنة بالموارد التقليدية كونها موارد متناقصة مع كل استغلال عكس المورد المعرفي الذي يتميز بنموه وتطوره كلما زاد استغلاله والتعامل معه، والذي يؤدي في نهاية المطاف الى تحقيق الوفرة في المنتجات والخدمات. هناك حقيقة مهمة لا يجب القفز عليها وهي ان الباحثين والاكاديميين وحتى صناع القرار والسياسات اوغلوا في معالجة العديد من النماذج التنموية وكان هذا استجابة حتمية لما كان متاحا امامهم من موارد، ولكن الاهتمام بالتنمية المعرفية باعتبار ان مجتمعاتنا الراهنة تعتمد على مورد المعرفة مازال دون صدى الى وقتنا الراهن مما يجعلنا نلفت النظر الى هذا النموذج الجديد بغية اعطائه حقه من الدراسة.

ونظرا لصعوبة الاحاطة بكل نماذج التنمية المختلفة ومحاولة مد جسور بينها وبين المعرفة فسيكون التركيز على التنمية البشرية والمعرفة عبر مؤشر التعليم العالي والبحث العلمي الذي يعتبر مقياسا حقيقيا يمكن من خلاله الاعتماد على مخرجات هذا النمط من التعليم في انتاج المعرفة وتطبيقها في المجتمع، فلا يمكن الحديث عن المعرفة دون المرور عبر بوابة البحث العلمي الذي يعد احد وسائل واليات انتاجها.

هذا و تعتبر الجامعة القاطرة الاساسية في اي خطط تنموية لدى الدول التي تعتمد على مخرجاتها البشرية والمعرفية, كونها الاطار الذي يعمل على دفع العجلة التنموية نحو الافضل, لذا تتسابق المجتمعات اليوم نحو الاستثمار الامثل في الجامعة والبحث العلمي عبر تخصيص ميزانيات ضخمة وتخصها في التغيير قدر ما امكن كلما دعت الحاجة الى ذلك سواء على مستوى البرامج التكوينية او مناهج التدريس بما يضمن تكوينا نوعيا ينعكس في نهاية المطاف على المخرجات, كما ان حجم الاهتمام بالجامعة يظهر كذلك من خلال الخطاب السياسي السائد وحتى المجتمعي الذي يأسس ثم يكرس ثقافة البحث والابداع.

ان الاهمية التي تحضي بها الجامعة تختلف من مجتمع للآخر, فهناك مجتمعات قد وصلت فعلا الى تحقيق نتائج متقدمة في مجال البحث العلمي والابداع الامر الذي كان له انعكاس ايجابي على التنمية بها, كما ان هناك مجتمعات اخرى لازالت تراوح مكانها حيث ان مستوى النقاش بيها ظل عقيما, او انها تعيد انتاج نفس الخطاب, فلم تخرج عن نقاش اولوية السياسي على الاكاديمي والعلمي مثلا ونقاشات اخرى على نفس الشاكلة, الامر الذي عطل مسيرة الجامعة اولا والتنمية ثانيا وجعل الجامعة تغرق في شرك الشعبوية والكم على حساب النوع.

هذا الطرح يقودنا الى ضرورة تجاوز هذه النظرة اليائسة التي تنتج الفشل, وضرورة تجديد الخطاب عبر الربط الفعلي للجامعة مع محيطها السوسيو اقتصادي لأجل جعلها جامعة منتجة لا مستهلكة تنتج الخطط والبرامج, تنتج التنمية والابداع, تنتج النجاح لا الفشل وذلك عبر اصلاحات عميقة تستهدف الجانب البنائي والوظيفي على حد السواء.

الجزائر وعلى الرغم من امتلاكها لشبكة جامعية كبيرة, حيث تشمل هذه الشبكة ما يزيد عن 109 مؤسسة للتعليم العالي, الا ان التنمية لازالت فيها محتكرة من قبل رجل السياسة الذي يرى بان الجامعة قد غرقت في التنظير مما يجعل الجامعة تمارس فقط المهام التي حددها لها رجل السياسة. وبالتالي فهي مؤسسة لا تتفاعل مع محيطها الخارجي فهي تقوم فقط باعطاء المعارف بدل ان تكون طرفا في تطبيقها, فالمؤشرات والتقارير- رغم ما يشوبها من تحيز احيانا- تؤكد بان هناك حلقة مفقودة بين الجامعة وبين محيطها بما ينعكس سلبا على التنمية.

وعلى ذلك فهناك جهود حديثة تبذل من قبل الدولة الجزائرية لأجل تصحيح الاوضاع وذلك عبر سياسات الاصلاح التي باشرتها والتي تتمحور اساسا عبر التخلي عن النظام التقليدي في التكوين والتوجه نحو تطبيق نظام (ل م د) وهذا رغم ما يشهده هذا النظام من انقاد الفاعلين في القطاع تحديدا فئة الاساتذة, وقد كان المبرر من وراء ذلك هو زيادة درجة الربط بين الجامعة وبين محيطها السوسيو اقتصادي. ثم ان الجزائر كذلك توجهت نحو زيادة ميزانية البحث العلمي ادراكا منها بان البحث العلمي والمعرفة هي السبيل الوحيد الذي يكمن ان يضمن للبلد انطلاقة جديدة.

ومن هذا المنطلق فان اشكالية هذه الورقة تدور حول محاولة الاجابة عن سؤال اساسي مفاده: هل هناك علاقة حقيقة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي الامر الذي يجعلها لاعبا مهما في معادلة التنمية في الجزائر ؟

منهج الدراسة:

الدراسة الراهنة تعنى بمحاولة تسليط الضوء على الحالة الراهنة للجامعة الجزائرية وامكانياتها الحقيقية للوصول بالبلد للتنمية المنشودة وذلك عبر استعراض التراث النظري الذي كتب حول الموضوع في بعض الادبيات المتخصصة, وكذلك عبر بعض الشواهد المتعلقة بالموضوع خصوصا تلك التي ترتبط بمحاولات ربط الجامعة بإطارها الواقعي. ومنه كان من الاجدر اتباع المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع موضوع الدراسة وهذا المنهج كما هو معروف عنه يهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة الظاهرة المدروسة. والمنهج الوصفي هو عبارة عن أسلوب من أساليب التحليل الذي يعتمد على معلومات كافية

ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة, وهذا بهدف الحصول على نتائج علمية وتفسيرها علميا بما يتيح الانسجام مع المعطيات الفعلية للظاهرة التي يتم دراستها.

وعلى هذا الاساس يتضح ان استخدام المنهج الوصفي يسعى على الاقل عبر هذه الدراسة ان يوضح كيف يمكن للمعرفة بنظرتها المعاصرة ان تسهم في تحقيق عملية التنمية، كما كانت البحوث السابقة المهتمة بالتنمية تسعى لمعرفة كيف يمكن لانواع التنمية السابقة ان تتاثر بالمتغيرات التي ترتبط بها,

اسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الاسباب التي ادت لمحاولة التوقف عند موضوع الجامعة وعلاقتها بالتنمية في الجزائر, حيث ان هذا الموضوع رغم ما ناله من نقاش الا انه لازال يطرح بالقوة نفسها باعتبار ان موضوع المعرفة بات السمة الاساسية التي تطبع المجتمعات والاقتصاديات الراهنة, هذه المعرفة التي تساهم من خلالها الجامعات ومراكز البحث

المختلفة دورا مهما في انتاجها, ومن هذا المنطلق فان الدراسة الحالية تنطلق من الاسباب التالية:

زيادة الاعتماد على افراد المعرفة تحديدا بعدما كان ينظر للفرد باعتباره عنصر ثانوي في عملية الانتاج ووصفه على اساس انه الة خصوصا خلال فترة اقتصاد الالة وبعده اقتصاد المعلومات, هذا الاهتمام بأفراد المعرفة يمر حتما عبر مخرجات نوعية للنظام التعليمي خصوصا ذلك المرتبط بالتعليم العالي والجامعات, كما يمر عبر تجويد المعارف والعلوم التي تقدم للفرد في الجامعة حيث يجب ان تتضمن برامجها التعليمية ما يجعلها منسجمة مع عصر المعرفة.

وضوح العلاقة اكثر فاكثر بين التنمية وعملية توليد المعرفة التي تعد الجامعات طرفا مؤثرا جدا في هذه العملية نظرا لاشتغالها عليها, حيث تشير الدلائل الى ان الدول المتقدمة خصوصا في مجال المعرفة والبحث اصبح ناتجها المحلي الاجمالي يعتمد بصورة كبيرة على المعرفة, الامر الذي يزيد مسؤولية الجامعة اتجاه مجتمعها في زيادة حجم موجوداته المعرفية.

الانتشار الواسع لمراكز البحث ومؤسسات التعليم العالي في الجزائر حيث ان الشبكة الجامعية في الجزائر تضم ما يقارب من 110 مؤسسة للتعليم العالي والبحث العلمي تتنوع ما بين جامعة ومدرسة عليا ومعهد بحث. ولكن الملاحظ عليها هو مبالغتها في الطابع الرسمي واعتبارها كغيرها من البيروقراطيات الاخرى التي تعمل لساعات محددة – كغيرها من الكثير من الدول العربية-, الامر الذي يجعلها تفتقر الى الفائدة المرجوة منها, كما يجعلها تتفاعل بصورة سلبية مع التعامل الامثل مع المعرفة انتاجا وتقاسما ومشاركة, ويحصر دورها في مجرد استهلاك للمعارف التي ينتجها الاخر دون ادنى مساهمة فيها.حيث تقوم في كثير من الاحيان على بيداغوجية تعلم لتعرف.

تواجه الجزائر كما غيرها من الدول العربية في غالبيتها اضافة الى الدول النامية تحديات جسام فيما يخص تحقيق اتاحة اكبر للمعرفة وتطوير منظومة البحث العلمي وتحسين مستوى التعليم, وهذا بفعل عدم الانخراط في النقاش العالمي المتعلق بإتاحة المعرفة ودعم الابتكار والابداع.

افراغ المعرفة من بعدها التنموي تحديدا كنتيجة لازدراء المكانة الاجتماعية للمشتغلين بالمعرفة, حيث اصبح منطق الثراء والمال ينظر اليه باعتباره قيمة عليا دون اكتراث بوسائل تحصيله, ومنه فإنتاج المعرفة لم يعد

مهما في ظل مجتمعات لا تؤمن بقوة المعرفة في كل المجالات بما في ذلك مجال تحقيق الثروة والتنمية للمجتمع. ولان المعرفة اليوم اصبح ينظر اليها على انها المورد الوحيد الذي لا ينضب مع الاستخدام فهي عكس ذلك تزيد كلما تم تكثيف استخدامها، وبالتالي ففرص الاجيال المقبلة لم تعد مهددة كما كان عليه الامر من قبل في ظل الموارد التقليدية التي تنضب مع زيادة استخدامها.

التنمية المعرفية لا تطرح المشكلات التقليدية التي تطرحها عادة النماذج التنمية الكلاسيكية على غرار مشكلات الاضرار بالبيئة جراء الاستخدام المفرط للموارد، او حتى مشكلات الاضرار بفرص الاجيال اللاحقة لان المعرفة مود يتميز بخصوصية مهمة وهي ان مورد يزيد وينمو مع الاستخدام مما يزيد من فرص الاجيال المتعاقبة.

تطور اساليب وطرق قياس المعرفية بعدما كانت عصية على ذلك انطلاقا من المبدا القائل ما لا يمكن قياسة لا يمكن ادارته حيث اصبح بالامكان قياس العوائد المعرفية مما يجعلنا نتوقع مخرجات المعرفة كمورد جديد.

اهمية الدراسة:

يعتبر الاهتمام بموضوع التنمية مهما وهذا لعدة نقاط علمية وعملية والتي يمكن ان نوضحها في النقاط التالية:

على الصعيد المعرفي فالبحث يعتبر مهما لكونه:

يفتح افاقا جديدة في البحث عن نماذج معرفية جديدة تمكن من التكيف مع الموارد الحديثة التي اصبحت متاحة للمجتمعات ومن ثم اعطاء حلول لصناع القرار بغية تخطي نماذج التنمية في شكلها الكلاسيكي الذي اثبت في كثير من المجتمعات عدم نجاعته.

الاشتغال اكثر على موضوع المعرفة وربطه اكثر بالتنمية هذا الموضوع الذي لا يزال بكرا يحتاج الى الكثير من الدراسات التي تضع الموضوع في سياقه العلمي.

ابراز اهمية التنمية المعرفية فعملية انتاج المعرفة اولا و عملية تطبيق المعرفة ثانيا حتى لا يبقى الاهتمام بالموضوع مجرد ترف فكري فقط.

اما على الصعيد العملي فالبحث ايضا يسعى:

الحفاظ على الموجودات المعرفية للمجتمع وتطويرها بما يسهم في دفع العجلة التنموية نحو الامام والتقليص من الاعتماد على الموارد الكلاسيكية التي تمتاز بانها موارد تنضب مع كل استخدام.

تصحيح النماذج التنمية السابقة التي انتهت في كثير من الاقطار سيما العربية الى نتيجة واحدة وهي الفشل بسبب تقلص الموارد تارة وبسب الفساد تارة اخرى وبفعل الكثير من العوامل الاخرى.

وتتمثل ايضا الاهمية في تفادي المعيقات التي ظلت تطرح في مجالات التنمية سابقا والتي ارتبطت كثيرا بالتلوث والحاق الضر بفرص الاجيال السابقة ، كون ان هذا النموذج التنموي المعتمد على المعرفة لا يطرح نقاشات من هذا النوع.

اولا : نحو مفهوم جديد للتنمية قائم على المعرفة

مع كل التطور الذي شهدته التنمية من ناحية تطور في المفاهيم والاليات وكذا المناهج والمقاربات البحثية والعلمية وحتى من ناحية النماذج الا انها في نهاية المطاف تبقى من دون اي نموذج. والسبب في ذلك هو غياب وصفة جاهزة او نموذج واحد يمكن تطبيقه على كل المجتمعات نظرا للخصوصية التي ينفرد بها كل مجتمع حيث تجعله يتخذ النموذج الذي يتناسب مع مؤهلاته وامكانياته. ( تقرير المعرفة العربي:25,2014)

اننا بهذا يمكن الوقوف عند اهم المحطات التي مرت بها التنمية التي كانت في بدايتها تركز على الجوانب المادية والاقتصادية فقط ثم انتقلت بعد ذلك لتهتم بالجوانب الاجتماعية ثم بعد ذلك بالجوانب غير المادية مركزة في كثير من القضايا على الجانب الانساني والبشري. اما المفهوم الحديث للمعرفة فقد ارتبط ارتباطا وثيقا مع مفهوم التمكين, اننا بهذا نشير الى الجدل والنقاش الذي لازال يطرحه المضوع في مختلف التخصصات العلمية وهي كونه يستخدم في سياقات متباينة مما يجعل الاحاطة به من كل الجوانب امر ينطوي على الكثير من الصعوبات ويضعنا امام الكثير من التناقضات التي ينبغي تجاوزها ولو في الوقت الراهن لأجل الوقوف على ما يثيره الموضوع حاليا, وذلك عبر تجاوز متاهات النقاش النظري الى ما يطرحه الموضوع ويثيره في بعده الميداني.

ان المجتمعات اليوم اصبحت تضاعف الاهتمام بالموارد غير المادية التي رات فيها احد ابرز الموارد المساعدة على تحقيق التنمية. رغم ان مفهوم التنمية المعرفية لم يتداول على نطاق واسع ربما لاهتمام المفكرين بجوانب اخرى الا اننا نجد له حضورا في حقل علم النفس تحديدا والذي يهتم به من ناحية تنمية العمليات العقلية للفرد التي تفضي للمعرفة, وهذا يتناسب تماما مع مدلولات المعرفة في مجال علم النفس حيث ترتبط بمختلف العمليات العقلية للفرد كالذكاء والتذكر وغيرها.

اما المعرفة اليوم في ظل ما بات يعرف بمجتمعات المعرفة فهي تعد الوسيلة الامثل التي يتم من خلالها تحسين معدلات التنمية سواء التنمية الاقتصادية او التنمية البشرية حيث وبناء على تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 تم تعريفها على انها سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الانساني.(تقرير التنمية الانسانية العربية:6,2003) , كما ان هناك حقيقة لا يجب القفز عليها وهي ارتباط المعرفة بالقدرة الانتاجية لمجتمع ما, فالمجتمعات التي تملك كما كبيرا من المعرفة الجيدة والمتميزة هي مجتمعات تمكنت من تحقيق كميات انتاج عالية على خلاف المجتمعات التي تفتقر الى اليات ومقومات استغلال مواردها المعرفية.

ان التنمية في مفهومها العام هي جملة العمليات التي تتضافر وتتوحد فيها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات.(احسان حفظي:32,2011)

من خلال التعريف السابق للتنمية في صورتها العامة يمكن ان ننطلق في بناء تعريف ينطلي على التنمية المعرفية التي تسعى للحاق بهذه الجهود خدمة لأهداف المجتمع وذلك انطلاقا من مكونات المورد المعرفي المتاح لدى المجتمع وعلى هذا النحو يمكن تقديم تعريف للتنمية المعرفية على انها: تلك الجهود التي ينخرط فيها جميع فئات

المجتمع ومكوناته في عمليات نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها وانتاجها.(تقرير المعرفة العربي:3,2014)

ان هده الجهود تنصهر جميعها لأجل التعامل الامثل مع المعرفة عبر جملة من العمليات التي تستهدفها وتطوعها لتضعها في خدمة المجتمع لتصبح قيمة مضافة . وقد قدم ايضا تقرير المعرفة العربي للعام 2009

بدوره تصورا للعلاقة التي تربط بين المعرفة والتنمية حيث يرى بان المعرفة اكتسابا وانتاجا وتوطينا وتوظيفا تعتبر اداة وغاية للمجتمع ككل, تصل الى جميع الشرائح على قدر المساواة, وفي جميع المجالات المعرفية, بما فيها العلمية والفنية والثقافية والتراثية والخبرات المجتمعية المتراكمة,(تقرير المعرفة العربي:33,2009)

هذا النمط من المعرفة يقتضي امتلاك المجتمع لمجموعة من الاليات حيث يلعب نمط التعليم وجودته خصوصا التعليم العالي احد اهم اوجه الوصول الى هذه المعرفة, كما ان للموارد البشرية وراس المال المعرفي حضوره هو الاخر. فمخرجات التعليم العالي باعتباره الوسط الامثل لإنتاج المعرفة يزيد من قيمة مؤسسات التعليم العالي ويضعها امام رهانات هذا النمط من التنمية.

ويبدو انه من الناحية التاريخية فان البنك الدولي كان من السباقين الى اقحام المعرفة في صميم العملية التنموية من خلال مبادرته المعرفة باسم "المعرفة من اجل التنمية" وذلك حينما اقر بان الفجوة الحقيقية تتمثل في القدرة على اكتساب المعرفة وليس في الدخل, فعملية خلق التنمية تكون بأهمية راس المال المادي.(البنك العالمي:1999)

على هذا النحو يمكن الوصول الى ان التنمية المعرفية هي "مجموعة الاجراءات والعمليات ذات الارتباط بالمعرفة من ناحية انتاجها وتوطينها وتطبيقها واكتسابها عبر مختلف المؤسسات والفاعلين في المجتمع لأجل بلوغ وضع تنموي افضل يمكن من استغلال الموجودات المعرفية في المجتمع لأجل التحسين في كل قطاعاته. "

ثانيا: الجامعة والمعرفة

يعود اطلاق تسمية جامعة بالمفهوم الحديث في العام 1202 وذلك على معهد باريس اولا, الا ان نشأة ما بات يعرف بالتعليم العالي بمفهومه الجامعي يعود الى مبتكرات العصور الوسطى في القرن الثاني عشر.(عبد الحسن الحسيني:74,2008), اما نشأة الجامعة في الجزائر فتعود للعام 1909 وقد بدأت بجامعة واحدة على مستوى العاصمة قبل فتح قطبين اخرين بكل من مدينة وهران ومدينة قسنطينة, اما اليوم فالشبكة الجامعية في الجزائر تحوي ما يقارب 110 مؤسسة للتعليم العالي تتوزع على ربوع الوطن. الا ان هذا التمدد للجامعات لم يشفع لها من تحسين ترتيبها بين الجامعات العالمية او حتى العربية وذلك رغم ما يسود التقارير المهتمة بالموضوع من تحيز في كثير من الاحيان، خصوصا في مجال المساهمة في التنمية او انتاج المعرفة او حتى في جانب الابتكار وهو ما يجبرها على تغيير فلسفتها واستراتيجياتها, وحتى تغيير نظرة صناع القرار لها.

لا يمكن لأي كان ان ينفي بوجود صلة قوية بين الجامعة والتنمية حتى وان كانت هذه العلاقة على المستويات النظرية او في شكل يافطات يرفعها الساسة. فيكفي التدليل على ذلك في كون ان قطاع الاعمال يعتبر المحرك الاساسي للبحث العلمي في جامعات ومراكز البحوث في الدول المتقدمة, خصوصا اوربا وامريكا واليابان بنسبة تمويل تتراوح من 58 الى 80 بالمائة وقد تزيد هذه النسبة في بعض الدول, وهو ما يفسر درجة الاهتمام بها حيث ينظر لها باعتبارها قاطرة للتنمية والابتكار. ثم ان هناك حقيقة اخرى يجب الاقرار بها وهي تخصيص هذه الدول لميزانيات ضخمة جدا يتم انفاقها على البحث العلمي الذي يستهدف في ظل مجتمعات المعرفة توسيع مورد المعرفة في المجتمع. ولعل اهم ما ينتظر جامعاتنا اليوم هو الخروج من المحلية في اتجاه العالمية وهو ما يجعلها تفكر اقتصاديا بالدرجة الاولى, ثم تطوير المعرفة بدرجة ثانية.

هناك اهتمام في وقتنا الراهن بالتوافق بين الجامعات وعالم الاعمال والانطلاق نحو تسويق البحوث من الناحية التجارية, واقامة شراكة جديدة بين العالمين, وانشاء مؤسسات وشركات تنطلق من الجامعة, اضافة الى اتباع اسلوب المناقصة المتبع في عديد المنظمات لتمويل الابحاث والاستفادة منها. وقد برز هذا التوجه تحديدا في خطاب وزير التعليم العالي لبريطانيا حينما قال: "انا لا امانع ان يكون بيننا اناس من مخلفات العصور الوسطى لأغراض الزينة, ولكن ليس من مبرر لان تنفق الدولة عليهم," ان هذا الخطاب جعل التعليم العالي يسير في اتجاه تحقيق ما يسمى بالمعرفة النافعة عبر تطبيق مجموعة من السياسات الهادفة اساسا للتسويق التجاري للمعرفة والعرض السوقي للجامعات بغية زيادة الابتكار داخل المجتمع.(رونالد بارنيت: 63,2009)

لقد بات اهم العوائق التي تقف امام مخرجات معرفية جيدة تسهم في دفع عجلة التنمية هو ذلك الذي يرتبط بالاقتصاد وضعف التمويل بالنظر لانتظار الجامعات لما تجود به ميزانية الدولة خصوصا في ظل اقتصاد متذبذب وبات يعرف ازمات حادة, اضافة الى ان الاعتمادات المخصصة لا يستفيد منها البحث العلمي وانتاج المعرفة الا من نذر قليل جدا في حين تذهب جل الاعتمادات للتجهيز وللخدمات الجامعية التي تنفق سنويا على الطلبة اللذين يتزايد عددهم مع كل سنة, ثم ان هناك عارض اخر يحول دون انتاج المعرفة والبقاء تحت طائلة الاستهلاك عبر عدم تجديد برامج التدريس او تحيينها بما يتناسب مع التطور الحاصل في عالم اليوم والتوجه نحو تدويل التعليم العالي وانتاج طالب بمواصفات عالمية عالية.

كما تعاني المعرفة في الجامعات العربية عامة والجزائرية معها من ازدواجية مفضوحة على مستوى الخطاب الرسمي الذي يتغنى بالدور الريادي لها دون ان يردف ذلك بإجراءات ملموسة لصالح البحث العلمي وهو ما يتجسد في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية خلال مؤتمرها المنعقد عام 2009 بالكويت, فعلى الرغم من اللقاء الدوري بين وزراء التعليم العالي والبحث العلمي العرب في كل سنتين واقرارهم بحجم التحديات التي تواجه التعليم العالي في المنطقة العربية والعقبات التي تحول دون الانتقال الى عصر النهضة الشاملة والمعرفة المتكاملة وضرورة التفاعل مع الظروف الدولية السائدة ومحاولة مسايرتها, الا ان الامر لم يتغير منذ ذلك الوقت ولازال ينظر للبحث العلمي باعتباره جزءا من التعليم العالي وكفى.(المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم : 2009)

استنادا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها قطاع التعليم العالي في عملية التنمية فقد حاول المختصون وضع مؤشرات يمكن من خلالها قياس فعالية التعليم العالي في هذا الصدد وذلك بالربط بين المعرفة والتنمية, فمؤسسات التعليم العالي تعكف على اعداد الراس مال البشري ليصبح اكثر فعالية على مختلف الاصعدة, المعرفية الاجتماعية والاقتصادية وحتى المهارية. كما هذه الفعالية يمكن قياسها ايضا عبر مقدار ما ينتجه القطاع من انتاج بحثي وعلمي يصب في خانة بناء المعرفة والاقتصاد والنسق المجتمعي برمته. ثم ان مقدار الفعالية هذه لا يجب النظر اليه فقط عبر مخرجات التعليم كما قد يعتقد به البعض بل ينظر الى المعرفة بنظرة اكثر شمولا في اطار انتاجها وبيئاتها التمكينية.(مؤشر المعرفة العربي:64,)

تعتبر المعرفة وليدة لمعلومة صحيحة يتم استثمارها من قبل باحث متخصص وقادر على تطبيقها على النحو الذي يمكن من تطوير فكرة او منتج, لان المعلومة الصحيحة في ظل غياب من يترجمها الى فرص حقيقية اي في غياب باحث غير متخصص تصبح غير مجدية اطلاقا. ثم ان عملية البحث والتطوير تهدف الى زيادة كم ونوع المعرفة في المؤسسات لأهداف عديدة, ويمر ذلك عبر مجموعة من الاستراتيجيات التي تدور

حول خلق التميز والتفوق والرفع من الارباح, وفي العادة فان هذه الاستراتيجيات تشمل تطوير المعرفة في الصناعة, وتطويرها للنهوض بقطاع الاعمال وتطويره كما تسعى الى زيادة القدرات المعرفية العلمية والثقافية وزيادة القدرات المعرفية الفردية لتتجه لخلق معرفة جديدة.(خضر مصباح اسماعيل طيطي:139,2010)

وبخصوص مخرجات الجامعة في الجزائر فان عدد الخريجين يقدر سنويا بربع مليون طالب، وهو رقم ليس بالهين مقارنة بعدد الخريجين في عديد الاقطار العربية بما في ذلك الدول العربية التي تتصدر جامعاتها الترتيب العربي، فعدد طلاب الجامعات في الجزائر يكاد يضاهي عدد السكان في بعض البلدان العربية مما يجعلها مؤهلة تماما لاقامة دعائم تنمية مرتكزة على مورد المعرفة، هذا المورد الذي لا يضر بفرص الاجيال المقبلة في عملية التنمية كونه يزيد مع الاستخدام.

ثالثا: النواتج المعرفية للجامعة في ميدان التنمية:

لقد تجاوز المفكرون اليوم اشكالية قصور قياس الاداء المعرفي بعدما تم وضع مقاييس يتم عبرها التحكم في الاداء المعرفي الذي طرح في مقدمة الاهتمام بالمعرفة كأحد البدائل والموارد التي سيزيد الطلب عليها واستخدامها في دفع عجلة التنمية, ودون الخوض في مسالة النقاشات التي دارت بالخصوص فإننا سنحاول تسليط الضوء على بعض القضايا المهمة التي يمكن من خلالها ان تسهم مؤسسات التعليم العالي في مرافقة التنمية بواسطة المعرفة حيث يمكن ان تأخذ الاشكال التالية:

أ_ الابداع و الابتكار:

يرى كمنج ان الابداع:" يكون شيئا من لا شيء وان الابتكار يشكل ويشذب ذلك الشيء في سلع وخدمات, ويعتقد ان الابداع يحضر شيئا جديدا للظهور, وان الابتكار يحضر شيئا للاستخدام, كما انه يرى ان الابتكار يحتوي خلق افكار جديدة وتطبيقاتها في سلع جديدة او عمليات او خدمات تؤدي الى نمو حركي للاقتصاد الدولي وزيادة للعمالة.(رفعت عبد الحليم الفاعوري: 10,2005)

وبخصوص موقع الجزائر في منظومة الابداع الابتكار فقد حلت في المركز ما قبل الاخير عربيا, وذلك من خلال حلولها في الرتبة 120 عالميا في مؤشر الابتكار العالمي للعام 2021, والذي يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية وقد جاءت الجزائر في هذه المرتبة التي شملت 132 دولة منهم 13 دولة عربية. (المنظمة العالمية للملكية الفكرية العام:2021). واللافت في هذا الترتيب هو ان الجزائر حلت الاخيرة في دول المغرب العربي باستثناء ليبيا التي لم يشملها التقرير الامر الذي لا يعكس اطلاقا حجم الجهود المبذولة. ولذا فان الابداع والابتكار يشكلان التحدي المقبل للدولة. الامر لا يختلف كثيرا بخصوص نسبة الصادرات من السلع الابداعية رغم هذا الكم الكبير من المؤسسات البحثية ، الامر الذي يدفع الى ضرورة مد الجسور بين البحث العلمي والنقل الراسي لمخرجات هذه البحوث كي لا تبقى مجرد حبر على ورق ووضعها في خدمة التنمية في البلد، فنتائج الجدول ادناه توضح بان الجزائر لم تسجل اي سلعة ابداعية من اجمالي التجارة العربية متساوية في ذلك مع اليمن وهي بذلك متاخرة حتى على دول الجوار في شمال افريقيا، في الوقت الذي تصدرت فيه الامارات العربية ريادة الدول بتسجيلها لـ 2, 7 من السلع الابداعية وذلك حسب مؤشر الابتكار العالمي الذي لا تزال فيه الدول العربية بعيدة عن المعايير العالمية التي يتم تسجيلها في الدول المتقدمة. هذا الوضع يحيلنا دائما الى اشكالية مساهمة الجامعة في التنمية على الصعيد العربي وعلى صعيد

المجتمع الجزائري تحديدا فالجامعة ليس لها اسهام كبير في تحريك عجلة التنمية مما يجعلها بعيدة كل البعد على متطلبات المجتمع في مجال التنمية. الامر الذي يدفع بصناع القرار الى اعادة الدور الريادي للجامعات واقحامها في العملية التنموية عبر الاستفادة من مخرجات البحث العلمي وتحويلها الى مشاريع على ارض الواقع.

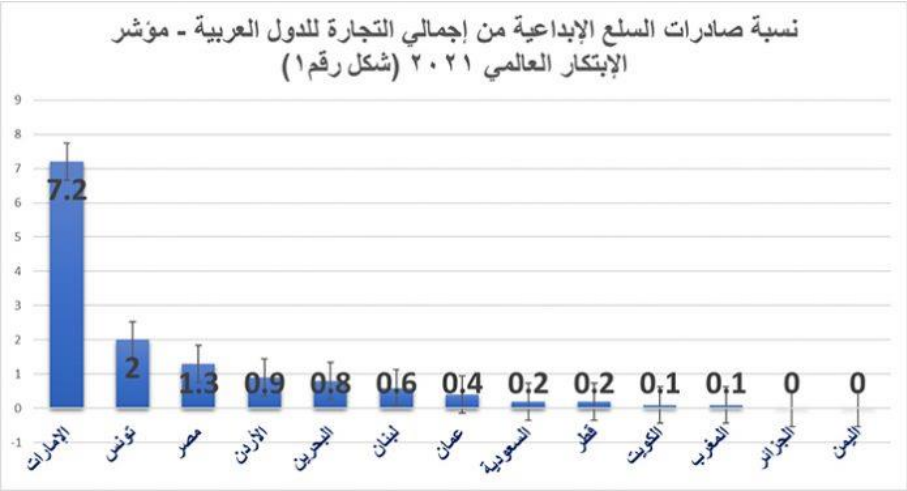


متاح على الرابط https://josor.org/13-8-%D9%86%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A/%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84

والافت على معطيات هذا الجدول هو ان الجزائر قد حلت في مرتبة متاخرة مقانة بدول الجوار او دول الشمال الافريقي وقد جاءت خلف دول لا تمتلك نفس الامكانيات ونفس التعداد من مؤسسات التعليم العالي، رغم ما يتم رصده لقطاع التعليم العالي، في الوقت الذي تمتلك فيه بعض الدول العربية الاخرى اقل من نصف ما تمتلكه الجزائر من شبكة جامعية.

ب- براءات الاختراع والملكية الفكرية:

تمثل الملكية الفكرية كل ما يتم ابتكاره بواسطة المجهود الذهني والعقلي, وهذا المجهود يشمل الاختراعات, والادب والاعمال الفنية والعلامات والاسماء والصور والتصاميم المستخدمة في الاعمال. حيث يجب ان تتوفر حماية لكل هذه الحقوق حتى لا يتم استغلالها دون اذن مسبق او القيام بعمليات بيعها بدون تصريح من اصحابها او حتى القيام بنسخها او بيعها, ويمكن لحقوق الملكية ان تقسم الى اربعة انواع وهي: حقوق الطبع, والعلامات التجارية اضافة اسماء المجالات وبراءات الاختراع.(خضر مصباح اسماعيل طيطي:279,2010)

على المستوى المحلي هناك جهود حثيثة تبذل للوصول الى مستويات اعلى, خصوصا اذا ما قورنت النسب المسجلة حاليا مع ما كانت عليه من قبل. فقد كشف المدير العام للمعهد الوطني للملكية الصناعية ان عدد براءات الاختراع المنتظرة الى غاية نهاية سنة 2021سيصل ما بين 140 الى 145 براءة اختراع تخص عدة مجالات. اما بخصوص البراءات المسجلة السنة المنصرمة فقد قدرت ب 135 براءة, وقد عرف هذا المعدل تطورا ملحوظا حيث كان يتراوح من 80 الى 100 براءة اختراع خلال الخمس سنوات المنقضية.(جريدة المساء: 2018 ) وهناك تحسن ملحوظ في هذا المجال بعد هذه الفترة سواء بالنسبة لبراءات الاختراع على المستوى الداخلي او حتى من قبل باحثين خارج الجزائر

الا ان الامر لا يبدو كذلك على الصعيد الدولي حيث ان الجزائر لم تستطع مواصلة الجهود على الصعيد العالمي وقد حلت في مراتب متأخرة في هذا الصدد, ولا يمكن تفسير ذلك في خانة عدم وجود الكفاءات العلمية او ضعف على مستوى المعارف التي يتم تحصيلها في مختلف مستويات التعليم خاصة على مستوى التعليم العالي بل يفسر في كثير من الاحيان بهجرة الادمغة خارج البلد او ما يمكن تسميته "بالنقل العكسي للمعرفة" التي تذهب مع هذه الكوادر المهاجرة, فكثيرة هي براءات الاختراع التي سجلت بأسماء جزائرية ولكن في مجتمعات مختلفة, هده الكوادر كانت في الغالب منتوج الجامعات الجزائرية ولكن نظرا لظروف معينة وعلى راسها الاجتماعية والمادية فضلت تغيير الوجهة نحو بلدان اخرى. الامر الذي ينعكس لا محالة عن تنمية معرفية واعدة ويزيد من الفجوة المعرفية. يضاف الى كل هذا المحيط الاجتماعي الذي لا يشجع عادة على تسجيل براءات الاختراع ناهيك عن غياب التثمين وغيرها من العوامل الاخرى .

فقدكشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري السابق السيد عبد الباقي بن زيان، أن مصالح الوزارة تعمل بالتنسيق مع وزارة المالية على وضع إطار قانوني يسمح بتحويل براءات الاختراع الجامعية لمشاريع استثمارية.

منوها أن القانون الجديد، سيقدم المرافقة اللوجستيكية والتمويل المالي للحاضنات الجامعية، بصفتها منشآت استثمارية، مساهمة في حركية الإقتصاد الوطني.و وقدكشف السيد الوزير أن براءات الاختراع المودعة من طرف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بلغت 209 براءة اختراع، خلال سنة 2021 وهو ما يمكنه ان يساهم إلى حد بعيد في استحداث مؤسسات استثمارية ناشئة تقدم إضافة للاقتصاد الوطني. ويبدو بان هناك ارادة سياسية حقيقية لاجل دفع عجلة براءات الاختراع في الجزائر حيث ولاول مرة يتم استحداث وزارة وصية للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة تشتغل على اخراج الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي الى تنويع الموارد الاقتصادية خصوصا عبر استغلال المعرفة كمورد جديد يمكنه من تخفيف حدة التبعية على البترول ومن استحداث تنمية قوامها المعرفة والتي تشكل فيها الجامعة ومخرجاتها فصلا مهما في عملية انتاج المعرفة اولا ثم تطبيق هذه المعرفة في فترة لاحقة سيما في ظل ارتفاع مخرجات الجامعة من العمالة المعرفية حيث باتت الجامعة في الجزائر تخرج ربع مليون خريج يمكن لهم الانخراط في تحقيق تنمية معرفية، هذا الامر لم يكن موجودا في البلد خلال السنوات السابقة، حيث كان عدد الخريجين مجرد رقم يتم عرضه في مختلف الحصائل التي يقدمها رجال السياسة ويكررونها في منابرهم.

ج- تطوير معارف الخريجين:

ان العمل في ضوء ما بات يعرف بمجتمعات المعرفة اصبحت تحكمه مجموعة من المواصفات التي يجب ان يتمتع بها المورد البشري في هذا النوع من المجتمعات حيث بات يطلب منه وممن يقوم بتزويده بالمعرفة

ان يمتلك اولا تفكيرا بناء وناقد عبر استخدام ادوات البحث والتحليل وتطويرها في شكل حلول, وثانيا ان يكون له ملكية الابداع تضمن له الوصول الى حلول جديدة ومبتكرة لمشكلات قديمة, اما الميزة الثالثة فهي التعاون عبر الانخراط في العمل الجماعي لمواجهة مختلف التعقيدات. في حين ان الميزة الرابعة تكمن في فهم التداخلات الثقافية لأننا اصبحنا نتواجد في بيئة مفتوحة يجب ان يجتاز فيها الفرد حواجز الاختلاف الثقافي والمعرفي. اما المهارة الخامسة فهي مهارة الاتصال وذلك عبر اتقان الاتصالات الفعالة التي يمكن عبرها ضمان انتقال المعرفة بين مختلف الفاعلين وتقاسمها للحد الذي يجعلهم يستفيدون منها. كما ان هناك مهارة اخرى تتعلق بحسن التعامل مع التكنولوجيات الحديثة وعلى راسها استخدام الحاسب الالي بفعالية عالية. اما اخر مهارة فهي مهارة الاعتماد على النفس وضمان مستقبل وظيفي وهذا عبر العمل على تطوير المعارف في كل مرة لان عصر التوظيف الدائم قد انتهى, ويمكن تحقيق ذلك عبر التعلم الذاتي والمستمر.(كمال عبد الحميد زيتون:149,2002)

هناك عائق كبير اليوم يمنع خريج الجامعة في الجزائر من تجسيد معارفه على ارض الواقع والمساهمة في مسعى التنمية في البلد ويتعلق الامر بالبطالة خصوصا لدى خريجي الجامعات والمعاهد, هذه الظاهرة تجعل المعرفة مضمرة وغير مفيدة لان واحدة من خصائص المعرفة هي انها المورد الوحيد من بقية الموارد الذي ينمو ويتطور مع كل استخدام على خلاف الموارد الاخرى التي تنضب مع كثرة الاستخدام. وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فان نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية قد انخفضت بشكل طفيف, حيث انتقلت من 17,7 في المائة خلال شهر سبتمبر من العام 2016 الى 17,6 في المائة خلال العام 2017 بما يمثل انخفاضا ب 0,1 بالمائة. والعكس من ذلك لدى خريجي معاهد التكوين المهني حيث ان النسبة قد عرفت ارتفاعا من 13 الى 14,8 بالمائة خلال فترتي المقارنة. وقد عكفت الدولة الجزائرية على تطبيق حزمة من الاستراتيجيات والسياسات الهادفة للحد من هذه الظاهرة التي باتت تؤرق خريجي الجامعات, وذلك عبر تخصيص وكالات خاصة لدعم الشباب البطال على اختلاف مؤهلاتهم العلمية, كما انها خصصت قطاع خاص بوكالة تشغيل الشباب في اطار عقود ما قبل التشغيل, وقد اسفرت هذه السياسات على مبادرات حسنة في كثير من الاحيان وذلك في الحد من ظاهرة البطالة اولا, ثم بعث حركية جديدة على مستوى العملية التنموية عبر المشاريع التي اطلقها الخريجين والتي تجعلهم يطبقون المعارف المحصل عليها في ارض الواقع وتحويلها الى معارف صريحة تساعد في بعث التنمية المعرفية والرفع من فعاليتها. ويبدو ان مخلفات جائحة كورونا قد جعلت الرقم يرتفع نسبيا في ظل الاغلاق الذي عرفته الجزائر على غرار دول العالم وشح مناصب العمل خصوصا لدى الجامعيين قد جعل النسبة ترتفع في العام 2021 الى 23 و 27 % بنسبة بطالة عامة في البلد تم تقديرها بـــ 11،5% وذلك حسب ما كشف عليه الوزير السابق للعمل السيد الهاشمي جعبوب ، حيث ان سوق العمل وبفعل هذه الجائحة قد فقدت الكثير من مناصب العمل والتي تم تقديرها بـــ 51 الف وظيفة.

ومن باب حرص الدولة الجزائرية على تعزيز الاعتماد على مورد المعرفة لدى الجامعيين فقد تم استحداث دار المقاولاتية التي اصبحت موجودة في كل جامعات الوطن لاجل مرافقة الطالب في مرحلة التخرج لاجل تجسيد افكاره وتحويلها الى مشاريع على ارض الواقع ، حيث ان هذه الدار تشهد ديناميكية كبيرة لاجل خفض نسب البطالة لدى خريجي الجامعة ودفعه للبحث عن مشاريع تواكب الانتقال الى ما بات يعرف بمجتمعات المعرفة التي تشكل فيها المعرفة اقوى الموارد.

د- انتاج المعرفة:

تبدا المعرفة دائما من فكرة او معلومة يتم تقاسمها لأجل اثرائها وتطويرها فهناك دائما قدر من المعرفة يوجد في عقول الافراد, حيث يمكن الوصول الى معارف جديدة عبر البحث والتطوير والتجريب واستخلاص الدروس وايضا عن طريق امتلاك التفكير الابداعي, ان هذا الامر يبعثنا الى تحديد الطرق التي يمكن من خلالها الوصول الى هذا الهدف وهي اولا التعليم والدي يمثل التعليم العالي احد مظاهره اضافة للبحث العلمي الذي يمثل عصب التعليم العالي ثم التطوير التقاني الذي يمكن من خلالها تقاسم المعارف المختلفة مع الاخرين.(محمد عواد احمد الزيادات:98,2008)

ان للجامعات ومراكز البحث مسؤولية كبيرة في عملية انتاج المعرفة اولا وانتاج افراد المعرفة ثانيا لانهم يمتلكون نظريا كل مقومات التعامل الامثل مع المعرفة في كل القطاعات التي يشغلونها, الامر الذي يلزم الجامعات على ضرورة تخطي الدور التلقيني فقط في اعطاء بعض المعارف الاولية.

لقد طفت على السطح اشكالية استهلاك المجتمعات النامية للمعارف التي يتم انتاجها من قبل مجتمعات اخرى دون المساهمة في انتاجها كمحصلة لمجموعة من المعيقات الامر الذي سيكون له انعكاس خطير على التنمية المعرفية والتنمية الشاملة في هذه المجتمعات, ان التدليل على هذا الامر لا يحتاج للكثير من التبريرات فيكفي الوقوف عند ترتيب الجامعات العربية والجامعة الجزائرية بصفة خاصة التي باتت تتذيل حتى الترتيب العربي للجامعات – على الرغم مما يشوب بعض التقارير من تحيز فاضح- حيث تبقى اشكالية انتاج المعرفة من بين النقاط التي تسترعي الاهتمام من قبل صناع القرار.

هذا و تواجه الدول العربية عدة تحديات ذات الصلة بموضوع إتاحة وتكوين المعرفة، حيث يكمن التحدي الأول في غياب هذا الموضوع عن الأجندات الوطنية لهذه الدول، خاصة ما تعلق بالتواصل مع المخزون المعرفي العالمي والنفاذ إلى مصادر ومنابع وروافد المعرفة بالنسبة لقطاعات هامة كالصحة والتعليم والتنمية، بينما يتمثل التحدي الثاني في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتجارة الحرة ثنائية الأطراف مع الدول الصناعية خصوصا دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، أما التحدي الثالث فيتمثل في كيفية الاستفادة من المنتج المعرفي العربي على الرغم من تواضعه، وذلك يمر من خلال دعم هذا المنتج وتشجيعه مع مزيد من التواصل الإيجابي مع المخزون العالمي المتاح، والعمل على حسن توظيفه، ثم المشاركة في إنتاجه بشكل يخدم التنمية العربية في شتى مجالاتها. (تقرير المعرفة العربي: 2009، 94).

وهناك صفة تتميز بها لدول العربية حيث تشترك جلها في ما يمكن أن يسمى بالتصحر المعرفي، حيث يحتل العرب حاليا ذيل معظم قوائم مؤشرات إنتاج المعرفة التي تصدرها المنظمات الدولية، من النشر العلمي إلى الإنتاج الإبداعي، من تأليف الكتب وترجمتها ومعدلات قراءتها، إلى تسجيل براءات الاختراع واقتناء وإصدار تراخيص استخدام المعرفة في أعمال التطوير والإنتاج. (نبيل علي: 2009، 75).

والعالم العربي برمته يوصف على انه مستهلك للمعرفة وليس طرفا منتج لها وعليه فسيصبح عرضة للعديد من المخاطر وسوف يتأخر كثيرا عن حركة تطور المجتمعات الحديثة والتأخر هذه المرة سيكون قاتلا، فالموارد الطبيعية التي يفرط في الاعتماد عليها تتآكل وتفنى بسرعة بداية من الماء ووصولا إلى النفط، في حين ان الثورة المعرفية ستجعل من يمتلكها يجيد توظيف ما لديه من موارد مهما ندرت وشحت بل توفر المعرفة إمكانات اكتشاف موارد جديدة، فالمعرفة هي المورد الوحيد الذي ينمو مع الاستخدام. في الوقت الذي

سيصبح البعيدون عن المعرفة فقراء في الموارد ومستنزفين لها إلى حد الإهدار ومن ثم يزدادون فقرا وبؤسا. (سليمان إبراهيم العسكري: 2004).

هناك حقيقة لا يمكن القفز عليها وهي ان الجامعات العربية على الاقل تلك الموجودة في الجزائر او في شمال افريقيا عموما تحتل مراتب متدنية جدا في كل التقارير المهتمة بتصنيف الجامعات وفي كل المؤشرات, باعتبار انها تغلب كفة الكم على النوع وهو الامر الذي لازال يعيق انتاج المعرفة فيها.

هذا ما يحيل الى ضرورة فتح النقاش بخصوص جودة التعليم في العالم العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة حيث يشير تقرير دافوس العالمي لجودة التعليم للعام 2021 الذي تصدرت فيه قطر الدول العربية لتفتك المرتبة الرابعة عالميا، في الوقت الذي جاءت فيه الجزائر في الترتيب 11 عربيا و 119 عالميا متخطية بذلك دولة مصر التي حلت في المرتبة الاخيرة عربيا والمرتبة 139 عالميا من اصل 140 دولة شملها التقرير في الوقت الذي تم فيه استثناء كل من ليبيا والسودان والصومال والعراق وسوريا و اليمن نهائيا من التقرير. و الامر البارز في هذا التقرير ان التصنيف العالمي لم يتربع على عرشة الدول الكبرى عالميا والتي تمتلك اكبر الاقتصاديات ولا حتى اعلى الانفاق على البحث والتعليم، بل تسيدت سنفافورة دول العالم بخصوص جدوة التعليم متبوعة بكل من سويسرا وفنلندا. جودة التعليم: (مؤشر دافوس لجودة التعليم 2021).

خلاصات حول الموضوع:

هناك صلة ارتباط وثيقة بين التنمية الانسانية وما ركزت عليه الدراسة حول مفهوم التنمية المعرفية, وذلك باعتبار ان المعرفة خاصية انسانية بامتياز, ثم ان كلا الموضوعين يمكن تصنيفهما في خانة الدراسات المرتبطة بالموارد البشرية, التي يمكن لها اما ان تكون مساهمتها فعالة في تحريك التنمية المعرفية او انها تكون هي المعيق لهذا النمط من التنمية. على الرغم من ان مفهوم التنمية المعرفية يبدو اكثر تخصصا في ظل الانتقال من مجتمعات كلاسيكية الى مجتمعات المعرفة.

لا زالت جامعاتنا بعيدة عن مفهوم التنمية المعرفة بل وحتى ابتعادها عن الانخراط في مجالات التنمية الاخرى كنتيجة لتظافر مجموعة من الاسباب لعل ابروها ان مجتمعاتنا مازالت لم تعي بعد ان المعرفة اصبحت قوة في كل المجالات, وبالتالي فالنقاشات حول تطبيق المعرفة وسلعنتها تبدو انها معطلة الى وقت اخر, او انها مجرد يافطات نحملها في مناسبات معينة.

يبدو ان المعرفة كمورد من اهم الموارد التي باتت تركز عليها المجتمعات المتقدمة باتت مؤشرا قويا يمكن ان نقيس به درجة التنمية والقوة التي يمتلكها مجتمع ما, كما يمكن ايضا ان تستخدم كمقياس نرتب من خلاله الجامعات وذلك انطلاقا من مجموعة من المؤشرات المتعلقة اساسا بمختلف عمليات التنمية المعرفية والقدرة على انتاج المعرفة بدلا من استهلاكها.

لازالت جامعاتنا بحاجة الى حزمة من الاصلاحات التي تستهدف البرامج وحتى الرؤى التي تخرجها في النمط الاجتماعي الى النمط التنموي لتقود بذلك حركية التنمية بشتى صورها بما في ذلك التنمية المعرفية التي تشكل اليوم عصب تحقيق التطور للمجتمع.

هناك حاجة ملحة لضرورة الاصلاح في قطاع التعليم العالي وربطه على نحو واقعي بعملية التنمية بدلا من التنظير الذي يمكن تصنيفه في خانة الترف الفكري، فالواقع يثبت على الاقل في الحالة الجزائرية ان الجامعة تظل بعيدة كل البعد عن عملية التنمية التي يتولاها دائما رجال السياسة او الادارة دون ان يكون للجامعة مساهمة فعلية.

لم تعد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مربوطة بالتصنيفات الكلاسيكية بل اصبح للمعرفة انتاجا وتطبيقا حضورا قويا في عملية التصنيف ودخول عالم المنافسة حيث ان عملية انتاج السلع الابداعية وبراءات الاختراع اصبحت تحضى باهمية قصوى.

تتجاوز التنمية المعرفية مشكلات كلاسيكية عادة ما تطرح في مختلف النماذج المعرفية التي طبقت، فهي لا تلحق اي اضرار بالبيئة ومواردها المختلفة ولا حتى انها تقضي على فرص الاجيال المتعاقبة بفعل ما تمتلكه المعرفة من خصوصيات.

المعرفة ببعدها الواقعي اصبحت موردا يسهم باكثر من 50 % من اقتصاديات الدول الكبرى في العالم حيث انها قد تخطت نمط الاقتصادي التقليدي القائم على الندرة، بل انها توجهت الى اقتصاد الوفرة القائم على المعرفة.

عبر اثارة موضوع التنمية المعرفية نعتقد باننا نفتح المجال اولا لحقل بحثي جديد يمكن ان ينال نصيبه من الاهتمام والدراسة على الصعيد البحثي، كما يمكن ان يشكل ايضا نقطة اهتمام لصناع القرار لاجل الاهتمام بهكذا ممارسة يمكنها نقل المجتمعات خصوصا مجتمعاتنا العربية من حالة التبعية وجعلها تتخطى الاعتماد على الموارد الكلاسيكية.

خاتمة:

لقد افرز الانتقال الى مجتمعات المعرفة اعادة النظر في كثير من المفاهيم ناهيك عن ضرورة انتهاج سياسات جديدة تراعي التطور الرهيب في حجم المعارف المتدفقة, وذلك على غرار ما قامت به الدول المتقدمة التي ادركت ان الموارد الكلاسيكية في طريقها لان تنضب, وعلى ذلك فقد زادت من استخدامها من مورد المعرفة الذي يزيد ويتطور مع الاستخدام, هذا الامر ولد نمو قطاعات جديدة في المجتمع تعتمد بصورة كبيرة على الموارد المعرفية وحتى تولدت معها انواع جديدة من العمالة تعرف بعمال المعرفة. هذه الخطوات بطبيعة الحال لم تكن وليدة الصدفة او انها كانت ضربة حظ بل بالعكس من ذلك كانت محصلة الاستثمار الامثل في البحث العلمي وتطوير الجامعات بما يجعلها حاضنة للمعرفة ومعها التنمية المعرفية.

لقد اصبح مجتمع المعرفة بما يطرحة من قضايا حتمية يجب بلوغها لاجل تكريس ثقافة جديدة قائمة على التعامل مع المعرفة في مختلف القطاعات ولدى مختلف الفاعلين فلا يجب ان يبقى مجتمع المعرفة مجرد شعار بل يجب ان تصبح المعرفة هي عملة المجتمعات العربية.

قائمة المراجع

1-تقرير المعرفة العربي: الشباب وتوطين المعرفة, شركة دار الغرير للطباعة والنشر, دبي, الامارات العربية المتحدة, 2014.

2-احسان حفظي: علم اجتماع التنمية, دون طبعة, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, مصر, 2011.

3-تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج, دار الغرير للطباعة والنشر, دبي, 2009.

4-عبد الحسن الحسيني: التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, لبنان, 2008.

5-رونالد بارنيت: اعادة تشكيل الجامعة, علاقات جديدة بين البحث والمعرفة والتدريس, ترجمة شكري مجاهد, الطبعة العربية الاولى, مكتبة العبيكان, المملكة العربية السعودية, 2009.

6-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: توصيات القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية, الكويت, 2009

7-تقرير التنمية الانسانية العربية 2003.

World Bank. (1999). World Development Report 1998/1999: 8

Knowledge for Development. Annual

World Development Report. Washington D.C.: Oxford University Press.

9-مؤشر المعرفة العربي: دار الغرير للطباعة والنشر, دبي, 2015.

10-خضر مصباح اسماعيل طيطي: ادارة المعرفة التحديات والتقنيات والحلول, الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2010.

11-رفعت عبد الحليم الفاعوري: ادارة الابداع التنظيمي, دون طبعة, منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية, مصر, 2005.

12-The Global Innovation Index 2017.

13-جريدة المساء متاحة على الرابط:38: 17 12/02/2018 https://el-massa.com/dz

14-كمال عبد الحميد زيتون: تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال, دون طبعة, عالم الكتب للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر, 2002.

15-محمد عواد احمد الزيادات: اتجاهات معاصرة في ادارة المعرفة, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, 2008.

16-نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول، الجزء الأول، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون ولآداب، الكويت، 2009.

17- سليمان إبراهيم العسكري: حلم مجتمع المعرفة...إما التحقق أو الهاوية، مجلة العربي، العدد 542، وزارة الإعلام، الكويت، يناير 2004.

18- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مؤشر الابتكار العالمي 2021.
https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/ar/wipo_pub_gii_2021_exec.pdf

19- جودة التعليم: مؤشر دافوس لجودة التعليم 2021.

# راس المال العامل وتداخله مع حالة الاستقرار المالي

## دراسة تحليلية اختبارية لعينة من مصارف القطاع المصرفي الخاص العراقي للفترة من 2014- 2022

أ.د.ارشد عبد الأمير جاسم الشمري Kin.arsh.@atu.edu.iq

م.م. ايناس حسين علوان ال يحيى penas.hussien.iku@atu.edu.iq

جامعة الفرات الفرات الاوسط التقنية / المعهد التقني الكوفة

Kufa Technical Institute, Al-Furat Al- Awsat Technical University, 31003 Al-Kufa, Iraq.

---

المستخلص:

لم يعد عمل منظمات الاعمال مرهوناً بما تمليه بيئاتها الداخلية بشكل كبير متزامناً مع بيئاتها الخارجية ذات الطابع الديناميكي المتطور في عالمنا الحالي، بل أصبحت البيئات الخارجية تمثل عاملا ومؤشراً اساسياً اكبر لما تحتويها من ظروف تؤثر على عملها، لذلك فان الاستقرار المالي يعد مؤشراً مهماً لتجنب الوقوع بالأزمات المالية، وكذلك لاختباركفاءة مواردها المالية، ولكي تستمر في أداء مهامها دون الاعتماد على مساعدة خارجية فلا بد من تمتعها بقدر كاف من الثقة بقدراتها المتوفرة لديها من خلال استعمال راس المال العامل ، اذ بدون الاستقرار المالي فان المنظمات تصبح اكثر تردداً في تمويل مشاريعها المربحة وقد تنحرف القيمة السوقية لموجوداتها عن قيمتها الجوهرية والتي تسعى المنظمات في الحفاظ عليها كهدف أساسي، وقد ازداد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضايا الاستقرار المالي مما اصبح هدفاً استراتيجياً لها من اجل اتباع نظام مالي مستقر يقلل لها من المخاطر المحتملة في عملها ويزيد من ربحيتها ولعل مؤشر الاستقرار المالي وتحليله هو الالية والمؤشر الذي تتبعه من اجل هذا الغرض والمسمى بنموذج(Z- Score) الذي يعتمد في تطبيقه على بعض النسب المالية. وقد جرت الدراسة باختياره وتحليله على مصرف بغداد التابع للقطاع المصرفي الخاص العراقي للوقوف على مدى استمراره ونجاحه وبقاءه في بيئة العمل من خلال استقراره مالياً حيث شمل التحليل لبياناته للفترة من (2014) ولغاية(2022) ، وفي نهاية التحليل تم وضع الاستنتاجات والتوصيات التي اكدت وبشكل غير قابل للنقاش على ضرورة تبني القطاع المصرفي في تحليل استقراره المالي باستعمال النموذج المذكور أعلاه لمعرفة نشاطه الائتماني ومن ثم معرفة نتائج عمله.

الكلمات المفتاحية: راس المال العامل، الاستقرار المالي، نموذج(Z- Score) ، مصرف بغداد.

Abstract:

The work of business organizations is no longer dependent on the dictates of their internal environments to a great extent coinciding with their external environments of a dynamic and evolving nature in our current world. Rather, the external environments have become a factor and a major indicator of the conditions that

affect their work. Therefore, financial stability is an important indicator to avoid falling into financial crises, as well as to test the efficiency of its financial resources, and to continue to perform its tasks without relying on external assistance, it must have a sufficient degree of confidence in its capabilities available to it through the use of working capital.

Without financial stability, organizations become more reluctant to finance their profitable projects, and the market value of their assets may deviate from their intrinsic value, which organizations seek to maintain as a primary goal. Interest has increased recently in issues of financial stability, which has become a strategic goal for them to follow a stable financial system that reduces potential risks in their work and increases their profitability. And his analysis of the Bank of Baghdad of the Iraqi private banking sector To find out the extent of its continuity, success, and survival in the work environment through its financial stability, it included the analysis of its data for the period from (2014) to (2022), and at the end of the analysis, conclusions and recommendations were drawn up that confirmed indisputably the need to adopt the banking sector in analyzing its financial stability using the above-mentioned model to know its credit activity and then know the results of its work.

Keywords: working capital, financial stability, model (Z-score), Bank of Baghdad, Iraq.

المقدمة:

اصبح موضوع الاستقرار المالي مهماً خاصة في العقود الأخيرة لمنظمات الاعمال حيث احتل مركز الصدارة سواء كانت تابعة للقطاعات العامة او الخاصة وعلى المستويين الدولي والمحلي، وقابل تلك الزيادة بالاهتمام لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ونظراً لارتباط الاستقرار المالي بالجانب الاقتصادي خاصة الدولي فقد اصبح عرضة للتأثر بالأزمات المالية المتلاحقة محليا ودوليا كونه (الاستقرار المالي)يمثل نظاماً مالياً قادراً بكافة مؤسساته على الاستمرار بوظائفه الأساسية في جذب المدخرات ومنح القروض وتسوية مدفوعاته بشكل فاعل من خلال راس المال العامل وقد ظهر ذلك جليا عند حدوث الازمات المالية الناجمة عن النظام المالي او المتولدة من القطاع الحقيقي مما رافقها العديد من الانهيارات المتقطعة والخسائر الكبيرة المتفرقة ومن الجدير بالذكر فان الأرباح التي تحصل عليها نتيجة استعمالها لرأسمالها العامل بشكل كفوء يؤدي الى استقرارها المالي في ممارسة نشاطها الائتماني الذي يجعل منها مستمرة بعملها ضمن بيئة تنافسية مليئة بالمخاطر.

ولأهمية الدراسة وانجازها فقد تطلب تقسيم الدراسة الى أربعة مباحث، حيث اهتم المبحث الأول بالمنهجية العلمية للدراسة، في حين تناول المبحث الثاني الجانب النظري للدراسة، وتسليط الضوء على المتغيرين الرئيسين للدراسة الا وهما راس المال العامل والاستقرار المالي، اما المبحث الثالث فقد احتوى

على الجانب التحليلي والاختباري للمتغيرين باستخدام المعادلات المالية الخاصة بهما ومن ثم لإظهار التداخل فيما بين رأس المال العامل والاستقرار المالي الذي يكون سبباً فيما بعد لنمو وبقاء المصرف عينة الدراسة، وأخيراً جاءت الاستنتاجات والتوصيات لتغطي المبحث الرابع.

المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة

مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من منظمات الاعمال وخاصةً المالية منها صعوبات عديدة ترتبط بعملها الائتماني(استثمار واقراض) من تذبذب مواردها مما ينعكس بذلك على قدرتها المالية في مواجهة تحديات بيئة العمل المعقدة سواء كان الحفاظ على حقوق المساهمين في أداءها أو لالتزاماتها للغير من دون الحاجة لمساعدة خارجية وتلك التذبذبات ناجمة عن الازمات التي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي بشكل عام ، من خلال الانخفاضات والارتفاعات الحاصلة في رأس المال العامل مما جعل تلك المنظمات تعمل وبشكل مستر على حصولها للأرباح والبقاء والنمو في بيئة العمل لتؤدي بذلك لاستقرارها المالي والعكس هو الصحيح عند ظهور العجز في نشاطها الائتماني وعدم كفاءة مواردها المالية بسبب عدم مواكبتها للتطور الاقتصادي والتنموي للبلد فإنها ستصبح عرضه لعدم الاستقرار المالي ومن ثم الى الفشل المالي والافلاس والنهاية، لذلك فبالإمكان صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية:

ما هو راس المال العامل؟ وهل بإمكان الإدارة المختصة للمصرف عينة الدراسة ان تعمل على الحفاظ على راس المال عامل قادراً على استعماله بشكل كفوء؟

ما هي الإجراءات الواجب اتباعها من قبل إدارة المصرف في معالجة التذبذبات الحاصلة في راس المال العامل؟

عندما يتعرض المركز الائتماني للمصرف لتذبذبات غير مستقرة جراء عدم الاستقرار المالي ، فما هي الإجراءات التي يتوجب على إدارة المصرف اتباعها كونها تشكل جرس انذار مبكر باحتمالية تعرضها للفشل المالي او الإفلاس وخروجها من بيئة العمل؟

2.1. أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط الاتية:

تشكل الدراسة احد الدعامات الأساسية التي تستفاد منها إدارة مصرف بغداد في وضع خططها الاستثمارية لنشاطها الائتماني جراء استعمالها لراس مال عامل كفوء.

قدرة إدارة المصرف على التحصيل والاستفادة من الخبرات المتراكمة والتجارب التي تمر بها المصارف لنفس القطاع عبر فترات العمل باختلاف ظروفها للتعامل مع الازمات التي حصلت لأجل توظيف رأسمالها العامل بشكل صحيح.

تناولها لموضوع الاستقرار المالي الناتج عن الإدارة الكفؤة للجانب الائتماني لمنظمات الاعمال وخاصة المالية منها، حيث يعد من المواضيع الهامة في نجاح ونمو استمرار اعمالها في بيئة العمل من خلال استعمال رأسمال عامل كفوء.

يعد الاستقرار المالي جانب حيوي في جذب واستثمار المشاريع المربحة والعمل على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه ديون الغير.

نظراً لما تتصف البيئة من ظروف ديناميكية معقدة ومتطورة مما القى بظلالها بالتأثير على مزاولة اعمالها واستقرارها المالي والافلاس اذا ما احسنت التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي ومنها اتباع نموذج (Z- Score)في الكشف المبكر لحالة الاستقرار المالي.

إمكانية تطبيق نموذج(Z- Score) في الكشف المبكر لحالة الاستقرار المالي بالاستفادة من النتائج النهائية للنسب المالية اعتماداً على الكشوفات المالية.

3.1. اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول الى المحاور الاتية:

التعرف على مفهوم راس المال العامل وما هي ميزاته واهميته وأهدافه وكيفية قياسه في منظمات الاعمال.

التعرف على مفهوم الاستقرار المالي الناجم من مواجهة الظروف المحيطة بالعمل من خلال التقليل من المخاطر المحتملة والزيادة في جني الأرباح في دورة حياة منظمات الاعمال والتعرف على المفاهيم ذات العلاقة بها.

التعرف على الأسلوب المستعمل في التحليل والاختبار في عملية الاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة (مصرف بغداد) باعتباره احد مصارف القطاع التجاري الخاص العراقي، باستعمال نموذج(Z- Score) .

4.1. فرضية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة التي حددت جملة من التساؤلات وكذلك الأهداف المراد الوصول اليها فقد نصت فرضية الدراسة (( لا يوجد اية تداخل لراس المال العامل مع حالة الاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة)).

5.1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي الخاص العراقي المسجل في سوق العراق للأوراق المالية، اما عينة الدراسة فقد تمثلت ب (مصرف بغداد) والسبب في اختياره هو لتوفر بياناته المالية بشكل متكامل وقيامه بأنشطة ائتمانية واستثمارية واسعة طيلة فترة الدراسة وبدون انقطاع وحسب الكشوفات المالية المتوفرة عنه على موقعه الالكتروني.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مصرف بغداد الكائن مقره الرئيسي في العاصمة بغداد /كرادة خارج/ شارع 17 قرب المسرح الوطني.

الحدود الزمانية: اعتمدت الدراسة على البيانات والحسابات الختامية وتقاريرها المالية لتسعة سنوات للفترة من سنة (2014) ولغاية سنة (2022) .

7.1. أسلوب الدراسة:

1. الجانب النظري: تم الاعتماد في انجاز الدراسة على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة ببعض الدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية والكتب لإثراء الجانب النظري للدراسة.

2. الجانب العملي: تم الاعتماد على التحليل المالي للبيانات الخاصة بعينة الدراسة لمصرف بغداد من خلال استعمال النسب الاتية:

1. استخراج راس المال العامل من خلال المعادلة الاتية:

راس المال العامل = اجمالي الموجودات المتداولة- اجمالي المطلوبات المتداولة.....(1)

نموذج (1968) (Altman) المسمى بنموذج (Z- Score) المتعلقة بالاستقرار المالي من خلال المعادلة الاتية:

$$z - score = 1.2x1 + 1.4x2 + 3.3x3 + 0.6x4 + 1.0\ x5 \ldots\ldots\ldots (2)$$

مع الاخذ بنظر الاعتبار التفسير العلمي للنتائج التي تظهر جزء كل نسبة بالارتفاع او الانخفاض لبعض النسب مما يتوجب على إدارة المصرف اخذ التدابير اللازمة لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز مواطن القوة .

المبحث الثاني : الاطار النظري للدراسة

اولاً: راس المال العامل:

1.1.2. مفهوم راس المال العامل:

ويعني الأموال المتاحة للاستخدام اليومي للعمليات لأي مشروع (Suvendu, 2013: 144) ، وان راس المال العامل يعني الاستثمارات الحاصلة من قبل الشركة في الموجودات على المدى القصير، ففي الغالب عندما تهتم الإدارة المالية لأي شركة برأسمالها العامل فان ذلك يعني الأموال المستثمرة مرتفعة بالنسبة لأجمالي الأموال المستخدمة من قبل الشركة كونه يمثل الجهاز العصبي لأي عمل او نشاط تزاوله الشركة وبدونه لا يمكنها من تحقيق الأهداف والمحافظة عليها. ويشير الاستثمار في الموجودات المتداولة كالاستثمار في الأوراق المالية، المدينون، النقدية، ومن الجدير بالذكر ان تحديد الاستثمارات في المواد الأولية تكون مرتبطة بالمخزون من المواد الخام كون راس مال العامل يمثل شريان الحياة لقطاع الاعمال لضمان نجاح تلك الاعمال. وقد تفقد الشركة أرباحها ويصبح وضعها المادي صعباً للغاية عندما تكون لديها إدارة غير كفؤة.

2.1.2. مميزات راس المال العامل:

هنالك ثلاثة مميزات لراس المال العامل وهي على النحو الاتي:

تعد الموجودات المتداولة من السمات المميزة لراس المال العامل كونها متغير مسارها وفقا لطبيعة وشكل العمليات(Joshi& Ghosh, 2012).

عندما تقوم إدارة الشركة بتخطيط ومراقبة موجوداتها مطلوباتها المتداولتين فإنها بذلك تتخلص من تهديد عدم القدرة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل وكذلك ضمان عدم الاستثمار المفرط في موجوداتها المتداولة( Madhavi, 2014: 64).

ان ادارة الموجودات والمطلوبات قصيرتي الاجل يقصد بها تسوية الموجودات والمطلوبات المتداولة اللذين يشكلان اهم مكونات راس المال العامل للشركات، حيث تصل في اغلب الأحيان مقدار الموجودات المتداولة الى نصف اجمالي الموجودات مما يكون تأثيره واضحاً على العائد على الاستثمارات بشكل عام( Singh& Asress, 2010: 3) .

أهمية راس المال العامل :

تقليدياً تعد مالية المصرف هي مصدر أساسي في تحويل الموجودات المتداولة للشركات فالقطاع المصرفي يجهز الأموال طالما هنالك امن كاف للأموال التي طرحت للعمل (Suvendu, 2013 : 169) . ولذلك يعد راس المال العامل بإدارته عنصراً هاماً من عناصر تمويل الشركات في اعمالها كونها تؤثر على ربحية الشركة وسيولتها بشكل مباشر ولا بد ان يغطي راس المال العامل على نحو كاف لأعمالها اليومية بما يحافظ على مستوى أمثل من راس المال العامل لإدارة الموجودات والمطلوبات قصيرتي الاجل والتي غالباً ما تكون سنة واحدة. حيث تقاس قدرة اية شركة على تمشية اعمالها اليومية بمقدار ما تتمكن من ادارتها لذممها الدائنة والمدينة بشكل فعال( Singh& Asress, 2010: 3)، اذ يعمل راس المال العامل على تلبية حاجات الشركة المالية بالأمد القصير من خلال سير عملها اليومي والتغيير في مستويات الاستثمار(Padachi, 2006: 47).

4.1.2. اهداف راس المال العامل:

ان كل عمل يحتاج الى توفر كمية من راس المال العامل من اجل تحقيق الأهداف الاتية

:(Suvendu, 2013: 196)

لغرض شراء المواد الخام، المكونات، قطع الغيار.

لدفع الأجور والرواتب.

لتحمل النفقات يوماً بيوم والتكاليف العامة مثل الوقود، الطاقة، المصاريف المكتبية الأخرى.

لتجهيز المرافق الائتمانية للزبائن الاخرين.

5.1.2. قياس راس المال العامل:

يعد التغيير في راس المال العامل ناجماً عن التغيير في طبيعة المنافسة والطلبات على السلعة او الخدمة، وعندما تتم الزيادة في مستوى راس المال العامل لابد أن تقابله زيادة في متوسط احتياجات الشركة من راس المال العامل الذي يعتمد على الفرق بين الموجودات المتداولة التي تتضمن(النقد، المخزون، الحسابات

المدينة) والمطلوبات المتداولة التي تتضمن (قروض قصيرة الاجل، الحسابات الدائنة) ( Rimo, 2010: 15; Finau, 2011:16; Madhon,2011: 34) وفيما يلي شرح موجز لكل منها:

النقد: يعد من العوامل التي تعزز بقاء وازدهار الشركات حيث تكون معظم الأموال السائلة بما في ذل الودائع تحت الطلب وامتلاك العملة من العناصر الرئيسية لادارة العملة هو التنبؤ به وإدارة الأرصدة والايرادات والمصروفات النقدية، فعندما تكون عملية التحكم بإدارة نقدية جيدة فان ذلك يعني له تاثير كبير على راس المال العامل ولذلك فان المحافظة على مستوى نقدية امثل لا يتحقق الا من خلال التحكم بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وكذلك تحديد الأرصدة النقدية والشبه نقدية التي بالإمكان تحويلها الى نقد بسرعة دون حدوث خسائر بقيمتها.

المخزون: يعزى الاختلاف في المخزون الى اختلاف في نوع الإنتاج، فالأصول التي تمثل المخزون يمكن ان تكون مواد خام او انتاج تحت التشغيل او سلع مصنعه ومواد إضافية وتعمل معظم الشركات على الحفاظ بمستوى معين من المخزون كونه يعد ضرورياً لديمومة العملية الإنتاجية من خلال تامين احتياجات الشركة من خلال سيطرتها على مستويات معينة من المخزون.

الحسابات المدينة: ان وقت الائتمان يمتد ن تاريخ الفاتورة حتى تاريخ تسديدها، فاذا كانت عملية تسديد الفاتورة في الأمد القصير، فان الشركة يصبح مفضل لديها لكونها تسعى للاستفادة من تدفق رؤوس الأموال المتوقعة من مبيعاتها، فالسماح للعملاء بتسديد ما بذمتهم للشركة دون ان تمارس ضغوطا عليهم فان ذلك سيعرض راس المال العامل الى الخطر، لذلك فمن الضروري ان تهتم الشركة بالتوقيتات في عملية التسديد لتؤدي بذلك الى انسيابية افضل.

المطلوبات قصيرة الاجل: حيث تشمل الأوراق المالية الواجب تسديدها من قبل الشركة اتجاه الاخرين بمدة تتراوح ما بين ثلاثة أيام الى تسعة اشهر والتي يتم بيعها بخصم من قيمتها الاسمية من خلال الاتصال المباشر بين الشركات المصدرة لها والمستثمرين، مما يجعل امام الشركة العديد من الخيارات لتوفر فيها السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها عندما تحاول تمويل عملياتها لمدد قصيرة الاجل.

الحسابات الدائنة: حيث تشمل المبادئ التوجيهية العامة لتحقيق اقصى ما يمكن من الإفادة من مستحقات الغير لدى الشركة كمحاولة لإطالة وقت التسديد لأطول مدة ممكنة للإفادة من تمويل استثماراتها لحين دفع ما بذمتها، وهنالك سبب اخر في إطالة وقت الدفع الا وهو احتياج الشركات لوقت حتى تتمكن من تحويل مواردها الخام الى منتجات ومن ثم بيعها ، وهي بذلك قد تضطر لا جراء خصم لبعض الموردين لغرض تعجيل الدفع قبل الاستحقاق، وهذا الامر يعد من الخيارات الأكثر ربحية.

ثانياً: الاستقرار المالي:

1.2.2. مفهوم الاستقرار المالي:

نتيجة للازمات المالية المتلاحقة محلياً ودولياً، فقد ظهر مفهوم الاستقرار المالي بشكل واسع على الساحة الاقتصادية الدولية، ولذلك فقد تناول العديد من المهتمين بالجانب المالي لهذا المفهوم على مرور الزمن ووصفه بعدة تعاريف ، والجدول(1) الاتي يوضح بعضاً من تلك التعريفات :

جدول(1)

بعض التعاريف المتعلقة بالاستقرار المالي

| ت | اسم المصدر | التعريف |
|---|---|---|
| 1 | Davis, 2002: 9 | هي الحالة التي تزيد فمنها مخاطر حدوث الازمات التي تشهدها الشركة بانهيار كبير يحول دون قيامها بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان الى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعالة. |
| 2 | Ferguson, 2003: 209 | هي حالة عدم الاستقرار المالي المتحقق جراء العوامل (انحراف أسعار مجموعة من الموجودات المالية المهمة بصورة كبيرة عن المستويات المتوقعة والمنطقية لها وحدوث تشوهات في أداء الأسواق). |
| 3 | Narayanan& Dalvi, 2004: 4 | وهي الحالة التي يتكون فيها الاستقرار المالي للشركة قادراً على تحمل الازمة المالية إضافة الى قيامه بالوظائف الأساسية وتسهيل النشاط الاقتصادي وإدارة المخاطر |
| 4 | Ahmad, 2018: 49 | إمكانية الشركة تحقيق الاستقرار المالي من خلال تخصيص الموارد بكفاءة وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالنظام المالي والقضاء على تحركات الأسعار غير المرغوبة فيها للأصول الحقيقية او المالية التي ستؤثر في المرونة النقدية وكذلك يتم القضاء على عدم التوازن المالي الذي يظهر داخلياً او بسبب احداث غير متوقعة من الخارج . |
| 5 | Minh etal., 2020: 345 | وهي الحالة التي يمكن ان تقاوم فيها الشركة الصدمات ولا يزال بإمكانه أداء وظيفة التعاملات ، فضلاً عن راس المال المستحصل من المدخرات الى أنشطة الاستثمار. |

ومن التعاريف أعلاه يتضح ان معظم الباحثين يكاد يتفقون على مفهوم الاستقرار المالي والذي يتمثل بقدرة الشركة على أداء وظائفها الأساسية التي تشمل القيام بدور الوساطة المالية بكفاءة حتى في حالة تعرضها للصدمات ومن خلال الإدارة الكفؤة للمخاطر وتقوية النظم الرقابية والاحترازية لتمكينها من تجنب الصدمات المالية عند وقوعها.

ومن خلال ما تقدم من تعاريف يمكن للباحثان ان يتوصلا لتعريف الاستقرار المالي كونه الحالة التي تكون فيها الشركة قادرة على مقاومة الصدمات نتيجة قيامها بوظائفها الأساسية كالوساطة المالية وتسهيل العمليات وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات ويعد ذلك نظاماً فاعلاً يؤدي الى تقليل التوترات المالية وبما يؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار.

2.2.2. مكونات الاستقرار المالي

تعد مكونات الاستقرار المالي محل اختلاف في وجهات نظر العديد من الكتاب والباحثين، الا ان بالإمكان تحديدها على النحو الاتي(Anatoly evna & Ramilevanm 2013:858 ):

قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات.

الاستقرار النقدي.

أداء السوق المرن.

الوساطة المالية التي تعمل بشكل جيد.

تخصيص الائتمان لفرص الاستثمار المنتجة.

خدمات المدفوعات.

المؤسسات المالية الرئيسية.

درجة عالية من الثقة.

أهمية تحقيق الاستقرار المالي:

ان التذبذب الحاصل في المركز الائتماني للشركات الناجم عن امتناعها أو تحجيمها عن تمويل المشاريع المربحة بسبب انحراف أسعار موجوداتها بشكل مفرط عن قيمتها الحقيقية او عند عدم تسويتها لمدفوعاتها في اوقاتها المحددة مما يترتب ذلك على عدم الاستقرار المالي لها، بسبب حصول حالات التضخم ومن ثم انهيار سوق الأسهم (wellink, 2002:16) .

اهداف تحقيق الاستقرار المالي:

ان الهدف من وراء الاستقرار المالي في الشركات يؤدي الى تقويم درجة الملاءة المالية لمؤسسات الائتمان الفردية او القطاع ككل متا ثراً لمجموعة من المحددات كحوكمة الشركات، والمنافسة والكفاءة واستراتيجية التنويع للمساهمين وحقوق الدائنين وتبادل المعلومات ضمن الاطارين التنظيمي والاشرافي كونه يقود خيارات السياسة لضمان المرونة والعمل الوظيفي الى جانب الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي الأمثل(Mare et al., 2017: 2).

قياس الاستقرار المالي للشركات:

1.5.2.2. النموذج المستخدم للقياس

يتم قياس الاستقرار المالي للشركات من خلال(Z- Score) التي تم استخدامها كأداة موثوقة لقياس الاستقرار المالي من قبل الباحثين (Siekelova et al., 2019; Al- Absy et al., 2019) وتعني( Z- Score)العالية فرصاً منخفضة للإفلاس والعكس صحيح اذ تعكس (Z- Score) المسافة من الاعسار جنبا الى جنب مع الربحية والرافعة المالية والتقلب، ويتم احتساب ( Z- Score) للشركات الصناعية على النحو الاتي:

$$z - score = 1.2x1 + 1.4x2 + 3.3x3 + 0.6x4 + 1.0x5 \ldots..(2)$$

حيث ان:

X1= راس المال العامل/ اجمالي الموجودات

x2= الأرباح المحتجزة / اجمالي الموجودات

x3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات

x4= القيمة السوقية لحقوق الملكية/ اجمالي المطلوبات

x5= صافي المبيعات / اجمالي الموجودات

ومن اجل تحديد وضعية الشركة فبالإمكان تحديد المجالات التي يقع فيها قيمة (Z- Score) . ومدى استقرارها وفق القاعدة الاتية:

اذا كانت قيمة (Z- Score) اقل او تساوي 1.81 ($Z \leq 1.81$) فان الشركة تعد فاشلة ومن المحتمل ان تفشل وتفلس وهي غير قادرة على الاستقرار.

اما اذا كانت قيمة(Z- Score) اكبر او تساوي 2.99($z \geq 2.99$) فان الشركة تعد ناجحة وقادرة على الاستقرار أي مستقرة مالياً.

اما اذا كانت قيمة (Z- Score) اكبر من 1.81 واقل من 2.99 ($z1.81 \geq \leq 2.99$) فالأمر يصعب تحديده حيث تكون الشركة في حالة فشل او انها ستتجاوز حالة الفشل ، لذا من الأفضل إعادة دراسة هذه الشركة وتسمى هذه الحالة بالمنطقة الرمادية.

2.5.2.2. مميزات النموذج (Z- Score) المستخدم للقياس:

هنالك جملة من المميزات ذكرتها العديد من المصادر وهي على النحو الاتي:

كونه افضل النماذج في قياس الاستقرار المالي لأنه يبين فيما اذا كانت الشركة ستواجه الاعسار المالي بسبب قيمة موجودات الشركة اقل من قيمة مطلوباتها لذلك فأنها تقترب من حالة الإفلاس.

يمكن تطبيق النموذج على المؤسسات التجارية عموماً، بينما باقي النماذج الأخرى في قياس الاستقرار المالي كنموذج(Value at risk(Var ، ونموذج اختبارات الاجهاد(stress test) فآنها تستخدم لقياس مشكلة السيولة، ومن المعروف ان قياس العسر المالي اشد واخطر في ازمة السيولة في الشركات( Strobel, 2010: 2576).

يتطلب تطبيقه توافر معلومات محاسبية فقط، ومن ثم يعد قادراً على تقييم الأهمية النظامية لكل من الشركات والمصارف المدرجة وغير المدرجة، وكذلك قدرته على تضمين جميع الشركات في تحليل المخاطر النظامية امراً مهماً في اطر السياسات الاحترازية الكلية.

يشير النموذج الى حجم الشركات الفردية وادائها(العائد على الموجودات والمخاطرة) والترابط(ارتباط الموجودات).

ان طبيعة النموذج يتوافق مع المتطلبات ذات الأهمية النظامية للشركات التي تمتلك مخازن ذات راس مال عالي(Li et al., 2020:3).

ان طبيعة النموذج لا يفترض بان الشركة او السوق متعرض لضائقة مالية حتى تتمكن من تقييم المخاطر النظامية للبنوك التي ليست في ضائقة (Acharya et,al,2017:6).

ثالثاً: العلاقة بين راس المال العامل والاستقرار المالي:

بالإمكان توضيح العلاقة من خلال المحاور الاتية:

ان تحقيق الاستقرار المالي من خلال رأس المال العامل يحدث عندما يكون القطاع المالي قادراً على امتصاص الصدمات من دون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية (Padoa- Shioppa, 2002: 13) وفي حالة عدم مقدرته على ذلك سيؤدي الى تعرض منظمات الاعمال المالية الى ارتفاع بالتكاليف وانخفاض الربحية بسبب تذبذبات في راس المال العامل.

ان انحراف أسعار مجموعة من الموجودات المالية بصورة كبيرة عن مستوياتها المتوقعة والمنطقية لها من خلال الانخفاضات والارتفاعات في راس المال العامل وحدوث تشوهات في أداء الأسواق وتعذر الحصول على الائتمان او الارتفاع المبالغ فيه في تكلفة الحصول عليه من المصادر المحلية أوالعالمية، وانحراف الانفاق بشدة مما يفوق او يقلل من قدرة الشركة من تلك العوامل يوضح بشكل لالبس فيه حالة عدم الاستقرار المالي قد تتعرض لها تلك المنظمات(Ferguson, 2003: 209).

حالة الاستقرار المالي من خلال رأس المال العامل يصبح فيها النظام المالي قادراً على تسهيل علية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة مع القدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الأساسية المناطة به (كالادخار والاستثمار، الاقراض والاقتراض، تكوين السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول) حتى في حالة وجود صدمات خارجية او في حالة عدم التوازن الاقتصادي وذلك من خلال الية التصحيح الذاتي(Schinasi, 2004: 8).

في حالة عدم تحقيق الاستقرار المالي من خلال رأس المال العامل فان منظمات الاعمال (ممثلة بالأفراد والشركات والحكومات) تعاني من أزمات مالية تكون لها اثاراً سلبية في الاقتصاد الكلي ( Allen& Wood, 2006:152).

يعد الاستقرار المالي مرتبطاً بقوة بتقليل المخاطر الى الحد الأدنى من الشدة ومقاومة الصدمات، وبذلك فان الاستقرار المالي يختلف من الاقتصادات المتقدمة الى الاقتصادات النامية، ففي الاقتصادات المتقدمة ذات الأنظمة المالية المتطورة بشكل جيد فأنه يتحقق الاستقرار المالي بشكل أساسي من خلال حالة المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق التقاعد وبيوت السمسرة وصناديق الاستثمار.....الخ، وعلى العكس منه في حالة الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية( Siddik et al., 2018: 35).

المبحث الثالث : الاطار التحليلي والاختباري النظري للدراسة

يتضمن الاطار التحليلي والاختباري للدراسة المحاور الرئيسية الاتية:

اولاً: تحليل راس المال العامل لعينة الدراسة من خلال تطبيق المعادلة رقم(1) وفق الفقرات الاتية:

عرض القيم المكونة لراس المال العامل (مجموع كل من الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) لعينة الدراسة للفترة من2014- 2022 والمستمدة من كشوفاتها المالية وحسب الجدول(2) الاتي:

جدول (2)

عن مكونات راس المال العامل للمصرف عينة الدراسة للفترة من2014- 2022(المبالغ بآلاف الدنانير)

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | المجموع | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي الموجودات المتداولة | 1,770,087,708 | 1,325,667,387 | 1,042,904,322 | 939,879,339 | 1,113,538,028 | 1,132,744,205 | 1,419,528,237 | 1,539,808,656 | 1,742,199,578 | 12,008,357,460 | 1,334,261,940 |
| اجمالي المطلوبات المتداولة | 1,535,086,127 | 1,216,897,975 | 917,602,462 | 813,210,605 | 846,795,838 | 859,102,781 | 1,141,092,385 | 1,230,678 | 1,374,573,312 | 8,705,592,163 | 967,288,018 |

عرض نتائج تطبيق المعادلة (1) لاستخراج راس المال العامل لعينة الدراسة للفترة من 2014- 2022 وحسب الجدول(3) الاتي:

جدول(3)

قيم راس المال العامل للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2014- 2022 (المبالغ بآلاف الدنانير)

| السنة | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | المجموع | المتوسط العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيم راس المال العامل | 235,001,581 | 180,769,412 | 125,301,860 | 126,668,734 | 266,742,190 | 273,641,424 | 278,435,852 | 1,538,577,978 | 394,626,266 | 3,374,765,297 | 374,973,921 |

تحليل قيم راس المال العامل المستخرجة من تطبيق المعادلة (1) لعينة الدراسة للفترة من 2014- 2022 وحسب الاتي:

من الجدول(3) أعلاه فان اعلى قيمة لراس المال العامل كانت في عام (2021) حيث بلغت (1,583,577,978) الف دينار عراقي، في حين كانت ادنى قيمة له في عام (2016) بقيمة(125,301,860) الف دينار عراقي، وقد كانت التذبذبات واضحة بين تلك القيمتين للسنوات الباقية، اما المتوسط العام فقد بلغ (374,973,921) الف دينار عراقي.

ومن الجدير بالذكر بان التذبذبات الحاصلة في قيم راس المال للسنوات قيد الدراسة تشير الى ان قيمه المرتفعة تعد مؤشر يدل على كفاءة العاملين في توظيف راس المال العامل حيث ينم عن اجمالي مرتفع للموجودات المتداولة للمصرف يقابله انخفاض في اجمالي مطلوباته المتداولة، والعكس صحيح فكلما كانت قيم راس المال العامل منخفضة فإنها مؤشر يدل على كون اجمالي الموجودات المتداولة منخفضة.

اما أسباب تلك التذبذبات في قيم راس المال العامل فلطالما ان القيم الظاهرة له هي موجبة جميعها فان ذلك يدل على ان المصرف قد استخدم موجوداته المتداولة بشكل كفوء تبعا لقيم موجوداته المتداولة.

والجدول (4) الاتي يبين قيم راس المال العامل مرتبة ترتيباً تصاعديا حسب المستوى (المركز) للمصرف عينة الدراسة ولذات الفترة

جدول(4)

قيم راس المال العامل مرتبة ترتيباً تصاعديا حسب المستوى (المركز) للمصرف عينة الدراسة ولذات الفترة

| قيمة راس المال العامل | السنة | المستوى (المركز) | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| 1,538,577,978 | 2021 | الاول | المصرف كان يستخدم موجوداته المتداولة بشكل كفوء |
| 349,626,266 | 2022 | الثاني | = |
| 278,435,852 | 2020 | الثالث | = |
| 273,641,424 | 2019 | الرابع | المصرف كان يستخدم ما تيسر من موجوداته المتداولة اتجاه القيم الكبيرة لمطلوباته المتداولة |
| 266,742,190 | 2018 | الخامس | = |
| 235,001,581 | 2014 | السادس | المصرف كان يستخدم موجوداته المتداولة بشكل كفوء |
| 180,769,412 | 2015 | السابع | المصرف كان يستخدم ما تيسر من موجوداته المتداولة اتجاه القيم الكبيرة لمطلوباته المتداولة |
| 126,668,734 | 2017 | الثامن | = |
| 125,301,860 | 2016 | التاسع | المصرف كان يستخدم موجوداته المتداولة بشكل كفوء |

تبين من الجدول(4) أعلاه بان السنوات (2021، 2022، 2020، 2014، 2016) على التوالي كان راس المال العامل فيها متذبذباً بالانخفاض نتيجة لانخفاض قيم موجوداته المتداولة تجاه مطلوباته المتداولة وغير مستقر ماليا، اما السنوات (2019، 2018، 2015، 2017) كان راس المال العامل فيها متذبذباً بالارتفاع نتيجة لارتفاع قيم موجوداته المتداولة تجاه مطلوباته المتداولة.

ثانيا: تحليل الاستقرار المالي لعينة الدراسة من خلال تطبيق المعادلة رقم (2) وفق الفقرات الاتية:

عرض القيم المكونة لنموذج (Z- Score) العائد للاستقرار المادي لعينه الدراسة للفترة من (2014- 2022) والمستمرة من كشوفات الماليه وحسب الجدول (5).

عرض نتائج النسب المالية المكونة لنموذج (Z- Score) العائد للاستقرار المالي لعينة الدراسة للفترة من (2014- 2022) والمستخرجة من تقاريرها المالية وحسب الجدول (6)

تحليل قيم النموذج (Z- Score) لقياس الاستقرار المالي الظاهرة في الجدول (6) لعيننه الدراسات للفترة من (2014- 2022) .

قبل بدء بعملية تحليل النتائج لابد من ذكر أن هذه النموذج (Z- Score) خاص بـأصحاب حقوق الملكية يهدف الى قياس مدى استقراريه عوائد الأرباح المحققة لحملة الأسهم وكذلك المستثمرين و يعتمد هذا النموذج في حسابه على صافي الأرباح الناجمة من عمليات الأنشطة التمويلية والاستثمارية التي يقوم بتمويلها حقوق الملكية بالإضافة الى معدل المتوسط لمعدل نمو الأرباح الصافية الخاصة بأصحاب حقوق الملكية، ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول الممولة من أصحاب حقوق الملكية اذ انه كلما زادت هذه النسبة دلت على ان الشركة ذو استقرار مالي وان عملية استثمار الاموال ذات كفاءة وتحقيق أرباح للمستثمرين .

ويتضح من الجدول (6) بأن اعلى قيمة (Z- Score) كانت لسنة 2019 حيث بلغت (32.1055647) واقل قيمة كانت لسنة 2014 حيث بلغت (0.3842883) ، أما القيم الواقعة بين هاتين القيمتين ارتفاعا وانخفاضا بحسب قاعدة تفسير مدى الاستقرار من عدمه في أصل النموذج (Z- Score) فقد كانت الحالات كما مبين في ادناه:

نظراً لكون القيمة (0.75852) لعام 2014 تقع ضمن القاعدة ( $Z \leq 1.81$ ) فان المصرف في هذه السنة يعد غير قادر للمحافظة على استقراره ماليا ويكون عرضة للفشل او الإفلاس فيما اذا ما عمل على تحسين وضعه المالي.

نظراً لكون القيمة (33.57097) لعام2015 تقع ضمن القاعدة ($z \geq 2.99$ )فأن المصرف في هذه السنة يعد ناجحا وقادرا على استقراره المالي.

جدول(5)عرض القيم المكونة لنموذج(Z-Score) الخاص بالاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2014-2022

| القيم السنة | صافي راس المال العامل | الأرباح المحتجزة | الأرباح قبل الفوائد والضرائب | القيمة السوقية لحقوق الملكية | صافي المبيعات | اجمالي الموجودات | اجمالي المطلوبات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | X1 | X2 | X3 | X4 | X5 | | |
| 2014 | 235,001,581 | 19,741,625 | 32,847,000 | 292,419,198 | 76.046.364 | 1,827,505,325 | 1,535,086,127 |
| 2015 | 180,769,412 | 3.820.511 | 13.992.536 | 262.144.618 | 79,912,426 | 1,549,536,698 | 1,216,975 |
| 2016 | 125,301,860 | 23,525,818 | 26,801,406 | 282,821,705 | 73,620,067 | 1,200,424,177 | 917,602,412 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 824,361,280 | 1,090,152,647 | 53.474.086 | 266.271.162 | 9.577.266 | 14,367,974 | 126,668,734 | 2017 |
| 846,795,838 | 1,113,528,558 | 36,568,001 | 266,742,720 | 5,427,845 | 7,649,644 | 266,742,190 | 2018 |
| 859,102,781 | 1,132,744,205 | 29,990,540 | 273,641,424 | 10,827,194 | 14,276,082 | 273,641,424 | 2019 |
| 1,141,092,385 | 1,419,528,237 | 60,552,064 | 278,435,852 | 25,775,190 | 17,190,627 | 278,435,852 | 2020 |
| 1,230,678,778 | 1,539,808,656 | 82,963,789 | 209,129,878 | 37,148,542 | 45,641,421 | 1,528,577,978 | 2021 |
| 1,274,573,312 | 1,724,199,578 | 112,021,952 | 349,676,266 | 62,789,805 | 83,976,483 | 349,626,266 | 2022 |

جدول(6) نتائج النسب المالية المكونة لنموذج(Z-Score) الخاص بالاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة للفترة من 2014-2022

| | X1 | X2 | X3 | X4 | X5 | (Z-Score) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | 0.1285 | 0.0108 | 0.0176 | 0.1904 | 0.0416 | 0.75852 |
| 2015 | 0.1166 | 2.4655 | 9.0301 | 0.2154 | 0.0515 | 33.57097 |
| 2016 | 0.1043 | 0.0195 | 0.0223 | 0.3082 | 0.0613 | 0.472207 |
| 2017 | 0.1161 | 0.0131 | 8.7852 | 0.3230 | 0.0490 | 29.39162 |
| 2018 | 0.2395 | 6.8696 | 4.8744 | 0.3150 | 0.0328 | 26.21216 |
| 2019 | 0.2415 | 0.0126 | 9.5672 | 0.3185 | 0.0356 | 32.1056 |
| 2020 | 0.1961 | 0.0121 | 0.0181 | 0.2440 | 0.0426 | 0.50099 |
| 2021 | 0.9992 | 0.0296 | 0.0241 | 0.2511 | 0.0538 | 1.52447 |
| 2022 | 0.2027 | 0.0487 | 0.0369 | 0.2543 | 0.0649 | 0.65067 |

نظراً لكون القيمة (0.472207)لعام 2016 تقع ضمن القاعدة ($z \leq 1.81$) فان المصرف في هذه السنة يعد غير قادر للمحافظة على الاستقرار مالياً ويكون عرضة للفشل او الإفلاس فيما اذا ما عمل على تحسين وضعه المالي.

نظراً لكون القيمة (29.39162) لعام 2017 تقع ضمن القاعدة ($z \geq 2.99$) فأن المصرف في هذه السنة يعد ناجحا وقادرا على استقراره المالي.

نظراً لكون القيمة (26.21216) لعام 2018 تقع ضمن القاعدة ($z \geq 2.99$) فأن المصرف في هذه السنة يعد ناجحا وقادرا على استقراره المالي.

نظراً لكون القيمة(32.1056) لعام 2019 تقع ضمن القاعدة ($z \geq 2.99$) فأن المصرف في هذه السنة يعد ناجحا وقادرا على استقراره المالي.

نظراً لكون القيمة (0.50099) لعام 2020 تقع ضمن القاعدة ($z \leq 1.81$) فان المصرف في هذه السنة يعد غير قادر للمحافظة على الاستقرار مالياً ويكون عرضة للفشل او الإفلاس فيما اذا ما عمل على تحسين وضعه المالي.

نظراً لكون القيمة(1.52447) لعام 2021 تقع ضمن القاعدة($z \leq 1.81$) فان المصرف في هذه السنة يعد غير قادر للمحافظة على الاستقرار مالياً ويكون عرضة للفشل او الإفلاس فيما اذا ما عمل على تحسين وضعه المالي.

نظراً لكون القيمة(0.65067) لعام 2022 تقع ضم القاعدة ($z \leq 1.81$) فان المصرف في هذه السنة يعد غير قادر للمحافظة على الاستقرار مالياً ويكون عرضة للفشل او الإفلاس فيما اذا ما عمل على تحسين وضعه المالي.

يتضح من التحليل أعلاه ان هنالك بعض السنوات ضمن فترة الدراسة كان المصرف عينة الدراسة مستقراً مالياً والبعض الاخر غير مستقر مالياً، والجدول(7) الاتي يوضح تلك القيم مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب المستوى (المركز)

جدول (7) ترتيب القيم للسنوات ذات الاستقرار المالي والغير مستقرة مرتبة ترتيباً تصاعديا حسب المستوى (المركز) للمصرف عينة الدراسة ولذات الفترة

السنوات ذات الطابع المستقر مالياً مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب المستوى ( المركز)

| السنة | قيمة (Z-Score) | المستوى (المركز) |
|---|---|---|
| 2015 | 33.57097 | الاول |
| 2019 | 32.1056 | الثاني |
| 2017 | 29.39162 | الثالث |
| 2018 | 26.21216 | الرابع |
| | | |

السنوات ذات الطابع الغير مستقر مالياً مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب المستوى ( المركز)

| السنة | (Z- Score) | level (position) |
|---|---|---|
| 2021 | 1.52447 | the first |
| 2014 | 0.75852 | the second |
| 2022 | 0.65067 | the third |
| 2020 | 0.50099 | the fourth |
| 2016 | 0.472207 | Fifth |

ثالثاً :- مقابلة نتائج التحليل المالي للمتغيرين لرأس المال العامل والاستقرار المالي لعينة الدراسة للفترة من (2014-2022)

بعد ان ظهرت نتائج تحليل كل من المتغيرين رأس المال العامل والاستقرار المالي في الجدولين (3، 6) فبالإمكان مقابلة تلك النتائج مع بيان كل حالة ما يقابلها حسب السنة التي حدثت وكما هو واضح في الجدول (8) الآتي ومتربة ترتيبا تصاعديا و حسب المستوى ( المركز):

جدول(8) مقابلة نتائج التحليل المالي للمتغيرين راس المال العامل والاستقرار المالي مرتبة ترتيبا تصاعديا وحسب المستوى (المركز)

| السنة | اسم المتغير | القيمة | المستوى(المركز) | تفسير حالة متقابلة المتغيرين |
|---|---|---|---|---|
| 2021 | راس المال العامل | 1.538.577978 | الاول | انخفاض قيمة راس المال العامل قياساً بباقي سنوات الدراسة مما قابله عدم استقرار مالي للمصرف عينة الدراسة |
| | الاستقرار المالي | 1.52447 | الاول بعدم الاستقرار | |
| 2022 | راس المال العامل | 349,626,266 | الثاني | = |
| | الاستقرار المالي | 0.65067 | الثالث بعدم الاستقرار | |
| 2020 | راس المال العامل | 278,435,852 | الثالث | = |
| | الاستقرار المالي | 0.50099 | الرابع بعدم الاستقرار | |
| 2019 | راس المال العامل | 273,641,424 | الرابع | انخفاض قيمة راس المال العامل بالنسبة لباقي سنوات الدراسة ألا انه قابله استقرار مالي للمصرف بسبب قدرة ادارته على التعامل مع المخاطر وكفاءة نظامها الرقابي |
| | الاستقرار المالي | 32.1056 | الثاني بالاستقرار | |
| 2018 | راس المال العامل | 266,742,190 | الخامس | = |
| | الاستقرار المالي | 26.21216 | الرابع بالاستقرار | |
| 2014 | راس المال العامل | 235,001,581 | السادس | انخفاض قيمة رأس المال العامل قياسا بباقي سنوات الدراسة مما قابله عدم استقرار مالي للمصرف عينة الدراسة |
| | الاستقرار المالي | 0.75852 | الثاني بعدم الاستقرار | |
| 2015 | راس المال العامل | 180,769,412 | السابع | انخفاض قيمة راس المال العامل بالنسبة لباقي سنوات الدراسة الا انه قابله استقرار مالي للمصرف بسبب قدرة ادارتها على التعامل مع المخاطر وكفاءة نظامها الرقابي |
| | الاستقرار المالي | 33.57097 | الاول بالاستقرار | |
| 2017 | راس المال العامل | 126,668,734 | الثامن | = |
| | الاستقرار المالي | 29.39162 | الثالث بالاستقرار | |
| 2016 | راس المال العامل | 125,301,860 | التاسع | انخفاض قيمة رأس المال العامل قياسا بباقي سنوات الدراسة مما قابله عدم استقرار مالي للمصرف عينة الدراسة |
| | الاستقرار المالي | 0.472207 | الخامس بعدم الاستقرار | |

ومن خلال ما تقدم في أعلاه من تحليل راس المال العامل لفقراته(ا.ب.ج) وكذلك تحليل الاستقرار المالي لفقراته (ا.ب.ج) مما تبعه من مقابله لنتائج التحليل لهذين المتغيرين فقد اتضح بشكل لا لبس فيه ان راس المال العامل يتداخل بشكل أو بأخر مع حالة الاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة وهذا ما يتعارض مع فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على (( لا يوجد أي تداخل لرأس المال العامل مع حالة الاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة )) .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات:

من خلال النتائج التي أظهرها الجدول (3) الذي شهد تذبذباً واضحاً في جميع قيم رأس المال العامل لمصرف بغداد (عينة الدراسة) للفترة من (2014-2022) والسبب يعود الى التغيير في طبيعة المنافسة والطلبات على الخدمة المقدمة من قبله.

من خلال النتائج التي اظهرها الجدول (3) أيضاً فأن الزيادة الظاهرة في مستوى رأس المال العامل لابد من مقابلته زيادة في متوسط احتياجات المصرف وهذا ما أعتمده العراق بقياس رأس المال العامل من خلال الفرق بين الموجودات المتداولة المتضمنة (النقد، المخزون، الحسابات المدينة) وبين المطلوبات المتداولة المتضمنة (قروض قصيرة الاجل، الحسابات الدائنة) والعكس صحيح في حالة الانخفاض في مستوى رأس المال العامل.

من خلال النتائج التي اظهرها الجدول (6) الذي شهد تذبذباً واضحاً في جميع قيم مستوى الاستقرار المالي لمصرف بغداد (عينة الدراسة) للفترة من (2014-2022) والسبب يعود الى كيفية تعامل ادارته بالمخاطر من خلال تقليلها للحد الأدنى مع مقاومتها للصدمات التي حدثت في سنوات الدراسة نتيجة للوضع الاقتصادي غير المستقر الذي يمر به العراق طيلة فترة الدراسة للعينة.

من خلال النتائج التي اظهرها الجدول (6) فان الانحرافات الحاصلة في أسعار موجوداته المالية بصورة كبيرة عن مستوياتها المتوقعة الذي نجم عن انخفاض وارتفاع في راس ماله العامل قد تسبب في حدوث تذبذبات في أداء السوق وتعذر الحصول على الائتمان او الارتفاع المبالغ فيه بتكلفة الحصول عليه من مصادره المحلية او العالمية وكذلك يؤدي بالانحرافات الشديدة عم مستوى قدرة المصرف بالتعامل مع تلك التذبذبات ومن ثم اثر بشكل وباخر على استقراره مالياً.

من خلال نتائج جدول (8) الذي اظهر مقابلة نتائج تحليل المتغيرين راس المال العامل واستقراره المالي لمصرف عينة الدراسة فقد ظهر التذبذب واضحاً لا لبس فيه في قيم الاستقرار المالي جراء استعمال راس المال العامل حيث تعاملت نحوه مما تسبب في بعض الأحيان عدم الاستقرار المالي وبعض الأحيان أدى لاستقراره المالي ويعزى ذلك الى الكيفية والأسلوب التي تتعامل به ادارته.

من خلال نتائج الجدول (8) ايضا قد أظهر حالة التداخل وبشكله الواضح لمتغير راس المال العامل مع متغير الاستقرار المالي للمصرف عينة الدراسة من خلال المستويات (المراكز) الموضحة فيه.

2.4 التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات أنفه الذكر فقد تم التوصل الى مجموعة من التوصيات بهدف الإفادة منها وعلى النحو الاتي:

1. لا بد من قيام المصرف عينة الدراسة بوضع استراتيجيات مصرفية بخطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل الهدف منها رفع مستويات استخدام راس مالها العامل بشكل اكثر فاعلية من خلال كوادر ذات

خبرة حتى تتمكن من الاستبعاد ولو لأقل ما يمكن من التذبذبات والتباينات الحاصلة في قيم راس المال العامل رغم الاقتصاد الغير مستقر الذي يمر به العراق(بلد العينة).

2. ضرورة قيام المصرف عينة الدراسة بمعالجة الانخفاضات التي حصلت في مستوى قيم راس المال العامل لسنوات الدراسة لمعرفة أسبابها ووضع الحلول السليمة لها بما يضمن تحقيق مركز مالي قادر على تحمل الصدمات التي قد تواجهها في البيئة التنافسية.

3. السعي الجاد لإدارة المصرف عينة الدراسة لدراسة الازمات الاقتصادية التي حدثت في العالم في السنوات الأخيرة، والتي افرزت بوجود شركات غير مستقرة مالياً والتعرف على الأسباب المؤدية لها، ومن ثم قيامها بدراسة تجارب البلدان النامية والمتطورة في كفية التعامل مع تلك الازمات لتتمكن من وضع نظام فاعل وكفوء للمعالجة، ومن ثم يعمل على وجود استقرار مالي لطالما تطمح له منظمات الاعمال بكافة تخصصاتها ومنها المالية.

المصادر

المصادر العربية:

النشرات والتقارير المالية لمصرف بغداد للسنوات 2014- 2022 .

1. Ahmad, D. (2018). Financial inclusion and financial stability: Survey of the Nigeria’s financial system. International Journal of Research in Finance and Management, 1(2), 47-54.

2. Anatolyevna, M. I., & Ramilevna, S. L. (2013). Financial stability concept: Main characteristics and tools. World Applied Sciences Journal, 22(6), 856-858.

3. Allen, W. A., & Wood, G. (2006). Defining and achieving financial stability. Journal of financial stability, 2(2), 152-172.

4. Acharya, V.V.,Pedersen, L.H.,philippon, T. &Richardson, M.(2017). Measuring Systemic risk. The Review of financial Studies, 30(1), 2-47.

Davis, E. P. (2002). A typology of financial instability. Financial stability report, 2.5.

6. Finau,F.k. (2011), The Impact of workig capital management dynamic on performance Tongan enterprises in new Zealand ,master thesis, institute of technology, new Zealand.

7. Ferguson, R. W. (2003). Should financial stability be an explicit central bank objective. Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems. International Monetary Fund, Washington DC, 208-223.

8. Joshi, L. K., & Ghosh, S. (2012). Working capital management of Ciplalimited: An empirical study. International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research, 1(8), 170-186.

9. Li, X., Tripe, D., Malone, C., & Smith, D. (2020). Measuring systemic risk contribution: The leave-one-out z-score method. Finance research letters, 36, 101316.

10. Madhou, A. K. (2011). Development of a risk-adjusted working capital model: Empirical evidence on its contribution to profitability and credit ratings (Doctoral dissertation, RMIT University).

11. Madhavi, K.,(2014), Working Capital Management of paper Mills, International , Journal of Research In Business Management, Vol.2,Issue3,63-72.

12. Minh, S., Hong, V., Hoang, L., & Thuy, T. (2020). Does banking market power matter on financial stability?. Management Science Letters, 10(2), 343-350.

13. Mare, D. S., Moreira, F., & Rossi, R. (2017). No stationary Z-score measures. European Journal of Operational Research, 260(1), 348-358.

14. Narayanan, S., & Dalvi, R. (2004). Assessment of Financial Stability Reports: Sveriges Riks bank.(No.0411040). University Library of Munich, Germany.

15. Padachi, K. (2006). Trends in working capital management and its impact on firms' performance: an analysis of Mauritian small manufacturing firms. International Review of business research papers,Vol. 2(2), 45-58.

16. Padoa-Schioppa, T. (2002). Central bank and financial stability . Exploring a land in between : paper persecuted at the second (ECB) central Banking conference, The transformation of European financial system, Frankfurt on Main.

17. Rimo, A. (2010). The effect of company characteristics on working capital management: Master thesis..

18. Singh, K., & Asress, F. C. (2010). Determining working capital solvency level and its effect on profitability in selected Indian manufacturing firms, University of kelaniya, srilanka.

19. Schinasi, G. J. (2004). Defining financial stability.(No.04/187),International Monetary fund.

20. Siddik, M.Alam, N.., & Kabiraj, S. (2018). Does financial inclusion induce financial stability? Evidence from cross-country analysis. Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46.

21. Siekelova, A.,Kovalova, E.,& ciurlau,C.F.,(2019), prediction financial stability of Romanian production companies through Altman Z-score, Economic – manazerske spectrum,13(2),89-97.p:92.

22. Strobel, F. (2010). Bank insolvency risk and aggregate Z-score measures: a caveat. Economics bulletin, 30(4), 2576-2578.

23. Suvendu Narayan Roy,(2013), Financial management with new approach , First edition, Mrs. Meena pandey for Himalaya publishing House pvt Ltd, Ramdoot, Dr. Bhalerao Mary Girgaon, Mumbai.40000, New Delhi.

24. Wellink, A.H.E.M.(2002). Current issues in central banking ,speech at central Bank of Aruba. Oranjestad ,Aruba.

# The impact of cloud accounting on the quality of accounting information

An applied study in a sample of Iraqi public shareholding companies

***Gufran Nadhum Trat*** / Ministry of Finance / General Authority for Taxes

g.nadhum@gmail.com

Summary:

The presence of many web applications in various fields of accounting is one of the most important uses, as the use of electronic systems represents one of the important means of modern means of information that is increasingly being used by institutions, companies, and all different economic units in general, and accounting information systems, especially technologies, is one of the most important developments of the Internet's impact on the system. Accounting information. Therefore, the research aimed mainly to identify the impact of cloud accounting on the quality of accounting information in Iraqi public shareholding companies. The measurement tool (questionnaire) was used for the purpose of testing the effect of variables. The results of the research were that cloud accounting is considered one of the modern technologies based on cloud computing that helps those in charge of the system. Accounting information in performing their work easily. Cloud accounting also helps organizations reduce costs and benefit from many advantages, but this is accompanied by many possible risks that must be taken into consideration. Therefore, it has become necessary to draw companies' attention to the advantages of cloud accounting in the long term and limit it to short-term judgment. On its ineffectiveness and comparison with traditional systems.

Keywords: cloud accounting, quality of accounting information

introduction :

Cloud accounting represents a new technology trend, because it represents the basic environment and platform for providing secure data storage and convenient Internet services in the future, as well as the huge power of cloud accounting that seriously affects company information, reporting and general work.

Because the quality of accounting information is considered a vital element and an important basis in evaluating the performance of companies and an important tool

in drawing up its policies and making future decisions, especially with regard to decisions to invest in securities, especially if this information is prepared in accordance with local or international principles and standards, which gives it quality and effectiveness in its use.

Therefore, the application of cloud accounting in the field of accounting through the use of an accounting program is the addition of a third party on the Internet to collect the information contained in it into accounts and statements, which was not known in the past and is a major matter, as it can be considered a leap in information and technology. Companies seek to build information systems and use modern technologies represented in cloud accounting to help them manage and store large amounts of information and business, which in turn depends on the principles and foundations represented by international financial reporting standards.

The first topic :

General framework of the research:

1-1 Research problem:

Cloud accounting is still in the research and development stage, and its success in enhancing its presence and gaining the trust of beneficiaries represents a revolution in the field of the computer and software industry. In light of these rapid developments, companies in general face many problems in storing large amounts of data, in addition to the development of accounting and its techniques and its transformation into new forms, the most important of which is cloud accounting, which depends on transferring the processed information and computer storage space to the so-called cloud, through the Internet. Adopting this technology requires preparation and preparation for its application, and the necessity of developing international financial reports in line with cloud accounting applications and their risks in order to ensure the preservation of the quality and credibility of financial reports and the information they contain.

Hence, the following main question can be formulated: Is there an impact of cloud accounting on the quality of accounting information?

The following sub-questions branch out from the main question:

1- Is there an impact of using cloud accounting on the suitability of accounting information in Iraqi joint stock companies?

2- Is there an impact on the objectivity of accounting information in Iraqi public shareholding companies?

3- Is there an impact of using cloud accounting on the appropriate timeliness of accounting information in Iraqi joint stock companies?

1-2: Importance of research:

This study derives its importance from the importance of the topic it addresses, which is revealing the latest second-generation web technologies, which is cloud accounting, as it is considered one of the topics that has spread recently, and this topic is considered among the issues that are affecting companies, which are required to respond to them and keep pace with development. Progress and keeping pace with modern technologies. The importance of this study is also represented by the set of expected additions it presents, which can benefit researchers in the academic field and practitioners in practice, which are (identifying a new concept known as cloud accounting, shedding light on the latest second-generation web technologies (cloud accounting). What this technology can provide is knowledge of the role that cloud accounting plays in the quality of accounting information and ways to benefit from it.)

1-3: Objectives of the study:

The study mainly aims to identify the impact of cloud accounting on the quality of accounting information in Iraqi public shareholding companies. The study seeks to achieve the following objectives:

1- Identify the concept of cloud accounting and present its advantages.

2- Identify the impact of using cloud accounting on the objectivity, suitability, and timeliness of information in Iraqi public shareholding companies.

1-4: Research hypotheses:

In light of the research or study problem and its questions, the following hypotheses can be formulated:

Main hypothesis H0: There is no statistically significant effect at the level of statistical significance for cloud accounting on the quality of accounting information in Iraqi public shareholding companies.

The following sub-hypotheses emerge from the main hypothesis:

H01: There is no statistically significant effect at the level of statistical significance for cloud accounting on the suitability of accounting information in Iraqi public shareholding companies.

H02: There is no statistically significant effect at the level of statistical significance for cloud accounting on the objectivity of accounting information in Iraqi public shareholding companies.

H03: There is no statistically significant effect at the level of statistical significance for cloud accounting on the timeliness of accounting information in Iraqi public shareholding companies.

The second topic:

Theoretical framework of the research:

2-1 The concept of cloud accounting:

2-1-1: Definition of cloud accounting: The topic of cloud accounting has received the attention of many researchers, experts, as well as organizations, and its definitions have varied. (Abdullah.2017:13) explained that it is “the process of storing data and programs and accessing them over the Internet instead of on a hard drive, as "The cloud is just a metaphor for the Internet. It goes back to the days of flowcharts and presentations that would represent the massive computer server infrastructure of the Internet as just a white cloud, accepting connections and distributing information even as it floated."

As for (Ashok.2018:51), he referred to cloud accounting as “a set of accounting information and data with shared resources that rely on the Internet in terms of storage and applications so that they can be easily accessed by the service provider.”

While (Amron & Roslina, 2019:19) expressed it as “it is a computerized system that collects, records, and stores financial data in an electronic cloud within the Internet, and processes it to produce information for decision makers. It includes

users, procedures, data, instructions, software, information technology infrastructure, and internal controls." And security measures.

In the current research, cloud accounting can be defined as a set of accounting programs and an information system for financial and administrative data placed or stored within an electronic cloud, which specializes in collecting, arranging, processing and analyzing appropriate financial information through relevant accounting applications and then communicating it to the relevant parties, to take Appropriate decisions.

2-1-2: The importance of cloud accounting:

Moving accounting from the desktop to the cloud has been a huge leap forward in financial management, while removing many of the drawbacks and cost implications of traditional accounting from the equation. Cloud accounting adds great importance in the main areas in which the cloud accounting system adds real and tangible value, including (Ghosh, 2015: 15):

1- Cloud accounting provides access to your accounts anywhere: through it, key business numbers can be accessed 24 hours a day, 7 days a week, eliminating the need to work from one central computer in the office.

2- Availability of access to real-time information: By updating the company's bookkeeping and bank reconciliation, you can achieve real-time reporting. This real-time overview is vital when looking at a company's financial health, planning future spending, and when making financial and strategic decisions.

3- It works to access the application ecosystem: Open application programming interfaces mean that through cloud accounting, a group of third-party applications and tools can be added to expand the basic business system. For example, adding cash flow forecasting applications, online invoicing applications, and the company's project management tools. And a host of other practical solutions to choose from. These tools save more time, reduce resource costs and identify problems in advance. (Huang, N, 2016: 14)

4- Provides the feature of viewing bank accounts: Many cloud accounting platforms provide a direct summary of your bank accounts, giving the ability to link the company's bank account directly to the manager's account. Instead of manually entering each bank statement line, this speeds up bank reconciliation while giving a more accurate view of the bank balance.

5- Secure data exchange: It gives the user easy access to accounts using its own programs and applications. Without the need for USB sticks or sending emails back and forth, it gives advisors secure access to all your financial information in real time. Making it faster and safer. (Mahalakshmi, 2017: 5)

2-1-3: Types of cloud accounting programs: There are four types of cloud accounting programs (Al-Shamrani, 2019, 255):

1. Private cloud: The cloud infrastructure is managed and operated for only one organization, so that a consistent level of control over security, privacy, and governance can be maintained. It is also known as the internal cloud. The private cloud may be managed by the company or a third party.

2. Public cloud: The infrastructure for this type of cloud is based on being available to the general public, and is owned by the company that sells cloud services. It is also known as external cloud or multi-cloud.

3. Community cloud: It is referred to as special-purpose cloud computing for shared environments * as it is managed by a number of related organizations or companies participating in a common field. Community clouds may be managed by organizations or a third party.

4. Hybrid cloud: The infrastructure of this cloud is made up of two or more distinct cloud infrastructures (private, community, or public), but they are connected to each other by a unified technology to enable data transfer, which provides the benefits of multiple deployment. There are also many types of accounting software: (Shenawa and Al-Shammari, 2019: 7)

2-1-4: Obstacles to applying digital accounting: Despite the advantages and benefits achieved by using digital accounting, there are a group of obstacles to its application, the most important of which are the following: (3, 2016, Nurhajati, Y.)

1-The need for large storage spaces.

2- Maintaining the security and confidentiality of customer data.

3- Availability of appropriate applications for all institutions and their economic feasibility

4- Provides comprehensive coverage for fast Internet access.

5- Convincing executives and decision-makers of the feasibility of moving to digital accounting.

6- Complete reliance on other companies limits the technology used and reduces work flexibility for users.

2-2: The concept of quality of accounting information:

2-2-1: Definition of accounting information quality:

The term quality refers to the set of distinctive characteristics of the product, activity, or process that make it meet the declared and expected needs or be able to meet them (ISO, 2017:9). The quality of accounting information is of great importance in determining the quality of reports that will be issued later based on accounting information, and therefore it must There should be rules and standards to rely on that determine the quality and nature of information in a way that makes it more useful. The quality of accounting information is a standard by which the extent to which accounting information achieves its objectives can be judged, as it can be used as a basis for comparison between accounting methods for the purpose of measuring and disclosing lists. The quality of information Accounting must have the criterion of utility, meaning the ability of information to meet the needs of a specific decision (Al-Sakani, 2010: 65)

The concept of quality of accounting information refers to the credibility of this information and the benefit it achieves for users, and that it is free from distortion, error, and misleading, and that it is prepared on the basis of a set of legal, regulatory, professional, and technical standards that help achieve the goal of its use (Ali Bey, 2013: 40).

2-2-2: Characteristics of the quality of accounting information:

The characteristics of high-quality accounting information, or what is known as the qualitative characteristics of accounting information, are among the necessary matters that must be taken into consideration to judge its quality. Accounting information is considered the basic output of the accounting system, and these characteristics are what give the information its value and importance to the extent that it is characterized, as the quality cannot be imagined. Accounting information is provided to its users only in light of the availability of these characteristics, and it is not sufficient to prepare accounting information based on the foundations and rules included in accounting standards, regardless of its source, if it is not

characterized by the characteristics of high-quality information (Al-Jaarat, 2012: 191). Qualitative characteristics refer to the qualities and advantages that It makes the information presented in the financial statements more useful to investors, lenders and other users in making economic decisions based on this information contained in the financial reports. The following are the characteristics mentioned by the common conceptual framework for financial accounting and reporting issued by the Financial Accounting Standards Board (FASB) and the Accounting Standards Board international,

17-19): 2010, FASB).

2-2-2: Standards for the quality of accounting information:

The concept of quality of accounting information should be comprehensive and not limited to the availability of only one standard represented by qualitative characteristics such as a technical standard, neglecting other standards that are no less important and directly affect the achievement of the concept of quality of accounting information. Accordingly, legal, regulatory, and regulatory standards must be available. Professional and technical" (Rapina, 2014: 149). The most important of these standards that must be present in accounting information to judge its quality will be stated as follows:

1- Legal standards: Many professional organizations in many countries seek to develop standards for the quality of accounting information, and achieve compliance with them by enacting clear and regulating legislation and laws for the work of economic units while providing an effective organizational structure that controls the performance aspects of these units in accordance with legal requirements. Which obligates these units to adequately disclose them

(Sherif, 2015:58)

2- Oversight standards: The success of management and the activity of the economic unit depends on the presence of effective oversight that determines the role of each of the audit committees and financial and administrative oversight bodies in organizing financial treatments to ensure that their policies and procedures are implemented properly and in accordance with the procedures of the accounting system and the control system.

The Ministry of Interior and that its financial statements are characterized by credibility (Jomaa and Nawal, 2011: 17)

3- Professional standards: Professional accounting bodies and councils are interested in preparing accounting and auditing standards to control the performance of the accounting and auditing process, which highlights the concept of holding management accountable by owners to ensure their investments, which in turn led to the emergence of the need to prepare financial reports that enjoy integrity and honesty (Bohafs, 2018: 146).

4- Technical standards: The availability of technical standards leads to developing the concept of quality accounting information, which in turn is reflected in the quality of financial reports and increases the confidence of shareholders, investors, stakeholders, and economic unity, and this leads to raising and increasing investment (Abbas, 2014: 15)

The third topic:LPractical aspect:

3-1: Design the questionnaire form.

In this study, a questionnaire form will be designed, which includes a number of paragraphs that express the impact of cloud accounting on the quality of accounting information, for the purpose of proving the research hypotheses, as it was prepared based on a review of the available scientific sources related to the topic of cloud accounting and the quality of accounting information. With the aim of identifying the most important points that affect the quality of accounting information, and giving suggestions and correcting deviations to achieve good accounting information in the future.

3-1-1: Research community and research sample:

In collecting data, the researcher used the questionnaire form, which is a tool to follow up on the research topic, through a series of examples related to the different axes of the research topic, with the aim of helping in analyzing and evaluating these axes. The aim is to record a number of effects related to specific events, whether desirable or undesirable, for any A process within a specific period of time, and facilitating the process of collecting and organizing data, to reduce the largest possible number of errors. The questionnaire form method is used to collect and record data, whether in the form of event numbers in a specific and fixed manner, as its scale is three, five, or seven, consisting of axes or levels. The questionnaire form relies on the use of a unified form to collect data over a certain

period of time, which helps record data in a unified and organized manner, and facilitates making decisions based on objective data.

3-1-2: Measuring the validity and reliability of the study questionnaire:

First: Validity of the tool: It means that the scale measures what it was designed to measure, and the validity of the tool was measured through content validity: The content validity of the questionnaire was verified by calculating Pearson correlation coefficients between each item of the study tool with the overall score for the section or field in which This paragraph belongs to the five-point Likert scale, using the statistical program (SPSS). Table (1) shows the values of the correlation coefficients for the total paragraphs of the sections.

Table (1): Matrix of the total values of Pearson correlation coefficients at the significance level of 0.005

| Correlation coefficient | Interviewer |
|---|---|
| 0.855 | Cloud accounting |
| 0.824 | Quality of accounting information |

Source: Prepared by the researcher based on the results of statistical analysis spss.v26

It is noted from Table (1) that the total values of the correlation coefficients have risen to statistically significant levels between these items and the total score of the axis to which they belong, which indicates the high validity of the study tool used in achieving the goals for which it was developed.

Second: Measuring the stability of the tool:

Stability means that the measure is stable and does not contradict itself, which means that if the measure is re-applied to the same sample, the measure gives the same result with a probability equal to the value of the coefficient. To test and measure the stability of the research tools, the Cronbach Alpha* reliability coefficient was used, using the internal consistency of the respondents' answers to the research tool items, and the results are shown in the table. (2)

Table (2): shows the reliability coefficients

| Cronbach's alpha reliability coefficient | Number of paragraphs | the field |
|---|---|---|
| 0.778 | 5 | Cloud accounting |
| 0.893 | 5 | Quality of accounting information |
| 0.871 | 10 | Total marks |

Source: Prepared by the researcher based on the results of statistical analysis

3-2: Description and analysis of the research sample

First: General information about the sample

The researcher randomly selected the research sample, and this sample included unit officials and a number of employees of private joint-stock companies in Baghdad, in Al-Mansour specifically, represented by (Al-Harir Exchange Company, Al-Rayyan Company, and Al-Atheer Company), and the results were as follows:

1- Gender: The statistical results presented in Table (3) showed that the percentage of females in the sample was (48%) compared to (52%) for males. This shows that the numbers of employees in joint-stock companies are almost similar, and this is due to the companies in the research sample adopting fair principles in Employment of its workers, as shown in Table 3, shows these percentages.

Table (3): Description of the research sample, gender

| percentage | Repetition | Target sample | Variables |
|---|---|---|---|
| 52% | 39 | Male | Gender |
| 48% | 36 | Females | |
| 100% | 75 | Total | |

Source: Prepared by the researcher based on the questionnaire form.

2- Description of the research sample according to length of service: The statistical results presented in Table (4) showed that (52%) of the research sample members had a service range between (5-10 years). This sample represented the highest percentage, and then comes the group (More than 10 years), as the percentage of

this category reached (32%), then the last category (from 1-5 years) with a percentage of (16%). It becomes clear that the joint-stock companies in the research sample have multiple experiences, and it is noted that the percentage is lower for those with little experience, due to The nature of work there...and Table No. (4) shows these percentages.

Table No. (4): Description of the research sample according to length of service

| percentage | Repetition | Target sample | Variables |
|---|---|---|---|
| 16% | 12 | From 1-5 years | Length of service |
| 52% | 39 | From 5-10 years | |
| 32% | 24 | More than (10) years | |
| 100% | 75 | Total | |

Source: Prepared by the researcher based on the questionnaire form.

3- Description of the research sample according to academic qualification: The statistical results presented in Table (5) indicate that a percentage of (74.6%) of the sample are holders of a bachelor's degree, as this category represented the highest percentage in terms of academic qualification, then followed by the category of individuals surveyed who held a bachelor's degree. The percentage of the master's degree in this category was (16%), while the doctorate or its equivalent category was (9.5%), while the other categories had a percentage of (0%). This means that the research sample has the ability to know the nature of the work, which reflects positively on the final results of the study. Table No. (5) shows these percentages.

Table No. (5): Description of the research sample according to educational attainment

| percentage | Repetition | Target sample | Variables |
|---|---|---|---|
| 0% | 0 | diploma | Acadimic qualification |
| 74.6% | 56 | Bachelor's | |
| 16% | 12 | Master's | |
| 9.3% | 7 | Ph.D | |
| 0% | 0 | Other | |
| 100% | 75 | Total | |

Source: Prepared by the researcher based on the questionnaire form

Second: Statistical analysis of the sections of the cloud accounting section

| Ranking | t value | Relative weight | standard deviation | Arithmetic mean | Paragraph | se |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 23.17 | 88.60 | 0.567 | 4.38 | The employees working in the company have in-depth knowledge of the concept of cloud accounting | 1 |
| 5 | 13.11 | 78.20 | 0.676 | 3.97 | The company has an intention to adopt cloud accounting in the near term | 2 |
| 3 | 19.47 | 81.92 | 0.547 | 4.13 | The advantages of cloud accounting play a major role in making it better than traditional accounting for adoption. | 3 |
| 4 | 9.37 | 78.72 | 1.029 | 3.99 | There are many obstacles and challenges to cloud accounting that make companies reluctant to use it at the present time | 4 |
| 2 | 13.44 | 80.06 | 0.743 | 4.16 | The technological and financial risk factor of cloud accounting makes the company hesitant to use it. | 5 |

The tabular t value at a significance level of 0.05 and a degree of freedom of “74” equals 1.995.

From Table No. (6) the following is clear:

1- Paragraph (1), which is (that the employees working in the company have in-depth knowledge of the concept of cloud accounting) came in first place in terms of the degree of agreement among the members of the study sample, with a mean value of (4.38), which indicates the direction of the research sample towards (agreed). Completely), and with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the value of the standard deviation of (0.567) and the relative weight equals 88.60%, which is greater than the neutral relative weight of "60%". The value of t reached (23.17), which is greater than the value of the tabular t. At a significance level of 0.05 and a degree of freedom of "74" it equals 1.995. This indicates that the employees working in the company have in-depth knowledge of the concept of cloud accounting.

2- Paragraph (2), which is (The company has an intention to adopt cloud accounting in the near term) came in last place in terms of the degree of agreement among the members of the study sample, with an arithmetic mean value of (3.97), which indicates the direction of the research sample towards (agreed), and with homogeneity. Very good in the answers, and this is confirmed by the value of the standard deviation of (0.676), and the relative weight reached (78.20%), which is greater than the neutral relative weight "60%". The value of t reached (13.11), which is greater than the value of the tabular t at the level of significance. 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the administration has an intention to adopt cloud accounting soon.

3- Paragraph (3), which is (The advantages of cloud accounting have a major role that make it better than traditional accounting for its adoption.) came in third place in terms of the degree of agreement among the members of the study sample, with an arithmetic mean value of (4.13), which indicates the direction of the research sample towards ( Agreed), with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the standard deviation value of (0.567) and the relative weight equals 81.92%, which is greater than the neutral relative weight of 60%. The t value reached (19.47), which is greater than the tabular t value at the level of significance. 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the advantages of cloud accounting play a major role in making it better than traditional accounting for its adoption.

4- Paragraph (4), which is (There are many obstacles and challenges to cloud accounting that make the company reluctant to use it at the present time) came in fourth place in terms of the degree of agreement among the members of the study

sample, with a mean value of (3.99), which indicates the direction of the research sample. Aim for (agreed), with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the standard deviation value of (1.029) and the relative weight equals 78.72%, which is greater than the neutral relative weight of "60%." The value of t reached (9.37), which is greater than the value of the tabular t at the level. The significance of 0.05 and the degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that there are many obstacles and challenges to cloud accounting that make the company reluctant to use it at the present time, including obstacles to Internet flow, as it constitutes a major obstacle for all customers due to the constant interruptions and weak flow in general.

5- Paragraph (5), which is (The technological and financial risk factor of cloud accounting makes the company hesitant to use it.) came in second place in terms of the degree of agreement among the study sample members, with a mean value of (4.16), which indicates the research sample's direction towards ( Agreed), with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the value of the standard deviation of (0.743) and the relative weight equals 80.06%, which is greater than the neutral relative weight of "60%". The value of t reached (13.44), which is greater than the value of the tabular t at the level A significance of 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the technological and financial risk factor of cloud accounting makes the company hesitant to use it.

Third: Statistical analysis of the paragraphs of the accounting information quality section

| Ranking | t value | Relative weight | standard deviation | Arithmetic mean | Paragraph | se |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2 | 14.17 | 76.60 | 0.566 | 4 | Using cloud accounting provides relevant information that helps in making decisions within the company | 1 |
| 5 | 11.12 | 56.20 | 0.345 | 3.68 | The use of cloud accounting improves the level of financial reporting by providing integrated information about the company, which enhances the feature of honest representation. | 2 |
| 1 | 15.47 | 76.92 | 0.534 | 4.13 | Using cloud accounting provides error-free information about the company, which enhances honest representation. | 3 |
| 3 | 8.37 | 69.72 | 1.030 | 3.96 | The characteristics of cloud accounting in terms of speed and diversity affect the characteristics of accounting information in an integrated manner, as well as the determinants of cost and benefit. | 4 |
| 4 | 15.11 | 78.92 | 0.542 | 3.94 | The use of cloud accounting improves the comparability of information between company branches or between a particular company and its market counterpart. | 5 |

The tabular t value at a significance level of 0.05 and a degree of freedom of “74” equals 1.995.

From Table No. (9) the following is clear:

1- Paragraph (1), which is (using cloud accounting leads to providing appropriate information that helps in making decisions within the company) came in second place in terms of the degree of agreement among the study sample members, with a mean value of (4.00), which indicates the direction of the research sample. Aim for (agreed), with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the standard deviation value of (0.566) and the relative weight equals 76.60%, which is greater than the neutral relative weight of "60%". The t value reached (14.17), which is greater than the tabular t value. At a significance level of 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the use of cloud accounting will provide appropriate information that will help in making decisions within the companies in the research sample.

2- Paragraph (2), which is (The use of cloud accounting leads to improving the level of financial reports by providing integrated information about the company, which enhances the characteristic of honest representation) came in last place in terms of the degree of agreement among the study sample members, with a mean value of (3.68). , which indicates the trend of the research sample towards (agreed), and with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the standard deviation value of (0.345) and the relative weight reached (56.20%), which is greater than the neutral relative weight of "60%". t (11.12) is greater than the tabular t value at a significance level of 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the use of cloud accounting leads to improving the level of financial reports by providing integrated information about the company, which enhances the characteristic of honest representation.

3- Paragraph (3), which is (Using cloud accounting leads to providing error-free information about the company, which enhances the characteristic of honest representation.) came in first place in terms of the degree of agreement among the members of the study sample, with an arithmetic mean value of (4.13), which indicates The trend of the research sample towards (agreed), and with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the value of the standard deviation of (0.534) and the relative weight equals 76.92%, which is greater than the neutral relative weight of "60%". The value of t reached (15.47), which is greater From the tabular t value at a significance level of 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the use of cloud accounting leads to providing error-free information about the company, which enhances the characteristic of honest representation.

4- Paragraph (4), which is (The characteristics of cloud accounting in terms of speed and diversity affect the characteristics of accounting information in an integrated manner, as well as the determinants of cost and benefit.) came in third place in terms of the degree of agreement among the study sample members, with a mean value of (3.96), Which indicates the trend of the research sample towards (agreed), and with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the standard deviation value of (1.030) and the relative weight equals 69.72%, which is greater than the neutral relative weight "60%". The t value was (8.37). It is greater than the tabular t value at a significance level of 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the characteristics of cloud accounting have an impact on the characteristics of accounting information in an integrated manner, as well as on the determinants of cost and benefit.

5- Paragraph (5), which is (The use of cloud accounting leads to improving the comparability of information between company branches or between a specific company and its counterpart in the market.) came in second place in terms of the degree of agreement among the study sample members, with a mean value of (3.94). ), which indicates the trend of the research sample towards (agreed), and with very good homogeneity in the answers, and this is confirmed by the value of the standard deviation of (0.542) and the relative weight equals 78.92%, which is greater than the "neutral relative weight" of 60%, and the t value reached (15.11). It is greater than the value of the tabular t at a significance level of 0.05 and a degree of freedom of "74" equals 1.995. This indicates that the use of cloud accounting leads to improving the comparability of information between branches of the company or between a specific company and its counterpart in the market.

3-3: Testing research hypotheses

This axis aims to test the influence relationships between the independent variable (cloud accounting) and the dependent variable (quality of accounting information), and in light of the main hypothesis which states (there is no statistically significant effect at the level of statistical significance for cloud accounting on the quality of accounting information in public joint-stock companies Iraq), from which three sub-hypotheses emerged, using a simple linear regression model. The levels of analysis were taken at the sub- and total levels to determine the significant effect of each sub-variable of the independent variables on each sub-variable of the dependent variables. As for accepting or rejecting the main effect hypothesis, the By calculating the number of significant models as a percentage out of all models,

if it achieves more than (50%), the hypothesis is accepted, but if the significant models are less than this percentage, the hypothesis is rejected. As for the dimensions of the hypothesis, this is done by comparing the calculated (F) with the tabulated (F) value. Below the level of significance (0.05) as follows:

The main hypothesis of the research: (There is no statistically significant effect at the level of statistical significance for cloud accounting on the quality of accounting information in Iraqi public shareholding companies). Three sub-hypotheses have branched from this hypothesis, as shown in Table (10)

Table (10): shows the effect of cloud accounting on the quality of accounting information

| decision | Moral | Calculated F value | The coefficient of determination R2 | Beta coefficient β | Fixed limit) a( | Cloud accounting / Quality standards / Accounting information | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| effect | .642 | 3.981 | .615 | .128 | 1.775 | Relevance of accounting information | |
| effect | .012 | 15.994* | .714 | .661 | .756 | Objectivity of accounting information | |
| effect | .095 | 4.508* | .905 | .349 | 2.949 | Timeliness of accounting information | |
| | | 2 | | | | number | Moral models |
| | | 30% | | | | Relative importance | |

* Tabulated F value at 0.05 level = (3.89)

1- Analysis of the impact of cloud accounting on the suitability of accounting information: It is clear from Table (10) that the calculated (F) value reached (3.981), which is greater than the tabulated (F) value of (3.89) at a significance level (0.05), and at a significance level ( 642.), This means that there is an effect of cloud accounting on the dependent variable, suitability of accounting information, and from the same table it is possible to notice the value of the constant (1.775a =), and this means that there is an effect of cloud accounting in the amount of (1.775),

even if the suitability of accounting information is equal to Zero. As for the value of (128 = □), it means that a change of one unit in cloud accounting will lead to a change in the suitability of accounting information of (128). As for the value of the coefficient of determination (R2), it was (.615). This means that cloud accounting explains 61% of the variance occurring in the suitability of accounting information.

2- Analysis of the impact of cloud accounting on the objectivity of accounting information: It is clear from Table (10) that the calculated (F) value reached (15.994), which is greater than the tabulated (F) value of (3.89) at a significance level (0.05), and at a significance level ( 012.), This means that there is an effect of cloud accounting on the dependent variable, the objectivity of accounting information, and from the same table it is possible to note the value of the constant (0.756 = a), and this means that there is a presence of cloud accounting of (0.756) even if the amount of objectivity of accounting information is equal to Zero. As for the value of (661 = □), it means that a change of one unit in cloud accounting will lead to a change in the objectivity of accounting information of (661). As for the value of the coefficient of determination (R2), it was (714), This means that cloud accounting explains (0.71%) of the variance occurring in the objectivity of accounting information.

3- Analysis of the impact of cloud accounting on timeliness of accounting information: It is clear from Table (10) that the calculated (F) value reached (4.508), which is greater than the tabulated (F) value of (3.89) at a significance level (0.05), and at a significant level. (.095), and this means that there is an effect of cloud accounting on the dependent variable, the timing of accounting information, and from the same table it is possible to notice the value of the constant (2.949 = a). This means that there is a presence of cloud accounting of (2.949), even if the amount of timing is The accounting information is equal to zero. As for the value of (349 = □), it means that a change in the amount of one unit in cloud accounting means a change in the timing of the accounting information of (349). As for the value of the coefficient of determination (R2), it was (905). This means that cloud accounting explains 90% of the variance occurring in the timeliness of accounting information.

Based on the above-mentioned results, I collect them, and considering the percentage of relative importance, we find that it is less than 50%. Therefore, we reach the rejection of the null hypothesis and the acceptance of the existence hypothesis, which indicates the presence of a statistically significant effect at the

level of statistical significance for cloud accounting on the quality of accounting information in Iraqi public shareholding companies. This indicates that it is necessary to adopt this technology and be prepared and prepared to apply it, for the purpose of developing international financial reports in line with cloud accounting applications and their risks, in order to ensure the preservation of the quality and credibility of financial reports and the information they contain.

The fourth topic:

Conclusions and recommendations

4-1: Conclusions:

1- Cloud accounting is considered one of the modern technologies based on cloud computing, which helps those in charge of the accounting information system perform their work easily.

2- Cloud accounting helps organizations reduce costs and benefit from many advantages, but this is accompanied by many possible risks that must be taken into consideration.

3- There is a moderate degree of in-depth knowledge of the concept of cloud accounting in the business environment of joint-stock companies, the research sample, in addition to an absolute lack of confidence in relying on it, despite the advantages it produces related to reliability, lower risks, and lower cost, especially with the expansion of the volume of activity, which is accompanied by an expansion of financial statements. .

4-2: Recommendations:

1- The need to draw companies' attention to the advantages of cloud accounting in the long term, rather than limiting it to the short term by judging its ineffectiveness and comparing it with traditional systems.

2- Gradual integration is considered a good option that business organizations and companies can rely on in order to learn about the various advantages available through conducting accounting courses, taking into account the comparison of traditional and modern accounting, and then evaluating that period before relying entirely on cloud accounting.

Sources :

First: Arabic sources:

1- Al-Shamrani, Magda Awadah Faleh, (2019), "The impact of cloud accounting on the external audit process in the Kingdom of Saudi Arabia," Arab Journal of Arts and Humanities, No. 8.

2- Aziz Shinawa, Sam Karim, and Al-Shammari Hussein, (2019), "Cloud accounting is a new horizon for organizing accounting work," Journal of the City of Elm University College, 11, (01).

3- Al-Sakini, and Sin Yahya, (2010), "Earnings Management and its Impact on Information Quality," a master's thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad.

4- Riad, Zalasi, (2012), "Contributions of corporate governance to achieving the quality of accounting information," a master's thesis submitted to the Council of the Faculty of Economic and Commercial Sciences, Algeria.

5- Ali Bey, Tayseer Jawad Kazim, (2013), "Utilizing the effectiveness of the Government Financial Statistics Manual (GFS) in improving the quality of accounting information in government financial reports, an applied study in a selected group of government units," a master's thesis submitted to the College of Administration and Economics, Department of Accounting. University of Kufa.

6- Al-Jaarat, Khaled Jamal, (2012), "A proposed model for the characteristics of high-quality financial information, an analytical theoretical study," Baghdad Journal of Economic Sciences, Volume Two, Issue Thirty-Three.

7- Al-Dahrawi, Kamal El-Din Mustafa and Helal, Abdullah Abdel-Azim, (2014) "Accounting as an Information System", University Education Printing House, Cairo.

8- Tabaybia, Salima, (2016), "Accounting Theory", first edition, Center for Research and Development of Human Resources, Ramah, Amman, Hashemite Kingdom of Jordan.

9- Shaheen, Ali Abdullah, (2011) "Accounting Theory is an Analytical and Applied Intellectual Framework," first edition, Afaq Publishing and Distribution House, Gaza, Palestine.

10- Schroeder, Richard, (2012), "Accounting Theory," Arabized by Khaled Ali, Ahmed Kajiji, and Ibrahim Ould Muhammad, Al-Marreikh Publishing House, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia.

11- Sharif, Najat Sahib Abdel Samad, (2015), "The Impact of Accounting Conservatism on the Quality of Accounting Information," a master's thesis submitted to the Arab Institute of Certified Public Accountants, Najaf Branch.

12- Jumaa, Hawam, and Lachouri, Nawal, (2011), "The Role of Corporate Governance in Achieving the Quality of Accounting Information," an intervention at the National Forum on Corporate Accounting Governance, Larbi Ben M'hidi University, Umm Al-Qura, Algeria.

13- Bouhafs, Samiha 2018 ("The impact of the characteristics of accounting information on financial decision-making in Algerian economic institutions"), a thesis submitted to obtain a Doctorate of Science in Management Sciences, specializing in Accounting, Mohamed Khidir University, Biskra, Algeria.

14- Abbas, Ahlam, (2013) "The impact of the qualitative characteristics of accounting information on the quality of financial reports for a sample of financial managers and auditors," a master's thesis submitted to the Faculty of Administrative, Economic, Commercial, and Management Sciences, Kasdi-Merbah University, Algeria.

Second: Foreign sources:

Abdullah , M.-z. (2017). The Effect of Cloud Computing on Elements of Accounting Information System. Global Journal of Management and Business, 17(03),

Ashok , K., & Pragya , G. (2018). IMPACTS OF CLOUD COMPUTING ON ACCOUNTING: AIDS, CHALLENGES AND ITS FUTURE GROWTH. International Journal of Economic and Business Review, 06(03),

Amron, M. T., & Roslina, I. (2019). Determining factors influencing the acceptance of cloud computing implementation. Procedia Computer Science .

Ghosh, A. (2015, July-December). The Adoption of Cloud Based E-Accounting in India. Journal of Management Studies and Research.

Huang, N. (2016). Discussion on the Application of Cloud Accounting in Enterprise Accounting Informatization. 2nd International Conference on Economics, Social Science.

Mahalakshmi, A. (2017). Awareness of Cloud Accounting Among Accounting.

Nurhajati, Y. (2016). The Impact of Cloud Computing Technology on the Audit Process. International Journal of Scientific and Technology Research

International Organization for Standardization,(2017), (ISO/IEC), "Big Data".

FASB, (2010), "Qualitative Characteristics of Accounting Information" SFAC, No.(8).

Kieso, D. E., Weygandt, J. J., Kimmel, P. D., Trenholm, B., Warren, V., & Novak, L. (2018)," Accounting Principles", 13 ed. John Wiley & Sons.

Spiceland, J. D. & Sepe, J. F. & Nelson, M. W., & Thomas, W. ,(2020), "Intermediate accounting", 8th Ed, New York, McGraw Hill/Irwin.

Rapina, R,(2014), "Factors Influencing The Quality of Accounting Information System And Its Implications on The Quality of Accounting Information", Research Journal of Finance and Accounting Vol.(5), No.(2).

# واقع التكنولوجيا المالية والتحديات التي تواجهها في مصر والسعودية وآفاق التطوير

**ا.د. امل اسمر زبون** / جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

Amel.zaboon@qu.edu.iq

**ا. م. د. سهيلة عبد الزهرة.** / الجامعة لمستنصرية /كلية الإدارة والاقتصاد
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

**ا.م. شذى سالم دلي** / جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد

Shatha.dily@qu.edu.iq

الملخص :-

يهدف البحث الى استعراض واقع التكنولوجيا المالية في كل من مصر والسعودية وأهم التحديات التي تقف امام تطبيقها في هذه الدول والافاق المستقبلية للتطور، ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل متغيرات البحث معتمداً في ذلك على البيانات الرسمية والمصادر الأكاديمية المتوفرة حول هذا الموضوع ، وكانت من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث في ان كل من مصر والسعودية قد قطعت شوطاً في هذا المجال مقارنة ببعض الدول العربية الا انها بالرغم من ذلك تواجه العديد من التحديات التي أبرزها القوانين واللوائح التنظيمية وتوظيف الكفاءات والحصول على التمويل وتطوير البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية : التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الاستثمار في راس المال الجريء

Abstract :-

The research aims to review the reality of financial technology in both Egypt and Saudi Arabia, the most important challenges that stand in the way of Its application in these countries, and future prospects for development

To reach the objectives of the research, the descriptive analytical method was used to analyze the research variables, relying on official data and academic sources available on this subject . One of the most prominent findings of the research was that both Egypt and Saudi Arabia have come a long way In this field compared to some Arab countries, but despite this they face many challenges, the most

prominent of which are laws and regulations, recruiting talent, obtaining financing, and developing infrastructure

المقدمة :-

تعد التكنولوجيا المالية شكلاً من أشكال الإبتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية وأصبحت منافساً قوياً لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية, وذلك لتوفيرها منتجات مالية مبتكره تتميز بالمرونة والسرعة والتكلفة المنخفضة. وهي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام دولي وشهدت تطوراً كبيراً خاصه بعد الازمه المالية التي شهدها العالم في عام ٢٠٠٨.وبرزت بشكل أكبر بعد ظهور جائحة كورونا وتدابير الأغلاق التي استخدمتها أغلب دول العالم وأدت الى أغلاق المكاتب والفروع المصرفية, الأمر الذي أدى الى الاعتماد على الحلول الرقمية لإجراء المعاملات المالية من خلال استخدام منتجات وخدمات تعتمد على التقنية الحديثة وتتضمن العديد من أشكال التكنولوجيا التي يتم أستخدمها لتقديم خدمات تتراوح بين تطبيقات الدفع الإلكتروني والتأمين عبر الأنترنيت والتمويل الجماعي ... الخ.

وبناءا عليه أصبحت التكنولوجيا المالية المبتكرة أحد أهم الصناعات الواعدة على مستوى العالم، وذلك لقدرتها على استخدام الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، وكان للتطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور في ظهور العديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، والتي تساعد بشكلٍ كبيرٍ في زيادة كفاءة الخدمات المالية وتوسيع انتشارها. لذلك حظيت باهتمام العديد من دول العالم ومنها العربية، وخاصة السعودية ومصر التي قطعت شوطاً في هذا المجال مقارنة ببعض الدول العربية وخاصة في مجال الاستثمار والتمويل وعدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والتطبيقات الخاصة بها. كما تشير التوقعات حول مستقبل مشرق لهذا المجال في هاتين الدولتين ، الا انه بالرغم من التطورات الحاصلة في البلدين المذكورين الا انهما ما زالا يعانيان العديد من التحديات التي تواجه تطبيق هذه التكنولوجيا ومنها القوانين واللوائح التنظيمية وتوظيف الكفاءات والحصول على التمويل وتطوير البنية التحتية.

اهمية البحث :تتجلى في اهميه قطاع التكنولوجيا المالية ما جاء من تقنيات وابتكارات حديثه أسهمت في تطور القطاع المالي، وكيف سايرت الدول العربية هذا التطور وخاصة الدول قيد الدراسة حيث الواقع والافاق المستقبلية للتطور في هذا المجال.

اهداف البحث :- ومن اهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها البحث هي:

تشخيص واقع وآفاق التكنولوجيا المالية في كل من مصر والسعودية

توضيح اهم التحديات التي تواجه تطبيق هذه التكنولوجيا في الدول المذكورة

معرفه اهم المبادرات والسياسات المتبعه في كل من مصر والسعوديه لغرض تطوير وازدهار هذا النوع من التكنولوجيا

مشكلة البحث :تنطلق مشكلة البحث من أثاره التساؤل الاتي:

هل سعى كل من مصر والسعوديه نحو مواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال التكنولوجيا المالية حاضرا ومستقبلاً وبالتالي الحصول على الصدارة بين الدول العربية في هذا المجال ؟ وماهي التحديات التي تواجه تطبيق هذه التكنولوجيا في تلك الدول وهل قدمت هاتين الدولتين مبادرات لمواجهة هذه التحديات ؟

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضيه مفادها (ان كل من مصر والسعودية قد قطعت شوطاً في مهما في تحقيق التطور في مجال التكنولوجيا المالية مقارنه ببعض الدول العربية، وتسعى من خلال مجموعة من السياسات والمبادرات لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال والعمل على الحصول على مرتبه الصدارة بين الدول العربية مستقبلا ومواجهة التحديات التي تعرقل تطورها)

منهجيه البحث :ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث فقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل متغيرات البحث معتمداً في ذلك على البيانات الرسمية والمصادر الأكاديمية المتوفرة حول هذا الموضوع.

المطلب الأول :مفهوم التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها

أولاً :مفهوم التكنولوجيا المالية

لقد وردت العديد من التعاريف حول مفهوم التكنولوجيا المالية للعديد من الباحثين و المنظمات الدوليه وكل ينظر لها من زاويته فقد عرفها البعض على أنها صناعه اقتصاديه تتكون من شركات تستخدم التكنولوجيا في نشاطها من أجل صنع أنظمة ماليه أكثر كفاءة. (١)

وعرفت ايضا بالابتكارات والتحديثات في الاساليب التقليديه والخدمات المالية لتسهيل وإدارة العمليات المالية في الشركات وإدارة الأموال والخدمات الاستشارية ووصول هذه الخدمات للعملاء في اي زمان ومكان (٢)

كما عرفت في انها شركات ماليه مبتكرة تستعمل تكنولوجيا من أجل إعادة النظر بالخدمات المالية والمصرفية. (٣)

ويشير مفهومها الواسع إلى تطبيق الصناعة المالية الحديثة في تقديم تشكيلة واسعه من الخدمات المالية كالإقراض والاستثمار والدفع وإدارة الخطر وتحليل البيانات والتأمين وإدارة الثروات. (٤)

في حين عرفتها لجنه بازل للرقابة المصرفية بأنها تكنولوجيا او ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال او عمليه او منتج جديد له تأثير في الأسواق والمؤسسات المالية. (٥) و عرفها(Lee & Gin) بأنها الخدمات المبتكرة والمنتجات المقدمة عبر التكنولوجيا، مثل الهاتف المحمول والعملات المشفرة مثل عملة ((Bitcion)،Blockchain) بدلاً من العملات التقليدية. (٦)

ومما ورد في اعلاه نخلص الى أن التكنولوجيا المالية تتضمن :-

صناعه اقتصاديه تقوم بها شركات ماليه تستخدم التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية للعملاء.

تتضمن ابتكارات وأساليب ماليه حديثه

يتم تطبيقها في مجالات عده كالإقراض والاستثمار والتأمين وإدارة الثروات... الخ

ثانياً: مجالات تطبيق التكنولوجيا المالية .

ويمكن توضيح المجالات أو القطاعات التي يمكن أن تطبق التكنولوجيا المالية فيها حسب ما يلي:.(٧)

١-قطاع المدفوعات والتحويلات المالية :وتتمثل بأنظمة الدفع عبر الاجهزة المحمولة و الأنترنيت باستخدام المواقع والتطبيقات الالكترونية و التي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على الدفع للسلع والخدمات عبر الأنترنيت أو من خلال الاجهزة المحمولة ، وتسهم في تقليل التكاليف للمعاملات واختصار في الوقت مقارنة بطرق الدفع التقليدية، إذ حلت المحفظة المالية عبر الهاتف المحمول بدل النقود وأصبح تحويل الأموال لا يحتاج الي حساب مصرفي ويتم بسهولة أكثر باستخدامه الوسائل المالية الحديثة

٢-قطاع الاقراض وجمع رأس المال: لقد فتح الابتكار الرقمي امكانيات جديدة لفاعلين جدد غير تقليديين وبروز التمويل عبر الانترنيت، ولعل من اهم النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الاقراض والاستثمار هو التمويل الجماعي والذي يتم عن طريق منصات مالية تقوم بجمع عدد كبير من المساهمات الصغيرة للأفراد، وهو يدخل ضمن سلسلة التمويلات الند للند، حيث يصف هذا المصطلح التفاعل بين طرفين دون الحاجة الى وسيط مركزي وبالتالي فالمنصات تعتبر سوقاً رقمياً .

٣-ادارة الثروات: تحت هذا البند فإن خدمة ادارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وادارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد والاثرياء واصحاب الاعمال الصغيرة والاسر الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية يدعون مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم عن طريق تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وادارة الضرائب المهنية والاستثمار.

٤-التأمين: يمكن تعريف تكنولوجيا التأمين بأنها تكنولوجيا فرعية من التكنولوجيا المالية وترتب باستخدام التكنولوجيا في صناعة التأمين بهدف تبسيط إجراءاتها وتحسين كفاءتها واختصار الوقت في اصدار الوثائق، وتستخدم هذه الشركات منتجات التأمين بشكل مباشر للعملاء الذين لا يملكون حساباً مصرفياً او حلولاً اكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب.

٥-البلوكشين والعملات الافتراضية: تعتبر البلوكتشين ثورة حديثة في عالم الأتمتة، وتمثل سلسلة البلوكات نظام تسجيل إلكتروني مشفر وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية الخاصة بالعملات الرقمية والعقود الذكية وتداول الأصول، ومن مميزات البلوكتشين بأنه لا تسمح بتعديل المعلومة التي تخزن فيها، كما تمتاز بأنها مفتوحة يمكن لجميع المشاركين مشاهدة تفاصيل كل سجل. أما العملات الافتراضية فهي عملات الكترونيه غير ملموسه ولا تصدر من جهة مركزيه وتحمل توقيع إلكتروني مشفر ليتمكن المتعاملون من تداولها ويتم استعمالها في شراء السلع والخدمات وإجراء التحويلات عبر منصات الإنترنت والهاتف المحمول.

٦-التكنولوجيا التنظيمية :وتعد من أهم انواع التقنيات المالي حيث انها تساعد المصارف والمؤسسات المالية العمل وفقاً لقواعد الامتثال المالية من أهم اولياتها العمل على تطبيق قواعد مكافحة غسيل الأموال وذلك لغرض تقليل العوائد المتحصلة بطرق غير مشروعة، وتطبيق قاعده اعرف عميلك التي تهدف إلى التحقق من هوية العملاء في المؤسسات لمنع الغش والممارسات غير السليمة.

المطلب الثاني : تحليل واقع التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية وآفاق تطورها

أولاً :تحليل واقع التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٢):-

يعد قطاع التكنولوجيا المالية في كل من مصر والسعودية من القطاعات الحديثة النشأة، الا انها قد شهدت تطوراً كبيراً قياسا إلى بعض الدول العربية وخاصه بعد تنامى دور التكنولوجيا الحديثة في كافه نواحي الحياه وظهور وتنامي العولمة الاقتصادية والمالية، أضف إلى ذلك دور الازمات التي مر بها الاقتصاد العالمي كالأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ وجائحة كورونا في أواخر عام ٢٠١٩ التي برزت دور هذا القطاع، لذا سنتطرق في هذه الفقرة إلى اهم التطورات في الاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية كذلك التطورات الحاصلة في عدد الشركات الناشئة في هذا المجال وأهم وتطبيقاتها مع اهم المبادرات الحكومية للتطور

١-تحليل التطور في اتجاهات الاستثمار الجريء في التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية

لقد شهد الاستثمار في راس المال الجريء في قطاع التقنية المالية تطوراً كبيراً في كل من مصر والسعودية خاصه بعد وجائحة كورونا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال متابعة بيانات الجدول (١) الذي يبين ان الاستمارات في قطاع التكنولوجيا المالية في مصر قد ارتفع من (١٢,٥)مليون دولار في عام ٢٠١٩ ليصبح (٣٥٨,٨)مليون دولار عام ٢٠٢٢ محققا نمو سنوي مركب مقداره (١٣١,٤٧٪) ومتوسط سنوي للمده بأكملها بلغ(١٨١,٣٧٥)مليون دولار ورافق ذلك ارتفاع في عدد الصفقات التي تم عقدها في هذا القطاع من (١٨)صفقه في عام ٢٠١٩ إلى (٥٣)صفقه في عام ٢٠٢٢ محققه نمو سنوي مركب مقداره(٣٠,٩٩٪) وقد هيمن كل من قطاع المدفوعات والتحويلات ومنصات أصحاب الأعمال وأنشطة الإقراض والتمويل البديل على النسبة الأكبر من الاستثمارات وكما هو واضح في الشكل (١).

جدول(١)

الاستثمار الجريء وعدد الصفقات في التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

| السنة | مصر | | السعودية | |
|---|---|---|---|---|
| | حجم الاستثمارات | عدد الصفقات | حجم الاستثمارات | عدد الصفقات |
| 2019 | 12.5 | 18 | 18 | 6 |
| 2020 | 56.3 | 28 | 7.8 | 7 |
| 2021 | 297.9 | 57 | 157.2 | 16 |
| 2022 | 358.8 | 53 | 293 | 28 |

المصدر: بالاعتماد على - البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية – مصر 2023، ص٣٤

البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي فنتك السعودية ٢٠٢١،ص١٤

Magnitt،الشركة السعودية للاستثمار الجريء ،المملكة العربية السعودية تقرير الاستثمار الجريء ٢٠٢٢،ص 12

الشكل (١) الاستثمار الجريء وعدد الصفقات في التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

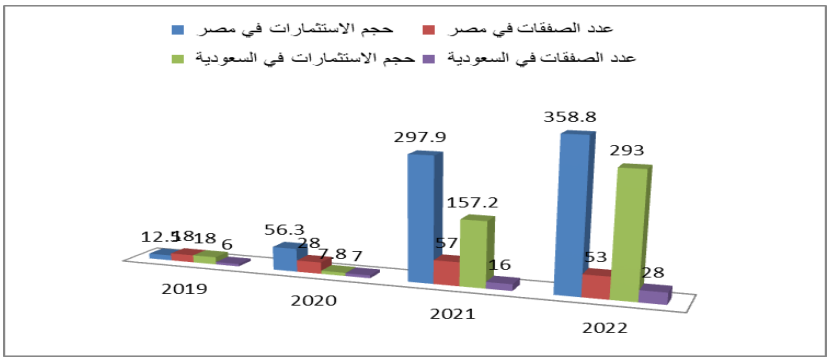


المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

اما بالنسبة الاستثمارات رأس المال الجريء مصنفة وفقا لفئات جولات التمويل فقد بدأت الاستثمارات ذات المراحل التمويلية المتقدمة أن تظهر في منظومة التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها بمصر اعتبارا من عام ٢٠٢٠، على الرغم من أن عدد الاستثمارات ذات مراحل التمويل الأولية (ومرحلة التمويل الأولي ) وبلغت نسبة قدرها ( ٧٢٪) من إجمالي عدد الاستثمارات ، إلا أن حجم الاستثمارات ذات مراحل التمويل المتقدمة ( فئة أ أو أكثر ) قد شهدت قفزة كبيرة بنسبة بلغ(٨٠٪) من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال عام ٢٠٢٢ ، حيث تم إبرام (٨) صفقات ضخمة في العام ذاته، بمبالغ وصلت إلى أكثر من (٢٠) مليون دولار أمريكي ، بزيادة بلغت نسبة (٦٠٪)مقارنة بعدد الصفقات التي تمت خلال عام ٢٠٢١ ، وكما هو موضح في الشكل (2) . (٨)

اما بخصوص المملكة العربية السعودية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظ في عدد استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التقنية المالية إذ ارتفع من (١٨)مليون دولار عام ٢٠١٩ ليصبح (٢٣٩) مليون دولار عام ٢٠٢٢ مققا نموي سنوي مركب مقداره (٩٠,٨٩٪) ومتوسطة سني للمدة بأكملها بلغ(١٠٥,٥)مليون دولار، ورافق ذلك ارتفاع في عدد الصفقات اليت تم عقدها من (٦)صفقات عام ٢٠١٩ لتصبح (٢٨)صفقة في عام ٢٠٢٢ . والجدر بالذكر أن استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١ سجلت معدلات نمو سنوية مركبة ( CAGR ) تجاوزت ال( ٤٠٪) ، وهي أعلى بكثير من معدل النمو السنوي المركب المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي بلغت نحو(٢٨,٦٧٪) خلال المدة ذاتها وقد نتج ذلك عن عدد من العوامل التي أدت إلى نمو الاستثمار في التقنية المالية في السعودية : التحول الرقمي التسارع نتيجة جائحة كورونا التي ادت إلى زيادة الطلب على حلول التقنية المالية، والمبادرات الحكومية التي شملت تجديد لوائح ترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر ، وإطلاق الشركة السعودية للاستثمار الجريء ، وشركة صندوق الصناديق " جدا " مما أدى إلى زيادة سيولة الاستثمار الجريء في المملكة، كذلك البيئة التجريبية التشريعية التابعة للبنك المركز السعودي ومختبر التقنية

المالية التابع لهيئة السوق المالية وإصدار اللوائح الخاصة بعدد من أنشطة التقنية المالية المختلفة أعطت الثقة والوضوح للمجتمع الاستثماري لتخصيص المزيد من الأموال للشركات التقنية المالية، أضف إلى ذلك المستويات العالية التقنية المالية التي تتمتع بها السعودية ، حيث بينت الأخبار الصادرة من البنك المركزي السعودي تسجيل السعودية أعلى معدل في تبني المدفوعات عبر تقنية الاتصال قريب المدى ( ( NFC) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ووفقا لتقرير نتائج المسح الوطني للتقنية المالية الصادر من ملك السعودية ، فان(٧٤٪) من الأفراد يقومون باستخدام حل واحد على الأقل من حلول التقنية المالية . مما يسهم في تحقيق نمو سريع في قطاع التقنية المالية ويعمل على جذب مستثمري رأس المال الجريء لهذا القطاع. (9)

ويعد قطاع المدفوعات المجال الأكثر جذباً للاستثمار في قطاع التقنية المالية السعودية عام ٢٠٢١ وكان له النصيب الأكبر في الاستثمارات الذي بلغ نحو(٩٣٪) من اجمالي قيمه الاستثمار في راس المال الجريء ويليه منصات التمويل في المرتبة الثانية، وشكلت الاستثمارات في شركات التقنية المالية في مراحلها الأولية النسبة الأكبر من اجمالي الصفقات الاستثمارية حيث بلغت نحو (٦٠٪) من اجمالي الصفقات وبنسبة تمويل بلغت (٧٪)، في حين أن (٤٠٪) من اجمالي الصفقات الاستثماري كان من حصة الشركات في مراحل التمويل ا وب وما فوق والشركات التي لم تفصح عن حجم استثماراتها و(٩٣٪) من اجمالي مبلغ التمويل وكما هو واضح في الشكل (٢). (١٠)

الشكل (2) توزيع الاستثمارات لرأس المال الجريء وفقاً للقطاعات الفرعية في مصر للمده (2019-2022)

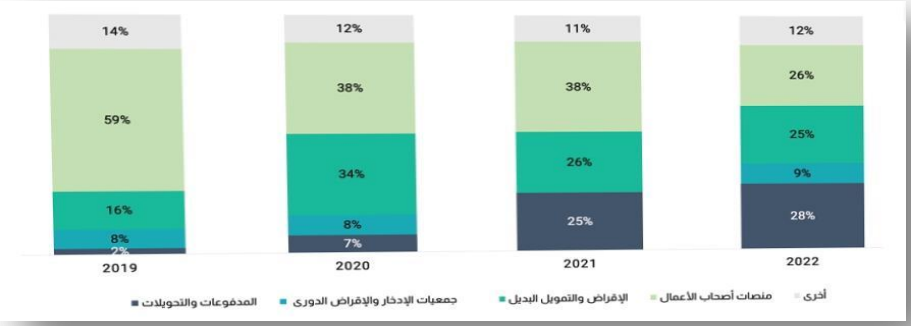


المصدر :البنك المركزي المصري ، تقرير منظور التكنولوجيا المالية 2023، ص34.

ويلاحظ من الشكل (٣)انَ مصر كانت متفوقه على السعودية في جميع سنوات الدراسة سواء كان من حيث حجم الاستثمار او عدد الصفقات التي تم عقدها.

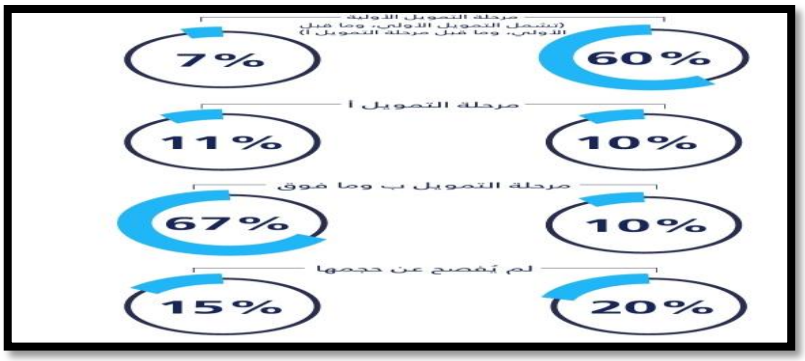


شكل (3) توزيع نسب الاستثمارات والصفقات حسب مراحل التمويل

المصدر: البنك المركزي السعودي، تقرير فنتك السعودية ٢٠٢١ – ٢٠٢٢،ص ٢٩

٢- تحليل التطور في عدد الشركات الناشئة في مصر والسعودية بمجال التكنولوجيا المالية :

لقد أدى التوسع في أسواق التكنولوجيا المالية وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع في مصر والسعودية الي زيادة عدد الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية وسنعرض في هذه الفقرة التطور في عدد الشركات خلال المدة قيد البحث ومجالات عملها في البلدين المذكورين. إذ تعد مصر من بين اربعه من أكبر الدول الأفريقية والثانية على مستوى الدول العربية من حيث عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، إذ ارتفع عددها من (٧٩)شركه في عام ٢٠١٩ لتصبح (١٧٧)شركه عام ٢٠٢٢ وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو((٢٢,٣٥٪) نتيجة لزيادة الطلب على الحلول المبتكرة التي تطلقها هذه الشركات وتعمل نحو(٩٥٪)من هذه الشركات داخل مصر ومعظم مقراتها تتواجد في القاهرة اما النسبة المتبقية فإن مقراتها توجد خارج مصر. ووفقاً لتقرير منظور التكنولوجيا المالية في مصر ٢٠٢٣ فأن كل من قطاع المدفوعات والتحويلات ، وقطاع الإقراض والتمويل وقطاع أصحاب منصات الأعمال قد احتلت الصدارة في منظومة التكنولوجيا المالية في مصر حيث بلغت نسبها نحو (٣٦٪) و(١١٪)و (١٠٪)على التوالي من اجمالي عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر عام ٢٠٢٢ وكما هو واضح في الشكل (٤).

ومن اهم الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية في مصر

أ- شركه fawry التي تعد من الشركات المهمة في الدفع الالكتروني حيث تتيح للمستخدمين العديد من المميزات مثل دفع الفواتير إلكترونيًا، وإعادة شحن الرصيد للهواتف المحمولة. كما تتيح لأصحاب الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، قبول المدفوعات عبر المواقع الإلكترونية والهواتف المحمولة وأنظمة نقاط البيع المحمول وحجز تذاكر الحافلات وغيرها من الخدمات، وقد اقترب عدد عملاءها من(٥٠) مليون عميل وحجم معاملات بلغ( ٦,٨) مليار دولار في ٢٠٢٢ وشبكة تضم( ٣٦) بنكا و(٢٨٠) ألف وكيل وقيمة سوقية بلغت( ٥٧٥,٢) مليون دولار.

ب- شركه valu فأنها من الشركات التي تعمل في مجال الإقراض والتمويل وتسعى لتقديم عمليات التقسيط لشراء المنتجات دون فوائد.

ت- شركه (Paymob) التي تتيح للتجار قبول المدفوعات في المتاجر ومن خلال الإنترنت، عبر (٤٠) طريقة دفع مختلفة. وتعمل الشركة في مصر والأردن وباكستان وكينيا والإمارات، وتخدم أكثر من( ١٨) مليون مستخدم. فيما تعالج المنصة معاملات أكثر من ( ١٥٠) ألف شركة منها تابي، وفودكس، وأوبر، وفودافون، ومجموعة شلهوب، وإل جي، بالإضافة إلى عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، وحصلت هذه الشركة على(٥٠) مليون دولار في جولة تمويلية من الفئة (ب) بقيادة (Kora Capital) و(PayPal Ventures) لترفع إجمالي تمويلها إلى( ٦٨,٥) مليون دولار. .

ث- شركه moneyfellows وتعمل في مجال التمويل الجماعي عن طريق رقمنه جمعيات الادخار التقليدية، المعروفة في الدول العربية بـ (الجمعية)، ويتيح تطبيقها لمستخدميه إمكانية المشاركة في جمعيات مع غيرهم من المستخدمين، من دون الحاجة إلى أن يكون هؤلاء الأشخاص من دائرة المعارف أو الأصدقاء وعملها يختص بإتاحة الادخار والائتمان للمستخدمين ويستخدم تطبيقها من قبل(٣٠١) ألف مستخدم، حتى حزيران ٢٠٢٢ . وجمعت هذه الشركة في تشرين الأول للعام ذاته نحو(٣١) مليون دولار في جولة تمويل من الفئة (ب)، وتخطط للتوسع جغرافيًا وتنويع خدماتها. (12)

جدول(٢)

عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

| البلد/السنه | ٢٠١٩ | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ | ٢٠٢٢ |
|---|---|---|---|---|
| مصر | ٧٩ | ١١٨ | ١٥٥ | ١٧٧ |
| السعودية | ٢٠ | ٦٠ | ٨٢ | ١٤٧ |

المصدر :من أعداد الباحث بالاعتماد على -البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢٣، ص

-البنك المركزي السعودي، فنتك السعودية، ٢٠٢٢،ص

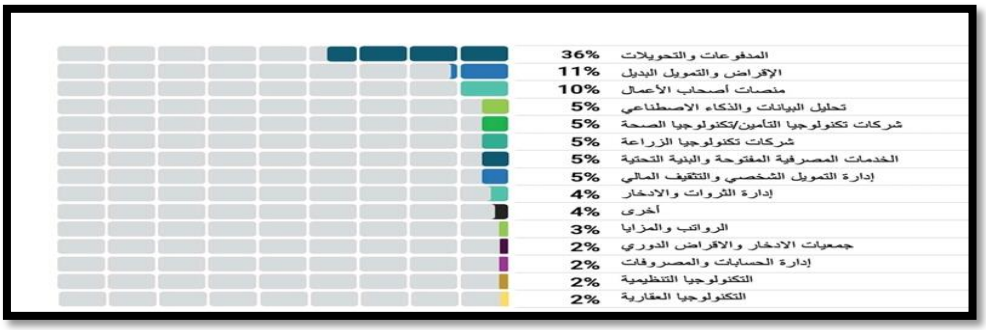


شكل(4) القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر عام ٢٠٢٢

المصدر:البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢٣، ص٢٥

اما بخصوص التطور في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في السعودية ومن خلال متابعه البيانات في جدول (٢) نجد أنها قد شهدت ارتفاعاً خلال المدة قيد البحث، إذ اتفع عددها من (٢٠) شركه في عام ٢٠١٩ لتصبح (١٤٧) شركه في عام ٢٠٢٢ محققه نمو سنوي مركب مقداره (٦٤,٦٥٪)خلال المدة بأكملها و نمو سنوي مقداره (٧٩٪)عن عام ٢٠٢١، وزياده مقدارها( ١٤,٧)ضعف خلال الاربع سنوات السابقة وقد نتج ذلك عن الجهود والمبادرات التي تبنتها الجهات الرسمية وغير الرسمية في السعودية لدعم وتطوير شركات التكنولوجيا المالية.، أضف إلى ذلك الانعكاسات الإيجابية لجائحة كورونا ودورها في التوجه نحو الحلول الرقمية التي تقدمها تلك الشركات. وكانت نحو (٩١٪)من مقرات هذه الشركات في السعودية في عام ٢٠٢١، ونحو(٨٧٪)منها في عام، ٢٠٢٢ وتعد الرياض المقر الرئيسي لمعظم هذه الشركات، في حين بلغ نسبة الشركات التي مقراتها خارج السعودية نحو(٩٪)و(١٣٪)للأعوام المذكورة، وتحتل الشركات المختصة في مجال المدفوعات وصرف العملات، والإقراض والتمويل، وحلول الأعمال وتوفير المعلومات والتمويل الشخصي النسبة الأكبر من الشركات المسجلة في السعودية وكما هو واضح في الشكل (4) ،ومن اهم شركات التكنولوجيا المالية الموجودة في السعودية هي :

أ- شركة تمارا وهي منصة تستهدف وسيلة اشتر الآن وادفع لاحقًا تتيح للمستخدمين الدفع على أقساط، وقد سجلت نموًا قدره( ١٠٠) مليون دولار أمريكي في الجولة الثانية من السلسلة – Bليرتفع إجمالي إيراداتها إلى أكثر من( ٢١٥) مليون دولار أمريكي، لتصبح بذلك أكثر شركة ناشئة تمويلاً في مجال التكنولوجيا المالية في المملكة، متجاوزة شركة stc pay التي حققت إيرادات بلغت (٢٠٠) مليون دولار في نوفمبر ٢٠٢٠.(١٣)

ب- شركة ساري (Sary) وهي شركه تربط أصحاب المشاريع الصغيرة مثل المطاعم والمقاهي والفنادق، مع مصنعي السلع الاستهلاكية وتجار الجملة عبر تطبيقها. وحصلت الشركة على تمويلات بقيمة(١١٢) مليون دولار، تم تأمين( ١٠٥,٥) مليون دولار منها في عام ٢٠٢١، وهي تخطط لاستغلال التمويل الجديد والتوسع في دول مجلس التعاون الخليجي.-شركة باي تابز tabs pay وتسهم في توفير حلول دفع للشركات في (٤٩)صناعة، إلى جانب خدمات فواتير إلكترونية، تتيح الدفع عن طريق رمز الاستجابة السريعة ( QR Code) أو روابط الدفع الآمنة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومقدار تمويلها (٢٥,٣)مليون دولار.(١٤)

الشكل (5)القطاعات الفرعية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في السعودية لعام٢٠٢٢

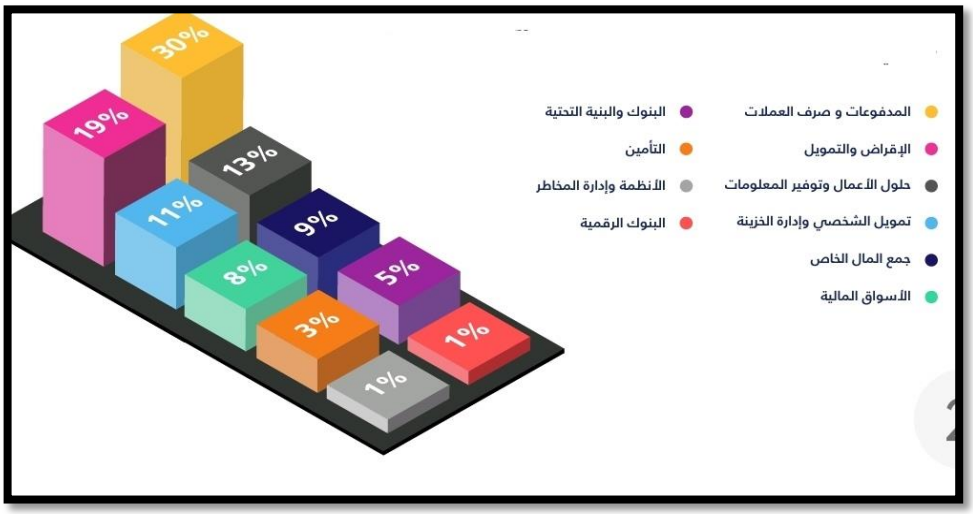


المصدر :البنك المركزي السعودي، تقرير فنتك السعودية ٢٠٢١ – ٢٠٢2،ص ٢٨

٣-التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية حسب مؤشر التقنيات المالية الحديثة العام :

يشير هذا المؤشر إلى توضيح الجهود التي بذلتها الدول العربية في تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة، ويسهم في بلورة رؤيه لهذه الصناعة وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير هذه الصناعة في الدول العربية والاستفادة من الفرص والممكنات المتاحة لها، مما يساعد في رسم سياسات وطنية ملائمة تعمل على الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها وتحسين بيئة الخدمات المالية الرقمية. ويتكون هذا المؤشر من ست محاور رئيسه تمثل إبعاد البيئة الداعم للتقنيات المالية الحديثة وتتضمن (السياسات والتشريعات، جانب الطلب، توفر التمويل، البنيه التحتية المالية، تنمية المواهب لدعم الابتكار، والتعاون والشراكات). ويعد أداة فعاله لتحديد المجالات التي تعاني من الضعف وتحتاج لبذل المزيد من الجهود لرفع مستو إعداده ى إنجازها. كما أنه يلقى الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في هذه الدول خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) من خلال استبيان تم إعداده لهذا الغرض َمن قبل صندوق النقد العربي.

حسب هذا المؤشر فقد جاءت في المرتبة الثانية بنسبة( ٦٥٪) بعد الإمارات التي حققت نسبة (٧٥٪)في المؤشر العام ، وقد نتج ذلك عن استحواذها على المركز الثاني على مستوى المؤشرات الرئيسة لتنمية جانب الطلب ومدى توفر التمويل، بفعل المبادرات المختلفة التي ترعاها السلطات السعودية في مساعدة مراكز التقنيات لدعم المنتجات والحلول المالية الرقمية وتعزيز التثقيف المالي وبرامج التوعية المختلفة، وتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل. كما حصلت على المركز الثالث على مستوى الدول العربية في المؤشرات الرئيسة للسياسات والتشريعات والبنية التحتية المالية وتنمية المواهب.

في حين جاءت مصر في المرتبة الخامسة في المؤشر العام بنسبة بلغت (٥٢٪) ، بفعل استحواذ مصر على المركز الأول في مؤشر تنمية المواهب، كأنعكاس للمبادرات المختلفة على مستوى الدولة والجامعات. كذلك

بفضل الجهود المبذولة لتعزيز جانب الطلب، من حيث التثقيف المالي وزيادة الحلول والخدمات الرقمية المُقدمة، إذ حلت مصر ثالثة في هذا المحور.(١٥)

الامر الذي يدل على أن السعودية قد حققت تقدم في كافة المؤشرات الفرعية للمؤشرات العام بالمقارنة مع مصر الذي كان تميزها واضحا في مؤشر تنميه المواهب و سجلت ضعفا في مؤشر توفير التمويل والبنى التحتية المالية. وقد أسهم هذا المؤشر في تحديد المجالات التي تعاني من الضعف وتحتاج لبذل المزيد من الجهود لرفع مستوى إنجازها وهذا ما تم فعلاً في السنوات اللاحقة حيث بذلت كل مصر والسعودية جهود متميزة في هذا المجال.

جدول (٣)

المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة ومؤشراته الفرعية في مصر والسعودية

| المؤشرات / الدولة | السياسات والتشريعات | توفير التمويل | تنميه المواهب | البنى التحتية المالية | التعاون الشراكات | جانب الطلب | المؤشر العام |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٠,٦٠ | ٠,١٤ | ٠,٩٠ | ٠,٣١ | ٠,٦٣ | ٠,٧٠ | ٥٢,٠ |
| السعودية | ٠,٧٣ | ٠,٣٢ | ٠,٨٠ | ٠,٦٤ | ٠,٧٠ | ٠,٧٠ | ٠,٦٥ |

المصدر: صندوق النقد العربي، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية(finAr) المنهجية والنتائج، ٢٠٢١،ص٦

المطلب الثاني : التحديات والآفاق المستقبلية لتطور التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية

أولاً - التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية

توجد عدة تحديات قف عائق بوجه ازدهار وتقدم التكنولوجيا المالية الا انها تختلف من دوله لأخرى إذ تتمثل هذه التحديات بالاتي(١٦)

ضعف البنية التحتية المالية : فنجد ان مصر بالرغم من وصول نسبة انتشار الهواتف المحمولة فيها إلى( ٩٧,٤ %) في ٢٠٢١ ، الا ان اشتراكات الأنترنت لازالت منخفضة خاصة للإنترنت عن طريق الهاتف المحمول والذي بلغت نسبة مستخدميه( ٥٨,٨٤ ٪) في العام ذاته، أضف إلى ذلك تدني خدمة الأنترنت ، وعدم وجود هذه الخدمة في العديد من المناطق الريفية والنائية .

القيود التنظيمية والتشريعية : إذ تواجه شركات التكنولوجيا المالية بعض القيود التنظيمية التي تعيق نموها مثل الحصول على التراخيص وتطبيق واللوائح المالية المحلية وكذلك تعدد الجهات التنظيمية التي يتعين على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العمل معها ، والتي تشمل الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ووحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب . ويمثل الالتزام بالقوانين من أبرز التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في السعودية، إذ إن تعدد التراخيص المطلوبة من الشركات الناشئة المحلية لمزاولة نشاطها ؛ وتحفظ كل من البنك المركزي السعودي وهيئة

السوق المالية بشان طريقة عملهما ؛ ودخول عدد محدود من الشركات للبيئة التجريبية بسبب طول فترة الانتظار التي تتراوح بين(٣-٩) أشهر ، حيث بلغ عدد الشركات المصرح لها الى غاية نهاية ٢٠٢٢ في البيئة التجريبية التشريعية Sandbox (٣٤)شركة فقط ، وفي مختبر التقنية المالية (١٩)شركه Fintech Lab من اصل( ٢٤٢) طلب ، علما ان كل من البيئة التجريبية التشريعية ومختبر التقنية المالية قد ركز على مجالات معينة للتكنولوجيا المالية كالمدفوعات وإقراض الند للند (P2P ) .

الأمن السيبراني :إذ تعد حماية المستهلك من هجمات الأمن السبراني وتدابير أمن . اضافة لما سبق ، يبقى الحصول على التمويل وسلامة المعلومات من أبرز التحديات التي تعوق ازدهار الشركات المالية الرقمية في مصر ، حيث يصعب اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف والاحتيال والقرصنة في ظل عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك .

المنافسة الشديدة بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والشركات الكبرى والمؤسسات المالية التقليدية وندرة الشراكات فيما بينها في كل من مصر والسعودية مما يحد من فرص زيادة التمويل والنمو في السوق والتوسع خارج البلد

ندره المواهب والمهارات في مجال التكنولوجيا المالية :يعد استقطاب وتوظيف المواهب تحدياً حقيقا تواجهه كل من مصر والسعودية، وذلك لان هذه المواهب يجب أن تتميز بالخبرة الواسعة والمهارات العالية والفهم العميق لاحتياجات العملاء. ، وباستمرار وتيرة تسارع انشطة التكنولوجيا المالية تزايدا في الطلب على الأفراد ذوي المواهب والكفاءات ، هذا الأخير الذي تجاوز العرض بكثير في ظل غياب المهارات الاساسية المطلوبة ، بسبب محدودية التعليم والتدريب المتاح محليا في مجال التكنولوجيا المالية في السعودية ومصر، وحسب تقرير فنتك السعودية ٢٠٢١ فان الشركات تجد صعوبة في ايجاد المهارات المناسبة للتوظيف في ابرز مجالاتها كتطوير الاعمال ، وذكاء الأعمال ،و الامتثال ومكافحة غسيل الأموال ، والأمن السيبيراني ، وعلم البيانات والتحليلات ، وتعلم الآلة / الذكاء الاصطناعي ، وتطوير المنتجات ، وهندسة البرمجيات ، وتصميم واجهات المستخدم وتجربة المستخدم

توفير رأس المال: يعد تحديا تواجه الشركات والمشاريع في مجال التكنولوجيا المالية وخاصة في السعودية وذلك لأن طبيعة هذه المشاريع تتطلب مبالغ كبيرة حتى في مراحل اختبار الفكرة وقبل دخول السوق، لذلك فان جذب المستثمرين في هذه المرحلة يتطلب جهدا كبيرا وتقديم نموذج عمل مميز قائم على الابتكار والقدرة على المنافسة والتوسع بشكل سريع، كذلك الحال في مرحلة التوسع فإن الجولات الاستثمارية غالبا ما تكون بمبالغ ضخمة مقارنة بالمشاريع الناشئة الاخرى.

ثانياً :الآفاق المستقبلية للتطور في قطاع التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية

1-آفاق التطور في قطاع التكنولوجيا المالية في مصر : تعد التكنولوجيا المالية احد الآليات التي وضعتها مصر لأجل التحول نحو المجتمع الرقمي وقد ضعت العديد من الاستراتيجيات والمبادرات التي تسعى الازدهار وتطور التكنولوجيا المالية فيها ومنها(١٧)

ا- قيام البنك المركزي المصري بإطلاق استراتيجية الشمول المالي( ٢٠٢٢-٢٠٢٥) في أب ٢٠٢٢ والتي ارتكزت على أربع محاور رئيسية ، منها الخدمات المالية الرقمية ، بالإضافة إلى ثلاثة ممكنات إحداها التكنولوجيا المالية والبنية التحتية المالية الرقمية وكما هو واضح في الشكل(6). من أولويات هذه

الاستراتيجية إطلاق مشروع يهدف رقمنة مجموعات الادخار والإقراض التي تستهدف المرأة في المناطق النائية من خلال إطلاق تطبيق " تحويشة "، حيث يتم دمج السيدات في القطاع المالي الرسمي من خلال تكوين مجموعات للادخار والإقراض وإدراجهم بالتطبيق الإلكتروني للقيام بجميع التعاملات الخاصة بالادخار والإقراض من خلال الدمج بين التطبيق وبطاقات ميزة مسبقة الدفع الخاصة ويستهدف المشروع حوالي ( ١٢) مليون سيدة في( ١٣) محافظة .

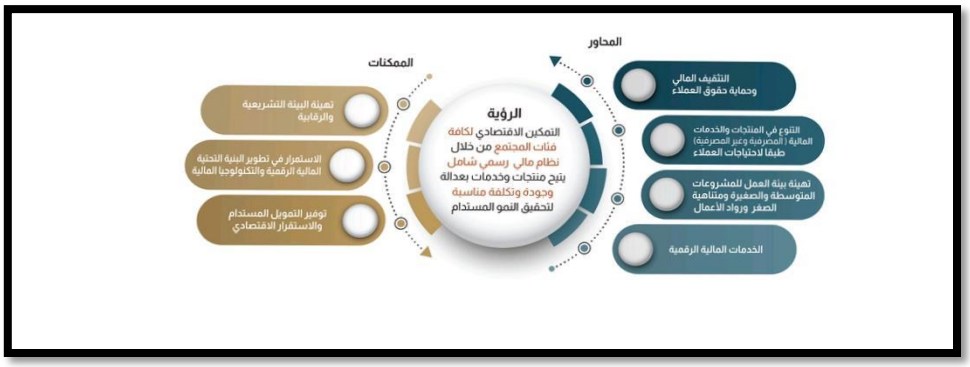


شكل (6) الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي في مصر (٢٠٢٢-٢٠٢٥)

المصدر :البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية مصر ٢٠٢٣، ص٨٠

ب- إنشاء صندوق التكنولوجيا المالية لدعم الابتكار: بالنظر لأهمية عنصر التمويل الذي يعد من أهم ركائز استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار، ومن مُنطَلَق حرص القطاع المصرفي على مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، والذي يُعَدّ مجالاً واعدًا في مستقبل الصناعة المصرفية والمالية في مصر والعالم أجمع، فقد تم إطلاق صندوق "إنكلود" للتكنولوجيا المالية في اذار عام ٢٠٢٢ و بمساهمة عدد من البنوك العاملة بمصر وهي البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة، و عدد من الشركات المتخصصة في هذا المجال ومنها شركة بنوك مصر، ومجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، وشركة ماستركارد بهدف تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، وبرؤية طموحة بأن يصبح "إنكلود" أكبر صندوق تمويلي في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى الإقليمي، برأس مال مستهدف أن يصل إلى( ١٥٠) مليون دولار أمريكي، ويهدف هذا الصندوق إلى :-

رعاية الكوادر الشابة، لكونها الاستثمار الواعد للمستقبل والقادر على تحقيق العديد من المكاسب للسوق المصري.

توجيه الاستثمارات إلى الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية، سواءً المحلية منها أو الدولية التي تعتزم إطلاق أعمالها داخل السوق المصري.

توجيه الاستثمارات إلى كلٍ من مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها.

توجيه جزء من الاستثمارات لدعم الشركات الناشئة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية في مراحلها الأولى.

تعزيز منظومة التكنولوجيا المالية في مصر.

تعزيز التحول الرقمي وتحقيق معدلات أعلى من الشمول المالي، والعمل على تمكين المزيد من تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة القادرة على تقديم وتوصيل الخدمات المصرفية والمالية إلى كافة فئات المجتمع بشكل أكثر سهولة، وأقل تكلفة، كخطوة هامة على طريق تحقيق التحول الرقمي المُستهدف، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية عربيا وأفريقيا.

ويُتوقع أن يجذب الصندوق استثمارات إضافية من مستثمرين إقليميين ودوليين بارزين ما سيجعله أكبر منصة استثمارية للشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، و قد وجه الصندوق أولى استثماراته الى أربع شركات وهي:(١٨)

خزنة "Khazna": شركة ناشئة مصرية تقدم خدمات مالية عبر تطبيق الهاتف المحمول لمتوسطي و محدودي الدخل في مصر

" Lucky": يعتبر أحد تطبيقات التكنولوجيا المالية الرائدة في مصر، حيث تقدم طرق مختلفة للتقسيط وعروض ومكافآت واسترداد نقدي لأكثر من (٨) ملايين مستخدم.

مُزارع "Mozare3": هي منصة إليكترونية متخصصة في التكنولوجيا المالية الزراعية، وتعمل لخدمة القطاع الزراعي والغذائي من خلال دعم أصحاب المزارع والتعاون معهم

"Paymob" : تعتبر أحد الوسائل الرائدة لخدمات الدفع الرقمي التي تستهدف تسهيل المدفوعات الإلكترونية وتمكين العديد من الشركات والمشروعات التجارية من قبول عمليات الدفع بالطرق المناسبة لهم ولعملائهم أينما كانوا.

ج تأهيل الكوادر البشرية في مجال التكنولوجيا المالية :ان تنمية مهارات وقدرات الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات ونشر وتوطين ثقافه الإبداع والابتكار يعد ركيزة اساسيه لتنفيذ ستراتيجية التحول الرقمي في مصر ومن المبادرات التي تمت لتحقيق هذا الغرض هي :

مبادرة " FinYology " ، التكنولوجيا المالية للشباب تأتي مبادرة " FinYology " التي تم إطلاقها بدعم المعهد المصرفي المصري في عام ٢٠٢٠ في إطار خطة طموحة تستهدف تطوير الدورات التدريبية والمواد الدراسية المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وعقد المسابقات وإنشاء حاضنات اعمال بالجامعات الحكومية والأهلية ، بهدف نشر الوعي والابتكار في مجالات وتطبيقات التكنولوجيا المالية بين الشباب وطلاب الجامعات في مصر ويمكن ملاحظة الإنجاز الذي تحقق من هذه المبادرة كما هو موضح في الشكل (7) .

مبادرة بناة مصر الرقمية " Digital Egypt Builders Initiative " قام البنك المركزي المصري في عام ٢٠٢٢ بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حتى عام ٢٠٢٥ بشأن مبادرة بناة مصر الرقمية " DEBI " حيث تهدف المبادرة إلى منح درجة الماجستير المهني لخريجي

الجامعات المصرية المتميزين حديثي التخرج بمختلف الكليات في جميع المحافظات في أحد تخصصات التكنولوجيا المالية ، أو علوم البيانات أو الذكاء الاصطناعي ، أو الأمن السيبراني ، أو علوم الروبوتات أو التحول الرقمي ، وذلك بالتعاون مع كبرى الجامعات العالمية تساهم المبادرة في بناء وتطوير الكوادر الشابة بمصر ، مما ينعكس إيجابا نحو إطلاق منتجات تكنولوجية مبتكرة جديدة بالسوق المصري والإقليمي ، ومن ثم تحقيق الأهداف المستقبلية للمبادرة وبناء قادة قادرين على تنفيذ رؤية مصر الرقمية 2030 .

الشكل (7)إنجازات مبادره FinYology في عام٢٠٢٢

المصدر:البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢٣، ص٩١

ت- تطوير القواعد واللوائح المتعلقة بتنظيم وتطوير واستخدام التكنولوجيا المالية : يعد تطوير منظومة التكنولوجيا المالية أحد أهم الأهداف التي أدرجتها الهيئة العامة للرقابة المالية ضمن إستراتيجيتها الخاصة بتطوير القطاع المالي غير المصرفي للأعوام (٢٠٢٣-٢٠٢٧ ) ، والذي يأتي تماشيا مع التطور العالمي الملحوظ في الاعتماد على التكنولوجيا في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المالي غير المصرفي بشكل خاص ، كما قامت الهيئة بالآتي :- (١٩)

بالتعاون مع البنك المركزي المصري تم تعديل اللوائح الخاصة بمقدمي الخدمات التكنولوجية للمدفوعات وميسري عمليات الدفع الإلكتروني ، ورفع الحظر عن استخدام وسائل خدمات الدفع الإلكتروني بغرض بيع وشراء الأوراق المالية

إصدار القرار رقم ( ٦١ ) لسنة ٢٠١٧ بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمعدل بالقرار رقم ( ١٥١ ) لسنة ٢٠٢٢ بشأن السماح للأنشطة السمسرة والوساطة وبناء وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ بفتح حسابات للعملاء الكترونيا عن بعد

تم صياغة قواعد الترخيص للخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا المالية في الأسواق المالية عبر المصرفية

العمل على إعداد الضوابط الخاصة بالتحقق من بيانات الهوية الرقمية التي يتم إجراؤها عبر المنصات الرقمية بغرض إصدار هذه الهوية أو المصادقة عليها عن بعد سواء من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية

للعاملين بالجهات التي تخضع لإشرافها أو من قبل الشركات المرخص لها من قبل الهيئة للمتعاملين من عملائه

ث-انشاء المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية وتطويره:-

ويعد المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة بمثابة حيز افتراضي يخضع لمحددات عمل دقيقة ، يستطيع من خلاله المتقدمين اختبار تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة المقدمة للمختبر في بيئة أعمال واقعية ، لفترة زمنية محددة ، ووفقا لمعايير واضحة ومحددة بشكل مسبق ، وعلى نطاق ضيق يسهل معه تدارك المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي وعملاء التكنولوجيا المالية وقد تم إطلاق الفوج الأول للمختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية في يوليو 2019، كفوج تجريبي يختص بالتعرف الإلكتروني على عملاء مَحافظ الهاتف المحمول، اما الفوج الثاني يختص بالبيئة التجريبية التنظيمية وقد اطلق في نوفمبر 2020 ، كمجموعة مفتوحة الموضوع لاتجاهات مختلفة في مجال التكنولوجيا المالية. وتم فتح باب التقديم للفوج الثالث للمختبر التنظيمي والذي يختص بأنشطة التمويل الجماعي القائم على الإقراض في يوليو عام٢٠٢٣

٢-آفاق التطور في قطاع التكنولوجيا المالية في السعودية:-

لقد شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة نموًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا المالية ، وذلك بفضل التحول الرقمي الذي دعمته الحكومة السعودية والذي ساعد على تعزيز الاقتصاد الرقمي في المملكة. حيث تشهد المملكة تحولاً رقمياً كبيراً في القطاع المالي، وذلك من خلال تطوير وتقديم العديد من التقنيات المالية الجديدة التي تهدف إلى تحسين تجربة المستخدم وتسهيل العمليات المالية. لذلك تسعى حكومة السعودية إلى تعزيز الابتكار والتحول الرقمي في القطاع المالي من خلال تعزيز التكنولوجيا المالية (Fintech) من خلال إطلاق العديد من المبادرات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين الخدمات المالية في المملكة وتحقيق التنمية الاقتصادية. في سبيل ذلك، أطلقت الحكومة السعودية العديد من المبادرات والمشاريع لتعزيز الابتكار والتحول الرقمي في القطاع المالي، منها :(٢٠)

أ- مركز الإبداع المالي (Fintech Saudi): فنتك السعودية هي مبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع هيئة السوق المالية عام ٢٠١٨ ضمن برنامج تطوير القطاع المالي لدعم عملية تطوير قطاع التقنية المالية فيها

ب- ستراتيجية التقنية المالية :ففي ظل حرص السعودية على مواصلة تنميه القطاع المالي فقد تمت الموافقة على البد بتنفيذ هذه الستراتيجية في عام ٢٠٢٢ والتي تهدف إلى تنظيم هذا القطاع وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لاتخاذ قرارات فعاله وسريعة، وجعل السعودية من الدول الرائدة في مجال التقنية المالية لمواكبة تطلعات الاستراتيجية، وتتكون رؤية هذه الستراتيجية من ست محركات واحد عشر مبادرة لتعزيز منظومة التكنولوجيا المالية في السعودية وكما واضح في الشكل (8)

وقد حددت مجموعة من الالتزامات للعمل على تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال جذب أبرز الجهات الفاعلة وتمكين تأسيس شركات جديدة في مجال التقنية المالية والعمل على زيادة عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة إلى

( ٢٣٠) شركة بحلول عام ٢٠٢٥، كما تسعى الاستراتيجية لرفع حصة المعاملات غير النقدية (المعاملات

الرقمية) لقطاع الأفراد، وذلك لتقليل من استخدام النقد لتصل إلى نسبة تصل إلى(٧٠٪) بحلول عام ٢٠٢٥.

شكل (8)رؤية ستراتيجية التقنية المالية في السعودية

المصدر :البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي للتقنية المالية ٢٠٢٢ ، ص١١-١٢

كما تطمح الاستراتيجية الى رفع القيمة التراكمية لاستثمار المال الجريء في شركات التقنية المالية لتصل الى( ٢,٦) مليار ريال سعودي بحلول عام٢٠٢٥ سعيا لتعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي مما سيساهم في نمو وبناء شركات التقنية المالية.

وتهدف الاستراتيجية بأن يكون لقطاع التقنية المالية مساهمة في الناتج المحلي المباشر لقيمة تقارب( ٤,٥) مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٥ مما يعزز توجه المملكة في تنويع مصادر الدخل، كما تسعى الإستراتيجية إلى بناء الكفاءات اللازمة في قطاع التقنية المالية وخلق ما يقارب( ٦) الاف وظيفة مباشرة

بحلول عام ٢٠٢٥. اما مستهدفاتها وفقا لرؤية ٢٠٣٠ فأنها تتضمن زياده عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لتبلغ (٥٢٥)شركه وخلق (١٨) الف وظيفه ورفع جحم المساهمة المباشرة لقطاع التقنية في الناتج المحلي الاجمالي إلى (١٣,٣) مليار ريال سعودي ورفع القيمة التراكمية لرأس المال الجريء الى (١٢,٢)مليار ريال سعودي.

ت- المختبر الرقمي (SDAIA) :وهي مبادرة أطلقتها الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وهي الجهة المختصة في المملكة بالبيانات والذكاء الاصطناعي وتشمل: البيانات الضخمة، وهي المرجع الوطني في كل ما يتعلق بهما من تنظيم وتطوير وتعامل، وهي صاحبة الاختصاص الأصيل في كل ما يتعلق بالتشغيل والأبحاث والابتكار في قطاع البيانات والذكاء الاصطناعي. تسعى إلى تعزيز التعاون بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية.

ث- قيام البنك المركزي السعودي بتصميم بيئة تجريبية تشريعية sandbox تهدف إلى معرفة أثر التقنيات الجديدة على سوق الخدمات المالية في المملكة وتقييم ذلك الأثر، وأيضاً للمساعدة على تحويل السوق السعودية لمركز مالي ذكي، حيث ترحب تلك البيئة بدخول الشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة في بيئة فعلية بغية إطلاقها مستقبلاً في المملكة. وتهدف البيئة التجريبية التشريعية إلى جذب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية التي تسعى إلى استخدام التقنية الحالية أو الجديدة بطريقة مبتكرة لتقديم منتجات أو خدمات مالية جديدة في السوق السعودية، أو لتحسين إجراءات العمل. وتتضمن الشريحة المستهدفة، دون حصر، الشركات الناشئة السعودية والعالمية، وشركات التقنية المالية، وشركات الخدمات المالية القائمة، وشركات الخدمات المهنية الشريكة مع هذه الشركات أو التي تقدم الدعم لها.

ج- برنامج تدريب فنتك التدريبي للطلاب والخريجين والموظفين كافة التخصصات وهو واحده من مبادرات البنك المركزي السعودي، ويهدف إلى إتاحة فرصة مميزة للمتدربين لخوض تجربة العمل لدى إحدى الشركات الرائدة في قطاع التقنية المالية في المملكة العربية السعودية، واكتساب المعرفة وممارسة مهارات جديدة في المجالات التقنية وغير التقنية من خلال العمل في الجهات الرائدة في مجال الفنك والمؤسسات المالية الكبرى، مما يتيح الفرصة للكوادر الشابة لتطوير مهاراتهم وتمكينهم من شق طريقهم المهني.

وتعتبر هذه المبادرات جزءًا من استراتيجية الحكومة السعودية لدعم التكنولوجيا المالية وتحسين الخدمات المالية للمواطنين والمقيمين في المملكة.

الاستنتاجات والتوصيات :

اهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث هي كالآتي:

١-سوق التكنولوجيا المالية في كل من مصر والسعودية في حال تطور مستمر والدليل على ذلك تطور عدد الشركات العاملة في هذا المجال وتزايد الاستثمار

وخاصة في قطاع المدفوعات وأنشطة الإقراض والتمويل

٢-ان المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة كانت أداة فعالة التأشير مكامن الضعف في المحاور المختلفة التي تخص قطاع التكنولوجيا المالية في هذين البلدين مما أسهم وضع السياسات اللازمة لرفع مستوى الإنجاز

٣- على الرغم من التطور الحاصل في قطاع التكنولوجيا المالية في مصر والسعودية الا انها لازالت تعاني من بعض التحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المالية وازدهارها في هاذين البلدين

٤- قيام هذين البلدين بوضع ستراتيجيات وإطلاق مبادرات أسهم في ازدهار هذا القطاع ونموه في كل من مصر والسعودية

وعليه ومن خلال ما تم التوصل اليه من نتائج نقترح الاتي:-

١-العمل على الاهتمام برفع مستوى البنية التحتية المالية خاصه في مصر

٢-ضرورة العمل على تهيئة وتكييف القوانين واللوائح التي تنظم عمل الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية لكلا البلدين

٣-وضع أسس للتعاون بين الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية وكذلك بين الدول.

٤-نشر الثقافة المالية يعد احد الضرورات اللازمة لتعزيز ثقة المتعاملين في القطاع المالي.

قائمة المصادر :

١-وهيبه عبد الرحيم واخرون، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصاديه، العدد(٣٨)،٢٠١٩، ص٣٥٤

٢-الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، التقنية المالية ومستقبلها في المملكة العربية السعودية، بدون سنه، ص٧

٣-سعيده حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعه واعده في الوطن العربي، مجلة آفاق علميه، مجلد(١١)،عدد(٣)،٢٠١٩،ص٧٢٦

٤-رزقاطه مريم واخرون، واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد ، مجلد(٤)،عدد(١)،ص٥٦٥

٥-وهيبه عبد الرحيم واخرون، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب ناجحة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية – تحديات النمو والمنافسة، المركز الجامعي تمنراست، ٢٠١٨، ص٢

٦-زهراء جارالله حمو اسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، مجلد(٩)،عدد(٣٣)،٢٠٢٠،ص٩٨

٧-للمزيد من التفاصيل انظر -عبد الكريم احمد قندوز، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، ٢٠١٩، ص٥٢-٦٨

-كريمه بن حواو واخرون، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة البشير الإبراهيمي – برج عريريج، السنه الدراسية (٢٠٢٠-٢٠٢١)، ص١٨

-حسين الحافظ، ماهي التكنولوجيا المالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد(٢٦)،عدد(١)،٢٠١٩، ص٥٩

ومضة بيفورت، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية، بلا سنه، ص١٠

٨-البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢٣، ص٣٣-٣٤

٩-البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي فنتك السعودية ٢٠٢١، ص١٤

١٠-البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي فنتك السعودية ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، ص٢٩

١١-البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢٣، ص٢٢-٢٦

١٢-للمزيد من التفاصيل انظر

-ميرفت محمد عبد الوهاب، التكنولوجيا المالية ومدى استفادة الفئات الأكثر احتياجات للخدمات المالية في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد(٥٤٧)،٢٠٢٣،ص٢٢٢٦

-عمرو عبد الحميد، شركات التكنولوجيا المالية الناشئة الأكثر تمويلاً في مصر، متاح على الرابط:https://www.forbesmiddleeast.com

١٢-للتفاصيل انظر

شهله قدري واخرون، واقع شركات التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية خلال المدة (2018 – 2021)،مجلة البحوث الاقتصادية المالية، مجلد(٩)،عدد(٢)،٢٠٢٢،ص٦٥١

-البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي فنتك السعودية ٢٠٢٠-٢٠٢١، صفحات متعددة.

١٣-ايريكا ماساكو ويلش، أبرز السعودية الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية حصولها على التمويل، مجلة رواد الأعمال، متاح على الرابطhttps://entrprenralarabiy.Com

١٤-جولي مجدلاني، الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الأكثر تمويلاً في السعودية والإمارات، متاح على الرابطhttps://economymiddleeast.com

١٥-صندوق النقد العربي، مؤشر التقنيات الماليه الحديثة في الدول العربية :المنهجية والنتائج، ٢٠٢١، صfinAr٢

١٦-للتفاصيل انظر:-

-البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢١، ص٢٥-٢٦

-ميرفت محمد عبد الوهاب، مصدر سابق، ص١٣٣

-عمر طناحي، تحديات تواجه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مصر،

٢٠٢٣،متاح على الرابط https://www.bankygate.com

-اسماء رفعت، المنافع والتحديات :التكنولوجيا المالية في الأنشطة غير المصرفية، مركز المصري للفكر والدراسات الستراتيجية، ٢٠٢١،متاح على الرابط https://ecss.com.eg

١٦-للتفاصيل انظر -شهله قدري واخرون، مصدر سابق، ص٦٥٦-٦٥٧

فنتك السعودية ٢٠٢١، ص٧-٩

AlBarrak,m.s ,Alookley,S.A. a, Ecosystem, opportunities and challenges in Saudi - Arabia risk and Financial Management, 2021, p47

١٧-برنامج تطوير القطاع المالي في السعودية، التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ص٢٤-٢٥

١٨-البنك المركزي المصري، تقرير منظور التكنولوجيا المالية ٢٠٢٣، ص٨٦-٨٧

١٩ – للتفاصيل انظر:- -رحاب نجم، مصر :صندوق أنكلود لدعم الابتكار التكنولوجي، مجلة رواد الأعمال، متاح على الرابط https://entrepreneuralarabiya.com

-البنك المركزي المصري، صندوق التكنولوجيا المالية لدعم الإبتكار، متاح على الرابط :

https://www.cbe.org.eg

٢٠- للتفاصيل انظر -البنك المركزي السعودي، التقرير السنوي للتقنية المالية ٢٠٢٢،ص 11

-فنتك السعودية ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص٥-٦

-فنتك السعودية، كتيب متدربين برنامج فنتك التدريبي20، ص٥

-موفق محمد ربابعه، ثورة المعلومات والتكنولوجيا المالية

# تحديات التنمية المستدامة في العراق

# الازمة المائية انموذجاً

**ا.د. حسين عليوي ناصر الزيادي**
**ا.م.د. حسام صبار هادي**
**جامعة ذي قار**

الملخص:-

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية وقد أجمعت الدراسات والبحوث التي تناولت الموارد المائية ان المياه وما يتعلق بها من أنشطة ستكون هم البشرية في القرن الواحد والعشرين لان المياه العذبة لا تشكل سوى 3% من نسبة تواجد المياه على سطح الأرض وان صحة الإنسان ورفاهيته والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الأيكولوجية معرضة للخطر اذا لم تتم إدارة الموارد المائية بفعالية تزيد عما كانت عليه سابقا. والمياه من أنفس الموارد الطبيعية في المناطق الجافة حيث تتحكم في وجود توزيع وكثافة كل من النبات والحيوان والإنسان ، وتشير التقارير الصادرة عن مراكز الأبحاث العالمية على ان أزمة المياه ستكون واحدة من ثمانية أخطار تواجهها البشرية في الألفية الثالثة

تناول هذا البحث اسباب الازمة المائية في العراق وطبيعة الاستخدام الجائر للمياه و معدلات النمو السكاني المرتفع واخيرا زيادة نسب التلوث المائي وخصص المحور الاخير لدراسة العلاقة بين التنمية المستدامة وشحة المياه، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالجداول والخرائط والاشكال البيانية لتعزيز فرضية البحث، وقد اوصى البحث بجملة توصيات منها تشكيل مجلس أعلى للمياه في كل محافظة يرتبط بأعلى سلطة في البلاد يتألف من مجموعة من المختصين واساتذة الجامعة ومهندسي الري والاهتمام بمستودعات المياه الجوفية وترشيد استعمال المياه في قطاع الزراعة والسعي لتطوير طرق الري الحديثة باستعمال التقنيات الحديثة للري كالري بالرش والتنقيط.

الكلمات المفتاحية: مشكلة المياه في العراق الحلول والمعالجات

Abstract:

Water is one of the most important natural resources, and studies and research dealing with water resources have unanimously agreed that water and related activities will be the concern of humanity in the twenty-first century, because fresh water constitutes only 3% of the percentage of water on the surface of the earth, and that human health and well-being, food security and development Industrial and ecosystems are at risk if water resources are not managed more effectively than they were previously. Water is one of the most valuable natural resources in arid regions, as it controls the presence, distribution, and density of plants, animals,

and humans. Reports issued by international research centers indicate that the water crisis will be one of the eight dangers humanity faces in the third millennium.

This research dealt with the causes of the water crisis in Iraq and the nature of the excessive use of water and high population growth rates and finally the increase in water pollution rates. Each governorate is associated with the highest authority in the country, consisting of a group of specialists, university professors, and irrigation engineers. It pays attention to underground water aquifers, rationalizes the use of water in the agricultural sector, and strives to develop modern irrigation methods using modern irrigation techniques, such as sprinkler and drip irrigation.

Keywords: water problem in Iraq, solutions and treatments

المقدمـــــــة

يكتسب موضوع المياه أهمية خاصة في العراق بالنظر لمحدودية المتاح منها ، مما يجعل متوسط نصيب الفرد فيه من المياه المتجددة اقل المعدلات في العالم (1)، ومما يزيد الأمور صعوبة ان الموارد المائية السطحية في العراق تأتي من الخارج ، وان استهلاك المياه يزيد بمعدلات مرتفعة نتيجة التزايد المضطرد في عدد السكان وما يرافقه من تغيرات اقتصادية وتنموية .

ووفقا للتصنيفات العالمية فان وضع الاحتياجات المائية(Water Used) يتسم بالحرج إذا قل نصيب الفرد الواحد عن 1000م3 سنويا ، كما يوصف بالفقر المائي الخطير اذا قل نصيب الفرد عن 500م3، ومن هذا المنطلق يعتبر وضع المياه في العراق مهدد بالخطر ، فمعدل نصيب الفرد في العالم يبلغ 7180م3 سنويا ، اما في الوطن العربي فيبلغ معدل نصيب الفرد من المياه 1027م3 سنويا ، في حين بلغ المعدل في العراق 1549 م3 سنويا (2) وعلى الرغم من كونه اعلى من المعدل في الوطن العربي الا انه يقع ضمن دائرة الخطر.

وفيما يتعلق بأزمة المياه السطحية في العراق وخصوصا بالنسبة لانخفاض الواردات المائية لنهري دجلة والفرات فان هناك بعض الدراسات أكدت ان نهري دجلة والفرات سوف تتعرضان للجفاف التام بحلول عام 2040 ، وهذا ما أكدته منظمة اليونسكو وفقاً للمعطيات الحالية.

مشكلة البحث:-

تتمثل مشكلة البحث بسؤال مفاده: ماهي اسباب الازمة المائية في العراق؟ وماهيالعلاقة بين التنمية المستدامة وازمة المياه؟ وكيف يمكن ادارة الموارد المائية لتحقيق التنمية المستدامة؟ ومن الطبيعي ان تنبثق من المشكلة الرئيسة جملة من المشاكل الثانوية ابرزها : ماهي انعكاسات الازمة المائية على الواقع الزراعي والاقتصادي بشكل عام؟ وماهي الحلول والمعالجات التي توفر ادارة ناجحة لهذا الملف؟

هدف البحث:-

يهدف البحث الى بيان اثر انخفاض الموارد المائية على مؤشرات التنمية المستدامة ، والوقوف على اسباب الازمة ونتائجها والتداعيات المترتبة عليها، كما ان البحث يوفر فرصة للحصول على التوصيات التي في ضوءها يمكن تحقيق ادارة مائية ناجحة وورقة ارشادية لمتخذي القرار.

فرضية البحث:-

يفترض البحث ان هناك علاقة وثيقة بين ازمة المياه والتنمية المستدامة ، وانه بإمكان الحكومة العراقية ادارة ملف المياه بشكل افضل مما هو موجود حالياً وان البلد بمواجهة خطر حقيقي محدق لذلك ينبغي ان تكون هناك معالجة جدية ووقفة موضوعية وادارة مائية من نوع مختلف.

مصادر البحث:-

اعتمد الباحث على البيانات الرسمية الصادرة من وزارة الموارد المائية وفروعها في المحافظات، فضلا عن المعلومات المكتبية والبيانات التي وفرتها الصور الفضائية للبلد وفي مراحل زمنية مختلفة.

هيكلية البحث:-

تكون البحث من جملة محاور كانت البداية بالأسباب المؤدية الى وجود الازمة حيث تم التطرق الى التغيرات المناخية ونوع التربة والسدود المقامة على نهري دجلة والفرات وتم تعزيز ذلك بالجداول والاشكال البيانية.

اما المحور الثاني فقد خصص لدراسة تداعيات الأزمة ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اما المحور الثالث فقد تم دراسة العلاقة بين الازمة المائية والتنمية المستدامة وخصص المحور الاخير فقد ركز على الحلول والمعالجات.

(خريطة 1) العراق وتقسيماته الإدارية ( المحافظات)

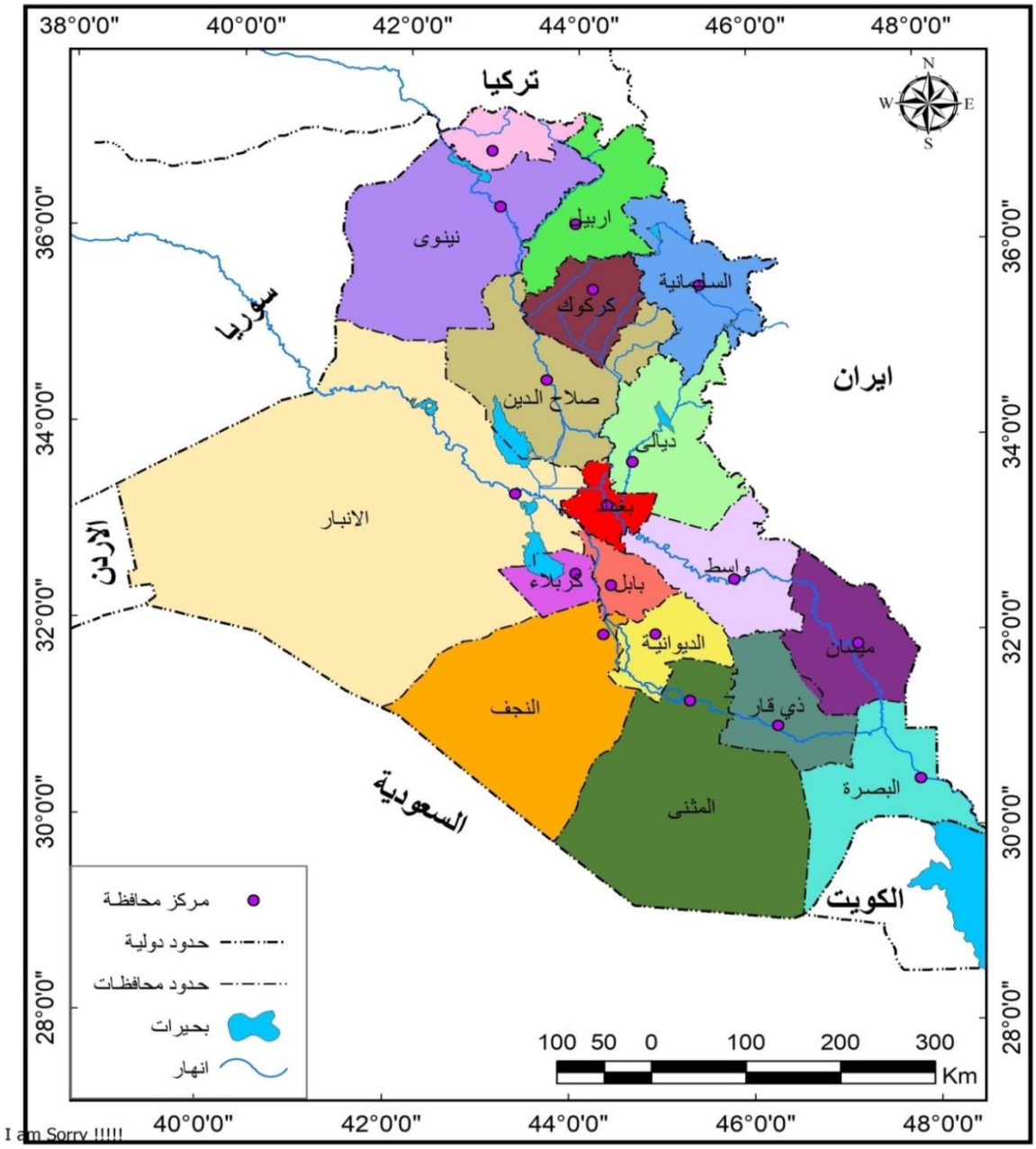


المصدر :- أعد من قبل الباحثة بالاعتماد على :- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية (المحافظات) ، مقياس الرسم1 /1000000 (العراق الإدارية)، مطبعة الهيئة العامة للمساحة ،2022.

المحور الاول :أســباب الأزمــة

اولا – التغيرات المناخية

بعد ان كانت مجرد نظرية، أصبحت التغيرات المناخية حقيقة وخطر قادم محدق على المستويات الزمنية القريبة ، وهذا ما يلاحظ من خلال ارتفاع درجات الحرارة وقلة التساقط ، كما ان التعرف على التغيرات المناخية يأتي من عدة وسائل تتمثل بالطرق الجيولوجية والرصد التقليدي والمرئيات الفضائية(3)، وقد أثبتت التجارب المختبرية ان لدرجات الحرارة العالية تأثير بيئي معنوي اذا ارتفعت درجة حرارتها ، واذا ما ساعدت بعض العوامل على ارتفاع درجات الحرارة فمؤكد ان هذا الارتفاع يؤثر سلبا على الإنسان والحيوان والنبات(4).

وعند ارتفاع درجات الحرارة السطحية ستتأثر الدورة الهيدرولوجية بسبب الآثار التي ستطرأ على رطوبة التربة والتبخر ومن ثم التساقط المطري وجريان الأنهار وتغذية المياه الجوفية وتكرار حالات الجفاف ونقص كميات المياه المحتجزة خلف السدود الاصطناعية وغير ذلك من آثار لغاية عام 2022 تعرضت 54٪ من اراضي العراق للتدهور، ويؤثر التصحر على 39٪ من مساحة البلاد، أدى بناء السدود على منابع وروافد نهري دجلة والفرات إلى تقليل كمية ونوعية المياه التي تصل الى العراق، ونتيجة لذلك، فإن اللسان الملحي من مياه الخليج يدخل إلى الجزء الجنوبي من العراق، مما يؤثر سلبًا على إنتاجنا الزراعي ويتسبب في معاناة البصرة الفيحاء خصوصا في نقص مياه الشرب.

التكاليف البشرية المحتملة لهذه للتغيّرات المناخية ستكون كبيرة، فقد تضرر سبعة ملايين عراقي بالفعل حتى الان من الجفاف والنزوح، ووفقًا لوزارة الموارد المائية العراقية، سيواجه العراق عجزًا قد يصل إلى 10.8 مليار متر مكعب من المياه سنويًا بحلول عام 2035، هذا الكمية من العجز هي بين ما يحتاجه العراق للزراعة و ما متوقع ان يصل من مياه للعراق، ناهيك عن ما سيحدث من تناقص نتيجة لزياده درجات الحرارة والتبخر وازمات الجفاف المتوقعة بسبب التغير المناخي.

وبحسب تصريح وزير البيئة في العراق عام 2022 ان العراق يخسر يوميًا 10 مليارات دينار (نحو 7 ملايين دولار) جراء التغير المناخي، والجدير ذكره، إنّ العراق يعد من أكثر البلدان تأثرًا بالتغيرات المناخية، وقد صنّف تقرير الأمم المتحدة العراق واحدًا من البلدان الخمس الاكثر تأثرًا بموضوع التغير المناخي، وان الاخير بات من أهم التحديات التي ستواجه العراق، حيث بدا ذلك واضحًا من خلال ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوق، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التصحر وتدهور الأراضي بتأثير الجفاف وارتفاع معدلات العواصف الغبارية والرملية.

وتتمثل مدة سقوط الأمطار في العراق عند وصول الانخفاضات الجوية المتوسطية وذلك في منتصف الخريف ، كما وتأخذ بالتناقص في فصل الربيع وذلك نتيجة لقلة تأثير الانخفاضات الجوية المارة عبر المنطقة ، أي ينتهي موسم تساقط الامطار في نهاية شهر مايس ، وتتركز مدة تساقط الأمطار على مدينة بغداد في أشهر كانون الثاني وشباط ، اذ أن مجموع الأمطار (24.131) ملم في شهر كانون الثاني ، كما وينعدم سقوط الأمطار في أشهر الصيف تموز وآب ، ويلي شهر كانون الثاني ، كانون الأول اذ يبلغ مجموع الأمطار في هذا الشهر (16.9)م لم، وان مجموع الأمطار في سنة (2002) قد بلغ أقصاه في شهر نيسان وقد

بلغ (38.4)ملم ،وانعدمت كذلك الأمطار في أشهر الصيف حزيران ،تموز ،آب وكذلك أيلول ،كما وبلغت في شهر كانون الثاني (21.4)ملم (5).

ان اهتمامنا بإظهار خصائص الحرارة والإمطار في العراق ينطلق من تأثيرهما على طبيعة وكمية الموارد المائية فيه ومقدار ما يحدث من ضياع مائي من خلال عملية التبخر التي هي نتاج من عملية الحرارة والرطوبة النسبية والرياح . حيث تزداد كمية التبخر كلما تقدمنا جنوبا ويسبب هذا الوضع زيادة في عدم فاعلية الأمطار القليلة جداً في الأقسام الجنوبية من البلاد ، وتزداد كمية الضياع بواسطة التبخر من المسطحات المائية ، فعلى سبيل المثال يبلغ مقدار الضياع المائي نتيجة التبخر 0.6 مليار متر مكعب من بحيرة الحبانية 0.84 مليار متر مكعب في منخفض ابي دبس و4.5 مليار متر مكعب في بحيرة الثرثار(6)، وقد اعلنت الجهات الرسمية تعرض بحيرة الرزازة الواقعة بين محافظتي الانبار وكربلاء الى الجفاف التام خلال السنوات العشر المقبلة اذا استمر التدفق المائي على وضعه الحالي (7).

ثالثا - نوعية التربة

تتفاعل العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية في تحديد الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة ، حيث تشتمل العوامل الطبيعية على التركيب الجيولوجي والسطح والمناخ والموارد المائية فضلا عن النبات الطبيعي ، فيما تشتمل العوامل البشرية على عمليات إدارة التربة والمياه المتمثلة بعملية الحراثة والتنعيم والتسويه والري والبزل والتسميد والنظام الزراعي المتبع .

ان العلاقة بين التربة والموارد المائية هي علاقة تبادلية ، فالتربة المسامية تساعد على زيادة حصة المياه الباطنية من جراء نفاذيتها العالية وبالتالي تناقص حصة المياه السطحية في الأنهار والجداول .وهذا ما ينطبق على تربة الهضبة الغربية من العراق . وقد لعبت الترسبات الرملية والحصوية على تهيئة الظروف لتغذية المياه الجوفية القليلة التي تتواجد في الهضبة، أضف الى ذلك ان التكوينات الحاملة للمياه الجوفية هي من نوع الصخور الجبسية، لذا فان المياه الباطنية ان وجدت تمتاز بملوحتها العالية .

ان ملوحة تربة السهل الرسوبي أدت الى زيادة ملوحة المياه الباطنية ، فضلا عن كون النفاذية القليلة لتلك التربة أدت الى بطي جريان المياه الباطني خلالها ومن ثم بقاء نسبة عالية من الأملاح التي ترسبت تلقائيا الى الأنهار في القسم الأوسط والجنوبي من السهل الرسوبي إلى جانب عمليات البزل ( التصريف ).

وعموما يمكن تصنيف التربة في العراق الى عدة انواع هي (8): ترب كتوف الأنهار ( River Levees Soil ) وتاخذ امتدادا شريطيا مع الانهار الرئيسة والمتفرعة منها ، وبعرض بين عشرات الأمتار وإلى الكيلومتر الواحد ، ويتراوح معدل ارتفاعها بين ( 2 – 3 ) مترا عن مستوى الأراضي المنخفضة المجاورة لها ، يكون هذا الارتفاع واضحا شمال غرب المنطقة لاسيما عند قضاء الخضر والدراجي والبطحة ويعكس هذا الارتفاع النسبي خصائص جيدة يمكن توقعها للتربة في كونها ذات نسيج خشن وتصريف طبيعي جيد. ويكون النهر بمثابة المبزل الطبيعي لها كما يكون مستوى الماء الجوفي فيها أعمق مما جعل من خصائص هذه التربة أن تكون خصبة وتمارس فيها الزراعة وخلال موسمين .

لقد تكونت تربة كتوف الأنهار بفعل الفيضانات المتكررة وعبر مراحل زمنية طويلة ، وتتراوح رسوبياتها بين الرمل الناعم إلى ذرات غرينية طينية طموية Silty Clay Loam ، وقد ينخفض مستواها نتيجة ارتفاع قاع النهر بفعل ترسيب المواد الطموية وخروج المياه عن المجرى عند ارتفاع المناسيب مما

يؤدي إلى رفع منسوب الماء الجوفي فيها ، وهو ما يلاحظ عند ذنائب المجرى في مناطق أهوار ومستنقعات الحمار وعكيكة والفهود وسوق الشيوخ والمدينة والقرنة . اما ترب أحواض الأنهار ( River Basin Soil ). فتحتل هذه الترب المواقع المنخفضة المجاورة لترب كتوف الأنهار والممتدة على جانبي نهر الفرات ، وتحتل مواقع أبعد منها لمسافة تتراوح بين (1 – 7 ) كم في مناطق تنخفض نسبيا بين ( 1-3) متر عن مستويات مناطق ضفاف الأنهار المجاورة لها ، ويزداد انحدار سطح الأرض كلما اتجهنا نحو أطراف مناطق أحواض الأنهار باتجاه مناطق المنخفضات التي انحسرت عنها المياه في أهوار غرب القرنة ، وهور الحمار ، وأهوار سوق الشيوخ ، والفهود ، والعكيكة . وقد تكونت من تجمع الترسبات الناعمة التي نقلتها مياه الفيضانات بعيدا عن مجاري الأنهار فهي ذات تكوينات متماسكة ، وتمتاز بنسجة خفيفة وناعمة من الطين والغرين ، تراوحت نسبة الطين في تراكيبها ما بين ( 50 – 70 % ) ، ونتيجة لذلك تكون رديئة الصرف أحيانا ومشبعة بالماء water logged ، ونسجتها ضعيفة ، تزداد نسبة الأملاح فيها.

ان تأثيرات التربة ومخزون المياه الجوفية تظهر واضحة في ملوحة الابار التي يحفرها السكان في مناطق جنوب العراق لاسيما المناطق الغربية ومناطق الاهوار التي تعرضت للتجفيف.

ثالثا - أزمة الموارد المائية المشتركة

تعد الأنهار من أهم موارد العراق المائية ولا يمكن مقارنتها بأية صورة من الصور بموارد القطر المائية الأخرى مثل الموارد المائية والأمطار والثلوج . وتتمثل تلك الأنهار بنهري دجلة والفرات وشط العرب وروافدهما . وتكتسب المياه السطحية أهمية كبيرة بسبب المناخ الصحراوي السائد وملوحة المياه الباطنية ، وتختلف كمية المياه الداخلية في أحواض الأنهار تبعا للسنوات الرطبة والجافة فعلى سبيل المثال بلغت كمية المياه المنسابة في نهر دجلة حوالي 19 مليار م3 عام 1930 ووصلت الى 106 مليار م3 عام 1969 .

ولابد من الإشارة الى ان تركيا بعيدة المدى ولديها خطة لاستغلال مياه الفرات لتوليد الطاقة الكهربائية وشؤون الري فهي فضلا عن قيامها ببناء سد كيبان قامت ببناء ثلاث سدود هي قره قايا وكول كوي وقره بابا وهذه السدود سوف تشغل 4000 محطة ضخ وسوف تعمل على إرواء مساحة قدرها 2.800.000 دونم ، وبذلك فان إنتاج تركيا سيتضاعف بحدود اربع مرات ، وفي سوريا تم إنشاء سد الطبقة عام 1973 ويشكل هذا الخزان بحيرة قدرها 11.7 مليار م3 ويبلغ مقدار الخزن الحي 7.4 مليار م3 .

وينبغي القول ان طول نهر الفرات في تركيا حوالي 455 كم ، اما مساحة حوضه فتبلغ 125000 كم2 أي ان نسبة حوض الفرات في تركيا تبلغ 28.1% من المجموع العام لماحة حوضه البالغة 444000كم2 .

اما في سوريا فتبلغ مساحة حوضه 76000 كم2 أي بنسبة 17.1% اما طوله فيبلغ 675كم ، في حين يبلغ طول نهر الفرات في العراق 1200كم وهي الأعلى من بين الدول التي يمر بها النهر ، وتبلغ مساحة حوضه 177000 كم2 أي بنسبة 39.8% وهي الأعلى من بين دول الجوار(9) .

وتأسيسا على ما تقدم فان على الدول التي يمر بها هذا النهر يجب عليها اعتبار النهر نهرا دوليا ومراعاة حياة ملايين البشر الذين يعيشون على ضفافه .

ويبدو الحال أفضل بالنسبة لنهر دجلة الذي ينبع من شرق تركيا ليدخل مباشرة إلى أراضي القطر العراقي ، فضلا عن الروافد العديدة التي تصب فيه داخل العراق ، الا ان المنسوب المائي للنهر انخفض بشكل كبير في السنوات الأخيرة ومما يزيد الحال سوءا ان جميع روافد نهر دجلة تنبع من خارج أراضي القطر فيما عدا رافد العظيم . فضلا عن قيام تركيا ببناء سد اليسو الذي وضع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حجر الأساس له في أب عام 2006 وهو من اكبر السدود التي سوف تقيمها تركيا على نهر دجلة ومن خلال العرض التفصيلي لبناء هذا السد نستطيع ان نحدد حجم الأضرار التي سوف تلحق بالعراق جراء بناء هذا السد . يقع سد اليسو في منطقة دراغيجيتين على بعد حوالي 45 كم من الحدود السورية ويعتبر سد اليسو من نوع السدود الإملائية الركامية حيث يبلغ منسوب قمته حوالي (530) أما منسوب الخزن الفضائي الأعلى (528 ) والخزن الاعتيادي للسد (525) .
ويستطيع خزن كمية من المياه تقدر بـ (11.40 ) مليار متر مكعب وتبلغ مساحة بحيرة السد حوالي 300 كم2، وتبلغ طاقة المحطات الهيدرو- كهربائية الملحقة بالسد من حوالي 1200 ميكا واط وبطاقة سنوية تبلغ 3830 كيلو واط ، وعند اكتمال السد سوف ينخفض الوارد المائي (9.7 ) مليار متر مكعب سنوبأ ، تمثل حوالي 47 % من الواردات السنوية لنهر دجلة(10) . والجدول (2 ) يبين السدود المقامة على نهر دجلة من دول الجوار ونوع استخدامها ومساحتها وارتفاعها .

السدود التركية المقامة على نهر الفرات

1- سد كيبان : وهو أول السدود التركية وأنجز عام 1974 وسعته التخزينية 30.7 مليون م3 ويقع عند التقاء رافدي فرات صو ومراد صو .

2- سد قرة اية : اكتمل عام 1986 وهو ثاني السدود الكبيرة التي نفذتها تركيا لغرض توليد الطاقة الكهربائية وتبلغ سعته الخزنية 9.54 مليار متر مكعب .

3- سد اتاتورك :يعد اكبر السدود التركية وهو رابع اكبر سد في العالم من حيث الحجم وسعته الخزينة 47.7 مليار م3 ، والهدف من إنشاءه توليد الطاقة الكهربائية وارواء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تقدر بنحو 870 الف هكتار .

4- نفق اورفه : يأخذ مياهه من سد اتاتورك ويبلغ طوله 26.4 كم وقطره 7.5 متر وكما يتضح من الجدول (2) وهو عبارة عن نفقين كبيرين يبلغ تصريفهما 328 م3/ثانية والغرض منه نقل مياه الفرات الى اورفه وحران .

جدول رقم (1)

المشاريع المقامة على حوض نهر دجلة من قبل العراق ودول الجوار

| البلد | اسم السد | الاستخدام | النهر | تاريخ اكمال الخزن | المساحة كم2 | الارتفاع م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تركيا | باتمان | طاقة كهرومائية والري | دجلة | 1998 | 49 | 71 |
| تركيا | كاكا | طاقة كهرومائية | تركيا | - | - | - |
| تركيا | سيزر | طاقة كهرومائية – ري | دجلة | مخطط | 21 | 51 |
| تركيا | ديفجسيد | الري | دجلة | 1972 | 32. 14 | 32 |
| تركيا | ديكل | طاقة كهرومائية – الري | دجلة | 1997 | 24 | 75 |
| تركيا | دايبني | - | دجلة | - | 46 | 90 |
| تركيا | ديلميج | طاقة كهرومائية– الري | الزاب الكبير | - | 2. 41 | 70 |
| تركيا | كرازان | طاقة كهر ومائية– ري | دجلة | مخطط | 46 | 113 |
| تركيا | اليسو | طاقة كهرومائية | دجلة | مخطط | 2,41 | 138 |
| تركيا | كوكش | الري | دجلة | 1991 | 46 | 46 |
| تركيا | كراكيلزي | طاقة كهرومائية | دجلة | 1997 | 299 | 113 |
| تركيا | سليفان | طاقة كهرومائية– الري | دجلة | مخطط | 3 | 156 |

Source: Unep .divion of early warning and assessment (dewa), the mesoppotamian marsh land, 0p.cit p. 46

جدول رقم (2)

المشاريع التركية المقامة على حوض نهر الفرات

| البلد | إسم السد | الاستخدام | النهر | تاريخ الانجاز | المساحة كم 2 | الارتفاع م |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تركيا | اديمان | الطاقة الكهرمائية | كوش | مخطط | 60 | 90 |
| تركيا | اتاتورك | طاقة- الري | الفرات | 1992 | 817 | 166 |
| تركيا | بيرسك | طاقة- الري | الفرات | 2000 | 56 | 53 |
| تركيا | حاج حيدر | الري | الفرات | 1989 | 4 | 32 |
| تركيا | خان غازي | الري | الفرات | 1988 | 7 | 45 |
| تركيا | كاهاتا | طاقة | كاهاتا | تحت الانجاز | 100 | 125 |
| تركيا | كركميز | طاقة- السيطرة | الفرت | 1999 | 28 | 21 |
| تركيا | ديرك ديمولاكا | الري | الفرات | 1991 | 2 | 24 |
| تركيا | كرخييا | طاقة | الفرات | 1987 | 268 | 158 |
| تركيا | كايسك | الري | الفرات | تحت الانجاز | 3 | 45 |
| تركيا | كيبان | طاقة | الفرات | 1975 | 657 | 136 |

source: Unep .dewa, the mesopotamian marsh land, op.cit p.45

ان مشروع الكاب على نهر الفرات فيتضمن إنشاء 22 سدا إضافة الى مجموعة من المشاريع الاروائية والخزانات والأنفاق والقنوات والمحطات الكهرومائية وتقدر الكلفة الإجمالية للمشروع ب30 مليار دولار ويعد سد ( أتاتورك ) على نهر الفرات احد اكبر السدود بالعالم وقد أنجز بالعام1990 م وتبلغ سعة الخزن فيه 7.48 مليار متر مكعب وسعة المحطة الكهرومائية فيه تبلغ 2400 ميكا واط في حين تبلغ مساحة البحيرة التي يحدثها 8 كيلومترات مربعة , وهناك مشاريع أخرى على نهر الفرات منها سدود قره قايا وقرقميش واديمان وغازي غينتاباما المشاريع على نهر دجلة فأبرزها سدود قرال قزي وباطمان(11).

ان انجاز بعض اجزاء مشروع الكاب ادى الى نقص كبير في كمية المياه الواردة الى العراق وصاحب ذلك ترد في نوعية المياه وطبيعي بات تلك التأثيرات السلبية ستزداد يوما بعد اخر ، ومما يزيد الطين بلّة ان المسؤولين الاتراك يرفضون وجود اتفاق دولي بينهم بشان تقسيم واستغلال المياه ويؤكدون ان نهري دجلة والفرات هما نهران وطنيان حتى النقطة التي يغادران فيهما الاقليم التركي وليسا نهران دوليين

وقد اكد احد الخبراء بان سد اتاتورك مثلا سيكون قادرا على استخلاص ما بين (5-8) مليار متر مكعب من المياه لأغراض الزراعة أي نحو (25% -40% ) من منسوب نهر الفرات ومعنى هذا ان العراق الذي يعاني الان عجزا بنحو 10 مليار متر مكعب سيواجه مشكلة وسيكون موقفه محرجا في السنوات القادمة وثمة إحصائية تشير الى ان عدد سكان العراق سيكون في سنة 2048 م بحدود 85 مليون نسمة وعندها تبلغ احتياجاته من المياه بحدود 67 مليار متر مكعب سنويا وما لم يتم التوصل الى اتفاق مع تركيا حول قسمة المياه وإعطاء العراق حصة مائية تكفل له تلبية الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للتنمية الزراعية والحاجات الحياتية الأخرى فان المشكلة ستتفاقم وسينخفض نصيب الفرد من الموارد المائية وبدون شك فان ذلك سينعكس على النشاطات الزراعية والصناعية والحياتية للإنسان في العراق وسوف يؤدي الاستمرار في إكمال المشاريع الاروائية التركية الى أحداث مشاكل بيئية خطيرة بسبب تلوث المياه جراء استخدام المواد الكيمياوية في زراعة الاراضي التركية التي سترويها مياه تلك المشاريع عندما يجري تصريفها باتجاه مجرى النهر مرة اخرى كما سيؤدي النقص في المياه الى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي وتضرر قرابة 5 مليون فلاح وازدياد الهجرة الى المدن وزيادة حالة التصحر.

خامسا - الاستخدام الجائر للمياه

يتسم الاستخدام الحالي للمياه في الزراعة المروية في الوطن العربي عموما بكفاءة متدنية ، اذ يبلغ فاقد المياه أثناء النقل والتوزيع في الحقول ما يقارب 80 مليار م3 (50% تقريبا ) ويرجع ذلك الى ان أسلوب الري السائد في معظم الدول العربية هو الري السطحي التقليدي الذي يشمل 90% من الأراضي المروية في الوطن العربي . والمعروف ان هذا النظام يتسم بكفاءة تتراوح بين 50% و 70% حسب قوام التربة وطريقة الاستخدام ومستوى الصيانة والتشغيل لمنشات الري . ومن هنا فقد بات من الضروري إدخال الطرق الحديثة في لبري كالري بالتنقيط والري بالرش الذي يتميز بكفاءة تصل الى 90%(12) علما ان كمية المياه المستخدمة لأغراض الزراعة في العراق تبلغ 39380 مليار م3 ، أي ما نسبته 92% من استخدام المياه ونحو 5% لإغراض الصناعة و 2% للاستهلاك المنزلي . وتبلغ الفواقد الكلية من المياه ما نسبته 23172 مليون م3(13) بعبارة اخرى اننا بحاجة الى وعي مائي ، وزيادة في التوسع بخدمات الارشاد والتوجيه المتعلقة بهذا المضمار .

سادسا – النمو السكاني المرتفع

يتصف المجتمع السكاني بطبيعة داينمية بسبب الحركة الدائبة التي ينتج عنها التزايد العددي او التناقص حيث يطلق على التغير في حجم السكان سواء بالزيادة او النقصان اسم (النمو) ، ونمو السكان الموجب والسالب ، مصدره ثلاث عوامل هي المواليد والوفيات والهجرة ويبدو ان العاملين الأولين أكثر ثباتا واستقرارا من العامل الثالث الذي يؤدي الى زيادة او نقصان في احجام السكان بصورة فجائية وبأعمار معينة هي غالبا الأعمار النشطة اقتصاديا وتختلف معدلات النمو السكاني بين الدول والأقاليم بل وتختلف حسب المستويات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الدولة الواحدة لان النمو السكاني عرضة للتأثر " بمنظومة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية والسياسية

ان الزيادة السكانية تعد من أهم العوامل المساهمة في التحديات التي تواجه البشرية في عصرها الحديث فالتلوث وأزمة المياه ومشكلة الغذاء والانفجار السكاني في المدن والمشاكل الصحية والبيئية وما الى ذلك من المشاكل التي يمثل السكان قطب الرحى بالنسبة لها . ومن هنا فقد تعالت الأصوات المنادية بإيقاف تلك المعدلات على المستوى العالمي والإقليمي والعربي . وقد قطعت الدول المتقدمة شوطا طويلا في هذا المجال حتى وصل البعض منها الى مرحلة النمو السكاني الصفري ( تساوي أعداد الولادات والوفيات ) ، في حين لازالت معدلات النمو مرتفعة في الدول النامية تصل الى مرحلة ان سكان بعض الدول يتضاعفون كل ثلاثين سنة كما هو الحال في الوطن العربي.

وقد لعبت العوامل الحضارية والإرث الثقافي للعراق دورا في بقاء معدلات النمو السكاني ضمن مستويات مرتفعة بلغت 3.1% و 3.0% للمرحلتين 1977-1987 و 1987-1997 على التوالي ، وقد قدر عدد سكان العراق بحوالي 29682081 نسمة عام 2007 (14) وارتفع الى اكثر من 40 مليون نسمة عام 2021 .

سابعا- زيادة نسب التلوث المائي

يمكن تحديد درجة تلوث الماء بطرق مختلفة فأحيانا يحدد الماء الملوث بمظهره ، فالنهر يكون ملوثا اذا كانت مياهه عكرة وكانت هناك رغوة (زبد ) على سطحه مما يجعل الماء مضطربا بشكل غير مقبول ويحد ذلك من قدرة تحمل الأسماك والكائنات الحية مثل هذا الوضع . وأحيانا يحدد تلوث المياه من خلال التأثيرات السلبية التي يتركها على النظام البيئي الحيوي للأحياء المائية والتي تحددها كمية الأوكسجين المنحلة ووجود المواد السمية في المياه .

وتصنف الأنهار من حيث درجة تلوثها الى أربعة أصناف :

انهار غير ملوثة ،كمية الأوكسجين الحيوي المستهلك فيها دون (3مغ/ل)

انهار مشكوك في حالتها ، وهي بحاجة إلى معالجة بسيطة

انهار ملوثة ذات ظروف فقيرة وهي بحاجة إلى معالجة ونسبة تشبع الأوكسجين المنحل فيها دون 50%

انهار ملوثة بإفراط رائحة المياه كريهة تصعب حياة الأسماك فيها وتبلغ كمية الأوكسجين الحيوي المستهلك فيها(12مغ/ل) او أكثر .

وتأسيسا على ما تقدم فان مياه نهري دجلة والفرات تعد ضمن الصنفين الثالث والرابع لاسيما بالنسبة للأجزاء التي تمر خلالها بمراكز المدن الرئيسة حيث يلاحظ ان كميات كبيرة من المواد الصلبة ترمى الى المياه وهي جسيمات عضوية فردية دقيقة غير قابلة للانحلال في الماء ومثل هذه الجسيمات تخضع الى تفكك حيوي بطي لتسبب نقصا في الأوكسجين المنحل في الماء وتقلل من قدرة الضوء على اختراق الماء مما يؤدي الى خللا في توازن النظام البيئي حيث تقل اعداد الحيوانات المائية وتتأثر السلاسل الغذائية وقد بينت الدراسات

الفيزيائية ان الحد المسموح تواجده من الجسيمات الصلبة المعلقة هو بحدود 30غ / م3 .وما زاد عن ذلك يسبب ضررا كبيرا بمياه الأنهار .

وتنصرف الى مياه الأنهار كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية حيث تعد محطات إنتاج الطاقة الكهربائية أهم مصادر التلوث الحراري لاستخدامها كميات كبيرة من مياه التبريد . فضلا عن الملوثات الزراعية ومياه البزل التي تذهب مباشرة باتجاه الأنهار الى جانب المصادر الأخرى للتلوث كالأمطار الحامضية والتسرب من خلال المياه الجوفية التي تأثرت بتلوث التربة الأمر الى جانب ارتفاع درجات الحرارة الذي يعد من العوامل المساعدة على التفاعل الكيمائي للعناصر المختلفة، الأمر الذي أدى الى تغيرات في طعم واللون والرائحة , فضلا عن تدهور الحياة السمكية في الأنهار(15).

المحور الثاني :تداعيات الأزمة ونتائجها

أولا - النقص في المساحات الزراعية

يساهم انخفاض الواردات المائية بشكل مباشر وفعال في انخفاض مساحة الأراضي الزراعية ، وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي فقد انخفض انتاج القمح على سبيل المثال من 2589467 طن عام 2002 ليبلغ 2202778 طن عام 2007 وقد سجلت المحافظات الغربية والجنوبية انخفاضا أكثر كما في محافظة كربلاء التي سجلت 12632 طن عام 2002 وانخفض إنتاجها الى 4562 طن عام 2007 (16)، ولم يقتصر انخفاض الإنتاج على محصول القمح بل شمل أيضا محصول الرز والشعير . الامر الذي يدلل على التأثيرات السلبية لانخفاض الواردات المائية على الإنتاج الزراعي بصورة عامة .

وقد اتخذ الإنتاج الزراعي في العراق منحى تنازلي منذ عام 1970 بسبب الانخفاض بالواردات المائية واهم المحاصيل التي تناقص انتاجها هي القمح والشعير والذرة الصفراء(17) ، اما محصول الرز فقد انخفضت المساحة المزروعة به الى اربعة اضعاف للمدة 2000-2021.

ثانيا - تقلص مساحات الاهوار

تعد الاهوار في جنوب العراق اكبر نظام بيئي في المنطقة وهو مهدد بسبب النقص الكبير في إمدادات المياه ، وتتباين مساحة الاهوار تبعا لكميات المياه المستلمة حيث يعد نهري دجلة والفرات الممول الرئيس للاهوار ، فضلا عن انخفاض مناسيب الأنهار التي تنبع من الأراضي الإيرانية كنهر الكرخا ونهر الطيب ونهر الدوريج . وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة ان انخفاض الوارد المائي سينعكس على الأهوار التي ستتعرض للجفاف تدريجيًّا، إذا لم تتوفر لها كَمِّيات كبيرة من المياه للمساعدة في عمليَّة إحياء هذا النِّظام البيئي المتميز، ولهذه الحالة انعكاساتٌ خطيرة على البيئة والسُّكَّان والثَّروة الحيوانية ، مِمَّا سيؤدي إلى أنْ تختفي أنواع كثيرة من الأسماك من شاطئ العرب؛ بسبب زيادة الملوحة النَّاجمة عن انخفاض المياه بهلاك سُلالات كثيرة من الأسماك، التي تقوم بالتَّكاثر في بيئة مُنخفضة الملوحة قبل هجرتها نحو مياه الخليج العربي.

ثالثا – تدهور الغطاء النباتي الطبيعي

اكدت الدراسات ان المساحات المتصحرة بلغت ضعف مساحتها منذ عام 1970 على الصعيد الدولي(18) ، ويعد النبات الطبيعي احد الموارد المهمة المؤثرة على البيئة والمراعي الطبيعية وقد تقلصت المساحات

الخضراء في مناطق متعددة من العراق بسبب شحة الموارد المائية وموجات الجفاف التي ألمت بالقطر خلال العقود الأخيرة ، فضلا عن عملية تجفيف الاهوار وبالتالي فقدان المسطحات المائية لأهم ما يميزها وهي الحياة النباتية المتكونة من نباتات القصب والبردي ،الى جانب تقلص مساحات الأشجار على ضفاف نهري دجلة والفرات لاسيما أشجار الصفصاف والحور والحلفا . وقد صاحب ذلك نمو النباتات الصحراوية ذات المقاومة الشديدة لحالات الجفاف مثل شجرة الاثل وهي شجرة ذات جذور طويلة من الصعب استئصالها والتخلص منها غالبا مايقوم السكان بحرقها لكنها تنمو مجددا .

اما الاهوار فان النباتان الرئيسان فيها هما القصب (Reed) والبردي (Bulrushes)، ويطلق على القصب في بداية نموه (العنقر) الذي يشكل المادة الغذائية المفضلة لدى الجاموس ، والجدير ذكره ان هناك الكثير من أنواع الحشائش و الأدغال و النباتات المائية التي يكون بعضها دائمياً و بعضها الآخر موسمياً ، فقريباً من جذور نباتات البردي المياه تنمو نبات النعناع Menthasp. و أبو ركبة Alternatherasessilis و لسان الثور Potmogeton Lucens و القاط Potamogeton senegalense و الحلبلاب Oxystelma و أذان الفارEpilobiumSenegalense ، ونبات النعناع والمرير والعلكة والشبابيك والكمبار التي تنمو قريباً من جذور نباتات البردي وفي مواسم شحة المياه(19)

رابعا - زيادة نسبة المساحات الصحراوية

ان السبب الرئيس للتصحر هو النمو السكاني المرتفع ، فالعراق يتميز بنمو سكاني سريع متزايد لان معدلات الزيادة الطبيعية تتسم بالارتفاع ففي الفترة 1950 -1955 كان معدل النمو 7.2% وانخفض الى 3.3% للفترة من 1970 -1975 وحتى عام 1995 بقي المعدل يفوق 3% وتشير البيانات الإحصائية الى ان سكان العراق قد ازداد عددهم بمعدل 7.2-2.3% للفترة من 1957 – 1987 وبنسبة 8.2-3.3% للفترة من 1990 -2000 ويتوقع ان يكون عدد سكان العراق عام 2015 نحو 2و 34 مليون نسمة، وهذا يدل على ان العراق يمر بمرحلة النمو السكاني السريع والتي تعتبر من أهم العوامل الصانعة لمشكلة التصحر، وهذا النمو السكاني السريع يفرض نفسه على موارد البلد الحيوية اذ ان ضغط متطلبات السكان من الماء الغذاء والموارد الطبيعية الاخرى يؤدي بالسكان الى توسيع نطاق استخداماتهم في المناطق الهامشية مما يجعلها هدفا للتصحر، ولأجل ذلك حدد مؤتمر التصحر للأمم المتحدة عام 1977 معايير خاصة عن ضغط السكان على الأرض فاعتبر وجود 7 نسمات في الكيلو متر المربع في المناطق شبه الجافة و 20 نسمة في كم2 في الجافة وما زاد على ذلك يعتبر مؤشراً على وجود ضغط سكاني فيها وقد اثر النمو السكاني في العراق نتيجة زيادة الطلب على الحاجات الأساسية وخاصة الغذاء من خلال الضغط على الأراضي الزراعية وإجهادها

خامسا - انخفاض الإنتاج الحيواني

أكد مدير الإحصاء الزراعي في وزارة التخطيط ان هناك قلق في الدوائر الزراعية والتخطيطية بشأن الأعداد للحيوانات الاقتصادية والتي تشمل الأغنام والماعز والجمال والأبقار والجاموس بالأخص وان آخر إحصائية للثروة الحيوانية في العراق كانت عام 2001 ومع استبعاد إقليم كردستان كانت أعداد الأغنام6 مليون وربع اما الأبقار فكانت بحدود مليون و470 الف وأكدت الإحصائية ذاتها على ان أعداد الجاموس قد وصل الى 120 ألف فيما كان لدى العراق 7 الاف ونصف من الجمال(20) ، وقد ادت الازمة المائية في اهوار جنوب العراق الى نفوق حيوان الجاموس الذي يعد من الموارد الاقتصادية المهمة لدى سكان الاهوار.

سادسا - الهجرة السكانية باتجاه المدن

لاشك ان الهجرة من الريف الى المدن تعد من اهم مظاهر الهجرة لاسيما في الدول النامية ، ولهذا النوع من الهجرة اثار سلبية واضحة على الريف والمدينة على حد سواء ، فيزداد الضغط على مرافق التنمية في المدن ويصاحبها انخفاض في الايدي العاملة في الزراعة الأمر الذي يؤدي الى انخفاض الوارد الزراعي وتدهور الزراعة التي تعد من اهم المجالات التي يمكن ان تستوعب الأيدي العاملة وتقلل من مستوى البطالة .

سابعا - الآثار الصحية

قالت منظمة الصحة العالمية ان أكثر من مليار شخص محرومون من المياه النظيفة ، بينما يموت 3.4 مليون شخص سنويا بسبب أمراض يمكن تجنبها اذا توفرت إمدادات المياه الصالحة للشرب ، وأكدت المنظمة ان فقراء العالم هم الأكثر تضررا . وان صعوبة الحصول على المياه العذبة تزداد يوما بعد يوم بسبب معدلات النمو السكاني المرتفع(21)، وقد ارتفعت مستويات الإصابة بالأمراض الانتقالية في بعض مناطق العراق ، لان الأخيرة ترتبط بعوامل ومتغيرات بيئية متعددة ، أبرزها تلوث مياه الشرب التي تعد من أهم الوسائل الناقلة للأمراض . وابرز الأمراض التي تصيب مناطق الجنوب العراقي لاسيما مناطق الاهوار المجففة هي التايفوئيد والجدري المائي وظهرت امراض لم تكن تعرفها تلك المناطق ناجمة عن تجفيف الاهوار فضلا عن الأمراض السرطانية(22)

ثامنا - الآثار التنموية

ومما لاشك فيه ان تحسين مستوى المعيشة يؤدي بالضرورة الى زيادة استهلاك الفرد من المياه ، وتتطلب تنفيذ مشاريع وبرامج ونشاطات تنموية مختلفة .لان الماء يشكل مدخل رئيس في جميع نشاطات وعمليات التنمية . لذا فان انخفاض الواردات المائية وتدهورها سيساهم حتما في انخفاض مستويات التنمية في جميع المجلات . فالتنمية الزراعية على سبيل المثال ترتبط بشكل فاعل مع توفر المياه ، لاسيما وان( 92% ) من استهلاك المياه في العراق تذهب الى الاستعمال الزراعي(23)، والأمر ينطبق على التنمية الصناعية أيضا الى جانب التنمية البشرية التي تؤكد على تطوير وتأهيل الجانب البشري من جميع جوانبه التعليمية والصحية .

آثار الازمة المائية على التنمية المستدامة

مرّ مفهوم التنمية المستدامة بمراحل تطور عديدة قبل أن يصل إلى ما وصل إليه اليوم سواء من الناحية الفلسفية التي تتعلق بالمحتوى والمضمون, أو بما يتعلق بإمكانية التنفيذ وإخراج نظرياته إلى حيز التطبيق، ومن الإسهامات التي مثلت بدايات مهمة لولادة المفهوم الكتاب الذي أصدرته راشيل كارسون تحت عنوان الربيع الصامت عام 1962والذي اعتبر ثورة في عالم البيئة آنذاك(24) وقد ورد مصطلح Sustainable Development للمرة الأولى في تقرير الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة عام 1980 والذي كان بعنوان (الاستراتيجية العالمية للحماية) وظهرت ترجمته إلى العربية بكونها التنمية المستدامة أو المستديمة أو القابلة للدوام أو المتواصلة، وقد أكد التقرير على ان تدمير البيئة لم يعد قاصراً على الدول الصناعية , بل تعداه إلى الدول النامية أيضاً , وبخاصة في حالة ترافق الفقر فيها مع النمو السكاني(25), وأسهمت الأمم المتحدة بدور فاعل في الدعوة وثم تبني مفهوم الاستدامة, والعمل على وضع الآليات المناسبة لتفعيلها من خلال المؤتمرات العالمية, وعلى وجه التحديد القمم العالمية التي رعتها بدءاً من قمة ستوكهولم 1972 بالعاصمة السويدية , وقد

وضعت لأول مرة المسائل البيئية في صلب الاهتمامات الدولية , وقد ولد بنتيجة المؤتمر برنامج الامم المتحدة للتنمية(26)، وتاسيسا على ماتقدم يمكن القول ان التنمية المستدامة تقوم على مبدأ مهم وهو الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة، من خلال استغلال الموارد دون المساس بتلك الحقوق.

البطالة

يُعد الجفاف وانخفاض الواردات المائية من ابرز التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في العراق وعلى جميع الاصعدة والقطاعات، وتعد البطالة من أهم مؤشرات التنمية المستدامة تأثراً بانخفاض الوارد المائي فهي من المشكلات الرئيسة كونها ذات اثار اقتصادية واجتماعية سلبية(16)، اذ انه تسهم الازمة المائية في فقدان السكان لفرص عملهم المتمثلة بالزراعة وبالتالي زيادة تيارات الهجرة باتجاه المدن الامر الذي يشكل ثقلاً اضافياً على المدينة ويسهم في تردي الخدمات ومستويات البنى التحتية فضلا عن نشوء احياء جديدة تفتقد لأدنى مقومات الحياة ضمن ما يسمى بالنمو العشوائي ، والبطالة بدأت بإتجاه مرتفع في العراق منذ سنة 2003 وسنة 2004 , استجابةً للوضع الغير طبيعي بسبب تدهور الأمور والاضطرابات الأمنية وحل الجيش وتوقف معظم المؤسسات الحكومية , الأمر الذي أنعكس على ارتفاع نسبها بدرجة كبيرة سرعان ما انخفضت سنة 2005 لتبلغ نسبة قدرها ( 17,9 % ) , ولكنها عادت للارتفاع مرة أخرى سنة 2016 لتستحوذ على رصيد نسبي بلغ ( 20,4 % ) , بينما سجلت أدنى نسبها سنة 2010 بنسبة بلغت ( 11,1 % ) , ورغم هذا التذبذب النسبي للبطالة إلا أنها لا زالت مرتفعة وبعيدة عن نسبة البطالة الطبيعية والبالغة ( 4 % ) , فضلاً عن أرتفاعها مقارنة مع دول العالم المتقدمة والدول العربية بدليل أحتلالها المرتبة الثالثة والرابعة على مستوى الدول العربية بعد اليمن وسوريا والسودان بنسبة بطالة بلغت ( 16,7 , 13,9 % ) لسنتي 2020 و 2021 (27).

الفقر :

يَعدّ الفقر من المشكلات العالمية وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية , وهو ظاهرة سائدة في كل المجتمعات, مع الاختلاف في حجمها والآثار المترتبة عليها، ويعرف الفقر حسب البنك الدولي بأنهُ الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد للدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية سواء كانت في المسكن أو المأكل أو الصحة والتعليم , وكل ما يدخل ضمن الاحتياجات الفردية لتأمين مستوى لائق من الحياة(28) .

أتجاه سياسة الدولة نحو الاستيراد واشباع الأسواق العراقية بالمنتوجات الزراعية نتيجة لانخفاض الوارد المائي وتراجع المنتجات المحلية تبعا لذلك , على حساب المنتوج المحلي , الأمر الذي أدى لانهيار القطاع الزراعي وتدهورهُ لا سيما مع شحة المياه والري, وغياب دور الحكومة في معالجة هذهِ المشكلة , مما أدى ذلك لهجرة الفلاحين وترك أراضيهم الزراعية واللجوء إلى المدن , لإضافة أعداد اخرى من العاطلين إليها , فضلاً عن أغلاق الكثير من مصانع القطاع العام والخاص أبوابها , مما أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال , الأمر الذي لهُ دور في شيوع الفقر في ظل انخفاض الواردات المائية.

الاثار الصحية والتعليمية

(16 . منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة, بغداد، 2002, ص417)

كما تؤثر ازمة المياه في تردي الواقع الصحي، وتفشي الامراض وارتفاع عدد الوفيات، فضلاً عن ارتفاع مستويات الايام التي تحدث فيها العواصف الغبارية والترابية وما لذلك من تأثيرات صحية متعددة لاسيما بالنسبة لأمراض الجهاز التنفسي، اما من الجانب التعليمي فأزمة المياه عامل مهم يقف وراء تخلف الكثير من الفتيات عن الدراسة أو عدم الانتظام فيها.

الاستنتاجات

تبين من خلال الدراسة ان العراق يمر بمرحلة الفقر المائي الشديد بسبب انخفاض واردات نهري دجلة والفرات

هناك زيادة في مساحة الاراضي المتصحرة وهو امر ناجم عن انخفاض الواردات المائية وقلة التساقط.

هناك انخفاض في المساحات الزراعية لاسيما محصول الرز ومحصولي القمح والشعير.

اتخذ الإنتاج الزراعي في العراق منحى تنازلي منذ عام 1970 بسبب الانخفاض بالواردات المائية واهم المحاصيل التي تناقص انتاجها هي القمح والشعير والذرة الصفراء، اما محصول الرز فقد انخفضت المساحة المزروعة به الى اربعة اضعاف للمدة 2000-2021.

إنّ العراق يعد من أكثر البلدان تأثرًا بالتغيرات المناخية، وقد صنّف تقرير الأمم المتحدة العراق واحدًا من البلدان الخمس الاكثر تأثرًا بموضوع التغير المناخي

يعاني العراق عجزا بنحو 10 مليار متر مكعب وسيكون موقفه محرجا في السنوات القادمة وثمة إحصائية تشير الى ان عدد سكان العراق سيكون في سنة 2048 م بحدود 85 مليون نسمة وعندها تبلغ احتياجاته من المياه بحدود 67 مليار متر مكعب سنويا.

التوصيات

من الضروري تشكيل مجلس أعلى للمياه يرتبط بأعلى سلطة في البلاد يتألف من مجموعة من الاختصاصيين والمهندسين تكون من مسؤوليته وضع خطط للسياسة المائية للبلاد وتقييم الموارد المائية ( Water Resources Assessment) والاتصال بالمنظمات الدولية المختصة بالمياه للمشاورة وتبادل وجهات النظر.ويقوم المجلس بإعداد الخطط الوطنية والبيانات المعتمدة على أجهزة الإنذار المبكر ومن ثم تقديم المعلومات لأصحاب القرار عن الظواهر الطبيعية كالجفاف وشحة المياه إضافة إلى تقييم احتياطي الطوارئ والإغاثة للمناطق المتضررة

يجب الاهتمام بمستودعات المياه الجوفية ( Fossil Aquifer ) لأنها المخزون المائي الاستراتيجي لذا يجب ترشيد استغلالها ودراسة مكامنها (Aquifer) .

من الضروري تنمية صناعة المياه المحلاة( Desalination ) والاستفادة من التجارب العربية في هذا المجال لاسيما تجربة الدول الخليجية . ومن الممكن الاستثمار في هذا المجال.

يوصي البحث بإعطاء أهمية كبيرة لمجالات البحث العلمي المتعلقة بتنظيم المياه ودراسة إبعادها الاقتصادية ، واستزراع المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف والملوحة وتطوير مجال تقنيات الهندسة الوراثية

بات من المهم ترشيد استعمال المياه في قطاع الزراعة والسعي لتطوير طرق الري الحديثة باستعمال التقنيات الحديثة للري كالري بالرش والتنقيط (Drip Irrigation) والري السطحي المحسن ، فضلا عن الاهتمام بالإرشاد الزراعي وتأهيل المزارعين وزيادة خبرتهم في هذا المجال .

يجب المحافظة على مياه الانهار و الحد من ظاهرة إلقاء الأجسام الصلبة وماء المخلفات الصحية ( Waste Water Disposal ) والملوثات بشتى أنواعها في مجاري الأنهار وفرض الغرامات على المخالفين . كما ان الأمر يتطلب رفع المستوى الوعي البيئي المائي وتعيق الشعور بأهمية المحافظة على الموارد المائية . واتخاذ الاجراءات والتشريعات المناسبة في هذا الاتجاه .

السعي المستمر لإيجاد حلول لقضايا المياه المشتركة مع دول الجوار عن طريق التوصل الى اتفاقيات دولية لاقتسام هذه الموارد المائية بشكل رسمي بحسب المسافة التي يقطعها النهر في الدولة ومقدار عدد السكان الذين يعتمدون علية واعتبارها انهار دولية (International Rivers ).

تطوير استعمال مياه البزل الزراعية ومعالجتها لغرض الزراعة ،أي اعادة استعمال المياه المستهلكة ( Water R-use ) ، واستعمال هذه المياه يمكن ان يساهم في حل جزء من مشكلة ندرة المياه .

معالجة المياه (Water Treatment) أي استخدام الطرق الفيزيائية والكيمائية لتحسين خواص الماء او النفايات المائية ، حتى تصبح صالحة للاستعمال في الأغراض الأخرى .

ادخال مفردات من موضوع الازمة المائية والفقر المائي ضمن المقررات الدراسية للطلبة في المراحل الثانوية والجامعية بهدف زيادة الوعي المائي والالتفات الى مخاطر الشحة المائية ،فضلا عن التوسع بعقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالموضوع وتوجية وسائل الاعلام المختلفة لتثقيف المواطن وزيادة الوعي المائي.

أجراء دراسة هيدرولوجية واسعة لتحديد الخصائص الهيدرولوجية الكاملة لمياه بحيرة ساوه، فضلا عم أجراء عملية الاستصلاح لمياه البحيرة وتنقيته وإيجاد الماء الصالح للشرب.

رفع كافة التجاوزات على ضفاف نهري دجلة والفرات والمتعلقة بالأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وخصوصاً تجاوزات محطات الصرف الصحي ومخلفات المجازر والطاقة الحرارية، ومحطات غسل السيارات بوصف ضفاف الانهار ضمن المحرمات وفق القانون .فضلا عن اصدار قوانين مشددة لمنع رمي الانقاض الصلبة والسائلة في الانهار.

العمل على تبطين الانهر ، للحفاظ على الموارد المائية من التسرب الى باطن الارض.

ضرورة الاهتمام بالتشريعات والقوانين التي تسهم في ترشيد استهلاك المياه والمحافظة عليها ، ومعاقبة المخالفين بأشد العقوبات.

قائمة المصادر

الامم المتحدة ، المنظمة العالمية للارصاد الجوية ، الورقة الفنية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والماء ، مركز هادلي بدائرة الارصاد الجوية ، المملكة المتحدة ، 2008 .

البستاني, باسل، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة , منابع التكوين وموانع التمكين, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2009.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015 .

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، 2011

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجـهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة ، تقديـرات سكان العراق 2018 .

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المـركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعـاون مع برنامـج الأغذية العالـمي للامـم المتحدة ،التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق .

جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية (mowr) ،مركز إنعاش الاهوار (crim) ، دراسة وتقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للاهوار العراقية ، المكتب الاستشاري لمشاريع وبحوث البيئة ، جامعة بغداد ، كلية الهندسة ،2007 .

جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،المنسق الوطني للثروة الحيوانية ، 2008 ، www. Kaadesign .com

الجنابي، عبد الزهرة علي، التنمية المستديمة من منظور جغرافي، دار الرضوان للنشر والتوزيع – عمان، 2019

حجازي ، سامر مخيفي ، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد (209) ، 1969.

الحدود ، إبراهيم ، التغير المناخي في الميزان ، عمان ، 2001 .

حسن ، محمد إبراهيم ، الأرض والموارد والإنتاج - دراسة تحليلية مقارنة ، مؤسسة شباب الجامعة ، جامعة الإسكندرية ، 2004 .

الحمداني ، محمد نوح محمود، إعداد خرائط انماط الاستثمار الزراعي في ناحية ربيعة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الموصل، 2005

الخالدي ، نيران محمود و سلمان عبد الرحمن أثر اختلاف مستويات تصاريف نهر دجلة في تغير النظام البيئي الحياتي في النهر بين جسر المثنى ومصب نهر ديالى، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، 2004.

الخشاب، وفيق ،واخرون ، الموارد المائية في العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، 1983 .

الخفاجي، سرحان نعيم طشطوش حسين، هيدروجيومورفولوجية نهر الفرات بين قضائي الخضر – والقرنة،اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 2008 .

الزيادي ، حسين عليوي ناصر، التباين المكاني للامراض الانتقالية في محافظة ذي قار ، مجلة كلية الاداب ، جامعة ذي قار،العدد 1 المجلد 1 ، 2010

الطاهر, قادري محمد التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق, مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت , 2013. ص57.

العزاوي ، مريم صالح شفيق، واقع زراعة القمح والذرة الصفراء في محافظة كركوك ( دراسة في الجغرافية الزراعية )، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبناتـ، ، جامعة بغداد ، 2005.

كاتــوت ، سحر أمــين، علــم الــمياه ، دار دجــلة للنــشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 .

موسوعة النهرين ، خبر منشور عن إنشاء سد اليسو على موقعها على شبكة المعلومات العالمية الانترنت ، www.nahrain.com

موسـى ، علي حسن، التـلوث الـبيئي ، دار الفـكر المـعاصر ، ط1 ، دمـشـق ، 2006.

ميللينبي ، كينث ، بايلوجيا التلوث ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ،1994 .

جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , تقرير مسح التشغيل والبطالة لسنة 2003 , كانون الثاني , 2004 , جدول(1) .

هلال , ندوة تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة 1980 – 2005 , أطروحة دكتوراه , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة البصرة , 2006.

النصراوي، سلطان جاسم، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل،2022 https://business.uokerbala.edu.iq/wp/archives/22409

# واقع التنمية المستدامة وآفاق الاقتصاد الأخضر في ظل التحديات المعاصرة للعراق

**أ.د. بشير هادي عودة الطائي**

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

قسم الدراسات الاقتصادية

ail : basheer.hadi@yahoo.com E. M

الملخص

تعد التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر مفاهيم تقدمية تحمل في طياتها مدلولات أيكولوجية عدة أبرزها أن يتواكب التطور الاقتصادي مع المحافظة على بيئة نظيفة خالية من التلوث والغازات الدفيئة والنفايات الصناعية لتحقيق اقتصاد اخضر ينعم بتفاعل أركان التنمية الصناعية والزراعية في ظل تنوع بيئي قائم على ترشيد استخدام مصادر الطاقة التقليدية، والسعي نحو الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، من هنا دأب البحث على السعي نحو دراسة واقع التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في العراق والمقومات التي تتطلبها في بلوغ أهدافها، منطلقة من فرضية مفادها أن متطلبات التنمية المستدامة لتحقيق اقتصاد أخضر في العراق تحتاج إلى وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد يجب الشروع لها بخطط سنوية وخمسية لتثبيت ركائز التنميتين الصناعية والزراعية والإسراع ببناء الأسس التي من شأنها تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للبلد في ظل نظام سياسي مستقر، إذ خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن العراق يمتلك الموارد والمقومات الرئيسة لبناء منظومة من الطاقات المتجددة وتقليل استهلاك الوقود الأحفوري لتحقيق التنمية المستدامة بيد أن الظروف والمشاكل السياسية والأمنية والحروب كانت المعوق الأشد تأثيراً على بلوغ تلك الأهداف، إلى جانب الفساد المالي والإداري الذي ظل ينخر بجسد الدولة العراقية منذ سنين طوال ولا يزال يحول دون تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.

الكلمات المفتاحية : الاستقرار ، التنمية ، الموارد ، الاقتصاد الأخضر ، الاستدامة ، التنويع

Abstract

Sustainable development and the green economy are progressive concepts that carry within them several ecological connotations, the most prominent of which is that economic development should keep pace with maintaining a clean environment free of pollution, greenhouse gases and industrial waste to achieve a green economy that enjoys the interaction of the pillars of industrial and agricultural development in light of environmental diversity based on the rationalization of the use of traditional energy sources. And strive towards relying on clean energy sources. Hence, the research sought to study the reality of the

challenges facing achieving sustainable development and a green economy in Iraq and the elements it requires in achieving its goals, starting from the hypothesis that the requirements of sustainable development to achieve a green economy in Iraq require the development of a long-term strategic plan for which plans must be initiated. Annual and five-year periods to stabilize the foundations of industrial and agricultural development and accelerate the construction of the foundations that will achieve growth and economic progress for the country under a stable political system. The research came out with a set of conclusions, the most important of which was that Iraq possesses the main resources and components to build a system of renewable energies and reduce the consumption of fossil fuels to achieve sustainable development. However, the political and security conditions and wars were the most influential obstacle to achieving those goals, in addition to the financial and administrative corruption that continued to ravage the body. The Iraqi state has been preventing it from achieving the country's development goals for many years.

Keywords: stability, development, resources, green economy, sustainability, diversification

المقـــدمــة

لقد كانت تكاليف التنمية الصناعية وإنتاج المستلزمات الكيمياوية للتنمية الزراعية، وتزايد معدلات أنتاج واستخدام مصادر الطاقة التقليدية(النفط والفحم) في العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي باهضة الثمن على جميع بلدان المعمورة، لما أنتجته من أنبعاثات غازية ونفايات صناعية أسهمت في تلويث البيئة والمناخ، وأدت إلى أتساع ثقب الأوزون، لذلك خرجت الصيحات في نهاية القرن الماضي لتدارك تلك المخاطر وكان أشدها مقررات مؤتمر قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992، من أجل تقليل الإنهاك والاستنزاف الذي تعرضت له عناصر البيئة الرئيسة الماء والهواء والتربة بفعل المشروعات الصناعية العملاقة وما يخلفه الإنتاج الصناعي من أضرار جسيمة بالموارد الطبيعية، فظهرت مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر كتيار مضادة لمواجهة التشوهات التي أفرزتها مشروعات التنمية الصناعية تلك.

أن المتتبع للشأن الاقتصادي العراقي يرى بما لا يقبل الشك حجم التدهور البيئي في العراق نتيجة لاتساع عمليات الإنتاج النفطي في السنوات الأخيرة بفعل جولات التراخيص كون العراق يعتمد على هذا القطاع بما يتجاوز الثلثين من ناتجه المحلي الإجمالي، إذ شكلت الصادرات النفطية أكثر من(95%) من إجمالي الصادرات الكلية للعراق، حتى باتت الإيرادات النفطية المصدر الأوحد في تمويل الموازنات المالية للبلاد. فضلا عن تدهور القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في عموم البلاد بفعل سياسات الانفتاح التجاري على الدول المجاورة في مختلف المنتجات الزراعية دون توفير الدعم المطلوب للفلاح العراقي، تضاف لها مشاكل الجفاف ونقص المياه وتجريف الأراضي الزراعية وتحويل الكثير منها إلى أراضي سكنية.

أهمية البحث : يعد الاقتصاد الأخضر من الموضوعات التي حازت في الآونة الأخيرة على اهتمام العديد من الدول النامية في مشروعاتها المعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لما يحمله هذا الجانب من حيثيات اقتصادية شاملة، والاقتصاد العراقي بأمس الحاجة لها في الوقت الحاضر لما يعانيه من مشاكل بيئية شديدة الوطأة ناجمة عن تراكم النفايات الصناعية غير الخاضعة لشروط وضوابط مؤسسة التنمية الصناعية، وكذلك الإسراف في استهلاك مصادر الطاقة، وسوء استخدام الموارد. لذا تحاول الدراسة تقديم سيناريو ممكن التطبيق لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق اقتصاد أخضر في العراق في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها عملية التنمية الزراعية في العراق.

مشكلة البحث : يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الغنية وذو قاعدة موردية وفيرة، لما يمتلكه من ثروة بترولية جعلته يحتل المرتبة الرابعة عالمياً بمقدار الاحتياطيات النفطية، إذ أشارت منظمة أوبك(OPEC) بإحصاءاتها لعام 2022 أن الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد قد تجاوز مقدار(145)مليار برميل، وهذا الأمر يعطي للعراق ميزة في استثمار إيراداته من تصدير النفط لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة وتحلية مياه البحر، لتكوين خزين استراتيجي للطاقة والمياه العذبة. بيد أن هذه الإستراتيجية التنموية تحتاج إلى قرار سياسي وطني وبيئة سياسية مستقرة ونظام قائم على أكمال متطلبات تلك الإستراتيجية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم. فالنظام السياسي في العراق قائم على التغيير المستمر لجميع الاتجاهات والاهتمامات وعدم التركيز في المشروعات ذات الأهمية الإستراتيجية، فضلا عن المحسوبية والمنسوبية والمحاصصة الحزبية في تولي المناصب العليا التي تحتاج إلى كفاءات تتصف بالمهنية والوطنية والنزاهة التي أصبحت عملة نادرة في معظم المجالات السياسية والاقتصادية المهمة في المؤسسات العراقية.

هدف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :-

1- السعي نحو أبراز المخاطر البيئية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي جراء السياسات غير المنتظمة المتبعة بعد تغيير النظام السياسي.

2- التأكيد على أهمية استخدام مصادر الطاقة النظيفة(الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية) وتقديم معالجات تقلل من انبعاث الغازات السامة بفعل مصادر الطاقة التقليدية.

3- الاهتمام بالقطاع الزراعي ومحاولة أصلاح الأراضي الزراعية وتوفير المياه المناسبة لها في ظل أتباع الوسائل التقنية المعاصرة في عمليات الإرواء والإنتاج الزراعي.

4- تقديم مقترحات مناسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في العراق.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها " أن متطلبات التنمية المستدامة لتحقيق اقتصاد أخضر في العراق تحتاج إلى وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد يجب الشروع لها بخطط سنوية وخمسية لتثبيت ركائز التنميتين الزراعية والصناعية والإسراع ببناء الأسس التي من شأنها تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للبلد في ظل نظام سياسي مستقر" .

هيكل البحث : قسم البحث إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول : التنمية المستدامة : المضمون والأهمية وتطور الأبعاد.

المبحث الثاني : الاقتصاد الأخضر : المفهوم والأهمية للتنمية البيئية المستدامة.

المبحث الثالث : تحديات الاقتصاد العراقي التي تواجه التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

التنمية المستدامة : المضمون والأهمية وتطور الأبعاد

أن التطورات التكنولوجية التي شهدتها البلدان المتقدمة منذ انطلاقة الثورة الصناعية وصولاً إلى الربع الأخير من القرن الماضي قد ألحقت أضراراً بيئية كبيرة امتدت تأثيراتها السلبية لتشمل جميع المجالات الحياتية على هذا الكوكب، حتى اعُتبرت التكاليف الناجمة عن الإضِرار بعناصر البيئة الرئيسة(الماء والهواء والتربة) ثمناً يفوق الإنجازات التنموية المتحققة من التطورات الصناعية. ونتيجة لذلك برز إلى الساحة العالمية مفاهيم تنموية أكثر شمولاً وإدراكاً للأبعاد التنموية الصحيحة عُرفت بالتنمية المستدامة( Sustainable Development). إ ذ شهد مطلع سبعينات القرن الماضي اهتماماً وتركيزاً عالي النظير من قبل الأمم المتحدة تجسد في مؤتمرها التنموي الذي عقدته في مدينة ستوكهولم الهولندية عام 1972 والذي عُني بمخاطر الأضرار البيئية الناجمة عن مشروعات التنمية الصناعية في بلدان أوربا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تكللت الجهود العالمية بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في نفس العام(الهيتي، 2009: 12). ثم توالت الاهتمامات العالمية بقضايا البيئة بفعل البرنامج الأممي(UNEP) فكانت من نتائجها تأسيس المنظمات الدولية التي تعنى بالمحافظة على عناصر البيئة ومكونات الغلاف الجوي وتقليل الأضرار التي أدت إلى أتساع ثقب الأوزون، على أن يكون ذلك الاهتمام سائراً جنباً إلى جنب مع تيار التطور الاقتصادي العالمي . وفي ظل تلك التطورات أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية(WCED) عام 1978 ، إذ توصل تقرير اللجنة العالمية بعد دراسة مستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة والتنمية إلى أن سلامة الكرة الأرضية والمحافظة على غطائها النباتي وتقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون يستلزم إعادة تنظيم للأنشطة الاقتصادية لدى الدول الصناعية بشكل خاص والعالم النامي بشكل عام، بما يقلل من حجم تلك الإنبعاثات الضارة الناجمة عن وقود المصانع والمكائن الإنتاجية. فأصبحت هناك حاجة ماسة لتغيير أنماط التطور الاقتصادي والاجتماعي في وسائل الإنتاج وترشيد الاستهلاك بما لا يؤدي إلى تزايد الاستنزاف للموارد الطبيعية والتهديد بالتدهور البيئي. وقد ذكرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(WCED) في تقريرها السنوي لعام 1989 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم(اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 1989: 43).

وفي مطلع ثمانينات القرن الماضي برزت مشاكل التضخم الركودي والمديونية الخارجية في الدول النامية، في الوقت الذي شهدت فيه دول شرق وجنوب شرق آسيا تصاعداً في وتيرة النمو الاقتصادي المتسارع الذي بدأت ملامحه منذ ستينات القرن الماضي، فتزايدت فيها معدلات الطلب والاستهلاك العالمي على الوقود الأحفوري، فارتفعت الأصوات المنادية بضرورة الحد من تفاقم التلوث البيئي وتصاعد نسب الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وتجلى ذلك في تقرير الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة الصادر عام 1981 عن الاتحاد العالمي للموارد الطبيعية، فأكد التقرير العالمي على ضرورة السعي نحو تطوير نوعي لحياة البشر

دون الإخلال والأضرار بالنظام البيئي، وحماية الموارد الطبيعية من الإنهاك والاستنزاف المستمر، والمحافظة على حقوق جميع الكائنات(الهيتي، 2009: 11). وفي ظل تلك التطورات فأن مفهوم التنمية المستدامة أصبح يدور حول الحفاظ على الموارد الطبيعية التي وهبها الله عز وجل للإنسان، من أجل استخدامها استخداماً رشيداً من قبل الجيل الحاضر والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية، وهي بذلك المضمون تشمل جميع المجهودات التنموية التي تحافظ على مكونات البيئة وتحقق التطور الاقتصادي الذي يحمي حقوق البشر في الزمن الحاضر والمستقبل. لذلك فأن مضمون مفهوم التنمية المستدامة أضحى ينظر له على أنه ذلك النظام الذي يحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاث(المحيط الجوي، المحيط الاجتماعي، المحيط الصناعي) وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها، وهي أيضا تعني مجموعة السياسات والإجراءات المتخذة لنقل المجتمع إلى وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة تحقق التوازن بين بناء الطبيعة وتقدم الإنسان بالتركيز على الإدارة المثلى للموارد والحصول على الحد الأقصى للمنافع، بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية واستخدامها بما يعظم الدخل في المستقبل(السعيد، 1999: 53).

ويمكن تمييز التنمية المستدامة عن سواها من المفاهيم بمجموعة من السمات التي تعطيها خصوصية عن سائر تلك المفاهيم، وسيتم توضيحها بالنقاط التالية:-(أندروسيتر، 2003: 18)

تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلاً وتعقيداً ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

تقوم التنمية المستدامة على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح الاجتماعية فقراً، وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

ج- للتنمية المستدامة بعداً نوعياً يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

د- عدم تداخل الأبعاد الكمية والنوعية للتنمية المستدامة، ويمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها بشكل أكثر وضوحاً من سواها.

هـ- التنمية المستدامة لها بعداً دولياً يتعلق بضرورة تدخل كافة البلدان الغنية من أجل تنمية وتطوير اقتصادات البلدان الفقيرة.

لقد مرت مضامين التنمية بمراحل عدة كان لكل مرحلة ظروفها ومتغيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شكلت هيكل المضمون المفاهيمي الملائم للتنمية وبما يعكس طبيعة الظروف المحيطة بالبلدان ومراحل نموها من حيث طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، ومن حيث طبيعة علاقتها بالأنظمة العالمية والاتجاهات السياسية الدولية من جهة أخرى. فكان ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها الزيادة في معدل نمو الدخل القومي، فكان الاهتمام ينصب على تحقيق معدل نمو اقتصادي موجب عبر زيادة معدل نمو(GDP) ليكون أعلى من معدل الزيادة في نمو السكان، لتضمن الدولة تلبية المتطلبات المعيشية الرئيسة للمجتمع وتقلص مستويات الفقر والبطالة. بيد أن هذا المفهوم الضيق قد أهملَ الكثير من جوانب التنمية الحقيقية للمجتمع والتي تتعلق بالصحة والتعليم والمحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل مستويات الإضرار البيئية. لذلك أعيد النظر بمفهوم التنمية الاقتصادية ليركز على معظم جوانب التنمية الإنسانية. فمع بداية ثمانينات القرن الماضي شهدت البلدان النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي أدى إلى زيادة

الاقتراض الخارجي ومن ثم استنزاف مواردها للوفاء بديونها الخارجية، وبالتالي أصبحت جهود التنمية مسلطة على الإبعاد البشرية للتنمية الاقتصادية. وفي بداية عام 1990 أطلقت الأمم المتحدة تقريرها الأول للتنمية الإنسانية في العالم والذي أضاف مؤشرات جديدة لمفاهيم التنمية التقليدية من خلال المؤشر المركب للتنمية المكون من ثلاثة عناصر أساسية وهي متوسط دخل الفرد والتعليم (معرفة القراءة والكتابة) والصحة(العمر المتوقع). ولكن هذا التطور كان ينقصه الجوانب البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية جراء ازدياد معدلات استهلاك الوقود الأحفوري وارتفاع معدلات التلوث البيئي، فأدركت المنظمات الدولية بأن التطور الاقتصادي في الجهود التنمية الإنسانية كان يصطدم بمؤشرات التلوث البيئي وارتفاع مستوى الانبعاث في الغازات السامة جراء التوسع في التنمية الصناعية. فجاءت الصيحات العالمية المتوجهة نحو استدامة الموارد لتحقيق التنمية الخضراء أو التنمية النظيفة، فكان مؤتمر قمة الأرض عام 1992 الذي عقدته الأمم المتحدة في البرازيل قد ظهر مفهوماً جديداً للتنمية الاقتصادية عرف بـ " التنمية المُستدامة " Sustainable Development كمصطلح مستحدث للتنمية الاقتصادية.

وفي أعقاب ما خرج به مؤتمر قمة الأرض من توصيات مشددة في المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتقليل استهلاك الوقود الأحفوري، خرجت مصطلح التنمية المستدامة كتتويج للتطور المفاهيمي للتنمية في تقرير التنمية الإنسانية الرابع للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة عام 1993،إذ أعتبر هذا المصطلح المفهوم الأشمل للتنمية بعد قصور المفاهيم السابقة للتنمية(الاقتصادية، والبشرية) عن الإحاطة بكامل جوانب وأبعاد الحياة الإنسانية، فكان ظهوره ناتج عن تراكم أزمة عالمية خلفتها التطورات الصناعية والاستهلاك المفرط للوقود والطاقة، فعُرفت التنمية المستدامة بأنها السياسات الاقتصادية الرامية إلى إشباع الحاجات الإنسانية دون الإخلال بالتوازن البيئي مع ترشيد استخدام الموارد الطبيعية(UNDP,1993: 16).

لقد كان لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بقضايا البيئة والتنمية المستدامة(UNECD) والمعروف بقمة الأرض عام 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، أهمية عالمية بالغة التأثير على إجراء الدول الصناعية الكبرى في استخدام مصادر الطاقة التقليدية والنفايات الصناعية، إذ أبرم المؤتمر مجموعة من الاتفاقيات العالمية كان أبرزها ما يلي:-(الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني (https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

تصريح (ريو) للبيئة والتنمية: والذي قدم (27) مبدأ لتوجيه التنمية المستقبلية ولمعرفة حقوق الإنسان في التنمية ومسؤلياتالدول أمام حماية البيئة العامة.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ: وهي اتفاقية بين البلدان المتقدمة لتثبيت غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي إلى المستويات التي لا تضر المناخ العالمي.

ج- اتفاقية التنوع الحيوي البايلوجي: وهدفها الحفاظ على التنوع للفصائل الحية وضمان المشاركة العادلة في فوائد استخدام التنوع البيولوجي.

د- التصريح الخاص بمبدأ توجيه الإدارة: وهو للحفاظ على التنمية المستدامة في جميع أشكال الكائنات الحية.

هـ- جدول أعمال القرن الحادي والعشرين : وهو برنامج شامل عن الأعمال التي تحافظ على البيئة وكيفية تطبيق إجراءات التنمية المستدامة اقتصادياً وبيئياً خلال الألفية الثالثة .

و- لجنة التنمية المستدامة : وهي لجنة تعنى بتطبيق آليات وإجراءات المحافظة على عناصر البيئة الرئيسة الماء والهواء والغلاف الجوي.

ي- إعلان مبادئ إدارة الغابات: وهو خاص بضرورة المحافظة على الغابات والغطاء النباتي الأخضر من أجل تقليل نسبة ثاني أكسيد الكربون.

يقدم جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المدرج ضمن اتفاقيات مؤتمر ريو عام 1992 برامج وسياسات من شأنها تحقيق ما اصطلح على تسميته بالاقتصاد الأخضر(Green Economy) لانجاز الاستدامة المتوازنة بين معدلات نمو السكان ومعدلات تطور الاستهلاك، فضلاً عن تحديد مستوى الطاقة الاستيعابية للأرض، إذ تقدم هذه الأجندة خيارات لمقاومة أتلاف التربة والهواء والماء والحفاظ على الغابات والغطاء النباتي للأرض من عوامل التعرية والانجراف والتصحر، كما تتعامل الأجندة مع معالجة مشاكل الفقر والبطالة والاستهلاك المفرط، وتحقيق التنمية الصحية وتطوير التعليم والزراعة، وقد أكد جدول أعمال القرن بأن التنمية المستدامة هي الطريق لاستئصال الفقر وتنمية الموارد البشرية وأن الدول الصناعية هي التي يقع عليها الدور الأكبر في تنفيذ هذهِ الإستراتيجية تحقيقاً للتنمية المستدامة(السعيد، 1999: 17).

إن العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة يجب أن تكون في إطار الحفاظ على معالم البيئة الرئيسة الماء والهواء والتربة، لضمان استمرار تحقيق النمو والتطور الاقتصادي النظيف الخالي من جميع أشكال الملوثات، ومن أجل التخلص من الضغوطات التي ترافق مشروعات التنمية الصناعية واستهلاك مصادر الطاقة التقليدية(النفط والفحم) في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مع ضرورة تنمية إنتاج واستخدام مصادر الطاقة البديلة الخالية من الغازات كالطاقة الشمسية والطاقة النووية وطاقة الرياح، فضلاً عن معالجة النفايات الصناعية بطرق علمية وتكنولوجية لا تسبب في تلف أو تؤثر سلباً على البيئة بمختلف عناصرها تحقيقاً للتوازن البيئي. فالموارد الطبيعية هي ثروة وهبها الله عز وجل للكائنات الحية الحاضرة والمستقبلية، وما لم يتم الاهتمام بها والمحافظة عليها فأن استحقاقات الأجيال القادمة ستنتهك وتغبن حقوقهم.

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة بشكل جلي في بداية تسعينات القرن الماضي وتحديداً في أعقاب مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992، فكان هدف الاستدامة يمثل التحولات الحديثة في التفكير التنموي الذي يهتم بالموارد الطبيعية والمحافظة على عناصر البيئة بالاشتراك مع تلبية الاحتياجات الأساسية، مع ضرورة التركيز على تحسين الظروف المعيشية للفقراء والسعي نحو تحقيق رفاه المجتمع. فالتنمية الاقتصادية المستدامة تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على نوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن لضمان حقوق الأجيال المستقبلية في تلك الموارد. فاستراتيجيات المستدامة من شأنها أن تحافظ وتشجع استخدام الموارد الطبيعة والبشرية استخداماً رشيداً دون أنهاك تلك الموارد لأنها أداة التنمية المستدامة وغايتها. وهذا يتطلب أيضاً من الحكومات والمنظمات الدولية اعتماد سياسات وإجراءات تنموية ترمي إلى تنمية السلوك الاقتصادي في ترشيد الاستخدام للموارد وتعظيم الإيراد والمنفعة وزيادة القدرات البشرية على التطوير والإبداع وخلق قدرات خلاقة تحقق المكاسب المثلى على المديين القصير والبعيد، وتحقق التقدم الاقتصادي في المشروعات التنموية الملائمة بيئياً والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية.

لذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار النمو والتطور لإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، إذ أن التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والهواء والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا

تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية. وهكذا فان التنمية المستدامة تشكل ثلاثة إبعاد رئيسة متداخلة هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة(الأسكوا، 2011: 6).

لقد أدت التغييرات البيئية التي شهدها العالم خلال العقديين الأخيرين من القرن الماضي إلى خلق قناعة شبه تامة بأنه لابد من إدارة التنمية بيئياً من أجل ضمان نمو اقتصادي متوازن يحقق الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حاضراً ومستقبلاً، ويشكل في نفس الوقت ضرورة للمحافظة على الموارد الطبيعية. كما صارت هنالك قناعة بان الفقر هو من ابرز العوامل التي تهدد وتقوض جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، الأمر الذي دفع المنظمات العالمية وفي مقدمتها الأمم المتحدة إلى تبني سياسات وإستراتيجيات تؤكد على ضرورة تلبية متطلبات التنمية للأجيال الحالية دون الإخلال بمتطلبات وحاجات الأجيال القادمة، ويتحقق ذلك بضرورة الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية وبخاصة الطبيعية وعدم استنزافها سواء بالأنشطة الصناعية أم بالزراعية، لذا فان التنمية المستدامة تحاول الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون الإسراف أو التبديد في استخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. وتهتم إجراءات التنمية المستدامة بالقيام بالمحافظة على الموارد المائية وذلك من خلال تقليل الهدر فيها، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري، وعدم المخاطرة باستخدام المواد الكيمياوية التي تسبب تغييرات مناخية سيئة، والسعي نحو توسيع المساحات الزراعية وخلق غطاء أخضر للأراضي الجرداء لحمايتها من ظروف التعرية، ولتلطيف الجو وتنقية الهواء، ودعم وتشجيع استخدام مصادر الطاقة النظيفة عالمياً وتقليل معدل استخدام الطاقة الملوثة للبيئة. (سهر وآخرون، 2010: 4)

ولتسليط المزيد من الضوء على أبعاد التنمية المستدامة يمكن ملاحظة ذلك كالتالي:-

جدول (1)

حالات وأبعاد التنمية المُستدامة

| ت | الحالة | البعد |
|---|---|---|
| 1 | الاستدامة هي حالة لا تتناقص فيها المنفعة عبر الزمن | اقتصادي |
| 2 | الاستدامة هي حالة لا للاستهلاك عبر الزمن | اقتصادي , اجتماعي |
| 3 | الاستدامة هي حالة تكون فيها إدارة تراعي فرص الإنتاج المستقبلية | اقتصادي , إستراتيجي |
| 4 | الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها خزين رأس المال الطبيعي | اقتصادي, بيئي |
| 5 | الاستدامة هي حالة إدارة الموارد للمحافظة على إنتاج مستدام | تخطيطي |

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| 6 | الاستدامة هي حالة يتحقق فيها الحد الأدنى من شروط الاستقرار البيئي | بيئي |
| 7 | الاستدامة هي حالة عدم الاكتفاء لتوليد النمو | اقتصادي , اجتماعي |
| 8 | الاستدامة هي حالة تمكين الناس | اجتماعي ,ثقافي |
| 9 | الاستدامة هي حالة تجديد البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة | إنساني |
| 10 | الاستدامة هي تحقيق التوازن بين النظم البيئية و الاقتصادية والاجتماعية | إستراتيجي |

المصدر: دواي، مهدي صالح ، 2011 , قبل مغادرة المستقبل: رؤى تحليلية معاصرة لاستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى ، ص178-179 .

المبحث الثاني

الاقتصاد الأخضر : المفهوم والأهمية للتنمية البيئية المستدامة

يعد الاقتصاد الأخضر مفهوماً خرج من رحم المعاناة التي ولدتها الأزمات الاقتصادية العالمية منذ سبعينات القرن الماضي وفي مقدمتها أزمة الغذاء العالمية 1972، وانتشار الفقر والجوع والبطالة والمديونية وارتفاع أسعار السلع والمنتجات الزراعية وتزايد معدلات استهلاك الطاقة والوقود الأحفوري، وتراجع معدلات الإنتاج الزراعي، وظهور اتجاهات تنموية تحث على الإسراع بتوسيع مجالات الإنتاج الصناعي لتسريع خطى النمو والتقدم الاقتصادي كون الصناعة بحسب تلك التوجهات هي الداينمو المبعث لحركة التقدم الاقتصادي. فأُهملت الزراعة وتجرفت الأراضي وتناقصت معدلات الإنتاج والإنتاجية الزراعية، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات النمو السكانية بمستويات مضطردة، فاتسعت الهوة بين كمية الإنتاج الغذائي الزراعي وبين كمية الطلب العالمي على الغذاء الذي أصبح يفوق المعروض العالمي من السلع الزراعية الغذائية بمعدلات خطيرة، فارتفعت أسعار الغذاء العالمية وبرزت بوادر الأزمة العالمية للغذاء، والتي ترافق معها تزايد في معدلات استهلاك الطاقة والوقود الأحفوري، وتصاعد معدلات الأنبعاثات الغازية الكربونية الملوثة للهواء، يضاف لها تراكم النفايات الصناعية والمخلفات العرضية المشوهة للبيئة. كلها عوامل رفعت من درجة حرارة الأرض وقللت من نسبة الغطاء النباتي الأخضر(الزراعة) على الكوكب، وأنذرت بمخاطر التلوث البيئي كمشكلة مضافة لأزمة الغذاء العالمية.

أن حتمية تسمية الاقتصاد الأخضر بهذا الاسم ارتبط بالخضرة التي يضفيها الغطاء النباتي (الغابات والمزروعات) على البيئة والتربة وتنقية الهواء من غاز ثاني أكسيد الكربون($CO_2$)، وبالتالي فأن الشروع بآليات الاقتصاد الأخضر من أهم الإجراءات العالمية المناسبة لإيقاف استنزاف الموارد الطبيعية الذي سبب أتساع ثقب الأوزون ومعالجة التلوث البيئي الذي أضفى اللون الرمادي على البيئة والمناخ العالمي. فيؤكد البعض(مسعود ، عاتي، 2019: 93) أن الاقتصاد الأخضر سمي بهذا الاسم كونه يستند على استخدام عناصر الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة، بعكس الاقتصاد البُني التقليدي الذي يعتمد على استخدام الوقود الأحفوري الملوث للبيئة. بيد أن ذلك يجب أن يرتبط بإجراءات أخرى كاعتماد مصادر الطاقة المتجددة كبديل للمصادر التقليدية للطاقة وفي مقدمتها الفحم والمشتقات النفطية، وإيقاف الاستغلال الجائر للأراضي والغابات والمسطحات المائية، وتقليص معدلات الاستخدام المفرط للموارد الاقتصادية الأخرى.

لقد كان الظهور الأول لمصطلح الاقتصاد الأخضر(Green Economy) في عام 1989 في تقرير بيرس الذي يعده مركز لندن للاقتصاد البيئي عندما تناول موضوعات التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي، إذ عَرف الاقتصاد الأخضر بأنه السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة في مجال تحسين البيئة وتحقيق إجراءات تنمية زراعية مستدامة، فالاقتصاد الأخضر يعتبر أحد أهم أدوات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة(نجاتي، 2014: 14).

لذلك فأن الاقتصاد الأخضر يعني الحد من المخاطر البيئية وحماية الموارد الطبيعية من الإنهاك وسوء الاستخدام بما يؤدي إلى تحسين المناخ وتحفيز عناصر التنمية الزراعية، وتحقيق المساواة بين الناس في الفرص والحقوق بما يؤدي إلى رفاه المجتمع، وبهذا فأن الاقتصاد الأخضر هو أنموذج للتنمية الاقتصادية على أساس تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ومعرفة متطلبات الوصول إلى اقتصاد بيئي نظيف وخالي من الملوثات، وهو نوع من الطرق المنظمة لإنشاء مجتمع يحافظ على موازنة البيئة ايكولوجياً. وبهذا الصدد فقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) الاقتصاد الأخضر تعريفاً منهجياً يشرح فيه أنه اقتصاداً يؤدِّي إلى تحسين حالة الرفاه الاجتماعي للإنسان ورفع مستواه المعيشي وتحقيق العدل والإنصاف الاجتماعي عبر التكافؤ في توفير فرص العمل، مع العناية من المخاطر البيئية، وإصلاح السياسات التي من شأنها المحافظة على مسارات التنمية في رأس المال الطبيعي(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011: 2). أما على المستوى النظري فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يُوجَّه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة الاستثمارات الزراعية في القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والطاقة، مما يخفض من انبعاث الكربون والنفايات الملوّثة، ويعزز من التنوّع الإحيائي، ويمنع تدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات هي أيضاً تكون موجّهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الزراعية، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاساً ملائماً للتكاليف البيئية(Voumik , Gaffar, 2014:119-120).

وهكذا فأن الاقتصاد الأخضر هو الاقتصاد الذي يراعي حماية البيئة من مختلف أنواع الملوثات، ويحد من استنزاف الموارد ويحث على التقليل من استخدام مصادر الطاقة التقليدية(الوقود الأحفوري)، والاستعاضة عنها بمنجزات تقنية تستخدم مصادر الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة. وهنا يذهب البعض(الفقي، 2014: 3) في تعريف الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يناقض الاقتصاد البني والاقتصاد الأسود ويكون متفقاً مع البيئة ويصادقها، ولا ينتج أية مخلفات لها آثار ضارة تزيد من درجة تلوث البيئة.

أما منظمة العمل الدولية(ILO) فترى أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاداً كفوء بيئياً لأنه منخفض الكربون ونظيف من حيث الإنتاج والاستهلاك، ويتيح خيارات واسعة فيما يتعلق بتطبيق سياسات حمائية موجهة نحو الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والإيكولوجية للموارد الاقتصادية بما يحقق المساواة بين فئات المجتمع ويوفر فرص العمل والخدمات الأساسية للطبقات الفقيرة ويدعم مشروعات التنمية المستدامة(منظمة العمل الدولية، 2021: 45).

وبهذه التوجهات فأن مفاهيم الاقتصاد الأخضر لم تهمل جوانب التنمية البشرية المستدامة، فتطرقت إلى المشكلات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها الفقر والجوع والبطالة وحقوق الأجيال القادمة من نِعم الطبيعة. وبذلك كان للأزمة العالمية عام 2008 تداعيات اقتصادية وبيئية خطيرة على المستوى العالمي جعلت برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسلط الأضواء على أهمية تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويوجه الجهود لتحقيق النمو في الدخل والعمالة وتوسيع الاستثمارات العامة والخاصة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد ويقلص مستوى الانبعاثات الغازية الضارة بالتنوع الإحيائي لمنع تدهور النظام الإيكولوجي(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011: 4).

لقد دشن برنامج تنمية وحماية عناصر البيئة التابع للأمم المتحدة سنة 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر لوضع سياسات من أجل زيادة النمو الاقتصادي المستدام، وتكللت الجهود في عام 2011 بنشر تقرير الاقتصاد الأخضر الذي عمل على زيادة وتعزيز الحالة الاقتصادية لدعم خطط ومشروعات التنمية المستدامة، إذ برز مفهوم الاقتصاد الأخضر بشكل جلي على المستوى العالمي في عام 2012 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ري ودي جانيرو بالبرازيل فكان المحور الرئيس لموضوعات المؤتمر منصباً على تحقيق اقتصاد عالمي أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر(برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016: 4). ولقد حرصت الأمم المتحدة على الاهتمام بموضوعات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة عبر وضع المبادئ الرئيسة التي يجب السير على خطاها لبلوغ أهداف تحقيق الاقتصاد الأخضر، وهذه المبادئ تتفق مع ما قامت به العديد من المنظمات الدولية بإعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تساعد صانعي القرار في تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر، وتتمثل فيما يلي:- (United Nation, 2008: 8-12)

إن الاقتصاد الأخضر يعد وسيلة وليست غاية لتحقيق التنمية المستدامة.

لا بد أن يخلق الاقتصاد الأخضر العمل اللائق والوظائف الخضراء لمختلف شرائح المجتمع.

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والطاقة.

يحترم الاقتصاد الأخضر حدود الكواكب أو الحدود البيئية لمعيشة جميع الكائنات.

يستخدم الاقتصاد الأخضر عملية صنع القرارات المتكامل بكفاءة وترشيد الاستهلاك.

يقيس الاقتصاد الأخضر التقدم في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المؤشرات المناسبة.

يساهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق العدالة بين الدول وبين الأجيال، ويهتم بتحسين. مستويات الحوكمة وسيادة القانون وخلق نظم ديمقراطية تشاركية شفافة ومستقرة.

يحمي الاقتصاد الأخضر التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية.

يساعد الاقتصاد الأخضر على الحد من الفقر، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي أبسط نموذج للتعبير عن الاقتصاد الأخضر الشامل فأنه يعد اقتصاداً منخفض الكربون أي أنه ذو كفاءة ونظافة عالية من حيث الإنتاج والبيئة، لكنه أقل كفاءة من حيث الاستهلاك والنتائج، استناداً إلى المشاركة والتداول والتعاون والتضامن والصمود والترابط، فهو ينصبّ على توسيع الخيارات والاختيارات فيما يتعلّق بالاقتصادات الوطنية، وذلك عبر استخدام سياسات حمائية مالية واجتماعية هادفة ومناسبة، وتدعمه مؤسسات قوية موجَّهة بشكل محدّد نحو الحفاظ على الحدود الدنيا الاجتماعية والإيكولوجية. ويدعم الاقتصاد الأخضر الشامل المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء، وخصوصاً الفئات الفقيرة الضعيفة وموجَّهة للموارد الاقتصادية، والخدمات الأساسية، والملكية والرقابة على الأرض وغيرها من أشكال الملكية، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة المناسبة والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصِغر، على النحو المعبَّر عنه في الهدف الأول للتنمية المستدامة، وبشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان(جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة، 2017، الموقع الالكتروني(www.https;//eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index.

أن الاقتصاد الأخضر يعد وسيلة مهمة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها، فهو يسير لتحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والإدارية، وبذلك هناك ضرورة لتطويع الاقتصاد الأخضر بكامل أبعاده مع الأولويات والظروف الوطنية الخاصة بمتطلبات التنمية المستدامة، وهناك أهمية لتطبيق مبدأ المسئوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر، وهذا ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. كما ينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية مع العالم الخارجي، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً، فضلاً عن ضرورة أن يعترف منهج تحقيق الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية، كما يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام(دفرور، 2019: 7).

لقد نوهت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+20 إلى أن المستقبل الذي يصبو إليه العالم في سياق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر وضمان رفاهية المجتمع في بيئة نظيفة خالية من جميع الملوثات، باعتباره أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت منظمة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان المهتمة بتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر من خلال إيجاد الأنماط الملائمة وتوفير الأدوات والمنهجيات الإنتاجية المستندة على الطاقة المتجددة، وتوجيه الاستثمارات نحو بناء رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية ودعم سياستها بما يساهم في تكوين نمط الدخل وسبل المعيشة والرفاه للفقراء. وستسفر هذه الإصلاحات أيضاً عن نمو اقتصادي عام وستستحدث المزيد من التجارة في السلع المنتجة بطرق مستدامة(الهيتي ، 2021: الموقع https//www.eco.nahrainuniv.edu.iq). وأن آلية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تتم عبر مسارين رئيسين هما:- (الأسكوا، 2012: 19)

المسار الأول : يركز على أطلاق المشاريع الخضراء وإقامة مشاريع جديدة للتنمية الاقتصادية تركز على البعد البيئي والاجتماعي، ويترتب على ذلك العديد من المنافع الاقتصادية أبرزها تشجيع الأنشطة شبه الخالية

من الكربون، وإتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، مع إيجاد فرص عمل جديدة، وتشغيل الشباب في قطاعات جديدة، وتوفير مصادر أخرى للدخل.

المسار الثاني : يهتم بإعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء ، مما يساهم في تحقيق مجموعة من المكاسب أبرزها الحد من أنبعاثات الكربون، وتحسين النقل العام وتخفيض الشح المائي، وتحسين الأمن الغذائي، وتنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل، والحد من تدهور الأراضي والتصحر. كما يترتب على الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية والأنشطة المستقبلية عبر إطلاق المشاريع الخضراء. وبهذه الطريقة ينخفض محتوى الكربون ومجموع الإنبعاثات من الأنشطة الاقتصادية، فتؤدي الآثار المضاعفة لهذه المشروعات إلى تعزيز الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى التشغيل، وإيجاد فرص العمل، بما يساهم في رفع المستوى المعيشي والحد من الفقر.

وفى نطاق مفاهيم الاقتصاد الأخضر، ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) أن التمويل لمشروعات الاقتصاد الأخضر هو التمويل الذي يستهدف المشروعات الاقتصادية التي تحافظ على البيئة ومقدراتها من أية أضرار، وتقليل النفايات إلى أدنى الحدود، كما تحسن من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة وتسعى إلى تعظيمها في المستقبل. كما ينظر للتمويل الأخضر على أنه أدوات ومنتجات مالية جديدة تستخدم من أجل تمويل المشروعات التي تسعى للحفاظ على مقومات البيئة الطبيعية ولا تتسبب في أضرار بالغة لها، وتشمل تلك الاستثمارات كل من مشروعات حماية البيئة من شتى الملوثات والانبعاثات الكربونية والكبريتية، ودعم مشروعات إعادة تدوير ومعالجة النفايات، وتوليد الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية،...الخ. للحفاظ على التوازن ما بين مكتسبات البيئة ومقوماتها في الوقت الحاضر، وبين ما يمكن أن تصل إليه في المستقبل خلال الأجلين المتوسط والطويل، بحيث يتم توظيف التمويل في المشروعات التي تستهدف تلبيه حاجات الأفراد من السلع والخدمات.(عباس، 2023: 144)

المبحث الثالث

تحديات الاقتصاد العراقي التي تواجه التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

أن السياسات الاقتصادية الموجه نحو تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في العراق، تحتاج إلى توفر ركائز اقتصادية مهمة وبرامج تنموية فاعلة التأثير والاستجابة لتلك المتطلبات، فضلاً عن أنظمة مؤسساتية ترعى تلك الجهود في ظل توفر عامل الاستقرار النسبي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية من أجل أن تكون عملية تنفيذ برامج إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة عبر الزمن خالية من أية معرقلات، لإصلاح ما أتلفته الحروب العسكرية والاضطرابات الأمنية في العقود الماضية، وحتى يكون التداخل في إجراءات إعداد برامج التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر متناسقاً مع طبيعة التوجهات الإنمائية للدولة، لتلافي حدوث أي تعارض في السياسات أو عجز في تمويل البرامج التنموية.

يتمتع الاقتصاد العراقي بوفرة كبيرة في الموارد الطبيعية التي حباه الله بها، وفي مقدمتها الاحتياطيات النفطية التي ناهزت(145) مليار برميل من النفط الخام، فضلاً عن الغاز الطبيعي والمعادن الأخرى، ناهيك عن الموارد والطبيعية من أنهار ومياه جوفية ومساحات زراعية وغابات، بيد أن الظروف السياسية الصعبة

للعراق المتمثلة بالحروب العسكرية منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والهجمات الإرهابية للقاعدة وداعش، كلها مسببات ألحقت الكثير من الدمار والتخريب في المرتكزات التنموية وبخاصة في المصانع والبنى التحتية والأراضي الزراعية وبساتين النخيل والغابات، ويضاف لها تهجير المزارعين من الأرياف نحو المدن المكتضة بالسكان، ناهيك عن الخسائر بالأرواح البشرية جراء الحروب والتفجيرات الإرهابية، كلها عوامل ساهمت في استنزاف الموارد وإنهاكها، ورفعت من مستوى استهلاك الطاقة والوقود الأحفوري في المدن من جانب، وتجريف الأراضي وتقليل الغطاء الأخضر من جانب آخر، الأمر الذي ولد أهم العوامل المقوضة لإستراتيجيات التنمية الزراعية، وأعاق تنفيذ الكثير من المشروعات في الخطط والبرامج التنموية التي تبناها الاقتصاد العراقي منذ تأميم النفط العراقي في الأول من حزيران من عام 1972.

أن الاقتصاد العراقي قبل التغيير السياسي عام 2003 كان يعاني من مشاكل الحروب والحصار الاقتصادي التي أثرت سلبياً على تطور القطاعات الإنتاجية، وبالتالي ضعف مستويات التنويع في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، والذي كان يوصف بالأحادية تجاه القطاع النفطي الذي استحوذ على معظم الأهمية النسبية، مما أضفى صفة الريعية على الاقتصاد العراقي. أما بعد عام 2003 فقد أزداد تدهور القطاعات الإنتاجية وبخاصة توقف الكثير من الأنشطة الزراعية والصناعية بسبب أعمال النهب والتخريب في أعقاب تغيير النظام البائد، ثم الاعتماد المفرط والانفتاح التجاري الكبير على السلع المستوردة، كما أدت هذه السياسة أيضاً إلى تدهور مؤشرات الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في العراق، إذ عانى القطاع الزراعي من تراجع كبير في مستوى إنتاجيته الزراعية طيلة العقود الماضية، نتيجة للانفتاح التجاري الواسع على السوق العالمية من جانب، وانخفاض التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع في الموازنات العامة من جانب آخر، إذ بلغت حصة القطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية كحد أقصى ما نسبته(2,4%) في عام 2012، فضلاً عن شيوع ظاهرة التصحر وتفشي الإمراض والأوبئة وعدم القدرة المزارعين على شراء المبيدات والأسمدة وعدم استخدام المكائن والمعدات والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، بسبب ضعف الدعم الحكومي المقدم للمزارع العراقي، يضاف إلى ذلك أزمات شحة المياه وملوحتها وانحباس الإمطار وإشعال الحرائق في مزارع الحنطة والشعير وتسميم الثروة السمكية لإفقار العراق وإبقاءه مرتبط غذائيا بالخارج(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2021 :17). الأمر الذي ابعد الاهتمام بالأنشطة الزراعية لدى الكثيرين، واتجاه أغلبهم نحو الوظائف الحكومية والأعمال المدنية والخدمية، وأمام مشاكل بهذا الحجم في القطاع الزراعي، كان لسوء الإدارة الزراعية دوراً بارزاً في تدهور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتهميشه دون مراعاة لأهميته الإستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي والاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة للعراق، نتيجةً المحاصصة الحزبية في تولي المناصب والإدارات العليا في البلاد دون النظر إلى عامل الخبرة والكفاءة والمهنية في مجال الاختصاص.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فهو الآخر عانى من ذات المشاكل، إذ يتركز الإنتاج الصناعي للعراق في مشروعات الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية والهندسية والغذائية والدوائية والإنشائية والنسيجية، فضلاً عن الخدمات الصناعية. إلا إن هذه الصناعات قد تدهورت كثيراً جراء الحروب والحصار الاقتصادي والتغيير السياسي، وبالتالي الحيلولة دون تطويرها بل وأدت إلى توقف الكثير منها عن العمل والإنتاج بشكل كلي وجزئي، مما أدى إلى تعطل عملية التنمية الصناعية داخل الاقتصاد العراقي وأدى بالنتيجة إلى الاعتماد على الاستيراد من السوق الخارجية بنسبة تقارب(100%) لتغطية الحاجات المحلية. ومن جهة أخرى أتسم

أداء القطاع الخاص المحلي بالضعف، بسبب عدم مشروعاته من منافسة السلع المستوردة من حيث السعر والجودة، وإغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، يضاف إلى ذلك عدم توفر البيئة الآمنة للاستثمار الصناعي، وتخلف القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي، والتي حالت دون استقطاب المستثمرين الأجانب نحو تطوير بنية الصناعات العراقية, إذ يلاحظ إن قطاع الصناعة التحويلية لم يساهم بنسبة كبيرة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت مساهمته سنة 2004 نسبة(1,5%)، ولم يتحسن مستوى أداء الصناعة التحويلية بمرور السنوات التي تلت ذلك، فلم تبلغ سوى(2,1%) سنة 2007، أما سنة 2013 فقد ارتفعت النسبة إلى(3,3%)، وفي سنة 2020 وصلت نسبة المساهمة إلى حوالي(4,45%). (الجهاز المركزي للإحصاء، 2022: 9)

لذلك أضحى الاقتصاد العراقي بين كماشتي التدهور الاقتصادي والتدهور البيئي، ولإلقاء المزيد من الضوء على أهم التحديات التي عبرت عن واقع التلوث البيئي في العراق، وأعاقت تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، لا بد من متابعة تفصيلية لأهم تلك المشكلات التي واجهت إعداد وتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة وأهم المفاصل والقضايا المحورية التي عانت منها إستراتيجية التنمية الشاملة في مجالات البيئة كافة الهواء والمياه والتربة وعلى النحو التالي:- (للمزيد ينظر كل من: ينظر في ذلك :(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2019)(الباوي، 2015: 12 -16)(الساري، 2014: 37-56)(الكوفاوي، 2006، 42))

1-مشكلة تلوث الهواء : يعاني الهواء في العراق من تدهور بيئي كبير تسببت فيه مجموعة من العوامل منها ما يعود لعوامل طبيعية ومنها ما هو من صنع الإنسان، فضلاً عن الحروب وما خلفتها من مشاكل بيئية خطيرة، إذ أنْ تلوث الهواء في العراق يعد من اخطر أشكال التلوث البيئي. ويمكن توضيح أهم مصادر تلوث الهواء في العراق بما يلي :-

أ-المصادر الطبيعية :- وتتمثل بالغبار المتساقط بفعل تطاير الأتربة والذي يعد احد المؤشرات المعتمدة لنوعية الهواء المحيط وخصوصاً للمناطق الصحراوية، إذ إنَّ الغبار العالق بالغلاف الجوي يشكل المشكلة البيئية الرئيسة، يعقبها هبوب العواصف الترابية. وهي ظواهر طبيعية أصبحت مألوفة في العراق وبخاصة بعد إزالة الغطاء النباتي وانحسار المساحات الزراعية وتوقف مشاريع تثبيت الكثبان الرملية لا سيما في المناطق الجنوبية من العراق .

ب- المصادر الصناعية وإنتاج النفط :- تعد من المصادر الرئيسة المسببة لتلوث عناصر البيئة الثلاثة في العراق التربة والماء والهواء وتغير مكوناتها الأساسية وبخاصة منذ مطلع منتصف عقد السبعينات عند بدء تطور الحركة الصناعية ونشوء اكبر الصناعات العراقية، إذ تختلف كمية الملوثات الناتجة عن المنشآت الصناعية اختلافاً كبيراً من منشأة إلى أخرى تبعاً للأنشطة الكيماوية والبتروكيمياوية والأسمدة وغيرها من الصناعات كمحطات توليد الطاقة الكهربائية والصناعات النفطية. كما أن إنتاج النفط في العراق يشكل أهم المسببات في تلوث الهواء بغاز ثاني أكسيد الكبريت، إذ أن شعلات الآبار النفطية وما تفرزه من تلك الغازات السامة طيلة أيام السنة، وما تمثله عملية حرق النفط الخام من تبديد وهدر وتلويث للبيئة في العراق.

ج- وسائل النقل :- وهي من الأسباب الأخرى والمهمة في تلوث الهواء, اذ تعد وسائل النقل وبخاصة السيارات من العوامل الرئيسة الملوثة للهواء على مستوى المدن والتجمعات السكانية الكبيرة، إذ إنَّ أعدادها في تزايد مضطرد وبخاصة بعد عام 2003 في ظل ارتفاع متوسط دخل الفرد وتحسن المستويات المعيشية

في العراق، فتستخدم هذه المركبات البنزين المحتوي على الرصاص بنسبة عالية، لذلك فإنَّ كمية التلوث في الهواء في المناطق السكنية هو ضعف المسموح به دولياً مما يتسبب بأضرار جسيمة في الصحة البشرية عموماً يمكن ملاحظته من ارتفاع أعداد الإصابات بالأمراض السرطانية في العراق منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة.

2- مشكلة تلوث المياه : تعبر مشكلة المياه في العراق عن حقيقة اختلال الوضع المائي العالمي الذي يتجسد بتزايد معدلات الجفاف وانخفاض معدلات الماء كماً ونوعاً نتيجة للملوثات الأخرى وبخاصة الوقود الأحفوري الذي رفع من درجة حرارة الأرض بفعل ظاهرة الاحتباس الحراري وأتساع ثقب الأوزون، الذي جعل تلوث المياه مشكلة تطفو إلى السطح في العراق منذ عام (1990) نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية عديدة أبرزها الحروب والمشاكل التي أفرزتها سياسة دول الجوار, فضلاً عن تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتنامي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية, إذ إنَّ ابرز ما ينجم عن التطورات الاقتصادية ونمو حجم السكان هو المشاكل البيئية الناتجة عن سوء إدارة الموارد الأرضية. فمن جانب كلما ازدياد عدد السكان أدى إلى زيادة الاستهلاك والاستخدام المائي، وبالتالي زيادة مخلفاتهم الصلبة والسائلة والغازية، ومن الجانب الآخر كلما تطورت الحركة الصناعية ازدادت معها الفضلات الصناعية والتي من أشدها خطورة فضلات الصناعات الكيمياوية والغذائية والخدمية، كما إنَّ للنشاط الزراعي فضلات مختلفة ولكن أبرزها استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية والسموم, إذ أن استخدامها بدون مراقبة وتوجيه فني من قبل المؤسسات التخصصية في العراق خلال السنوات الأخيرة أدى إلى تراكم الأضرار البيئية والصحية الخطيرة.

أن مشكلة قلة وتلوث مياه العراق أصبحت في الوقت الحاضر من المشكلات الكبيرة التي باتت هاجساً أمام أجهد يبذل في مختلف الجوانب الزراعية والصناعية ويمكن اعتبار بداية هذه المشكلة بعد عام (1990) بسبب الحرب والحصار الاقتصادي الذي ولد ضغوطاً على استنزاف الموارد الطبيعية، ناهيك عن أن التجمعات البشرية آخذة بالزيادة وبخاصة بالقرب من الشواطئ والأنهار والبحيرات التي تجتذب إليها الحشود البشرية، فعادة ما تتركز اغلب القرى والمدن العراقية على حافات الأنهار وبجوار البحيرات التي أصبحت مطلباً أساسياً للعيش، إلى جانب أن متطلبات الناس من الماء بالمقابل كانت تطرح المخلفات والفضلات في هذه المياه مما أدى إلى تلوثها ، وهنالك عدة أنواع لتلوث المياه في العراق منها, تلوث مياه الأنهار, تلوث المياه السطحية والجوفية, أما مصادر تلوث المياه فتتضمن التلوث جراء الاستعمالات الصناعية والتلوث الناتج عن الصناعات الزراعية والتلوث الناتج عن الاستعمالات المنزلية.(عبد الله، 2013)

وتعتمد الزراعة العراقية بشكل كبير على المياه السطحية المتمثل بمياه الأنهار وروافدها بنسبة تتراوح ما بين(80-85%) من إجمالي المياه المستهلكة، إذ يمتاز العراق بامتلاكه ثروة مائية متجددة سنوياً تغطي ما نسبته(70%) من الحاجة الكلية للإنتاج الزراعي الذي يروى أيضاً من مياه الأمطار والمياه الجوفية، بيد أن المياه السطحية في العراق انحسرت كثيراً وتراجعت كمياتها في السنوات الأخيرة جراء المشروعات الخزنية والسدود التي أقامتها دول الجوار والتي ينبع منها نهري العراق الرئيسين دجلة والفرات وروافدهما، فضلاً عن ارتفاع دراجات الحرارة واستخدام الطرق التقليدية في عملية الإرواء للأراضي الزراعية، إذ تتراوح مستويات المياه المفقودة جراء ذلك بحوالي(30-40%) من المياه المنقولة(كاظم، 2013: 117-118). أن سياسة دول الجوار في تقنين المياه الداخلة للعراق عبر إقامة السدود والخزانات العملاقة على تلك الأنهر تعد سياسة مناورة للضغط والتحكم بالموارد المائية التي هي الشريان الحيوي للزراعة العراقية وقوت الإنسان

العراقي، وحتى يبقى الاقتصاد العراقي معتمداً باستمرار على الاستيراد من هذه الدول(تركيا وإيران) لأجل تلبية متطلباته الغذائية من المنتجات الزراعية، إذ تعد مشكلة شحة المياه من أهم الأسباب التي قوضت الزراعة العراقية وأدت إلى تدهورها بشقيها النباتي والحيواني، إذ تضائلت مياه الأهوار وجفت معظمها نتيجة لتلك السياسة المجحفة. فالأهوار تعد مصدراً مهماً للثروة والدخل للكثير من العوائل كونها مصدراً للثروة السمكية وعيش الماشية والطيور البرية التي تعتاش على مياه الأهوار في العراق، فضلاً عن كونها عاملاً مهماً لتحسين البيئة وتلطيف الجو. كما أنها أماكن للسياحة البيئية والترفيه الاجتماعي بعيداً عن ضوضاء المدن، فقد أُدخلت الأهوار العراقية في لائحة التراث العالمي عام 2016 عندما وافقت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة على وضع الأهوار في جنوب العراق ضمن لائحة التراث العالمي كمحمية طبيعية دولية ومعها مدن تراثية أخرى، إلا أن تلك المكتسبات الاقتصادية والبيئية المهمة للأهوار افتقدها العراق بنسبة كبيرة وأصبحت من ذكريات الماضي الجميل جراء سياسة تقنين الموارد المائية الداخلة للعراق التي تمارسها دول الجوار أمام سكوت حكومي ودولي لتلك الممارسات.

3- مشكلة تلوث التربة : يعد تدهور القطاع الزراعي في العراق وبخاصة بعد عام 2003 نتيجة لسياسة الانفتاح التجاري على الخارج، وعدم تقديم الاستثمارات والدعم الحكومي الكافيين لهذا القطاع الحيوي، السبب الرئيس وراء انحسار الزراعة وتراجع الإنتاج النباتي، مما جعل المساحات الزراعية تتعرض لمشكلات الانجراف والتعرية والتلوث فيما بعد. فتلوث التربة أضحى من أشد عناصر التلوث البيئي في العراق بل أكثرها خطوة، بسبب التلوثات الإشعاعية التي تركتها لنا الحروب العسكرية واستخدام الأسلحة التي عاناها العراق منذ أكثر من ثلاثة عقود، إذ ألحقت تلك الحروب بالبيئة والتربة العراقية على وجه الخصوص الخراب والتلوث وعاثت بالمزروعات وأدت إلى تعرية التربة، فكانت واحده من اكبر التحديات لإستراتيجية التنمية الزراعية في العراق على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والصحي. وبالرغم من إنَّ العراق وحتى نهاية سبعينات القرن الماضي كان يمتلك مقومات البيئة الصحية النظيفة عالمياً، فإنَّه بعد الحروب التي عصفت به جعلت تربته تصبح هدفاً للتخريب المبرمج الذي حول الأراضي الزراعية إلى حقل للتجارب التي تعرض لها العراق من مختلف أنواع الأسلحة الحربية، إضافة إلى تراكم مختلف النفايات السامة التي خلفتها تلك الحروب والتي تهدد باستمرار الحياة البشرية في العراق.

ويمكن تلخيص ابرز مصادر تلوث التربة العراقية بما يلي:- (أيوب، فاضل، 2010: 251-252)

أ- الأسمدة والمبيدات الكيمياوية: وتنحصر بتلوث المياه الجوفية والأنهار, اذ تؤدي الأسمدة المضافة للتربة إلى تعرضها إلى الانجراف نتيجة سقوط الأمطار والتعرية, وإنَّ البعض منها يترشح إلى المياه الجوفية من خلال التربة، ناهيك عن تلوث التربة بالمبيدات .

ب- الأنشطة الصناعية الملوثة للتربة: تساهم النفايات الصناعية والنواتج العرضية التي تلقيها المصانع في مقالع النفايات في إتلاف التربة وتلويثها، بسبب اختلاط المواد والمركبات الكيمياوية والعضوية لتلك المخلفات مع التربة.

ج- تأثير قصف المنشآت النفطية: والذي كان خلال الحرب على العراق، فضلاً عن تدمير محطات الإنَّتاج ومستودعات الخزن الكبيرة للمياه، وهذا أدى إلى تلوث الأراضي تلوث بالمشتقات النفطية من خلال تسربها الى الأرض، أو احتراق كميات كبيرة من النفط ومشتقاته.

ويمكن توضيح حجم التدهور البيئي في العراق خلال المدة(2000-2020) والتي يلخصها الجدول التالي الذي يعرض مؤشرات التدهور البيئي ويستدل منها أن نسبة انبعاث الغازات الكيمياوية في الهواء كانت متزايد خلال تلك السنوات وبمعدل نمو مركب بلغ (5.2%) ، كما أن درجة تركز الغبار هي الأخر ارتفعت بمعدل نمو مركب (13.6%) ، وازدادت المساحات المتصحرة من(17.1) ألف دونم عام 2000 إلى نحو(46.2) ألف دونم عام 2020 ، في الوقت الذي تراجعت فيه المساحات المزروعة من(13.2) عام 2000 إلى حوالي(11.5) عام 2020، وبقى حوالي ربع سكان العراق (25%) لا يحصلون على مياه صحية مأمونة وصالحة للشرب.

جدول ( 2 )

مؤشرات التدهور البيئي في العراق للسنوات (2000-2020)

| المؤشر | السنة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2000 | 2010 | 2015 | 2020 |
| نسبة الانبعاثات/الف طن متري | 122865 | 174762 | 227392 | 277351 |
| درجة تركيز الغبار-غم/م2/شهر | 47.1 | 48.5 | 55.9 | 64.5 |
| التصحر /ألف دونم | 17.4 | 29.6 | 32.8 | 46.2 |
| الأراضي المزروعة/مليون دونم | 13.2 | 12.2 | 11.7 | 11.5 |
| الحصول عل مياه آمنة للشرب % | 76.7 | 77.8 | 74.5 | 75.3 |

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2021 ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة في العراق ، بغداد ، وزارة التخطيط ، جداول متفرقة للسنوات 2000- 2020، بغداد .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات :-

يتضح مما تقدم تحقق الفرضية التي بُنيت عليها الدراسة والتي تقضي بأن متطلبات التنمية المستدامة لتحقيق اقتصاد أخضر في العراق تحتاج إلى وضع خطة إستراتيجية طويلة الأمد يجب الشروع لها بخطط سنوية وخمسية لتثبيت ركائز التنميتين الزراعية والصناعية والإسراع ببناء الأسس التي من شأنها تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للبلد في ظل نظام سياسي مستقر. لذلك خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات المهمة يمكن إجمالها بالنقاط التالية:-

1- أن التنمية المستدامة تمثل تطوراً تدريجياً لمفاهيم التنمية التقليدية في مطلع تسعينات القرن الماضي، بيد أن المنظمات الدولية اهتمت بجوانب البيئة والأضرار التي تتعرض لها جراء التطورات الصناعية بنهاية العقد السابع من القرن الماضي، فعقدت المؤتمرات الدولية لأجل ذلك.

2- كان لمؤتمر الأمم المتحدة المعروف بقمة الأرض الذي عقد في مدينة ري ودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 وقعاً مهماً ومؤثراً بنطاق عالمي الأبعاد في بروز مصطلح التنمية المستدامة وإدخال المعالجات البيئية ضمن شروط التنمية الاقتصادية.

3- كان للبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة تأثيراً كبيراً في انتشار مصطلح التنمية المستدامة عالمياً، لأنه أستخدم رسمياً هذا المصلح "التنمية المستدامة" كتطور لمدلولات التنمية البشرية، في أعقاب توصيات مؤتمر قمة الأرض، وذلك في الإصدار الرابع للبرنامج(UNDP) في تقرير التنمية الإنسانية لعام 1993، ولتكن البيئة جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية لتحقيق النمو والتطور لرفاه الشعوب، إذ أدخلت مفاهيم الفقر والرفاه وحقوق الأجيال القادمة وحماية البيئة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية كركائز أساسية في مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة.

4- أن أول ظهور لمصطلح الاقتصاد الأخضر كان في تقرير بيرس لمركز لندن للاقتصاد البيئي عام 1989، وكانت التسمية مرتبطة بالخضرة التي يضفيها الغطاء النباتي المتمثل بالغابات والمزروعات التي تنقي الهواء من غاز($CO_2$)، إذ يرتكز هذا الاقتصاد على إيقاف استنزاف الموارد الطبيعية ومعالجة لون البيئة الرمادي وإعادته إلى لونه الطبيعي الأخضر عبر آلية استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتقليل من مصادر الطاقة التقليدية، لذا يعد الاقتصاد الأخضر واحداً من أهم مكونات تحقيق التنمية المستدامة كونه ارتبط أيضاً بتحقيق العدل والإنصاف والرفاه الاقتصادي للمجتمع بما يعزز التنوع الإحيائي ويمنع تدهور النظام الإيكولوجي.

5- عاني الاقتصاد العراقي من مشكلات بيئية كبيرة جراء الحروب والحصار الاقتصادي والظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي عصفت به طيلة السنوات الماضية فكانت القيد الأشد على أعاقة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الشاملة والشروع بإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وانعكس ذلك أيضاً على تدهور الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً أحادياً ريعياً يعتمد على القطاع النفطي إنتاجاً وتصديراً وفي تمويل الموازنات الاستثمارية من الإيرادات النفطية، فأهملت القطاعات الإنتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة واعتمد العراق على السوق الخارجية في سد معظم احتياجاته بفضل السياسة التجارية المفتوحة بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 لتعويض سنوات الحرمات جراء الحروب والحصار الاقتصادي.

ثانياً – التوصيات :- لتحقيق أهداف الدراسة يقترح الباحث ما يلي :

1- إقامة مشروعات الطاقة المتجددة، ومحاولة بناء محطات التحلية العملاقة لتكوين خزين إستراتيجي للمياه العذبة من البحر، يمكن أن ترفد الزراعة العراقية بمعظم احتياجاتها المائية في مواسم شحة المياه، مع ضرورة إتباع سياسة تشجيع الزراعة وحماية المنتج المحلي. بيد أن هذه الإستراتيجية التنموية تحتاج إلى قرار سياسي وطني وبيئة سياسية مستقرة ونظام قائم على أكمال متطلبات تلك الإستراتيجية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم

2- حث وزارة التخطيط على القيام بإعداد إستراتيجية متوسطة وطويلة الأمد لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر تبنى على أساس حماية الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها، والتوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، والتوسع في مشروعات إنتاج الطاقة المتجددة والاستفادة من الإمكانيات الطبيعية الهائلة المتاحة في العراق لإنتاج هذه الطاقة.

3- تنفيذ خطط وبرامج طموحة قصيرة الأمد للربط الكهربائي مع دول المنطقة على نحو يفعل إجراءات تنفيذ برامج لتطوير إنتاج الطاقة المتجددة وجعلها منطلقاً للطاقة الكهربائية، فضلاً عن الجهود المستمرة لرفع كفاءة استخدام الطاقة، وخفض انبعاث غازات الكبريت والكربون والميثان والرصاص في القطاع النفطي(النفط الخام والغاز الطبيعي).

4- تبني العديد من المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات عدة مثل مشاريع تحويل المخلفات إلى طاقة، والاستثمار في المخلفات الزراعية والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية، مبيناً أن الدور الداعم والتمويلي يلقى على عاتق الحكومة لتسريع عجلة التقدم في كافة مجالات الاقتصاد الأخضر.

5-السعي لتأسيس صندوق خاص بتمويل برامج وخطط التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في العراق، مع ضرورة الاستفادة من آليات تجارب التمويل للمشروعات الخاصة بالتكييف مع السياسات الاقتصادية، مع ضرورة تنمية سوق السندات الخضراء لتمويل مشروعات التنمية المستدامة ودعم نمو المشاريع الخضراء وتطوير الاستثمارات المناخية والبيئية.

6- زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات وتوطين صناعة السيارات الكهربائية. وإعداد إستراتيجية شاملة لإنتاج واستخدام الهيدروجين وتوطين هذه الصناعة، في ظل الفرص الواعدة التي تمتلكها السوق الدولية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، في ظل توافر مصادر الطاقة المتجددة والمساحات الواسعة من الأراضي.

7-التوسع في مشروعات تحلية مياه البحر التي تعزز استدامة الموارد المائية وتقلل الهدر الحاصل فيها، وتعويض النقص الحاص في مياه الأنهار جراء سياسة التقنين المائي لدول الجوار. مع التوسع في محطات معالجة مياه الصرف الصحي بأساليب تقنية تمنع تلويث البيئة، واعتماد تقنية الري بالرش للمزروعات ومن أجل تنشيط الإنتاج الزراعي.

8- مطالبة المنظمات الدولية بمحاسبة الدول التي تمارس أعمال ومشروعات تعيق مجرى الأنهر وتقلل معدلاتها، مع ضرورة التقيد بلائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو التي تقضي بحماية الأهوار العراقية من سياسة تقنين المياه الداخلة للعراق والتي تمارسها دول الجوار.

المصادر

الأسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2011، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة ، نيويورك .

الأسكوا، 2012 ،" الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة . العربية""، الأمم المتحدة ، نيويورك.

الأمم المتحدة، الموقع https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992

أندروسيتر، 2003 "المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة"، مجلة التمويل والتنمية ، العدد (251)، البنك الدولي، واشنطن.

أيوب، د. حارث حازم. فاضل، فراس عباس، 2010، التلوث البيئي معوقاً للتنمية ومهدداً للسكان, المجلة العراقية لبحوث السوق , المجلد الثاني , العدد الثالث .

الباوي، أياد جليل جاسم، 2015، التحديات البيئية في العراق خلال الألفية الثالثة ، بغداد ، منتدى الرواد الثقافي ، مطبعة الشروق النموذجية ، بغداد .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الأمم المتحدة - نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيروبي، (23-2016/5/27).

جمهورية مصر العربية - وزارة البيئة، 2017، الموقع الالكتروني على شبكة المعلومات الدولية:

www.https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index

دفرور، عبد المنعم، وآخرون ، 2019، الاستثمار في الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء التجربة الإماراتية، الملتقى الدولي حول تحديات التنمية المستدامة ورؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

دواي، مهدي صالح ، 2011 , قبل مغادرة المستقبل: رؤى تحليلية معاصرة لاستشراف مستقبل الاقتصاد العراقي ، المطبعة المركزية ، جامعة ديالى.

- الساري، حميد كاظم علي الساري، 2014، تحديات التنمية المستدامة في العراق خلال الألفية الثالثة، ط1 ، مطبعة الحضارة المعاصرة، بغداد .

السعيد، عبد المنعم احمد شكري، 1999" التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق – دراسة تحليل مقارن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، جمهورية مصر العربية .

سهر، د.مهدي سهر وآخران، 2010 ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، المجلد الأول ، العدد (1) .

عباس، جيهان عبد السلام، 2023، دور التمويل الأخضر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد(24)،العدد الثاني، أبريل.

عبد الله، ابتهاج ناجي، 2013 ، حقائق عن التلوث المائي في العراق ، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى سياسات التنمية المستدامة المنعقد ببغداد بتاريخ (4 – 7 / 3 / 2013).

العراق - المؤشرات الاقتصادية (tradingeconomics.com) .

الفقي، محمد عبد القادر، 2014، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت.

كاظم، إيمان عبد الرحيم، 2013، الاقتصاد الأخضر مسار إلى تقويم النمو الاقتصادي: تجارب دول مختارة مع إشارة إلى العراق، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة كربلاء_ كلية الإدارة والاقتصاد.

- الكوفاوي، د. حيدر، 2006 , الكارثة البيئية في العراق, مجلة شؤون عربية , العدد الرابع .

اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، 1989 "مستقبلنا المشترك"، ترجمة كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة ، العدد(142)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

منظمة العمل الدولية، 2021، التشغيل والإنتاج في مشروعات التنمية الخضراء، (ILO) لندن.

الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، 2009 ، التنمية المستدامة : الإطار العام والتطبيقات – دولة الأمارات أنموذجاً " مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – أبو ظبي .

الهيتي، 2021: الاقتصاد الأخضر – المضامين والتطبيقات، الموقع على شبكة المعلومات الدولية:

https//www.eco.nahrainuniv.edu.iq

وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء ، 2019 ، المستقبل الذي نصبو إليه : رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030, بغداد – وزارة التخطيط .

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2021 ، السياسات الاقتصادية الزراعية والتنمية الخضراء في العراق المشاكل والمعالجات، بغداد، وزارة التخطيط.

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2022 ، محددات التنمية الصناعية في العراق وآليات تطويرها، بغداد، وزارة التخطيط.

28 - UNDP (1993) , Development Program(1993) Human Development Report , New York .

29 - United Nation(2008), "Understanding And Operationalizing Green Economy Into National Development Planning In The Caribbean Context “, united nation, New York .

30 - Voumik, L. Candra and Gaffar, S. Hossain , 2014 , A green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Education : What are the Implications for Bangladesh , Journal of Economics and Sustainable Development , Vol(5) , No(3).

# محفزات التسويق السياحي وتأثيره في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي بحث استطلاعي لاراء عينة من السائحين في محافظة النجف الاشرف

أ.د. حاكم جبوري الخفاجي
جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد

د. ولاء محسن علي الحاتمي
مديرية تربية محافظة النجف

المستخلص:

الغرض من البحث هو كيفية تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي من خلال تبني محفزات التسويق السياحي, اذ تبرز مشكلة البحث من محدودية رضا السائح فالبرنامج لا يتضمن الا فقرات محددة وهي الزيارة للعتبات المقدسة ويفتقد للكثير مثل ( الترويج المناسب للخدمات, تنوع الخدمات, جاذبية الخدمات, العلامة التجارية, واستخدام بطاقة الامان) وتبرز اهمية البحث من الاضافة المعرفية لمتغير محفزات التسويق, فيما تتحدد اهداف البحث في كيفية رضا السائح من خلال البرنامج السياحي, وقياس واختبار التأثير بين متغيرات البحث, واعتمد الباحثان على استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة من السائحين في فنادق الدرجة الاولى في محافظة النجف اذا بلغ عدد السائحين عند توزيع الاستبانة مجتمعا للبحث (95) وكان حجم العينة (76) على وفق الجداول الاحصائية وبهدف الوصول لها فقد تم توزيع (80) وكان الصالح للتحليل بلغ (73), وتم الاعتماد على برامج (AMOS v.24,SPSS VR.26) لغرض التحليل الاحصائي, وتم اعتماد عدة تحليلات احصائية للبيانات منها الفا كور نباخ والوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الاحصائي AMOS v.24

واهم الاستنتاجات هي انه كلما كانت محفزات التسويق ايجابية كلما انعكس ذلك في تعزيز رضا السائح.

الكلمات الدالة: محفزات التسويق, ترويج الخدمات, تنوع الخدمات, جاذبية الخدمات رضا السائح.

Abstract:

The purpose of the research is how to enhance tourist satisfaction with the tourism program by adopting tourism marketing incentives. The problem of the research arises from the limited satisfaction of tourists. The program only includes specific paragraphs, namely the visit to the holy shrines, and it lacks many things such as (appropriate promotion of services, diversity of services, attractiveness of services, Branding, and the use of the security card. The importance of the research is highlighted by adding knowledge to the variable of marketing incentives, while the objectives of the research are determined on how tourists are satisfied through the tourism program, and measuring and testing the effect between the research variables. The researchers relied on the questionnaire form that was distributed to a sample of tourists in hotels. The first degree in Najaf Governorate if the number of

tourists when the questionnaire was distributed as a research group reached (95) and the sample size was (76) according to the statistical tables, and in order to reach it, (80) was distributed and the value for analysis was (73), and SPSS VR programs were relied upon. .26, (AMOS v.24 for the purpose of statistical analysis. Several statistical analyzes were adopted for the data, including alpha core, mean, standard deviation, and regression analysis using the statistical program AMOS v.24.

The most important conclusions are that the more positive the marketing incentives are, the more this is reflected in enhancing tourist satisfaction.

Keywords: marketing incentives, service promotion, variety of services, attractiveness of services, tourist satisfacti

المقدمة:

التسويق تضمن مراحل متعددة منذ مرحلة المنتج ومن ثم باقي المراحل الى ان وصل التسويق الرقمي, وكل هذا وهو يهدف الى تحقيق مجموعة من النقاط الاساسية في بيئة الاعمال, ومنها دوره الرئيسي في التعريف الى المنتجات السلعية والخدمية التي تقدمها المنظمات, واشباع حاجات المستهلكين والزبائن وبناء علاقات طويلة الامد مع معهم, اذ تبرز مشكلة البحث في تشخيص كيفية زيادة رضا السائح عن البرنامج السياحي عند زيارته من خلال تبني المحفزات التسويقية, ووضع الباحثان تساؤل رئيسي ومجموعة من التساؤلات الفرعية التي تمثل اسباب لمشكلة البحث, وتتضمن اهمية البحث اهمية معرفية تتعلق بمتغير المحفزات التسويقية ورضا السائح, وما سينعكس تطبيق البحث لتعزيز رضا السائحين وتحسين الخدمات السياحية والبرنامج السياحي, وتتمثل اهداف البحث في اختبار وقياس نموذج البحث وتشخيص كيفية تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي.

اذ يشير مفهوم المحفزات التسويقية الى كل ما تقدمه المنظمة السياحية من محفزات للبرنامج السياحي, مثل الترويج المناسب للخدمات السياحية والتي تعرف السائح وتنوع الخدمات ضمن البرنامج, ومنها زيارة العتبات المقدسة وجولة في اهم واشهر الاسواق والاماكن السياحية والتاريخية او المناطق البرية والمناطق الريفية والتي يعرض ويباع فيها المنتجات المحلية, وجاذبية الخدمة السياحية والعلامة التجارية للمنظمات السياحية وتبني بطاقة الائتمان وتفعيلها للسائح. فيما يشير رضا السائح عن البرنامج السياحي مدى قبوله للبرنامج والخدمات السياحية المقدمة والتي تخلق قيمة له وتفوق تصوره عن الخدمات المعروضة وبما يعزز له نية شراء الخدمات مستقبلا وجذب زبائن جدد لهذه المنظمة السياحية وبرامجها. اما محددات البحث فقد ركزت على افتقار المنظمات السياحية لبرامج سياحية متكاملة.

اذ قسم البحث الى عدة مباحث المبحث الاول تضمن المنهجية العلمية والمبحث الثاني الجانب النظري لمتغيرات المحفزات التسويقية ورضا السائح والمبحث الثالث الجانب العملي واختتم البحث في الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : المنهجية العلمية للبحث

تتضمن خطوات يتم السير في ضوئها للوصول الى اهداف البحث وهي.

اولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

تتمثل مشكلة البحث في كبفية تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي من خلال كيفية تقديم الخدمات, ومن خلال تبني المحفزات التسويقية, وقد اشارة بعض الدراسات مشكلة البحث من خلال ما عرضه الباحثين, من أهم الحوافز الخارجية الترويج والطرق الترويجية الأخرى مثل الخصومات وتغيرات الأسعار. يلعب قياس هذه المحفزات لمتخصصي التسويق دورًا مفيدًا في تقييم فعالية استراتيجيات التسويق . هذه المحفزات تشكل نية الشراء للزبون وعند استمرارها، ستؤدي إلى رضا العملاء يمكن أن يساعد فحص الأبعاد المختلفة لسلوك المستهلك على تحديد أسباب رغبة الزبائن في الشراء وان أحد العناصر التي تؤثر على رضا العملاء ونية إعادة الشراء هو حب علامة تجارية معينة. أن حب العلامة التجارية يعبر عن أقوى رابطة عاطفية بين المستهلك والعلامة التجارية. يمكن أن يكون حب العلامة التجارية بمثابة حافز للمستهلكين لتطوير علاقات وثيقة مع الشركات والحفاظ عليها.

وضع الباحثان تساؤول رئيسي مفاده ما هو تأثير تبني محفزات التسويق في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي وعلى وفق هذا التساؤل تم وضع تساؤلات فرعية وهي:

ماهو تأثير محفزات التسويق وابعاده في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي. -

- ماهو تأثير بعد ترويج الخدمات في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي.

- ماهو تأثير بعد تنوع الخدمات في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي.

- ماهو تأثير بعد جاذبية الخدمة والعلامة التجارية في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي.

- ماهو تاثير استخدام بطاقة الائتمان في تعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي.

ثانياً: اهمية البحث

تتجسد اهمية البحث من خلال الاتي:

1- الاهمية المعرفية تتمثل في الاضافة المعرفية والحداثة لمتغيرات البحث محفزات التسويق رضا السائح.

2- الاهمية التطبيقية تتمثل في اهمية قطاع السياحة, وتطبيق مقياس من تصميم الباحثان يتناسب مع البيئة المحلية لمتغير محفزات التسويق, التوصل الى توصيات تسهم في نعزيز رضا السائح عن البرنامج السياحي.

ثالثاً: اهداف البحث

تتضمن اهداف البحث الاتي:

1-اختبار وقياس علاقة التأثير بين متغير محفزات التسويق ورضا السائح.

2-اختبار وقياس تاثير ابعاد متغير محفزات التسويق في رضا السائح

رابعاً: فرضية التاثير الرئيسة والفرعيات والانموذج الفرضي

الفرضية الرئيسة: يوجد تاثير طردي موجب ذو دلالة احصائية معنوية لمتغير محفزات التسويق وابعاده في رضا السائح بأبعاده مجتمعة, وينبثق منها عدة فرضيات فرعية من ابعاد المتغير المستقل في المتغير المعتمد بابعاده مجتمعة, ويعرض الشكل(1) الانموذج الفرضي للبحث

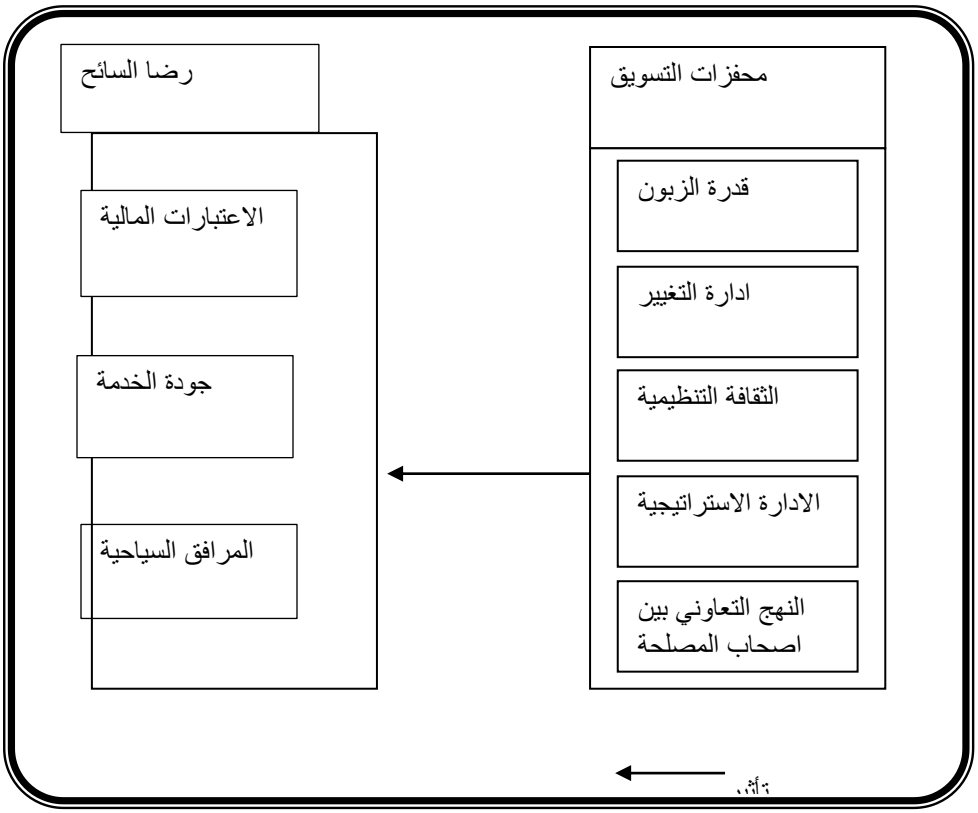


الشكل (1) الانموذج الفرضي للبحث

خامساً: جمع البيانات والمعلومات

وهي تتضمن الاتي:

1-الجانب النظري من مصادر البحث المناسبة

الجانب العملي تبني الاستبانة اداة رئيسة وتم تطبيق الاجراءات الاحصائية المناسبة, وتضمنت محور المعلومات الشخصية للمستجيبين, ومقياس محفزات التسويق بأبعاده الاربعة وفقراته وهو من تصميم الباحثان على وفق المنهجية البحثية. ومقياس لرضا السائح (Pham, 2015: 64-58)

المبحث الثاني: الجانب النظري

اولاً: محفزات التسويق Marketing Stimuli

1-مفهوم محفزات التسويق: الحوافز التسويقية هي مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تقوم بها الشركات لتلبية احتياجات الأسواق المستهدفة على أفضل وجه ممكن .(Chang & etal, 2019) بعد اختيار السوق المستهدف

2-ابعاد محفزات التسويق: تم بناء مقياس محفزات التسويق بلاعتماد على مقياس ( Hassanzadeh& Rezvani, 2016), (Mahar et al., 2020), (Lian et al., 2016) مع اجراء تغيرات على بعض الابعاد وبعض الفقرات ليتناسب مع طبيعة البحث وبيئته , فضلا عن الاطلاع على الجانب النظري للدراسات التي تناولت خصائص وسمات ومحددات محفزات التسويق, والتي تم الاعتماد عليها بهدف بناء مقياس محفزات التسويق, وتم اجراء الاساليب الاحصائية المناسبة لاي مقياس تحكيم الخبراء واضافة الى التحليل الاستكشافي, وتم اختيار وتطبيق الابعاد الاتية:

أ - ترويج الخدمات: بدأ الاهتمام بالترويج للخدمات اسوة بالسلع المادية وذلك لضخامة قطاع الخدمات بمختلف اساليب الترويج ومن ضمنها الالكتروني من خلال العديد من المنصات الرقمية. الترويج هو أحد العمليات في مزيج السوق، والترويج له مزيج خاص به من أدوات الاتصال تعمل كل أدوات الاتصال هذه بشكل أفضل إذا عملت معًا في انسجام وليس في عزلة. مجموعهم أكبر من أجزائهم، بشرط أن يتحدثوا باستمرار بصوت واحد طوال الوقت وفي كل مرة. فهو يمزج بين الأدوات الترويجية المتنوعة وخدمات وتقنيات الاتصال/التسويق/الإعلان لتعظيم أرباح المنظمة. يمكن للمؤسسات الخدمية الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وجذب عملاء جدد، وزيادة الوعي بالعلامة التجارية، وبناء الأعمال التجارية، وتقليل المخاطر المتصورة، وأخيراً اكتساب ثقة عملائها من خلال الحملات الترويجية. اذ يتم ترويج المبيعات من خلال الاتصالات التسويقية الإعلامية وغير الإعلامية لفترة زمنية محدودة ومحددة مسبقًا لزيادة طلب المستهلك أو تحفيز الطلب في السوق أو تحسين توفر المنتج. (Thilaga, 2016: 32)

ب. تنوع المنتج: تقدم معظم المتاجر عبر الإنترنت للمستهلكين مجموعة متنوعة من السلع. وكلما زادت فرص اختيار المنتجات ، الأمر الذي يمكن أن يزيد من رضاهم ، ويزيد من رغبات ودوافع الشراء. اذ يعرف التنوع على أنه الخصائص التي تميز الأشخاص كأفراد، بالإضافة إلى الخصائص التي تجعلهم متشابهين. ويعد أنه يدل على التنوع. في التصميم التقليدي الموجه نحو المنتج، يفترض التنوع دورين على الأقل: بناء ضمانات التنوع والاختيار في عملياته, ويمكن أيضًا أن تكون المصدر أو المحفز للتغيير. ( Sun et al., 20111-2 )

ج. جاذبية الخدمة والعلامة التجارية: يُعرف تحديد العلامة التجارية بانها العامل النفسي الأساسي الركيزة الأساسية لهذا النوع من العلاقات العميقة والملتزمة وذات المغزى التي يسعى لها المسوقون بشكل متزايد إلى بنائها مع زبائنهما, قد يكون بناءًا مفيدًا في فهم الآليات الأساسية التي تفسر العلاقة بين المستهلكين والعلامات التجارية, وبناء علاقات قوية من المرجح أن يعزز المستهلكون مواقفهم وسلوكياتهم الإيجابية تجاه العلامة التجارية, ومن خلال مفهوم التحقق الذاتي أو الاستمرارية الذاتية يؤدي إلى تقييمات ذاتية إيجابية وبالتالي يسهل الارتباط مع المستهلكين وهذا يعمل على خلق جاذبية الخدمة التي تقدم, ويبرز دور المنظمات في ايجاد جاذبية للخدمات من خلال التطوير وابتكار او اليات الحصول عليها مما يحقق اضافة القيمة للزبون. اذ ان مؤشر جاذبية الخدمة مهم لسلوك المستهلك, ويقدم رؤى إضافية حول دور جاذبية العلامة التجارية للخدمات المقدمة. Elbedweihy et al., 2016: 1-2

ج. استخدام بطاقة الائتمان: مفاهيم المال الرئيسية تُعرف بطاقة الائتمان في جميع أنحاء العالم بأنها تقدم حلاً نقديًا فوريًا لحاملها. في البلدان المتقدمة، يحب الناس أن يكون لديهم ارتباطات مع البنوك لتلبية احتياجاتهم المالية من خلال القروض الاستهلاكية لأنهم متأكدون من براعة القوانين المالية. بدون مصدر دخل شهري مناسب، في القروض من جيوبهم. إن امتلاك بطاقتي ائتمان في وقت واحد لا يمكن أن يتناسب أبدًا مع شخص من فئة الدخل المنخفض. وهذا هو ما يتم تطبيقه عادة في البلاد حيث يحصل الناس على النقود البلاستيكية لتغطية نفقات تتجاوز قدرتهم على الدخل. ونتيجة لذلك، يقعون في انهيار الديون. إن دافعهم الخفي وراء الاحتفاظ ببطاقات الائتمان يؤدي إلى تفكيك الحقوق القانونية للمفلسين الحقيقيين في الاستفادة من شطب الديون (Hasnain et al., 2019: 23-24)

ثانياً: رضا السائح Tourist satisfaction

ويتضمن الفقرات الاتية:

1-مفهوم رضا السائح : يشير مفهوم رضا السائح (يحياوي وبوحديد, 2018) بأنه تقييم السياح للخدمة من خلال قدرتها على تلبية حاجاتهم وتوقعاتهم, وعكسه عدم الرضا يعني فشل الخدمة المقدمة للسائح , وبالنتيجة رضاه يتأثر بإدراكه للخدمة وجودتها والسعر, او رضا السائح ( نسيلي واخرون, 2019) هو حكم السائح من خلال خبرته الاستهلاكية للبرنامج السياحي والاستخدام الناتج عن تقييمه لتوقعاته للمنتج السياحي والاداء المتوقع . (فؤاد, محمد,2020 :255

2- ابعاد رضا السائح: قد تبنى الباحث مقياس (Pham, 2015: 64-58) الخاص بقياس رضا السائح كونه يتناسب مع عينة وبيئة البحث واكثر استخداماً في البحوث والذي يتكون من ثلاثة ابعاد لقياس رضا السائح وهي:

أ.الاعتبارات المالية: تشمل وسائل المنظمة للحصول على الأموال وكذلك الوسائل التي قد تستخدم رأس مالها لتحفيز أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين. تقدم المنظمات الربحية منتجات أو خدمات مقابل المال، تعمل الشركات الربحية على زيادة أرباحها وقيمتها المالية للمساهمين، وبالتالي فإن النفقات هي في جوهرها استثمارات في الأرباح المستقبلية. (Hull&Lio, 2006:58).

ب. جودة الخدمة: عرف فيليب كوتلر وغاري أرمسترونج مصطلح "جودة الخدمة" بأنه قدرة شركة الخدمة على التمسك بزبائنها. وهذا هو، في رأيهم، الاحتفاظ بالزبائن هو أفضل مقياس من جودة الخدمة. أن جودة الخدمة كما يراها الزبون لها بعدين - البعد الفني أو البعد الناتج والبعد الوظيفي المتعلق بالعملية. قام كل من A. Parasuraman وValarie A.Zeitham1 وL. Berry بتعريف جودة الخدمة بأنها "تقديم خدمة ممتازة أو متفوقة مقارنة بتوقعات الزبائن". (Ramy et al., 2019: 38)

3.المرافق السياحية: اشار (مطرف، 2014) ان التغيرات التكنولوجية التي حصلت في مختلف الميادين والمتعلقة بالنشاط السياحي في العالم فقد تأثر اسوة بباقي القطاعات مثل التطور في وسائل النقل وقنوات المرور من خلال الطيران او السيارات عالية الرفاهية او القطارات المتطورة والسريعة, وأماكن الإقامة في الفنادق كما أن التطور والتغير في دخل السائح جعله يبحث عن الافضل اما أدى إلى زيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات السياحية لأكبر عدد من السائحين, وزيادة الاهتمام بهم وحاجاتهم ورغباتهم من اجل إشباعها بطريقة أفضل من المنافسين, ومنها وسائل الترفيه ً مثل صناعة القوارب ومظهرها أو الشواطئ الرملية

والمحميات والحدائق والمتنزهات والألعاب ومراكز الألعاب التي تتناسب مع جميع الأعمار والأغراض, والنقل وعلاقته المهمة بالسياحة. (العساف, 2019 : 261)

المبحث الثالث: الجانب العلمي للبحث

اولا: ثبات الاستبانة وترميز متغيرات وفقرات ومقياس البحث

للتحقق من ثبات الاستبانة تم اعتماد اختبار الفا كرونباخ وقد بينت النتائج في الجدول ادناه ان الثبات الكلي للمتغير المستقل محفزات التسويق السياحي(.821) أما الثبات الكلي للمتغير التابع رضا السائح (.792) وتبين هذه النتائج ان نسبة الثبات عالية وهي تفي بأغراض البحث التي تسعى الى تفسير وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث, ويعرضها الجدول(1)

الجدول(1) ترميز متغيرات وابعاد البحث وعدد فقراته وثبات الاستبانة

| المتغير | رمز المتغير | البعد | رمز البعد | عدد الفقرات | معامل الفا كرو نباخ للأبعاد | معامل الفا كرو نباخ للمتغيرات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محفزات التسويق السياحي Tourism marketing incentives | TMI | ترويج الخدمات Promotion of services | PS | 7 | .729 | .821 |
| | | تنوع الخدمات Diversity of services | DS | 3 | .776 | |
| | | جاذبية الخدمات والعلامة التجارية Attractiveness of services and brand | ASB | 3 | .806 | |
| | | اعتماد بطاقة الائتمان Credit card authorization | CCA | 3 | .830 | |
| رضا السائح Tourist satisfaction | TS | الاعتبارات المالية Financial considerations | FC | 5 | .731 | .792 |
| | | جودة الخدمة Quality of service | QS | 5 | .755 | |
| | | المرافق السياحية Tourist facilities | TF | 4 | .811 | |

المصدر: من اعداد الباحثين

ثانيا:الاحصاء الوصفي

يعرض نتائج التحليل الوصفي لآراء عينة من العاملين في عينة البحث, وذلك من خلال استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من.

اولا: التحليل الوصفي لمتغير محفزات التسويق السياحي

في هذه الفقرة سيتم استعمال مجموعة من اختبارات التحليل الوصفي لوصف لآراء عينة من العاملين في عينة البحث اتجاه متغير محفزات التسويق السياحي ومن خلال ابعاده المعتمدة في الدراسة الحالية ومن خلال نتائج الجدول(2) وعلى النحو الاتي.

ان نتائج الجدول (2) تبين ان بعد ترويج الخدمات وحقق هذا البعد وسط حسابي (4.034) وانحراف معياري (0.733) وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3). وان بعد تنوع الخدمات

حقق هذا البعد وسط حسابي (4.144) وانحراف وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3) . فيما بينت النتائج التي تتعلق ببعد جاذبية الخدمات والعلامة التجارية ان هذا العد حقق وسط حسابي (4.181) وانحراف معياري (0.800) وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3). وان بعد اعتماد بطاقة الائتمان حقق وسط حسابي (4.016) وانحراف معياري (0.653) وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3).

الجدول (2)التحليل الوصفي لمتغير محفزات التسويق

| البعد ترويخ الخدمات | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ت | الترميز القرات | | |
| 1 | PS1 | 4.223 | 0.733 |
| 2 | PS2 | 3.779 | 0.782 |
| 3 | PS3 | 4.061 | 0.818 |
| 4 | PS4 | 3.204 | 0.996 |
| 5 | PS5 | 4.736 | 0.728 |
| 6 | PS6 | 4.003 | 0.630 |
| 7 | PS7 | 4.229 | 0.672 |

| | | |
|---|---|---|
| المعدل PS | 4.034 | 0.733 |

| بعد تنوع الخدمات | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ت | الترميز | | |
| 8 | DS1 | 3.323 | 0.633 |
| 9 | DS2 | 4.679 | 0.582 |
| 10 | DS3 | 4.431 | 0.876 |
| المعدل DS | | 4.144 | 0.970 |

| بعد جاذبية الخدمات والعلامة التجارية | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ت | الترميز | | |
| 11 | ASB1 | 4.400 | 0.703 |
| 12 | ASB2 | 4.211 | 0.882 |
| 13 | ASB3 | 3.931 | 0.906 |
| المعدل ASB | | 4.181 | 0.800 |
| بعد اعتماد بطاقة الائتمان | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| ت | الترميز | | |
| 14 | CCA1 | 3.454 | 0.803 |
| 15 | CCA2 | 4.564 | 0.765 |
| 16 | CCA3 | 4.031 | 0.662 |
| المعدل CCA | | 4.016 | 0.653 |

المصدر : برنامج SPSS V .26

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغير رضا السائح

في هذه الفقرة سيتم استعمال مجموعة من اختبارات التحليل الوصفي لوصف لآراء عينة من العاملين في عينة البحث اتجاه متغير رضا السائح ومن خلال ابعاده المعتمدة في البحث والتي يعرضها الجدول (3) وعلى النحو الاتي.

ان نتائج الجدول (3)تبين ان بعد الاعتبارات المالية وحقق وسط حسابي (3.365) وانحراف معياري (0.833)وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3). اما بعد جودة الخدمة وحقق وسط حسابي (3.467) وانحراف معياري (0.703) وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3).في حين بعد المرافق السياحية وحقق هذا البعد وسط حسابي (3.514) وانحراف معياري (0.547) وان الوسط الحسابي لهذا البعد هو اعلى من الوسط الفرضي والبالغ (3).

الجدول (3)التحليل الوصفي لمتغير رضا السائح

| بعد الاعتبارات المالية | | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|
| ت | الترميز | | |
| 1 | FC1 | 3.220 | 0.533 |
| 2 | FC2 | 3.271 | 0.382 |
| 3 | FC3 | 3.201 | 0.718 |
| 4 | FC4 | 3.004 | 0.923 |
| 5 | FC5 | 4.130 | 0.628 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المعدل | FC | 3.365 | 0.833 |
| بعد جودة الخدمات | | | |
| ت | الترميز | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| 6 | QS 1 | 3.830 | 0.657 |
| 7 | QS2 | 3.471 | 0.482 |
| 8 | QS3 | 3.401 | 0.660 |
| 9 | QS4 | 3.204 | 0.423 |
| 10 | QS5 | 3.430 | 0.328 |
| المعدل | QS | 3.467 | 0.703 |
| بعد المرافق السياحية | | | |
| ت | الترميز | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
| 11 | TF1 | 3.430 | 0.747 |
| 12 | TF2 | 3.301 | 0.682 |
| 13 | TF3 | 3.822 | 0.860 |
| 14 | TF4 | 3.504 | 0.723 |
| المعدل | TF | 3.514 | 0.547 |

المصدر : برنامج SPSS V .26

ثالثاً:اختبار علاقات التأثير

يتم اختبار علاقات التأثير بين متغيرات البحث ويتضمن :

اختبار الفرضية الرئيسة يوجد تاثير معنوي ذو دلالة احصائية لمتغير محفزات التسويق وابعادها في متغير رضا السائح بابعاد مجتمعة وتنبثق منها عدة فرضيات فرعية لابعاد المستقل في المتغير المعتمد وكالاتي:

ان اختبار هذه الفرضية يبين وجود تأثير موجب ومعنوي بين محفزات التسويق السياحي ورضا السائح وتم تصميم انموذج المعادلات الهيكلية لغرض اجراء هذا الاختبار كما في الشكل (2)

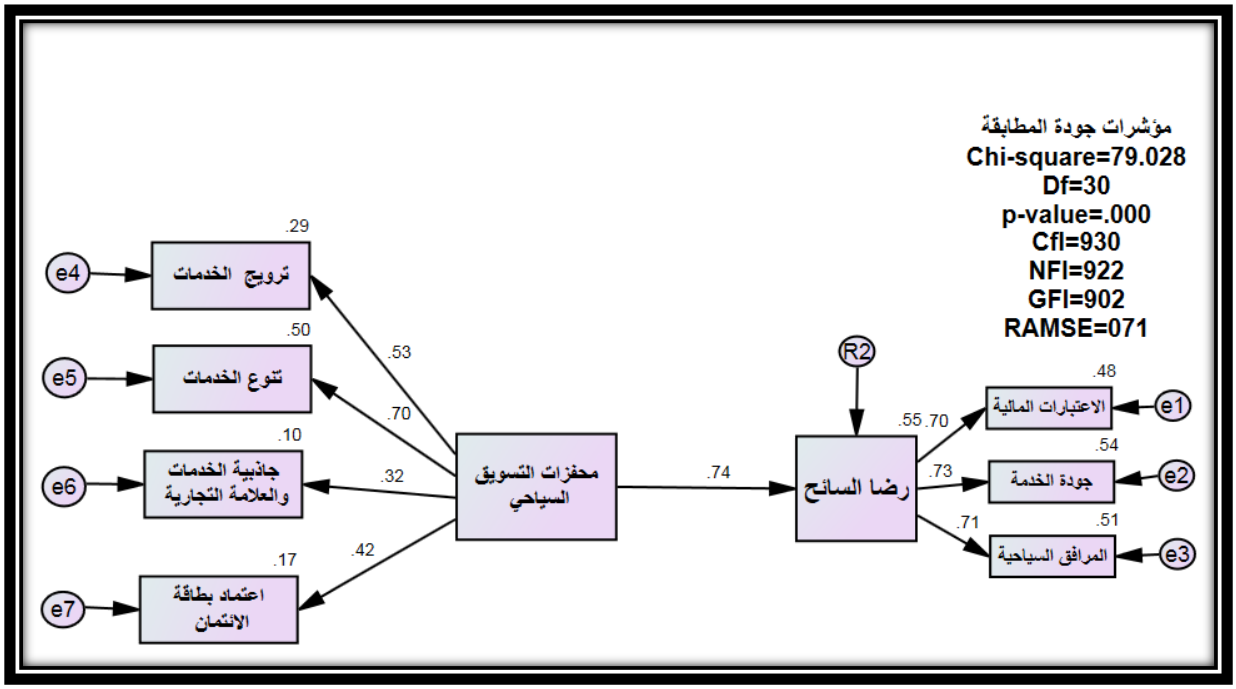


ان النموذج الموضح في الشكل ()مقبولا من الناحية الاحصائية وفقا لمؤشرات جودة المطابقة المستخرجة لهذا الانموذج ,وكانت هذه المؤشرات على النحو الاتي (CFI كانت اكبر من 90.,و كانت GFI اكبر من 90.,وايضا كانت قيمة NFI كانت ايضا اكبر من 90.,اما قيمة RMSEA كانت اقل من 80.,وبناءا على هذه المؤشرات فان الانموذج مناسب لاختبار فرضية التأثير بين محفزات التسويق السياحي و رضا السائح وكانت قيمة معامل التأثير بين المتغيرين هي (740.)وكما موضحة في الجدول ادناه وكان مستوى المعنوية (0.000)وهذا يدل على قبول هذه الفرضية .كذلك فقد بلغ معامل التحديدR2 (0.55) وبالتالي فان المتغير المستقل (محفزات التسويق السياحي) قد فسر (0.55) من العوامل التي تؤثر على المتغير التابع (رضا السائح) اما بقية النسبة فأنها تمثل عوامل اخرى لم يتم تناولها في البحث .

الجدول (4)معامل التأثير بين محفزات التسويق السياحي و رضا السائح

| المسار | | | معامل الانحدار المعياري | S.E | C.R | معامل التحديد R2 | P |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محفزات التسويق السياحي | <-- | رضا السائح | .740 | .043 | 15.715 | 0.55 | 0.001 |

المصدر: برنامج AMOS v.24

وبناء على ما تقدم تتفرع هذه الفرضية الى اربعة فرضيات فرعية تم اختبارها من خلال تصميم انموذج المعادلات الهيكلية وكالاتي

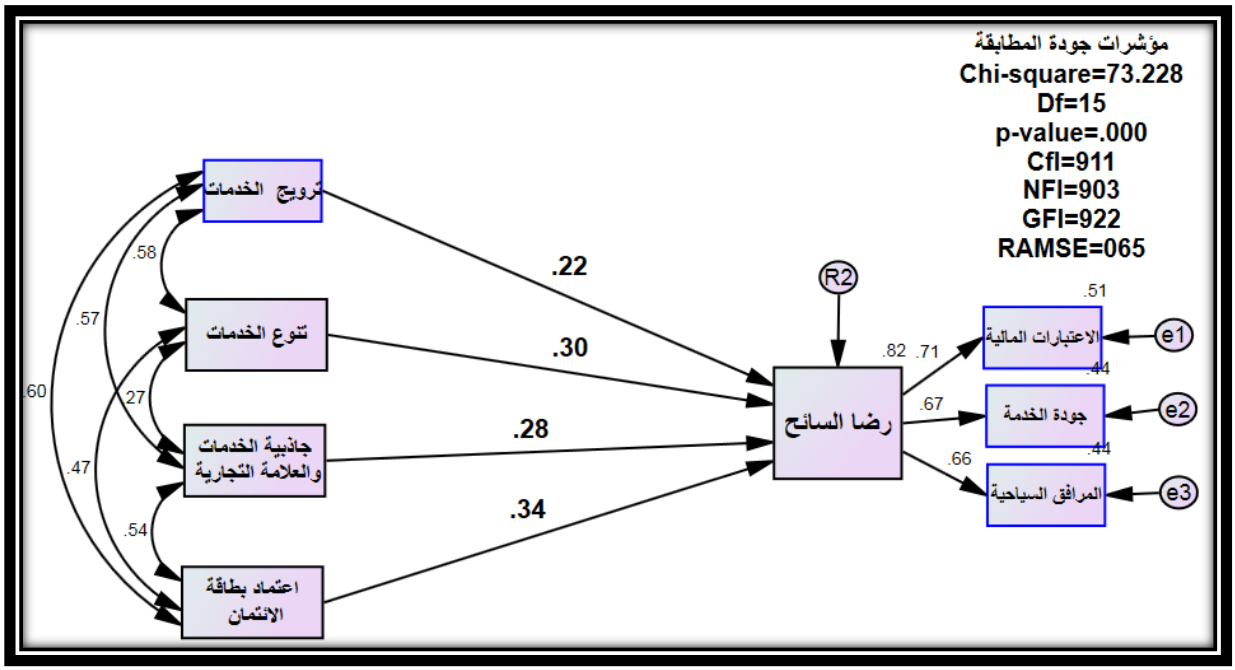


الشكل (3)انموذج المعادلات الهيكلية لاختبار فرضيات التأثير لابعاد الفرعية محفزات التسويق السياحي و رضا السائح. ان النموذج الموضح في الشكل ()مقبولا من الناحية الاحصائية وفقا لمؤشرات جودة المطابقة المستخرجة لهذا الانموذج ,وكانت هذه المؤشرات على النحو الاتي (CFI كانت اكبر من 90.,و كانت GFI اكبر من 90.,وايضا كانت قيمة NFI كانت ايضا اكبر من 90.,اما قيمة RMSEA كانت اقل من 80.,وبناءا على هذه المؤشرات فان الانموذج مناسب لاختبار فرضيات التأثير المنبثقة من فرضية تأثير محفزات التسويق السياحي في رضا السائح كذلك فقد بلغ معامل التحديد R2 (0.820)وبالتالي فان ابعاد متغير محفزات التسويق السياحي قد فسرت (0.82)من العوامل التي تفسر متغير رضا السائح وبقية النسبة التي تشكل (0. 18) فأنها تمثل عوامل لم تتناولها الدراسة .الجدول ادناه يبين قيم معاملات التأثير بين ابعاد المتغير المستقل والمتغير التابع .

الجدول (5)معاملات التأثير بين ابعاد محفزات التسويق السياحي و رضا السائح

| المسار | | | معاملات الانحدار المعيارية | S.E | C.R | معامل التحديد R2 | P |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ترويج الخدمات | <--- | رضا السائح | .221 | .025 | 5.866 | 0.820 | 0.001 |
| تنوع الخدمات | <--- | رضا السائح | .305 | .026 | 9.587 | | 0.001 |
| جاذبية الخدمات والعلامة التجارية | <--- | رضا السائح | .281 | .015 | 8.755 | | 0.001 |
| اعتماد بطاقة الائتمان | <--- | رضا السائح | .343 | .027 | 10.118 | | 0.001 |

المصدر: برنامج AMOS v.24

وبناءا على ماتقدم يمكن اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة لفرضية تأثير ابعاد محفزات التسويق السياحي و رضا السائح ونتائجها بالجدول (5) والتي كانت كلها معنوية وبذلك تقبل الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية للبحث .

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

اولا:الاستنتاجات

1-اتضح من خلال التحليل الاحصائي ان عينة الدراسة كان لديهم توجه نحو استخدام محفزات التسويق السياحي وهذا تمت معرفته من خلال الاوساط الحسابية والاجابات الخاصة بهم

2-اتضح من خلال نتائج التحليل الاحصائي وجود تاثير معنوي وموجب لمحفزات التسويق السياحي في متغير التابع رضا السائح وهذا يشير الى انه كلما طبقت المحفزات ازداد الرضا

3-ان افراد عينة البحث متفقون تماما وبشكل كبير على استخدام محفزات التسويق السياحي

من اجل تعزيز وتحقيق خدمة السائحين وهذا يبين ان استخدام الاساليب التحفيزية من قبل الادارة يحقق رضا للسائح.

4- اتضح من خلال التحليل الاحصائي ان ابعاد المحفزات التسويقية تؤدي الى تعزيز رضا السائح في حالة تم تطبيقها بالشكل المظلوب.

ثانيا :التوصيات

1-يوصى الباحثين الأخرين بأجراء الدراسات المستفيضة وبصورة مستمرة حول محفزات التسويق السياحي من اجل تلبية احتياجات السائحين وتحقيق رضاهم اذ وجد من خلال البحث الحالي تاثيرها بشكل واضح في رضا السائح.

2-العمل على تطوير المحفزات التسويقية من قبل الادارة العليا في المنظمة المبحوثة بشكل يتناسب مع التغيرات التي تحصل في بيئة الاعمال من اجل توفير متطلبات السائح وفق التطور الحاصل

3-ضرورة الاهتمام وتطوير المحفزات التسويقية بشكل مستمر لما لها من فوائد للسائح والتي تؤدي الى تعزيز رضاه.

4-ان تولي ادارات العينة المبحوثة الاهتمام ان رضا السائحين يحتاج الى تعزيز في المنظمة المبحوثة من خلال توفير محفزات تسويقية ذات جودة عالية وبسعر يتناسب مع امكانية السائح الوافد من مدن اخرى.

المصادر:

-فؤاد, قريشان, محمد, فلاق (2020) اثر جودة خدمات الإرشاد السياحي على رضا السائح-دراسة حالة وكالة الشيخان بالشلف , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 16 , العدد 24, ص 249-268

-العساف, خالد توفيق (2019) تقييم السائح للخدمات التي تقدم في المواقع السياحية في الأردن من وجهة نظر السائح الأردني, دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46 ، العدد، 3 ص 257-269

3-Thilaga, R.(2016) Services Communication and Promotion. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668 PP 32-33 www.iosrjournals.org

4 -Elbedweihy ,Alaa M. ∗ Jayawardhena , Chanaka , Elsharnouby , Mohamed H., Elsharnouby, Elshar, Tamer H. (2016) Customer relationship building: The role of brand attractiveness and consumer–brand identification. Journal of Business Research JBR-08795; No of Pages 1- 10

5 -Sun, Junjun, Liu, Feng, Zhang, He, Liu , Lin, Yu, Eric (2011) Understanding the Diversity of Services Based on Users' Identities. Conference Paper :

https://www.researchgate.net/publication/220920300
pp 1-15

6- Ramy, Mrs. N. , Kowsaly, A. , Dharanipriy, K. (2019) SERVICE QUALITY AND ITS DIMENSIONS SJIF Impact Factor: 6.093 Volume: 4 | Issue: 2 ISSN: 2455-7838(Online) EPRA International Journal of Research and Development (IJRD) Peer Reviewed Journal, pp 37-41

7-Pham, T. H. (2015). A study of the determinants influencing customer satisfaction in medical tourism industry in Singapore.

8-Philip, N. S. (2014). Exploring holistic nurse manager roles with new patient satisfaction dimensions and expectations (Doctoral dissertation, University of Phoenix).

9-Hasnain, Syed Anwer , Iqba, Zafar l , Ali, Azeem , Hussain , Zaheer (2019) CUSTOMER'S KNOWLEDGE AND USE OF CREDIT CARD. Journal of ISOSS 2016 Vol. 2(1),pp 23-32

10-Hassanzadeh, M. Rezvani, N. (2016). Investigating the relationship between marketing stimuli on consumer behavior in Iran Khodro Company. International Conference on New Management

11-Shaza Mahar, 2Nasir Farooq, 3Dr. Aslan B. Amat Senin, 4Mawra RaufInternational Journal of Management Research and Emerging Sciences Vol 10, No 3, 2020 September, PP. 79-87

12-The Effects of Marketing Stimuli Factors on Consumers' Perceived Value and Purchase of Organic Food in Malaysia Song Bee Lian, Shaheen Mansori, Meysam Safari Jurnal Pengurusan 47(2016) 119 - 130

# دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة

Role of Jordanian universities in Achieving sustainable development goals

in light of The era of digitalisation

**د. تهاني إبراهيم العلي.**

**Dr. Tahani Ibrahim Al-Ali**

tahanishtayat@yahoo.com

جامعة عمان العربية, المملكة الأردنية الهاشمية.

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة، واعتمدت الدراسة المنهج النوعي، وقامت الباحثة بإجراء مقابلات مع (15) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية. وأظهرت نتائج هذه المقابلات أن أعضاء هيئة التدريس قدموا خمسة مقترحات حول دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة شملت: توجه الجامعات إلى وضع سياسات تقنية وتكنولوجية رقمية ذكية, تعزيز خطط التدريب والتنمية والابتكار والإبداع لجميع العاملين في الجامعات, زيادة وعي العاملين في الجامعات بثقافة التنمية المستدامة ودورها في بقاء الجامعات واستمرارها, إتباع منهج تقني واضح يسهل على العاملين التعامل معه في ظل عصر الرقمنة, عمل دورات تدريبية مكثفة للتعامل مع الأدوات الرقمية..

الكلمات المفتاحية: الجامعات الأردنية, التنمية المستدامة, عصر الرقمنة.

Abstract

The study aimed to identify the role of Jordanian universities in achieving sustainable development goals in light of the era of digitalization. The study adopted a qualitative approach, and the researcher conducted interviews with (15) Faculty members in Jordanian universities. The results showed that the study sample suggested five suggestions for achieving the roles of Jordanian universities in achieving sustainable development including developing smart digital technology policies, promoting training, development, innovation and creativity plans for all University workers, increasing the awareness of university workers about the culture of sustainable development, conducting intensive training courses to deal with digital tools.

Keywords: Jordanian universities, sustainable development, the era of digitalisation

المقدمة

يعتبر التحول الحاصل في البيئات الجامعية الذي شمل جميع مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمهنية والأكاديمية والتعليمية, من أهم التغييرات المتطورة في الجامعات الأردنية, ويؤدي دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأنواعها وأبعادها المختلفة, كونه يمثل نقلة نوعية هامة في بيئات العمل والتعليم الجامعي, وزيادة الوعي الذاتي واتباع منهج واضح في جميع مجالات الحياة اليومية, وتطوير معرفة جديدة ذات الصلة, وله دور بالفعاليات الجماعية وفي جودة الإنتاج وبالالتزام التنظيمي لدى العاملين في المؤسسات التي ينتمون لها في القطاعين الحكومي والخاص, حيث أن التغيير يرتبط ارتباطا وثيقا في عصر الرقمنة, إذ أن التطورات السريعة التي تحدث في البيئة تحتاج التجاوب معها ومواكبتها بالطريقة المثلى, والتي تنسجم مع حاجات المجتمعات البشرية, وهذا يدعو جميع العاملين في الجامعات إلى تقبل التغيير بجميع أشكاله والذي أصبح له صدى في عالم التطور والتقدم والإصلاح نحو الأفضل ورفع حس المسؤولية الجماعية بمواكبة التطورات التكنولوجية, ووضوح الإجراءات والغايات والأهداف في عمل الجامعة, مما يؤدي إلى إرتقاء في العمليات الإدارية والتربوية والتقنية داخل الجامعات وخارجها.

وتحتاج الجامعات إلى قادة من أجل تولي مسيرتها التعليمية والمهنية, يدركون أهمية التنمية المستدامة ودورها في تحقيق النمو والبقاء, من أجل تنسيق وتوجيه النمو المستمر بشكل فردي أو جماعي ليؤدوا مهامهم بصورة أكثر فاعلية, وتحقيق الأهداف المرسومة بهدف إحداث تغيرات مرغوبة في العملية التعليمية وطرق التفكير المتعلقة بها، ليصبحوا قادرين على بناء مجتمعهم, وقيادته بطريقة إنسانية تعاونية توجيهية، تسعى إلى مساعدة الآخرين على التطوير المؤسسي والمجتمعي لتحسين نوعية مخرجات الإصلاح, لتكون أكثر نفعا وقدرة على توجيه التحديث المستمر لكل فرد نحو المشاركة الأكيدة في بناء البيئة الجامعية الحديثة, لتحقيق أفضل لأهداف التحسين, والنمو, كما ويجب أن يمتلك القادة المهارات والقدرات والخبرات اللازمة والكافية من أجل التجاوب مع وتيرة التحولات الرقمية في البيئات الجامعية, ومجاراة التطورات العالمية بالسرعة والدقة المطلوبة ضمن التحولات الحالية, حيث يمتلكون معرفة علمية وتقنية واسعة من خلالها يمكن التغلب على الصعوبات والمعيقات التي تواجههم وتذليلها بأفضل الطرق والأساليب الحديثة والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة عبر تاريخ الجامعات(عيسى, 2018).

وتعتبر التنمية المستدامة من أحد أهم المواضيع التي تسعى الجامعات إلى الوصول إليها وتحقيقها وتفعيلها داخل هياكلها الإدارية والتنظيمية باستمرار, للعمل على مواجهة الأزمات التي تعيق سير عمل الجامعة نحو تحقيق أهدافها، وتوظيف مبادئها الأساسية, واعتبرت منهجا يوجه سلوك وعمل الأعضاء إلى بناء مناخ تنظيمي فعال له قيمته التربوية، يُفضي إلى ممارسات التدريس الناجحة، والتعلم الفعالة، وبناء الثقة المتبادلة، حيث يواجه القادة باستمرار تحديات أثناء قيامهم بأعمالهم, كما أن الجامعات تحرص على أداء دورها بالشكل الصحيح من أجل أداء مهامها ووظائفها وواجباتها دون تقصير, وذلك بحث العاملين فيها ضمن العمل بروح الفريق الواحد والتركيز على التشاركية والتعاون الإيجابي, لما لهذه الممارسات من أهمية في رفع المستوى التقني والرقمي للجامعات وتقدمها نحو تنمية مبتكرة ومستدامة, تعمل على إحداث التوازن السليم بين الأفراد العاملين في الجامعة، ومهمة القائد الأولى هنا هي العمل بالأخلاق والحث عليها، والعمل على تشجيع الأفراد على استثمار الفرص الموقفية مما ينعكس إيجابيا على مخرجات الجامعات (Yulia, 2020).

وترتبط التنمية المستدامة ارتباطا هاما في عصر العولمة والثورة الصناعية والتقدم العلمي والمعرفي, وتنظيم العمل داخل البيئات الجامعية وخارجها وفق التقنيات الرقمية الحديثة التي طرأت في الآونة الأخيرة, ومحاولة تغيير الطرائق المستخدمة في التعليم والعمل بطريقة تنسجم مع المتطلبات, مع الحرص على انسجام التقنيات الرقمية المستخدمة مع حاجات ورغبات الأفراد والجماعات باستثمار العناصر والموارد المتاحة مع التركيز على التدريب وابتكار الأفكار ودعم المواهب وتوفير الوقت والجهد وفق خطوات متناسقة, خلال بناء علاقات قوية وآمنة وسليمة بين العاملين داخل الجامعة تقوم على العدل والمساواة والإنصاف, الأمر الذي يحتاج إلى قيادة رشيدة تتعامل مع العاملين من منطلق مؤسسي ناجح يعزز الثقة بين القادة وجميع الأفراد بالجامعة ويزيد من إنتاجيتهم ودافعيتهم نحو العمل والتقدم والتطور, لما لأهمية التنمية وتطورها من مكانة عظيمة في رفع مستوى الجامعة، وهذا يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة (نزلي, 2016).

ويعتبر دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة في عصر الرقمنة من الأدوار الجوهرية في عمليات التنظيم في بيئات العمل الجامعي, كما وتعتبر الجامعات من المؤسسات التعليمية التربوية الهامة والمؤثرة في المجتمعات بشكل كبير، ولها دور في عملية إكساب الأجيال العلم والمعرفة والخبرة المتوازنة، وإن من أبرز أسباب نجاح العملية التعليمية وجود القيادات الناجحة التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة في عملها الإداري والقيادي، كون التنمية عنصر أساسي في تطور الجامعات، حيث تؤدي الى تمكين القادة من تحقيق أهداف المؤسسات المخطط لها، وتظهر أهمية دور الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ممارسة السلوكيات الوظيفية في عدة جوانب مختلفة, حيث أن ذلك يسرع العمل من خلال توجه الجامعات إلى استخدام تقنيات رقمية حديثة ومتطورة تناسب المتطلبات الحالية, وتؤثر على المخرجات تأثيرا إيجابيا في كافة المجالات التعليمية والتنظيمية, وتسعى الجامعات إلى تعزيز دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل مستمر بمحاولة القدرة على التكيف السريع مع التكنولوجيا الرقمية ودمجها في جميع المجالات وتقبلها وعدم مقاومتها واستخدامها بصورة واقعية, واعتبارها من الضروريات التي يجب استخدامها وتبنيها وتفعيلها في جميع الممارسات التعليمية في الوسط الجامعي(عفيفي, 2014).

ولذلك يعد نجاح الجامعات في أداء رسالتها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة يتمركز حول التطوير القائم على نمو القادة والعاملين فيها وتقبلهم التغيير الرقمي, والذي يعتمد على دقتهم ومهارتهم الفعالة, ووجود قنوات اتصال مفتوحة تتيح لهم التعرف على حاجات ومتطلبات الآخرين بصورة واضحة , فلا بد من ربط هذا التغيير الرقمي بتحقيق أهداف الجامعة والمثابرة في العمل, والاعتزاز والافتخار بالانتماء إلى الجماعة, والرغبة بالبقاء فيها وزيادة الولاء, فتصبح الجامعات قادرة على التكيف والتعايش مع متطلبات الحياة في شتى مجالاتها، وتكون لديها أجيال أكثر قدرة على مواجهة التحديات العلمية والتكنولوجية، إذ أنها تحتوي على الكفاءات العالية القادرة على الأداء الفاعل والمتميز وتقوم بخدمة مجتمعها والارتقاء به من شتى مراحله وفئاته, حيث أدركت الجامعات بأنها بحاجة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية وتبني استراتيجيات الرقمنة من أجل نموها واستقرارها, وأن البيئات التعليمية الجامعية تحتاج إلى تحسين كفاءتها عن طريق تقبل التكنولوجيا الحديثة وتفعيلها باستخدام تطبيقات ذكية ورقمية حديثة(سعادة والسرطاوي, 2013).

ومن خلال ملاحظة واقع الجامعات الأردنية تبين أنها بحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة فيها, وزيادة وعي العاملين فيها بأهدافها وأبعادها, وذلك لأن بيئات العمل من الطبيعي أن تتعرض لبعض التحديات التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية فيها, كما أنها تحتاج لمواكبة التطورات السريعة التي طرأت في الوقت الآني, ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة لتفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة, لما للتنمية من

دور في تحقيق رؤية ورسالة الجامعة واستراتيجيتها التربوية, وتحقيق الغايات التعليمية والتربوية, ورسم الجامعات سياساتها التعليمية وفق الأهداف الجامعية العامة, حيث تسعى الجامعات بكافة أنواعها إلى استخدام تطبيقات الرقمنة في عملياتها الإدارية والتعليمية والقيادية والاشرافية والمهنية، وتقديم ما يحتاجه الأفراد فيها من أجل زياد النمو المهني لديهم وتطويره وتحسينه واستمراره, ومواكبة التطورات التقنية والرقمية والتكنولوجية التي ظهرت في البيئات التعليمية وأصبحت من مقومات الحياة اليومية لجميع الأفراد داخل الجامعات الأردنية, الأمر الذي يحتاج إلى قيادة تربوية تتعامل مع العاملين من منطلق قيمي يعزز الثقة بين القادة وجميع الأفراد بالجامعة ويزيد من إنتاجيتهم ودافعيتهم نحو العمل والتقدم والتطور, وانعكاسها الإيجابي بدرجة كبيرة على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة. لذلك جاءت هذه الدراسة من أجل الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة.

الخلفية النظرية والدراسات السابقة

ظهرت العديد من من المصطلحات الرقمية التي تحتاج للعلم والمعرفة والاستقصاء في العملية التربوية, حيث تؤدي الجامعات دورا مهما وواضحا في ترسيخ أهداف التنمية المستدامة في بيئاتها التعليمية ومواكبة التغيرات التكنولوجية والعمل على توظيفها لخدمة الجماعة التي تنتمي إليها بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة والتأثير, وأصبحت التنمية المستدامة في الجامعات ذات تأثير عال ولها أهمية في تحقيق أهدافها الإدارية والتعليمية والتنظيمية, ودور أساسي في عمليات الإصلاح والتطوير حيث أنها تساهم في رقي وتقدم المجتمعات في شتى المجالات، إذ يسعى القادة إلى تحقيق الرؤيا والرسالة والاستراتيجية, كما ولها انعكاساتها إيجابية فعالة على العملية التعليمية والتربوية، كونها تعزز من العمليات التطويرية والتغيير الإيجابي لتحسين مستويات الأداء والإنتاج في الجامعات وتعزيز سمعتها وزيادة الميزة التنافسية وتطوير اتجاهات إيجابية وتغيرات في تفكير العاملين وسلوكهم والوصول للأهداف المنشودة وفق استراتيجيات تربوية معاصرة.

ويعرف الكرد(2018,5) لتنمية المستدامة بأنها" عملية مستمرة في مجال التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية تساعد احتياجات الانسان الحالي دون المساس بحاجاته مستقبلا".

وتستنتج الباحثة أن التنمية المستدامة تمثل نقطة الارتكاز والتطور والنمو والاستمرار, ومركز التحول الإيجابي القائم على التكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الحياة, وذلك من خلال توظيفها من قبل الأفراد داخل الجامعات وخارجها, والتكيف مع كافة التحولات الرقمية من أجل زيادة مستويات الأداء في البيئات الجامعية, وتوفير ثقافة داعمة مستندة إلى القيم والثقة والانفتاح, وصياغة الأهداف وتوضيح الأدوار, وتوفير الوقت اللازم من خلال توفير وقت فراغ مشترك, وتوفير الدعم والمساندة بطرق هادفة, والتشجيع على تبادل الأفكار والحوار والمناقشة ضمن أخلاقيات المهنة التعليمية من أداء أفضل للعمل, والتركيز على عدد من الأهداف المهمة لتلافي الاهتمام بأهداف غير واقعية ونتائج معقدة, مما يشعر القادة بالرضا عن النتائج من خلال الشعور الإيجابي بالانتماء إلى فريق منتج يؤدي للتحسين والتطوير المطلوب.

أهمية التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أهمية بالغة في تحقيق الجامعات لأهدافها كما يراها (طيب, 2007) تتمثل بالآتي:

_تعمل التنمية المستدامة على التجديد في طريقة العمل وزيادة الكفاءة العملية للعاملين, وتوجيه الأنشطة في الإتجاه والمسار الصحيح الذي يقودهم على النمو والتطور والتميز والإنجاز والعمل بجديه تامة، وقدرتها

على بناء العلاقات الإنسانية القوية المتفاعلة التي يسودها جوٍّ من الطمأنينة والراحة وإحداث التوافق بين موارد الجامعة والظروف السائدة في البيئة الخارجية وضمان سير العملية التعليمية والتنظيمية بفعالية عالية.

_كما أنها تعمل على زيادة الجودة للخدمات المقدمة لجميع العاملين دون استثناء, وتوجيه الجهود والأنشطة والطاقات لإنجاز الأهداف المحددة مسبقا وفق معيار سليم, وتعمل على اكساب العاملين مزيدا من الخبرات التقنية الحديثة والجديدة بما يجعل من العاملين أفرادا لديهم المرونة في تقبل التكنولوجيا الحديثة وإيجاد نظام فعال لإدارة الجامعة يرتبط كثيراً بكيفية تحديد مستوى الأداء.

_ أنها تضيف للجامعات ميزة تنافسية تجعلها تتميز في الإدارة والقيادة والريادة, من أجل تحقيق الغايات التعليمية العامة لكافة الجامعات الناجحة والفعالة بغية تحقيق الأهداف التربوية داخلها تحقيقًا يتماشى مع ما تهدف إليه من تحقيق نتائج تقوم على أُسس علمية, من خلال السعي لإشباع حاجات الأفراد العاملين فيها, وتقديم الدعم والمساعدة وتنمية الميول والاتجاهات التي تعمل على تغيير سلوكهم نحو الأفضل، وتبني شخصيه بصورة متكاملة.

_ أنها تسعى إلى تحسين عمليتي التعليم والتعلم بطريقة تكنولوجية متطورة والوصول بمستوى عالٍ من الأداء مما يسهم في توفير ظروف مناسبة وملائمة للتعلم والعمل بروح المسؤولية لممارسة التحولات الرقمية, وتنظيم الطاقات والقدرات والجهود والأنشطة وفق معايير متزنة, ورسم الخطط المستقبلية وتطويرها وتحسينها بما ينسجم مع القوانين المنبثقة من الجهات المعنية لتنصب في إطار رؤية الجامعة وتحقيق الغايات والأهداف الحالية والمستقبلية.

أهداف التنمية المستدامة(2030)

تحدد الجامعات الأهداف التي تتلائم مع حاجاتها ومتطلباتها وبيئتها وتلتزم بتحمل مسؤولية تحقيقها عن طريق التخطيط والمتابعة والاشراف والرقابة والتقييم والتغذية الراجعة, دون الوقوع في الأخطاء المتكررة، واتخاذ القرارات الحكيمة الخاصة بالعمل, وتوزيع المسؤوليات وفقًا للكفاءات والاستعدادات البشرية والإمكانات المادية المتاحة, وحل المشكلات بالطرق العلمية وتكوين العلاقات الإنسانية, وتطوير وتجويد العمل وتنمية القادة مهنياً لكونهم الموارد البشرية الهامة للجامعة, ورفع كفايات العاملين ليستطيعوا القيام بأعمالهم بكل كفاءة, ودعم العمل بروح الجماعة والمحبة بين القادة والعاملين، والتوافق بين الغايات الخاصة بالقادة وبين غايات العاملين والجامعة، من خلال القدرة على التأثير إيجابيًا على سلوكيات العاملين وتوجيههم نحو السلوك المرغوب فيه لتحقيق الأهداف التي تسعى الجامعة إليها, كما أشارت هيئة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة التي تضمنت القضاء على الفقر بجميع أشكاله, القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة, ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية في جميع الأعمار, ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع, تحقيق المساواة بين الجنسين, تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام, تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (إبراهيم, 2018).

خصائص التنمية المستدامة

التنمية المستدامة عملية متطورة ومستمرة تسعى إلى الإرتقاء بالجامعات على جميع مراحلها وأنواعها، وتحسين كفاءتها واستراتيجياتها المتبعة في العملية التربوية, وإيجاد ثقافة تعليمية تقنية رقمية ناجحة وفعالة، والقدرة على استغلال مواردها في زيادة الأداء الجيد والتميز المؤسسي، وتنمية وتدريب أفرادها باعتبارهم أهم مورد للجامعة، ومواكبة التغيرات التكنولوجية والعمل على توظيفها لخدمة الجامعة التي ينتمي إليها القادة, كما أنها عملية متكاملة وشاملة تعمل على التنسيق في الممارسات التربوية والتعليمية وتجويدها، وتعزيز التعاون والتشارك والتوافق، والمحافظة على تكوين العلاقات الإنسانية وذلك من خلال توظيف أنماط قيادية فعالة تتصف بالفاعلية وتتوافق مع ظروف العمل والإنتاجية في ظل التطورات العصرية الملازمة للمؤسسات التربوية، كما أنها عملية مبتكرة تعمل على تدعيم السلوك الإيجابي نحو الرقمنة بصورته الحقيقية التي تتسم بطابع التميز والابتكار والنمو والإنجاز والإطلاع على كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا والتقنيات المستحدثة في البيئات الجامعية, وتحقيق الرضا والانسجام التقني في العمل الجامعي وأداء الأعمال بصورة تنطبق مع الأهداف والغايات والتطلعات الحالية والمستقبلية, وتوفير بيئة عملية تقنية خالية من التعقيدات التي تعرقل سير تحقيق الأهداف الجامعية والاهتمام بالنواحي الإيجابية، ودعمها وتعزيزها والوقوف أمام النواحي السلبية وتعديلها بالإضافة إلى أنها تقدم حلول أكثر إبداعية للمشكلات التي تواجه الجامعة (عزمي واسماعيل وميازر, 2014).

مميزات وسمات التنمية المستدامة

تمتاز وتتسم التنمية المستدامة بالكثير من السمات التي تساعد الجامعات على تأدية رسالتها والتي تجعلها من المؤسسات القيادية الفعالة كما يراها(Basilaia & Kvavadze, 2020):

_ تتسم التنمية المستدامة بالتكيف السريع الذي يساعد الجامعات بأنواعها على مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية والنجاح في التفاعل والتكيف معها، والإفادة من وجودها لتدفعها نحو تحقيق أهدافها، ومواجهة الضغوط الداخلية، والقيام بكثير من العمليات والممارسات الإدارية التي تعكس اتجاهات القادة وقيمهم نحو العمل مما قد ينعكس على القرارات التي يتخذها القادة في الجامعات.

_ تمتاز التنمية المستدامة بالتشاركية حيث أنها تساعد الجامعات على بث حس المسؤولية الجماعية والتعامل مع التقنيات التكنولوجية وتذليل التحديات التي تواجهها, باتباع كافة الوسائل والإجراءات الحديثة التي تناسب سير عمل العملية التعليمية بالشكل الصحيح والمناسب لكافة المراحل التعليمية ومتطلباتها، وتحسين مخرجات التعليم من الطلبة والوصول بهم إلى أفراد منتجين نافعين قادرين على النهوض بالمسؤوليات الواجبة عليهم.

_ تمتاز التنمية المستدامة بالمرونة التقنية حيث أنها تقدم خدمات تقنية ورقمية متنوعة لجميع العاملين في الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي, يستطيع من خلالها القادة ممارسة أدوارهم, وقيامهم بالعمليات الإدارية والتربوية التي تعمل على توظيف عناصر النظام التربوي, وتوثيق العلاقة مع العاملين والبيئة المحيطة وجميع العناصر التي لها علاقة وصلة قوية ووثيقة بالجامعات.

_ تمتاز التنمية المستدامة بشفافيتها حيث أنها تساعد الجامعات على ممارسة وظائفها بطريقة واضحة وشفافة دون قيود, والمقدرة على مواجهة المشاكل والتنبؤ بها حتى قبل حدوثها، والانفتاح على الأفكار الجديدة،

والتعامل مع المهام المتنوعة, والتوازن الكامل الذي يساعد القادة على الالتزام والانضباط، وتنفيذ الأنشطة والمهام والمسؤوليات بالطرق والوسائل المناسبة مما يخلق لديهم الرضا الوظيفي.

_ تتصف التنمية المستدامة بالتميز حيث أنها تساعد الجامعات على تحسين جودة مخرجاتها وسمعتها التنافسية, واتباع أنظمة وقوانين واضحة ومحددة بهدف تحقيق أهدافها والارتقاء بها باستمرار, وهو أمرا يُسهم في تطوير الهياكل التنظيمية التي توضحها خطوط المسؤولية والصلاحية، وتسهم في تسريع عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وإزالة الازدواجية والتعارض إن وجد.

العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة

تتعدد العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة في الجامعات ومنها: العوامل المؤسسية التي لها علاقة بالهيكل التنظيمي والبنية التحتية, والإشراف على تنفيذ المشروعات التعليمية التي تنفذ في الجامعات وبالشراكة مع جهات أخرى منظمة لها, تتفق في الغايات، والعوامل الشخصية المرتبطة بالخبرات والمهارات والقدرات الكامنة، والحاجات والرغبات, والدافعية, ومقدار الإنجاز والإبداع, والأهداف المشتركة, ومقدار الرفاهية الشخصية ورفع مستوى الوعي, والقدرة على توافر العلاقات التنظيمية الجيدة مع العناصر البشرية داخل الجامعة, والعوامل المجتمعية التي تتعلق بالعلاقات الانسانية وأواصر الروابط الاجتماعية, والجو الاجتماعي المؤسسي القائم على الترابط بين جميع أفراده الفاعلين والمتخصصين في العملية التربوية التي تحفز العاملين داخل المؤسسة على العطاء المثمر, والعوامل الإدارية المتعلقة باتخاذ القرارات وتفويض السلطة وإدارة الوقت وتنظيم الاجتماعات, والمبادرة واقتراح الحلول الناتجة لتلافي بعض المشكلات التي تعترض سبل المسيرة التربوية، وتحد من فعاليتها, والعوامل الثقافية المتعلقة بالثقافة السائدة بين العاملين والمجتمع المحلي, وتقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع المحلي المحيط الذي له علاقة بالجامعات, والأسلوب المخطط والموجه للتغيير المنشود والمتناغم مع متطلبات المجتمع، والمتغيرات المتلاحقة فيه, وتحقيق المشاركة المجتمعية في تخطيط وتنفيذ أنشطة تطوير الأداء في المؤسسات التربوية بشكل فعال (الغول وصلاح الين, 2019).

مشكلات التنمية المستدامة

يضيف الطيرفي(2021) بأن هناك مجموعة من المشكلات التي تواجهها التنمية المستدامة أثناء تحقيق الجامعات أهدافها ومنها:

أولا: عدم تقبل العاملين التكنولوجيا الحديثة: حيث تتعرض الجامعات لكثير من أشكال المقاومة التكنولوجية وتكوين اتجاهات سلبية عن التكنولوجيا ومحاولتهم القيام بأعمالهم بالطريقة الروتينية المعتادة, وضعف في دعم أنشطة التطوير والتحسين والخدمة والمشاركة في أنشطة التقويم, وضعف تحديد أوجه صرف الموارد المالية للمؤسسة وسوء اتخاذ القرارات المهمة, وبالتالي انخفاض مستوى العملية التعليمية في الجامعة وعدم رفع كفاءة العاملين والقادة.

ثانيا: نقص الخبرات التربوية التقنية: تتعرض الجامعات لفجوات كبيرة بين المهارات والمتطلبات التقنية الموجودة, حيث أنها تعاني من نقص في الكفاءات التقنية, وانخفاض مستوى الأداء التقني بالشكل المطلوب, مما ينعكس بصورة سلبية على المجتمع بشكل عام, ويعيق سير الاتجاه الصحيح لمجالات التطوير الحقيقي

للمؤسسات التربوية، والذي يؤدي إلى خلل عند جميع العاملين على استخدام الأجهزة الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة، فضلاً عن سوء تدريبهم على المهارات والإجراءات وحل المشكلات.

ثالثا: ضعف التخطيط الاستراتيجي التقني: تعاني الجامعات من ضعف في التخطيط الاستراتيجي التقني في هياكلها الإدارية, وضعف في الطرق المستخدمة في تنفيذ الخطط المتبعة, وعدم اتباع منهجية رقمية تحدد سير عمل الجامعات, وبالتالي سوء التوجه لإستخدامها وتبنيها وتوظيفها, بالإضافة إلى عدم القدرة على بناء قدرات تقنية متطورة ومرنة تستوعب التقنيات الحديثة، وتستثمر في جميع عملياتها التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية، واستثمار طاقاتها الفكرية في الإبداع، وإطلاق قدراتها على الابتكار والتطوير, وعدم تنمية آليات المشاركة في المسئولية الاجتماعية بالعمل على تحسين البيئة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبيئة المحيطة وسوء تكثيف الاستثمار في البحوث والتطوير.

واقع التنمية المستدامة في الجامعات الأردنية في عصر الرقمنة

تظهر انعكاسات التنمية المستدامة في عصر الرقمنة في بيئات العمل الجامعي على مستويات الأداء بشكل عام، وتتجلى الانعكاسات في تحسين مستويات الأداء والإنتاج, ورفع روح الولاء والانتماء لدى العاملين وزيادة الدافعية لديهم بشكل مستمر، وتوسيع دائرة العلاقات الإنسانية, وزيادة قدرتهم على التكيف مع الأوضاع الراهنة، وتوسيع مدارك المعرفة الرقمية التي تتعايش مع الظروف الرقمية التي تتعرض لها الجامعات, وزيادة مهارات العاملين وقدراتهم التقنية الحديثة, وتكوين اتجاهات إيجابية نحو التكنولوجيا الحديثة وقبولها وسهولة التعامل معها دون وجود أو خلق عقبات, وقدرة القادة على تحقيق الأهداف التربوية والسياسات التعليمية الموكلة لهم بكافة جوانبها وبناء على معايير تربوية محددة في ضوء عمليات الإصلاح التربوي، وذلك بقيادة البرامج التعليمية بالجامعة بدرجة عالية من الاتساق والفعالية, وتركز الانعكاسات على تحديد الاتجاه والرؤية، وحشد القوى تحت هذه الرؤية، والتحفيز وشحذ الهمم, وتقوية فرصة التنمية المهنية النوعية التي يتعرض لها العاملين والقادة, وكيفية توفير فرص متنوعة لاكتشاف المعرفة وإنتاجها, وكيفية اكساب الطلبة منظومة القيم والاتجاهات ودعم الابتكار والإبداع توازن واستقرار وظيفي في الجامعة التي يعمل بها القادة والعاملين, واكتساب عادات عملية جديدة تنمي من مهاراتهم وقدراتهم الذاتية والوظيفية، يقود إلى ارتفاع في مستوى الرضا الوظيفي، وزيادة الأداء ورفع في مستوى الدافعية والإبداع وتنمية الثقة بالنفس، وتكوين حافزاً دافعاً لهم نحو الأداء الأفضل للعمل وتأدية واجباتهم من أجل تحقيق أهداف الجامعة, من خلال سعيهم لتحقيق غايات معينة تشعرهم بالراحة والرضا, فالعاملين والقادة في حاجة لأن يتواجدوا في بيئة تحفزهم على استغلال طاقاتهم الإبداعية بتطوير وظائفهم الطبيعية, وإيجاد الثقة والاحترام بينهم, ويشترك العاملين مع القائد في وضع الرؤية المستقبلية، مما يثير في نفوسهم الرغبة في تحقيقها والعمل على استمرارها مما يساهم في زيادة الترابط بينهم بصورة فعالة(Amal, & Fotia, 2017) .

وتستنتج الباحثة من خلال دراستها لدور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة أن الجامعات الأردنية يتجلى دورها في وضوح الرؤية المتبعة في تأدية المهمات الإدارية والتعليمية والتربوية والتنظيمية بكافة جوانبها دون استثناء, حيث أنها تساعد العاملين في تأدية المهمات المناطة لهم دون تعقيدات, والتنبؤ بالمستقبل ودعم أنماط القيادة المتبعة في قيادة الجامعات وتنميتها وازدهارها, كما أنها تعمل على تطوير وتحسين توجهات العاملين للجوانب الايجابية والنافعة للتكنولوجيا والتحولات الذكية ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتعددة والمتنوعة, ما يؤدي إلى شيوع الأمن النفسي

والوظيفي للعاملين, مما يكون للجامعات الدور الأهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في توجيه الجهود والأنشطة والطاقات لإنجاز الأهداف المحددة مسبقا وفق معيار سليم يستند إلى مجموعة من القوانين والأنظمة ومواكبة التغيرات التكنولوجية والعمل على توظيفها لخدمة الجامعة بأكبر قدر من الفاعلية والكفاءة والجودة, والقادة الذين يتمتعون بسلوك قيادي مبتكر لديهم القدرة على إمداد العاملين بالطاقة والإلهام لتمكينهم من التصرف عن طريق إمدادهم برؤية للمستقبل بدلاً من الاعتماد على أسلوب العقاب والمكافآت, فالقيادات الناجحة تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تملك الرؤية التي من خلالها تخلق مناخ المشاركة وتهيء الظروف المساعدة للتمكين التي عن طريقها يستطيع العاملين أن يأخذوا على عاتقهم السلطة لاتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق الرؤية, وتحقيق الذات والاعتراف بدورهم وأهميتهم في بقاء واستمرار المؤسسات التربوية, ورفع مستوى الوعي بأهمية وقيمة النتائج وتحديد طرق تحقيق تلك النتائج, وجعل العاملين يعملون على تحقيق المصلحة العامة أو مصلحة الفريق بدلاً من تحقيق مصالحهم الشخصية, وإعادة تشكيل ثقافة الجامعة لممارسة الالتزام بالرؤية الجديدة التي لها خصائص حديثة تحمل في طياتها العديد من أساليب وطرق بناءة, تهدف إلى رفع كفاءة العاملين والجامعة بشكل عام, وزيادة دافعيتهم للعمل والإنجاز المتميز، فالقائد يلعب دورا رئيسيا في قدرته على التأثير بالآخرين بطرق إيجابية نافعة وهادفة وفق ما يخدم سير العملية التعليمية ضمن الأهداف العامة, ومتابعة التحسين من خلال تنفيذ أجندة التحسين والتعديل والعناية بالعاملين, وتوصل الرؤية للعاملين بطريقة واضحة وجذابة حتى يسهل تحقيقها، وأن يمتلك القادة مقدرة على التعبير عن استراتيجيتهم بأسلوب مؤثر وفعال ليبين مدى اهتمام القائد بالعاملين معه, ويسعى القائد نحو تحقيق أهداف جماعية مثل استثارة أفراد الجماعة، ومحاولة الوصول إلى الأسس التي تدفعهم نحو تحقيق التحسين الذي يضمن النجاح والفعالية للجامعة, وذلك من خلال زيادة الدافعية وتحفيزهم المستمر لاستثمار أقصى إمكاناتهم لتجويد أدائهم، والمشاركة في وضع أهداف العمل المؤسسي.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في عصر الرقمنة, وتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

هدفت دراسة أمين(2018) التعرف إلى التحول الرقمي في الجامعات المصرية وما هو دوره في تحقيق متطلبات المعرفة, تم استخدام المنهج الوصفي , والاستبانة أداة للدراسة, طبقت على عينة بلغت (67) عضو هيئة تدريس, وأظهرت النتائج أن هناك دلالات مرتفعة تؤكد استجابة اعضاء هيئة التدريس للمتطلبات المتعلقة بوضع استراتيجية للتحول الرقمي, تصميم البرامج التعليمية الرقمية, إدارة وتمويل التحول الرقمي, المتطلبات البشرية والتقنية, والأمنية والتشريعية, في حين جاءت استجابات الأفراد متوسطة في متطلب نشر الثقافة الرقمية.

فقد أجرى زهاو وشين وليو وزانغ وكو بلاند (Zhoo, Chen, Zhang & Coplana, 2019) في الصين هدفت إلى أظهار أثر التدريس وأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر شبكة الانترنت، تم استخدام المنهج الوصفي المستند على أنظمة التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الانترنت، وأشارت النتائج إلى أن استخدام أنظمة التدريس القائمة على الذكاء الاصطناعي عبر الانترنت أثر شكل ايجابي على درجة التحصيل الأكاديمي للطلبة.

أشارت دراسة بو بكر(2019) وجود ارتباط وتأثير قوي للمستحدثات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجويد خدمات التعليم الجامعي في الجامعات الجزائرية، كما بينت عدم رضا الطلبة عن هذه المستحدثات التي يتم توظيفها بالتدريس حيث جاء بدرجة ضعيفة جدا، وكذلك تفضيل الطلبة والمعلمين للوسائل التقليدية بالتدريس المعتمدة على الحفظ والتلقين وعزوفهم عن استخدام المستحدثات الرقمية.

وأجرى البهادلي (2019) دراسة توضح ترابط وتأثير التنمية البشرية على التنمية المستدامة في التعليم, واعتمد البحث على فرضيتين هما: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة, والفرضية الثانية كانت لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتنمية البشرية على التنمية المستدامة. كما وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة وتأثير بين المتغيرين, ر غم أن التنمية المستدامة في التعليم تعتمد على التنمية البشرية.

وهدفت دراسة هارفر وآخرون (Hervas,et al,.) إلى تحديد تصورات طلبة الجامعات في اسبانيا تجاه عمليات التدريس والتعلم أثناء جائحة كورونا, تم استخدام المنهج الوصفي اعتمادا على استطلاعات الرأي, وتكونت العينة والدراسات الاستقصائية, تكونت العينة من (486) طالبا, تم تسجيل الطلبة في درجات العلوم الاجتماعية والصحية بين عامهم الأول من درجة البكالوريوس والماجستير, وأظهرت النتائج ارتباطا إيجابيا بين أصول التدريس الرقمية وتحفيز الطلبة والبيئات الرقمية.

وأجرى الماوي (2022) دراسة تستعرض واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي, وأظهرت النتائج أن التعليم العالي في ليبيا تقليدي, حيث يقتصر على توفير المعرفة فقط, وتدني مستوى البحث العلمي, وقلة الدعم المالي, فضلا عن السعي الدؤوب لتحقيق الجودة والإدارة في مؤسسات التعليم العالي للتقدم, والتقدم في توفير إدارة حديثة متطورة تقدم أفضل الخدمات للمجتمع الداخلي والخارجي لتلبية احتياجات وكفاية سوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة

بحدود علم الباحثة لم تتوفر أي دراسة تناولت موضوع دور الجامعات الأردنية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة بشكل مباشر، إلا أن معظم الدراسات التي استطاعت الباحثة الحصول عليها تتشابه نوعًا ما مع موضوع الدراسة ضمنيًا مثل دراسة الماوي (2022)، ويلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت ضمنيًا المتغير الرئيس للدراسة (التنمية المستدامة في عصر الرقمنة)، إلا أن أهدافها وعينتها ومجتمعها والبلدان التي أجريت بها الدراسة يختلف واقعها ومجتمعها وعينتها عن بلد وموقع الدارسة الحالية بالإضافة إلى أهدافها مثل دراسة البهادلي (2019), ويمكن الاستفادة من هذه الدراسات في تطوير أداة جمع المعلومات، والتعرف على نتائجها ومقارنتها بنتائج البحث الحالي واستخدم المعالجات الإحصائية المناسبة، وفي تدعيم بعض الآراء المتعلقة بالإطار النظري لذلك تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها قامت بدراسة دور الجامعات الأردنية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة ، للعام الدراسي(2022/2023).

مشكلة الدراسة

تتعرض البيئات الجامعية لكثير من التحديثات التي تعيق تحقيق أهدافها, كما أنها تحتاج إلى قيادات تربوية تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواكبة التحولات الرقمية, وتغيير القيم الأساسية واتجاهات العاملين

وتطويرها وتنميتها وتوجيهها نحو الوجهة الصحيحة والطريقة السليمة, وبالتالي يكون لديهم الاستعداد والقدرة لأداء مستويات عالية تفوق المستويات التي حددتها الجامعة والتي توقعها منهم القادة, وتكون المستويات في غاية الدقة والتميز والإبداع, وبعيدة كل البعد عن أي خلل ينتابها أو يشوشها, أو يضفي أي جزء من النقص عليها, وتركز القيادات على أهمية فريق العمل ومدى قدرته على إحداث التحسين والتطوير، والتعديل الشامل والكامل في جميع المراحل والمستويات والعناصر من العاملين أو الطلبة في الجامعة, ورغم سعي الجامعات إلى الالتحاق بموكب التطورات الرقمية إلا أنها ما زالت تعاني من بعض التحديات في بيئاتها وعدم قدرتها على تحسين ظروف العمل، وتذليل الصعوبات التي تعترضهم، وانخفاض في القدرة على إشباع رغبات القادة وتحقيق طموحهم التي يسعى كل فرد إلى الوصول إلى اشباعها وتحقيقها بما يتناسب مع الأهداف المخطط لها في الجامعة.

ومن خلال ملاحظة الباحثة لدور الجامعات الأردنية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة لوحظ أن الجامعات الأردنية تتفاوت في دورها لتحقيق وتعزيز أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة, وذلك نظرا لاختلاف البيئة الرقمية, وطريقة التفكير عند القادة والعاملين, وطبيعة العملية التعليمية, والمشاركة في عمليات صنع القرارات, وتطور البيئة التعليمية, الذي يساعد على زيادة الاسهامات الايجابية والاقلال من النتائج السلبية في الأداء المؤسسي, وعملية الاتصال داخل الجامعة, وتوقع التغيرات في البيئة المحيطة بها، وكيفية التأقلم معها, والثقافة التنظيمية التقنية والبنية التحتية, ومدى التكيف مع الظروف والتحول الرقمي, وقد أجمعت الكثير من الدراسات على تباين الجامعات في مدى سعيها لتعزيز أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة, كدراسة أمين (2018) , ودراسة بو بكر(2019), لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن السؤال الاتي:

السؤال الأول: ما دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهمية الدراسة

يتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة كل من:

رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة حيث ستزودهم بتغذية راجعة عن دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة, مما يساعدهم على تخطي التحديات الرقمية وتحقيق الأهداف الجامعية الحالية والمستقبلية بصورة واقعية.

أعضاء هيئة التدريس حيث سيكون لديهم دراسات حديثة يمكن الاستفادة من نتائجها وتوصياتها من أجل تحقيق الأهداف والغايات والتطلعات.

الباحثين التربويين حيث سيتوفر لديهم مرجعا قيما للقيام بدراسات مشابهة في نفس الموضوع يمكن الرجوع اليه وقت الحاجة بكل يسر وسهولة لإثراء دراساتهم.

أهداف الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الآتي:

- التعرف إلى دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة, وذلك لتكوين الاتجاهات الرقمية الإيجابية ومدى ملائمتها لواقع الجامعات الأردنية في الوقت المعاصر, لما لها من آثار على مخرجات العملية التعليمية في الجامعات, ومساهمتها في التغيير واستخدام أفكار جديدة وطرائق عمل مبتكرة تساهم في تطوير تحسين مستويات الانجاز.

مصطلحات الدراسة

تتحدد الدراسة في المصطلحات الآتية:

التنمية المستدامة هي :" العدل في تلبية حاجات الشعوب في الوقت الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل, وتحقيق التوازن بين التنمية وصيانة البيئة" (الحاج, 105, 2017 ).

وتعرف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة اجرائيًا في هذه الدراسة بأنها الاستثمار في الموارد المتاحة وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل والتعليم, عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة العاملين والطلبة بشكل أسرع وأفضل من أجل النهوض بالعملية التعليمية واستمرارها.

حدود الدراسة ومحدداتها

تتحدد نتائج الدراسة في ضوء الحدود الآتية:

الحد الموضوعي: اقتصرت هذه الدراسة التعرف إلى دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة.

الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأرنية: وهي (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا, جامعة إربد الأهلية).

الحد المكاني: تم تطبيق الدراسة على ثلاث جامعات من الجامعات الواقعة ضمن حدود محافظة إربد.

الحد الزماني: تم اجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2022/2023.

محددات الدراسة

تحدد إمكانية تعميم نتائج هذه الدراسة بالخصائص السيكومترية لأدواتها (خصائص الصدق، والثبات).

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة :تم استخدام المنهج النوعي حيث تم إجراء مقابلات مع عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي شملها مجتمع الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في محافظة اربد للعام الدراسي 2023/ 2022 والبالغ عددهم (2991) عضو هيئة تدريس حسب إحصائيات التعليم العالي للعام الدراسي 2022 م.

عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار عينة قصدية من (15) عضو هيئة تدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة الموجودة في محافظة إربد ممن تزيد خبرتهم عن عشر سنوات في التعليم الجامعي لإجراء مقابلات معهم للإجابة عن سؤال الدراسة.

أداة الدراسة :تم وضع اسئلة لإجراء مقابلات مع عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة في محافظة إربد والبالغ عددهم (15) عضو هيئة تدريس، للكشف دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة. وقد تم عرض هذه الأسئلة على مجموعة من المحكمين من الخبراء في الجامعات الأردنية بلغ عددهم (11) محكما وقد تم الأخذ بالملاحظات التي تم ابداءها من قبلهم.

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الاتية:

المتغيرات الرئيسة:

___ التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة.

الأساليب والمعالجات الاحصائية

للإجابة عن سؤال الدراسة تم إجراء مجموعة من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس ومن ثم تحليل مضمون هذه المقابلات التي من خلالها تم تجميع الافكار عن طريق تحليل مضمون كل جملة جاءت على لسان من تمت مقابلاتهم حيث تم ترميز هذه الإستجابات وتجميع الأفكار للوصول الى تحديد دور هذه الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للإجابة عن سؤال الدراسة الذي نص على: " ما دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "؟

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل مضمون المقابلات التي تم اجراؤها مع (15) عضو هيئة تدريس من جامعات محافظة إربد، تم اختيارهم بصورة قصدية بواقع خمسة من كل جامعة لضمان تمثيل جميع الجامعات. وقد تم اعتماد مضمون الفقرة كوحدة للتحليل وبعد ترميز الاجابات وتجميعها، خرجت الباحثة بآراء حول دور الجامعات الأردنية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل عصر الرقمنة على النحو الآتي:

المقترح الأول: توجه الجامعات إلى وضع سياسات تقنية وتكنولوجية رقمية ذكية يتم اتباعها داخل الهياكل الإدارية والتنظيمية: وقد جاء هذا المقترح على لسان (14) عضو هيئة تدريس من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (93%) من أفراد العينة.

وقد تعزو الباحثة مجيء هذا المقترح بالمرتبة الأولى ربما إلى شعور العاملين بضعف في السياسات الإدارية التقنية في بيئة العمل, وعدم إتاحة الفرصة لفهم وإدراك التغيير الحاصل في جميع الممارسات في البيئة الجامعية, وعدم توفير الظروف المناسبة, وعدم اشباع الحاجات والرغبات والمتطلبات الوظيفية، وضعف في السعي لتحقيق الرؤية والرسالة المستقبلية في تنمية الجامعة وتطورها ونموها, وسوء رسم سياسة الجامعات العامة وخططها التي تحدد اتجاهها العام وبالتالي تقاعس عن السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة.

المقترح الثاني: تعزيز خطط التدريب والتنمية والابتكار والإبداع لجميع العاملين في الجامعات الحكومية والخاصة: وقد جاء هذا المقترح بشكل أو بأخر على لسان(13) من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (86%) من أفراد العينة.

وقد تعزو الباحثة ذلك ربما إلى ضعف في الخطط المتبعة وعدم صياغتها بالطريقة الصحيحة وعدم ملائمتها للمتطلبات الحالية للعاملين في الجامعات, وعدم تضافر الجهود وسوء إيجاد الدعم لتنفيذ الخطط ضمن برنامج زمني محدد ومخطط له مسبقا ضمن خطوات علمية متسلسلة، وعدم تعزيز القدرات الإدارية على مواكبة المتغيرات والمستجدات الطارئة والمتوقعة، وسوء تحديث الأنظمة وتطويرها وضعف تعزيز الرقابة الذاتية والوظيفية، ووجود الروتين والرتابة والتكرار، ونقص في فئة الخبراء المدربين والمؤهلين لعقد دورات تدريبية رقمية لكافة الأطراف, وصعوبة استخدام العاملين التقنيات الحديثة المبتكرة والحديثة.

المقترح الثالث: زيادة وعي العاملين في الجامعات بثقافة التنمية المستدامة ودورها في بقاء الجامعات واستمرارها: وقد جاء هذا المقترح بشكل أو بأخر على لسان (12) من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (80%) من أفراد العينة.

حيث يرى البعض أن البيئات الجامعية تفتقر من الوعي الكامل بأهمية التنمية المستدامة في عصر الرقمنة في تحقيق الأهداف الجامعية, واعتقادهم الخاطئ بأن التكنولوجيا الحديثة في غاية الصعوبة في تفعيلها وتطبيقها, وضعف المبادرة لديهم في التعلم والعمل بأساليب تقنية هادفة وحديثة, وعدم السعي لإحداث التكامل المتوازن بين أهدافها وغاياتها وتطلعاتها، وعدم الحث على إشاعة النظام والانضباط والحزم والجدية، وانخفاض الدقة في إنجاز الأعمال والمهام والواجبات، وضعف الترابط المجتمعي المحلي والدولي, وعدم وجود رؤية إنسانية مشتركة قادرة على استثمار طاقات القادة وابداعاتهم ومهاراتهم الخلاقة المبدعة، وإبراز عظمة حضارة المجتمع.

المقترح الرابع: إتباع منهج تقني واضح يسهل على العاملين التعامل معه في ظل عصر الرقمنة التي تواجه الجامعات: وجاء هذا المقترح على لسان (10) من أفراد عينة المقابلة أي بنسبة (66%) من أفراد العينة.

وقد يعزى مجيء هذا المقترح ربما إلى غياب دور التحول الرقمي بجميع أشكاله ومنه الذكاء الاصطناعي بتطبيقاته المتعددة والواسعة في العمل الجامعي, وعدم تفعيل المنصات التعليمية التقنية لتنظيم وإدارة عمل الجامعات على أكمل وجه وفق الخطط الجامعية العامة, وضعف القدرة على الصمود أمام التهديدات الداخلية

والخارجية التي تحدث باستمرار، حيث تواجه الجامعات الكثير من التحديات المحلية والإقليمية والدولية, وانتشار مظاهر عدم الثقة والتمكين وعدم تفعيل الإدارة التشاركية، والمبالغة في استخدام البيروقراطية، وشيوع الفوضى, التي انعكست على الجامعات في ملامح التسلط وعدم التفويض وتقليص الصلاحيات وغياب المصداقية.

المقترح الخامس: عمل دورات تدريبية مكثفة للتعامل مع الأدوات الرقمية الذكية الحديثة. وقد جاء هذا المقترح من (9) من أفراد عينة المقابلة أي ما نسبته (60%).

وقد يُعزى هذا المقترح ربما إلى خلل في مضمون الدورات وعدم شموليتها وكفاءتها للمتطلبات الحالية, وعدم إتاحة فرص التعلم بشكل تكنولوجي حديث, وعدم تنمية مهارات اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وضعف الكفاءات التربوية التي تقدم الدورات والورش التدريبية للعاملين اللذين بحاجة لها, وخلل في المعايير والأنظمة والتشريعات والقوانين المتبعة وكيفية تنفيذها, وعدم كفاية الرواتب والأجور المخصصة لهذا المجال وعدم توفير كافة المستلزمات لجميع القادة والعاملين, وعدم كفاية المخصصات المالية للاهتمام بهذا الجانب.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة أمين (2018), ودراسة البهادلي (2019), والتي جاءت بدراسة التنمية المستدامة في عصر الرقمنة بأبعادها المختلفة.

وتستخلص الباحثة بأن الآراء التي تم التوصل إليها تمثل قيمة تنافسية للجامعات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة, وأنها تعكس الثقافة العامة للجامعات الأردنية, ومدى استعداد وجاهزية الجامعات لتفعيل التحولات الرقمية والأخذ بها وتفعيلها في تحقيق الأهداف من أجل الارتقاء بالمستوى التقني والرقمي الحديث في كافة الميادين من خلال وسائط إلكترونية تعليمية وتعلمية حديثة, كذلك من خلال قدرة الجامعات على اختيار القيادات التي تتولى قيادة الإدارة والحرص على تمتع هذه القيادات بالموضوعية والانتماء، وأنها تهدف في عملها إلى تحقيق الصالح العام, وفرض المساءلة اللازمة لتنفيذ القوانين مع ضرورة نشرها لغرض الاطلاع عليها ومعرفتها دون قيود أو غموض من حيث مدى وضوح هذه الأنظمة، وسهولة فهمها وتطبيقها والالتزام بها دون الشعور بالظلم والاستبداد, إذ تعمل على زيادة الجودة في الأداء الشخصي والمؤسسي, فإتاحة الفرصة للعاملين بالمشاركة في اتخاذ القرارات يؤدي إلى زيادة وعيهم ومعرفتهم بالخيارات المتاحة لهم، ويعمل على تحقيق العدالة وله دور فاعل في تحقيق الأهداف المؤسسية ضمن الخطط والسياسات التي تم وضعها, كما ركزت التنمية المستدامة على العملية التشاركية من خلال وجود نظام تقني فعال بين القادة وجميع العاملين في المؤسسات التربوية يحكمه عدة مبادئ وأسس إدارية وتربوية من بينها العلاقات الإنسانية التي تقوم على تفعيل الروابط الاجتماعية بين المتواجدين داخل بيئات العمل المؤسسي, حيث تعتبر عمليات الاتصال الفعالة من أهم العمليات الديناميكية والحيوية في أي مؤسسة تربوية تحرص على نجاحها وبقائها, ولعبت الجامعات دورها الفاعل في توجيه مشاعر القادة وأحاسيسهم وأفكارهم وميولهم نحو التحديات النفسية والاجتماعية التي تطرأ في كل الأوقات، ومحورا هاما في إحداث النقلة النوعية في التكيف مع التحديثات والتطورات الحاصلة في المؤسسات التعليمية, كما أصبحت وسيلة لمعرفة الأساليب التربوية الأكثر مقارنة مع الوسائل التقليدية القديمة, وبدأت عمليات المرونة في العالم بأسره تأخذ أشكالًا متشابهة نسبيًا بحكم عمليات التقارب بين دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر الرقمنة، غير أن تأثيراتها تأتي مختلفة تبعًا للخصوصية الثقافية حيث تميزت بها المجتمعات المتباينة, وظهرت في سلوكيات العاملين ومدى فهمهم وتقبلهم لأي تغيير يحدث داخل الجامعات.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي:

تأكيد دور الجامعات الأردنية في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في البيئات الجامعية.

نشر ثقافة التنمية المستدامة في عصر الرقمنة لدى العاملين والطلبة في البيئات الجامعية الأردنية.

تشجيع القادة على تعزيز أساليب المشاركة في اتخاذ القرارات، والإستمرار في تحفيزهم نحو التكنولوجيا الحديثة.

الاستفادة من التحولات الرقمية الحديثة ومنها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجامعات الأردنية وربطها بمتغيرات أخرى.

المقترحات

تقترح الباحثة إجراء عدد من الدراسات ، منها:

تعزيز وعي الجامعات الأردنية بأهمية توظيف التحولات الرقمية في العملية التربوية بشكل مستمر.

توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحديد الاحتياجات التدريبية للقادة والعاملين، وتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة لدى القادة والعاملين والطلبة.

توافر الدعم الفني والمادي والتقني لتوظيف التحولات الرقمية في العملية التربوية في الجامعات الأردنية.

إعداد وثيقة للتنمية المستدامة بالجامعات الأردنية في ضوء معايير تراعي الكفايات التقنية والتكنولوجية والمهنية وتوضيحها للقادة للإستفادة منها في تنمية وتطوير أدائهم في عصر الرقمنة.

المراجع العربية

إبراهيم , خديجة (2018). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة استشرافية. دار المنظومة, 5(34), 365-779.

أمين مصطفى أحمد (2018).التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة. مجلة الإدارة التربوية ,5(19),11-116.

البهادلي, سلمان (2019).استراتيجية التنمية البشرية أساس في ضمان التنمية المستدامة في الدراسة/ دراسة تحليلية. مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية 2019(مؤتمر-8).

بوبكر، ن.(2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين خدمة التعليم العالي: دراسة حالة في جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 9(2)، 259-278.

الحاج, وفاء (2017).الإفصاح المحاسبي عن تقارير التنمية المستدامة وأثره على تقويم أداء المنشآت, مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين, 8 (29),98-130.

سعادة، جودت، والسرطاوي، عادل.(2013). استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم ،ط 2، عمان، الأردن، دار الشروق.

طيب, أسامة (2007).التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول. جامعة الملك عبد العزيز, السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.

الطيرفي، محمد(2021). مدى توافر الكفايات التدريسية والتقنية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة ألمير سطام بن عبد العزيز في ضوء رؤية (2030 ) من وجه نظرهم، المجلة العربية للنشر العلمي، 31(2)، 869- 842.

عزمي, نبيل, وإسماعيل, جاد, ومبازر, عبد الرؤوف (2014). فاعلية بيئة تعلم الكترونية قائمة على الذكاء الاصطناعي لحل مشكلات صيانة شبكات الحاسب لدى طلاب تكنولوجيا التعليم, تكنولوجيا التعليم: دراسات وبحوث, مصر, 22(1),235-279.

عفيفي, جهاد(2014). الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان.

عيسى، آسيا (2018). الإدارة التربوية والتعليمية الحديثة. عمان: الأردن. المكتبة الوطنية.

الغول، ريهام، وصلاح الدين، أمين. (2019). تكنولوجيا التعليم والتدريب الإلكتروني. دار السحاب.

الكرد, ضياء (2018). الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة. مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة. جامعة النجاح الوطنية.

الماوي, فراس (2022). واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي: "مراجعة نظرية". مجلة العلوم الانسانية, 21(2),199-205.

نزلي, غنية (2016). دور الادارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية, مجلة العلوم القانونية والسياسية- جامعة الشهيد حمة الخضر- الوادي,(12),176-192.

المراجع الاجنبية

Amal, M. & Fotia, F. (2017). Students' attitudes towards the job performance of university education teachers, a field study, of the University of Khemis Miliana, model, Al-Bahith Journal of Sports and Social Sciences, Algeria, 35 (4), 1-29.

Basilaia , G. & Kvavadze, D. (2020). Transition to Online Education in Schools during a SARS- CoV -2 Coronavirus (COVID-19) Pandemic in Georgia. Pedagogical Research, 5(4).

Hervas- Gomez,c. Diaz-Noguera, M.D. ,la calle - Cabrera,D., maria, A.,& Guigarro - Cordobes,O.(2021).Perceptions of University Student towards Digital Transformation during the Pandemic .Education Sciences,11(11),738.

Yulia, H. (2020). Online Learning to Prevent the Spread of Pandemic Corona Virus in Indonesia. ETERNAL (English Teaching Journal. 11(1).

Zhao, L., Chen, L., Liu, Q., Zhang, M. & Copland, H. (2019). Artificial intelligence-based platform for online teaching management systems. Journal of Intelligent & Fuzzy Systems, 37(1), 45-51.

# Green Finance and its Impact on Social Development and the Ecological Environment (an Applied Solution for the Agricultural Bank of Iraq)

***Dr. Ashraf Baderaddian Mohammed Al-Abadi***
*Iraqi Ministry of Finance*
*Economic Department*

***Dr. Morad Salah Yousef Abdel-Halim***
*Jordan Ministry of Finance*
*General Budget Department*

## Abstract

During the past years, the phenomenon of climate change has emerged remarkably as a shock that has had negative economic repercussions as a result of global warming and the increased concentration of warm gases that cause it. Since these climate changes constitute a real threat to development and economic growth, exposure to climate shocks (temperatures, accumulation of warm gases, desertification, Climate disturbances have hindered economic activity, threatened the lives of millions of people, and hindered efforts to combat poverty, in addition to the negative effects that this climate shock has had on many sectors, including the agricultural sector.

The research aims to measure and analyze the extent to which banks adopt a green financing strategy to achieve sustainable development and raise the level of economic efficiency, by clarifying the basic concepts of green banks and sustainability, identifying the most important features of green banks, the difficulties they face, and demonstrating the impact of green financing in sustainable development through its impact on the quantity Crops and gross domestic product.

The research concluded with a set of conclusions and recommendations. The conclusions were that although some steps have been taken to mitigate the severity of climate change in Iraq, represented by government initiatives and the Central Bank of Iraq, it is noticeable that there is no direction towards building a green financial system in order to transform and move towards an economy that takes into account climate change and reduces climate change. Their severity, and climate shocks have become a major challenge facing the

global economy in the twenty-first century. They represent an obstacle to efforts to achieve development goals. At the same time, the research reached a number of recommendations, represented by the necessity of working to benefit from the experiences of the sample countries in the field of using and trading green financial products in order to build a low-emissions economy, reduce climate change, and adapt to it.

Iraq must also exploit the opportunity of the rise in global oil prices over the past two years in order to move forward to achieve economic diversification, reduce dependence on oil, and shift towards renewable energy sources that are free of emissions, and the need to work on developing long-term strategies in cooperation with international organizations and institutions to benefit from their expertise in order to take appropriate measures to reduce and adapt to climate change.

**Keywords:** Climate Change, Green Finance, Sustainable Development, Economic Diversification

## Introduction

In view of climate change and the increase in large investment needs, the financial sector is expected to play a pivotal role in providing the necessary financial resources because it is the backbone of the real economy.

The role of the banking sector is pivotal in meeting the financial needs of the private sector and providing credit to families and individuals. The banking sector also plays a crucial role in supporting a country's adaptation to climate change and enhancing its financial resilience to climate risks. Banks can help reduce risks associated with climate change and sustainability, mitigate the impact of these risks, adapt to climate change, and support recovery by reallocating financing to climate-sensitive sectors.

Climate change impacts the financial system because of its far-reaching impact across all sectors and geographies, and the high degree of certainty that risks will emerge with irreversible consequences if no action is taken today. However, climate-related risks have not yet been fully assessed and have not been taken into account in the current asset valuation. The role of

the Agricultural Bank in financing the transition to a green economy is to unleash private investments, bridge the gap between supply and demand while taking into account the full range of risks, and evaluate projects from an economic and environmental perspective.

While green banking is still a new concept in the field of climate finance, it can serve the government's goals in combating desertification and contributing to achieving sustainable development by financing climate change mitigation and adaptation activities in cooperation with various sectors, including the agricultural sector. This paper aims to define green finance and its impact on sustainable development and the ecological environment, which describes and analyzes various tools of financial institutions that can help in managing climate and credit risks while developing an increase in wheat yields and their impact on GDP.

The paper continues as follows. The first section presents literature on climate change, green finance, and sustainability. The second Section shows the loans provided to farmers, sustainable development, and the ecological environment carried out by agricultural banks and the Iraqi Central Banks Initiative in its efforts to make the bank's operations green and sustainable. This is followed by a discussion of a set of strategies, policies, instruments, and tools that are adopted and published by the Agricultural Bank to clarify the impact of green finance on sustainable development, and the framework is presented in the third section. Forth section presents the impact of green finance on the ecological environment

## Literature Review

This section introduces many key concepts that have recently emerged in the literature on green finance. These include among other things, definitions of green finance, the importance of green finance, green finance tools, challenges associated with green finance, and green finance and the ecological environment.

### Green finance definitions:

There exist multiple interpretations of green finance. According to Lindenberg (2014), green finance refers to the provision of financial resources for both public and private investments that are environmentally friendly. Ozili (2021) defines green finance as the funding of projects that not only generate economic benefits but also contribute to the sustainability of the environment. Wang and Zhi (2016) define green finance as a form of financing that combines environmental preservation with economic profitability. Lindenberg (2014) further demonstrates that green finance encompasses investments in environmental goods and services, as well as activities aimed at minimizing harm to the environment and climate.

Additionally, within the realm of public policy, green finance involves the provision of financial support for policies that promote the implementation of projects and initiatives focused on environmental protection or the mitigation of environmental damage (Lindenberg, 2014). As said by Bahl (2012), green finance can be defined as the provision of financial resources for activities, technologies, and projects that promote environmental sustainability and aim to mitigate pollution.

Furthermore, according to Scholtens (2006), green finance is a financial instrument that has been specifically designed to facilitate sustainable social, environmental, and economic development. In addition, it is an effective investment and financing activity that generates environmental benefits to support sustainable development. This innovative theory serves as a bridge between the environmental and financial industries, as noted by Salazar (1998).

**The importance of green finance**

The importance of green finance lies in its perceived benefits. Green finance plays a crucial role in promoting the development of smart cities in the long term (He et al., 2020). Additionally, it facilitates inclusive economic growth (Wang and Wang, 2020) and has the potential to reduce both short- and long-term carbon emissions through investments in green projects (Li et al., 2021). Moreover, green financing offers advantages to institutional shareholders who are interested in impact investing (Tang and Zhang, 2020;

Barber et al., 2021), as well as diversification benefits to investors in corporate and treasury markets (Reboredo, 2018). By increasing the allocation of funds towards green financing, we can decrease funding for fossil fuel activities that pose significant risks to the environment and climate (Sachs et al., 2019; Ozili, 2022).

Furthermore, green finance serves as a bridge to ensure sustainable economic development by addressing various variables. It aids in the efficient allocation of resources and promotes effective environmental protection (Zhu et al., 2022). Research indicates that green finance contributes to high-quality economic development by positively influencing the ecological environment, economic efficiency, and economic structures (Tawiah et al., 2021).

**Green finance tools**

In accordance with Li et al. (2021), a financial product, service, or instrument that adheres to traditional practices can be transformed into a "green" entity by utilizing the funds generated for environmentally friendly investments, projects, or activities. Illustrative instances of such green financial products include loans with low interest rates specifically designated for tree planting initiatives within certain communities, syndicated loans aimed at financing cross-border green projects, green mortgage loans, solar energy financing, and clean air auto loan products. These green instruments serve the purpose of raising funds for environmentally conscious projects.

The existing body of literature provides several examples of green finance instruments, such as green bonds, structured green funds (Lindenberg, 2014; Sachs et al., 2019a; Chang et al., 2019), carbon market instruments, community-based green funds (Sachs et al., 2019a), green bond grant schemes (Chang et al., 2019), international climate funds (GFI, 2016), green venture capital, and green venture funds (Randjelovic et al., 2003; Nassiry and Wheeler, 2011).

**The challenges associated with green finance**

Berensmann and Lindenberg (2016) have identified several microeconomic challenges that hinder the progress of green finance. These challenges encompass issues such as the difficulty in internalizing environmental externalities, information asymmetry problems, inadequate analytical capacity, lack of clarity in defining "green" in the context of green finance, the mismatch between short-term and long-term green investments, the limited time horizon of savers and investors, the lack of effective coordination between financial and environmental policies, and the uncertainty surrounding government support for the transition to a green economy.

In addition to the aforementioned challenges, Falcone and Sica (2019) have documented further obstacles to green finance. These include the uncertainty surrounding government policies, limited policy support for the commercialization of new technologies, the insufficient involvement of financial suppliers in the biomass sector, the absence of tailored financial solutions for small-scale investments, the short-term focus of financial instruments, the limited knowledge about available financing options, and the scarcity of technical expertise within companies.

Furthermore, Gilchrist et al (2021) have identified challenges specific to corporations in the realm of green finance. These challenges encompass the difficulty in analyzing green finance, the lack of consistency in assessing the level of corporate greenness, the ambiguous definition of corporate greenness, and the unavailability of comprehensive green data.

Otek et al (2021) have demonstrated that institutional, financial, and political barriers in low-income and middle-income countries contribute to the underdevelopment of green markets. Similarly, Schletz et al (2020) argue that the inability of green investment vehicles to foster green investment is partly attributed to the high transaction costs associated with green certification and monitoring. Guild (2020) has highlighted the detrimental effects of poor institutional design in the renewable energy sector, which creates a misaligned incentive structure for stakeholders. Additionally,

Schletz et al (2020) have explored the potential of blockchain-based security tokens in addressing some of these challenges.

**Green finance and ecological environment**

Zhou and Xu (2022) conducted empirical research and discovered a U-shaped relationship between green finance and the ecological environment. Kong et al. (2021) and Arif et al. (2022) have highlighted the positive impact of green finance on economic improvement and urban green development following the COVID-19 epidemic. Wang et al. (2021) found that the establishment of a green development and innovation pilot zone can promote regional green development through upgrading industrial structure and technological innovation.

Jiang et al. (2020) demonstrated that green finance contributes to sustainable economic development and poverty reduction. Tu et al. (2021) stated that the implementation of green financial instruments can mitigate the adverse effects of the COVID-19 epidemic on renewable energy. Liu et al. (2021) also discovered that green finance significantly promotes high-quality economic development, with environmental regulation playing a non-linear regulatory role in this process.

Yin and Xu (2022) presented a significant synergy between green finance and economic growth. Ccl and Cclb (2022) pointed out that the development of green finance significantly enhances the level of green productivity. Hunjra et al. (2023) found that green finance promotes sustainable development in developing countries. Xu et al. (2023) conducted research on 29 countries with green financing markets and discussed the positive role of green finance in the green economy.

In their study, Wang et al. (2023) discovered that green finance development has the potential to expand the green development space both at the national and regional levels. Furthermore, they found that green finance contributes to the expansion of the economy and society's green development space by enhancing the ecological environment. Simultaneously, the enhancement of

the ecological environment reinforces the impact of green finance on the expansion of green development space.

In a similar vein, Han et al. (2023) proposed that agriculture requires substantial support from green finance in order to achieve green transformation. This finding offers valuable insights into the synchronized advancement of green finance and agricultural green development in emerging economies

The extensive body of literature demonstrates that scholars have extensively investigated the ecological and economic advantages of green finance using various approaches. However, there are still certain inadequacies that need to be addressed. Firstly, only a few scholars have integrated the impact of green finance on the ecological environment and the efficacy of greening development in the economy and society into their research framework. Secondly, scholars' research methods and perspectives are relatively limited, primarily relying on models to verify the ecological and economic benefits of green finance, while neglecting the interactions between green finance and the ecological environment. In light of these gaps in the existing research, this paper aims to expand the analysis to address these issues in an emerging country named “Iraq”.

**Table (1): Green financing tools used by the Agricultural Bank**

The table below represents the main data used to estimate the impact of green finance on sustainable development during the period (2006-2021), by showing the impact of the independent variable green finance on the variables (Wheat Quantity and GDP) as shown in Table (1):

| Years | GDP at Current Prices (Million Diner) | Wheat Produced Quantity (Ton) | Ecological Environment - Bank Initiatives* (Million Diner) | Green Finance** (Million Diner) |
|---|---|---|---|---|
| **2006** | 95,587,955 | 1,030,532 | 14,457 | 14,457 |
| **2007** | 111,455,813 | 1,218,405 | 27,112 | 27,112 |
| **2008** | 157,026,062 | 628,681 | 146,241 | 113,530 |
| **2009** | 130,643,200 | 1,236,654 | 177,300 | 110,705 |
| **2010** | 162,064,566 | 1,875,256 | 207,034 | 134,026 |
| **2011** | 217,327,107 | 1,735,661 | 381,411 | 273,443 |
| **2012** | 254,225,491 | 1,891,132 | 443,483 | 308,517 |
| **2013** | 273,587,529 | 2,903,069 | 467,424 | 306,844 |
| **2014** | 266,332,655 | 3,409,040 | 461,475 | 295,801 |
| **2015** | 194,680,972 | 3,218,950 | 464,220 | 289,923 |
| **2016** | 196,924,142 | 2,993,933 | 1,218,670 | 1,218,279 |
| **2017** | 2,216,657,095 | 2,379,466 | 1,303,373 | 1,302,462 |
| **2018** | 268,918,874 | 2,306,180 | 1,282,401 | 1,281,544 |
| **2019** | 2,761,578,676 | 4,747,292 | 1,259,160 | 1,258,347 |
| **2020** | 2,156,615,165 | 5,024,892 | 2,000,267 | 1,223,130 |
| **2021** | 3,011,528,188 | 3,356,101 | 1,157,588 | 1,156,959 |

***:** Represent the sum of (The advances of small peasants, Livestock advances fund, Palm Development Advance Fund, Marshlands Development Loan Fund, and Agricultural initiative loans) in Million Dinar.

****:** Represent the sum of (The advances of small peasants, and Agricultural initiative loans) in Million Dinar.

**Source:** The Central Bank of Iraq, Agricultural Bank of Iraq, and Ministry of Commerce.

According to the above table, green financing began to increase unevenly from the period (2008-2015), this increase was due to the provision of new sources of financing such as the Livestock Wealth Advance, the Palm Development Advance Fund, and the Marshlands Development Fund, and then began to decline as a result of the decline in credit provided by the

Agricultural Bank on the Marshlands Development Loans Fund and Agricultural initiative loans.

**Table (2):** The table below shows the results of estimating the impact of Green Finance on Sustainable Developments as follows:

| Coefficients (β) | Significance F | R-square | P-value | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1.5918 | (0.004) | 0.45 | 0.001 | Lower Bound | 0.5829 |
| | | | | Upper Bound | 2.6008 |

**Source**: Author Calculations

The above table demonstrates the variance analysis (ANOVA) that the model used is significant in terms of the probability value of the test (F), which amounted to (0.004). The results also showed that the relationship is direct and significant for the independent variable (green finance) on the dependent variable (harvested quantity), in terms of the value of the regression coefficient, which showed that change by (1) in green finance leads to an increase in wheat production by (1.5918) tons. This effect is significant in terms of the probability value (P-value), which appeared equal to (0.001), which is less than (0.05). The same result confirms the limits of confidence (95% Confidence interval), in which both the lower bound and the upper bound showed positive values and The value of the regression coefficient falls within these two values. As for the determination coefficient (R-squared), it confirms that (45%) of the changes in the harvested quantity are caused by green financing, while the remaining (55%) are for variables that were not included in the studied model. All of the above confirms that

there is a significant relationship between independent variables, including the advance of farmers and the agricultural initiative and its impact on the amount of wheat crop with a number of basic commodities, which may lead green finance to increase local production of wheat crop and mitigate the need to import from abroad, which leads to the depletion of foreign currency and an increase in Gross Domestic Product (GDP).

**Table (3):** The table below shows the results of estimating the impact of Green Finance on the Ecological Environment as follows:

| Coefficients (β) | Significance F | R-square | P-value | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1289.61 | (0.001) | 0.51 | 0.001 | Lower Bound | 570 |
| | | | | Upper Bound | 2008 |

**Source:** Author Calculations

The above table reveals variance analysis (ANOVA) that the model used is significant in terms of the probability value of the test (F), which amounted to (0.001). The results also showed that the relationship is direct and significant for the independent variable (ecological environment) in the dependent variable (harvested quantity), in terms of the value of the regression coefficient, which showed that a change in finance of ecological environment by (1) leads to an increase in wheat production by (1289.61) million dinars. This effect is significant in terms of the probabilistic value (P-value), which appeared equal to (0.001), which is less than (0.05). The same result confirms the limits of confidence (95% confidence interval), in which both the lower bound and the upper bound are positive values and the value of the regression coefficient lies within these two values. As for the

determination coefficient (R-squared), it confirms that (51%) of the changes in the ecological environment are caused by green financing, while the remaining (49%) are for variables not included in the studied model. All of the above confirms that there is a significant relationship between the variables of independent green finance and the variable of the ecological environment. This impact came to the addition of the allocation of the Marshlands Development Loan Fund during the studied period which amounted to (797063) million dinars in addition, an amount was allocated for the development of palm trees amounting to (299381) million dinars, which may increase the Gross Domestic Product (GDP), improve fisheries and agricultural wealth, enhance the climate, and reducing global warming.

**Conclusions:**

Iraq has begun to take serious steps towards green financing by directing the financial sector including the Agricultural Bank, to provide financing sources that will contribute to impact in the sustainable development and the ecological environment.

However, this could contribute to increase wheat yields, implement a low-carbon approach, and create more environmentally friendly and more equitable society, but it requires new and additional technical and financial resources in cooperation with the various sectors including the Agricultural Bank and the Central Bank's initiative to support the ecological environment.

The results of this research revealed a practical perspective that there is a significant relationship between the independent variables, including

farmers' advances and agricultural initiative, and their impact on the quantity of the wheat crop and its number of basic commodities. Furthermore, these results could explain that green financing leads to an increase in local production of the wheat crop and the absence of the need to import from abroad, which leads to currency depletion. On the other hand, the impact of green financing on the ecological environment came from the addition of the allocation of a marshes development loan fund during the studied period which amounting to (797,063) million dinars. In addition, allocation was allocated for palm development, amounting to (299,381) million dinars. Which may increase the gross domestic product, improve fish and agricultural wealth, improve the climate, and reduce the phenomenon of global warming.

**References**:

**Arif, A., Vu, H. M., Cong, M., Wei, L. H., Islam, M. M., & Niedbała, G. (2022). Natural resources commodity prices volatility and economic performance: Evaluating the role of green finance. Resources Policy, 76, 102557.**

Bahl, S. (2012). Green banking-The new strategic imperative. Asian Journal of Research in Business Economics and Management, 2(2), 176-185.

Barber, B. M., Morse, A., & Yasuda, A. (2021). Impact investing. Journal of Financial Economics, 139(1), 162-185.

Berensmann, K., & Lindenberg, N. (2016). Green finance: actors, challenges and policy recommendations. German Development Institute, Briefing Paper, 23. Bonn.

Chang, Y. (2019). Green finance in Singapore: barriers and solutions. ADBI Working Paper 915 (2019).

Falcone, P. M., & Sica, E. (2019). Assessing the opportunities and challenges of green finance in Italy: An analysis of the biomass production sector. Sustainability, 11(2), 517.

Gilchrist, D., Yu, J., & Zhong, R. (2021). The Limits of Green Finance: A Survey of Literature in the Context of Green Bonds and Green Loans. Sustainability, 13(2), 478.

Han, X., Wang, Y., Yu, W., & Xia, X. (2023). Coupling and coordination between green finance and agricultural green development: Evidence from China. Finance Research Letters, 58, 104221.

He, Z., Liu, Z., Wu, H., Gu, X., Zhao, Y., & Yue, X. (2020). Research on the Impact of Green Finance and Fintech in Smart City. Complexity, 2020.

Hunjra, A.I.; Hassan, M.K.; Ben Zaied, Y.; Managi, S. (2023) Nexus between green finance, environmental degradation, and sustainable development: Evidence from developing countries. Resources Policy 2023, 81, 103371.

Jiang, L.; Wang, H.; Tong, A.; Hu, Z.; Duan, H.; Zhang, X.; Wang, Y. (2020) The Measurement of Green Finance Development Index and Its Poverty Reduction Effect: Dynamic Panel Analysis Based on Improved Entropy Method. Discrete. Dyn. Nat. Soc. 2020, 2020, 8851684.

Kong, Q.; Shen, C.; Li, R.; Wong, Z. (2021) High-speed railway opening and urban green productivity in the post-COVID-19: Evidence from green finance. Glob. Finance. J. 2021, 49, 100645.

Lee, C. C., & Lee, C. C. (2022). How does green finance affect green total factor productivity? Evidence from China. Energy Economics, 107, 105863.

Li, Z. Z., Li, R. Y. M., Malik, M. Y., Murshed, M., Khan, Z., & Umar, M. (2021). Determinants of carbon emission in China: how good is green investment? Sustainable Production and Consumption, 27, 392-401.

Lindenberg, N. (2014). Definition of green finance. Lindenberg, Nannette, Definition of Green Finance (April 15, 2014). DIE mimeo.

Liu, Y.; Lei, J.; Zhang, Y. (2021) A Study on the Sustainable Relationship among the Green Finance, Environment Regulation, and Green-Total-Factor Productivity in China. Sustainability 2021, 13, 11926.

Nassiry, D., & Wheeler, D. (2011). A green venture fund to finance clean technology for developing countries. Center for Global Development Working Paper No. 245

Otek Ntsama, U. Y., Yan, C., Nasiri, A., & Mbouombouo Mboungam, A. H. (2021). Green bonds issuance: insights in low-and middle-income countries. International Journal of Corporate Social Responsibility, 6, 1-9.

Ozili, P.K. (2021). Digital Finance, Green Finance, and Social Finance: Is There a Link? Financial Internet Quarterly, 17(1), 1-7.

Ozili, P.K. (2022). Theories of sustainable finance. Managing Global Transitions. Vol. 20, No. 4.

Randjelovic, J., O'Rourke, A. R., & Orsato, R. J. (2003). The emergence of green venture capital. Business strategy and the environment, 12(4), 240-253.

Reboredo, J. C. (2018). Green bond and financial markets: Co-movement, diversification, and price spillover effects. Energy Economics, 74, 38-50.

Salazar, J., (1998). Environmental finance – linking two worlds: financiers' perceptions on biodiversity conservation and clean technology projects – the Peruvian case. In: Paper Presented at the Workshop on Financial Innovations for Biodiversity (Bratislava, Slovakia), pp. 2–18 (1).

Sachs, J., Woo, W. T., Yoshino, N., & Taghizadeh-Hesary, F. (2019). Importance of green finance for achieving sustainable development goals and energy security. Handbook of green finance: Energy security and sustainable development, 3-12.

Sachs, J. D. and Woo, W. T and Yoshino, N. and Taghizadeh-Hesary, F. (2019a). Why Is Green Finance Important? (January 22, 2019). ADBI Working Paper No. 917.

Schletz, M., Nassiry, D., & Lee, M. K. (2020). Blockchain and Tokenized Securities: The Potential for Green Finance. ADBI Working Paper Series, No. 1079. Tokyo.

Scholtens, B., (2006). Finance as a driver of corporate social responsibility. J. Bus. Ethics 68 (1), 19–33.

Tang, D. Y., & Zhang, Y. (2020). Do shareholders benefit from green bonds? Journal of Corporate Finance, 61, 101427.

Tawiah, V., Zakari, A., & Adedoyin, F. F. (2021). Determinants of green growth in developed and developing countries. Environmental Science and Pollution Research, 28, 39227-39242.

Tu, Q.; Mo, J.; Liu, Z.; Gong, C.; Fan, Y (2021). Using green finance to counteract the adverse effects of the COVID-19 pandemic on renewable energy investment-The case of offshore wind power in China. Energy Policy, 158, 112542.

Wang, Y., & Zhi, Q. (2016). The role of green finance in environmental protection: Two aspects of market mechanism and policies. Energy Procedia, 104, 311-316.

Wang, X., & Wang, S. (2020). The Impact of Green Finance on Inclusive Economic Growth Empirical Analysis Based on Spatial Panel. Open Journal of Business and Management, 8(05), 2093.

Wang, Y.; Zhao, N.; Lei, X.; Long, R. (2021) Green Finance Innovation and Regional Green Development. Sustainability, 13, 8230.

Wang, Z., Teng, Y. P., Wu, S., & Chen, H. (2023). Does Green Finance Expand China's Green Development Space? Evidence from the Ecological Environment Improvement Perspective. Systems, 11(7), 369.

Xu, J.; She, S.; Gao, P.; Sun, Y. (2023) Role of green finance in resource efficiency and green economic growth. Resources Policy 2023, 81, 103349.

Yin, X., & Xu, Z. (2022). An empirical analysis of the coupling and coordinative development of China's green finance and economic growth. Resources Policy, 75, 102476.

Zhou, G., Zhu, J., & Luo, S. (2022). The impact of fintech innovation on green growth in China: Mediating effect of green finance. Ecological Economics, 193, 107308.

Zhou, H., & Xu, G. (2022). Research on the impact of green finance on China's regional ecological development based on the system GMM model. Resources Policy, 75, 102454.

# الناشر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

**Democratic Arabic Center**

**Berlin / Germany**

**لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.**

**جميع حقوق الطبع محفوظة**

**All rights reserved**

**No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.**

لا يتحمل المركز ورئيس الملتقى ولا اللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية
ما ورد في هذا الكتاب من آراء
وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم، ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم
من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

**رقم تسجيل الكتاب: ISBN 978-3-68929-001-6**

**المركز الديمقراطي العربي**
**للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين**

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

# كتاب جماعي

## المؤتمر الدَّولي العلمي

تحت عنوان:

**القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر:**

(التكنلوجيا المالية–التحول الرقمي–السندات الخضراء)

***The banking sector is a path to sustainable development and a green economy:***

*(financial technology – digital transformation – green financial bonds)*

**جمع وتنسيق : ا.م.د علي عبودي نعمه الجبوري**

**رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان**

**مدير النشر: د. أحمد بوهكو**

**رقم تسجيل الكتاب:** ISBN 978-3-68929-001-6

**الطبعة الأولى : 2024**

# القطاع المصرفي سبيل لتنمية مستدامة واقتصاد اخضر

(التكنلوجيا المالية-التحول الرقمي-السندات الخضراء)